كتاب العام بحسب:

- The Washington Post
- New York Daily News
- Slate

تيم واينر

الكاتب الحائز جائزة Pulitzer الصحافية الرفيعة

الأعداء

تاريخ الـ «أف.بي.آي»



تيم واينر

الأعـداء

تاريخ الـ «أف.بي.آي»





شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.

ALL PRINTS DISTRIBUTORS & PUBLISHERS s.a.l.

الجناح، شارع زاهية سلمان

مبنى مجموعة تحسين الخياط

ص.ب.: ٨٣٧٥ - ١١ بيروت، لبنان

تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ١ ٩٦١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٥

ISBN: 978-9953-88-844-6

Originally published as: **Enemies: A History of the FBI.**

Published by arrangement with The Robbins Office, Inc.

ترجمة: حنان كسروان

تدقيق لغوي: محمد زينو شومان

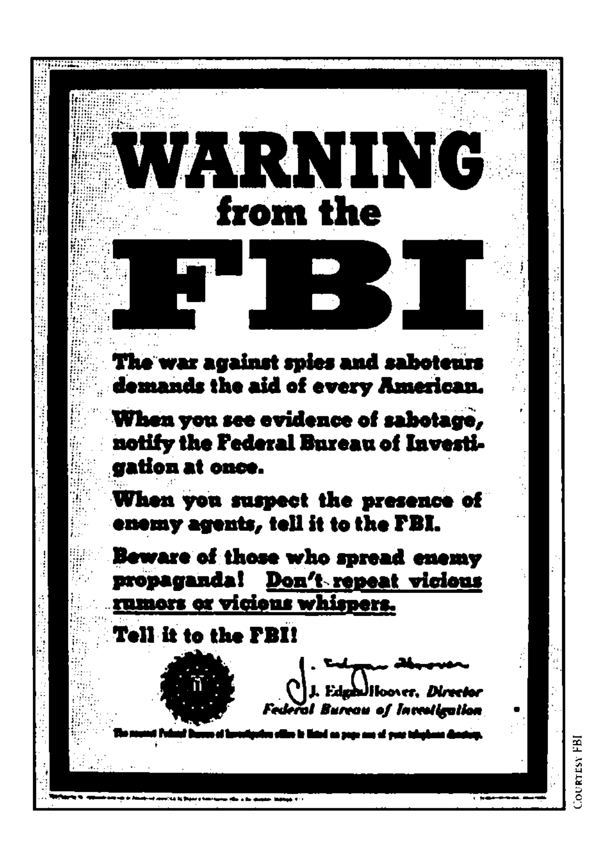
تصميم الغلاف: ريتا كلزي

صورة الغلاف: FBI ©

صورة الكاتب: Jessica D.B. Doyle ©

الإخراج الفني: فدوى قطيش

المحتويات



تحذير من مكتب التحقيقات الفيدرالي

تحتاج الحرب ضد الجواسيس والمخرّبين إلى مساعدة كل أميركي.

حينما ترون أثراً لعمل تخريبي أبلغوا مكتب التحقيقات الفيدرالي فوراً.

حينما تشتبهون في وجود عملاء للأعداء، أبلغوا مكتب التحقيقات الفيدرالي.

حاذروا أولئك الذين ينشرون دعايات الأعداء. لا تردّدوا الإشاعات أو الهمسات الشرّيرة.

أبلغوا مكتب التحقيقات الفيدرالي!

جاي إدغار هوفر، مدير

مكتب التحقيقات الفيدرالي



إلى روبرت د. لوميس، الذي علّمني الكتابة؛

إلى البروفيسورة دورا ب. واينر، التي علّمتني القراءة؛

إلى كايت وروبي وإيما دويل، اللواتي علّمنني العيش.

تعتبر السلامة من الخطر الخارجي الموجِّه الأقوى للسلوك الوطني. وحتى العشق القوي للحرية سيستسلم بعد مدة من الزمن لما يُملى عليه. إنّ التدمير العنيف للحياة والممتلكات الناجم عن الحرب، والجهود والتحذيرات المتواصلة الملازمة لحالة الخطر المتواصل ستجبر الأمم الأكثر التزاماً بالحرية، إلى اللجوء - من أجل الحصول على الأمن والسلامة - إلى المؤسسات التي تميل إلى تدمير الحقوق المدنية والسياسية. للحصول على مزيد من الأمن، تصبح هذه الأمم في النهاية مستعدة للتعرض لخطر التمتّع بقدر أقل من الحرية.

ألكساندر هاملتون، ١٧٨٧

ملاحظة المؤلف

كتاب «الأعداء» هو سرد لتاريخ مكتب التحقيقات الفيدرالي كجهاز استخباري سري. إننا نفكر في مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) كوحدة شرطة، تعتقل المجرمين وتفرض سلطة القانون. ولكن العمل الاستخباري السرّي ضد الإرهابيين والجواسيس يعتبر أول وأهم مهمة للمكتب اليوم، وكان هذا واقع الحال طوال معظم القرن الماضي.

تسبّب هذه المهمة صراعاً توقّعه واضعو الدستور قبل عشرة أجيال. يجدر بالشعب الحرّ أن يحظى بكل من الأمن والحرية. إنهما قوتان متصارعتان، ولكن لا يسعنا الحصول على واحدة من دون الأخرى. يستطيع العملاء السرّيون خرق القانون، حيث تضمّنت أعمالهم السابقة استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت والسطو. على مر العقود، خدم المكتب قضية الأمن الوطني بأفضل الوجوه عبر خرق القوانين والاحتيال عليها. تعتبر الشرطة السرّية لعنة في الديمقراطية. ولكن سلطات مكتب التحقيقات الفيدرالي تجعلها أقرب نظير في أميركا.

كتاب «الأعداء» يؤرّخ قرناً من الصراع المتواصل حول سلوك الاستخبارات في ديمقراطية مفتوحة، الصراع العنيف بين الأمن القومي والحرّيات المدنية، قصة صراعنا لنكون آمنين ولنتمتّع بالحرية في الوقت عينه. كُتب هذا الكتاب بشكل علني، من دون مصادر مجهولة أو اقتباسات عمياء. إنه يستند إلى أساس يتألف من أكثر من ٧٠ ألف صفحة من وثائق كُشفتْ حديثاً، من ضمنها مجموعة استثنائية للملفات الاستخبارية التابعة لجاي إدغار هوفر، وأكثر من ٢٠٠ قصة شفوية سجلها العملاء الذين خدموا في عهده وبعده قائداً لمكتب التحقيقات الفيدرالي الذي امتد ٤٨ سنة.

يقف هوفر في قلب هذا القرن الأميركي من الصراع نظير تمثال مكسو بالسُّخام. عدّه موالوه عبقرياً ذا رؤية مستقبلية. وعدّه خصومه «خادماً لعيناً»، حسب وصف مستشار الرئيس كينيدي في شؤون الأمن القومي. اليوم لا يعرفه ملايين الأميركيين إلا شخصية كاريكاتيرية، طاغية في لباس تنّورة، مخبولاً يرتدي ملابس نسائية. وهذا كله ليس صحيحاً. إن الملفات التي فُتحت على مدى السنوات الماضية المعدودة تزيل طبقات من الخرافات والأساطير. إنها تظهره تحت ضوء جديد. لقد نفذ مهمات سرّية لم تكن تُصدق آنذاك، حيث تجسس مباشرة على أخبار قادة الاتحاد السوفياتي والصين في أحلك أيام الحرب الباردة، مرسلاً تحذيرات استخبارية مفصلة حول هجمات جوية انتحارية ضد نيويورك وواشنطن، وسيطر على انقلاب ضد قائد أجنبي انتُخب ديمقراطياً، وأضعف بكل مكر مكانة رؤساء الولايات المتّحدة.

لم يكن هوفر وحشاً، بل كان ماكيافيلياً أميركياً. كان ماكراً وداهية ولم يكف قط عن مراقبة أعدائه. كان أباً مؤسّساً للاستخبارات الأميركية ومهندساً لدولة المراقبة الحديثة. كل بصمة موجودة في ملف، كل وحدة تخزين للبيانات الأحيائية ولتلك المتعلقة بالسيرة الذاتية في حواسيب الحكومة تعود جذورها إليه.

كان متلاعباً ماهراً بالرأي العام. مارس الحرب السياسية وفن الإدارة السرّية لشؤون البلاد من أجل الأمن القومي، وغالباً على حساب أرواح الناس. حارب الشّيوعية والإرهاب بشغف بالغ طوال ٥٥ سنة. من أربعينيات القرن الماضي فصعوداً إلى يوم وفاته، تنبأ بالتهديدات الكارثية التي نواجهها اليوم. ولكنه ترك وراءه مؤسسة ماتت تقريباً معه، ثم أعادت إحياء مهمّتها القاضية بالحفاظ على الأمن القومي تحت ظل القانون فقط في السنوات الثلاث الماضية.

لم يكن لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي قط امتياز قانوني غير تعهد الرئيس أن يرعى تنفيذ القوانين بوفاء، وقد كافح الرؤساء ضد قيود هذا التعهد منذ الحرب العالمية الأولى. أمروا هوفر بمضايقة معارضي الحروب والإرهابيين على السواء، استهدفوا أبطال حركة الحقوق المدنية إلى جانب فرسان حركة (كو كلوكس كلان). بأمر منهم، انتهك المكتب الحرّيات المنصوص عليها في وثيقة الحقوق لتعزيز سلطات الرئيس كقائد عام. كتب النائب العام في عهد فرانكلين روزفيلت ذات مرة: «لم يزعج الدستور قط

أي رئيس في زمن الحرب إزعاجاً كبيراً، وكل رئيس اعتبر نفسه منذ ذلك الحين في حالة حرب».

هذ الكتاب هو سجل للاعتقالات والتوقيفات غير القانونية، والمداهمات وأعمال السطو واستراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت نيابة عن الرئيس. يتطرق الكتاب باقتضاب عمداً إلى القضايا الإجرامية القضائية الشهيرة - مثل الحرب على العصابات في خلال عهد الكساد الكبير والمواجهة الدموية مع طائفة برانش دافيديانس - للتركيز على العمليات الاستخبارية السرّية لمكتب التحقيقات الفيدرالي. ولكن هذا محور قصة حرب أميركا التي طالت ١٠٠ سنة على الإرهابيين والجواسيس ومثيري الفوضى والمغتالين. قام قادة هذه المعركة - الرؤساء والنواب العامون ومديرو مكتب التحقيقات الفيدرالي على السواء - باستخدام وإساءة استخدام سلطاتهم باسم الأمن القومي. ولكن حتى سلطاتهم لها حدود في ديمقراطيتنا. في أواخر سنوات حياته، رفض هوفر تنفيذ أوامر غير قانونية صادرة عن الرئيس نيكسون. وقاوم روبرت مولر، مدير الـ «أف بي آي» منذ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أوامر الرئيس بوش بتنفيذ مراقبة سرّية غير شرعية؛ عارضاً تقديم استقالته احتجاجاً على ذلك. قال: «لن نفوز بالحرب على الإرهاب إن خسرنا حرياتنا في المعركة».

يعيش مكتب التحقيقات الفيدرالي كل يوم حالة الصراع المتواصل هذه. يحتاج الأميركيون إلى معرفة تاريخ هذا الصراع. وإن لم يفعلوا فسيعمدون حينما تحل الأزمة التالية إلى التخلي عن ضمانات الحرية لقاء وعود بالأمن. سيعيشون في مزيد من الأمن ولكنهم سيتمتعون بقدر أقل من الحرية.

الجزء الأول

الجواسيس والمخرّبون



التفجير الذي وقع في أيلول/سبتمبر عام ١٩٢٠ في وول ستريت: هجوم إرهابي لم تُعرف ألغازه.

١

الفوضى

ذهب جاي إدغار هوفر إلى الحرب وهو في الثانية والعشرين من عمره، صبيحة يوم الخميس في ٢٦ تموز/يوليو ١٩١٧. خرج من منزل طفولته في واشنطن العاصمة وانطلق إلى حياته الجديدة في وزارة العدل، ليخدم جندياً من المشاة في جيش رجال القانون الذين يحاربون الجواسيس والمخرّبين والشيوعيين ومسبّبي الفوضى في الولايات المتّحدة.

شاركت أميركا في الحرب العالمية الأولى في نيسان/أبريل. كانت أولى طلائع جنودها تحط في فرنسا، غير مستعدة للأهوال التي واجهتها. في جبهة الوطن، كانت تسيطر على الأميركيين الخشية من الأعمال التخريبية على أيدي العملاء السرّيين الألمان. كانت البلاد في حالة حذر تام منذ سنة، منذ وقوع هجوم عدائي على مستودع كبير يضم ذخائر أميركية مخصصة لجبهة الحرب. أدى الانفجار الذي وقع في جزيرة بلاك توم إلى انفجار ألفي طن من المتفجّرات في ليلة حالكة الظلام في منتصف الصيف. فمات ٧ أشخاص في المكان. في مانهاتن تهشّمت آلاف النوافذ نتيجة الموجات الارتدادية عقب الانفجار. وتصدّع تمثال الحرية من جراء الشظايا.

عمل هوفر لحساب قسم طوارئ الحرب في وزارة الحرب، وأُسندت إليه مهمة منع الهجوم المباغت التالي. أظهر روحاً قتالياً وميلاً إلى توجيه فكر رؤسائه. فاز بمديح

رئيس القسم جون لورد أوبرايان. قال أوبرايان: «كان يعمل في أيام وليالي الآحاد كحالي أنا. رقّيته عدة مرات، من جراء جدارته فحسب»[١].

ارتقى هوفر بسرعة قمة القسم المسمّى «مكتب العدو الأجنبي» الذي كان مسؤولاً عن كشف وسجن الأجانب المشتبه فيهم سياسياً الذين يعيشون في الولايات المتّحدة. في الثالثة والعشرين من عمره، أشرف هوفر على ٦٢٠٠ ألماني كانوا محتجزين في معسكرات و٤٥٠ ألفاً آخرين كانوا يخضعون لمراقبة الحكومة. في الرابعة والعشرين حُمّل مسؤولية إدارة القسم الراديكالي لوزارة العدل الذي فُتح حديثاً آنذاك، وأدار أكبر العمليات المناهضة للإرهاب في تاريخ الولايات المتّحدة، حيث جمع الآلاف من الراديكاليين المشتبه فيهم في أرجاء البلاد. لم تكن بحوزته أية أسلحة أو ذخائر. كانت الاستخبارات السرّية هي سلاحه.

عاش هوفر طوال حياته في العاصمة واشنطن، حيث ولد يوم رأس السنة عام ١٨٩٥، وهو الأصغر بين أربعة أولاد. كان ابناً وحفيداً لموظفين حكوميين. أصيب والده ديكيرسون بالاكتئاب، فكلفه حزنه العميق وظيفته رسّام خرائط لحساب الحكومة وربما سبّب وفاته سريعاً. كانت والدته آني حنوناً وإنما صارمة. عاش هوفر في المنزل معها أول ٤٣ سنة من عمره إلى أن توفّيت. أخبر العديد من مساعديه المقربين أنه ظل أعزب لأنه خشي أن تؤدي المرأة الخطأ التي يختارها إلى سقوطه؛ إذ يمكن للزواج الفاشل أن يدمره. نشأت ابنة خال هوفر، مارغريت فينيل، بجواره، وظلت على تواصل معه طوال ستة عقود. فعرفته حق المعرفة. قالت: «أحياناً كنت أظن أنه - لا أعرف كيف أعبر عن الأمر - يخشى أن تنشأ بينه وبين الناس علاقات شخصية متينة»[٢]. إن اتفق أن عبّر يوماً عن حبه لشخص ما، ما خلا إخلاصه للرب والبلاد، فليس ثمة شهود على ذلك. كان يهوى الكلاب لكنه لم يكن عاطفياً تجاه الناس. كانت حياته الداخلية لغزاً حتى بالنسبة إلى عائلته المباشرة وأصدقائه المقربين القليلين.

تعلم هوفر كيفية السير في تشكيل عسكري وكيفية صوغ محاجّة رسمية. كان فريقا التدريبات والمناظرات في الثانوية المركزية من أهم المحطات في شبابه. كانت فرقة المناظرات في الثانوية المركزية الأفضل في المدينة، وأمسى هوفر أحد نجومها؛ مدحت صحيفة مدرسته روحه التنافسي و«منطقه اللطيف القاسي»[٣]. صرّح بعد نجاح كاسح

حقّقه ضد فريق من المدرسة، بأن المناظرة أعطته «نموذجاً عملياً ومفيداً حول الحياة وهي ليست أكثر من مطابقة لمكر امرئ بالآخر».

اتجه هوفر للعمل في حكومة الولايات المتّحدة فور تخرجه في المرحلة الثانوية. كانت تماثيلها تحيط به. ويقع منزله المؤلف من طبقتين على بعد ستة مربعات سكنية من كابيتول هيل، التي تتربّع على قمّتها غرف مجلسي الشيوخ والنواب الملأى بالثريّات، والمقر الضخم للمحكمة العليا ومكتبة الكونغرس بسقوفها المقنطرة وزجاجها المصبوغ. اعتاد هوفر أن يتلو بكل طاعة صلوات الكنيسة المشيخية أيام الآحاد ولكن مكتبة الكونغرس كانت الكاتدرائية المدنية لأيام شبابه. ضمّت المكتبة كل الكتب المنشورة في الولايات المتّحدة. منحت السكينة المهيبة التي خيمت على قاعة القراءة المركزية فيها حساً بأن كل المعارف بمتناول الأيدي، إن عرف المرء أين يبحث. ضمّت المكتبة نظام التصنيف الخاص بها وتعلم هوفر تعقيداتها لكونه عاملاً في الفهرسة، حيث كان يحصّل المال للمدرسة عبر جمع المعلومات واستعادتها. كان يعمل في خلال النهار في المكتبة فيما يدرس في بدايات المساء وفي صباح أيام الصيف في جامعة جورج واشنطن حيث أحرز درجة الماجستير في القانون في حزيران/يونيو ١٩١٧. انخرط في الخدمة العسكرية ولكنه التحق بوزارة العدل لخوض الحرب في الوطن.

«أخطر التهديدات»

في ٦ نيسان/أبريل ١٩١٧ خاضت أميركا الحرب العالمية الأولى، ووقّع الرئيس وودرو دبليو ويلسون أوامر تنفيذية تمنح وزارة العدل السلطة لشن حملات الاعتقال والسجن من دون محاكمة لأي أجنبي يثبت عدم وفائه. قال للشعب الأميركي: «إن ألمانيا ملأت مجتمعاتنا غير المرتابة وحتى مكاتب الحكومة بالجواسيس، ودست المكايد الإجرامية في كل مكان»[٤]. ألقى كلام الرئيس الرعب في أرجاء البلاد وأرخى بثقله على وزارة العدل. قال أوبرايان: «حينما أعلنا الحرب كان هناك أشخاص توقعوا رؤية عهد إرهاب حقيقي في أميركا»[٥].

راح أوبرايان يراقب هوفر وزملاءه وهم يعملون ليل نهار داخل غرف مزدحمة وملأى بالدخان في قسم طوارئ الحرب ومكتب العدو الأجنبي حيث كانوا يستغرقون

في التحقيق في التقارير المجزّأة حول المكايد المدبّرة ضد أميركا. كانوا أشبه برجال إطفاء يسمعون دوي صفّارات الإنذار الزائفة التي لا تنتهي. استذكر أوبرايان قائلاً: «تعرضوا لضغوط هائلة»[٦]؛ حيث واجهوا مطالب من السياسيين والشعب يريدون فيها «محاكمات من دون تمييز» و«قمعاً شاملاً» للأميركيين والأجانب المشتبه فيهم على السواء، وغالباً لا تستند الاتهامات إلى أكثر من إشاعات غير مسؤولة. قبل بلاك طوم، قال: «لم تكن هذه الأمة تعرف النشاطات التخريبية. والحكومة أيضاً كحال الأمة لم تكن متهيئة». بعد بلاك طوم، تم الإبلاغ عن آلاف من التهديدات المحتملة إلى الحكومة. خشي القادة الأميركيون أن يسدّد العدو ضربته في أي مكان وأي زمان.

كانت العقول المدبرة لبلاك طوم تعمل من أولى لحظات الحرب العالمية الأولى في أوروبا، في صيف العام ١٩١٤. كانوا قد خططوا لخرق واشنطن وتقويض وول ستريت. وكانوا قد جنّدوا قوميين إيرلنديين وهيأوا لضرب أهداف أميركية؛ واستخدموا المكسيك وكندا ملاذين آمنين من أجل العمليات السرّية ضد الولايات المتّحدة. في حين كان هوفر لا يزال يدرس الحقوق في الجامعة الليلية، في بداية العام ١٩١٥، تلقى الملحق العسكري الألماني في الولايات المتّحدة النقيب فرانز فون بابن أوامر سرّية من برلين تقضي بكسر إرادة أميركا للقتال. بدأ فون بابن يؤسس آلة دعائية[٧] في الولايات المتحدة؛ وبشكل سرّي بسط الألمان سيطرتهم على صحيفة كبيرة في نيويورك وهي «ذا إيفنينغ مايل». وفاوض رجالهم الصوريون في شراء صحيفتي «نيويورك بوست» و«نيويورك سان». وقام مفاوضون سياسيون وصحفيون فاسدون ومحقّقون منحرفون بخدمة القضية الألمانية.

ولكن بعد أن قصفت غوّاصة ألمانية بصواريخ الطربيد سفينة ركاب بريطانية اسمها لويزيانا في ٧ أيار/مايو ١٩١٥ موقعةً ١١١٩ قتيلاً وفي عدادهم ٢٧٤ أميركياً أرسل السفير الألماني بكل حزن برقية سلكية إلى برلين: «علينا الاعتراف علناً بأن حملتنا الدعائية فشلت هنا فشلاً ذريعاً»[٨]. ثار الأميركيون غضباً من جراء الاعتداء على المدنيين؛ فتأذت المكانة السياسية والدبلوماسية لألمانيا في الولايات المتّحدة بشكل بالغ. وأمر الرئيس ويلسون بوضع طاقم عمل السفارة الألمانية كله في الولايات المتّحدة تحت المراقبة. أرسل وزير الخارجية روبرت لانسينغ عملاء سرّيين لاستراق الأسلاك والاطلاع

على مخابرات الدبلوماسيين الألمان. عند نهاية السنة طُرد فون بابن وزملاؤه الملحقون من الولايات المتّحدة.

حينما وصل هوفر إلى وزارة العدل، كان أوبرايان قد حاكم ودان جاسوساً ألمانياً وهو النقيب فرانز فون رينتيلين. وتصدرت هذه القضية الأخبار. كان فون رينتيلين قد وصل إلى نيويورك قبل بضعة أسابيع من غرق السفينة لويزيانا حاملاً جواز سفر سويسرياً مزوراً. واستناداً إلى أوامر تلقاها من القيادة الألمانية العليا كان قد جنّد بحارين متبطلين في مرافئ نيويورك، وقوميين إيرلنديين أصوليين، ومخادعاً من وول ستريت، وعضو كونغرس ثملاً من شيكاغو من أجل تخريب الصناعات القتالية الأميركية بمزيج من أعمال الاحتيال والقنابل. ولكن النقيب فون ريتيلين هرب من الولايات المتّحدة خاشياً افتضاح خططه السرّية. فاعتقله ضباط الاستخبارات البريطانية الذين كانوا يتنصتون على البرقيات السلكية الألمانية حينما وصل إلى إنكلترا، وحقّقوا معه بصرامة في برج لندن وقاموا بتسليمه إلى وزارة العدل من أجل اتهامه ومحاكمته.

أخبر الرئيس ويلسون الكونغرس بعد اعتقال النقيب: «لم تشهد أميركا سابقة كهذه من قبل. قبل فترة وجيزة كان مثل هذا الأمر يبدو فظيعاً. لأنه من الفظيع أننا لم نتهيأ له البتة».

قال الرئيس: «مثّل الإرهابيون والمخرّبون أخطر تهديد لأمننا وسلامتنا القومية. ينبغي سحق مثيري الفوضى والخيانة والثورات هؤلاء... يجب أن تُطْبِق أيادي سلطتنا عليهم فوراً»[٩].

أمسى جاي إدغار هوفر ومكتب التحقيقات الفيدرالي أداتي هذه السلطة.

٢

الثورة

كتب الرئيس ثيودور روزفيلت في حزيران/يونيو ١٩٠٨ لحظة قرر إنشاء القوة التي أصبحت مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي): «إنني أؤمن بالسلطة»[1]. أشار بكل فخر: «جمعت رئاستي قدراً كبيراً من السلطة يفوق كل ما هو موجود في أي مكتب آخر في أية جمهورية عظيمة أو ملكية دستورية في زماننا الحديث. لقد استخدمت كل ما تسنّى لي من سلطة». دُفع روزفيلت إلى الرئاسة بفعل قاتل مخرّب في مستهل القرن العشرين، فكافح لتعزيز الديمقراطية وفرض النظام السياسي وخلق أمة خاضعة للقانون.

ولدت أميركا في خضم الثورة وتكرست للحرية، فتقطعت إرباً إرباً بفعل الحرب الأهلية ثم أُعيد توحيدها وتشكيلها بواسطة الهجرات الكبيرة للأجانب الساعين إلى الحرية. في مستهل القرن العشرين، كانت آخر الأراضي الغربية البرية وغير المحكومة على شفير أن تصبح ولايات. كانت تخوم الاستكشافات في الصحارى والجبال تنغلق. وسكن قرابة ٧٦ مليون نسمة في الولايات المتّحدة، حيث قطن أكثر من نصفهم في البلدات والقرى الصغيرة. فيما كافحت أميركا لتمدين حدودها، ظلت مساحات كبيرة من الأراضي خالية من القوانين. تصرّف مارشالات الولايات المتّحدة مثل عُمَد للبلدات وشكلوا لجاناً أهلية لمساعدتهم على إقرار النظام، وقد واجهوا الموت على أيدي المجرمين اليائسين.

في المدن الأميركية، تشكلت ديناميات المال والسلطة، الابتكار والمعلومات

فعجّت الأحياء الأكثر فقراً بالمهاجرين الساعين للتمتع بوعد الحرية والمال في العالم الجديد. بحلول العام ١٩٠٠، أصبحت الصناعة الأميركية وعمالها أكبر صانعين لرأس المال على وجه الأرض، منتجين حوالى ربع المنتوجات المصنّعة في العالم. بعدما أمست أميركا عملاقة، نما نفوذ الثروات المؤسسية؛ وسعى أسياد الصناعة إلى السيطرة والتحكم في ملايين العمال الذين بعملهم جعلوهم أثرياء. وبعدما أمست أميركا قوة عالمية أضرمت كل موجة جديدة من المهاجرين من العالم القديم الخوف من الأذى الأجنبي. كان الثوريون يستوردون أفكاراً خطرة من ألمانيا وإيطاليا وروسيا تجلت في كتيباتهم واحتجاجاتهم ضد النظام السياسي والاقتصادي الأميركي. كما كانت المناجم والمصانع والمعامل المعرّقة في أميركا تكتظ بأشخاص كانوا يعيشون فيما مضى في ظل الملوك والقياصرة. وقد حلموا بعالم أفضل. على أن الأكثر تطرفاً منهم تخيلوا موت النظام القديم ونشوء مدينة فاضلة يحكمها المعذّبون في الأرض.

كتب روزفيلت في السنة ١٨٩٥ التي أصبح فيها مفوضاً لدى الشرطة في مدينة نيويورك، والسنة نفسها التي ولد فيها جاي إدغار هوفر قائلاً: «لقد أتى زمان الثورات الاجتماعية الكبيرة. إننا جميعاً نتطلع إلى المستقبل محاولين التنبؤ بتصرفات القوى الكبيرة الخرقاء التي تحركها الثورة الصناعية الهائلة التي تشب في القرن الحالي. لا نعرف ما عسانا أن نفعل بهذا الانتقال الكبير للناس، وتوسع البلدات وقلق الحشود وانزعاجها»[٢].

عمت الفوضى القوى الخرقاء المنتشرة في العالم، سعياً من مثيري الفوضى إلى تدمير السلطة نفسها؛ فضلاً عن دعائم الحضارة الغربية. اغتالوا رئيس فرنسا عام ١٨٩٤، ورئيس وزراء إسبانيا عام ١٨٩٧، وإمبراطورة أستراليا عام ١٨٩٨، وملك إيطاليا عام ١٩٠٠، ورئيس الولايات المتّحدة ويليام ماكنيلي عام ١٩٠١. حيث إن مصرع ماكنيلي جعل من ثيودور روزفيلت رئيساً وهو في الثانية والأربعين من عمره فكان أصغر رئيس في التاريخ الأميركي.

في أول خطاب كبير له أمام الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٠١، أعلن روزفيلت أن «الفوضى جريمة ضد العرق البشري قاطبة»[٣]. وطالب بقوانين جديدة لمنع الثوريين والمتمرّدين من العيش في الولايات المتّحدة.

«ينبغي مراقبة هؤلاء الأشخاص جميعاً»

تذوق الرئيس روزفيلت طعم السلطة الاستعمارية وطابت له. لقد تصرّف وحده حينما حفر قناة كبيرة إلى خارج أدغال باناما؛ واختار وحده إرسال البحرية الأميركية في استعراض قوة عالمي. أيقن أن الأجانب قد يردون بالقتال حينما فرضت أميركا قوتها على العالم. ولكن في أولى سنوات رئاسته لم يتمتّع روزفيلت بأية سلطة حقيقية لمكافحة الجرائم المرتكبة بحق الولايات المتّحدة. كانت وزارة العدل في بلاده قد بدأت من فورها تتعلم كيفية بسط حكم القانون.

لقد أنشئت وزارة العدل عام ١٨٧٠ أي بعد خمس سنوات من نهاية الحرب الأهلية؛ وقد كلفت إلى جانب رئيسها، النائب العام، فرض القانون داخل أمة ممزّقة. تمركز النائب العام ومحاموه في مكان يبعد مبنى واحداً عن البيت الأبيض - مكان مقزز تنبعث منه الرائحة الكريهة من جراء أنابيب الصرف الممتدة تحته - وبقوا هناك بقية سنوات القرن التاسع عشر. مدّهم الكونغرس بسلطة الضبط والمقاضاة في جرائم مرتكبة ضد الولايات المتّحدة، إلى جانب مبلغ مالي يبلغ ٥٠ ألف دولار في السنة من أجل ذاك الهدف النبيل، ولكنه فشل في وضع مجموعة قوانين فيدرالية تنظم كيفية تحقيق العدالة.

لجأ الرؤساء الأربعة في القرن التاسع عشر إلى هيئة الشرطة الخاصة الأكثر نفوذاً في الأمة، وكالة بينكرتون البوليسية الوطنية، وسيلةً لفرض القانون، وهي مصدر للاستخبارات السرّية وأداة للصراع السياسي. كتب النائب العام بنجامين بروستر عام ١٨٨٤ قائلاً: «لطالما بغضت تعيين المحققين ودفع المال لهم»(٤). ولكنه فعل ذلك. نفذ مؤسس الوكالة، آلان بينكرتون، مهمات تجسس في خلال الحرب الأهلية وساعد على تأسيس هيئة (الخدمة السرّية) للرئيس أبراهام لينكولن. خدم محقّقوها بارونات السكك الحديد والفولاذ عبر التجسس وفض التظاهرات وكسر الجماجم لهزم المنظمين العماليين؛ كما دفعوا لمخبرين سرّيين تمت حماية هويّاتهم بأسماء مشفّرة. لم يتوانوا في خرق القانون بغية فرضه أو استخدام العنف باسم القانون. منع الكونغرس الحكومة في العام ١٨٩٢ من استخدام الشركة عقب مواجهة مع شركة كارنيغي للفولاذ في هومستيد، بينسيلفانيا، أدت إلى وفاة ثلاثة رجال من وكالة بينكرتون وخمسة عمال. وبات البيت الأبيض محروماً من مهارات العيون السرّية ومكرها وقوتها.

عقب اغتيال ماكينلي، عرض رجل من وكالة بينكرتون إنشاء وكالة حكومية جديدة مكرسة لاجتثاث الأصوليين في أميركا. كتب روبرت بينكرتون قائلاً: «ينبغي تحديد هويّات هؤلاء الأشخاص جميعاً وإبقاؤهم تحت المراقبة»[٥]. بدأت وزارتا العدل والعمل عام ١٩٠٣ تمنعان بموجب قوانين جديدة مسبّبي الفوضى من العيش في الولايات المتّحدة بالاحتفاظ بملفات سرّية عن الأصوليين الأجانب.

أراد الجمهوري روزفيلت محاربة البلوتوقراطيين إلى جانب مسبّبي الفوضى. إذ أزعجه استحواذهم على النفط والفحم والمعادن والخشب على الأراضي الفيدرالية، لكونه مؤسس المتنزهات العامة في أميركا. اغتنم المجرمون المؤسسيّون الممتلكات العامة لمصالحهم الشخصية ودفعوا الرشى إلى السياسيين لحماية حصصهم من الأراضي. استخدموا أوراق الألف دولار النقدية كسلاح، فقضموا ملايين الآيكرات من الحدود الأميركية الأخيرة.

أدى تحقيق فيدرالي عام ١٩٠٥، تولاه جزئياً عميل سفيه من (الخدمة السرّية) اسمه ويليام برنز، إلى اتهام السيناتور جون ميتشل والنائب جون ويليامسون من أوريغون وإدانتهما، وكلاهما جمهوري، بسبب ضلوعهما في نهب الغابات الكبيرة في سلسلة جبال كاسكايد. أكدت افتتاحية في صحيفة أوريغون على نحو صائب أن برنز ومحققيه الحكوميين استخدموا «أساليب الجواسيس والمحققين الروس»[٦]. توفّي السيناتور فيما كانت قضيته لا تزال في الاستئناف؛ وتم إسقاط إدانة عضو الكونغرس من قبل المحكمة العليا في الولايات المتّحدة على أساس «السلوك الشائن»، الذي تضمّن تلاعب برنز الصفيق بالشهود والمحلّفين. ترك برنز الحكومة وأصبح محققاً خاصاً شهيراً؛ أكسبته مهارته في التنصت على الهواتف وزرع أجهزة التنصت في غرف الفنادق وظيفة كرب عمل جاي إدغار هوفر في مكتب التحقيقات الفيدرالي.

تواصل اغتصاب الأرض العذراء من قبل المحتالين والمضاربين بشكل قوي، فانفجر غضب الرئيس.

«أكد روزفيلت بأسلوبه الدينامي الخاص أن جميع ناهبي القطاع العام سيحاكمون ويؤخذ الحق منهم»[٧]، وفقاً لمذكرة بُعثت إلى هوفر عام ١٩٤٣ من العميل الخاص في مكتب التحقيقات الفيدرالي لويس فيندلي، الذي انضم إلى المكتب عام ١٩١١.

تعتبر المذكرة سجلاً فريداً حول مولد مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي أخفيت جذوره لأسباب معينة من قبل مؤسسيه.

استدعى روزفيلت النائب العام الجنرال تشارلز جاي بونابارت إلى البيت الأبيض وأخبره برغبته في محاكمة ناهبي الأراضي بشكل قاس، وطلب الحصول على طاقم التحقيق اللازم. كان بونابارت ينتمي إلى الطبقة الأميركية النبيلة النادرة - حفيد شقيق إمبراطور فرنسا نابليون الأول وحفيد ملك ويستفاليا. كان صديقاً مقرباً ومستشاراً لروزفيلت عدة سنوات. كان الرجلان أرستقراطيين تقدميين ومصلحين أخلاقيين؛ دعم كلاهما استخدام السلطة الحكيم باسم القانون. فضّل روزفيلت منح المضربين طعم هراوات الشرطة؛ وكان بونابارت يعتقد أن عنف أعضاء لجان الأمن الأهلية يمكن أن يخدم تثبيت النظام الاجتماعي.

أشار فيندلي: «طلب بونابارت من هيئة الخدمة السرّية في الولايات الأميركية المتحدة طاقماً مدرباً لإجراء تحقيق مناسب ولازم، وقد منح قوة مميزة من الرجال من أجل اجتثاث ناهبي الأراضي المنتشرين في المكان». لم يكن الرئيس راضياً. أخبر السيد بونابارت بلهجة توكيدية جازمة وهو أمر يتميز به الرئيس روزفيلت بأن التقرير محرّف. إذ ورد في التقرير: «أراد الحقائق، كل الحقائق، والحقائق الصحيحة، وإن لزم التحريف فسيقوم به بنفسه».

وجّه الرئيس روزفيلت بونابارت إلى تأسيس قسم للتحقيق داخل وزارة العدل لا يخضع لأية وزارة أخرى أو أي مكتب، ولا يقدم تقاريره إلا إلى النائب العام. وهكذا أفضى أمر الرئيس إلى تشكيل مكتب التحقيقات.

وفقاً للقانون، اضطر بونابارت إلى الطلب من البيت الأبيض ومجلس الشيوخ تأسيس هذا المكتب الجديد. فكتب إلى الكونغرس قائلاً: «لم يكن لدى وزارة العدل[٨] قوة تنفيذية وبالتحديد لم يكن لديها قوة تحقيق دائمة تأتمر مباشرة بأمرها». وعليه فهي «ليست مجهزة تماماً بكل تأكيد لعملها». سعى بشكل رسمي لتوفير المال والسلطة من أجل تأسيس «قوة صغيرة أفرادها منتقون بعناية ومتمتعون بالخبرة».

وقد أجاب البيت الأبيض في ٢٧ أيار/مايو ١٩٠٨ بالرفض بشكل حاسم. خشوا أن

ينوي الرئيس تأسيس شرطة سرّية أميركية. ولهذه الخشية أسباب وجيهة. إذ كان الرئيس قد استخدم في الماضي محقّقين خاصين كجواسيس سياسيين.

قال النائب جوزيف سواغار شيرلي، وهو ديموقراطي من كنتاكي: «الأفكار الأميركية حول الحكومة[٩] تمنع التجسس والتدخل في ما يعد عادةً شؤون الأشخاص الخاصة». عارض النائب والتر سميث، وهو جمهوري من آيوا وقاضٍ في محكمة الاستئناف لاحقاً، بشدة تأسيس «نظام تجسسي» في أميركا. حذر النائب جون فيتزجيرالد، وهو ديموقراطي من نيويورك، «من مغبة وجود شرطة مركزية أو نظام تجسس في الحكومة الفيدرالية». قال النائب جورج والدو، وهو جمهوري من نيويورك: «ستكون ضربة قوية للحرية وللمؤسسات الحرة إن نشأ في هذه البلاد مقر استخبارات مركزي كبير كهذا، كما هي الحال في روسيا».

منع الكونغرس وزارة العدل من إنفاق فلس واحد على عرض بونابارت. تهرب النائب العام من القرار. غير أن المناورة استطاعت خرق حرفية القانون. ولكنها كانت متساوقة مع روحية الرئيس.

أشار مايك تواين: «كان ثيودور روزفيلت مستعداً لركل الدستور جانباً إن وقف في الطريق»[١٠]. وهكذا انبثقت بدايات مكتب التحقيقات الفيدرالي من تحد جريء.

«النائب العام يعرف أو يجدر به أن يعرف»

انتظر بونابارت إلى ما بعد انفضاض الكونغرس في نهاية شهر حزيران/يونيو. ثم غاص في صندوق نفقات وزارة العدل لاستئجار ٨ عملاء استخباريين قدامى ليعملوا محققين وفق دوام كامل. في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٠٨[١١] وقّع بونابارت أمراً رسمياً يقضي بتأسيس قسم تحقيق جديد يتكون من ٣٤ رجلاً من العملاء الخاصين. اضطر إلى تسول أو اقتراض أو سرقة المال والرجال الذين أرادهم الرئيس. عيّن رجلاً اسمه ستانلي فينش - وهو كاتب غير مؤهل لممارسة القانون في العاصمة واشنطن - أول رئيس لمكتب التحقيقات.

حذر بونابارت الرئيس بشكل سري قائلاً: «إن الصعوبات الكامنة في توظيف قوة تحقيق فاعلة وجديرة بالثقة تعتبر جمة»[١٢]. وجب أن تتحلى القوة بـ «بعض الإلمام

بعادات وتصرّفات المجرمين، وأفرادها مجبرون على التعامل مع أشخاص يتسمون بمعايير خلقية متدنية واستخدامهم في عملهم». قال بونابارت: «غالباً ما كان يميل المحقّقون إلى استنباط الدليل الذي يرغبون فيه». يجب أن يكون النائب العام هو الرجل الذي «يُحمّل بكل عدل مسؤولية أعمالهم».

تم إبلاغ الكونغرس بشأن تأسيس مكتب التحقيقات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨ من خلال بضعة أسطر في تقرير بونابارت السنوي بخصوص عمل وزارة العدل. كتب قائلاً: «بات لازماً على الوزارة تنظيم قوة صغيرة من العملاء الخاصين التابعين لها. أتت هذه الحركة لاطوعية من قبل هذه الوزارة». وكان هذا غير صحيح لأن الرئيس كان قد أمر بتأسيس المكتب.

أقسم بونابارت شخصياً للكونغرس بأن المكتب لن يكون شرطة سرّية. بل سيكون فوق السياسة. وسيقوم النائب العام لكونه أبرز موظفي إنفاذ القانون بتوجيه عملائه والسيطرة عليهم. وعد قائلاً: «النائب العام يعلم أو يجدر به أن يعلم في كل الأوقات ما يفعلونه»[١٣].

على أن الهوة بين «يعلم» و«يجدر به أن يعلم» أصبحت خطرة حينما تسلم جاي إدغار هوفر السلطة.

٣

خونة

في الأول من شهر آب/أغسطس ١٩١٩، أصبح هوفر رئيس قسم الراديكالية المُنشأ حديثاً في وزراة العدل. تسلم جملة سلطات فريدة في حكومة الولايات المتّحدة.

أشرف على المئات من العملاء والمخبرين العاملين لحساب مكتب التحقيقات. وأمكنه المطالبة باعتقال أي شخص يختاره. بدأ بتنظيم حملة على مستوى الأمة ضد أعداء البلاد. كان لا يزال في الرابعة والعشرين من عمره فحسب.

كانت الولايات المتّحدة قد خاضت معاركها العسكرية وانتصرت فيها خارج البلاد في خلال السنيتن اللتين انضم فيهما هوفر إلى الحكومة. وآنذاك انخرطت في المعركة السياسية ضد الأعداء على جبهة الوطن.

استخدمت وزارة العدل ومكتب التحقيقات سلطاتهما ضد الأميركيين والأجانب على السواء منذ بداية الحرب العالمية الأولى. حذر الرئيس ويلسون قائلاً: «لقد نشر الجواسيس والمتآمرون[1] الأشرار الإغراءات بيننا». كان قد أكد قائلاً: «لقد تم إفساد العديد من أفراد شعبنا» بفعل العملاء الأجانب. أخبر المواطنين الذين عارضوا الحرب بأنهم بموقفهم هذا يعدون مقاتلين مع العدو. قال ويلسون: «ويل للرجل أو للرجال الذين يسعون للوقوف في طريقنا».

تعلم هوفر آليات الاعتقالات والتوقيفات الجماعية في سنته الأولى في وزارة العدل. كان لدى الوزارة قائمة تتألف من ١٤٠٠ سياسي مشتبه فيهم كانوا يعيشون في

الولايات المتحدة يوم إعلان الحرب. سجن ٩٨ منهم على الفور، في حين أن ١١٧٢ اعتُبروا تهديداً محتملاً للأمن القومي ومعرّضين للاعتقال في أية لحظة. كانوا أول سياسيين مشتبه فيهم قام هوفر بمراقبتهم.

أطلق المكتب أول برامج المراقبة المحلية على امتداد الأمة بموجب قانون الجاسوسية لعام ١٩١٧، حيث اعتقل المتطرّفين وراقب أحاديثهم وفتح بريدهم. لقد حكم قانون الجاسوسية على تهمة إخفاء المعلومات التي من شأنها إيذاء أميركا بالإعدام؛ وبالسجن على كل من «يتلفظ أو يطبع أو يكتب أو ينشر» أفكاراً تعكس الخيانة. لقد أُدين ١٠٥٥ شخصاً بموجب قانون الجاسوسية. ولم يكن أي منهم جاسوساً. كان معظمهم مخالفين سياسيين تكلموا ضد الحرب. كانت جرائمهم أقوالاً وليست أفعالاً.

لقد حكم على روز باستور ستوكس، وهي مهاجرة روسية متزوجة مليونيراً اشتراكياً أميركياً بالسجن ١٠ سنوات بموجب قانون الجاسوسية بسبب قولها: «ليس ثمة حكومة تعمل لمصلحة المستغلّين يمكن أن تعمل أيضاً لمصلحة الشعب». وقد قوضي يوجين ديبس، قائد الحزب الاشتراكي الأميركي بسبب إعلان معارضته لإدانتها. كان قد فاز بقرابة مليون صوت لدى ترشحه ضد الرئيس ويلسون، ولكنه أدار حملته الانتخابية التالية من السجن. قال ديبس في خلال محاكمته: «أؤمن بحرية التعبير، في الحرب وكذلك في السلم[٢]. إن ظل قانون الجاسوسية قائماً في نهاية المطاف، عندئذٍ فعلى الدستور السلام». أجاب المدعي في محاكمته إيدوين ويرتز من وزارة العدل بأن ديبس يمثل تهديداً للمجتمع لأن كلماته تلهب العقول الأميركية: إن تحرر عندئذٍ بمقدور الرجل الدخول وسط حشد من الناس.... والصراخ قائلاً: «ثمة نار» في حين ليس ثمة نار على الإطلاق. أيدت محكمة عليا مجمع عليها حكم العشر سنوات. كتب القاضي أوليفر ويندل هولمز، وهو أشهر قاضٍ في أميركا، قائلاً: «إن الاشتراكيين استخدموا كلمات لها تأثير استخدام القوة نفسه». لقد مثّلوا «خطراً واضحاً وراهناً» على الأمة.

فيما كانت الحرب متواصلة، طالب السيناتور لي أوفرمان، وهو جمهوري من شمال كارولاينا - عضو بارز في اللجنة القضائية، التي كانت تشرف على وزارة العدل - بالقيام بتحرك أقوى من قبل المكتب ضد «الخونة والأنذال والجواسيس»[٣]. وقد حذر

بأن ١٠٠ ألف جاسوس أجنبي يهيمون في أرجاء الولايات المتّحدة. كان يذكر مكتب التحقيقات كمرجعه، فتراه يضاعف ويعيد مضاعفة العدد حسبما يشاء - حيث يقول ٢٠٠ ألف يوماً و٤٠٠ ألف في يوم آخر.

كتب النائب العام طوماس غريغوري إلى المدّعي في وزارة العدل قائلاً: «ثمة هستيريا بالغة في البلاد بشأن الجواسيس الألمان. لو تكرمت بجمع عدد من واحد إلى عشرة وإرسالهم إلي أدفع لك في مقابل أتعابك بسخاء. إننا نواصل البحث عنهم ولكن يصعب إرداؤهم حتى يتم إيجادهم»[٤].

أمست مطاردة الجواسيس الأجانب أمراً عسيراً. إذ تنافس الجيش والبحرية ووزارة الخارجية وهيئة الخدمة السرّية ومارشالات الولايات المتّحدة وقوى الشرطة المدنية فيما بينهم ومع مكتب التحقيقات في مسعى عقيم. يتذكر أحد العملاء ويدعى فرانسيس دونيل قائلاً: «واجه المكتب تشابكاً هائلاً في نشاطات التحقيق بين الوكالات المختلفة التي تحمل على عاتقها مهمة الفوز بالحرب[٥]. كان شائعاً أن يقوم عميل في هذا المكتب باستدعاء فرد في سياق تحقيقه، وحينئذٍ يكتشف أن ٦ أو ٧ وكالات حكومية أخرى قامت بمقابلة هذا الفرد في الشأن نفسه».

أمسى التفتيش متاحاً للجميع. دعم النائب العام غريغوري ومدير مكتب التحقيقات في إبان فترة الحرب، أي بروس بيلاسكي، المسؤولين التجاريين في أرجاء البلاد الذين مولوا (الرابطة الحمائية الأميركية) الوطنية بامتياز - وهي عصابات من المواطنين يتجسّسون على مخرّبين مشتبه فيهم.

لقد عملوا في إطار لجان أهلية ووضعوا الشارات مدّعين أنهم أعضاء في هيئة «الخدمة السرّية». وفي ذروة عملها قبضت الرابطة[٦] على أكثر من ٣٠٠ ألف من الموالين. واستمتع أفرادها الأكثر حماسةً بالسطو على أندادهم الأميركيين وضربهم باسم العدالة والعلم. حيث ملأت الإشاعات والثرثرة والإلماعات التي جمعتها الرابطة ملفات مكتب التحقيقات.

أخبر صهر الرئيس ويلسون، وهو وزير المالية ويليام ماك آدو، الرئيس بأن تحالف المكتب مع الرابطة يمثل «أكبر خطر لوقوع سوء تفاهم وإرباك وحتى خداع»[٧]. دفع ذلك الرئيس إلى اتخاذ موقف؛ سأل ويلسون النائب العام غريغوري إن كان هؤلاء

المخربون هم أفضل قوة يمكن أميركا أن تحشدها. قال: «إنه من الخطر جداً أن تعمل مثل هذه المنظمة في الولايات المتّحدة، وأتساءل إن كان ثمة طريقة لإيقافها؟».

قال الرئيس إنه يوقن أنه أهمل في عدم السعي لإيجاد حل للفوضى في صفوف الحكومة - ولكنه لا يزال مرتاباً بشأن ماهية العلاج الأفضل.

كان لدى النائب العام غريغوري الجواب. فحين كانت الأنوار الكشّافة تومض في أرجاء أميركا وصفّارات الإنذار تدوي بشكل أعلى، كان مكتب التحقيقات قد أصبح قوة سياسية ضاربة.

نفذ المكتب غارتين سياسيتين كبيرتين في خلال الحرب. كانت الأولى عبارة عن هجمة على امتداد الأمة على «عمال العالم الصناعيين»، وهي حركة عمالية يسارية كانت تضم ١٠٠ ألف عضو في الولايات المتّحدة.

كانت الحركة قد أصدرت قراراً ضد الحرب، والخطاب وحده كان جريمة سياسية في نظر قانون الجاسوسية. نوى النائب العام توقيف الحركة. ووافقه الرئيس ويلسون في الرأي تماماً. ارتأت صحيفة نيويورك تايمز أن قادة الحركة «هم بالنتيجة أو ربما في الواقع عملاء لألمانيا»[٨]، وفق النظرية القائلة بأن الألمان يدفعون لأعضاء الحركة من أجل تخريب الصناعات الأميركية. أشارت الصحيفة أنه «يجدر بالسلطات الفيدرالية قطع الطريق على هؤلاء المتآمرين الخونة». وفعل ذلك عملاء المكتب وأفراد الرابطة الحمائية الأميركية. اقتحموا مكاتب الحركة ومنازل أفرادها وقاعات اجتماعاتهم في ٢٤ مدينة في أرجاء أميركا، ووضعوا اليد على أطنان من الوثائق واعتقلوا المئات من المشتبه فيهم. أدت ثلاث محاكمات جماعية إلى إدانة ١٦٥ قائداً من الحركة وفق قانون الجاسوسية. وقد امتدت عقوبات سجنهم إلى فترات تصل إلى عشرين سنة.

أيد السياسيون وعامة الناس حملات الاعتقالات. فيما صدرت نداءات عن منابر الكنائس وغرف مشرعي الولايات بسجن الخونة والأنذال والجواسيس. وجد النائب العام هدفاً سهلاً. فسمح لمكتب التحقيقات بجمع «المتهربين» - وهم رجال لم يتقدموا للانخراط في الخدمة العسكرية الإلزامية - في صيف وربيع العام ١٩١٨.

كانت أكبر غارة على الإطلاق تُشن على المتهرّبين عبارة عن عملية جمع دامت ثلاثة أيام حتى الثالث من أيلول/سبتمبر، وهي العملية الأكبر حجماً في تاريخ مكتب

التحقيقات الذي استمر عقداً من الزمن. تم جمع ٣٥ عميلاً تحت إشراف تشارلز دي وودي وهو رئيس فرع مكتب التحقيقات في نيويورك. وقد دعم رجال المكتب قرابة ألفي فرد من الرابطة الحمائية الأميركية، و٢٣٥٠ عنصراً من الجيش والبحرية، و٢٠٠ شرطي تقريباً. نزلوا إلى شوارع مانهاتن وبروكلين فجراً، وعبروا نهر هادسون بواسطة عبّارات وانتشروا في أرجاء نوارك ومدينة نيوجيرسي. اعتقلوا ما بين ٥٠ ألف و٦٥ ألف مشتبه فيه، حيث أخذوهم عن أرصفة الطرقات وسحبوهم من المطاعم والحانات والفنادق، وساقوهم إلى السجون المحلية ومستودعات الأسلحة العامة. كان هناك قرابة ١٥٠٠ من الهاربين أو المتملصين من الخدمة العسكرية. ولكن تم اعتقال عشرات الآلاف من الأبرياء وسجنهم من دون سبب.

حاول النائب العام غريغوري التنصل من الغارات، ولكن لم يسمح له المكتب. قال دي وودي بتحد: «لا يستطيع أحد أن يجعلني كبش فداء[٩]. كل ما فعلته فيما يخص عملية الجمع هذه تم تحت إشراف النائب العام ورئيس مكتب التحقيقات».

أتت العاصفة السياسية التي هبت نتيجة حملات الاعتقال والسجن المجحفة بحق عدد كبير من الأشخاص مقتضبة. ولكن سرعان ما استقال كل من النائب العام غريغوري ورئيس مكتب التحقيقات بيلاسكي. إذ تعرض اسماهما وصيتاهما للتشويه. وبقي إرثهما في الوجود فقط لأنه إرث هوفر.

«أخطر تهديد يستهدف هذه البلاد»

بدأ التهديد الشيوعي يجتذب خيال الحكومة الأميركية في الأسابيع الأخيرة من الحرب العالمية الأولى. إذ بعث الرئيس ويلسون قرابة ١٤ ألف جندي أمريكي إلى المعركة ضد الثوريين البولشفيين على الحدود الروسية المتجمدة. كانوا لا يزالون يقاتلون حينما هدأت الحرب في أوروبا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨. وقد خيضت أول معركة في الحرب الأميركية ضد الشيوعية بذخيرة حية.

وكذلك شن الرئيس هجوماً سياسياً على الراديكاليين الروس. ما أحدث صدمةً لدى أبرز مساعديه بتصريحه شخصياً بنشر ملفات سرّية تهدف إلى إظهار أن قادة الثورة

الروسية هم عملاء مدفوعو الأجر للحكومة الألمانية. وكانت هذه الملفات قد سلمها إلى البيت الأبيض، أحد خبراء ويلسون في الحملات الدعائية المضللة، الذي حسب أنه حقق «أكبر سبق في التاريخ»[١٠]. لم يستشر الرئيس أحداً بشأن صدقيتها. على أنها كانت مزيفة - أكاذيب محض باعها محتال تابع للقيصرية الروسية لأميركي ساذج - ولكنها غيرت الحديث السياسي في أميركا.

عندئذٍ انضم الكونغرس إلى الحرب ضد الشيوعية. في كانون الثاني/يناير ١٩١٩ بدأ مجلس الشيوخ الأميركي بعقد جلسات استماع بشأن التهديد، رأسها السيناتور لي أوفرمان من اللجنة القضائية. أتاحت وزارة العدل للسيناتور أوفرمان ولوجاً غير محدود إلى سجلات مكتب التحقيقات. وفي المقابل أعطت لجنته المكتبات نسخاً عن كل تقاريرها من كل فروع الحكومة الأخرى. شكلت هذه الملفات حجر الزاوية لتأسيس مسيرة جاي إدغار هوفر المهنية.

تم تحديد نبرة جلسات الاستماع من خلال شهادة محام نيويوركي اسمه أركيبالد ستيفنسون، خبير علّم نفسه بنفسه إلى حد كبير بشأن موضوع السوفيات.

طرح السيناتور أفرومان السؤال الآتي «إذاً هل الفكرة أن نشكل حكومة داخل هذه الحكومة؟ أن نخلع هذه الحكومة؟».

أجاب ستيفنسون قائلاً: «بالضبط».

«أتظن أن هذه الحركة تنمو باطراد في هذه البلاد؟».

قال ستيفنسون: «كانت كذلك وشكلت أكبر تهديد يستهدف هذه البلاد اليوم».

سأل السيناتور: «هل تستطيع إعطاءنا حلاً؟».

قال: «يجدر ترحيل مثيري الشغب الأجانب. ويجدر معاقبة المواطنين الأميركيين الذين يؤيدون الثورة».

خلص السيناتور أوفرمان إلى القول: «حان وقت البدء بإعلان هذه الشهادة أمام الشعب الأميركي وإعلامه بما يجري في هذه البلاد».

مع اشتداد حذر مجلس الشيوخ من التهديد الشيوعي، خفت روح القتال الذي حُشد للحرب العالمية. تم تسريح تسعة ملايين عامل أميركي في مجال الصناعات

الحربية. وجدوا ندرة في الوظائف الجديدة. وتضاعفت تقريباً تكاليف المعيشة منذ بداية الحرب. فمع عودة أربعة ملايين جندي أميركي إلى الديار خرج أربعة ملايين عامل أميركي للإضراب. لم تشهد الولايات المتحدة من قبل مثل هذه المواجهات بين العمال وأرباب العمل. ما أشعر قوى الأمن والنظام بأن الشيوعيين هم وراء هذه المعمعة كلها.

في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩١٩ - يوم تقديم مجلس الشيوخ أول شهادة حول التهديد الشيوعي - تم تسريح ٣٥ ألف عامل من عمال السفن في سياتل من وظائفهم. قمعت القوات الفيدرالية ثورتهم ولكن روح الإضراب امتد إلى مناجم الفحم والمطاحن الفولاذية ثم إلى عمال النسيج وعمال الهواتف، ثم إلى قوى الشرطة في بوسطن. قامت مئات ومئات الإضرابات بتعطيل عجلة الحياة الأميركية. إلى جانب تفشّي الخوف السياسي والاقتصادي في أرجاء البلاد.

كان البيت الأبيض خالياً. إذ كان الرئيس ويلسون قد أبحر على متن السفينة الحربية الأميركية (جورج واشنطن) ساعياً لوضع حد للحروب. توجه برفقة أخلص مساعديه إلى فرنسا سعياً لتحقيق حلمه بإنشاء عصبة الأمم، وهي تحالف دولي لحفظ السلام. سمّى ويلسون عرضه ميثاقاً، لكن عنصراً خارجياً قد أثر في مهمته. بالإضافة إلى أن حلفاءه في الحرب، قادة إنكلترا وفرنسا، قد رأو فيه منافقاً لا يُطاق. فهم كانوا يبدون اهتماماً بمعاقبة ألمانيا أكثر من تأسيس عالم جديد مرتكز على رؤى ويلسون.

كانت الولايات المتّحدة، في ظل عدم وجود معاهدة سلام، لا تزال في حالة حرب في الخارج. كما أنها من دون وجود رئيس في البيت الأبيض، لم يكن للأمة من يدير الحرب في الديار.

ظل الرئيس ويلسون خارج الولايات المتّحدة من ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ حتى ٢٤ شباط/فبراير ١٩١٩. وبعد تسعة أيام غادر مجدداً إلى فرنسا وظل بعيداً عن البلاد طوال أربعة أشهر. وفي يوم سفره للمرة الثانية، سمّى ويلسون حليفاً سياسياً قديماً له نائباً عاماً جديداً.

كان آي ميتشل بالمر رجلاً وسيماً في السابعة والأربعين من العمر، وعضواً في الكونغرس على مدى ثلاث دورات وهو من بنسيلفانيا، وعضواً في جمعية الأصدقاء محباً للسلم، ومحدّثاً لبقاً ذا مبادئ مرنة وطموحٍ عال. وعضواً فعالاً في اللجنة الوطنية

الديمقراطية، إضافة إلى أنه كان مديراً سياسياً لحساب ويلسون في المعاهدة الديمقراطية عام ١٩١٢. وفي خلال العام ١٩١٨، قام بإدارة مكتب الممتلكات الأجنبية في وزارة العدل بشكل إقطاعي، فمنح الأصدقاء والرفاق الوصاية على الممتلكات الألمانية المحتجزة وامتيازات تساوي الملايين. وحينذاك انتهز فرصة إدارة وزارة العدل.

كان بالمر يضع هدفاً كبيراً في باله، متخيلاً نفسه الرئيس التالي للولايات المتّحدة.

«سوف نفجّركم بالديناميت»

دُسّ ٣٦ مغلفاً ورقياً بنياً تحوي الديناميت في البريد الأميركي في أواخر نيسان/أبريل من العام ١٩١٩. فكان ذلك أكبر مؤامرة لاقتراف جريمة سياسية في تاريخ الولايات المتّحدة.

في ٢٩ نيسان/أبريل وصلت أول متفجّرة إلى منزل طوماس هاردويغ في أطلانتا، الذي كان قد غادر من فوره مقعده بصفته سيناتوراً أميركياً من جورجيا. كان هاردويغ قد ساعد على إمرار قانون إقصاء مثيري الفوضى الجديد، الذي هدف إلى ترحيل الأجانب المتطرّفين. غير أن المتفجّرة انفجرت بيدي مدبرة منزله. أما المتفجّرات التي دُسّت في البريد فلم تصل إلى المستهدفين. وعثر موظف في البريد في نيويورك على ١٦ متفجّرة منها على رف البريد من دون طوابع، إذ لم يضع المفجّرون الطوابع اللازمة عليها.

بدا جلياً أن القتلة أشباه متعلمين إذ إنهم بالكاد أفلحوا في كتابة أسماء المُرسَل إليهم. ولكن قائمة ضحاياهم كانت بارزة.

قادها النائب العام بالمر، وعمل عليها القاضي في المحكمة العليا أوليفر ويندل هولمز. وكذلك القاضي كينيسو ماونتن لانديس الذي كان قد أشرف على أكثر من ١٠٠ حالة إدانة بموجب قانون التجسس. لقد تم تحديد خمسة أعضاء من الكونغرس لقتلهم ومن بينهم السناتور أوفرمان. ضمّت القائمة أيضاً كلاً من وزير العمل ومفوض الهجرة الفيدرالية وكلاهما مسؤول عن شؤون الترحيل بموجب قانون إقصاء مثيري الفوضى. وكذلك عمدة نيويورك ومفوض الشّرطة فيها. على أن أشهر شخصين مستهدفين كانا

أبرز مصرفيين في الأمة وهما جون روكفيللر وجاي بي مورغان. وكان الأقل شهرة هو عميل في مكتب التحقيقات سمين وأصلع في التاسعة والعشرين من عمره اسمه رايمي فينش.

كان فينش قد أمضى شهوراً في مطاردة أفراد عصابة مؤلفة من مثيري فوضى إيطاليين يقودها لويجي غالياني، مؤسس صحيفة سريّة اسمها كروناكا سوفيرسيفا - الصحيفة التخريبية. كان غالياني يحظى على الأرجح بخمسين تابعاً يؤمنون بشدّة بدعوته إلى الثورة العنيفة والاغتيال السياسي واستخدام الديناميت لنشر الرعب في صفوف الطبقة الحاكمة. رسم الثوريّون المتعلمون خطاً واضحاً بين الكلمة والفعل. كان غالياني يؤمن بالأفعال. اقتفى فينش وثلة من زملائه عملاء مكتب التحقيقات أثراً مزعزعاً من أوهايو ريفر فالي إلى المحيط الأطلسي، وانتهى الأمر في شهر شباط/فبراير ١٩١٨ بغارة على مكاتب كروناكا سوفيرسيفا في لين، ماساتشوستس أدت إلى اعتقال غالياني، وبعد سنة إلى إصدار أمر قضائي يقضي بترحيله، إلى جانب ٨ من أقرب أتباعه بموجب قانون إقصاء مفتعلي الفوضى الجديد. في أواخر شهر كانون الثاني/يناير من العام ١٩١٩، كان غالياني قد رفع الاستئناف الأخير لدى ظهور منشور في بلدة الطواحين في ماساتشوستس وكونيتيكيت موقع من قبل «مفتعلي الفوضى الأميركيين». وفيه إنذار بترقب عاصفة من الدم والنار.

ورد فيه «الدم لن يوقف العاصفة من الوصول إلى هذه الشواطئ. رحّلونا! وسنفجّركم بالديناميت!».

ليلة ٢ حزيران/يونيو ١٩١٩ انفجرت تسع متفجرات أخرى في سبع مدن. لكن من جديد نجا منها الضحايا جميعاً. في نيويورك كان المستهدف قاضياً بلدياً ولكن قُتل بدلاً منه حارس ليلي في الشارع. وفي كليفلاند استُهدف العمدة؛ أما في بيتسبورغ فقد استُهدف قاضٍ فيدرالي ومحقّق في شؤون الهجرة؛ كما استهدف في بوسطن قاضٍ محلي ونائب يمثّل الولاية. في حين استهدف المفجّرون في فيلاديلفيا كنيسة؛ وفي باترسون، نيوجيرسي استُهدف منزل رجل أعمال.

وكذلك فجر شاب في العاصمة واشنطن نفسه على عتبة باب النائب العام بالمر. وهزّ الانفجار بضعة منازل فارهة في المدينة. كان فرانكلين ديلانو روزفيلت، السكرتير

المساعد في بحرية الولايات المتّحدة البالغ ٣٧ سنة من العمر عائداً إلى منزله بعد تناوله العشاء متأخراً مع زوجته إلينور حينما هزّ الانفجار المنطقة منتصف ليلة ربيعية. تحطمت النوافذ الأمامية في منزلهما الواقع في شارع آر ٢١٣١ في واشنطن. وفي الجهة المقابلة من الشارع كان بالمر واقفاً وسط حطام مدخل منزله التي تهدمت واجهته الأمامية.

غطى حطام الزجاج والأغصان المتكسّرة وأشلاء اللحم والدم الأرصفة. وقد مضى وقت طويل قبل التعرف إلى الأشلاء التي تعود إلى مهاجر عمره ٢٤ سنة اسمه كارلو فالدينوسي، ناشر صحيفة كروناكا سوفيرسيفا.

راحت رزم من أوراق وردية تحوي نقداً لاذعاً للحكومة ترفرف بين الأنقاض. وهي تعلن بوضوح: «إنها حالة حرب بين الطبقات أنتم من أضرمها تحت غطاء المؤسسات القوية التي تسمّونها مؤسسات النظام، في غياهب قوانينكم. سيقع حمّام دم، ولن نتراجع، يجب أن تقع جرائم، سوف نقتل لأن هذا ضروري؛ يجب أن يحدث دمار، سوف نهدم أساس عالم مؤسساتكم المضطهِدة». وهي موقعة باسم «المقاتلون الفوضويون».

«لهيب الثورة»

كان المكتبان الميدانيان في بوسطن وبيتسبرغ التابعان لمكتب التحقيقات أول من أفاد بأن موسكو مسؤولة عن التفجيرات.

افترض بالمر أن الشيوعيين هم المسؤولون. كان قد أصبح النائب العام في الأسبوع نفسه الذي أعلن السوفيات إنشاء الكومينترن - الحركة الشيوعية الدولية، التي كانت تهدف إلى اقتلاع نظام العالم الراهن حيث دعا لينين الأميركيين علناً إلى الانضمام إليها.

صبيحة ٣ حزيران/يونيو كان بالمر جالساً على ركام مكتبه يستقبل وفداً صغيراً من أعضاء مجلس الشيوخ وموظفي البيت الأبيض. قال: «طلبوا إلي بشدّة استخدام كل السلطات المتاحة. أطلب ما شئت يا بالمر وستحصل عليه».

في الصفحات الأولى لكل الصحف في أميركا تكفل باصطياد المفجّرين. وحينئذٍ احتاج إلى صيادين.

أولاً اختار قائداً جديداً لمكتب التحقيقات: ويليام جاي فلين، الرئيس السابق لهيئة الخدمة السرّية الأميركية. قدّمه بالمر بفخر إلى الصحافة على أنه أفضل محقّق في أميركا. فلين هو شرطي نيويوركي قديم حائز شهادة دراسة ثانوية، وقد عمل سبّاكاً قبل أن يجد توجهه المهني المفضل. بدا لافتاً في الصور الروتوَغرافية بقبعته المستديرة وسيجاره وبطنه الكبير، الذي نفخته أكواب الجعة وشرائح لحم البقر. كان لديه عدد من المراسلين الصحفيين في نيويورك وواشنطن ينتظرون إشارة من إصبعه وقد كوّن لنفسه سمعة الشرطي السرّي الماهر الذي لا يستسلم أبداً في أية قضية.

كان فلين قد حذّر الأمة من وجود مئات الآلاف من العملاء الأجانب داخل الولايات المتّحدة. كما أنه كان يرى أن من حق الحكومة سجن أي عدد من المشتبه فيهم من أجل القبض على جاسوس أو مخرّب. لذا كان أول عمل قام به هو الانقضاض على الشيوعيين.

في ١٢ حزيران/يونيو ١٩١٩ أقدم عملاء مكتب التحقيقات وشرطة ولاية نيويورك على صرف المكاتب الدبلوماسية السوفياتية التي افتتحت حديثاً[١١] في ١١٠ شرق الشارع رقم ٤٠ في مانهاتن من الخدمة. كما صادروا عدداً كبيراً من الملفات - ولكن لم يجدوا فيها ما يثبت تورّط الشيوعيين في التفجيرات.

في اليوم التالي، توجه النائب العام بالمر إلى الكونغرس وطلب المال وسن قوانين جديدة لإيقاف الشيوعيين والمتطرفين. محذّراً من أن الهجمات التالية قد تقع في غضون أيام أو أسابيع، وربما في ذكرى الرابع من تموز. كان قد بدأ يلحظ ظهور مؤامرة شاملة وراءها الشيوعيون واللصوص العاديون واليساريون والمنحرفون الجنسيون - «تشكيل جماعي من مجرمي العالم هدفه انتهاك الحياة الخصوصية»[١٢]. لقد أدرك أن التفجير الذي استهدف منزله أوضح إشارة إلى أن لهيب الثورة كان يدمر كل مؤسسات الأمن والنظام في أميركا، «حيث يصل إلى مذابح الكنائس وأبراج كنائس المدارس، ويزحف إلى الزوايا المقدسة للمنازل الأميركية».

في ١٧ حزيران/يونيو التقى بالمر وفلين في وزارة العدل إلى جانب ثلة من المساعدين. أعلنا أن مكتب التحقيقات سيعتقل المسؤولين عن التفجيرات سريعاً. حيث كان فلين مقتنعاً بأن الهجمات هي من عمل البولشفيين الروس.

بعد ستة أيام قابل عملاء المكتب لويجي غالياني الذي كان يقبع في زنزانة احتجاز في دير آيلاند في مرفأ بوسطن بانتظار ترحيله. لكنهم لم يحصلوا منه على أية معلومة. إلا أنه في صبيحة اليوم التالي كان على متن سفينة متّجهة إلى إيطاليا، محظوراً عليه أن تطأ قدماه ثانية أميركا. ولكن من دون توجيه أي اتهام إليه وإلى عصابته من مثيري الفوضى، في حين تواصلت التحقيقات طوال ٢٥ سنة من دون الوصول إلى حل. مع أن أتباعه ضربوا ضربتهم ثانية، بتنفيذ أكبر هجوم إرهابي شهدته أميركا.

«وكالات سرّية مزروعة في كل مكان»

عبرت سفينتان المحيط الأطلسي. إحداهما أبعدت غالياني عن أميركا والأخرى عادت بالرئيس إلى الديار.

في ٨ تموز/يوليو عاد وودرو ويلسون إلى الولايات المتّحدة بعد قضاء خمسة شهور عقيمة مكافحاً لتأسيس عصبة الأمم. كانت رؤيته إلى السلام العالمي تخفت وتتلاشى كحال أمواج المحيط. على أنه حظي بدعم محدود من حلفاء أميركا في الحرب. لكن مع ازدياد ازدراء مجلس الشيوخ الأميركي، سرعان ما أطلق ويلسون حملة في أرجاء البلاد لإيصال فكرته إلى المواطنين. ولكن لعدم وجود محطات إذاعية وطنية عام ١٩١٩، اضطر الرئيس إلى إيصال رسائله شخصياً عبر أكثر من ٨ آلاف ميل بواسطة السكة الحديد، فضلاً عن إلقاء ٤٠ خطبة في ١٥ ولاية.

بدا الرئيس أشبه برسول شؤم. إذ راح ويلسون يصفر ويسعل مشوش الرؤية ومعانياً صداعاً أليماً جداً من خلال عرضه صورة رؤيوية أمام الشعب الأميركي. كان يرى أن الأمة والعالم يواجهان خطراً دائماً لحرب وشيكة. تكلم على الثورة الروسية وكأنها غيمة عملاقة من الغاز الفتاك تطفو غرباً عبر المحيط الأطلسي حاملة معها «سموم اضطراب الأمن ونشوب الثورات[١٣] والفوضى» إلى أميركا.

سأل الرئيس: «أحقاً تعتقدون يا زملائي المواطنين أن أياً من هذا السُم لم يَسْرِ في عروق هذا الشعب الحر؟ يحدّق الرجال بكل هدوء إلى وجه المرء في أميركا ويقولون إنهم يؤيدون مثل هذا النوع من الثورات، في حين أن هذه الثورات لا تعني إلا الترهيب.

فمن دون سلام سينتشر هذا السُّم تدريجاً، بسرعة أكبر وأكبر إلى أن يؤدي ربما إلى تضييع أرضنا العزيزة وتشويهها».

لذا نبّه إلى ضرورة استعداد الولايات المتّحدة للقتال «في أية ناحية من العالم حيثما يتفاقم خطر الحرب». لن يرتاح أعداء الولايات المتّحدة: «عليكم بمراقبتهم من خلال زرع وكالات سرّية في كل مكان». يتحتّم على الأمة أن تبقي جيشاً وسلاح بحرية عملاقين في حالة استعداد قصوى دائمة.

قال الرئيس: «ولا تستطيعون فعل ذلك عبر المشاورات الحرّة. ليس في وسعكم فعل ذلك من خلال التشاور العام. ينبغي إبقاء الخطط سرّية. ينبغي جمع المعلومات في ظل نظام أدنّاه لأننا سمّيناه نظاماً تجسسياً. فيما سمّاه الأكثر تهذيباً نظاماً استخبارياً».

في حين حطّت جولة الرئيس به غرباً في أرجاء السهول الواسعة، كان ثمة نظام استخباري أميركي جديد يتشكل في واشنطن.

«حينما حان وقت الثورة»

في الأول من آب/أغسطس ١٩١٩ كلف النائب العام جاي إدغار هوفر سحق المؤامرة الشيوعية على الولايات المتّحدة. كان قد أُعجب في الحال بهوفر، الذي أكسبه عمله الدؤوب توصيات قوية من رؤسائه في وزارة العدل.

كان لدى هوفر بصفته الرئيس الجديد لقسم الراديكالية ٦١ مكتباً تضم عملاء تحقيق و٣٥ مخبراً سريّاً تحت إمرته[١٤]. بدأ بملء ملفات المكتب بالمعلومات من الاستخبارات العسكرية ووزارة الخارجية وهيئة الخدمة السرّية. بالإضافة إلى استخدام مساعدة دائرتي الهجرة والتجنيس ومدراء مكاتب البريد ومفوّضي الشرطة والمحققين الخاصين والأعضاء السياسيين للجان الأمن الأهلية. في حين تولت فرق من فاتحي الأقفال[١٥] والخزائن من مكتب التحقيقات ومكتب الاستخبارات البحرية اقتحام السفارات والقنصليات الأجنبية لسرقة شيفرات ورموز سرّية. لقد مارس السلطة التي بدت أشبه بقوة مغناطيسية مستجمعاً أجزاء من المعلومات السرّية المتناثرة في أوساط الحكومة، ومختلقاً قضايا سرّية ضد عشرات الآلاف من السياسيين المشتبه فيهم. وقد

يتساوى الأميركيون والأجانب جميعهم في قائمة الأعداء التابعة لهوفر بمجرد حضور تجمع سياسي إلى جانب مخبر أو الاشتراك في واحدة من ٢٢٢ صحيفة أصولية صادرة باللغات الأجنبية ومنتشرة في الولايات المتّحدة.

كونت مجموعة أسرار هوفر أساس النظام البدائي للاستخبارات المركزية. ففي غضون ثلاثة أشهر على توليه منصبه تحكم في ملفات أكثر من ٦٠ ألف شخص. إذ إن مكتب التحقيقات جمع ملفات كثيرة خاصة بأماكن تجمّع هؤلاء الأشخاص والمنشورات التي يقرأونها والمجموعات السياسية التي انضموا إليها.

بات النظر إلى كل فرد من هؤلاء الأشخاص على أنه تهديد محتمل للأمن القومي. إذ قد يكون لكل منهم دوره في الحركات السرّية، وقد يكون كل منهم جندياً مموهاً في ما بات هوفر يسمّيه «المسيرة الغاضبة للفاشية الشيوعية»[١٦]، المكرسة لبناء أميركا سوفياتية.

كان لينين وستالين يرتقيان إلى السلطة خارج الفوضى السياسية في روسيا. في حين كانت الخشية من انتشار ثورتهما عارمة.

في ١٢ آب/أغسطس، ومنذ أسبوعه الثاني في الوظيفة، بدأ هوفر «بتحقيق شامل المواطنين الأميركيين والأجانب «مؤيداً التغيير في شكل الحكومة الراهن بواسطة القوة أو العنف». كما أن وزارة العدل كانت تبتغي الدليل «من كل نوع، سواء أكان سمعياً أم غيره» ضد الشيوعية الأميركية. وقد أمكن استخدام الأدلة السمعية في ظل قوانين جديدة كان بالمر يحث الكونغرس على سنها. بعد أن كان قد قلّب القوانين[١٨] بحثاً عن طرائق جديدة لاعتقال الأميركيين الصرحاء وسجنهم من جراء التحريض على الفتنة وقت السلام. ففي العام ١٩١٩ قدمت ٧٠ مسودة قانون من هذا النوع إلى الكونغرس. لكن لم يتم إمرار أي منها.

في ٢٣ آب/أغسطس شرع هوفر في عقد سلسلة لقاءات مع مفوض الهجرة أنطوني كامينيتي، وهو سياسي كاليفورني عمره ٦٥ سنة وله شاربان شائبان كثان ومفتولان. علماً أن هوفر كان قد عمل عن قرب مع قوى تطبيق القانون التابعة لكامينيتي في خلال الحرب، الذي كان يتحكم في سجلات حوالى ١٣ مليون مهاجر - واحد من أصل كل ٨ أشخاص في أميركا ومن بينهم ١,٧ مليون شخص ولدوا في ألمانيا، و١,٦ مليون شخص في إيطاليا، و١,٤ مليون شخص في روسيا. فقد شك هوفر في وجود فرق

صاعقة بينهم تابعة للفاشية الشيوعية. وقد منحهما قانون إقصاء مسبّبي الفوضى السلطة لترحيل الأجانب المؤيدين للثورة بعيد جلسة استماع مقتضبة فحسب من دون إدانات أو اتهامات. وعليه ارتأى هوفر كسباً للرضا الشعبي ترحيل أول اثنين من أشهر مثيري الفوضى في أميركا وهما إيما غولدمان وألكسندر بيركمان. ولحسن حظ هوفر أن الاثنين كانا مسجونين أصلاً لتحريضهما على الحرب، كما كان من المفترض إطلاق سراحهما معاً خلال الشهر نفسه، لذا أمكن توجيه التهم إليهما بسرعة وإعادتهما بحراً إلى موطنهما روسيا.

كانت غولدمان تؤيد أفكار الإلحاد والحب الخالي من الارتباط والحد من النسل وغير ذلك من المعتقدات المحظورة. لذا أسماها هوفر «الملكة الشيوعية لمثيري الفوضى». أما بيركمان، حبيبها السابق، فقد أمضى نصف حياته خلف القضبان لمحاولته قتل قطب صناعة الفولاذ هنري فريك. لم يدّعِ يوماً أنه مواطن أميركي؛ الأمر الذي سهل رفع القضية بحقه في حين أكدت غولدمان أنها أميركية بحكم زواجها، السبب الذي منع ترحيلها. فتلقى هوفر شخصياً هذا التحدي.

في ذلك الأسبوع بالذات، في أواخر آب/أغسطس من العام ١٩١٩ أرسل هوفر عملاءه لاختراق اثنتين من أبرز المنظمات اليسارية في أميركا. وذلك في أثناء انعقادهما في شيكاغو في خلال عطلة عيد العمل في نهاية الأسبوع.

كان أحد الاجتماعين تابعاً للحزب الاشتراكي. والحق أن الاشتراكيين قد حاولوا العمل علناً على مدى سنوات في إطار النظام السياسي الأميركي؛ حيث كان مرشحوهم قد ترشحوا في الانتخابات المحلية والتابعة للولاية في أرجاء البلاد، وفازوا فيها في بعض الأحيان. ولكن بوجود قائدهم يوجين ديبس في السجن انهارت هرمية سلطاتهم. ثار الأفراد الأكثر أصولية بينهم، بقيادة الثائر جون ريد، وهو عميل سوفياتي سرّي وصاحب السرد الرومانسي للثورة البولشفية (١٠ أيام هزّت العالم). وقد انضم إلى ريد صديقه بنجامين غيتلو، وهو عضو في مجلس النواب من ولاية نيويورك وواحد من عصبة جلفة أطلقت على نفسها اسم حزب العمال الشيوعي.

كانت المجموعة الثانية الخاضعة للمراقبة هي اتحاد العمال الروس المغمور. ومن جانب آخر، كانت عين هوفر قد وقعت على تقرير يتعلق بالاتحاد المذكور رفعه عميل

مقدام إلى مكتب التحقيقات اسمه إدغار بي سبير. وقد كان سبير بالنسبة إلى أي مراسل صحفي في بيتسبورغ مصدراً موثوقاً به بالنظر إلى تغلغله بين أرباب العمل في مجال صناعتي الفحم والفولاذ في الغرب الأوسط. أضف أن ابنه نشأ ليصبح رئيس مجلس إدارة لشركة فولاذ أميركية. والحقيقة أن أرباب العمل كانوا قد حذروا سبير من وجود اتحاد العمال الروس بين عمال المنجم في بينسيلفانيا وأوهايو وغرب فيرينيا. على أنه كان قد تفحص مجموعة من الوثائق المصادرة من مقار الاتحاد في مانهاتن، ليستخلص أن العمال الروس يدبرون مؤامرة تشمل آلاف المهاجرين - من ملحدين وشيوعيين ومخربين - استعداداً لتفجير ثورة ضد أميركا. فصرح قائلاً: «إنهم إرهابيون ومستعدون لتنفيذ أي نوع من التحركات حينما يحين وقت اندلاع الثورة»[١٩].

إذّاك بدأ هوفر يستعد لشن حملة أميركية مناهضة للثورة.

٤

شيوعيون

ولد الحزب الشيوعي الأميركي في قاعة الفيدرالية الروسية في شيكاغو في ٧ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩. وقد شهد ولادته على الأقل خمسة عملاء حكوميين. ووجهوا تقريرهم مباشرةً إلى جاي إدغار هوفر. علماً أنهم كانوا في عداد أول الموفدين إلى الحرب الباردة في أميركا.

أفاد العميل الخاص للمكتب أوغوست لولا «أن القاعة كانت تعج بالأشرطة والقصاصات والأعلام والرايات الحمراء». غير أن شرطة شيكاغو كانت قد مزقت الزينة قبل استدعاء المندوبين تاركة راية واحدة طولها ٧ أقدام و٥ إنشات من الموسلين كُتب عليها «لتعش ديكتاتورية البروليتاريا».

كان المندوبون الـ١٣٧ الرسميون في المؤتمر من المتحمّسين الذين يهوون السياسة الآلية. حيث كانوا على امتداد الصيف قد احتالوا على آلاف من الاشتراكيين من حملة البطاقات ودافعي الرسوم، والكثير منهم أعضاء في اتحاد العمال الروسي.

ضم المندوبون المخبر السرّي التابع لمكتب التحقيقات الذي يحمل الرقم ١٢١، وهو روسي الأصل من بلدة الفولاذ غاري، إنديانا، ومُدرج على القائمة باسم أن ناغورو. كلِّف التجسس على «الجلسات السرّية لزعماء الحركة الشيوعية[١] أو أي إجراء سرّي آخر يمكن أن يتخذه المتطرفون» خارج قاعة الاجتماع، حسب إفادة العميل لولا.

فُتح الاجتماع أمام العامة، ووزّعت محاضر الجلسة في القاعة. ولكن أبلغ المخبر

السرّي صاحب الرقم ١٢١ بأن «اللعبة كلها مورست خلف الأبواب المغلقة»[٢] وقد أدارتها «القوة الساحقة الروسية» كما أسماها لاحقاً المندوبون الروس.

وفيما كانت الشرطة تمزّق الأشرطة الحمراء في الطبقة الأولى، كان الروس وحلفاؤهم السلافيون يلتقون سراً في الطبقة الثانية. متعهدين «وجوب جعل هذا الحزب نسخة مشابهة تماماً للحزب الروسي الأصلي». كانوا ينوون تحريض العمال الأميركيين وتدريبهم على تكتيكات البولشفيين من أجل خلع الحكومة والسيطرة على الدولة من قبل الحزب الشيوعي.

في ٧ أيلول/سبتمبر أرسل المخبر السرّي صاحب الرقم ١٢١ إلى عميل المكتب الخاص الذي يتكلم الروسية جايكوب سبولانسكي مسوّدة دستور المجموعة الجديد.

جاء فيها: «ستُسمّى هذه المنظمة[٣] الحزب الشيوعي في أميركا. هدفها تعليم العمال وتنظيم صفوفهم من أجل إقامة ديكتاتورية البروليتاريا وإلغاء النظام الرأسمالي وتأسيس المجتمع الشيوعي».

«لخلع الحكومة»

بحلول ٨ أيلول/سبتمبر ١٩١٩، كان هوفر قد تفحص العشرات من التقارير الواردة من شيكاغو - وهي عن خطب وكراريس تشجب رجال القانون وتسمّيهم «قوّادين وسفّاحين»[٤]، مطالبة بقيام إضرابات وثورات على امتداد الأمة وتأسيس أميركا سوفياتية.

أدرك هوفر أن الأمة تواجه عصياناً مسلحاً لم يكن له نظير منذ الحرب الأهلية. كما استنتج أيضاً أن الشيوعيين في شيكاغو يتحكم فيهم حزب الشيوعيين الدولي في موسكو. فأعلن في تقرير له موجه إلى الكونغرس أن أهدافهما واحدة: «خلع حكومة الولايات المتّحدة بالقوة والعنف»[٥].

أحس هوفر، وأصاب في إحساسه، بوجود رابطة مع موسكو. إذ إن الأرشيف السوفياتي الذي نُبش بعد انتهاء الحرب الباردة[٦] أظهر أن الكومنترن كان يحاول تقديم تعهد بالدعم المالي لحلفائه الأميركيين بواسطة الذهب والألماس المهربين - وأن جون

ريد كان واحداً من المهرّبين. ولكن مقدار المال الذي وصل إلى خزائن الشيوعيين الأميركيين من روسيا الثورية هو سؤال آخر. ربما يكون عشرات الآلاف من الدولارات أو مئات الآلاف أو أكثر؛ إذ تورط العديد من الوسطاء الذين لم يكونوا جميعاً سماسرة صادقين. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل الكومنترن بياناً رسمياً سرّياً إلى حلفائه الأميركيين ذاك الصيف يحضهم فيه على الإضرابات والنضالات في أرجاء البلاد. وبالرغم من تعذر سبر تأثيره لكن الوقائع كانت واضحة. حيث انتفض العمال الأميركيون في وجه أرباب عملهم في موجة جديدة من الاحتجاجات بعد عيد العمال عام ١٩١٩.

في ٩ أيلول/سبتمبر خرجت ثلاثة أرباع شرطة بوسطن للتظاهر في إثر رفض مفوضهم مطلبهم الحصول على اتحاد. لم تكن الشّرطة شيوعية أكثر من وودرو ويلسون ولكن الرئيس نعتهم بالمجرمين، في حين استدعى حاكم ماساتشوستس كالفن كوليدج الحرس الوطني وأمرهم بإطلاق النار على جميع عناصر الشرطة المحتجين البالغ عددهم ١١١٧ شرطياً.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر صدرت مطالبة بتنفيذ إضراب وطني من قبل عمال الفولاذ والحديد. كان المهاجرون الروس والسلافيون يشغّلون الكثير من معامل الفولاذ الكبيرة، حيث يعملون ٧٠ ساعة في الأسبوع في ظروف قاسية في مقابل أقل من أجر كاف. خرج أقله ٢٧٥ ألف عامل فولاذ للتظاهرمطالبين بالعمل ٨ ساعات في اليوم و٦ أيام في الأسبوع وبحق المساومة جماعياً. بيد أن النائب العام ووزارة العدل ألقيا باللائمة في تظاهرة عمال الفولاذ على الشيوعيين، وخصوصاً على منظم عمالي اسمه ويليام فوستر، أصبح لاحقاً قائداً سرّياً للحركة الشيوعية الأميركية. ظل هوفر يطارد فوستر طوال الـ ٤٠ سنة التالية. في حين كان أرباب العمل في مجال الفولاذ على امتداد الأمة يطالبون الجنود والشّرطة والمحقّقين الخاصين والميليشيات المحلية بسحق العمال. فوافقت وزارة الحرب على مطالبة الولايات بإخماد تظاهرات عمال الفولاذ، حيث فرض الجيش قوانين عرفية عند الضرورة.

على أن أحداً لم يسع للحصول على موافقة الرئيس ويلسون، الذي ظل ملتزماً الصمت.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر وفيما كان الرئيس يحشد لفكرة عصبة الأمم التي أوجدها،

وذلك على متن قطار خارج بويبلو، كولورادو التفت إلى طبيبه وقال له إنه عاجز عن التنفس. وما لبث أن ذهب إلى مضجعه ولكن لم يقو على النهوض في المحطة التالية في ويتشيتا، كانساس. فراح يتمتم: «يبدو أنني انهرت».

عاد القطار مسرعاً إلى واشنطن. وما هو إلا أسبوع حتى انهار ويلسون في البيت الأبيض. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر أصيب بجلطة قوية كادت تودي بحياته.

استلقى الرئيس على سرير لينكولن، وقد أصيب جانبه الأيمن بالشلل ومن ثم فقد القدرة على الكلام. قيل للصحافة والشعب إنه منهك وليس أكثر. لم يعرف بأمر إصابته بالجلطة إلا أفراد حاشيته. وفي ساعة الأزمة هذه لم يكن للبلاد أي قائد. ظل الرئيس متوارياً عن الأنظار، محتجزاً في البيت الأبيض وقد تهاوت سلطته.

«محكومون بالتوجه إلى سيبيريا»

رأى النائب العام نفسه الرئيس المنتظَر. غير أنه كان في حاجة إلى نجاح سياسي سريع لاستقطاب الانتباه الوطني.

وفي هذه الأثناء كان الضغط يزداد على بالمر. فيما كان الكونغرس يطالب بالتحرك. في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أقرّ مجلس الشيوخ قراراً يسأل فيه بالمر بشكل خاص إن كان قد فعل شيئاً لمكافحة القوى التي تحاول خلع الحكومة - «وإلّا فما هو السبب؟»[٧]. لم تكن وزارة العدل التي ينتمي إليها قد دانت أي ثوري، وظلت مكايد التفجيرات على امتداد الأمة مجهولة الفاعلين، فيما كان قادة الحزب الشيوعي في شيكاغو[٨] يجاهرون بإرهاب عملاء المكتب الفيدرالي الذين تصدوا لهم، معلنين أن بوسعهم قول وكتابة ما يشاؤون تحت غطاء الدستور.

فلجأ بالمر إلى هوفر لمعرفة النتائج.

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان هوفر في نيويورك[٩]، يقابل إيما غولدمان وجهاً لوجه في غرفة صغيرة خارج القاعة الأساسية الكبيرة في مركز المهاجرين في جزيرة إيليس. بينما كان تمثال الحرية على بعد نصف ميل في المرفأ حيث ترفع المرأة مشعلها. والواقع أن هوفر قد أمضى أياماً في المدينة تمهيداً لقضية الترحيل؛ وفي لحظة معينة

شاهد عناصر الشرطة الخيالة تنهال على المتظاهرين الروس بالهراوات في خلال تظاهرة مؤيدة للسوفيات في الجادة الخامسة.

جلس هوفر إلى طاولة الحكومة قبالة أكداس من خطب غولدمان وكتاباتها، وفيها نقد لاذع يحض على الثورة على الحكم تعود إلى عقد من الزمن. فاستخدم هوفر كلماتها ضدها. لم يكن ثمة شك قط في حكم محقق دائرة الهجرة، الذي سأل غولدمان إن كانت من المحرّضين على الانقلاب على الحكم فلم تجب. فأيقن المحقق أنها منهم، لذا جاز ترحيلها إلى روسيا. ولكن السؤال الوحيد كان كيف؟ لقد حل هوفر تلك المشكلة. فهو بالنظر إلى عمله مع وزارة الحرب ووزارة الخارجية طلب سفينة نقل تابعة للجيش، (بوفورد) كانت قد أُخرجت من الخدمة قبل أيام فحسب. وذلك لأن عمرها ٣٠ سنة ولأن الماء بدأ يتسرب إليها ولكنها مع ذلك كانت لا تزال صالحة للملاحة بما يكفي لدرجة أنها نقلت ٤٧٠٠ جندي أميركي إلى ديارهم من فرنسا تلك السنة.

وهكذا حملت سفينة بوفورد المئات من المتطرّفين الذين تمقتهم أميركا وعادت بهم من حيث أتوا.

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر أمر هوفر عملاءه بالاستعداد لأول معركة ضارية لهم تستوجب شن حملات اعتقال جماعية لأعضاء اتحاد العمال الروس. وكتب إلى رئيس دائرة الهجرة كامينيتي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر قائلاً: «يرغب مكتب التحقيقات في احتجاز قادة فروع اتحاد العمال الروس بسرعة»[١٠]. كما طلب «تعاون محققي دائرة الهجرة في الوقت الذي يتم اعتقال هؤلاء الأشخاص». فأعطى كامينيتي الأمر بالتحرك. وحُدّد موعد الغارات مساء يوم الجمعة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ - الذكرى السنوية الثانية للثورة الروسية. لم يكن يخفى على أحد أن مناصري السوفيات كانوا ينوون الاحتفال بهذا النهار عبر إلقاء خطب وإقامة تجمعات حاشدة في المدن في أرجاء أميركا كافة.

ضرب رجال هوفر ضربتهم الأولى قرابة الساعة الثامنة تلك الليلة. إذ أحاط عملاء المكتب الفيدرالي بمرافقة عناصر شرطة نيويورك بالمقار الوطنية لاتحاد العمال الروس في شرق الشارع الرقم ١٥. أخرجوا الجميع من المبنى، وعددهم يناهز الـ ٢٠٠، وراحوا

يضربون بعضهم بالهراوات وأعمدة الدرابزين المكسورة وأدوات فولاذية ما تسبب بأذى بالغ، فضلاً عن نهب المبنى بشكل فظيع لدرجة أن الغرف بدت وكأنها تعرضت للتفجير. كما نفذت شرطة نيويورك ٧١ مذكرة تفتيش في أرجاء المدينة واعتقلت جميع الشيوعيين الذين يحملون البطاقات ممن أمكنها العثور عليهم. إضافة إلى ما بذله رجال المكتب من جهد متواصل في أرجاء البلاد. بحيث فرضوا عدالة قاسية في شيكاغو وديترويت وكليفلاند وبيتسبورغ وأكثر من ١٠ مدن وبلدان أخرى. وقد عمل هوفر بكل قوته لإمداد الصحف بالفضائح الشيوعية المثيرة للفتنة التي صادرها عملاؤه تلك الليلة.

كانت الحملة الدعائية ضخمة. فعدّ بالمر بطلاً غازياً. وازداد تهليل السياسيين والصحافة. وبدأت عقب ذلك عملية ترشيح بالمر للرئاسة تسير بنجاح. فادعى أن تلك الاعتقالات أحبطت مكيدة شيوعية كانت تُدبر ضد أميركا.

ولكن ما حدث في إثر تلك الحملة حُجب عن العامة. فقد اعتقل المكتب رجالاً أكثر بكثير مما كانوا مطلوبين؛ إذ كان هوفر قد استصدر مذكرات اعتقال أقل بكثير مما احتاج إليها. وقد أظهرت ملفات المكتب أن ١١٨٢ مشتبهاً فيه قد اعتقلوا[١١] في ١٨ مدينة وبلدة في ٨ ولايات - حوالى أكثر من ألف شخص ممن اعترف بهم بالمر علناً. في الأيام التالية وُجد ١٩٩ شخصاً بينهم يستحقون الترحيل بموجب القانون. فيما ترك حوالى ألف مُحتجز في السجن. حيث اختفى بعضهم أشهراً في سجون المدينة والمقاطعة؛ أما الأقل حظاً منهم فتعرض للضرب والتعذيب على أيدي عملاء المكتب والشرطة المحلية.

غير أن الغارات على اتحاد العمال الروس كانت في البداية فحسب. فقد خطط هوفر لهجمة كبرى في غضون بضعة أسابيع.

كان يعد مذكرات قانونية ترى أن كل فرد من الجماعة الشيوعية هو مجرم متورّط في مؤامرة تستهدف الولايات المتّحدة. فكتب قائلاً: «سوف يدمرون أمن الدولة ويدفعونها إلى حالة من الفوضى وغياب القانون والأخلاق تتخطى الخيال»[١٢]. وظل متمسكاً بهذا المعتقد طوال حياته.

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغ هوفر أوامر مباشرة إلى جميع عملاء المكتب

الميدانيين، وعلّمها بكلمتي «شخصي وسرّي» وحملت الأحرف الأولى لاسمه وشهرته، (ج إ هـ). أراد شهادات خطية قانونية تسمّي كل شخص في أميركا انخرط في نشاطات شيوعية. وكان الهدف من هذه الشهادات أن تكون أدلة على أن الشخص كان شيوعياً حاملاً بطاقة؛ ومنتسباً إلى الحزب ما يبرر ترحيله بموجب قانون إقصاء مثيري الفوضى. كان مدى هذه المهمة خاطفاً للأنفاس: مدينة نيويورك وحدها كان فيها ٧٩ فرعاً محلياً للحزب الشيوعي وحزب العمال الشيوعي، ولكل منهما مجموعته الخاصة من القادة. وقد حذر عميل خاص للمكتب شعر بالخوف واسمه أم جاي دايفس المقار في ٤ كانون الأول/ديسمبر قائلاً: «من أجل جمع قائمة صحيحة وجديدة لهؤلاء الأشخاص يتطلب الأمر قدراً كبيراً من التمحيص من قبل جميع المحققين المتخفين والمعلنين»[١٣]. ولكن هوفر أراد نتائج فورية. على أن كامينيتي أعلن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر أنه مستعد لإرسال «عدد كبير من الشهادات الخطية» [١٤]. ولكن لم يحدد الرقم.

ليلة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر استقل هوفر مركباً شراعياً من مرفأ نيويورك برفقة ٥ أعضاء من الكونغرس ومجموعة من الصحفيين. كان الجليد يغطي نهر هادسون والرياح الباردة تلقي الثلوج في وجه الأبنية في جزيرة إيليس. في حين كان ينتظر داخل الجدران ٢٤٩ أجنبياً مثيراً للفوضى - ومن بينهم زعيما العمال الروس والثائران المشهوران إيما غولدمان وألكساندر بيركمان. مر منتصف الليل. ثم أعقبه إرسال المرحّلين نحو المركب الراسي.

سرد هوفر قائلاً: «كانت الحشود مزهوة جداً بنفسها[١٥]، وتُكثر من السخرية». وكان جدال بينهم وبين هوفر، الذي وقف مجدداً وجهاً لوجه مع إيما غولدمان، رمز أميركا الراديكالية. سألها قائلاً: «ألم أمنحك صفقة منصفة يا آنسة غولدمان؟» فأجابت: «آه، أفترض أنك منحتني الصفقة الممكنة الأكثر إنصافاً. لا يسعنا توقع تقديم شخص شيئاً ما يتخطى قدرته».

أقل المركب الشيوعيين إلى طرف المرفأ عند فورت وادسوورث في جزيرة ستاتن، أقدم موقع عسكري في الولايات المتحدة، حيث كانت ترسو سفينة بوفورد. كانت إيما غولدمان في عداد آخر من ركبوا في السفينة.

كتبت بعد سنوات قائلة: «كانت الساعة الرابعة والثلث فجراً[١٦] يوم الأحد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩. شعرت بالدوار وأنا أرى عملية نقل السياسيين إلى سيبيريا... تمثلت أمامي روسيا الماضي... ولكن لا، كنا في نيويورك، في أميركا، أرض الحرية! عبر كوّة السفينة كنت أرى المدينة العظيمة تتقلص مع المسافة والصورة الظلية للمباني التي يرتسم تحتها مؤخر رؤوسهم. كانت مدينتي المحبوبة، عاصمة العالم الجديد. كانت أميركا - بحق أميركا التي تكرر فظائع روسيا أيام الأباطرة! رفعت رأسي ونظرت إلى تمثال الحرية!».

خرجت السفينة «بوفورد» من مرفأ نيويورك، وعلى متنها السجناء المرسلون إلى روسيا السوفياتية. استقل هوفر أول قطار عائد إلى واشنطن. وقد أمضى الأيام العشرة المقبلة وهو يخطط لشن حرب على الشيوعيين.

احتفل هوفر بعيد مولده الخامس والعشرين في المنزل - منزل أمه حيث كان لا يزال يعيش - يوم رأس السنة. ثم عاد إلى العمل حرصاً منه على بدء شن الحرب في وقتها.

٥

«من هو السيد هوفر؟»

عصر يوم الـ ٣٠ من كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩، توجه رئيس الحزب الشيوعي في أميركا، تشارلز روثنبورغ، لتناول الغداء في نيويورك مع ٧ من رفاقه المقربين. كان أحدهم جاسوساً متخفياً كانت تُنقل تقاريره إلى وزارة العدل معلّمة بالكلمات الآتية «إلى عناية السيد هوفر».

كان روثنبورغ نحيفاً جداً وأصلع، بدا أكبر بكثير من عمره وهو في الـ٣٧ سنة. كان قد ترشح لمنصب كبير على قائمة مرشحي الحزب الاشتراكي في أوهايو، وفاز بعدد لا بأس به من الأصوات. كما أنه كان قد دخل السجن عام ١٩١٨، بعد أن أُدين بمعارضة الحرب بموجب قانون الجاسوسية، وخرج منه شيوعياً صارماً. وقد استدعي منذ فترة قريبة إلى المحكمة بتهمة إثارة الفوضى الإجرامية لنشره البرنامج السياسي للحزب في نيويورك. آنئذ خشي حدوث موجة جديدة من الاعتقالات. فقال وفقاً لتقرير العميل السرّي الذي أُرسل إلى هوفر: «لقد دمر الحزب الشيوعي عملياً[1]، فمعظم قادته إما مسجونون وإما مختبئون وإما خائفون». وأردف قائلاً: «إنه في حال ضربت الحكومة الفيدرالية ضربتها ثانية فسيضطر الحزب إلى العمل السرّي أو الهلاك».

في تلك اللحظة كان هوفر يعد الساعات لبزوغ الفجر.

توافر لهوفر أسماء ٢،٢٨٠ شيوعياً، وراح يضيف المئات غيرهم إلى القائمة صباح يوم الـ ٣١ من كانون الأول/ديسمبر. كان رجاله قد عملوامن دون توقف طوال ستة أسابيع

على جمع الأسماء. حيث قام المكتب أقله بتحديد ٧٠٠ شيوعي في نيويورك وحدها. وقد استعان هوفر بالمخبرين المتخفّين داخل الصفوف الشيوعية وبعناصر استخباريين عسكريين وبعناصر شرطة محلية وتابعة للولاية وبمسؤولين في مجال الأعمال وبمحقّقين خاصين وبأعضاء من لجان أمن أهلية من الرابطة الحمائية الأميركية وبمحاربين سابقين من الفيلق الأميركي الذي أُنشئ حديثاً. عند حلول المساء ليلة رأس السنة كان هوفر قد نال الموافقة على تنفيذ حوالى ٣ آلاف مذكرة اعتقال من نائب وزير العمل، الذي أشرف على وزارة الهجرة، وكان قد أقنع سلطات دائرة الهجرة بتغيير إجراءاتها بغية حرمان المعتقلين المشتبه فيهم من الحق بتكليف محام.

أفادت الأوامر الصادرة إلى عملاء المكتب المكلفين تنفيذ الهجوم في ٢٣ ولاية: «نسّقوا مع مخبريكم المتخفين كي يعقدوا اجتماعات للحزب الشيوعي وحزب العمال الشيوعي في الليلة المحددة»[٢]. قيل للعملاء ألا يكلفوا أنفسهم عناء استصدار مذكرات تفتيش إلا إن دعت الحاجة. أُمروا باقتحام المنازل والمكاتب وتفتيش السقوف والجدران بحثاً عن أماكن اختباء، والتنقيب في السجلات وأخذ «الأعمال الأدبية والكتب والصحف وأي شيء معلق على الجدران».

وقد أكدت الأوامر الموقّعة من قبل فرانك بورك، الرئيس المباشر لهوفر: «تواصلوا من مسافة طويلة مع السيد هوفر بخصوص المسائل الهامة جداً التي قد تطرأ في خلال سير حملة الاعتقالات. ابعثوا إلى هذا المكتب داخل رسالة خاصة معلّمة بكلمات «إلى عناية السيد هوفر قائمة كاملة بأسماء المعتقلين». وكذلك ذُكّر العملاء بضرورة التزام السرّية التامة: «كيلا يحدث أي تسريب»، إذ ليس عليهم إخبار أي عنصر من الشرطة المحلية أو التابعة للولاية بخصوص الهجوم المرتقب حتى قبل ساعات قليلة منه.

صدرت جملة أوامر نهائية موقعة بالأحرف الأولى من اسم هوفر. وأفادت: «كل التعليمات الصادرة[٣] لكم والقاضية بتنفيذ حملات اعتقال للشيوعيين يجب تنفيذها بحذافيرها. والمكتب والوزارة يتوقعان نتائج ممتازة منكم في مقاطعاتكم». وقد فوضت الأوامر إلى ٣٣ عميلاً خاصاً إخبار الصحفيين بأن «الاعتقالات تُشن على امتداد الأمة ويديرها النائب العام».

وهكذا انطلقت أكبر حملة اعتقالات جماعية في التاريخ الأميركي في الساعة التاسعة مساء من يوم الجمعة ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠. وقد سُميت تاريخياً غارات بالمر. ولكن لم يقم بالمر لا بتنظيمها ولا بإدارتها. وإنما هو هوفر.

«شبكة بشرية لا يمكن أي خارج على القانون النفاذ منها»

اقتحم المكتب الاجتماعات السياسية والمنازل الخاصة والنوادي الاجتماعية وقاعات الرقص والمطاعم والحانات في أرجاء أميركا. وعمد العملاء إلى جر الناس خارج المكاتب وغرف النوم. في حين كان هوفر منشغلاً على مدى الساعة في متابعة الهواتف التي ترن وقراءة البرقيات الطارئة فيما كانت فرقه تخاطبه من أرجاء البلاد.

لم تجر كل الغارات على نحو سلس. فقد بلّغ العميل الخاص المسؤول في بوفالو، نيويورك هوفر: «لقد اعتقل قرابة ٢٥ أجنبياً[٤] في خلال الليلة للاشتباه فيهم وعلى الرغم من اقتناعنا بأن بعضهم ليسوا أعضاء من الحزب الشيوعي إلا أننا لم نملك أي دليل لإثبات ذلك. وحينما أنكروا انتماءهم هذا أطلق سراحهم».

اعتقل المكتب ٢,٥٨٥ سجيناً ليلة الجمعة وصباح يوم السبت، ولكنه لم يقم سوى بنصف عمله. تواصل تنفيذ الغارات في الأسبوع التالي. إذ إن العملاء سعوا إلى استصدار ما لا يقل عن ٢,٧٠٥ مذكرات جديدة. وعلى العموم اعتقل ما بين ٦ آلاف و١٠ آلاف شخص في خلال الغارات. لم يعرف أحد قط العدد الدقيق للمعتقلين والمسجونين وعدد الذين استُجوبوا وأُطلق سراحهم. حيث لم يجر أي إحصاء رسمي قط.

أدت الغارات إلى توتير حال الحزب الشيوعي. غير أن تشارلز روثنبيرغ قد نجا هو ودائرته الداخلية عبر لجوئهما إلى العمل السري، واتخاذ أسماء مزوّرة والتواصل بالشيفرات وعيش حياة سرّية. لكن ما لبث أن ظهرت بضعة تقارير لروثنبيرغ مكتوبة بخط اليد في أرشيف الكومينترن في نهاية القرن. فقد كتب قائلاً: «الهجوم الذي استهدف منظمتنا[٥] شل تماماً قدرة الحزب على العمل على مستوى وطني». أمضى السبع سنوات التالية والأخيرة من حياته إما هارباً، وإما خاضعاً للإدانة أو للمحاكمة وإما مسجوناً وإما خارجاً من السجن بكفالة.

بحلول الأربعاء ٧ كانون الثاني/يناير ملأ نحو ٥ آلاف أسير سجون المقاطعات والسجون الفيدرالية في أرجاء البلاد. كانت جزيرة إيليس تضج بالمساجين وكذلك سجون شيكاغو. وفي ديترويت، ملأ ٨٠٠ مشتبه فيه رواقاً في الطبقة العلوية من مكتب البريد؛ إلا أن العمدة احتج على هذا الاحتجاز، وقارنه مواطن بارز بزنزانة كالكوتا المزدحمة. أما في مرفأ بوسطن، فقد حشد أكثر من ٦٠٠ سجين في سجن غير مزوّد بوسيلة تدفئة في جزيرة دير.

كتب النائب العام بالمر قائلاً: «تعمل وزارة العدل في الولايات المتّحدة[٦] اليوم كشبكة بشريّة لا يمكن أي خارج على القانون النجاة منها». على أن مساعديه قد أرسلوا إلى كل صحيفة ومجلة كبيرة في أميركا أكواماً من الإصدارات الصحفية والرسوم الكرتونية والصور السياسية لمحتجزين بمظهرهم الرث. أعلن بالمر أنه «كان ينظف الأمة من هذه القذارة الأجنبية» آملاً «أن يصبح المواطنون الأميركيون أنفسهم عملاء متطوعين لنا ضمن منظمة واسعة».

وقد طرح بالمر السؤال الآتي: «ماذا سيحل بحكومة الولايات المتّحدة إن أقدم هؤلاء المتطرفون الأجانب على تطبيق مبادئ الحزب الشيوعي؟ لن يتبقى لنا شيء. فبالنيابة عن حكومة الولايات المتّحدة علينا أن نتعامل مع إرهاب الاضطهاد البلشفي وفظائعه... ستلاحق وزارة العدل هجمات الشيوعيين هؤلاء الموجهة ضد حكومة الولايات المتّحدة بكل صرامة ولن ينجو منا أي أجنبي يؤيد اقتلاع القانون والنظام القائمين في هذا البلد».

ناقش الكونغرس بجدية قوانين التحريض على الفتنة التي اقترحها بالمر، وهي قوانين جديدة تقضي بسجن الأميركيين في حال ألقوا خطباً مشحونة سياسياً في خلال عهد السلام. وفي الوقت نفسه، صوّت مجلس النواب على منع العضو الاشتراكي الوحيد فيه من الاحتفاظ بمقعده. كما طرد مشرّع نيويورك الأعضاء الاشتراكيين الخمسة في الجمعية التشريعية. فازداد التهليل الشعبي لبالمر. وأعلنه السياسيون خياراً واضحاً كرئيس مقبل للولايات المتّحدة.

استمتع هوفر بهذا المجد المنعكس عليه. وبات حينئذٍ شخصية معروفة حيث اعتُبر في أرجاء البلاد المسؤول الأبرز في وزارة العدل عن كل ما يخص الشيوعية.

تظهر الصور الأولى لهوفر في مكتبه سمة الغرور عليه. حيث كان متأنقاً جداً. كانت بزّته أنيقة وربطة عنقه لافتة إذ كانت مربوطة تحت ذقنه الناتئ بعض الشيء. كان يُظهر ابتسامة خفيفة جداً ولكن عينيه تعكسان جدية بالغة. كان يوقّع أمراً بواسطة قلم حبر. لقد بدا في ريعان شبابه بشكل مدهش للناظرين.

بدأ يخبر الصحفيين بالتطورات كما فعل رؤساؤه. كان يحتفظ بسجل ملأه بقصاصات الصحف. (أحياناً كان يُعرَّف خطأً بجاي أي هوفر، أو جاي دي هوفر، ولكن لم يستمر ذلك طويلاً).

عمل على تعزيز سمعته داخل الحكومة وخارجها بواسطة بلاغات دورية حول الشيوعيين والأصوليين في أميركا. نُشر أول بلاغ بعد بضعة أيام على تنفيذ غارات العام ١٩٢٠. أكد أن كل التهديدات التي شهدتها السنة الفائتة - التفجيرات الإرهابية والاضطرابات التي امتدت في أرجاء الأمة - نجمت عن مكيدة كبيرة دبرها الكرملين.

أفاد أحد أول تقاريره الموجهة إلى الكونغرس، وهو تحذير بشأن تهديد يستهدف وجود أميركا: «أن المؤامرة الثورية دولية[٧]، يتم دفعها قدماً بكل شراسة وقيادتها بكل مكر. حيث تواجه الحضارة أخطر تهديد يستهدفها مذ هجمت قبائل البرابرة على غرب أوروبا ودشنت العصور المظلمة». وضع نظرية تفيد أن الشيوعيين قد ينظمون خلايا سريّة في المكسيك، تخزن أسلحة من اليابان وألمانيا وتعبر الحدود وتزرع بذور الثورة بين السُّود في الجنوب الأميركي. كان يجد نفسه في حالة صراع مع العالم لتحقيق التوازن.

نفذ هوفر أول غارة مناهضة للإرهاب في ١٤ شباط/فبراير ١٩٢٠. إذ أغار المكتب والشّرطة المحلية على المباني والمستودعات الصناعية في باترسون، نيوجيرسي، فوجدوا ١٧ عضواً لعصابة تخريبية إيطالية تسمّى (ليرا نوفا). كان المكتب قد زرع مخبراً متخفياً داخل المجموعة قبل ٤ أسابيع. أفاد العنوان الرئيس في صحيفة نيويورك تايمز (القبض على إرهابيين في خلال غارات باترسون). أعلن المكتب أن أكواماً من الأوراق المكتوبة بالحبر السرّي التي صودرت في الغارات أتت مشابهة لما هو مستخدم في الورقة الهجائية (كلمات صرفة وُجدت قرب المنزل المهشم للنائب العام بالمر في

حزيران/يونيو ١٩١٩ - أفادت الصحيفة: «أول دليل على مصدر حوادث التفجير التي هزّت أمن الأمة».

ولكن لم يكن من دليل امتلك هوفر الوقت لمتابعته. إذ استُدعي إلى محكمة فيدرالية في بوسطن للدفاع عن سلوك المكتب في الحرب على الشيوعية.

«تبدو الديمقراطية اليوم غير آمنة»

راح ينشأ امتعاض سياسي من الغارات، وهو رد فعل شعبي لم يتخيل هوفر أن حدوثه ممكن.

قدّم المدعي العام الفيدرالي في فيلاديلفيا، النائب العام للولايات المتّحدة فرانسيس فيشر كاين استقالته في رسالة علنية للرئيس كتب فيها: «إنني أعارض بشدة الغارات الجماعية على الأجانب التي تُنفذ في كل أرجاء البلاد[٨]. سياسة تنفيذ الغارات بحق أعداد كبيرة من الأشخاص غير حكيمة عموماً وقابلة جداً لإحداث الظلم». بلغ المسؤول الفيدرالي الكبير في دائرة الهجرة في سياتل إلى رؤسائه في العاصمة واشنطن أن المكتب قد اعتقل عدداً كبيراً من الأبرياء من أجل القبض على حفنة من المشتبه فيهم. وفي بوسطن أصدر قاض فيدرالي اسمه جورج أندرسون، في خلال كلمة له أمام ٢٠٠ شخص تجمعوا في مأدبة أقامها نادي هارفرد الليبيرالي الحديث العهد دعوةً مفتوحةً إلى تحدي الغارات قانونياً.

اتهم القاضي أندرسون الحكومة بتلفيق المؤامرات. فقال: «نتيجة لحربنا الهادفة[٩] إلى جعل العالم آمناً ومن أجل إحلال الديمقراطية، تبدو الديمقراطية الحقيقية اليوم غير آمنة في أميركا. فالأشخاص أنفسهم، فضلاً عن الصحف نفسها التي ظلت طوال سنتين تلفق المكايد التي قيل إن الألمان يدبرونها، يروّجون اليوم وجود «إرهاب شيوعي»...

«لا يسعني القول إننا لن نشهد عملاً تفجيرياً. هناك شيوعيون - على الأرجح هناك شيوعيون خطرون. ولكنهم ليسوا بنصف خطورة أشباه الوطنيين السُّخفاء...

«الأميركيون الحق، الرجال الذين يؤمنون بالقانون والنظام والحرية وتقبل آراء الغير حول الموضوعات السياسية والدينية غير معتادين ترويج أنفسهم ووطنيتهم. إنهم

يكنون احتراماً شديداً للولاء للولايات المتّحدة وللوطنية ما يمنعهم من إلحاق الخزي بهذه الكلمات الرفيعة كما يتم إلحاق الخزي بها يومياً من قبل مستخدميها في التشهير السياسي أو الشخصي».

في اليوم التالي، وصل التماس بإصدار أمر قضائي بالتحقيق في قانونية الاعتقال إلى المحكمة الفيدرالية في بوسطن، قُدّم نيابةً عن السجناء المحتجزين في جزيرة دير. كان القاضي أندرسون قد أعد الالتماس، ممهداً بسريّة للاستماع إلى القضية بنفسه بعد استشارة بروفيسور شاب في هارفرد ونصير راسخ الإيمان من النادي الليبيرالي اسمه فيليكس فرانكفورتر. فثار غضب مفوض الهجرة الفيدرالي في بوسطن، هنري سكيفينغتون الذي صُنّف أبرز المدعى عليهم. قال: «سأستمتع كثيراً بالنيل من بعض أعضاء نادي هارفرد الليبيرالي بنفسي[١٠]. إن كنت أحمل مذكرة في جيبي فسأستمتع بالنيل منهم».

بيد أن النائب العام بالمر الذي كان يستعد لإعلان نفسه مرشحاً للرئاسة لم يشأ تحمل عبء تفاصيل القضية. فطلب إلى هوفر تسلّم أمرها.

يتحتّم على وزارة العدل الدفاع عن حملات الاعتقال التي شنها المكتب وعن عمليات الترحيل التي تمت في جزيرة دير أمام قاض عدائي في محاكمة علنية. فأيقن هوفر أن هذا يمثل مشكلة. فالمكتب تخطى نطاق سلطته. إذ إنه لا يتحمل التدقيق من كثب في سلوكه.

عند فجر الأربعاء ٧ نيسان/أبريل ١٩٢٠ وصل هوفر إلى بوسطن على متن قطار من واشنطن لمواجهة أول تحدّ قانوني له. في محكمة القاضي أندرسون، عرض فيليكس فرانكفورتر الذي يمثل السجناء سريعاً الدليل المتمثل بالبرقية التي وُجهت إلى عملاء المكتب: تناسوا مذكرات التفتيش وصادروا كل ما وصلت إليه أيديهم وأرسلوا تقاريرهم مباشرةً إلى هوفر. جلس هوفر إلى طاولة الحكومة وراح يهمس لمحامي الولايات المتّحدة وكان لديه سبب وجيه ليتساءل عن كيفية وصول أوامره السريّة من المقر - الموسومة بكلمتي «سرّي للغاية» وتحمل اسمه - إلى أيدي راديكاليين مشتبه فيهم. أصغى إلى عملية استجواب فرانكفورتر لجورج كيليهر، العميل الأبرز له في نيو إنغلاند:

سؤال: هل صحيح يا سيد كيليهر أنه ألقي الليلة القبض على الرجال والنساء من دون أية مذكرة تخولكم اعتقالهم؟ **اعتراض. مرفوض.**

الجواب: أجل.

سؤال: هل فتش رجالكم أجساد ومنازل وقاعات الرجال والنساء المختلفين الذين اعتقلوا؟ **اعتراض. مرفوض.**

جواب: صحيح.

سؤال: وصادروا الأوراق والوثائق والكتب وما إلى هنالك؟ **اعتراض. مرفوض.**

جواب: استناداً إلى توجيهات الوزارة...

سؤال: مداهمات التفتيش تمت من قبل عناصر الاعتقال بغض النظر عن صدور مذكرات تفتيش؟ **اعتراض. مرفوض.**

جواب: تُرك ذلك لحرية تصرّف العناصر المختلفين.

سؤال: وماذا فعلتم بالأشخاص الذين لم تناسبهم المذكرة أو الذين لم يناسبوا المذكرة؟ **اعتراض. مرفوض.**

جواب: احتجزوا في المركز أو جلبوا إلى بوسطن وسيقوا إلى جزيرة دير.

تطرقت الشهادة إلى استخدام الحكومة للمخبرين السريّين. قال القاضي: «الشخص الذي يوظف للتحرك تحت اسم مستعار أو بشكل من التنكر فيدعي أنه شيوعي أو اشتراكي أو مخرّب... هذا أمر بالغ الخطورة أليس كذلك؟ أتساءل عن سبب عدم شنق أية مشعوذة في خلال الستة أشهر الماضية».

ثم استجوب القاضي نفسه هنري سكيفينغتون، مفوض الهجرة في بوسطن:

سؤال: هل هذه الاعتقالات التي تسمّونها الغارات نفذتها قواتكم أم وزارة العدل؟

جواب: وزارة العدل يا حضرة القاضي.

سؤال: هل بوسعك الإشارة إلى قانون أو تشريع يخول عملاء وزارة العدل السلطة لتنفيذ الاعتقالات؟

جواب: لا، لا أعرف شيئاً عن وجود أي من هذه القوانين يا حضرة القاضي.

سؤال: هل وردتك تعليمات بخصوص هذا الإجراء؟

جواب: كان بيننا تفاهم.

سؤال: تفاهم مكتوب؟

جواب: لا. عقدنا مؤتمراً في واشنطن... مع السيد هوفر...

سؤال: من السيد هوفر؟[١١]

جواب: السيد هوفر هو مسؤول في وزارة العدل.

لم يكن هوفر تواقاً إلى الإدلاء باعترافات بخصوص الغارات وهو خاضع للقسم. وبعد أن أمضى يوماً ونصف يوم مدلياً بشهادة منهكة، غادر المحكمة وحزم أمتعته.

أصدر القاضي أندرسون قراراً يتضمن إطلاق ١٣ سجيناً من سجن جزيرة دير بكفالة تبلغ ٥٠٠ دولار وملاحظة مكتوبة يقول فيها: «يبدو أن هذه القضية نفذت وفق نظريّة فن إدارة شؤون البلاد الحديثة: اشنقوا المتهم أولاً ثم حاكموه»[١٢]. وفي حكم أخير نعت سلوك المكتب باللاقانوني وغير الدستوري. استنتج قائلاً: «أنشأت الحكومة «نظاماً تجسسياً» يدمر الثقة ويولد الحقد. العصابة تظل عصابة سواء تألفت من مسؤولي حكومة يعملون وفق تعليمات من وزارة العدل أو من مجرمين ومتبطلين وأشرار».

لم تعترض وزارة العدل قط على حكم القاضي أندرسون.

«النظر بعيون الشيوعيين»

عاد هوفر إلى واشنطن لمواجهة الخصم الجديد: لويس بوست، مساعد وزير العمل البالغ ٧١ سنة من العمر. في ١٠ نيسان/أبريل، بعد ثلاثة أيام على رحلة هوفر الكارثية إلى بوسطن، تخلص بوست من أكثر من ألف قضية من قضايا الترحيل المتبقية.

كان بوست ليبيرالياً طوال حياته ويعرف إيما غولدمان ويكن إعجاباً لها. ولكونه مسؤولاً في وزارة العدل ومشرفاً على نظام الهجرة الفيدرالي، وقّع أيضاً قرار ترحيلها. وقد استخدم الآن سلطته الإدارية لمراجعة ملفات قرابة ١٤٠٠ شخص اعتقلوا في سياق حملات اعتقال الشيوعيين. فوجد أنه في حوالى ٣ من أصل ٤ حالات خرق المكتب

القانون. حيث أن عدة مئات من الموقوفين لم يكونوا أعضاء في الحزب الشيوعي: نسخت أسماؤهم عن جداول الحزب الاشتراكي، إما لدخولهم إلى قاعة اجتماع للشيوعيين بدافع الفضول، وإما لتوقيفهم بكل بساطة من طريق الخطأ. كما ألغى بوست أيضاً قضايا حُرم فيها السجناء من توكيل محام أو حُكم عليهم من خلال دليل صودر خلافاً للقانون. كان يتصرف وفقاً للأصول القانونية وليس وفق روح عصره. وبالمعدل الذي كان يعمل فيه، كان سيتم تضييع ٤ أو ٥ آلاف من قضايا الغارات التي شُنت على الشيوعيين.

شن هوفر هجمة مضادة شرسة إشارةً إلى بدء مؤسسة أميركية: المراقبة السياسية لخصومه البارزين.

عمد إلى تجميع ملف حول تعاملات بوست السياسية مع اليساريين وأرسله إلى أعضاء بارزين في الكونغرس. لقد بات هدفه منحصراً في إزاحة بوست من منصبه وعكس قراراته. وقد لاقت غزوته الأولى من الحرب السياسية لدى أعلى المستويات الحكومية النجاح الأولي. إذ قبلت لجنة قرارات مجلس النواب الالتماس طلباً لإجراء عملية تقصّ رسمية لسلوك لويس بوست وحددت عقد جلسات استماع بعد ٤ أسابيع.

نقل النائب العام بالمر قضية هوفر إلى البيت الأبيض مباشرة طالباً مقابلة الرئيس فوراً. وهذا ما أدى تواً إلى عقد أول اجتماع وزاري من قبل وودرو ويلسون بعد ٧ أشهر. حيث كان البيت الأبيض مقر عزل منذ إصابة ويلسون بالجلطة المفاجئة.

في الساعة العاشرة صباحاً من يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٢٠ مر بالمر عبر المدخل الحاشد بالحراسة عند بوابة البيت الأبيض المقفلة، وصعد إلى الطبقة العلوية إلى مكتب الرئيس وقابل رجلاً يُحتضر. لم يقو ويلسون على التحرك من دون مساعدة. كانت أفكاره متذبذبة وكلامه مترنّحاً. بالكاد كان الرئيس يعلم بوجود حالة حرب تُشن على الشيوعية في الولايات المتّحدة.

بعد بضع دقائق من بدء اجتماع مجلس الوزراء، حاول بالمر بسط سيطرته. حيث لا تزال هناك شهادة حية من شاهد عيان موثوق به، مأخوذة من يوميات وزير البحرية جوزيفوس دانييلز، الذي يصف الجدال الحامي الذي بدأه بالمر بقوله إن البلاد تواجه

تهديد الثورة والعصيان المسلح. وبذلك لفت انتباه الرئيس إلى الأزمة التي يخلقها لويس بوست وطالب بطرده.

طلب الرئيس من بالمر ألا يدع البلاد ترى بعيون شيوعية - «نصيحة ضرورية جداً»، وفق ما سمعه دانييلز، فبالمر كان يرى الشيوعيين خلف كل أجمة. وهو اختار أن يفسر كلام الرئيس بطريقة مختلفة تماماً. سمع ما أراد سماعه: إشارة سماح ببدء حملته لتنظيف البلاد من الشيوعية.

في ٢٩ نيسان/أبريل أعلم بالمر أن الولايات المتّحدة ستواجه هجوماً إرهابياً في اليوم الأول من أيار/مايو. وصله هذا التحذير مباشرة من هوفر ومكتب التحقيقات - تحذير عالٍ بوجود مؤامرة دولية تهدف إلى قتل قادة أميركيين وتدمير معالم أميركية.

أعرب النائب العام للصحف: «المؤامرة منتشرة على امتداد الأمة»[١٣]. مضيفاً أن المسؤولين الحكوميين ومسؤولي الشركات هم عرضة للاغتيال؛ وأُرسلت تحذيرت إلى جميع الأشخاص الموجودين على قائمة الرجال المستهدَفين. أدى عملاء مكتب التحقيقات ورجال ميليشيات تابعة للولايات وعناصر شرطة مهمة الحراسة في أرجاء البلاد مركزين على نيويورك وشيكاغو وفيلادلفيا ونيو أورلينز؛ وراحوا يراقبون محطات السكك الحديد والمرافئ ومكاتب بورصة وول ستريت ومنازل أعلى الرجال نفوذاً في أميركا.

كان إنذاراً كاذباً. فقد حل الأول من أيار/مايو ومر بسلام. أخبر هوفر الصحفيين في وقت متأخر من ذاك المساء: «بالرغم من أن الليل لما ينقض بعد، يبدو وكأن الاضطرابات المتوقع حدوثها قد ألغيت». وسرت حالة من الاستهزاء - حالة من الشك، وفق ما أعلنه هوفر قائلاً إن مؤامرات الأول من أيار/مايو كانت من «نسج خيال النائب العام»[١٤]. باختصار شرعت الصحافة وعامة الناس والمؤسسة السياسية في الشك في رجاحة حكم أبرز مسؤول لتطبيق القانون في الأمة. وسرعان ما خفض الكونغرس طلب الميزانية الذي قدمه بالمر من أجل مكتب التحقيقات إلى حدود الثلث.

في ٧ أيار/مايو، جلس هوفر في مقعد خلفي في قاعة الاستماع في الكونغرس وراح يدوّن ملاحظات لدى مثول لويس بوست أمام لجنة استجواب عدائية. على مدى يومين من تقديم الشهادة خفف بوست تهم سوء التصرف السياسي الذي اتهمه بها بالمر

وهوفر. وقضية تلو الأخرى، حاجّ بوست قائلاً إنه ما من واحد من ١٠٠ رجل اعتقلوا في إثر غارات كانون الثاني/يناير أمكن اتهامه عن وجه حق بالتخطيط لإسقاط الحكومة بالقوة. جادل بأنه حتى الأجنبي المُزدرى يحق له أن يحظى بمحاكمة منصفة؛ وأن الاعتقالات من دون مذكرات وانتزاع الاعترافات بالقوة وإثبات الذنب من دون وجه حق، كل ذلك ليس بأساليب أميركية. بعد ١٠ ساعات من تقديمه الشهادة، قرر أعضاء الكونغرس عدم اتهامه بالتقصير أو إدانته. وعوضاً عن ذلك استدعوا بالمر للإجابة عن اتهامات بوست بنفسه.

بدأ هوفر من فوره يهيئ شهادة للنائب العام. راجع مذكراته القانونية المتماسكة التي تثبت أن العضوية في حزب شيوعي تمثل جريمة بالنسبة إلى الولايات المتّحدة عقوبتها الترحيل. ثم أخبر بالمر أنه حصل على فرصة مثلى لإخبار العالم «بالقصة الحقيقية لتهديد الشيوعية»[١٥].

ولكن لويس بوست ضرب ضربته أولاً. كان محاميه قد حرّك تحالفاً يسمّي نفسه الرابطة الحكومية الشعبية الوطنية، وكانت توشك على نشر بيان نقدي، «تقرير إلى الشعب الأميركي بشأن الممارسات غير القانونية لوزارة العدل»، موقع من قبل ١٢ من عمداء كليات حقوق بارزين ومحامين - ومن بينهم خصم هوفر الجديد فيليكس فرانكفورتر، الليبرالي من هارفرد. أمر هوفر رئيس المكتب في بوسطن جورج كيليهر بفتح ملف لقاضي المحكمة العليا المستقبلي.

«تقرير إلى الشعب الأميركي» الذي نُشر في ٢٨ أيار/مايو ١٩٢٠ اتهم بالمر وهوفر بأعمال تعذيب وسجن مخالِفة للقانون. كما يفيد بأنهما «خرقا أقدس المبادئ المتعلقة بالحريّات الدستوريّة»[١٦].

ذكر التقرير: نُفّذت اعتقالات جماعية للأجانب والمواطنين على السواء من دون استصدار مذكرات أو أية عملية قانونية؛ سُجِن رجال ونساء أو احتُجزوا ومنعوا من التواصل مع الآخرين ولم يُسمح لهم برؤية الأصدقاء أو محامين؛ دُهمت منازل من دون مذكرات تفتيش. لسنا نشكك في حق وزارة العدل في استخدام عملائها في مكتب التحقيقات للتحقيق حينما يتم اختراق القانون. ولكن لم يسمح الشعب الأميركي باستخدام عملاء سريين استفزازيين أو «عملاء محرضين» كما درجت العادة في روسيا أو إسبانيا قديماً.

لقد استخدمت وزارة العدل مثل هؤلاء العملاء في تحركات راديكالية... محرضة على أعمال قد تعتبر إجرامية.

عمل هوفر بجهد بالغ على مدى الأيام الثلاثة المقبلة على إعداد رد بالمر أمام الكونغرس. حشد كل ما يملكه في هذا الرد - بلاغات بشأن التهديد الشيوعي، سجلات اليساريين الأميركيين المُصادرة، إفادات عملائه ضد المرحّلين، مقاطع منسوخة من كراريس راديكالية، حوليات الثورة الروسية، المراسيم العامة للكومينترن، البيان الرسمي الشيوعي لكارل ماركس لعام ١٨٤٧. تنقلت الوثيقة رواحاً وجيئة بين العقود الزمنية والأمم - أكثر من ٣٠ ألف كلمة أُلقيت معاً في ٧٢ ساعة.

كانت الرئاسة في خطر: كان المؤتمر الوطني الديموقراطي سيُعقد بعد ٤ أسابيع، وظل بالمر في عداد الراكضين الأماميين في حقل ضعيف. قد ينعكس مستقبل الحرب الأميركية على الشيوعية على أدائه. وكذلك مستقبل واضع استراتيجياته الأساسي. إن فاز بالمر، يمكن هوفر أن يصبح نائباً عاماً خلفاً له.

صبيحة الأول من حزيران/يونيو صعد بالمر وهوفر معاً إلى أعلى طبقة في مبنى الكابيتول. ضجّت غرفة الاستماع الصغيرة للجنة قوانين البيت الأبيض بالصحفيين والمتفرّجين. هناك نافذة تطل من جنوبي كابيتول هيل على منزل هوفر. طلب عضو الكونغرس فيليب كامبل، وهو جمهوري من كانساس، عقد جلسة الاستماع في الساعة العاشرة صباحاً.

جلس هوفر صامتاً إلى جانب بالمر. خفض النائب العام رأسه وبدأ يقرأ، ولم يتوقف إلى عصر اليوم التالي. وصف عالماً يشتعل. كانت الشّيوعية تهاجم المؤسسات السياسية للأمة وكنائسها ومدارسها ومصانعها وصحفها، وتستقطب مهتدين إليها عبر أكاذيبها ومكرها. لقد انتشر مرضها الثوري من أزقة نيويورك إلى أكواخ أفغانستان عبر الفيروس السام لإيديولوجيتها. دعا بالمر كل من يشكك في طبيعة التهديد إلى مشاهدة صور السجناء التي التقطها مكتب التحقيقات كي يرى القساوة والجنون والجريمة التي تنبعث من عيونهم الماكرة والمخادعة.

قال: «إن حياتي الشخصية مهدّدة بشكل يومي»؛ وقد اغتال شخصيته «أصدقاء هؤلاء المجرمين» الذين يمثلونهم في المحكمة وأمام الكونغرس. احتفظ بالمر بأقسى

كلماته للويس بوست والمحامين الذين وقعوا «تقرير إلى الشعب الأميركي». قال: «إن أمثال هؤلاء الرجال لم يكونوا أفضل من الشيوعيين. فهم لم يترددوا في الدفاع عن كل هؤلاء الشيوعيين والمخربين المجرمين جميعاً بقوة بادعائهم أن هؤلاء الأشخاص عوملوا بإجحاف...».

قال بالمر: «أعتقد أن عامة الناس يحق لهم معرفة ما يجري في هذه البلاد. حاولت إخبارهم. وقد أخبرتهم الحقيقة».

ولكنها لم تكن الحقيقة كاملة. ففي وقت متأخر من ثاني يوم من شهادته، وضع بالمر ضمن سجلات الكونغرس وثيقة أعدها هوفر متعلقة بعمل قسم الأصوليين في مكتب التحقيقات. وهي تحتوي على «القصة الكاملة... لمؤامرة التفجيرات التي اندلعت في حوالى ١٢ مدينة قبل سنة» وفق ما قاله بالمر. وقد دُفنت عميقاً بين طيات هذا التقرير بضعة مقاطع كئيبة تكشف أنه بعد تأمل ما حدث، ربما أخطأت الحكومة في لوم الشيوعيين على مؤامرة التفجيرات. ولكن لم يقرأ النائب العام أية كلمة منه. قال: «سيأخذ منا وقتاً طويلاً، إنها قصة قد تتطلب منا ساعة أو ما شابه».

تشوهت صورة بالمر أمام الناس من جراء تحذيراته من التهديدات التي لم تنفذ قط. فحينما وصل إلى المؤتمر الديموقراطي الوطني عام ١٩٢٠، الذي افتُتح في سان فرانسيسكو في نهاية شهر حزيران، كان صيته السياسي يتهاوى وأحلام ترشحه تختفي. فهوفر الذي كان يقوم بأولى رحلاته إلى الساحل الغربي، كان واحداً من العديد من المساعدين في وزارة العدل الذين تجمّعوا في جناح بالمر في فندق سانت فرانسيس، على أمل أنه لا يزال بوسعه الفوز. ولكن بعد ٤٤ اقتراعاً انسحب بالمر. انتهت حياته في السياسة.

استدعي بالمر وهوفر مرةً أخرى إلى الكابيتول، في آخر أيام إدارة ويلسون لتقديم شهادة بشأن غارات الشيوعيين التي وقعت في كانون الثاني/يناير. أصر بالمر على أنه لا يتذكر التفاصيل. فسأله السيناتور طوماس والش، وهو ديموقراطي من مونتانا: «ولا حتى عدد مذكرات التفتيش الموقعة؟» فأجابه بالمر: «إن شئت اسأل السيد هوفر الذي كان مسؤولاً عن هذه المسألة ففي وسعه أن يجيبك». التفت السيناتور إلى البطل الشاب.

قال هوفر إنه لا يملك فكرة. ثم سأله السيناتور والش: «ألا تعرف شيئاً عن هذا الموضوع على الإطلاق؟» فأجاب هوفر: «لا يا سيدي»[١٧]. ظل بقية حياته يتنصل من الدور الذي أداه في الغارات. كان يتعلم بأن السريّة والخداع أمران أساسيان في الحرب السياسية.

«سننال منهم»

أعد هوفر تقريراً للكونغرس يدّعي فيه أن الغارات أثمرت «زعزعة الأحزاب الشيوعية في هذا البلد»[١٨] - وهو قول متبجّح ينم عن عدم نضج. كان قد تم الأمر بترحيل ٥٩١ أجنبياً. ودانت الولايات المتّحدة ١٧٨ أميركياً بموجب قانون الجاسوسية والتحريض على العصيان. وقد أظهرت تقارير هوفر الخاصة أنه لا يقل عن ٩ من أصل ١٠ أشخاص سُجنوا في غارات كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ باتوا أحراراً اليوم. كان قد شرع في إزالة الآلاف من المتطرفين من الأراضي الأميركية، وقد فشل في ذلك.

قرر هوفر أنه آن الأوان لتجديد قسم التطرف. فأعاد تسميته قسم الاستخبارات العامة. ولم يكن ذلك تغييراً شكلياً. لم يعزم هوفر حينذاك على تغطية النشاطات المتطرفة في الولايات المتّحدة فحسب، بل على النشاطات ذات الطبيعة الدولية أيضاً، فضلاً عن السياسة الراديكالية والاضطرابات الاقتصادية والصناعية. لقد كانت طموحاته تتوسع. وكذلك فهمه لمتطلبات حماية أميركا.

باختصار، كان استخبارياً. كتب قائلاً: إنه من الأفضل محاربة المخربين سراً؛ ليس بوسع الحكومة معالجة «الوضع المتطرف من وجهة نظر المقاضاة الجنائية»[١٩]. كان القانون ضعيفاً جداً كقوة لحماية أميركا. وحدها الاستخبارات الخاصة يمكنها أن تكشف وتقضي على التهديد الناجم عن اليساريين وحماية أميركا من الهجوم.

بعيد فترة الظهر من يوم الخميس ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، وفيما كان هوفر يضع اللمسات الأخيرة على خططه لقسم الاستخبارات العامة، انفجرت عربة يجرها حصان في تقاطع شارعي وال وبرود في مانهاتن. كان يوماً جميلاً، غادر المئات من الأشخاص مكاتبهم كي يتمشوا وقت الغداء، في استراحة مقتضبة من آلة المال الكبيرة. وإذ بمتفجرة

تحول مركز الرأسمالية العالمية إلى مذبحة. سالت الدماء في الشوارع حيث التأم أول كونغرس في الولايات المتّحدة وحيث تحول ميثاق الحقوق إلى قانون. شوهت الشظايا الجدران وهشّمت نوافذ مبنى جاي بي مورغان وشركائه، أضخم مصرف أميركي. لا تزال الآثار محفورة في الأسس المواجهة للرصيف.

أدى التفجير إلى قتل ٣٨ شخصاً وإصابة حوالى ٤٠٠ آخرين. كان أفتك هجوم إرهابي في تاريخ الولايات المتّحدة، وظل أفتكها حتى بعد مرور ٧٥ سنة.

قبل دقائق من التفجير، وعلى بُعد ٣ مبان، قام ساعي بريد بإفراغ صندوق بريد. فوجد ٥ كراريس عليها كتابات تهجئتها خاطئة، ومصنوعة يدوياً بواسطة طوابع مطاطية وحبر أحمر. جاء فيها: «حرّروا السجناء السياسيين وإلا فلكم جميعاً الموت المؤكد». وكانت موقعة باسم «المقاتلون الأميركيون الثائرون على النظام».

كان تفجير وول ستريت بكل تأكيد عملية انتقام لإدانة اثنين من المخرّبين الإيطاليين وهما نيكولا ساكو وبارتولوميو فانزيتي، اللذان أُدينا قبل ٥ أيام بالسرقة المسلحة وجريمة قتل صرّاف رواتب مصنع أحذية وحارسه خارج بوسطن. دفع هوفر التحقيق قدماً ولكن من دون جدوى. لم يقدم أي مشتبه فيه إلى العدالة.

تعهد رئيس هوفر بيل فلين قائلاً: «سننال منهم»[٢٠]. ولكن لم يفعل المكتب ذلك قط.

٦

النشاطات السرّية

قال الرئيس وارين هاردنغ في البيت الأبيض: «لست مناسباً لهذا المنصب وما وجب علي البقاء هنا»[1]. وكان حكمه هذه المرة فقط سليماً.

كان هاردنغ ناشر صحيفة في بلدة صغيرة ارتقى إلى ما هو أكثر من إمكاناته في الحياة كسيناتور جمهوري أميركي من أوهايو. حينما أصبح رئيساً في ٤ آذار/مارس ١٩٢١ اصطحب معه أصدقاءه غير الشرفاء إلى واشنطن. كان أقربهم إليه مدير حملته الانتخابية هاري دوغرتي الذي أصبح نائباً عاماً للولايات المتّحدة.

حذر سيناتوران جمهوريان بارزان هاردنغ من مغبة تسميته. أجاب الرئيس المنتخَب: «لطالما كان دوغرتي صديقي المقرب في كل هذه الرحلة[2]. حينما يقول لي إنه يريد أن يصبح نائباً عاماً فسيصبح كذلك بإذن اللّه». أظهر دوغرتي في خلال نزاعات سياسية نجاحاً باهراً حيث أمضى سنوات في لي الأذرع لكونه عضواً في جماعة ضاغطة في مبنى المجلس التشريعي في أوهايو؛ وانحصر اختصاصه في القضاء على التشريعات التي تناهضها الشركات الكبيرة. كان يبرم الصفقات بين رجال الأعمال والسياسيين ذوي المصالح المشتركة في المال والسلطة. سبقه صيته إلى واشنطن. بمجرد أن وصل إلى هناك ارتقى دوغرتي في منصبه. وأصبح أحد أبرز المجرمين ذوي الرواتب في الأمة.

بالرغم من انغماس وزارة العدل ومكتب التحقيقات في الخزي في خلال عهد هاردنغ، استطاع جاي إدغار هوفر النجاح. حيث ظفر بالترقية حتى وصل إلى المنصب الثاني في مكتب التحقيقات وهو في السادسة والعشرين من العمر. كانت سمعته لا تشوبها شائبة، واستعداده للمنازعة لم يفتر، وتركيزه لم يضعف على مواجهة تهديد الشيوعيين وخبرته لا شك فيها. لم ير فرقاً بين المتطرفين الأميركيين - شيوعيين، اشتراكيين، مثيري فتنة، داعين إلى السلام. إنهم أعداء الدولة.

فيما تولى هوفر الحرب على الشيوعية، تولى هاري دوغرتي أمر أصدقائه. إذ عيّن النائب العام الجديد رفيقاً قديماً له وهو ويليام برنز مسؤولاً عن المكتب في آب/أغسطس ١٩٢١. على أن هوفر الذي أمسى حينذاك من المراعين المتحمسين لرؤسائه أكد لبرنز أن المكتب لا يزال يخترق صفوف المتطرفين الأميركيين منذ سنوات. قال: «بذلنا جهداً لدس مخبر في كل الحركات في البلاد»[٣]، وكان قسم الاستخبارات العامة متأهباً من جراء صدور تهديدات جديدة من اليساريين.

كان برنز في الستين من عمره أشهر محقق خاص في أميركا. وكانت موهبته في تمجيد الذات لافتة. بعد أن حقق شهرة سيئة من خلال وجوده محققاً فيدرالياً يتلاعب بهيئة المحلفين في قضايا التحايل على الأراضي لعام ١٩٠٥ التي رعاها الرئيس ثيودور روزفيلت، نال التهليل بعد التنصت على الهواتف وزرع أجهزة تنصت في غرف الفنادق لإدانة مجرمين مشاركين في تفجير الديناميت، الذي استهدف مقار لوس أنجلوس تايمز عام ١٩١٠ ونجم عنه قتل ٢١ شخصاً. كما أنه أوشك هو نفسه على دخول السجن عام ١٩١٥ من جراء سرقة وثائق من شركة قانونية في نيويورك. بعد ساعات على وقوع تفجير وول ستريت عام ١٩٢٠، أعلن برنز جهاراً أن الشيوعيين وراء الهجوم وتكفل بسوقهم إلى العدالة. قدم مكافأة قيمتها ٥٠ ألف دولار نيابة عن (وكالة التحقيق دبليو جاي برنز الدولية) عند تقديم معلومات تؤدي إلى اعتقال وإدانة المفجّرين. والآن ولكونه مدير مكتب التحقيقات، وعد الناس بأن يعثر المكتب على مفجري وول ستريت.

عند قيام عملاء المكتب في شيكاغو بالبحث عن أدلة تتعلق بالتفجير، اعترضوا رسالة من الحركة السريّة التابعة للحزب الشيوعي في نيويورك. أُفيد فيها كنوع من التحذير من إعادة اتخاذ إجراءات صارمة جديدة بحقهم: «تحملنا الحكومة مسؤولية

كارثة وول ستريت»[٤]. استُهلت الرسالة بـ: «أصبحت غارات شهر كانون الثاني/يناير من الماضي. لذا بدأ بعض أعضائنا يفكرون أن الأوضاع كلها بأمان. نود لفت عنايتكم إلى أن وزارة العدل لا تزال تقوم بعملها. وستواصل ذلك طالما نحن موجودون منظمة ثورية. الجواسيس، جواسيس الشرطة، والمحرضون وكل ضروب الحثالة الآخرين يمكنهم بطريقة أو بأخرى اختراق منظمتنا أو معرفة نشاطاتها... الزموا الحرص الشديد... إن اعتقلتم... فلا تجيبوا عن أي سؤال».

«منظمة خارجة على القانون»

حرّك هوفر شبكة المخبرين المتنامية خاصته. راح ينقّب في التقارير والإخباريات الصادرة عن عملاء المكتب وعناصر الاستخبارات في الجيش والبحرية، وقادة الرابطة الحمائية الأميركية، وقادة الفيلق الأميركي، ورؤساء الشرطة، ومدراء الشركات، والمصرفيين، ورجال التأمين، وشركات الهواتف والبرقيات.

حذر من أن الشيوعيين يختبئون في النقابات العمالية والمصانع والكنائس والمدارس والجامعات والصحف والمجلات والنوادي النسائية ومنظمات الزنوج. عبرت بلاغاته الأسبوعية إلى النائب العام عن وجود تهديدات. لم يحتج دوغرتي إلى أي إقناع. قال: «روسيا السوفياتية هي عدوة البشريّة[٥]. لم تعزم على غزو أميركا فحسب وإنما العالم.

في ربيع صيف ١٩٢١[٦]، تجسس العشرات من عملاء المكتب الخاضعين لإمرة هوفر على شيوعيين مشتبه فيهم في أرجاء البلاد واخترقوا اجتماعاتهم واقتحموا مقارهم. حينما دهم عملاء المكتب وفرقة نيويورك لمكافحة التفجيرات شقة في شارع بليكير، واستولوا على قوائم العضوية في الحزب وتقارير داخلية ومخابرات مشفّرة وجدوا كرّاسة عنوانها «قوانين للعمل الحزبي السرّي»[٧].

كانت القوانين واضحة:

١) لا تخونوا عمل الحزب وعماله في أي ظرف من الظروف.

٢) لا تحملوا أو تبقوا معكم أسماء وعناوين ما عدا المشفّرة منها.

٣) لا تحتفظوا داخل غرفكم بشكل علني بوثائق أو أعمال أدبية مُجرّمة.

٤) لا تقدموا على مخاطرات غير ضروريّة في العمل الحزبي.

٥) لا تتهربوا من العمل الحزبي بسبب المخاطر المرتبطة به.

٦) لا تتبجّحوا بشأن ما عليكم فعله للحزب أو ما فعلتموه له.

٧) لا تفشوا عضويتكم للحزب من دون داع.

٨) لا تسمحوا بأن يتعقبكم أي جاسوس إلى اجتماعات أو مواعيد.

٩) لا تفقدوا أعصابكم وسط الخطر.

١٠) لا تجيبوا عن أية أسئلة إن اعتقلتم.

واختُتمت الكرّاسة بالقول: «تفادوا بجميع الوسائل التعرض للاعتقال». كانت طلبات صَعُبَ على أبرز الشيوعيين في أميركا تحقيقها. علماً أن جميع الرجال الذين قادوا الحزب الشيوعي على مدى العقود الأربعة التالية تعرّضوا تقريباً للسجن من جراء أعمالهم السياسية بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٣. ما عدا قلة منهم مرّت عليهم بضعة أشهر من دون مواجهة شرطي أو قاضٍ أو دخول زنزانة، مع أنهم احتجزوا أو اتُهموا بالتآمر أو الحض على الفتنة.

وقد حذرت كراسة شارع بليكير: «إن الجواسيس يعملون يومياً في كل مدينة ساعين إلى مراقبة أعضاء حزبنا ومراقبة اجتماعاتنا وأماكن عملنا». لقد اعتقد الشيوعيون أنهم يخضعون للمراقبة من قبل الحكومة في كل لحظة من لحظات حياتهم سواء عملوا علناً أو سراً.

حضر أحد جواسيس المكتب الفيدرالي (المؤتمر الموحّد للأحزاب الشيوعية) الذي أُقيم في فندق أوفرلوك ماونتن في وودستوك، نيويورك في أيار/مايو عام ١٩٢١ - وهو اجتماع سرّي[٨] استمر أربعة أيام بين القادة الشيوعيين من أرجاء أميركا. أشارت وثائق مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كُشفت عام ٢٠١١ أن المخترِق كان كلارنس هاثاواي[٩]، عضو مؤسس للحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة ووفقاً للوثائق كان مخبراً للمكتب منذ البداية.

أشار تقرير المكتب حول اجتماع وودستوك إلى أن موسكو أرسلت ٥٠ ألف دولار

إلى الشيوعيين الأميركيين، إضافة إلى أوامر بوقف الشجارات والاتحاد. حث السوفياتيون الشيوعيين الأميركيين على الكف عن العمل السرّي والتوجه نحو صراع مفتوح على السلطة. بدا من الصعوبة بمكان رؤية كيفية تحقق ذلك. كتب الأب المؤسس تشارلز روثنبيرغ من سجن سينغ سينغ ذاك الصيف من خلال تمضيته محكوميته بسبب اتهام الولاية له بالقيام بأعمال إجرامية مثيرة للفتنة: «يعتبر الحزب الشيوعي منظمة خارجة على القانون بكل تأكيد في الولايات المتّحدة»[١٠]. فلو واصل الحزب عمله السرّي فسيذوي ويموت. ولو حاول العمل علناً فسيتعرض للهجوم والقضاء عليه. فأكد: «يجب أن يكون له جناحان، واحد علني يعمل أمام الملأ، وآخر خفي، سري».

أفاد جاسوس المكتب في وودستوك أيضاً أن المسؤول النقابي العمالي الأميركي ويليام فوستر، الذي حاول قيادة إضراب لعمال الفولاذ على امتدد الأمة قبل سنتين، سيسافر إلى موسكو. كان التقرير دقيقاً. فقد حضر فوستر اجتماعات الكومينترن والمؤتمر العالمي لنقابات العمال الثوريّة في موسكو في حزيران/يونيو وتموز/يوليو من العام ١٩٢١. كما التقى لينين ووجده آسراً. ثم عاد إلى شيكاغو عميلاً سوفياتياً مخلصاً، وكان أبرز رجل للاتحاد العمالي التابع للكومينترن في الولايات المتّحدة. بدأ يجوب أرجاء البلاد منظماً عمال الفحم والمناجم والآليات بتمويل من موسكو. ومع ارتقائه إلى قمة الحزب الشيوعي في أميركا، حاول مكتب التحقيقات مراقبته في كل خطوة من خطواته.

«انتشر الخبر عبر النشاطات السريّة»

سعى الرئيس هاردنغ ظاهرياً لتحقيق السلام والمصالحة. فأوفد فريقاً أميركياً لمساعدة السوفيات على مواجهة مجاعة هائلة في خريف العام ١٩٢١، مرسلاً مليار رطل من الغذاء، وبالرغم من ذلك فقد مات ٥ ملايين روسي نتيجة الجوع. كما وقّع إعلاناً ينهي حالة الحرب التي تعيشها أميركا مع ألمانيا. فضلاً عن اتخاذه قراراً لافتاً جداً بمنح عفو في أمسية عيد الميلاد للاشتراكي الأميركي البارز يوجين دبس، مبطلاً حكم السجن ١٠ سنوات الذي صدر بحقه وداعياً إياه إلى البيت الأبيض.

ولكن ويليام برنز تصدّر من مكتب التحقيقات أكبر العناوين في الصحف في عيد الميلاد ذاك. بدا أن أبرز مسؤول في البوليس السرّي في أميركا قد حل أهم قضية: تفجير

وول ستريت من عمل لينين والكومينترن. كانت القصة مذهلة: لقد تلقى أربعة شيوعيين من نيويورك مبلغ ٣٠ ألف دولار لتنفيذ المهمة، عبر الممثل الدبلوماسي السوفياتي في نيويورك. ولكن تبين أن المصدر غشاش يعمل جاسوساً محترفاً لوكالة التفتيش التابعة لبرنز في نيويورك. كان قد ادعى أنه تحدث مع لينين من خلال مؤتمر الكومينترن في موسكو، وأن الحاكم السوفياتي كان راضياً عن تفجير وول ستريت وقد أمر بعملية إرهابية جديدة تستهدف الولايات المتّحدة. لكنه كان ادعاء كاذباً.

وقد عنونت الصحف: خداع برنز.

كان برنز فاسداً غير عابئ بالحرج. ولكن مفاسده القديمة كانت قد بدأت ترتد عليه. لقد اشتهر بعادته السيئة وهي التجسس على جداول رواتب العامة. كان أسوأ جواسيسه متغلغلين بكثرة في مكتب التحقيقات. ومن هؤلاء غاستون بولوك مينز الذي تميزت مسيرة عمله الطويلة بالقتل والسرقة والحنث في اليمين والتزوير والتجسس ضد الولايات المتّحدة، ومع ذلك عيّنه برنز عميلاً في المكتب، وأبقاه في وظيفته مخبراً مدفوع الأجر بعد أن بدأ ماضيه الفظيع يتجلى أمام العامة في شباط/فبراير ١٩٢٢. بدأ مينز مشروعاً في وزارة العدل بالشراكة مع مفاوض سياسي من أوهايو اسمه جيس سميث، وهو أقدم صديق للنائب العام دوغرتي من أوهايو وزميله في السكن في فندق ووردمان بارك في واشنطن. كان يُفترض أن يلتقي جيس سميث في وزارة العدل لتسوية قضية.

أوجد قانون حظر المسكرات، وهو قانون الأرض الذي سنّ العام ١٩٢٠، ثقافة سياسية فاسدة في أميركا. حيث راح المواطنون في أرجاء البلاد يتهافتون على المشروبات الروحية غير الشرعية. وقد ساعدت صناعة المسكرات غير المشروعة على تفشّي الجريمة المنظمة. إذ إن صانعي المسكرات غير الشرعيين راحوا يدفعون المال للشّرطة الفيدرالية والمحلية والتابعة للولاية من أجل حمايتهم. وهكذا امتدت العلاقات الفاسدة بين منتهكي القانون وقوى تطبيق القانون إلى أعلى المستويات وصولاً إلى واشنطن. فكان بين جيس سميث وغاتسون مينز عمل جانبي رابح في وزارة العدل ناتج من بيع الويسكي الذي تصادره الحكومة لمهربي الكحول.

قال هوفر في سيرة ذاتية مكتوبة بيد شخص آخر نُشرت عام ١٩٣٨، وتطرقت إلى

الأنشطة والصفقات المشبوهة في عهد هاردنغ: «انتشر خبر في العالم السرّي أن هناك رجلاً في وزارة العدل بوسعه تسوية الأمور»[١١]. بدت نبرة حلّالي النزاعات السياسية، كما تخيلها هوفر، لافتة: «أنا صديق مقرب من الرئيس. وبما أنني مسؤول بارز في وزارة العدل لذا أعرف الجميع في مجلس الوزراء... فإن دفعت لي مبلغاً كبيراً في مقابل البرميل الواحد، أضمن لك الحصول على كل الكمية التي تريدها من الويسكي. بصراحة إن لي سلطة كبيرة في واشنطن لدرجة أن في وسعي حل أية مشكلة... ما عدا جرائم القتل».

كان البيت الأبيض نفسه حانة غير مرخصة. فذات يوم دخلت أليس روزفيلت لونغوورث، ابنة الرئيس الراحل، الذي كان زوجها عضواً جمهورياً نافذاً من أوهايو في الكونغرس، الطبقة العلوية من البيت الأبيض في خلال أحد لقاءات هاردنغ الاجتماعية التي يقيمها مرّتين في الأسبوع، حيث كان مكتب الرئيس يضجّ بالرفاق المقربين مثل هاري دوغرتي وجيس سميث، فكتبت قائلة: «كان في الغرفة صوان عليه زجاجات تحوي كل أنواع الويسكي التي يمكن تخيلها، أوراق اللعب وفيشات البوكر الجاهزة في الأيدي، وجو من المرح يتخلله فك أزرار الصديريات، والأقدام على الطاولات، والمبصقات على جوانب الأشخاص»[١٢]. لقد حاولت تحذير هاردنغ لكن تعبها ذهب هدراً. كتبت قائلة: «لم يكن هاردنغ رجلاً سيئاً. بل كان مجرد أخرق - رجل قليل النشاط ميال إلى إحاطة نفسه برفاق مشكوك فيهم».

لكن أبرز من كان بين الحاضرين النائب العام ومدير مكتب التحقيقات.

«رؤساء العصابات المتطرفون»

واصل هوفر خفض رأسه وركز نظره على التهديد الشيوعي عقب انتشاره من نيويورك وشيكاغو إلى مناجم الفحم وطواحين الفولاذ وباحات السكك الحديد في الغرب الأوسط. في وقت كانت النقابات العمالية المنظمة تكافح البارونات الصناعية الأميركية على امتداد فترة العشرينيات. على أن الغالبية الساحقة من العمال لم تكن لا من الشيوعيين ولا من المتطرفين. لم يكن للعمال أجندات سياسية كبرى؛ لقد أرادوا رواتب معيشية معقولة وحياة كريمة، وليس ثورة مسلحة لاقتلاع الطبقة الحاكمة.

دعم المكتب البارونات. إذ اعتبر هوفر أن القتال بين أصحاب رؤوس المال والعمال هو قتال طويل المدى في سياق الحرب على الشيوعية. وبعد عدة سنوات كتب قائلاً: «لطالما ارتبط الشيوعيون والنشاطات التخريبية بحالات النقابات العمالية[١٣]. فمن المستحيل عملياً فصل الشيوعية عن الحالات العملية».

مع بدء احتدام المواجهات في صيف ١٩٢٢ شرع مئات الآلاف من عمال مناجم الفحم وعمال السكك الحديد في شن هجمات في أرجاء البلاد. وقد رد المكتب عليهم.

ظل هوفر والمكتب طوال ٣ سنوات يتلقيان تقارير من عامل في حوض سفن يدعى فرانسيس مورو، وهو مخبر يحمل اسماً حركياً وهو (كاي ٩٧)، وقد ارتقى إلى منصب موثوق به داخل الأوساط الشيوعية. نبه مورو المكتب إلى انعقاد اجتماع وطني سرّي للقادة الشيوعيين الأميركيين على شواطئ بحيرة ميشيغن. وكان قد عرف بأمر الاجتماع قبل وقت طويل لكونه الموفد الرسمي من فيلادلفيا. لقد توجه أربعة عملاء من مكتب شيكاغو التابع لمكتب التحقيقات بالسيارة مدة ساعتين إلى الريف، ودعوا جماعة من مساعدي العمدة وراحوا يراقبون منتجعاً صيفياً خارج بردجمان، ميشيغن. رأى الشيوعيون أنهم قيد المراقبة. وخشية منهم من حدوث غارة أجروا استفتاء سريعاً بشأن المسألة الهامة الماثلة أمامهم: حول ما إذا كانوا سيواصلون العمل السرّي. نجح الاستفتاء بصوت واحد هو صوت العميل كاي ٩٧[١٤].

صبيحة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٢٢، اعتقل رجل المكتب ومساعدو العمدة ١٥ شيوعياً في بردجمان، من بينهم قائد الحزب تشارلز روثنبيرغ الذي كان قد خرج من السجن قبل ٤ أشهر فحسب. إضافة إلى مصادرة مجموعة من سجلات الحزب وتعقب ١٦ مندوباً آخر في شيكاغو منهم ويليام فوستر، الشيوعي البارز في حركة النقابة العمالية، وإيرل براودر، إيديولوجي حزبي ناشئ - وكلاهما من عملاء الكومينترن المخلصين جداً.

مشى قادة الشيوعية الأميركية تحت أشعة الشمس الحارقة مكبلين بالأصفاد أزواجاً، من سجن المقاطعة إلى المحكمة حيث استدعوا إلى سانت جوزيف، ميشيغن. واتهموا بموجب قانون الولاية بالتآمر لخلع حكومة الولايات المتّحدة من خلال تنفيذ أعمال تخريبية وعنف. ذكرت الصحيفة المحلية: «رؤساء العصابات المتطرّفة[١٥] - الذين مولوا وكلفوا من قبل السوفيات الروس تأسيس حكومة سوفياتية في هذا البلد - سيقوا

إلى سجن المقاطعة كعصابة متسلسلة فيما وقف مساعدو العمدة والعملاء الفيدراليون للحراسة. رجحت السلطات الفيدرالية ربط الشيوعيين بتفجير وول ستريت الذي نسف مكاتب مبنى جاي بي مورغان وشركائه قبل زهاء سنة».

لكن من بين الـ٢٧ شخصاً الذين وُجهت إليهم تهم التحريض على الفتنة، لم يدن سوى روثنبيرغ وحده. فأمضى السنوات الخمس التالية يلاحق هذه القضية في المحاكم إلى أن توفّي وهو في الرابعة والأربعين من عمره. وقد دفن رماده عند جدار الكرملين.

أدت قضية فوستر إلى عدم الإجماع في قرار لجنة المحلفين. فأُطلق سراحه ما سبّب الكدر لهوفر. على أن القاضي كان قد أبلغ المحلفين أنه من أجل إدانته عليهم إثبات أنه كان «يؤيد الجريمة وأعمال التخريب والعنف والإرهاب»[١٦]. فانقسموا ٦ في مقابل ٦. فقال أحد أعضاء لجنة المحلفين الذين صوتوا لمصلحة تبرئته: «لم تثبت جهة الادعاء أن الحزب الشيوعي يؤيد العنف. هذا هو الأمر الوحيد الذي انقسمنا من أجله».

لم يخضع أي من المدّعى عليهم الآخرين في قضية بردجمان للمحاكمة ثانية. ولكن الغارة دفعت الحزب أكثر فأكثر نحو العمل السرّي. انخفض عدد دافعي الرسوم المخلصين إلى ٦ آلاف شخص أو أقل - واحد من أصل ١٠ منهم فحسب من المواطنين الأميركيين الأهليين الناطقين بالإنكليزية - وقارب نفوذ قادتهم الانعدام. ظل بعض منهم يحلمون بحدوث انتفاضة في باحات السكك الحديد الأميركية ومناجم الفحم؛ وكانت كراريسهم لا تزال تعكس الإشاعات السوفياتية الكاذبة التي تُصنّع في موسكو. ولكن كما صرح فوستر نفسه للكومينترن فقد طلب الحصول على ٢٥ ألف دولار نقداً في مقابل محاولته تنظيم الحركة الشيوعية الأميركية بالإضافة إلى عاملين على جدول راتبه[١٧].

على أن هوفر نفسه كتب في وقت لاحق من حياته، أن تأثير الحزب الشيوعي في الحياة الأميركية «لم يعد فعلياً»[١٨] كما كان في بداية العشرينيات. وهذا الكلام هو غير ما كان يقوله آنذاك.

حذر هوفر وقسم الاستخبارات العامة التابع له بشكل متواصل من حدوث ثورة شيوعية عنيفة؛ كما أخبر دوغرتي الرئيس بأن الأمة مهدّدة بالحرب الأهلية[١٩]. بعد ١٠ أيام على حملات الاعتقالات في بردجمان طالب النائب العام وحصل على فرصة تقديم

إنذار قضائي فيدرالي يمنع فيه عمال السكك الحديد من الإضراب، وهم كانوا يحتجون على اقتطاع الرواتب الذي فرضته الحكومة، فمُنعوا من اتخاذ أي تدبير دعماً لمطالبهم. كان الحظر قاسياً أكثر من سواه في تاريخ عمال أميركا، حيث أمر بشكل أساسي بأن يبقى ٤٠٠ ألف عامل يشتكون من مظالم قانونية مشروعة في أماكنهم ملتزمين الصمت. إلا أن أعضاء من مجلس هاردنغ الخاص شجبوا القرار واعتبروه غير مشروع وغير حكيم.

ولكن دوغرتي وهوفر صعّدا المعركة[٢٠]: حيث نشرا مجموعات من العملاء الخاصين في أرجاء البلاد لجمع أدلة تفيد بأن قادة العمال يتآمرون لانتهاك الإنذار القضائي. اعتمد العملاء على مخبرين لخرق صفوف المضربين. فانهالت تقارير يومية على قسم الاستخبارات العامة من عملاء المكتب في أرجاء البلاد، الذين نشروا الخشية من أن الإضراب قد يكون بمنزلة حرب منظمة على الحكومة. وقد اتهم مارشالات فيدراليون وعناصر شرطة محليون، بمساعدة فيالق من المحقّقين الخاصين الذين يعملون لحساب السكك الحديد، العمال والمنظمين بـ١٧ ألف جريمة خرق للإنذار القضائي.

بيد أن النائب العام استطاع في غضون أسابيع فض إضراب السكة الحديد. ولكن أعباء السلطة سرعان ما بدأت تحطمه.

انهار دوغرتي، جسدياً وذهنياً، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٢. كان قد عانى انهياراً عصبياً، فاقمت حدته حالة من الهلوسة حيث حسب أنه يشتم رائحة غاز سام من وعاء زهور يزين المسرح الذي يلقي عليه كلمته. أصبح طريح الفراش في واشنطن وبدأ يرى جواسيس سوفياتيين في كل مكان - حتى في الكونغرس.

«المؤامرة الأكثر ضخامة»

لقد أنشئ مكتب التحقيقات على أن يكون وسيلة لتطبيق القانون. إلا أنه كان يتحول إلى سلاح غير شرعي يُستخدم في الحرب السياسية.

كان دوغرتي وبرنز في إبان إعادة انعقاد الكونغرس في آذار/مارس ١٩٢٣، ينفذان التجسس السياسي على السيناتورات الذين يعتبرهم النائب العام تهديداً لأميركا. كان عناصر المكتب يقتحمون مكاتبهم ومنازلهم ويعترضون بريدهم ويتنصتون على هواتفهم

تماماً كما فعلوا بأعضاء الحزب الشيوعي. والحجة المنطقية الوحيدة كانت الحركة السياسية في مجلس الشيوخ تجاه التقدير الدبلوماسي الأميركي لروسيا السوفياتية.

إن كان هناك دبلوماسيون فسيكون هناك جواسيس. تجسس المكتب على السيناتور ويليام بورا من إيداهو، رئيس مجلس إدارة لجنة العلاقات الخارجية. وبحسب دوغرتي أن السيناتور «لعب بين أيدي المتطرّفين»[٢١] عبر دعم التقدير. إذ إنه قد تجسس على السيناتورين من مونتانا: طوماس والش، العضو القضائي في اللجنة الذي حاول استجواب هوفر بشأن الغارات، وبورتون يولر المنتخب حديثاً، وهو محام أميركي سابق في مونتانا، وكان له أصلاً ملف في المكتب، حيث أنه كان قد دافع عن محرر صحيفة متطرف اسمه بيل دان، كما كان قد انتُخب عضواً في الملجس التشريعي في مونتانا بعد أن أبطلت محاكم الولاية إدانته بتهم الحض على أعمال التخريب. على أنه بات في واشنطن أقله سيناتوران فضلاً عن عضوين آخرين من مجلس النواب ممن ينتقدون الرئيس والنائب العام عرضة أيضاً للتحقيق السياسي من قبل المكتب.

إن بعثة السيناتور ويلر في نيسان/أبريل ١٩٢٣ إلى روسيا تركته نصف مقتنع بأن الرأسمالية وحريّة المعتقد يجب أن تنبثقا من الفوضى وإرهاب الثورة. وقد صرح بعد عودته إلى الولايات المتّحدة بأنه سيدعم التقدير الدبلوماسي. وهذا ما أغضب النائب العام.

قال ويلر: «صورتي كبلشفي نمت في ذهنه»[٢٢]، الأمر الذي شجبه دوغرتي، خفية أولاً ثم علناً ناعتاً إياه بـ«القائد الشيوعي في مجلس الشيوخ»[٢٣]، وبأنه «ليس أكثر ديمقراطية من ستالين رفيقه في موسكو». وفوق ذلك راح يصفه بأنه «جزء من مسعى للسيطرة، بالخداع وعن قصد، على أكبر عدد ممكن من أعضاء مجلس الشيوخ ولنشر غاز سام فتّاك في أرجاء واشنطن وغرف الكونغرس كذاك الذي سمّم ودمر جنوداً شجعاناً في الحرب الأخيرة».

كان دور هوفر الخاص في المعركة السياسية ضد تقدير الروس أكثر مكراً. إذ راح بكل عناية يرسل وثائق فيدرالية من ملفات المكتب إلى سياسيين موثوق بهم ويموّل سراً نشطاء مناهضين للشيوعية. كما أنه ساعد صحفياً من أسوشيتد برس اسمه ريتشارد ويتني على البحث عن سلسلة من المقالات المثيرة للقلاقل، جُمعت لاحقاً في كتاب عنوانه

(الشّيوعيون في أميركا) اعترف فيه ويتني بامتنانه لمساعدة هوفر الشخصية. مبيناً أن للعملاء السوفيات تأثيراً واسعاً في المؤسسات الأميركية حيث أنهم خرقوا كل زوايا الحياة الأميركية. لقد وصف اجتماع بريدجمان باللحظة الهامة في «المؤامرة الأخطر[٢٤] ضد الولايات المتّحدة في تاريخها». وعاين استوديوهات الأفلام الصامتة في هوليوود معتبراً تشارلي تشابلن شيوعياً سرياً. وكذلك اتهم الكلية التي تخرج فيها وهي هارفرد بإيواء المتعاطفين مع الشّيوعية أمثال فيليكس فرانكفورتر. وحذر من كون العملاء السياسيين للكومينترن في أميركا هم رأس حربة لتحرك مجلس الشيوخ للاعتراف بروسيا.

على أن هذا التحرك ما لبث أن توقف قبل مرور عقد من الزمن. وبدا الجدال المناهض له بسيطاً: لم عسانا أن نعترف بنظام أراد السيطرة على الولايات المتّحدة؟

ولكن بدت الحكومة الأميركية حينذاك أكثر جنوحاً إلى السقوط نتيجة ثقل فسادها الخاص. فيما كانت وزارة العدل ومكتب التحقيقات في قلب حالتها الفاسدة.

«بوليس سرّي»

أشار طلق ناري في جناح الفندق الذي ينزل فيه النائب العام إلى بداية النهاية. عند بزوغ الفجر في ٣٠ أيار/مايو ١٩٢٣ أطلق جيس سميث، زميل دوغرتي في السكن وساعده الأيمن النار على رأسه في فندق واردمان بارك. فهرع جارهما في الطبقة السفلية وليام برنز، مدير مكتب التحقيقات إلى الطبقة العلوية ليتولى أمر مسرح الجريمة. ولكن لم يستطع إخفاء عملية الانتحار هذه.

بعد ثلاثة أسابيع، غادر الرئيس هاردنغ واشنطن لقضاء عطلة صيفية طويلة، حيث عبر البلاد إلى ساحل المحيط الهادئ وانطلق في رحلة بحرية إلى آلاسكا. كان وزير السياحة هيربرت هوفر على متن السفينة حينما أبحرت من بوجيت ساوند في ٤ تموز/يوليو. فاستدعاه الرئيس هاردنغ لعقد اجتماع في حجرته؛ حسبما أورد هوفر الحديث في سيرته الذاتية.

سأل هاردنغ: «إن كنتم على علم بفضيحة كبيرة في إدارتنا[٢٥] فهل تعمدون لمصلحة البلاد والحزب إلى إعلانها على الملأ أم تخفونها؟» ثم أوضح أن الفضيحة وقعت في

وزارة العدل. فأجاب هوفر: «نعلنها». قال الرئيس إن هذا يعد خطورة سياسية ثم صمت فجأة حينما سأل هوفر إن كان دوغرتي هو مصدر الشر.

بعد أربعة أسابيع أي في ٢ آب/أغسطس ١٩٢٣ توقف قلب هاردنغ في فندق بالاس في سان فرانسيسكو. توفي في السابعة والخمسين من العمر. وكان خلفه الرجل المستقيم كالفن كوليدج، الحاكم السابق لماساتشوستس الذي استندت شهرته الوطنية إلى فض انتفاضة شرطة بوسطن. كان كوليدج رجلاً صريحاً وصارماً فضلاً عن تمتعه بالأخلاق. لقد احتاج إليها إذ إن الرئاسة الأميركية قد انحطت إلى أدنى مستوى لها منذ نهاية الحرب الأهلية.

إن التأكّل الذي استنفذ حكومة الولايات المتّحدة ببطء بدأ يكشف عن نفسه، كحال الحطام بعد الفيضان. حقق السيناتوران والش وويلر في أسوأ الفضائح، على الرغم مما بذله دوغرتي وبرنز من جهد لإيقافهما. إذ إنهما أرسلا ما لا يقل عن ثلاثة عملاء من المكتب إلى مونتانا لحشد القضايا ضد السيناتورين. فقد لفق العملاء تهمة ارتشاء مزيّفة بحق ويلر؛ غير أن الاتهام والمحاكمة كانا عمليتين مزيّفتين واضحتين تستندان إلى الحنث باليمين. ولكن سرعان ما برّأتهما لجنة المحلفين.

في النهاية ظهرت الحقائق. كان يقود إدارة هاردنغ من أعلاها إلى أدناها رجال يعبدون المال والأعمال، ويزدرون الحكومة والقانون، ويضللون الشعب الأميركي. لقد تلقى وزير الداخلية ألبرت فول رشى بحوالى ٣٠٠ ألف دولار من شركات النفط، في مقابل السماح لها باستخدام احتياطي النفط الاستراتيجي التابع للبحرية في إيلك هيلز وكاليفورنيا وتيبوت دوم ووايومينغ. سمعت وزارة العدل بالفضحية ولكنها أبطلت التحقيق. وكان هناك المزيد إذ إن رئيس مكتب المحاربين القدامى الذي أسس حديثاً، تشارلز فوربس، وهو رفيق هاردنغ في لعب البوكر، جنى الملايين رشى من المقاولين. كما أودع مسؤولاً في وزارة العدل، طوماس ميلر، رشى تقاضاها من شركات محاولاً تحرير أصول مصادرة. وبعد سنوات أظهرت الأدلة أن النائب العام دوغرتي قد جنى من الأرباح ما لا يقل عن ٤٠ ألف دولار.

حينما أعلن السيناتور ويلر أنه هو وزملاءه مستهدفون من قبل جواسيس المكتب،

اشتد الغضب السياسي، وكذلك غضب عامة الناس. في الأول من آذار/مارس ١٩٢٤ عزم مجلس الشيوخ على التحقيق في أمر وزارة العدل. فأبدى جون كريم، رئيس القسم الجنائي، استعداداً للإدلاء بشهادته على أنه كان على وشك التقاعد بعد خدمة استمرت ١٨ سنة في وزارة العدل، كلف في خلالها مهمة محدّدة في مكتب التحقيقات. فكانت نصيحته لمجلس الشيوخ واضحة: «تخلّصوا من مكتب التحقيقات المنظم هذا»[٢٦].

استدعى السيناتوران دوغرتي للمثول أمام المحكمة، مطالبين بسجلات المكتب الداخلية. إلا أن دوغرتي تحدى أمر الاستدعاء، فكان هذا سبب الوبال الذي حل به. استلزم الأمر أسابيع من الضغط ولكن في ٢٨ آذار/مارس أعلن الرئيس كوليدج بأن النائب العم سيستقيل. أخيراً اتهم دوغرتي بالاحتيال ولكنه تفادى دخول السجن بعد وصول هيئتي محلّفين إلى طريق مسدود. إذ نجا من الاتهام بحكم الإجراءات الوقائية الدستورية في التعديل الخامس المناهضة للتجريم الذاتي.

سمّى الرئيس كوليدج النائب العام الجديد: هارلان فيسك ستون، عميد كلية الحقوق في جامعة كولومبيا المتولي منصبه منذ أمد طويل، وهو دعامة من دعائم العلم الحقوقي، وصديق لكوليدج منذ الجامعة. لم يكن ستون ليبيرالياً، من حيث معاييره الخاصة، ولكن كان يدافع بصلابة عن الحرّيات المدنية. إذ إنه انتقد الغارات على الشيوعيين عام ١٩٢٠ بشدة. وكان قد حث مجلس الشيوخ على التحقيق في الاعتقالات والترحيلات للمتطرفين لما تمثله من اعتداء على القانون والدستور.

أدى ستون قسم الإدلاء بالشهادة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٢٤ وأمضى الشهر التالي يجوب أروقة وزارة العدل وهو يتكلم مع الناس ويدوّن الملاحظات، التي أظهرت أنه وجد أن مكتب التحقيقات تفوح منه «رائحة الفساد الشديد[٢٧]... كما يضج برجال سجلاتهم غير نظيفة... والعديد منهم مدينون بجرائم... وهناك العديد من النشاطات تفتقر إلى السلطة في القوانين الفيدرالية... وهناك عملاء متورطون في العديد من الممارسات الوحشية والمجحفة إلى أقصى الحدود».

في ٩ أيار/مايو طرد ستون ويليام برنز من منصبه في إدارة مكتب التحقيقات. ثم أصدر بياناً رسمياً لا يزال يتردد صدى قوته إلى يومنا هذا:

> إن جهاز البوليس السرّي يمكن أن يتحول إلى تهديد يستهدف الحكومة الحرّة والمؤسسات الحرّة لأنه ينطوي على احتمال انتهاك السلطة التي لا يتم دوماً فهمها أو استيعابها بسرعة. لقد جعل التوسع الهائل للتسريع الفيدرالي، المدني والجنائي على السواء، مكتب التحقيقات وسيلة ضروريّة لتطبيق القانون. ولكن من المهم أن تكون نشاطاته مقتصرة على تأدية هذه الوظائف التي أُسّس لأجلها وألا يكون عملاؤه أنفسهم فوق القانون أو في غير متناوله.
>
> إن مكتب التحقيقات غير معني بالآراء السياسية أو غيرها للأفراد. بل هو معني فقط بسلوكهم وتحديداً بالسلوك الذي تحظره قوانين الولايات المتّحدة. حينما يتخطى جهاز البوليس هذه الحدود، عندئذ يمثل خطورة على حسن الإدارة العدلية وعلى حريّة الإنسان، التي يجدر أن تكون أول اهتماماتنا. وفي هذا السياق يحق لها أن تخيف المعتدين.

في ١٠ أيار/مايو استدعى هارلان فيسك ستون جاي إدغار هوفر، صاحب المنصب الثاني في مكتب التحقيقات المخالف للقوانين. كان لا يزال في الثلاثين من العمر إلا سبعة شهور، وشعره مسرّحاً إلى الوراء، ذا رقبة عريضة تقبض عليها ياقة قميصه الضيقة، رفع هوفر رأسه محدقاً إلى ستون الذي كان واقفاً وهو يفوقه طولاً حيث يبلغ طوله ٦ أقدام و٤ إنشات. فنظر ستون إلى أسفل بعينين جامدتين فوقهما حاجبان عريضان شائبان مبلغاً هوفر أنه سيخضع للمحاكمة.

قال ستون: إن هوفر سيعمل حالياً موقتاً نائباً لمدير مكتب التحقيقات. إذ إن قواعد اللعبة ستتغير.

لا يحق للمكتب سوى التحقيق في انتهاكات القانون الفيدرالي. ما يعني طرد المأجورين السياسيين والمبتزّين حالاً والحد من المداهمات الليلية لمبنى الكابيتول ومن الأعمال التجسسية. أي إن المكتب لن يعود وسيلة للحرب السياسية. إذ خرج من مجال التجسس.

فكان جواب هوفر نعم سيدي.

أعلن ستون شروطه الواضحة مبلغاً الصحافه أنه ليس في عجلة من أمره. بل هو

يختبر هوفر في انتظار الرجل المناسب للوظيفة. وإلى أن يجد ذاك الرجل سيدير المكتب بنفسه.

ظل هارلان فيسك ستون في منصبه ٩ شهور حتى ترقى إلى منصب في المحكمة العليا. فيما استمر هوفر في منصبه ٤٨ سنة.

٧

«لم يكفّوا يوماً عن مراقبتنا»

اعتمد بقاء مكتب التحقيقات - وإعادة إحيائه كجهاز استخباري سرّي - على دهاء هوفر السياسي، وصبره الشديد، وإرادته الحديدية. وبمرور الوقت أمسى الرجل هو المؤسسة. ظلا يتحملان كل العواصف السياسية ما تبقى من حياته. لم يفقد هوفر قط إيمانه بأن مصير الأمة يستند إليه وإلى عمله. ولم يكف يوماً عن مراقبة أعدائه.

فيما كان هوفر لا يزال خاضعاً لعقوبة معلقة وهي تنصيبه نائباً لمدير المكتب، سمع النائب العام ستون تحذيراً من أحد معارفه المقربين وهو روجر بالدوين، رئيس اتحاد الحرّيات المدنية الأميركي. كان بالدوين أرستقراطياً أميركياً تعود جذوره إلى مايفلاور قبل ٣٠٠ سنة؛ كان قد خضع لتحقيق المكتب بتهمة التخريب السياسي وتعرّض للسجن من جراء مقاومة الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الأولى. وقد أسس اتحاد الحريّات المدنية الأميركي نفسه عام ١٩٢٠ وذلك بشكل أساسي للدفاع عن الحقوق الدستورية للناس الذين يُحاكمون بموجب قانون التجسس والحض على الفتنة.

حث بالدوين ستون على دراسة تقرير جديد للاتحاد «نظام التجسّس على نطاق الأمة متمحوراً في وزارة العدل». اتهم المكتب بسرقة الأسلاك وفتح بريد الدرجة الأولى والتنصت والسّرقات وإدراج أسماء على لوائح سوداء سياسية والتجسس على منظمات وأفراد مطيعين للقانون. قال الاتحاد إن المكتب أمسى «جهازاً بوليسياً سرّياً ذا طابع سياسي». مشيراً إلى أن ملفات هوفر هي الوقود لآلة التجسس - قسم

الاستخبارات العامة، وسلفه قسم التطرف الذي قاد عمليات تجسس المكتب منذ العام ١٩١٩.

قرأ ستون التقرير باهتمام بالغ. وصف تحديداً شكل السلوك الذي نبذه. ثم سلمه إلى هوفر طالباً رأيه.

اعتمد مستقبل هوفر على مهارته في تدبيج رد لاذع يتألف من ٧ صفحات. حيث أصر على أن المكتب قد حقق فقط مع أشخاص ومجموعات «متطرّفة جداً»[١] انتهكت القوانين الفيدرالية. كثيرون منهم إن لم يكونوا جميعاً اتُهموا بنشاطات معادية لمؤسساتنا وحكومتنا. على أن عمل المكتب كان منذ العام ١٩١٩ مناسباً وقانونياً تماماً. بحيث لم يقم قط لا بسرقة الأسلاك ولا بالسطو على أحد. فكتب قائلاً: «يتمتع المكتب بقوانين صارمة جداً من ناحية مسائل من هذا النوع». لطالما وقف اتحاد الحريّات المدنية الأميركي دوماً وبشكل متواصل إلى جانب العنصر الشيوعي، متخذاً من الحريّات المدنية رخصة للإجرام. بعد أسبوع أي في ٧ آب/أغسطس ١٩٢٤ جلس هوفر وبالدوين وستون لتبادل حديث في وزارة العدل. أمسك هوفر بأطراف الحديث، كعادته حينما يُواجه بحديث يمثل مشكلة. قال كما فعل طوال حياته إنه لم يكن مشاركاً طوعياً في الغارات التي شنت على الشيوعيين. كما قال لبالدوين إن أيام التجسس السياسي قد ولت. معلناً أنه في الإمكان إقفال قسم الاستخبارات العامة - ولكنه سيحتفظ بملفاته إلى أن يأمره الكونغرس بإحراقها - والتزام المكتب التحقيق في انتهاكات القانون الفيدرالي. لقد تبرّأ من ماضيه. وبدا مقنعاً جداً. كتب بالدوين لستون بعد بضعة أيام قائلاً: «أعتقد أننا كنا مخطئين»[٢]. مؤكداً للصحافيين أن هوفر هو الرجل المناسب للوظيفة. فرد هوفر برسالة شكر وامتنان. كتب قائلاً: «أتطلع إلى مغادرة مكتبي كل يوم وأنا موقن أنني لم أنتهك بأية طريقة حقوق المواطنين في هذا البلد».

واصل مكتب التحقيقات الفيدرالي اختراقه لاتحاد الحريّات المدنية الأميركي على امتداد فترة تبادل المجاملات هذه، وطوال الشهور والسنوات التالية. ففي خريف العام ١٩٢٤ تجسس المكتب على المجلس التنفيذي للاتحاد، وسرق محاضر اجتماعاته في لوس أنجلوس، وراقب قوائم المتبرّعين له. وبعد ٧ أسابيع من اجتماعه الودي مع بالدوين، كان هوفر يتلقى تقارير جديدة ومفصلة حول الاستراتيجيات القانونية لمجلس

الاتحاد. كبرت ملفاته إلى أن تضمّنت أضابير عن قادة المجموعة وداعمين بارزين من بينهم واحدة من أشهر نساء العالم، هي هيلين كيلي الصمّاء والعمياء. إذ أصبح ملفها واحداً من بين آلاف الملفات الخاصة بالتاريخ الفريد لحركة الحريّات المدنية الأميركية التابع لمكتب التحقيقات.

قال بالدوين قبل نصف قرن: «لم نكن نعي البتة أن مكتب التحقيقات التابع لهوفر ظل يراقبنا. لم يكفوا عن مراقبتنا قط».

لم يبطل هوفر قسم الاستخبارات العامة، الذي اختفى على الورق فقط في حين بقي قوام حياته وهو الملفات. ولحفظ سرّيتها أنشأ هوفر نظام حفظ سجلات جديداً تماماً اسمه «الملفات الرسمية والسرّية». وقد بقيت هذه الملفات تحت سيطرته. إذ إن سجلات المكتب المركزية كانت تعود نظرياً إلى وزارة العدل. بحيث ظلت عرضة للانكشاف في المحاكم أو للاستدعاء من قبل الكونغرس.

كانت الملفات الرسمية والسريّة التي احتفظ بها هوفر له وله وحده. ظلت طوال ٥٠ سنة مخبأ أسراره الذي لا يُخرق. وقد استندت سلطته للتجسس على المخرّبين إلى السريّة وليس العلنية. إذ إن الملفات السريّة كانت أفضل بكثير من العناوين العريضة البراقة. وعلى الرغم من وجود مخاطر التعرض للانكشاف، واصل هوفر والمكتب مراقبة شيوعيي أميركا.

«احرصوا على الحفاظ على السريّة التامة»

طلب النائب العام ستون من هوفر التزام تطبيق القانون. كان مستفسراً إياه غير مرة عن القوانين الفيدرالية التي تجعل من الشيوعية غير مشروعة. ولم يكن هناك أي وجود لها. كتب هوفر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤ قائلاً: «إن نشاطات الشيوعيين وغيرهم من المتطرّفين جداً لم تمثل حتى يومنا هذا أي خرق للقوانين الفيدرالية[٣]. ومن ثم لا يحق لوزارة العدل نظرياً التحقيق في هذه النشاطات».

لم يملك مكتب التحقيقات أية سلطة لشن حرب سياسية. إذ بات قانون التجسس التابع للحرب العالمية الأولى باطلاً وملغى لأن الحرب قد انتهت. تطلب قانون التحريض

على الفتنة الفيدرالي الباقي، الذي يعود إلى الحرب الأهلية، دليلاً على وجود خطة لاستخدام العنف من أجل خلع الحكومة. لم يتمكن المكتب قط من الإثبات أمام أية محكمة أن الشيوعيين الأميركيين تجسسوا لتحقيق تلك الغاية. وحتى قانون أقدم وهو قانون بوغان للعام ١٧٩٠ حظر تبادل المؤامرات العدائية بين الأميركيين ودولة أجنبية. لذا تواصل الشيوعيون في الولايات المتّحدة بكل وضوح مع موسكو. وبما أن الكونغرس لم يصوت قط لمنح الاتحاد السوفياتي اعترافاً دبلوماسياً - لأنه لم يكن في نظر القانون الأميركي دولة - لذا لم يكن قانون لوغان نافذاً. إذاً لم يكن لدى هوفر قانون ليطبقه. لذلك لوى سلطته إلى أقصى حدودها متخطياً إياها في سياق مكافحة الشيوعية.

ومع ذلك حاز معايير النائب العام. ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ أكد ستون أن هوفر قد نجح في الامتحان. وهكذا أصبح مدير مكتب التحقيقات.

على نحو ملحوظ، في ذاك الأسبوع نفسه وجد هوفر أساساً قانونياً لإجراء تحقيقات استخبارية سريّة لليسار الأميركي، كان مدفوناً ضمن مشروع قانون لإقرار ميزانية لوزارة العدل عمره ٨ سنوات. في العام ١٩١٦ بدأت إدارة ويلسون، المتنبهة حديثاً للدبلوماسيين الأجانب المتورّطين في التجسس، باستخدام عملاء المكتب لاستراق السمع في السفارة الألمانية. لقد أثرت الإدارة في ميزانية وزارة العدل فأعطت المكتب السلطة للتحقيق في «مسائل رسمية تحت سيطرة وزارة العدل ووزارة الخارجية»[٤] (مع التركيز على هذه الفكرة). تحول مشروع القانون إلى قانون وشروطه ظلت قائمة. حينما عقد مجلس الشيوخ جلسات استماع حول مسألة الاعتراف بالسوفيات عام ١٩٢٤، طلب وزير الخاريجة تشارلز إيفانز هيوز من هوفر إعداد تقرير حول تأثير موسكو في الشيوعيين الأميركيين. فأجاب هوفر بحوالى ٥٠٠ صفحة تفصّل اعتقاده بأن الشيوعية السوفياتية تسعى لاختراق كل ناحية من نواحي الحياة الأميركية.

قال إن الجدلية الدبلوماسية والسياسية المتواصلة أجازت له التحقيق في الشيوعية في الولايات المتّحدة. فاتخذ هوفر هذا المقطع من الجملة أساساً لخدمته الاستخبارية السريّة.

انتقل حينئذ هارلان فيسك ستون إلى المحكمة العليا حيث أمضى بقية حياته هناك

بصفته قاضياً كبيراً. راح يراقب هوفر وقد أدرك ذلك المدير الجديد. لذا التزم هوفر مراسيم ستون. كان مضطراً إلى تجنب أصغر الإلماعات لخرقه القوانين إن أراد إعادة بناء المكتب من الحطام الذي تسلمه. كتب هوفر في رسالة شخصية وسرّية أُرسلت إلى جميع العملاء الخاصين في أيار/مايو عام ١٩٢٥ قائلاً: «لا يستطيع المكتب استيعاب فضيحة علنية[٥]. إنني أحاول حماية قوة مكتب التحقيقات من النقد الخارجي ومن تشويه سمعته».

طرد المحالين وغير الأكفاء، حيث اقتطع من قواه العميلة إلى أن ظل لديه أقل من ٣٠٠ عميل خاص موثوق به. منع احتساء الخمر بين الفينة والأخرى في خلال الوظيفة بموجب قوانين حظر المسكرات. وبمرور الوقت، وضع تقارير جنائية متسقة، وبنى مختبراً جنائياً حديثاً، وأقام أكاديمية تدريبية، وأعد ملفاً وطنياً للبصمات. وأبقى عمليات التجسس طوال العقد التالي، محدودة ومركزة بشكل محكم.

كان خطر التعرض للانكشاف وهو يتجسس على الأميركيين داهماً. كان هوفر يديرها؛ لكن مخاطر عدم التجسس كانت أكبر. لذلك تعقب هوفر والمكتب، فيما تبقى من العشرينيات، عمل الشيوعيين الأميركيين بمساعدة مخبرين مدفوعي الأجر ومرتدّين عن الحزب ومحققين من الشرطة ومسؤولين من وزارة الخارجية.

حقق هوفر في الحركة الوطنية لوقف إعدام المخربين الإيطاليين ساكو وفانزيتي، في العام ١٩٢٧، اللذين أدينا بالقتل زوراً من قبل الليبيراليين في أرجاء البلاد، وأبرز من كان بينهم خصم هوفر القديم فيليكس فرانكفورتر الذي حارب هوفر وجهاً لوجه في خلال ترحيلات جزيرة دير. لقد أمر عملاءه بالبقاء على دراية تامة بما يتعلق باللجان الدفاعية المحلية عن ساكو وفانزيتي وإبقائه على اطلاع على ذلك «مع الحرص على التزام السريّة المطلقة»[٦]. لطالما شك هوفر في أن المخرّبين الإيطاليين قد نفذا التفجيرات الإرهابية عام ١٩٢٠، التي استهدفت قادة أميركيين وأراقت الدم في وول ستريت. إلا أنه لم يتمكن قط من إثبات التهم؛ وظلت القضيتان مفتوحتين إلى الأبد.

تجسس هوفر على ويليام فوستر، المرشح الرئاسي الدائم للحزب الشيوعي، والمنظم العمالي الأميركي المفضل لدى الكومينترن، ورئيس الرابطة التربوية للنقابة العمالية

التابعة للحزب. أعربت تقارير مكتب التحقيقات الفيدرالي التابعة للعام ١٩٢٧، والتي تفصّل الاجتماعات السريّة لقادة الحزب الشيوعي في شيكاغو ونيويورك، عن عزم الشيوعيين على إعادة مضاعفة التجنيد والتثقيف وسط صفوف الفيديرالية العمالية الأميركية. وقد أخبر هوفر صديقه الموثوق به جداً في وزارة الخارجية بأن الشيوعيين تحكموا في «العضوية الكاملة في كل النقابات في نيويورك»[٧] وتآمروا للاستيلاء على السلطة التنفيذية للنقابات في هذا البلد. تيقّظ جداً حينما سافر فوستر وأتباعه إلى موسكو في أيار/مايو عام ١٩٢٩. بحيث سجل ملاحظة في أثناء مخاطبة ستالين البعثة الأميركية مباشرة وظل الملف بين يديه طوال حياته.

قال ستالين: «إن لحظة ظهور أزمة ثوريّة في أميركا ليست بعيدة. لذا ينبغي استخدام كل جهد ووسيلة للتمهيد لذلك أيها الرفاق».

حلت الأزمة سريعاً مبتدئة بانهيار بورصة وول ستريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٩، وتفاقمت جداً بتفشي الركود الاقتصادي، وظلت مستمرة حتى الحرب العالمية الثانية.

٨

الأعلام السوفياتية

سأل عضو الكونغرس هاملتون فيش من نيويورك القائد الشيوعي الأميركي ويليام فوستر: «هل صحيح أن عمال هذا البلد يتطلعون إلى الاتحاد السوفياتي كبلدهم؟ وإلى العلم السوفياتي على أنه علمهم؟».

قال فوستر: «لعمال هذا البلد علم واحد فقط وهو العلم السوفياتي»[١].

وفر الحطام الذي نجم عن الركود الاقتصادي حجارة الزاوية للحركة الشيوعية. حيث فقد حوالى ٨ ملايين شخص وظائفهم عام ١٩٣٠. وأفلست الآلاف من المصارف. وتوقف ربع المصانع في البلاد عن العمل. فبدا الرئيس هيربرت هوفر غير مستعد أو غير قادر على التصرف. ولم يفعل الكونغرس سوى القليل أو ربما لم يفعل شيئاً للمساعدة. في حين بدأ الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة، على الرغم من وجود معارك داخلية ضارية، بحشد دعم كبير بين النقابات العمالية والعاطلين عن العمل.

رد الكونغرس بأول تحقيق رسمي حول الشيوعية الأميركية عام ١٩٣٠. إذ إن (لجنة البيت الأبيض المكلفة التحقيق في النشاطات الشيوعية) كانت حدثاً طويل المدى، ولكن لم يحالفها النجاح. إذ تلوّث محققو الكونغرس منذ البداية بفعل الوثائق المزيّفة والأدلة المزوّرة والشهود المتبجّحين.

حاول جاي إدغار هوفر البقاء على مسافة من الحملة الشعبية التي يقودها عضو

الكونغرس فيش، وهو جمهوري عدائي كان يمثل المقاطعة الأم لفرانكلين روزفيلت في ولاية نيويورك. ولكنه وافق على الإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق، مشاطراً إياها بعضاً من ملفاته الكبيرة حول المتطرّفين الأميركيين. وقد أصدر هوفر تحذيراً قوياً بشأن قوة الحملة الدعائية الشيوعية الكاذبة، التي أسماها الوسيلة الجديدة للحرب الهادفة إلى إحداث صراع بين العمال وأرباب العمل، صراع طبقي يمكن أن يهدد الأسس المتقلقلة للرأسمالية الأميركية.

ولكنه قال إنه لا يمكن المكتب أن يهاجم الشيوعيين الأميركيين ما لم يعاود الكونغرس ثانية حظر الكلام الثوري. لقد أراد قوانين فيدرالية تجرّم الشيوعية نفسها.

في العام ١٩٣١، مع انتشار بؤس الركود الاقتصادي وتصاعد الاحتجاجات ضد الحكومة، أنهى عضو الكونغرس جلسات الاستماع في حالة غضب. وقد خَلُصَ إلى أنه «ما من قسم في حكومتنا يملك أية سلطة أو تمويل من الكونغرس يخوله التحقيق في الشيوعية، وما من قسم في الحكومة[٢]، وخصوصاً وزارة العدل، يعرف شيئاً عن النشاطات الثورية للشيوعيين في الولايات المتّحدة. لدينا حوالى ١٠٠ ألف شيوعي في نيويورك، ولو أرادوا لأغاروا على البيت الأبيض واختطفوا الرئيس، وعندئذٍ لن يعرف أي قسم من الحكومة بهذا الأمر إلى أن يقرأه في الصحف في اليوم التالي».

ولكن الكونغرس لم يعط هوفر أية ذخائر جديدة للحرب على الشيوعية؛ ولم تفعل المحكمة العليا ذلك أيضاً. حتى أن قاضي المحكمة العليا الجديد، تشارلز إيفانز هيوز، وهو وزير الخارجية السابق، الذي كان من الجناح التقدمي للحزب الجمهوري، اعتبر أن الشيوعيين لديهم حريّات مدنية دستورية. وقد دوّن قاضي المحكمة العليا رأي الأغلبية الذي يسقط الاتهام الكاليفورني ليبتا سترومبيرغ، وهي مستشارة عمرها ١٩ سنة في مخيم صيفي للحزب الشيوعي حُكم عليها بالسجن ٥ سنوات بسبب رفعها العلم الأحمر صباح كل يوم. أفادت المحكمة بأن اتهامها خرق الدستور وميثاق الحقوق. إذ إن التلويح بالعلم الأحمر متاح بكل حرية في أميركا.

غير أن عضو الكونغرس فيش أراد ضرب هذا العلم. أراد حظر الكلام والأفعال الشيوعية. لقد أراد أن يعاود المكتب متابعة القضية. لذا استدعى هوفر.

شرح المدير موقفه المتقلقل لعضو الكونغرس. قال هوفر لفيش في ١٩ كانون

الثاني/يناير ١٩٣١: «إن سلطة المكتب للتجسس على الأميركيين «لم يسنها التشريع قط»[٣]. بل كانت تُنفذ وفق «مذكرة مخصصة فحسب» - يفيد نص الميزانية المقتضب لعام ١٩١٦ أن في إمكان المكتب العمل لحساب وزارة الخارجية. لم تكن هذه مسألة تقنية: إنما اللغة التشريعية الموجودة ضمن مذكرة إنفاق ليست إلا لغة وليست قانوناً. فإن أراد الكونغرس والمحكمة العليا جعل الشيوعية غير قانونية، فعليها فعل ذلك. ولكن حتى ذاك الحين، لا يملك المكتب أية سلطة للتحقيق علناً في السلوك السياسي. فقد كان هوفر يسير على خط رفيع جداً.

أخبر هوفر أيضاً النائب العام ويليام ميتشل أن العمل المتخفي السرّي ضروري «لضمان موطئ قدم في الدوائر الداخلية الشيوعية»[٤] وللبقاء على اطلاع على «سياساتهم المتغيرة ودعاياتهم السريّة». وعليه حذر هوفر قائلاً: «ولكن يمكن أن يخضع مكتب التحقيقات للتدقيق الشديد في أية لحظة وأنه سيخضع من دون أدنى شك لمواجهة تتم بأساليب غير مرغوب فيها وسريّة مزعومة». إذ إنه وفقاً للقانون لا يسعه التحقيق في الأعمال السياسية التي «لم تعتبر من وجهة نظر فيدرالية غير شرعية وفيما يخصها لا يمكن تنفيذ أية محاكمة».

ولكن ظل هوفر يتجسس على الشيوعيين ملتزماً قراءته للقانون عبر مواصلة تقديم التقارير إلى وزارة الخارجية.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٣١ - بعد يوم واحد من حديثه مع عضو الكونغرس فيش - بعث هوفر رسالة إلى مساعد روسيا الأكثر احتراماً في وزارة الداخلية، روبرت كيلي، رئيس القسم الأوروبي الشرقي. لخص فيها جملة تقارير من فرع مكتب التحقيقات في نيويورك، استناداً إلى عمل المخبرين السريّين داخل الحزب الشيوعي.

أبلغ هوفر عن منظمة اسمها رابطة العسكريين القدامى التابعة للعمال، التي أسماها «وحدة شيوعية فاعلة»[٥] للمحاربين الأميركيين العسكريين القدامى في الحرب العالمية الأولى. فقد أراد المحاربون القدامى أن تدفع الحكومة علاوة وعدت بها لقاء خدمتهم العسكرية - دفعة لم تستحق حتى العام ١٩٤٥. كتب هوفر قائلاً: «كانت الرابطة تحاول تنظيم عدد كبير من العسكريين القدامى بغية تنفيذ مسيرة جوع إلى واشنطن. وقد نظمت الحملة تحت قيادة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي». ثم أضاف: إن

المحاربين القدامى والشيوعيين قد وحدوا قواهم من أجل تنفيذ مسيرة احتجاجية لم يسبق لها نظير.

كان التقرير الاستخباري لهوفر حول الخطط الناشئة لتنفيذ مسيرة العلاوات استشرافياً. ففي صيف العام ١٩٣٢ احتشد الآلاف من المحاربين القدامى من الحرب العالمية الأولى العاطلين عن العمل وذوي الملابس الرثة من أرجاء البلاد للتظاهر ضد الحكومة. كُتب على علم عسكري مطالب بالعلاوات: في الحرب السابقة حاربنا لأجل أرباب العمل/ في الحرب التالية سنحارب لأجل العمل. نفذوا مسيرة في واشنطن وقد رافق العديد منهم عائلاتهم ثم نصبوا خيماً قديمة. كما بنوا غابة جوالة في كابيتول هيل، حيث نصبوا الخيم عند نهر أناكوستيا، وتربعوا في مبان فيدرالية مهجورة.

في ٢٨ تموز/يوليو، استدعى الرئيس الجنود - بقيادة الجنرال دوغلاس ماك آرثر والضابط المعاون له الرائد دوايت آيزنهاور. حيث لاقوا المتظاهرين العسكريين المطالبين بعلاوات بالدبابات، وسلاح الفرسان والأسلحة الرشاشة وكتيبة المشاة ومعهم هراوات قوية وقنابل مسيلة للدموع. وكذلك أحرق جنود الجنرال ماك آرثر الخيم عند النهر، وقُتل أحد المتظاهرين في الهجمة. فكان مشهد مطاردة جيش الولايات المتّحدة للمحاربين القدامى العُزّل وزوجاتهم وأولادهم إلى خارج نطاق الكابيتول هيل مشهداً لمعركة أميركية مدنية لا نظير لها منذ الحرب الأهلية. لذلك أتت الصور التي نُشرت في الصحف والأفلام الإخبارية القصيرة لهذه الهجمة كارثة سياسية على الرئيس هوفر، الذي كان قد فاز من فوره في تسمية الحزب الجمهوري لولاية ثانية.

أعلن النائب العام ميتشل أن اللوم يقع على الشيوعيين. في حين لجأ إلى جاي إدغار هوفر لدعم التهم. وقد استمر عملاء المكتب في نيويورك وشيكاغو وسانت لويس شهوراً محاولين إثبات أن الحزب الشيوعي خطط وموّل المسيرة. فاخترقوا الاجتماعات واللقاءات الحاشدة وبحثوا في سجلات المصارف وتعقبوا قادة المسيرة إلا أن تحقيقهم ذهب هباء. كما اجتمعت هيئة محلفين كبرى لجمع دليل يثبت أن تظاهرة الجيش المطالب بعلاوات هي مؤامرة شيوعية. ولكنها لم تجد شيئاً.

لم يكن لدى مكتب التحقيقات سوى بضع مئات من العملاء المتمتعين بخبرة احترافية وإخلاص لمبادئ القانون، ومن بينهم بضع عشرات من ذوي الخبرة في مجال

تقنيات التجسس ومكافحته. فلا المكتب ولا هوفر حققا المجد. ولئن كان الأميركيون يعرفون اسم المدير فعلى الأرجح لأن الرئيس سمّى هوفر «منسقاً للمساعدة الفيدرالية» في عملية اختطاف طفل تشارلز وآن ليندبيرغ عام ١٩٣٢. كانت القضية بمنزلة جريمة القرن والبحث عن المجرم دام سنتين.

«الجيش العامل المجرم»

على الرغم من المشكلات السياسية والاجتماعية التي نجمت عن الركود الاقتصادي - وهي كارثة وطنية حملت الشعب الأميركي على اللحاق بأي سياسي يعده بمخرج ما - كان الحزب الشيوعي لا يزال قوة ضعيفة حينما توجه الأميركيون لانتخاب رئيس جديد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢. كان للحزب بضعة آلاف من الأعضاء الذين كرسوا حياتهم لستالين والسوفيات، والذين افتعلوا بعض المخالفات البسيطة مع العمال الأميركيين والنقابات الأميركية، أفكارهم استقطبت كثيراً المفكرين والمتطرفين اليائسين من النظام السياسي الأميركي.

لم تكن الحرب على الجريمة وعلى الشيوعية هي الحرب الوحيدة التي يخوضها الأميركيون. فقد كانوا يكافحون لكي يعيشوا. تاقوا جداً إلى الحصول على قائد قوي. كانوا على استعداد لرئيس يوجد «ديكتاتورية أميركية مستندة إلى موافقة المحكومين» وفق الكلام المجفل لعضو الكونغرس فيش. لذا أتى انتخاب فرانكلين روزفيلت مقدّراً منذ لحظة تسميته. حيث بدا مستعداً لاستخدام كل السلطة التي منحه إياها الدستور - وأكثر - لإنقاذ الجمهورية من الفوضى الاقتصادية والسياسية.

فاز مكتب التحقيقات الفيدرالي بمكانه في سماء الحكومة الأميركية بقيادة الرئيس روزفيلت. ولكنه كاد يخسر هوفر قائداً له. إذ بالكاد نجا من انتقال السلطة.

اختار الرئيس روزفيلت الذي أدى قسم تسلم منصبه في ٤ آذار/مارس ١٩٣٣ السيناتور طوماس والش من مونتانا ليكون النائب العام. وهو كان هدفاً أساسياً للتجسس السياسي الذي قام به مكتب التحقيقات قبل عقد من الزمن، في إبان عهد هاردنغ. كان قد حارب هوفر وأرباب عمله، وهم ردوا الضربة. لذا بدت فرص احتفاظ هوفر بوظيفته

ضئيلة. ولكن ليلة تنصيب روزفيلت تعرض والش في خلال وجوده على متن قطار داخل عربة النوم برفقة عروسه الشابة إلى جلطة قلبية ومات من فوره وهو في الـ٧٢.

راح هوفر يبحث عن بديل. فنصحه وزير الخارجية كورديل هال بتعيين هومر كامينغز، وهو رئيس مجلس إدارة اللجنة الديمقراطية الوطنية لعهد واحد. وكان المشرف العام لروزفيلت في المؤتمر الديموقراطي الذي انعقد عام ١٩٣٢، حيث قدّم المندوبين وألقى خطاباً ثانياً صاخباً. والأهم من ذلك، أن كامينغز أمضى ١٠ سنوات مدعياً عاماً لولاية كونيتيكيت، ويعرف الكثير عن تطبيق القانون نتيجة خبرة شخصية، على عكس العديد من أسلافه في وزارة العدل.

قال النائب العام كامينغز في خطاب وُجّه إلى بناة الثورة الأميركية في آب/أغسطس ١٩٣٣: «إننا منخرطون اليوم في حرب[٦]، وهي ضد قوى الجريمة المنظمة».

وضع كامينغز قائمة «الأعداء العامين» المؤلفة من أعضاء عصابات مثل جون ديلينجر وبيرتي بوي فلويد، وبايبي فايس نيلسون، وبوني وكلايد. كما منح المكتب السلطة لحمل السلاح، وتنفيذ المذكرات، وإجراء الاعتقالات. فضلاً عن إعداد دستور جنائي فيدرالي جديد وافق عليه الكونغرس؛ وقد منح هذا الدستور المكتب صلاحية تطبيق قوانين الابتزاز - إدارة مؤسسة جنائية بين الولايات. مثل الهروب من الولاية بسيارة مسروقة، أو الاعتداء على شرطي فيدرالي، أو سرقة عملة أميركية من مصرف، عندئذٍ يكون المرء قد اقترف جريمة فيدرالية. كان كامينغز يأمل أن يطبق رجال هوفر القانون حيث يفشل عناصر الشرطة المدنية الفاسدون وعمد المقاطعات المتبجّحون.

استدعى كامينغز هوليوود لتنضم إلى المعركة. فصنعت الأفلام التي ساعدت على جعل هوفر نجماً بينما لم يستطع كامينغز أن يكون هو القائد. إذ بدا أشبه بموظف مكتبة. في حين بدا هوفر مناسباً للدور أكثر بكثير. كان يسرّه التقاط صور ترويجية له وهو يحمل بندقية رشاشة أو يبتسم لممثلة سينمائية صغيرة. حيث كانت لديه مقدرة سينمائية كبيرة على تأدية دوره الساحر الجديد. وفي هذا الخصوص عرض فيلم (جي مين) من بطولة جيمي كاغني يمثل فيه دور عميل لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وفي جلسة استماع للكونغرس تظهر شخصية خيالية لهوفر وهو يدلي بشهادته في إطار برنامج الجريمة الخاص بكامينغز. فقد تعهد قائلاً: «سيتم القضاء على هذه العصابات. هذه حرب!»

لقد أمسى هوفر في غضون سنة الوجه الإعلاني للحرب على الجريمة، ونجم برنامج لفت نظر الشعب الأميركي، فراح اسمه يظهر في عناوين الصحف، وأصبح رمزاً في المسرح السياسي الأميركي. كما غدت تحركاته أمام العامة والخطب التي ألقاها والإحصاءات التي وضعها للكونغرس على قدر من الأهمية يوازي أهمية الأفلام. ادعى أيضاً أن ٤،٣ ملايين أميركي انضموا إلى «الجيش الإجرامي الدائم»[٧] الذي يهدد الأمة - المؤلف من قتلة ولصوص ومفتعلي حرائق ومغتالين وسارقين ولصوص مسلحين. ووفقاً لهذا التقدير، فإن واحداً من أصل كل ٣٠ رجلاً وامرأة وطفلاً في الولايات المتّحدة يعتبر مسلحاً وخطراً ومؤثراً. وقد اعتبرت هذه التصريحات المباشرة حول الحرب على الجريمة غير خاضعة للشك آنذاك. وعند التحقيق فيها تبين أن الكثير منها مجرد تلفيقات. ولكنها أكسبت هوفر الشعبية والسلطة.

مع هذه السلطات الجديدة وانتشار سمعته على مستوى الوطن ظهر اسم جديد لمؤسسته: مكتب التحقيقات الفيدرالي.

كانت هناك حرب أخرى في الطريق - الحرب ضد العدو في الداخل. وهي يستحيل خوضها علناً. فكلف روزفيلت هوفر خوضها بسريّة تامة وبأكبر سلطة يقوى رئيس على منحها.

على الجهة المقابلة من المحيط، كان أدولف هتلر يؤسس ديكتاتوريته، وسرعان ما تنبأ روزفيلت بأنه ذات يوم سيتحتّم عليه مواجهة التهديد النازي وجهاً لوجه. فيما كان جوزيف ستالين داخل الكرملين يطالب بالاعتراف الأميركي ببلاده، فأدرك روزفيلت أن روسيا قد تصبح يوماً متراساً في وجه هتلر وأزلامه. في حين كان هوفر مستعداً لفعل كل ما يطلبه منه رئيس أركانه الجديد، ضد سائر الأعداء، الأجانب والمحليين.

الجزء الثاني

الحرب العالمية



جاي إدغار هوفر والرئيس روزفيلت في بداية الحرب ضد عدو الداخل، ١٩٣٤.

٩

مهمة التجسس

أعطى الرئيس روزفيلت أول أوامره بالقتال لهوفر في ٨ أيار/مايو ١٩٣٤. قال روزفيلت إنه يريد «تحقيقاً حذراً ودقيقاً جداً»[١] بشأن الفاشية الأميركية.

أراد الرئيس إجراء التحقيق مع عملاء هتلر ومعجبيه على كل الجبهات. من هم؟ مدى قوتهم؟ إلى أي مدى يمثلون تهديداً؟ هل النازيون ناشطون في المكاتب الدبلوماسية الألمانية؟ هل تشتري ألمانيا النفوذ في وول ستريت؟ هل يتحكم هتلر في العملاء السريّين والأموال السريّة داخل الولايات المتّحدة؟

كان هتلر أصلاً يمثّل تهديداً لحلفاء أميركا في أوروبا. أيقن روزفيلت وهوفر جيداً ما فعله العملاء السريّون الألمان في محاولة تخريب وإفساد الولايات المتّحدة في خلال الحرب العالمية الأولى. وعندئذٍ تسلم هوفر الأوامر بأن يبادل المعلومات لتشمل كل الأدلة التي هي في حوزة حكومة الولايات المتّحدة. لم تكن المحاكمات هي المقصودة. إنما قصد الرئيس الحصول على معلومات استخبارية.

تحرك هوفر ببطء وحذر في حقل مناهضة الفاشية. من دون أن يُظهر الحماسة الشديدة التي أظهرها في خلال مناهضة الشيوعية. فأصدر تعليماته بحذر إلى جميع عناصره الميدانيين، آمراً إياهم بإجراء ما يُسمّى التحقيقات الاستخبارية في الحركة الفاشية الأميركية. كان المدير ينتقي كلماته بعناية. على مدى السنتين التاليتين، كان عمل المكتب محصوراً لدرجة كبيرة بالمقارنة بين الملفات من الشرطة التابعة

للولاية وتلك المحلية، ومراقبة التجمعات الشعبية الحاشدة، وجمع قصاصات من الصحف. كما واصل أيضاً مراقبة المجموعات التي تلوح بالصلبان المعقوفة مثل الجماعة الأميركية الألمانية (نشأت بدعم من صانع السيارات الأميركي هنري فورد)، والمجموعات الفاشية التي نمت محلياً مثل جماعة (سيلفر شيرتس). دوّن ملاحظات حول لغة الجناح اليميني الذي تزداد شعبيته لجماعات مثل (ليبيرتي لوبي) والأب تشارلز كولن المتنامي الشعبية، وهو مبشّر إذاعي مناهض للسامية. حتى أنه دقق في منظمة تسمّى اللجنة الوطنية المناهضة للشيوعية. ولكن ملف أدولف هتلر لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي كان معظمه حافلاً بتهديدات قتل غريبة ضد الديكتاتور.

بذل هوفر جهده للفت انتباه روزفيلت إلى الحرب على الشيوعية. في بداية إدارة روزفيلت وبعد عقد من الجدال، اعترفت الولايات المتّحدة رسمياً بالاتحاد السوفياتي، ما سمح لستالين بفتح سفارة وقنصلية في الولايات المتّحدة؛ وحيثما يوجد دبلوماسيون، ثمة جواسيس. كان الكونغرس قد أقرّ قانون العلاقات العمالية الوطني، الذي سمح للعمال بالتنظيم، فأينما توجد نقابات عمالية، فلا بد من شيوعيين. بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٦، تضاعفت العضوية في الحزب ٤ مرات ليبلغ عددها حوالى ٣٠ ألفاً. وعندئذٍ بدأ اليساريون الأميركيون بالتطوع لمحاربة القوى الفاشية في إسبانيا.

اعتبر هوفر هذه التطورات مهدّدة بالخطر الداهم. فطلب مقابلة الرئيس على انفراد، من دون وجود أحد.

في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٣٦، دعا روزفيلت هوفر إلى البيت الأبيض. في خلال فترة رئاسته، كان روزفيلت يرفض دوماً الاحتفاظ بسجلات مكتوبة حول اجتماعاته الهامة، وخصوصاً المتعلقة بمسائل استخبارية سريّة. لم يكن هناك سوى سجل واحد فقط حول هذه المقابلة هو سجل هوفر.

أراد روزفيلت التكلم على «النشاطات التخريبية في الولايات المتّحدة»[٢]، وخصوصاً الفاشية والشيوعية كما أراد صورة شاملة عن تأثيرها في السياسة والاقتصاد داخل الأمة، وفقاً لملاحظات هوفر الذي أبقى التركيز على تحقيقات مكتب التحقيقات المتواصلة حول الشيوعية في أميركا. حذر الرئيس من استيلاء الشيوعيين على نقابة عمال

الميناء على الساحل الغربي، ومن ثم على نقابة اتحاد عمال المناجم وعلى مخزون الأمة من الفحم، ومن تأثيرهم البالغ في الصحافة من خلال صحيفة غيلد.

قال هوفر: «قلت له إن الشيوعيين ينوون السيطرة على المجموعات الثلاث هذه، ومن خلال ذلك سيتمكنون من شل البلاد... وإيقاف كل أعمال الشحن... وإيقاف حركة الصناعة... وإيقاف نشر كل الصحف». كما أنهم فضلاً عن ذلك سيشقون طريقهم إلى الحكومة نفسها عبر مجلس العلاقات العمالية الوطني.

وتبعاً لذلك أبلغ هوفر الرئيس بأن مكتب التحقيقات يحتاج إلى تجديد سلطته للقيام بعمليات استخبارية سرّية، مستشهداً بقانون العام ١٩١٦ الذي منحت وفقه وزارة الخارجية مكتب التحقيقات سلطات استخبارية سرّية.

استدعى روزفيلت وزير الخارجية كورديل هال، والتقى الرجال الثلاثة في البيت الأبيض في اليوم التالي، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٣٦. وقال إنه نظراً إلى كون التهديد دولياً وإلى أن الشيوعية تحديداً صادرة عن موسكو، لذا ينبغي لوزير الخارجية منح هوفر موافقته على تعقب الجواسيس السوفيات في أميركا.

ولكن لم تصدر تعليمات مكتوبة عن الرئيس أو وزارة الخارجية. حتى أن هوفر لم يدوّن التفاصيل الدقيقة للحديث. لكن تفيد الأقاويل في مكتب التحقيقات أن هال التفت إلى هوفر وقال: «اشرع في التحقيق في أمر السفلة».

وهكذا حصل هوفر على إذن مفتوح من الرئيس بإجراء عمليات استخبارية سرّية ضد أعداء أميركا. على أن السلطة التي مُنحت له ذاك اليوم دامت، حسب قوله، طوال حياته.

وجه أوامره على الفور إلى جميع العناصر الميدانيين لمكتب التحقيقات: «احصلوا من كل المصادر الممكنة على معلومات تخص النشاطات التخريبية، التي تتم في الولايات المتّحدة من قبل الشيوعيين والفاشيين وممثلي أو مؤيدي المنظمات أو الجماعات الأخرى، التي تؤيد فكرة خلع أو إبدال حكومة الولايات المتّحدة بأساليب غير قانونية». وقد حاول هوفر تنسيق عمله الاستخباري مع الجيش، والبحرية ووزارة الخارجية على غرار ما فعل في الأيام الأولى لحملات الإغارة على الشيوعيين.

شرع مكتب التحقيقات في التحقيق في أمر كل عضو من أعضاء الحزب الشيوعي

ومن ينتسب إليه، إلى جانب قادة الحركات الفاشية الأميركية والمناهضة للفاشية. اقتفى أثر قادة الجناح اليساري ضمن مجالات الفحم والشحن والفولاذ والصحافة وصناعة الملابس. كما سعى إلى إيجاد شيوعيين ومخرّبين في المدارس والجامعات، وفي الحكومة الفيدرالية والقوى المسلحة. وفي الوقت نفسه أمر هوفر عملاءه بتجنيد مخبرين جدد ورفع تقارير جديدة حول المخرّبين المحتملين. مع بدء تصنيف النشاطات التخريبية في ظل المجالات الواسعة للحياة السياسية والاقتصادية الأميركية.

«رجال متحمّسون»

بواسطة السلطة الجديدة التي منحه إياها الرئيس، أحيا هوفر أحد الأساليب الاستخبارية الأثمن لدى مكتب التحقيقات: وهو استراق الأسلاك.

واصلت الحكومات استراق الأسلاك منذ أمد طويل. كما راح جواسيس الجيش من كلا الطرفين يتجسسون على خطوط التلغراف في خلال الحرب الأهلية. وكانت أقسام الشرطة والمحقّقون الخاصون يسجلون سراً الأحاديث منذ عقود من الزمن. ففي عهد الرئيس ويلسون، سيطرت الحكومة على إدارة الخطوط الهاتفية العامة في خلال الحرب العالمية الأولى. إذ إن المكتب تنصت على عدد لا يُحصى من الأشخاص في خلال السنوات التي غاب فيها القانون عقب الحرب - ليس على شيوعيين فحسب وإنما على سيناتورات وأعضاء كونغرس وقضاة.

آنذاك بات استراق الأسلاك قانونياً - مادام يتم سريّاً.

رسمت المحكمة العليا هذا الخط الرفيع في قضية العام ١٩٢٨، أولمستيد ضد الدولة، وهو حكم أتى بخمسة أصوات إلى أربعة، قدم فيه قاضي المحكمة العليا ويليام هوارد تافت وهو رئيس سابق للولايات المتّحدة الصوت الحاسم. كان روي أولمستيد بائعاً غير شرعي للمسكرات من سياتل؛ قام عملاء مكافحة البيع غير المشروع للمسكرات الذين ينتمون إلى وزارة المال بالتنصت على هاتفه. فادعى محاموه بأن زرع أجهزة التنصت سراً لجمع أدلة جنائية هو عمل ينتهك التعديل الرابع الذي يحمي من التجاوزات غير الشرعية وعمليات البحث والمصادرة المخالفة للقانون.

بيد أن الأغلبية في قضية أولمستيد، ارتأت أن الحكومة كانت تعمل ضمن نطاق صلاحياتها: «المعيار الذي يمنع تلقي دليل، إن تم الحصول عليه، بغير سلوك أخلاقي قويم من قبل عناصر الحكومة؛ يسبب المعاناة للمجتمع ويعطي المجرمين حصانة أكبر مما حصلوا عليها حتى الآن».

أصدرت الأقلية التي قادها القاضي لويس برانديس ورئيس هوفر القديم القاضي هارلان فيسك ستون صوتاً معارضاً قوياً. إذ حذر برانديس قائلاً: «إن أكبر الأخطار المحدقة بالحرية تكمن في تجاوزات ماكرة من قبل رجال متحمّسين، نياتهم حسنة[٣] ولكنهم يفتقرون إلى التفهم».

كتب برانديس قائلاً: «الجريمة معدية. فإن انتهاك الحكومة للقانون، يولّد الازدراء له وكأنها تدعو كل رجل إلى أن يسن قانوناً بنفسه؛ وتستقدم الفوضى. وكذلك الإعلان عند تنفيذ القانون الجنائي، أن الغاية تبرر الوسيلة – إعلان أن الحكومة قد ترتكب جرائم بغية إثبات إدانة مجرم معين - هو أمر ارتداداته مروعة».

قارن برانديس استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت بـ«أوامر المساعدة» و«المذكرات العامة» التي لجأ إليها البريطانيون لتفتيش منازل المستعمرين الأميركيين قبل حرب الاستقلال التي أسست الولايات المتحدة: «إن أوامر المساعدة والمذكرات العامة، التي استخدمت وسيلة للتجسس، ما هي إلا وسائل تافهة للاضطهاد والقمع حينما تُقارن باستراق الأسلاك». وأشار بمكر إلى أن عملية واحدة لاستراق الأسلاك تعتبر عملياً لا متناهية: «التنصت على هاتف شخص واحد يعني التنصت على هاتف كل الأشخاص الذين يتصل بهم أو يتصلون به». هذا ما أيقنه رجال هوفر جيداً.

بعد ٦ سنوات من قضية أولمستيد، عام ١٩٣٤، أقر الكونغرس قانون التواصل، وهو قانون يمنع اعتراض الاتصالات الهاتفية وافتضاح محتوياتها. ظن صانعو القانون أنهم جعلوا استراق الأسلاك جريمة. ولكنهم تركوا لهوفر منفذاً. إذ فسّر كلمة «افتضاح» على طريقة المحامين: استراق الأسلاك ليس منافياً للقانون إن لم تُستخدم المعلومات دليلاً في المحكمة. لذلك إن ظل الأمر سريّاً فهو قانوني. وعندئذٍ راح مكتب التحقيقات يلجأ إلى استراق الأسلاك كلما سمح بذلك هوفر. بحيث أمسى استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت والمداهمات ثلاثية في العمليات الاستخبارية لمكتب التحقيقات من

الثلاثينيات فصاعداً. إذ وجد هوفر أنها وسائل ضرورية لحماية الولايات المتّحدة من الجواسيس والمخرّبين. كما أيقن الرئيس روزفيلت أن هذه الأساليب ممارسة معيارية في لعبة الأمم.

انتشرت معلومة في أعلى مستويات السلطة في واشنطن، أن هوفر ربما يتنصت على المحادثات الخاصة. ما يؤكد ما لدى مكتب التحقيقات من قوة خاصة. ففي إطار تحقيق عام ١٩٣٦ في التسريب المشتبه فيه لقرارات المحكمة العليا، راقب مكتب التحقيقات هاتف منزل كاتب المحكمة.غير أن قاضي المحكمة العليا تشارلز إيفانز هيوز شك في أن هوفر يتنصت على غرفة الاجتماعات التي يجتمع فيها القضاة للفصل في القضايا. فإن اضطروا إلى مراقبة كلامهم في قاعات المحكمة العليا فهذا يعني أن الزمن قد تغير.

«كم نحن غير مهيئين»

بدأ هوفر عام ١٩٣٧، يفهم أن مكتب التحقيقات الذي يديره لا يضاهي جهاز تجسس أجنبياً ذا خبرة. وجد - بعد فوات الأوان، أن السوفيات والألمان واليابانيين لا يزالون يتجسسون منذ سنوات على المسافن الأميركية، ومصانع الطائرات والقواعد العسكرية والمناورات في المحيطين الأطلسي والهادئ مما أحزنه.

أتت هذه المعلومات نتيجة عمل مفككي الشّيفرات العسكرية. كانت الدائرة الاستخبارية المعنية بالإشارات التابعة للجيش تقوم بسرقة الاتصالات اللاسلكية من الخارج. في حين كانت القوى البحرية تحاول كسر الشيفرات والرموز السريّة العسكرية اليابانية، مع مراقبة حدوث هجوم محتمل في المحيط الهادئ، لذلك عقدت اتفاقية سريّة مع المؤسسة اللاسلكية الأميركية لتلقي نسخ عن البرقيات الكبلية اليابانية.

أدت الجهود الناجحة المتقطعة للبحرية في مكتب التحقيقات إلى اعتقال أول أميركي حوكم ودين بالتجسس منذ الحرب العالمية الأولى. بدأ التحقيق حينما لاحظت محللة شيفرات من سلاح البحرية، آجي دريسول، كلمة غريبة في رسالة لاسلكية يابانية: «تو - مي - مو - را». فكلمة مورا تعني بلدة ولكن يمكن أن تعني أيضاً «ابن».

راحت تفكر بصوت عال، سمعت كلمة طومبسون. أدى نفاذ بصيرتها إلى قيام مكتب التحقيقات باعتقال هاري طومبسون وهو ضابط صغير سابق في سلاح البحرية وجاسوس للقائد توشيو ميازاكي، وهو ضابط إمبراطوري ياباني يدرس الإنكليزية في كاليفورنيا. كان طومبسون قد باع أسلحة سريّة جداً وبيانات حول الهندسة البحرية إلى اليابان.

أدى أيضاً تفكيك الشيفرات إلى إدانة جون فارنسورث، خريج الأكاديمية البحرية، ورائد بحري سابق، ومدمن الكحول إلى أقصى الدرجات، وقد سرّح من منصبه بسبب سوء التصرف. كان فارنسورث يتسكع في أرجاء القواعد البحرية على امتداد الساحل الأطلسي، حيث راح يستعرض حزمة من الأوراق المالية، ويدفع فواتير الحانات، ويسأل الملاحين عن شيفرات وأسلحة وتصاميم سفن حربية. أوكل سلاح البحرية القضية إلى مكتب التحقيقات. وفي العام ١٩٣٧ اعتقل فارنسورث وحوكم وأدين ببيع الأسرار إلى اليابان في مقابل ٢٠ ألف دولار.

خفتت أهميّة هذه القضايا مقارنة بأول تحقيق دولي كبير في التجسس قام به مكتب التحقيقات الفيدرالي: قضية روماريك.

«جواسيس نازيّون في أميركا»

في عيد العشاق، أي في ١٤ شباط/فبراير ١٩٣٨ كان هوفر في إجازة في ميامي، يمضي فترة حداد في إثر وفاة والدته التي عاش معها طوال حياته. كان آنذاك في الثالثة والأربعين من عمره ويتطلع للحصول على منزل جديد. كما كان يوشك أيضاً على نشر أول كتاب له «شخصيات مستترة»، وهو سرد لقصص القبض على العصابات من قبل مكتب التحقيقات. فحينما سمع لأول مرة عن اعتقال غونتر روميريك، في مخابرة هاتفية من المقر، انتابت هوفر شكوك كبيرة بشأن وقائع القضية. إذ كانت القصة أغرب بكثير من قصص مكافحته للجرائم.

كان ضابط استخبارات بريطاني كبير يدعى غاي ليدل قد حذّر سفارة الولايات المتّحدة في لندن بشأن حلقة جاسوسية نازيّة في الولايات المتّحدة. بعد بضعة أيام، قام كاتب في مكتب جوازات السفر التابع لوزارة الخارجية في نيويورك بالرد على الهاتف.

قال المتصل إنه كورديل هال، وزير الخارجية. وقد أمر الكاتب بأخذ ٣٥ جواز سفر خالياً إلى فندق ماك آلبن في مانهاتن.

اعتقل قسم الشرطة في نيويورك غونثر روميريك حينما أخذ رزمة الجوازات. ثم فتشوا غرفته فوجدوا ملاحظة بشأن مؤامرة لسرقة الخطط العسكرية الأميركية للدفاع عن الساحل الأطلسي.

على أن روميريك، وهو نجل دبلوماسي أسترالي يعاني ضعفاً في القدرة على الكلام، كان مواطناً أميركياً في السادسة والعشرين من عمره آبقاً من الخدمة في الجيش الأميركي - ووفقاً لاعترافه بمحض إرادته، كان جاسوساً للاستخبارات العسكرية الألمانية، آبوير. كلف هوفر عميلاً بارزاً من مكتب التحقيقات التحقيق في ذلك الوقت، ليون تورو، الذي كان يتمتع بأفضل مؤهلات شخصية بين رجال هوفر؛ حيث أنه كان قد زرع مراسلين صحفيين في جميع أرجاء نيويورك. فاعتبر قضية روميريك ممرّاً إلى الشهرة والثروة. في نيسان/أبريل ١٩٣٨ فيما كان ينبغي لتورو أن يستعد لعرض القضية أمام هيئة محلفين كبيرة في نيويورك، كان يلتقي ليلاً مراسل صحيفة، يعد سلسلة من قصص السّيرة الذاتية لنشرها على نحو متسلسل في صحيفة نيويورك بوست على أن تُنشر لاحقاً في كتاب مغامرات حول الجرائم الحقيقية البطولية (ونصف الملفقة) عنوانه «الجواسيس النازيّون في أميركا».

عرف تورو أن عملية التجسس الألمانية كانت طوال سنوات تتم بحرية في الولايات المتّحدة؛ وأن بعض أفرادها كانوا يسرقون التكنولوجيات العسكرية الأميركية منذ العام ١٩٢٧. كان قائدهم د. إيغناتز فريبل، طبيباً في مانهاتن، وشخصية عامة يدير مجموعة مؤيدة للنازيين علناً تسمّى أصدقاء ألمانيا الجديدة. في غضون شهرين وبمساعدة روميريك، حدد مكتب التحقيقات ١٨ عضواً من الحلقة، هم جميعاً أميركيون وألمان، قاموا بسرقة مسوّدات وبنود خاصة بجيل جديد من الطائرات الحربية والمدمرات الأميركية. كما وزعت الحلقة أموالاً من برلين على المجموعة الأميركية الألمانية المتكاثرة بشدة وعلى أفراد الميليشيات الأميركية النازية، التي بات عددها يصل إلى عشرات الآلاف.

أتيح لهذه الأحداث أن تصنع فيلماً مميزاً ولكن تورو اقترف خطأ. إذ إنه أخبر الجميع بأن الـ١٨ عضواً من حلقة آبوير التجسسية سوف يستدعون للمثول أمام هيئة

محلفين كبيرة في ٥ أيار/مايو ١٩٣٨. ولكن هرب ١٤ شخصاً منهم مباشرة من الولايات المتّحدة، حيث تخفى بعضهم على متن سفن ركاب ألمانية كان قباطنتها وخدمها من العملاء الاستخباريين الألمان. بقي روميريك، الذي وُجد مذنباً في صفقة مع الحكومة، في نيويورك إلى جانب ٣ متآمرين مساعدين له وثانويين نسبياً. ظهر د. غريبل التابع لحلقة آبوير في برلين - حيث أنه وفق ما أفاد رئيس فرع مكتب التحقيقات في نيويورك ضمن رسالة موجهة إلى هوفر، هو ورفاقه «على الأرجح قد سخروا[٤] كثيراً من جهودنا فيما يخص قضيتهم». انهارت القضية تماماً. حينما اعتلى تورو المنصة في خلال محاكمة بقية المشتبه فيهم بدا كاذباً محترفاً.

لقد جعلت هذه القضية من مكتب التحقيقات الفيدرالي مهزلة. وكان هذا من أكبر مخاوف هوفر.

«أقصى درجات السريّة»

لم يكن اليابانيون والألمان الجهتين الاستخباريتين الأجنبيتين الوحيدتين اللتين تتجسسان على أميركا. حينما دخل روميريك السجن لتمضية عقوبة مدتها سنتان، اعتقل عميل استخبارات سوفياتي اسمه ميخائيل غورين في لوس أنجلوس. في أول قضية من نوعها، اتُهم السوفيات بتجنيد جاسوس داخل الجيش الأميركي عمل لحساب مكتب الاستخبارات البحرية - أفضل مصدر لهوفر لأسرار التجسس الأجنبي.

عبّر الرئيس روزفيلت عن غضبه لعدم جهوزيتهم للتعامل مع مسألة التجسس التي تدور في بلادهم. فقال: «من خلال تطبيق خدماتنا الاستخبارية فقط نستطيع أن نحارب بنجاح نشاطات العملاء الأجانب».

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، قدم هوفر[٥] للرئيس والنائب العام عرضاً جريئاً بتأسيس مرفق استخباري كبير تحت قيادته. كانت تقضي خطته بحصوله على قدر هائل من السلطة وسط أمة قلة منها كانت على استعداد للحرب التالية.

كان لدى هوفر ٥٨٧ عميلاً في مكتب التحقيقات. كما أنه عرض توظيف ٥ آلاف آخرين. كان يود تسلم مصلحتي الهجرة والجمارك وإدارة لجنة التواصل الفيدرالية التي

تتحكم في الشبكات الوطنية والدولية لأجهزة الراديو والكابل والتلغراف. بحيث سيكون مسؤولاً عن أمن كل المصانع التي لديها عقد مع الحكومة وكل منشأة أبحاث عسكرية. كما سيشرف على صدور جوازات السفر وتأشيرات المرور من قبل وزارة الخارجية. بالإضافة إلى سلطة التحقيق مع أي شخص في الولايات المتّحدة يُشتبه بأنه عميل أجنبي.

عرض هوفر أن يتم ذلك كله بسريّة، بأمر رئاسي. كما كتب في مذكرة وُجهت إلى الرئيس في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨: «هناك حاجة إلى التزام أقصى درجات السريّة من أجل توسيع البنية الحالية للعمل الاستخباري». كان الهدف هو تجنب التعرض للنقد أو الاعتراضات التي قد توجه إلى هذه التوسيعات.

واصل هوفر القول: «التجسس كلمة كانت تنفّر الشعب الأميركي بحيث لن يبدو مقبولاً أن نسعى لاستصدار تشريع خاص من شأنه لفت النظر إلى عرض تطوير تدبير خاص مناهض للتجسس من أي حجم».

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨ استدعى الرئيس هوفر إلى البيت الأبيض. ومن جديد، السجل الوحيد لهذا الحديث هو مذكرات هوفر السريّة. أفادت: «قال إنه وافق على الخطة التي أعددتها»[٦].

ولكن هوفر وجد أن السريّة يمكن أن يكون لها اتجاهان في خلال ممارسة السلطة.

١٠

المتلاعب

كالحال دوماً حينما كان روزفيلت يصدر أوامر سريّة في البيت الأبيض يكون هناك مشكلة. قال روزفيلت ذات مرة عن استراتيجياته في فن إدارة البلاد: «تعلمون أنني متلاعب[١]، ولا أسمح ليمناي أن تعرف بما تفعله يسراي. قد يكون لدي سياسة واحدة لأوروبا وأخرى مناقضة تماماً لشمال أميركا وجنوبها. قد أكون متقلباً جداً ولكنني مستعد تماماً للتضليل وترويج الأكاذيب إن ساعدنا ذلك على الفوز في الحرب».

لم يخبر الرئيس أحداً أنه وافق على الخطة التي اقترحها هوفر لزيادة سلطة مكتب التحقيقات على نحو هائل. كما لم يعط الرئيس هوفر المال أو الموظفين الذين طلبهم. ولكن روزفيلت مد يده إلى المخبأ السري لأموال البيت الأبيض وأعطى هوفر ٦٠٠ ألف دولار من تحت الطاولة، زيادة بنسبة ١٠ بالمئة على ميزانية مكتب التحقيقات التي أقرها الكونغرس. بهذا التمويل البسيط راح هوفر يوظف ١٤٠ عميلاً خاصاً جديداً، أي أقل بـ ٤٨٦٠ شخصاً من القوى التي طلبها.

ولكن بعد أشهر من الصراع فاز هوفر بأمر رئاسي جديد، ما أعطاه مقداراً من السلطة التي يريدها. اضطر إلى استخدام كل قوى الإقناع التي يملكها للتأثير في الرئيس وفي النائب العام الجديد فرانك مورفي الذي بدأت ولايته في كانون الثاني/يناير ١٩٣٩. كان مورفي النائب العام الرقم ١٨ يخدم هوفر في ظله، وحينما أمسى المدير ماهراً في إخبار

رب العمل الجديد بما يعتقد أنه يريد سماعه. كان مورفي من مناصري الحريات المدنية، لذا اضطر هوفر إلى إقناعه بأن سيطرة مكتب التحقيقات على العمل الاستخباري تعد ضرورية لتجنّب الفوضى والسلوك اللادستوري الذي اتسمت به الغارات على الشيوعيين قديماً.

في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٣٩[٢] أصدر روزفيلت أمراً سريّاً يكلف بموجبه مكتب التحقيقات الفيدرالي واستخبارات الجيش واستخبارات السلاح البحري جميعاً كل عمليات التجسس ومكافحة التجسس والتحقيقات في حوادث التخريب. كان هوفر ونظراؤه العسكريون يلتقون أسبوعياً في مقر مكتب التحقيقات لتنسيق أعمالهم بحضور مسؤول كبير برتبة مستشار من وزارة الخارجية. بات اجتماعهم يسمّى اللجنة الاستخبارية بين الدوائر. كان هوفر رئيس مجلس إدارتها الدائم، إذ كان الرؤساء العسكريون يأتون ويذهبون كل سنتين. وهذا ما جعل من هوفر قيصراً استخبارياً أميركياً حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أرجاء أوروبا.

وقعت الحرب قبيل انتهاء الصيف. في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ غزا جيش هتلر بولندا وبدأ حرب الغزو. بعد يومين أعلنت فرنسا وبريطانيا العظمى الحرب على ألمانيا. كان هتلر وستالين قد وقعا معاهدة عدم اعتداء؛ ما أثار صدمة غالبية اليساريين والليبيراليين في أميركا لكون الشيوعيين في موسكو قد عقدوا السلام مع النازيين في ألمانيا. وقد سمحت هذه المعاهدة لألمانيا بشن هجماتها شرقاً في أوروبا من دون الخوف من الجيش الشيوعي.

وسرعان ما اتجه النازيون غرباً ناحية الأطلسي. كانت اليابان قد اخترقت الصين وسعت لشن حرب أوسع في المحيط الهادئ. لكن لم يكن أحد يعرف إن كانت الحرب ستصل إلى الولايات المتّحدة ومتى.

أعلن روزفيلت رسمياً حياد أميركا. ولكن منذ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ فصاعداً شرع في دعم البريطانيين عبر إرسال سفن حربية والتبادل الاستخباري لمجابهة تجسس دول المحور وتخريبها في الولايات المتّحدة، لمحاولة تكهن ما سيفعله السوفيات تالياً- ولمواصلة مراقبة أعدائه في الوطن بمساعدة هوفر.

راحت العلاقة عندئذٍ بين الرئيس والمدير تنمو لتصبح علاقة ثقة مرتكزة على فهم

متبادل لسلطة كل منهما. كان هوفر يكن احتراماً تبجيلياً للرئاسة، على الرغم من أنه لم يُمنح كل السلطات التي سعى إليها ولكن قدم له روزفيلت الكثير من السلطات، وكان ممتناً لكل ما حصل عليه. كان روزفيلت يحترم جداً الاستخبارات السريّة. ومع أنه لم يستطع الكشف عن كل سر سعى وراءه من خلال التجسس، إلا أنه كان يفرح كثيراً حينما يتمكن هوفر من كشف الأسرار له.

اغتبط هوفر كثيراً حينما قام روزفيلت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ وبعد ٥ أيام على اندلاع الحرب في أوروبا بإصدار إعلان عام للشعب الأميركي. وتوسيعاً لقراره السري الآنف، قال الرئيس: «إن مكتب التحقيقات سيتولى أعمال التحقيق بشأن المسائل المتعلقة بالتجسس»[٣]. أمر جميع عناصر تطبيق القانون في الولايات المتّحدة بإعطاء مكتب التحقيقات أية معلومات يحصلون عليها بشأن التجسس ومناهضة التجسس والتخريب والنشاطات التدميرية وانتهاكات قانون الحياد. قال روزفيلت إنه يريد «حماية البلد من بعض الأمور التي حدثت فيه عام ١٩١٤ و١٩١٥ و١٩١٦ وبداية العام ١٩١٧، قبل دخولهم الحرب».

إن متسلمي زمام السلطة كافة - الرئيس وقضاة المحكمة العليا والنائب العام ودائرته الداخلية وهوفر نفسه - تذكروا انفجار بلاك توم عام ١٩١٦. لم ينسوا الغارات على الشيوعيين التي حدثت عام ١٩٢٠. ولكن هذه المرة طمأن النائب العام مورفي الأمة بأن الحريّات المدنية في أميركا بين أيدٍ أمينة.

قال للصحافة: «قبل ٢٠ سنة بدرت تصرّفات بشعة ولاإنسانية باسم العدالة[٤]. لا نريد حدوث مثل هذه الأمور اليوم، لأن العمل قد تم حصره اليوم بين أيدي مكتب التحقيقات». قال مورفي: «لا أعتقد أنه يجدر بالديمقراطية أن تتحول بالضّرورة إلى شيء مغاير لحماية مصالحها الوطنية. إنني مقتنع أنه في حال نُفِّذ العمل على النحو الصحيح - إن تم الإعداد بعناية لصد الاعتداءات الداخلية - فلن يضطر شعبنا إلى مواجهة الأمور المأسوية التي تقع في أماكن أخرى من العالم والتي رأيناها، بدرجات أقل في أرض الحرية هذه. بوسعنا منع انتهاكات الحريّات التي تتم عبر التخريب والإخلال بالأمن والعنف من دون تدمير الحريّات نفسها».

«كوارث فظيعة»

لم يملك هوفر الوقت للإدلاء بتصريحات عاطفية بشأن الحريّات المدنية. إذ كان في خضم حرب تحتاج إلى ثلاثة أسلحة جديدة في ترسانته.

أولاً، لطالما أراد هوفر قوانين أقوى ضد أعمال التخريب منذ ٢٠ سنة. فحصل عليها. بدأت جلسات الاستماع في الكونغرس تتداول قانوناً بات يُعرف أخيراً باسم قانون سميث. كان يهدف في الأساس إلى جمع بصمات الأجانب وتدوين بياناتهم. وبمرور الوقت مر القانون، وتطور ليصبح أول قانون سلمي ضد أعمال التحريض على الفتنة في أميركا منذ القرن الثامن عشر. لقد تضمن قانون سميث أقسى القيود الفيدرالية على حرية التعبير في التاريخ الأميركي: منع الكلمات والأفكار الداعية إلى خلع الحكومة وجعل العضوية في أية منظمة لها هذه الغاية جريمة فيدرالية.

ثانياً، أحيا هوفر وقوى عميلة وضع قائمة بالأعداء المحتملين الذين ينبغي اعتقالهم واحتجازهم عند وصول الحرب. وقد شابهت آليات إعداد القائمة العمل الذي قام به هوفر في مكتب العدو الأجنبي في خلال الحرب العالمية الأولى.

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨ وقّع هوفر أمراً شخصياً وسريّاً لجميع عملاء المكتب الذين تحت إمرته، عنوانه «الأمن الداخلي». أمرهم بإعداد قائمة بأشخاص - من الأميركيين والأجانب على السواء - ينبغي احتجازهم باسم الأمن القومي. كان هوفر يضع في باله الشيوعيين والاشتراكيين وأتباع هتلر الفاشيين، والأشخاص المؤيدين لليابانيين، وكل من يعتقد رجاله أنه قادر على خوض حرب سياسية. أراد أسماء أعداء الدولة. وقد سُمي مجمل مضامين القائمة «برنامج الاحتجاز الوقائي».

ثالثاً، أراد هوفر استراق الأسلاك بحرية تامة. ولكن وقف عائق جديد وكبير في طريقه. في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩ أفادت المحكمة العليا التي نقضت نفسها أن قيام الحكومة باستراق الأسلاك أمر غير قانوني. قامت قضية الدولة ضد ناردون بقلب الحكومة على أفراد العصابات. استندت الأدلة بقوة إلى نسخ من ٥٠٠ اتصال هاتفي مراقب. اطلع محامو الدفاع على قانون الاتصالات لعام ١٩٣٤، الذي يمنع فضح المحادثات التي تُراقب. حكمت المحكمة بأن القانون واضح: مواده تمنع بوضوح أي

شخص من اعتراض رسالة هاتفية، ويشير بلغة واضحة أيضاً إلى أنه لا يجوز لأي شخص أن يفشي أو ينشر الرسالة أو مادتها إلى أي شخص.

أوضحت المحكمة أن القانون يُطبق على العملاء الفيدراليين. ظاهرياً بدا القرار أشبه بحظر على استراق الأسلاك. ولكن لم يبد كذلك لهوفر. فقد أصدر بعد يومين لعملائه تعليمات بأن شيئاً لم يتغير: «لا تزال القواعد نفسها سارية كما في السابق[٥] - يُمنع مراقبة أي خط هاتفي من دون موافقتي». فما دام هو الوحيد الذي يراقب الخطوط الهاتفية سراً، ويتم هذا العمل باسم الاستخبارات، فلا بأس.

أعاد المدعون في قضية ناردون القضية إلى المحاكمة ودانوا جهة الدفاع عبر تصحيح نسخ الأحاديث الهاتفية المراقبة وتلخيصها وتأويلها. نفع هذا التكتيك الأشبه بممارسات المحامين في المحاكمة المعادة، ولكنه لم ينفع في المحكمة العليا. تم الحسم في قضية ناردون الثانية بقرار قاس سطره عدو هوفر الرئيس القديم: القاضي فيليكس فرانكفورتر، المحامي في النادي الليبيرالي من جامعة هارفرد الذي سحق هوفر في محكمة في بوسطن في خلال قضايا ترحيلات جزيرة دير قبل عقدين من الزمن.

كتب فرانكفورتر للمحكمة: «استراق الأسلاك لا ينسجم مع المعايير الخلقية ويدمر الحريّة الشخصية»[٦]. ولم تنفع خدعة تلخيص نسخة المكالمة الهاتفية: «لا يمكن استخدام المعلومات التي حصلت عليها الحكومة بممارسة خاطئة». وعليه أُقفلت القضية: لا يمكن الحكومة استخدام المعلومات الصادرة عن استراق الأسلاك ولا الاستخبارات التي أُخذت منها.

في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٠ أصبح النائب العام مورفي أحدث قاض للمحكمة العليا. خلفه مساعد النائب العام روبرت جاكسون، الذي أصبح لاحقاً المدعي الأساس في محاكمة نورمبرغ لمجرمي الحرب النازيين وقاضياً في المحكمة العليا التمييزية. أعلن النائب العام جاكسون سريعاً أن وزارة العدل تخلت عن استخدام استراق الأسلاك. وفي ١٥ آذار/مارس أصدر حظراً رسمياً استمر ٩ أسابيع.

انتقل هوفر لإضعاف النائب العام الجديد وإيجاد طريقة للالتفاف على القانون. كان ماكراً وعديم الشفقة حينما يقف رؤساؤه في طريقه. ضغط على جاكسون عبر تسريب أخبار تشير إلى أن مكتب التحقيقات قد كبلت يداه في الحرب ضد الجواسيس

والمخرّبين. كما سعى للحصول على دعم من حلفائه السياسيين في وزارة الحرب ووزارة الخارجية. وحذر شخصياً وتحديداً بأن مصير الأمة يعتمد على استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت.

كتب هوفر لجاكسون في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٠: «يقلقني جداً التدبير الحالي الذي يمنع اللجوء إلى استراق الأسلاك»[٧]. استراق الأسلاك ضروري لمكتب التحقيقات في تحقيقاته الاستخبارية وفي قضايا التجسس. من دونه ينبغي توقع عودة كوارث فظيعة مثل انفجار بلاك طوم. أكد هوفر: «لا يمكن مكتب التحقيقات معالجة هذه المشكلة من دون اللجوء إلى استراق الأسلاك. أشعر أنني مجبر على لفت نظركم إلى هذا الوضع في الوقت الراهن عوضاً عن الانتظار كي تركز كارثة تحل بالوطن انتباه العامة على الوزارة بسبب فشلها في منع وقوع حادث كارثي».

لقد أبلغ هوفر النائب العام أن يديه ستتلطخان بالدم الأميركي ما لم يوقف الحظر باسم الأمن القومي.

«تهديد للعامة»

تعمّقت مواجهتهما. ارتاع النائب العام جاكسون حينما عرف بأمر برنامج الاحتجاز الوقائي الذي أصدره هوفر. فمراقبة الأعداء الأجانب شيء ومراكمة الملفات بشأن الأميركيين الذين سيتم القبض عليهم في حالة قومية طارئة شيء آخر.

حذر هوفر جاكسون طالباً إليه الرجوع. فالخلاف بشأن برنامج الاحتجاز الوقائي «يعرضهم لخطر افتضاح بعض النشاطات المناهضة للتجسس»[٨]. أي إنه تحد لسلطته من شأنه أن يجبر مكتب التحقيقات على ترك منشآته للحصول على معلومات في الحقل التخريبي. فاستمرت القائمة.

كان هوفر قد أمر جميع عملاء مكتب التحقيقات في الولايات المتّحدة بالتبليغ عن المتعاطفين مع الألمان والإيطاليين والشيوعيين كمرشحين للاحتجاز، أميركيين كانوا أم أجانب على السواء. وأراد أيضاً أسماء المحرّرين والناشرين والمشتركين في كل الصحف الشيوعية والألمانية والإيطالية في الولايات المتّحدة. فضلاً عن قوائم

العضوية في كل المنظمات السياسية المشتبه فيها في الولايات المتّحدة وصولاً إلى نوادي الغناء الألمانية. كما طلب إلى عملائه وضع مخبرين ووشاة للتجسس على «ما يسمّى المنظمات الفاشية المتطرفة[٩] المتنوعة في الولايات المتّحدة»، لكشف العاملين فيها وأهدافهم ومساعيهم، والدور الذي يُحتمل أن يؤدوه في حال وقوع أزمة وطنية.

كان مكتب التحقيقات قد بدأ يجمع قائمة بآلاف الأشخاص الذين قد تمثل «حرياتهم في هذا البلد»[١٠] في إبان الحرب أو عند حدوث حالة طارئة وطنية تهديداً للأمن والسلامة العامين لحكومة الولايات المتّحدة. وقد احتوت الملفات على معلومات استخبارية جمعها عملاء مكتب التحقيقات في أرجاء البلاد من مصادر موثوق بها - ليس مخبرين فحسب وإنما معلومات جُمعت عبر المداهمات واستراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت بإذن من هوفر، من سجلات عامة وخاصة وسجلات توظيف وسجلات مدارس ومقابلات.

تم وضع الأشخاص في القائمة في خانتين. تشمل الخانة الأولى الذين ينبغي اعتقالهم وسجنهم فور اندلاع أعمال عدائية بين الولايات المتّحدة والدولة التي يوالونها. وتشمل الخانة الثانية الأفراد الذين تجدر «مراقبتهم بعناية»[١١] عند اندلاع الحرب، استناداً إلى احتمال وليس أرجحية أن يتصرّفوا بطريقة مناوئة لمصالح الحكومة الأميركية. في حين أمر هوفر عملاءه بإبقاء تحرياتهم ومقابلاتهم سرية[١٢]. طالباً إليهم أن يجيبوا إن سُئلوا بأنهم يجرون تحقيقات قانونية بشأن قانون تسجيل العملاء الأجانب لعام ١٩٣٨، الذي تطلب أن يقوم الأشخاص الذين يمثلون مبادئ أو سلطات أجنبية بتسجيل أسمائهم في وزارة الخارجية. ولم يكن سوى خدعة.

«ماذا لو كان غير قانوني؟»

كان هوفر حينذاك يؤدي دور السياسة السلطوية على المستوى الرئاسي. ففي حربه ضد النائب العام بشأن استراق الأسلاك والمراقبة، احتاج إلى حلفاء في مجلس الوزراء.

وقد وجد حليفاً له في وزير المالية هنري مورغانثو. كان هوفر يعرفه من خلال صداقته

المتينة مع روزفيلت، ولكونه حفيد مهاجر يهودي من ألمانيا واقتصادياً رفيعاً مهتماً جداً بتدفق الأموال بين دول المحور والمصارف الأميركية.

في ١٠ أيار/مايو ١٩٤٠ أخبر هوفر مورغانثو بمكيدة نازيّة تسعى للقضاء على الرئيس. ولهذا فإن مكتب التحقيقات يحتاج إلى استراق الأسلاك للتحقيق في هذا الأمر.

على أن ألمانيا بقيت طوال سنوات تدير برنامجاً استخبارياً في الولايات المتّحدة. وكان هذا البرنامج، الذي تم تمويله بواسطة الأصول اليهودية المُصادرة والمسروقة، رابحاً جداً لكل من النازيين والمصرفيين الأميركيين. كما كان أفضل وسيلة لهتلر من أجل التعرف على الألمان في أميركا وتجنيدهم.

باع الألمان وحدات نقدية من فئة خاصة من المارك - ماركات «قابلة للإعادة» أو ماركات روكواندرر - مقابل الدولارات الأميركية. ولفتح حساب روكواندرر، كان على المقيم الألماني في الولايات المتّحدة أن يتجه إلى القنصلية الألمانية، ويقسم بولائه للرايخ الثالث، معرباً عن نيته العودة إلى أرض أجداده. وبذلك تم تحويل الدولارات الأميركية إلى الرايخ والاستثمار في النصر الألماني.

تسلمت ٥ شركات مصرفية في الولايات المتّحدة تحويلات روكواندرر الرابحة. كان أشهرها شركة تشايس ناشونال المصرفية. وأقلها شهرة شركة روبرت ماير وشركائه التي يرأسها أوغست غوسبيك[١٣]، وهو أجنبي مقيم وعضو في الحزب النازي.

قال هوفر إن غوسبيك يغسل الأموال، مرسلاً عشرات الآلاف من الدولارات من فئات الـ٥ و١٠ دولارات التي لا يمكن تعقبها إلى الأب تشارلز كولن، المبشّر الإذاعي اليميني السيئ السمعة الذي أطلق كلاماً جارحاً ضد روزفيلت و«الصفقة اليهودية»، وهو يجمع ميليشيا مسلحة اسمها الجبهة المسيحية ويدعو إلى انتصار الفاشية على الشيوعية. كان كولن أحد الخصوم السياسيين الأقوياء لروزفيلت، إلى جانب الطيار المشهور عالمياً تشارلز ليندبيرغ، وهو مرشح جمهوري محتمل للرئاسة لعام ١٩٤٠. كان هنالك المزيد: أفاد هوفر أن غوسبيك ينوي أن يبعث بواسطة البريد ٥٠٠ ألف دولار نقداً من فئات صغيرة إلى لجنة الحملة الرئاسية الجمهورية.

قال هوفر باختصار: إن العناصر الاستخبارية الألمانية تملك شبكة من المال والمعلومات تخترق القطاع المصرفي الأميركي. حيث كان الذهب النازي يتدفق إلى خصوم روزفيلت السياسيين في الولايات المتّحدة.

ولم يكن هناك سبيل أمام مكتب التحقيقات للتنصت على هواتفهم.

كتب مورغانثو في يومياته التفصيلية، التي يحتفظ بها في المكتبة الرئاسية لروزفيلت، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٠: «تكلمت مع جاي إدغار هوفر وسألته إن كان في إمكانه التنصت على الجواسيس عبر استراق الأسلاك فقال لا، إن الأمر الذي صدر له من قبل بوب جاكسون بوجوب ثنيه عن هذا العمل لما يتم إبطاله بعد. قلت سأتجه إلى العمل على الفور. قال إنه يحتاج إليه بشدة».

اتصل مورغانثو على الفور بإيدوين واتسون، السكرتير الشخصي للرئيس: «اتصلت بالجنرال واتسون وقلت إنه يجب فعل ذلك فقال لا أظنه مشروعاً».

أجاب مورغانثو: «ماذا لو كان غير قانوني؟» - ويقصد القول إن أحداً لا يعبأ إن لم يكن قانونياً.

عاود واتسون الاتصال بعد ٥ دقائق: قال إنه أخبر الرئيس بذلك فقال الرئيس: «اطلب من بوب جاكسون أن يستدعي هوفر ويأمره بالقيام بذلك وسيتبع هذا الأمر مذكرة مكتوبة».

وفي اليوم التالي وجه الرئيس ملاحظة سريّة إلى النائب العام جاكسون، أفاد فيها بكلمات كثيرة: «لا تهمنا المحكمة العليا».

بدأ روزفيلت بالقول: «إن حكم قضية ناردون «سليم من دون أدنى شك»[١٤]. ففي ظل الظروف العادية والطبيعية لا يجدر بعملاء الحكومة القيام باستراق الأسلاك لسبب وجيه جداً ألا وهو أن هذا العمل قد يؤدي إلى انتهاك الحقوق المدنية. ولكننا نعيش اليوم في ظل ظروف استثنائية وأنا مقتنع بأن المحكمة العليا لم تنو قط تطبيق قرارها بشأن المسائل الخطيرة المتعلقة بالدفاع عن الأمة».

قال الرئيس: «من المعلوم بالطبع أن بعض الدول المعينة منخرطة في الإعداد لعمليات تخريبية والقيام بها فعلياً. سيكون قد فات الأوان إن لم نفعل شيئاً حيال هذا الأمر بعد تنفيذ عمليات التخريب والاغتيالات ونشاطات الطابور الخامس».

ولذلك سمح الرئيس لمكتب التحقيقات باستخدام أجهزة تنصت بحق أشخاص يشتبه في قيامهم بنشاطات تخريبية ضد حكومة الولايات المتّحدة وفي عدادهم جواسيس مشتبه فيهم. وقد وقّع القرار باسم روزفيلت. وظل نافذاً على مدى ربع القرن التالي.

في تلك السنوات، ركّب مكتب التحقيقات ما لا يقل عن ٦٧٦٩ توصيلة كهربائية لاستراق الأسلاك[١٥] و١٨٠٦ أجهزة تنصت باسم الأمن القومي. هذه الأرقام هي بكل تأكيد أقل مما تقتضيه الحقيقة لأن بعض أجهزة التنصت واستراق الأسلاك والمداهمات لم يتم التبليغ عنها من أجل حماية سريّة العمليات وفقاً لسجلات وزارة العدل، التي ظلت قائمة بمرور السنوات وتغير سياسات الحقبة الزمنية.

إذاً بمباركة روزفيلت، راح هوفر يسترق الأسلاك بحريّة تامة على الرغم من أن استراق الأسلاك ظل غير مشروع. إذ ما من شيء في أمر الرئيس جعله قانونياً. فقد جعل روزفيلت من مكتب التحقيقات قسماً استخبارياً رئاسياً. فضلاً عن انتزاع هوفر سلطة كبيرة من وزارة العدل.

كما تعلم كيفية التلاعب تماماً كما فعل الرئيس.

رد النائب العام. كتب جاكسون في مذكرة سريّة تداولتها الأيدي في وزارة العدل: «يخضع مكتب التحقيقات[١٦] لهجمات متفاوتة كشرطة بوليسية سريّة. هذه الهجمات، إن صدقها عدد كبير من الأشخاص، تمثل خطراً على عمله وموقفه في المحكمة حينما نسعى إلى توجيه إدانات». لقد أراد أن يلتزم المكتب القانون: المسار الضيق والمستقيم للتحقيق في الجرائم ضد الولايات المتّحدة.

ولكن هوفر فاز بهذه المعركة أيضاً. فقد لجأ في رده على النائب العام إلى «التمييز نظرياً بين النشاط التحقيقي والنشاط الاستخباري»[١٧]. فهدف مكتب التحقيقات الاستخباري ليس إدانة المجرمين بعد ارتكابهم الجرائم، بل توقيف الجواسيس والمخربين قبل أن يضربوا ضربتهم. وقد أصر هوفر قائلاً: «من الضروري، إن أردنا الحفاظ على الأمن الداخلي في هذا البلد، أن يقوم مكتب التحقيقات بتزويد ملفاته معلومات تخص نشاطات الأفراد والمنظمات ذات الطابع التخريبي». فحينما قام المكتب بعمليات استخبارية لم يكن يعمل لحساب النائب العام ولا وزارة العدل. بل لحساب رئيس الولايات المتّحدة.

كانت المواجهة نقطة تحول.

على مدى العقدين التاليين كان هوفر يخبر النواب العامين بما يفعله سواء رغب في ذلك أم لم يرغب. بحيث جعل من المستحيل على جاكسون والكثير ممن خلفوه في وزارة العدل ممارسة سلطاتهم المشروعة على مكتب التحقيقات.

كان هوفر على يقين أنه يعمل خارج القانون. كما كانت المعلومات الواردة عبر استراق الأسلاك غير مجدية في المحاكم. فما من قاض كان يقبل القضية المستندة إلى سلوك حكومي غير مشروع.

ومع ذلك كان استراق الأسلاك مفيداً. إذ كان إحدى أقوى الوسائل التي امتلكها المكتب لجمع المعلومات. كانت قوته هائلة بمجرد أن يُنفّذ. حيث في وسع معلومة واحدة ترد من خلاله أن تفتح نافذة على عالم من الأسرار. وكان هوفر آنذاك يحكم ذاك المجال.

«ارتأى الرئيس أنك ربما تود الاطلاع على الأوراق»

كانت العلاقة بين روزفيلت وهوفر ودية وسليمة. وقد تعمقت عبر تقاسم الأسرار.

في ٢١ أيار/مايو ١٩٤٠ أي في اليوم نفسه الذي أصدر روزفيلت أمر استراق الأسلاك، أعطى هوفر أيضاً نسخاً من البرقيات التي أُرسلت إلى البيت الأبيض دعماً لسياسات تشارلز ليندبيرغ المناهضة للتدخل. (أخبر روزفيلت وزير المالية في اليوم السابق: «إنني مقتنع تماماً بأن ليندبيرغ نازي»). أفادت ملاحظة من سكرتير روزفيلت موجودة فوق كومة البرقيات بالآتي: «ارتأى الرئيس أنك ربما تود الاطلاع على هذه الأوراق وتلحظ أسماء المرسلين وعناوينهم»[١٨].

على مدى الـ٥ سنوات المقبلة، أرسل هوفر إلى روزفيلت دفقاً متواصلاً من المعلومات الاستخبارية والإلماعات بشأن أشخاص يعارضون سياسات الرئيس. وقد شملت الأهداف التي سيراقبها مكتب التحقيقات: ليندبيرغ، أول ائتلاف أميركي للمحافظين، مناهضين للشيوعية، رجعيين مؤيدين لهتلر، ٣ سيناتورات للولايات المتّحدة اشتبه هوفر في تعاطفهم مع الألمان منهم عدوه الخاص منذ العشرينيات بورتون ويلر

من مونتانا، وعضو الكونغرس الآتي من مسقط رأس روزفيلت هاملتون فيش المعادي للشيوعيين؛ ومئات من الآخرين الذين كانوا بكل بساطة يكرهون روزفيلت وكل ما يمثله.

حينما غضب الرئيس بسبب كراس صدر عن (أميركا أولاً) يعارض سياسة إعارته السفن إلى بريطانيا، أمر باستقدام مساعد كي يعرف من أحدهم - ربما من مكتب التحقيقات - من الذي يمول هذا الأمر؟ اندفع هوفر قدماً ليس في التحقيق في مصدر الكراس فحسب، وإما في البنية المالية الكاملة لـ(أميركا أولاً). في النهاية تمكن من إخبار الرئيس بأن جماعة (أميركا أولاً) تتلقى دعماً كبيراً وسريّاً من أكبر ناشري صحف في البلاد: جوزيف ميديل باترسون ناشر صحيفة نيويورك دايلي نيوز وروبرت ماك كورميك ناشر صحيفة شيكاغو تريبون. لمح هوفر أيضاً إلى أن (أميركا أولاً) ربما تلقت أموالاً من فاشيين أجانب. كل هذا دفع الرئيس إلى إصدار أمر لوزارة العدل بفتح تحقيق قضائي فيدرالي كبير بشأن (أميركا أولاً). أدت عملية استراق أسلاك هاتف قائدة بارزة في (أميركا أولاً) طيّارة زميلة لليندبيرغ وهي لورا إنغلز، إلى اتهامها وإدانتها بكونها عميلة مدفوعة الأجر وصاحبة نفوذ تعمل لحساب الحكومة الألمانية.

في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٤٠ أرسل روزفيلت إلى هوفر رسالة شكر «على الكثير من التقارير المثيرة للاهتمام والقيّمة التي أرسلتَها إلي فيما يتعلق بالبضعة أشهر الأخيرة». وقد احتفظ بها هوفر طوال حياته. بعد ثلاثة أشهر أعلم البيت الأبيض بأنه كان يتنصت على «كل المكالمات الهاتفية[١٩] الواردة إلى السفارت التالية والصادرة منها: الألمانية والإيطالية والفرنسية والروسية واليابانية»، ويجري مجموعة كبيرة من التحقيقات الاستخبارية بحق عملاء تجسس تابعين لدول المحور.

عندئذ كان هوفر الزعيم الاستخباري للرئيس.

١١

استخبارات سرّية

انتشرت حرب أميركا ضد ألمانيا على امتداد العالم قبل سنة ونصف سنة من حادثة بيرل هاربر. أمسى مكتب التحقيقات الفيدرالي أول جهاز استخباري أجنبي حقيقي لأميركا. ظل العديد من معاركه سرياً حتى نهاية القرن.

بدأت حملات مكتب التحقيقات على الجواسيس النازيين في أيار/مايو عام ١٩٤٠ عبر رسالة مشفّرة برموز مورس أرسلت عبر جهاز لاسلكي ذي موجات قصيرة من بيت خشبي على شاطئ سنتربورت، نيويورك، وهي بلدة صغيرة في لونغ آيلاند. عبرت المحيط الأطلسي وحطت في مكتب هامبورغ التابع لـ(آبوير)، الاستخبارات العسكرية الألمانية.

رد آبوير بمجموعة متواصلة من الأوامر إلى استخبارات سريّة من العملاء الألمان في أميركا. أراد آبوير تقارير حول الجهوزية العسكرية الأميركية، وتدريب القوات، وصناعة الطائرات، وإرسال الطائرات إلى بريطانيا، وبناء حاملات الطائرات، والصناعات الكيميائية الحربية، ومصانع الوسائل الآلية، ومصوّبات القصف، وتحركات السفن في البحر. بعثت التعليمات لاسلكياً إلى حلقة من ٣٣ عميلاً. كان بعضهم يعمل لحساب شركات مثل ويستينغ هاوس إلكتريك، فورد، كرايسلر وبعضهم الآخر يعمل على متن سفن تجوب الأطلسي.

حسب آبوير أن عامل الجهاز اللاسلكي الذي يتلقى أوامرهم في البيت الواقع في لونغ آيلاند ويبلغ المعلومات الاستخبارية ويرسلها إلى هامبرغ هو مواطن أميركي مجنّس عمره ٤٠ سنة يدعى ويليام سيبولد.

ولكن مكتب التحقيقات هو الذي كان يتولى التخابر وليس سيبولد.

كان سيبولد محارباً ألمانياً قديماً شارك في الحرب العالمية الأولى، كما أنه ملاح جوال وميكانيكي طائرات عاش وعمل في نيويورك وسان دييغو، ثم عاد إلى ألمانيا في بداية العام ١٩٣٩. بعد التزود بجواز سفر أميركي جديد وأوامر من آبوير و٥٠٠ دولار نقداً أعيد إلى نيويورك. سلم نفسه إلى مكتب التحقيقات في ٨ شباط/فبراير ١٩٤٠ بعد أن نزل من السفينة البخارية (واشنطن) في إثر وصولها من إيطاليا. قال إنه بعد عودته من ألمانيا أجبرته الاستخبارات الألمانية على العمل معها، وأكرهته على دخول كلية تجسسية في هامبرغ حيث تم تدريبه على التخابر بالشيفرات والاتصال السري.

راح عملاء المكتب يتفرجون على سيبولد وهو ينزع ساعة يده ويفتحها من الخلف ويسحب ٥ صور فوتوغرافية صغيرة. لدى قراءة المكتوب عليها بواسطة المجهر تبين أن الوثائق تحتوي على أوامر من آبوير تقضي بجمع معلومات حول الأسرار العسكرية الأميركية من ضمنها المدفعية المضادة للطائرات والأسلحة الكيميائية وتحركات الجنود.

كان آبوير قد أمر سيبولد بالاتصال برجل اسمه هيرمان لانغ وبناء قاعدة تخابر لاسلكية قصيرة المدى للتواصل مع الاستخبارات الألمانية في هامبرغ. تحديد هوية لانغ أقنع مكتب التحقيقات بشكل لا شك فيه أنه كان يعمل مفتشاً في المصنع الذي يصنع مصوّبات القصف نوردن، أحد الأسرار المحمية بشدة للتكنولوجيا العسكرية الأميركية.

بعث هوفر هذه المعلومات المروعة إلى الرئيس روزفيلت في ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٠، بعد ٤ أيام على وصول سيبولد إلى نيويورك.

كان السؤال المطروح أمام مكتب الاستخبارات[1] هو كيفية استخدام سيبولد عميلاً مزدوجاً ضد ألمانيا وكشف شبكتها التجسسية في الولايات المتّحدة. لم يكن هوفر ورجاله يملكون الخبرة بخصوص كيفية استخدام العملاء المزدوجين، لأن عملية العميل المزدوج الناجحة هي لعبة ثقة تعتمد على الخداع. إذ وجب أن يبدو سيبولد وكأنه يعمل لحساب آبوير فيما هو في الحقيقة يعمل لحساب مكتب التحقيقات الفيدرالي.

التخابر اللاسلكي هو المفتاح. حينما راحت محطة سنتربوينت السريّة تبث الرسائل اللاسلكية في ١٩ أيار/مايو ١٩٤٠، كان عميل لمكتب التحقيقات يدعى موريس برايس يتحكم فيها وليس سيبولد.

على مدى ١٣ شهراً بعث برايس ٣٠٢ رسالة ورسالتين إلى آبوير وتلقى ١٦٧ جواباً. بعد التنسيق مع استخبارات الجيش والبحرية أرسل مكتب التحقيقات معلومات خاطئة وأخرى مضللة إلى ألمانيا. فرد جهاز آبوير بقائمة أوامر لعملائه ومطالب بالحصول على المعلومات. راح هوفر يبعث تقارير منتظمة إلى البيت الأبيض حول ما يريده الألمان من جواسيسهم في الولايات المتّحدة - بشكل أساسي معلومات حول القدرة القتالية لأميركا وشحناتها من المواد العسكرية إلى إنكلترا.

راح الأميركيون يلعبون بعناصر آبوير بين أيديهم. بعثوا لاسلكياً أوامر إلى سيبولد بفتح حساب مصرفي في نيويورك وبالعمل صراف رواتب لحلقة الجواسيس، ما منحه السيطرة على عمليات حلقة الجواسيس وإمكان الولوج إلى العملاء الـ٣٣.

نصب مكتب التحقيقات كميناً حول شركة وهمية واسترق الأسلاك وكاميرات مخفية - مولها من جهاز آبوير الذي لا علم له بشيء بمن في ذلك الصديق المقرب إلى الرئيس روزفيلت فينسنت أستور.

كان أستور أصلاً يعمل جاسوساً لروزفيلت. وقد فاز كوارث لإحدى ثروات أميركا الكبيرة، بتفويض من الرئيس لتنسيق العمليات الاستخبارية في نيويورك. وفي نطاق منصبه مديراً للاتحاد الغربي، راح ينظم اعتراض الرسائل الكبلية الدولية التي تخرق القانون الفيدرالي. ففي بيرمودا حيث كان يمتلك عزبة كبيرة، كان أستور يدير عملية غير قانونية بالقدر نفسه مع الاستخبارات البريطانية، فاتحاً جيباً دبلوماسياً بحيث يتم توقيف البريد الدولي المحمّل على متن السفن والطائرات في الجزيرة في خلال طريقه إلى الولايات المتّحدة ومنها. وفي نيويورك، في مقر مجلة نيوزويك في الشارع الرقم ٤٢ الذي يقع غرباً، وهي المجلة التي يملكها أستور ويديرها، أعطى مكتب التحقيقات جناحاً في الطبقة ٣٦ ليستخدمها مكاتب له.

أصبح مبنى نيوزويك مقر شركة ديزل للأبحاث التي يديرها ويليام سيبولد، والتي

مولت بواسطة شيكات قيمتها ٥ آلاف دولار أُرسلت إلى نيويورك عبر عملاء آبوير في المكسيك، وقد زودت ميكروفونات وكاميرات خفية من قبل مكتب التحقيقات. استخدم سيبولد المكاتب للدفع لأعضاء الحلقة وتلقي تقاريرهم. وقد سلم الجواسيس رسائل إلى سيبولد تظهر تحركات وأماكن وجود كل عضو ذي قيمة من الحلقة.

سجل مكتب التحقيقات ٨١ لقاء بين سيبولد وعملاء آبوير في مقر ديزل للأبحاث، حيث التقطت صور متحركة وصور فوتوغرافية عبر مرآة مخادعة، ومئات المقاطع من التسجيلات الصوتية التي سجلت بواسطة ميكروفونات خفية. في غضون سنة اعتقلهم مكتب التحقيقات جميعاً.

كان يندر النجاح في الاستخبارات المضادة بالقدر الذي أُحرز في قضية سيبولد. وهذا ما فتح عينيّ هوفر على قوة الخداع في الحرب.

«جواسيس ومخرّبون وخونة»

بدأت أيضاً الاتصالات اللاسلكية بالموجات القصيرة التي تبادلها مكتب التحقيقات وجهاز آبوير بتوفير إشارات إلى أن الألمان يشغّلون جواسيس في المكسيك والبرازيل والبيرو. وقد استخدم هوفر هذه المعلومات لإنشاء عملية استخبارية عالمية جديدة.

كان حليف هوفر القوي هو أدولف بيرل، مساعد وزير خارجية صارم في التفكير. أدار بيرل الجانب الاستخباري من الشؤون الدبلوماسية الأميركية، وعمل صلة وصل بين الدولة ومكتب التحقيقات والجيش والبحرية؛ وقبل ذلك تسلم حقيبة أميركا اللاتينية. كان أحد أذكى الأعضاء في هيئة خبراء روزفيلت. وعلى الرغم من أنه كان خريج هارفرد ويعتبر سامي المبادئ، أي من نوع الرجال الذي كان هوفر يكرهه، إلا أن بيرل فاز بثقة هوفر أيضاً. وقد تشاطرا نوعية التفكير السرّي.

في أيار/مايو ١٩٤٠ - حينما خسرت فرنسا أمام النازيين، وواجه البريطانيون الهجوم، واستدعى رئيس الوزراء المكلف حديثاً وينستون تشرشل المساعدة الأميركية - راح هوفر وبيرل يتكلمان على إنشاء وكالة استخبارية أميركية إعلامية. كانت السواحل

الأطلسية للقارتين الأميركيتين تعج بالغواصات الألمانية؛ وقبل ٥ أشهر كانت السفن البريطانية والألمانية تتقاتل عند مصب نهر ريو دي لا بلاتا في الأوروغواي.

عرض بيرل أن يقوم مكتب التحقيقات بالتحقيق بشأن الجواسيس الألمان من سافانا وصولاً إلى ريو دي جانيرو. كان مكتب التحقيقات قد أرسل أصلاً عميلاً خاصاً إلى العاصمة مكسيكو، حيث بدأ يعمل مع رئيس الشرطة ووزير الداخلية للكشف عن الجواسيس والمخرّبين الألمان كما بعث عميلاً آخر إلى ريو حيث راح يدرب البوليس السرّي البرازيلي.

استدعى هوفر وبيرل العميد شيرمان مايلز، رئيس استخبارات الجيش والعميد البحري والتر أندرسون، رئيس استخبارات السلاح البحري. كان هوفر والعسكريون يتنازعون بشأن مسؤولياتهم وسلطاتهم لعدم التنسيق المنتظم فيما بينهم، ولشح الأسرار المتبادلة. كما كان هوفر والعميد مايلز تحديداً كلاهما يمقت الآخر. والجيش والبحرية يتقاتلان من أجل المبادئ. ولكن بدفع من هوفر رفعوا جميعاً مسألة الاستخبارات العالمية النطاق إلى الرئيس. وكانت الفكرة أصلاً تدور في باله.

في ٢٦ أيار/مايو ١٩٤٠، في واحد من الأحاديث التي أدلى بها بقرب الموقد، وهي خطب إذاعية سمعها عشرات الملايين من الأميركيين، كشف روزفيلت عن فكرته هذه.

أخبر الرئيس الشعب الأميركي قائلاً: «إن التهديد الذي يستهدف أمن أمتنا اليوم لا يتعلق بالأسلحة العسكرية فحسب. إننا نكتشف أيضاً أساليب أخرى، أساليب هجومية جديدة».

«حصان طروادة. الطابور الخامس الذي يخون الأمة غير المستعدة للخديعة».

«الجواسيس والمخرّبون والخونة هم أبطال هذه الاستراتيجية الجديدة. يجب أن نتولى أمر هؤلاء جميعاً وسوف نفعل».

في ٣ حزيران/يونيو ١٩٤٠ توجه بيرل إلى مكتب هوفر في مقر مكتب التحقيقات الفيدرالي. وهناك «اجتمعا مطولاً حول الاستخبارات المنسقة»[٢] واتفقا، وفق ما كتبه بيرل في مذكراته، «أنه آن الأوان للتفكير في إنشاء جهاز استخباري سرّي - أفترض أن كل مكتب أجنبي كبير في العالم يملكه، ولكننا لم ننشئه قط». بعد ٨ أيام وافقا

على الخطة، المرسومة بسرعة من قبل ملازميها، وهي إنشاء جهاز لا سابقة له في تاريخ الولايات المتّحدة.

سيدير مكتب التحقيقات وكالة تجسسية بأعلى درجات السريّة. لن يُكشف أبداً عن وجودها. بالنسبة إلى الغرباء ستبدو وكأنها شركة مقرّها في نيويورك ولها فروع في أرجاء العالم. سيقوم ممثلوها الدوليون بجمع المعلومات خفية استناداً إلى مهمات سريّة تُرسل إليهم من المقار، من دون العلم بمن سيعاود قراءتها في الولايات المتّحدة. على أن يسمّى جهاز الاستخبارات الخاصة.

من جديد لم يدون الرئيس شيئاً حول ذلك. قال لبيرل في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٤٠ إن مكتب التحقيقات بات مسؤولاً عن الاستخبارات الأجنبية في النصف الغربي، من حدود تكساس وصولاً إلى تييرا ديل فويغو. وإن الجيش وسلاح البحرية سيتوليان بقية أرجاء العالم.

أفاد بيرل: «قال الرئيس إنه يتمنى تقسيم الميدان». كانت عبارة منذرة بالسوء. لقد أسقط اللاعب الكرة.

١٢

خنق الولايات المتّحدة

أسس هوفر جهاز الاستخبارات الخاصة (SIS) في الأول من تموز/يوليو ١٩٤٠، بعد أن تلقى تمويلاً من حساب سرّي أنشأه الرئيس. لم يعرف الكونغرس شيئاً عن هذا الأمر. ولم يشرّعه أي قانون. ولم يُكتب عنه إلا القليل جداً[١]، خارج سرد تاريخي سري لمكتب التحقيقات جمع بعد الحرب العالمية الثانية وظل سريّاً أكثر من ٦٠ سنة. كانت الخطة لافتة على الورق ولكنها نُفِّذت بتهور على أرض الواقع. لم يكن هذا نوع الحروب التي يخوضها مكتب التحقيقات.

أوكل هوفر قيادة جهاز الاستخبارات الخاصة إلى أحد الملازمين المفضلين لديه، بيرسي فوكسوورث، العميل الخاص العذب الكلام والمتودد البالغ من العمر ٣٣ سنة المسؤول عن مكتب نيويورك. كان الجميع يدعونه سام. ولد فوكس ونشأ في ميسيسيبي، وبدا أشبه بكلب تيرير صغير صريح النسب؛ وكان ذا شبه كبير بهوفر الأصغر سناً.

كان فوكس رجلاً اجتماعياً بامتياز، حيث يتحدث بارتياح تام مع كونتيسة أو مع رئيس البوليس السرّي الكوبي. كانت له صداقات مع أعضاء من الطبقة الراقية في مانهاتن؛ ومن أقرب معارفه فينسنت أستور ونيلسون روكفيلر، وارث تشايس بنك المعين حديثاً مساعداً لوزير الخارجية لشؤون أميركا اللاتينية، والمكلف ملف العلاقات الثقافية والتجارية. كان روكفيلر الرجل الواجهة الأمثل لجهاز الاستخبارات الخاصة: رجل ثري جداً ذو علاقات تجارية وأوراق اعتماد دبلوماسية في النصف الغربي من الكرة الأرضية.

أراد روزفيلت أن يستخدم روكفيلر اسمه وثروته، التي تشمل شركات نفطية وصناعية قابضة، لمجابهة النفوذ الاقتصادي والسياسي لألمانيا واليابان.

أراد هوفر أن يستكشف فوكسوورث كيفية التجسس على دول المحور. فقد كان يعيش قرابة المليون ألماني وياباني في البرازيل والأرجنتين والتشيلي والبيرو. يديرون المناجم التي تنتج الذهب والفضة، إلى جانب مواد حرب نادرة وهامة مثل البلاتينيون والألماس الصناعي. كان لليابانيين مسارات شحن تمتد من المكسيك نزولاً إلى القطب الجنوبي، وللألمان نفوذ بالغ على قادة أميركا الجنوبية الذين كانوا يهوون الأحذية العسكرية الثقيلة وخطوات الإوز العسكرية.

في آب/أغسطس ١٩٤٠، كان روكفيلر يعمل سمسار عقارات، فأنشأ جهاز الاستخبارات الخاصة مقراً له في شركة خدمات الاستيراد والتصدير، فراح ينفذ أعماله في الغرفة رقم ٤٣٣٢ في مبنى روكفيلر بلازا ٣٠ في نيويورك. ظاهرياً عرضت هذه الشركة مساعدة الزبائن على توفير فرص تجارة دولية. في الحقيقة كانت الشركة عبارة عن مقاصة حيث يتسلم عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي من أرجاء البلاد التعليمات الخاصة لتنفيذ مهماتهم السريّة الخارجية. كانوا يخرجون متخفين كصحفيين لنيوزويك، مع مباركة رئيس المجلة فينست أستور. ويتخفون كسماسرة بورصة لشركة ميريل لينش. وقد يدعون أنهم مسؤولون تنفيذيون لشركة يونايتد فروت، أو مؤسسة ذا أرمور ميت، أو شركة الهاتف والتلغراف الأميركية، أو شركة الفولاذ الأميركية. تحت هذه الأغطية كانوا يكشفون حلقات الجواسيس النازية والسوفياتية التي تعمل من المكسيك وكوبا وصولاً إلى البرازيل والأرجنتين. أما في أوقات فراغهم فكانوا يعالجون ويمحصون أجزاء من المعلومات السريّة المتعلقة بالسياسة والاقتصاد والدبلوماسية.

كان مكتب التحقيقات يوظف المئات من الرجال الجدد، بحيث زاد من صفوفه بنسبة ٨٠ بالمئة. ازداد عدد العملاء من ٨٩٨ عميلاً عام ١٩٤٠ إلى ١٥٩٦ عميلاً عام ١٩٤١. وبحلول العام ١٩٤٣ كان قد تضاعف عدد عملاء مكتب التحقيقات ثلاث مرات، وصار عددهم ٤٥٩١ عميلاً مدعوماً بـ٧٤٢٢ موظفاً مكتبياً. ولكن عدد العملاء

الذين أهّلهم تدريبهم وخبراتهم للعمل في جهاز الاستخبارات الخاصة كان ضئيلاً. إذ كان عدم التناسق هذا بين الرجل والمهمة بالغاً جداً. هذا ما قاله هوفر نفسه.

وقد عبّر عن الأمر كالآتي: «قمنا بكل تأكيد باختيار أشخاص مميزين داخل مجموعتنا المختارة لجهاز الاستخبارات الخاصة»[٢].

أراد فوكسوورث ٢٥٠ عميلاً تحت إمرته بأسرع وقت ممكن. في النهاية ازداد عدد عملاء جهاز الاستخبارات الخاصة إلى حوالى ٦٠٠. ولكن على مدى السنة الأولى، وجد ٢٥ رجلاً فقط مناسبين للعمل. إذ كانت قلة من عملاء مكتب التحقيقات تتقن اللغات الأجنبية. وقلة منهم كانت تعرف كيفية التنقل في الدول الأجنبية. وقلة منهم كانت تجيد التصرف كسماسرة أو مسؤول تنفيذي في شركة فولاذ. في حين كان ادعاء دور الصحفي أسهل: بحيث يحمل المرء قلماً وورقة، ويطرح الأسئلة ويدون الكلام؛ وهذا ما استطاع عملاء مكتب التحقيقات جميعاً القيام به. ولكن مجلة نيوزويك وجدت صعوبة في حشو كل مكاتبها الخارجية في النصف الغربي من الكرة الأرضية بعملاء هوفر. ولم يكن ثمة وقت ليتعلم العميل عيش المهنة التي يتقمصها كما يجدر بالجاسوس الماهر أن يفعل.

التقى اثنان من نخبة مساعدي هوفر، ستانلي ترايسي ودبليو ريتشارد غلافين في قاعة اجتماعات خارج مكتب هوفر في مقر مكتب التحقيقات الفيدرالي. جمعهما على نحو لا يُصدق الشاعر أركيبالد ماكليش الذي قام بصفته أمين مكتبة الكونغرس في إبان الحرب في عهد روزفيلت بإنشاء قسم للمعلومات الخاصة لتوفير البيانات الأساسية حول الدول الأجنبية لعناصر الاستخبارات الأميركية. راح الرجال الثلاثة يحدقون إلى خريطة كبيرة محمولة على مسند تظهر ٢٠ دولة في وسط أميركا وجنوبها.

راح دالاس جونسون، الكاتب في مكتب فوكسوورث، يدون الملاحظات فيما أخذ ترايسي ينتقي «أسماء العملاء الذين يوقن أنهم سيكونون مناسبين في تلك الأمكنة»[٣]، حسبما يذكر جونسون. قال: «سوف نختار الملفات الشخصية لأشخاص يجيدون اللغة الإسبانية مثلاً. إن بدوا مرشحين جيدين فسنرسلهم إلى فوكسوورث ليطلع عليهم. وبهذه الطريقة تم انتقاء العملاء الأوائل». سجل جونسون أسماء الرجال الذين لديهم مؤهلات من ضمن المسودات التي استخدمها هوفر في الملفات «غير المخصصة للإرسال».

(كان هوفر قد أنشأ هذا النظام الحاذق باسم السريّة. على أن الوثائق غير المخصصة للإرسال لم تتم فهرستها قط. لذا أمكن إتلاف الأصلية منها من دون أن يكون لها أثر، ويمكن حماية سجلات العمليات الأكثر حساسية - من ضمنها التجسس وزرع أجهزة التنصت والمداهمات واستراق الأسلاك والتحقيقات السياسية - في حال تمت استجوابات خارجية من المحاكم أو الكونغرس. وقد ظل النظام سارياً حتى وفاة هوفر).

يفيد تاريخ مكتب التحقيقات الخاص حول جهاز الاستخبارات الخاصة: «في البداية تم جلب العملاء المنتقين لمهمات أميركا اللاتينية إلى واشنطن من الميدان المحلي وبعد تدريب مقتضب». باختصار: تلقوا معلومات عن البلد الذي سينفذون فيه مهامهم عبر ملفات دقيقة ربما تتضمن تقارير قديمة عن ملحقين عسكريين أو بحريين، فضلاً عن حزمة من قصاصات الصحف، مع كتيب سياحي. أما بالنسبة إلى التدرب على أهداف عملهم الاستخباري، فلم يكن له وجود تقريباً: «بشكل أساسي لم يكن ممكناً إيجاز النشاطات والظروف التخريبية من هذا النوع للعملاء، لأن هذه المعلومات لم تكن متوافرة في الولايات المتّحدة».

يواصل السرد التاريخي السري ليفيد: «ثمة خشية بالغة في الولايات المتّحدة من مدى الاختراق النازي والنشاطات النازية المنتشرة في أميركا اللاتينية». ولكن «اكتشف المكتب في خلال تنفيذ البرنامج أن هناك غياباً تاماً للبيانات أو التفاصيل الدقيقة التي تخص المدى أو الطبيعة الحقيقية للنشاطات التخريبية، الموجودة أو المحتملة، في أميركا اللاتينية».

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٠ وخلال محادثة بقرب الموقد أكد روزفيلت ضرورة حماية القارة الأميركية. قال الرئيس للشعب الأميركي: «هناك من يقول إن قوى المحور لا ترغب أبداً في مهاجمة العالم الغربي. هذا هو النمط نفسه من التمنيات الذي دمر قوى المقاومة للعديد من الشعوب التي تعرضت لغزو. تفيد الوقائع الصريحة أن النازيين أعلنوا صراحة مراراً وتكراراً أن الأعراق الأخرى كلها هي أدنى منهم ومن ثم تخضع لأوامرهم. والأهم أن الموارد والثروات الشاسعة لعالمنا الأميركي تتضمن أكثر الغنائم إغراء في أنحاء العالم كافة».

كانت الخطة تقضي بانضمام الولايات المتّحدة إلى الحرب للنيل من ألمانيا أولاً عبر

الحصار البحري وإلقاء القنابل من الجو، فضلاً عن عمليات مفتوحة في فرنسا المحتلة. وقد تطلبت تلك الخطة تعاوناً وثيقاً بين جهازي الاستخبارات الأميركي والبريطاني.

كانت لندن قد مارست فن الخداع في التجسس والدبلوماسية والاستخبارات العسكرية منذ عهد الملكة إليزابيث الأولى في القرن الـ١٦. درب عناصر الاستخبارات البريطانية جاسوس هوفر، هيو كليغ، فيما يخص تعقب الجواسيس وكشفهم، وحماية منشآت الصناعة ومرافئ الشحن، وتجميع وصون قوائم المواطنين والأجانب المشتبه فيهم، وتزويد كاميرات مخفية لالتقاط صور المراقبة، ووضع عملاء متخفين في السفارات والقنصليات، وفتح البريد من دون انتباه أحد إلى ذلك. وفيما توجه كليغ إلى مدرسة التجسس في لندن، أرسل هوفر تقريرين إلى البيت الأبيض يشرح فيهما الخطط البريطانية لتخريب دول المحور وتوقع أن تكون الأهداف البريطانية في موقع[٤] يسمح لها عند نهاية الحربِ بتنظيم العالم، وخصوصاً في أوروبا، على أساس اقتصادي من أجل إعادة التأهيل والربح ومنع انتشار الشيوعية. على أن رئيس جهاز الاستخبارات الخاصة التابع لهوفر، بيرسي فوكسوورث، قد سافر جنوباً مع بعثة يقودها نيلسون روكفيلر في جولة تمتد شهرين داخل القارة الأميركية. وقد استطاع باستخدام جواز سفر مزوّر زيارة ١٤ دولة حيث كان جهاز الاستخبارات الخاص يحاول التجسس على العدو. قدم تقريره إلى هوفر في شباط/فبراير ١٩٤١. إلا أن تقويمه كان موحشاً إذ كان عملاؤه يتخبطون في الفشل. فلم يكن لديهم أدنى فكرة عن الأمكنة التي يوجدون فيها أو ما يُفترض أن يفعلوه.

أيقن مكتب التحقيقات أن ثمة عناصر نازيّة يجدر السعي وراءها. ولكن لم يعرف أين عساه أن يفعل ذلك أو كيف.

يفيد السّرد التاريخي السرّي لجهاز الاستخبارات الخاص: «كان حجم المعلومات الاستخبارية الصادرة عن كل عميل في البداية وبعدها بفترة قصيرة جداً وقيمتها محدودين. إذ كان العملاء بالطبع لا يألفون أبداً الدول التي يحاولون العمل فيها ويعجزون عن استخدام لغة البلد. لذا فإن فرصة تحقيق إنجاز جدير بالاهتمام من ناحية التوجيه المحلي أو تنظيم مخبرين ذوي شأن وإيجاد مصادر معلومات جديرة بالاهتمام كانت أمراً يتطلب وقتاً طويلاً كما هو طبيعي. في غضون ذلك بالطبع كان العميل الذي

يكون عادة وحده في دولة معينة ومكلفاً مهمة محددة فيها، يملك ستاراً واهياً جداً لتنفيذ عمليات سرية... وقد تعلم المكتب عبر تجربة صعبة جداً أن أي معلومة تعود إلى عنصر دبلوماسي من وزارة الخارجية أو الجيش أو البحرية ستؤدي حتماً إلى شجب المعلومة ومصدرها أيضاً».

شعر هوفر بالفشل في العمل. فحاول في ١٥ آذار/مارس ١٩٤١ التخلص من جهاز الاستخبارات الخاصة.

قال هوفر للنائب العام جاكسون إنه يجدر تسليم جهاز الاستخبارات الخاصة إلى استخبارات الجيش أو السلاح البحري. ولكن لم يكن لدى هوفر من يقوم بعمل التجسس على القارة الأميركية. إذ كان الجيش والسلاح البحري منشغلين تماماً في محاولة فهم نيات وقدرات الألمان في أوروبا والبحر الأطلسي واليابانيين في آسيا والمحيط الهادئ. كرر توصيته بعد ٣ أسابيع قائلاً: «يحدد المكتب الوقت فيما يخص توسيع تغطيته في أميركا اللاتينية»[٥].

ظل انتشار الشيوعية السوفياتية في الولايات المتّحدة محط اهتمام هوفر الأبرز. من بين قائمة مسؤولياته الكثيرة جداً كانت هناك مسؤولية استراق الأسلاك في مراكز الدبلوماسيين الروس في الولايات المتّحدة، ومنهم أمتورغ، المكتب الاقتصادي والسياسي السوفياتي في نيويورك، الذي أنفق ملايين الدولارات لشراء التكنولوجيا الأميركية.

في نيسان/أبريل ١٩٤١ فتح مكتب التحقيقات تحقيقاً تجسسياً بشأن مكتب أمتورغ، دفع إليه تحذير استخباري بريطاني. كان هناك شاب أميركي عمره ٢٩ سنة اسمه تايلر كنت انسحب من جامعة برنستون قبل تخرجه، وعمل طوال ٦ سنوات كاتباً في السفارتين الأميركيتين في موسكو ولندن. قام البريطانيون في خلال تعقبهم لعميل نازي مشتبه فيه باللحاق به إلى شقة كنت في لندن. حينما اقتحموا غرفته وفتشوها وجدوا نسخاً من ١٥٠٠ برقية كبلية وشيفرة ورمز. كان كنت قد أمضى حياته المهنية في سرقة البرقيات المشفّرة وتسليمها إلى السوفيات وعملاء دول المحور؛ وبفضل عمله تمكنت موسكو وبرلين من فك الشيفرة الدبلوماسية الأميركية المستخدمة في الاتصالات السريّة بين لندن وواشنطن.

من بين وثائق كنت المسروقة، كان هناك تقرير استخباري بريطاني حول العملاء السوفيات الذين يعملون لحساب رئيس مكتب أمتورغ في نيويورك، غاييك بالادوفيتش أوفاكيميان، وهو مهندس كيميائي عمره ٤٢ سنة. إذ في ٥ أيار/مايو ١٩٤١ اعتقل مكتب التحقيقات أوفاكيميان بتهمة انتهاك قانون تسجيل العملاء الأجانب، الذي ينص على ضرورة تسجيل الأشخاص الذين ينشرون الدعايات الأجنبية الكاذبة في الولايات المتّحدة لدى وزارة العدل. ولكن قبل أن يتسنّى لمكتب التحقيقات التحقيق معه أُطلق سراحه بكفالة تبلغ ٢٥ ألف دولار تحت وصاية القنصل السوفياتي العام في نيويورك. ولكن بعد ١٠ أسابيع، في إثر غزو هتلر الاتحاد السوفياتي أمرت وزارة الخارجية بإسقاط التهم كمبادرة دبلوماسية نحو موسكو. فغادر أوفاكيميان نيويورك عائداً إلى موسكو ليصبح رئيس العمليات الاستخبارية السوفياتية الموجهة ضد الولايات المتّحدة.

على أنه لو جرى تحقيق ومحاكمة ناجحة لأوفاكيميان لتغير التاريخ، إذ إن مكتب التحقيقات لم يدرك حتى نهاية العقد أنه كان رئيس الجواسيس السوفيات في نيويورك وقائد الاستخبارات السوفياتية في شمال أميركا منذ العام ١٩٣٣؛ فهو من أسس شبكات التجسس الأميركية من وسط المخابئ والمجنّدين والرسل الخاصين؛ وقد انتشرت حلقاته التجسسية في أرجاء الولايات المتّحدة والمكسيك وكندا. وعلى الرغم من أن حملات ستالين التطهيرية مزّقت الاتحاد السوفياتي في الثلاثينيات، إلا أن أوفاكيميان تحمل ونجا.

ولم تكن هذه الفرصة الفائتة هي الوحيدة لتعقّب قادة التجسس السوفياتي والإيقاع بهم في أميركا. قبيل اعتقاله، كان مكتب التحقيقات قد تعقب أوفاكيميان إلى اجتماع مع جايكوب غولوس، وكيل سفريات في منتصف العمر كان ينظم الرحلات إلى روسيا في الثلاثينيات. كان غولوس قد اتُهم بتزوير جوازات السفر وانتهاك قانون تسجيل الأجانب قبل ١٤ شهراً فحسب، وقد تلقى غرامة مالية تبلغ ٥٠٠ دولار وحكماً معلقاً. لم يدر مكتب التحقيقات على مدى سنوات عديدة أن غولوس كان من بين الأعضاء الأعلى رتبة في الحزب الشيوعي في أميركا، وأنه كان عنصراً رئيساً يصل الاستخبارات السوفياتية بالعناصر السرّيين للحزب الشيوعي الأميركي.

قبل عودته إلى موسكو، سلم أوفاكيميان زمام أمور شبكاته إلى عملاء وجواسيس أميركيين. ما لبثت أن اشتهرت أسماؤهم على مستوى العالم ذات يوم.

في ٥ أيار/مايو ١٩٤١، في اليوم نفسه لاعتقال مكتب التحقيقات أوفاكيميان تلقى السفير الياباني في واشنطن كيشيسابورو نومورا وهو صديق قديم للرئيس روزفيلت بلاغاً من وزارة الخارجية في طوكيو يفيد: «يبدو من المؤكد أن حكومة الولايات المتّحدة تقرأ رسائلك المشفّرة»[٦].

أتت هذه المعلومة الاستخبارية المجفلة من الألمان. وقد ظل الجيش وسلاح البحرية طوال ٦ أشهر يفككان رموز وشيفرات البرقيات الكبلية الدبلوماسية اليابانية المشفّرة وفق نظام يسمّى (الأرجواني). وقد أطلق اسم مشفّر على المعلومات الاستخبارية المستقاة من الرسائل التي فككت شيفراتها وهو (ماجيك) أي سحر.

في ٢٠ أيار/مايو رد السفير الياباني بأنه اكتشف «بأن الولايات المتّحدة تقوم فعلاً بقراءة بعض رسائلنا المشفّرة». ولكنه لم يعرف أياً منها. فاستمرت اليابان دون التزام الحذر وعلى نحو لا يُفسّر في استخدام النظام الأرجواني. وواصلت تفكيك الرسائل المشفّرة بواسطة نظام ماجيك. فتم اكتشاف معلومات مجفلة - من قبل القلة الأميركية المخولة قراءة الرسائل المشفّرة. ومن بين المخولين استخدام نظام ماجيك لتفكيك الشيفرات: الرئيس ووزيرا الحرب والخارجية ورئيسا الاستخبارات في الجيش والبحرية. أما غير المخولين فهم العميد البحري هاسباند كيميل وهو قائد فيلق المحيط الهادئ؛ والقائد والتر شورت، قائد الجيش في هاواي؛ وجاي إدغار هوفر.

أثبت الفشل في تحليل استخبارات ماجيك وتحويل معلوماته السريّة إلى خطة عمل أنه أمر فتاك. فقد كان جمع الاستخبارات شيئاً وتنسيقها - وصل النقاط - شيئاً آخر. فالواقع أن الجيش لم يبلغ سلاح البحريّة بمعلوماته. كما أن سلاح البحرية لم يبلغ الجيش بمعلوماته أيضاً. وكلاهما لم يبلغ هوفر.

كان روزفيلت قد قال إنه يريد تقسيم حقل الاستخبارات. وكان كذلك، وظل كذلك عدة سنوات.

بحلول أيار/مايو ١٩٤١، كشف نظام ماجيك أن اليابانيين بدأوا يشكلون شبكة استخبارية مُحكمة في العالم الغربي توقعاً لحرب عالمية. فصدرت أوامر من طوكيو إلى

واشنطن ببذل جهد على مستوى العالم لجمع استخبارات سياسية واقتصادية وعسكرية باستخدام مواطنين أميركيين من أصول أجنبية (غير يابانية)، أجانب (غير يابانيين)، وشيوعيين وزنوج وأعضاء في نقابات العمال ومناهضين للسامية لهم قدرة على الولوج إلى الحكومة الأميركية والمراكز العلمية والصناعية والنقل.

وذكرت الأوامر أيضاً: «في حالة دخول الولايات المتّحدة الحرب، سيتم نقل جهازنا الاستخباري إلى المكسيك، جاعلين ذاك البلد المركز العصبي لشبكتنا الاستخبارية. وتوقعاً لحدوث هذا الأمر، جهزوا منشآت لشبكة استخبارية دولية مكسيكية أميركية... تشمل البرازيل والأرجنتين والتشيلي والبيرو». وقد كشفت التقارير التي تدفقت إلى طوكيو من الجواسيس والعملاء السريّين اليابانيين في أميركا في خلال شهر أيار/مايو ١٩٤١ تحرّكات السفن والطائرات الأميركية فوق المحيط الهادئ، وخطط خرق منشآت الصناعات العسكرية، ومساعي تجنيد الأميركيين اليابانيين من الجيل الثاني الذين خدموا جواسيس في الجيش الأميركي. وبحلول نهاية الصيف كانت طوكيو تسعى للحصول على معلومات استخبارية حول العلاقات المتبادلة للقوى الأميركية في المحيط الهادئ، ومنها موقع السفن الحربية وحاملات الطائرات الأميركية المتمركزة في بيرل هاربر.

امتلك كل من مكتب التحقيقات والجيش وسلاح البحرية أجزاء صغيرة من هذه الأحجية الاستخبارية. ولم يجمع أحد الأجزاء معاً. لم يتوقع أي منهم هجوماً على القواعد الأميركية في المحيط الهادئ. إذ كانت عيونهم مركزة على الاتجاه المعاكس.

في ٢٧ أيار/مايو ١٩٤١ أعلن الرئيس روزفيلت «حالة طارئة وطنية غير محدودة»، مستندة في جزء كبير منها إلى تهديد بوقوع هجوم نازي على القارة الأميركية. وقد تكلم من البيت الأبيض محاطاً بالسفراء والوزراء من جميع أرجاء العالم الغربي.

قال الرئيس: «إننا نواجه واقعاً بارداً قاسياً».

واصل روزفيلت القول: «الواقع الأولي والأساس هو أن ما بدأ حرباً أوروبية قد تطور، كما أراد لها النازيّون دوماً، إلى حرب عالمية يسعون فيها للسيطرة على العالم. من الجلي لنا جميعاً، أنه ما لم يلجم التقدم الهتلري في الحال، فإن العالم الغربي سيكون ضمن مدى أسلحة الدمار النازية». كانت طوربيدات النازيّين تغرق السفن التجارية في

أرجاء المحيط الأطلسي. قال روزفيلت: «إن سيطرة أو احتلال القوى النازية لأي من الجزر في المحيط الأطلسي يهدّد السلامة المطلقة للولايات المتّحدة نفسها».

حذر الرئيس من أن هتلر قد يسيطر قريباً على الجزر الأمامية للعالم الجديد - جزر أزورس وكايب فيردي. علماً أن جزر كايب فيردي تبعد مسافة ٧ ساعات عن البرازيل بواسطة الطائرات المقاتلة أو الناقلة للجند، وهي تقع على مسارات الشحن الرئيسة في جنوب الأطلسي. قال: «الحرب تقترب من حافة العالم الغربي نفسه. إنها تقترب جداً من ديارنا.... إن سلامة المنازل الأميركية وسط بلادنا لها حتى علاقة أكيدة بالسلامة المتصلة للمنازل في نوفا سكوتيا أو ترينيداد أو البرازيل».

كان روزفيلت صريحاً جداً: «بالكاد أكرر ما هو موجود في الكتاب النازي حول غزو العالم. إنهم ينوون معاملة دول أميركا اللاتينية كما يعاملون البلقان اليوم. إنهم ينوون خنق الولايات الأميركية المتّحدة».

أيقن روزفيلت أن ثمة شبكة نازية ناشطة في مكان ما من أميركا اللاتينية في وسعها اختراق الولايات المتّحدة ما لم يفلح جهاز الاستخبارات الخاصة في أداء مهمته. كانت الحاجة إلى وجود استخبارات في دول المحور في العالم الغربي ملحة جداً. ولكن بدا أن النجاح لم يحالف رجال جهاز الاستخبارات الخاصة.

لم يبلغ عملاء هوفر في الخارج عن الكثير ما خلا الإشاعات وما يشبهها، بحسب رواية التاريخ السري. وقد جاءت تلك الإشاعات من «مخبرين محترفين» تمكنوا من كسب المال من خلال نشر معلومات ذات طبيعة استخبارية. لم يتم التحقيق قط في معلوماتهم أو التحقّق من دقتها. لقد وجد المحتالون رجال جهاز الاستخبارات الخاصة صيداً سهلاً: «عادة كانوا من الدهاء الكافي بحيث يدركون في بداية اللعبة أن في وسعهم زيادة كسبهم وثمن معلوماتهم، كلما كانت طبيعتها أشدّ تخويفاً».

أصبحوا متحمّسين جداً لمثل هذا النوع من جني المال، الذي يسعون فيه وراء الأميركيين والبريطانيين على أساس بيع بالجملة نوعاً ما، مع توقهم الدائم إلى اجتذاب زبائن جدد في تجارتهم المزدهرة. يفسّر التاريخ السريّ بحكمةِ الإدراك المتأخر: أنهم احتاجو إلى شهور وأحياناً إلى سنوات لتمييز الحقيقي من الزائف، لأن المعلومات التي نشرتها المصادر لم تكن دوماً ملفقة بالطبع. إذ إنها في الحقيقة، كانت مستندة

على الأغلب إلى حقائق كبيرة. فضلاً عما كانت تتضمّنه من أعذار كاذبة وكل أنواع التضليلات والشيفرات المزيفة للأعداء إلخ... حيث لم تكن تُقدم لخداع ممثلي مكتب التحقيقات فحسب، بل الملحقين العسكريين والبحريين للولايات المتّحدة وغيرهم من الممثلين الاستخباريين المتحالفين في أميركا اللاتينية أيضاً، بالإضافة إلى البريطانيين، في مقابل دفعات كبيرة من المال.

«سأبعث استقالتي الليلة»

أعلنت مكيدة مماثلة وصول ويليام دونوفان الملقب بـ «بيل الجامح» إلى منصب الرئيس الاستخباري الجديد لأميركا.

لم يُنعت بـ «بيل الجامح» سدى. كانت تراود بيل ١٠٠ فكرة في اليوم، ١٠ منها قد تكون لامعة. أُعجب الرئيس بجرأته. لقد كان على غرار روزفيلت يهوى الاستخبارات الأجنبية، ويروقه التجسس. كان قد ولج عالم التجسس بعد إخفاقه في امتهان السياسة، وعلم نفسه بنفسه إلى حدّ كبير. ولكنه حسب نفسه خبيراً، ووفق المعايير الأميركية كان كذلك.

كان يضغط على الرئيس لتأسيس قسمه الخاص.

في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤١ عرض دونوفان أن يتولى مسؤولية «منظمة استخبارية خاصة بالعدو المركزي»(٧) تشرف على مكتب التحقيقات الفيدرالي، واستخبارات الجيش والسلاح البحري. أراد إدماج الآلية الاستخبارية الأميركية سعياً إلى انسجامها وتوحيد عملها وجمع أسرارها معاً والإبلاغ عن النتائج مباشرة إلى الرئيس.

كان روزفيلت قد أوفده مرّتين إلى لندن فالتقى رئيس الوزراء تشرشل، ورئيس الاستخبارات البريطانية ستيوارت مينزيز ومدير استخبارات السلاح البحري البريطاني، العميد البحري جون غودفري. افتتن به البريطانيون (ودفعوا تكاليف رحلته الثانية). أرسل تقريراً من أربع صفحات إلى صديقه المقرّب وزميله السياسي الجمهوري، وزير البحرية الجديد فرانك نوكس يصف فيه الجهاز الاستخباري البريطاني على غرار ما فعل هوفر قبل شهر واحد ولكن بكلمات وهّاجة أكثر. إذ كان لهوفر علاقاته الخاصة بجهاز

الاستخبارات البريطاني ولكنه أبقاها على مستوى التسلح. وفي المقابل كان دونوفان يُوظّف بواسطة الخبراء.

أعاد دونوفان تفعيل خططه الاستخبارية في دياره في نيويورك، بتشجيع قوي ومتواصل من ويليام ستيفنسون، ضابط الاستخبارات البريطاني الذي يدير عمليات أميركية من مكتب في مركز روكفيلر. وذلك بمساعدة اثنين من معارفه البريطانيين قدّما له اقتراحات مفيدة وهما: العميد البحري غودفري ومساعده القائد إيان فليمينغ، الذي ابتكر لاحقاً الشخصية الخيالية لأشهر جاسوس في جيله وهو جايمس بوند.

كان لمطامح دونوفان نتيجة غير عادية وهي توحيد مكتب التحقيقات الفيدرالي واستخبارات الجيش وسلاح البحرية، إلا أن هوفر وأنداده العسكريين وقفوا ضده بصلابة. حيث وقعوا بياناً رسمياً موجهاً إلى وزارة الحرب معربين فيه أن فكرة دونوفان تمثل خطراً عظيماً على الأمن القومي. ومما قالوه: «ستكون الوكالة الاستخبارية الفائقة[٨] الناتجة من الإدماج معقدة ومرهقة أكثر بكثير».

في ٥ تموز/يوليو ١٩٤١ تم تسجيل غضب هوفر من صعود دونوفان في محادثة هاتفية مع فنسنت أستور، الذي كان لا يزال يقوم بدور منسق الاستخبارات في نيويورك وكان مكلفاً عملاً سرياً لجهاز الاستخبارات الخاصة. إذ كان قد انتقد عمل هوفر في أميركا اللاتينية، بعد أن سمع الإشاعة من أميركا الجنوبية.

وبحسب هوفر كان أستور ودونوفان يعزمان على خلعه. فسجل المكالمة[٩]:

هوفر: بخصوص فكرة تنصيب مدير جديد لمكتب التحقيقات... أعتقد أنك تعلم على الأرجح أن هذه الوظيفة لا تعني الكثير لي على أي حال.

أستور: بالطبع تعني لك الكثير يا إدغار. فلديك وظيفة ممتازة.

هوفر: وتسبّب وجع رأس بالغ وإن أرادها أحدهم يمكنه الحصول عليها بمجرد طلبها لأنني لا أتوق كثيراً إلى الاحتفاظ بها.

أستور: حسناً يا إدغار، أعتقد أنه لا يجدر بك التكلم على التخلي عن وظيفتك في ظل الوضع الراهن للبلد.

هوفر: صحيح. هذا هو الشيء الوحيد الذي أبقاني في وظيفتي... إن أرادوا أن

يتسلم الكولونيل دونوفان وظيفتي أو أرادوا لك تسلمها... فسأرسل استقالتي الليلة إن أراد الرئيس... لا فرق عندي البتة... فالوظيفة ليست بالشيء الكافي.

كان هوفر يخشى كثيراً خسارة وظيفته طوال أشهر لقد صنع لنفسه أعداء في مناصب مرموقة.

غضبت السيدة الأولى إلينور روزفيلت حينما بدأ مكتب التحقيقات يتحرّى الخلفية السياسية لسكرتيرتها الاجتماعية إيديث هيلم. فكتبت رسالة شخصية إلى هوفر: «يبدو لي هذا الضرب من التحقيق شبيهاً جداً بأساليب تحقيقات البوليس السرّي النازي».

ثار غضب أعضاء من مجلس روزفيلت الاستشاري بعد أن أهان مكتب التحقيقات السكرتير المساعد في وزارة الخارجية سامنر ويليس، وهو رجل السياسة الخارجية المفضل لدى روزفيلت ومهندس بارز لاستراتيجيات أميركا اللاتينية. كان المكتب قد أجرى تحقيقاً مطولاً في مسألة مثليته الجنسية، بعد أن كُشِفت بالكامل حينما حاول ويليس مخموراً مجامعة حمّال على متن قطار ركاب.

كانت سمعة هوفر مستندة بشكل أساسي إلى قوة مراقباته السريّة. إضافة إلى احترام الناس له، بالرغم من أن بعضاً منهم كانوا يخشونه بكل بساطة، فيما كان عدد منهم لا بأس به يمقتونه. وكان هوفر يوقن ذلك.

قال هوفر لساعده الأيمن في مكتب التحقيقات كلايد تولسون إن «هناك تحركاً لإزاحتي من منصب المدير»[١٠]. وكان محقاً حيث كان دونوفان هو القوة خلف هذا الأمر. علماً أن الكراهية بين دونوفان وهوفر قد نشأت منذ العام ١٩٢٤، حينما عمل دونوفان مدة قصيرة مسؤولاً عن هوفر في وزارة العدل. لكن هوفر حاربه في الوزارة وأفشل رهانه على تولي منصب النائب العام، وشجب بقوة فكرة وجود أي جهاز استخباري سرّي تحت إمرته.

اعتقد هوفر أن دونوفان رجل خطر وغير صادق، وراح ينشر إشاعات حول تعاطفه مع الشيوعيين. وفي المقابل، اعتقد دونوفان أن هوفر فاشل في الاستخبارات الأجنبية وراح يشيع بأنه مثليّ الجنس ولكنه يكتم ذلك.

تعرض هوفر لمثل هذه الإشاعات منذ العام ١٩٣٧، أقله في السنة التي بدأ فيها

مكتب التحقيقات جهوده الطويلة لاجتثاث مثليّي الجنس من الحكومة. وهذه الإشاعة هي على الأرجح الأكثر شهرة في حياة هوفر اليوم.

الشيء الوحيد الذي يبدو أن الجميع يعرفونه عن هوفر، هو أنه كان يقيم علاقات جنسية مع رفيقه الدائم كريد تولسون. وقد انطبعت هذه الفكرة في أذهان العامة قبل وقت طويل، عبر كتاب ألفه صحفي بريطاني تضمن أوضاعاً مُثبتة لهوفر وهو يرتدي ملابس نسائية. وهذا، في حال كان صحيحاً، أمر مثير للدهشة. ولكنه بكل تأكيد يكاد يكون ملفقاً. فهذا الادعاء يستند إلى شهادة سمعية من الدرجة الثالثة مصادرها غير موثوق بها. فلا يوجد دليل واحد يعزّز فكرة قيام علاقة جنسية بين هوفر وتولسون أو بينه وبين أي شخص آخر. مع أنهما كانا لا يفترقان على المستويين الشخصي والمهني، إضافة إلى أن هوفر أوصى لتولسون بممتلكاته الدنيوية، وهناك صور تظهر الرجلين معاً تكشف عن مشاعر إنسانية أعمق من الافتتان. على أن أحد كتّاب سيرة هوفر أشار إلى أن علاقتهما كانت خالية من الجنس، وربما كان هذا أقرب إلى الحقيقة. مع أنه ما من أحد عرف هوفر على المستويين الشخصي والمهني آمن بوجود علاقة تعدو ذلك.

قالت كارثا ديلوش الملقبة بـ«ديكي» وهي برتبة ملازم ظلت وفية لهوفر عدة سنوات: و«كان يمقت المثلية الجنسية[11]. لهذا السبب طرد مكتب التحقيقات كثيراً من المثليّين الجنسيّين». فلو كان هوفر نفسه مثلياً متكتماً لتحولت إحباطاته السريّة إلى غضب موجه ضد أعدائه، لأن غضبه الداخلي كان مخفياً على الجميع.

«لدي خريطة سريّة»

لم يفقد هوفر وظيفته ولا جرأته لمقاتلة دونوفان. ولكن في ١١ تموز/يوليو ١٩٤١ عيّن الرئيس «بيل الجامح» منسقاً عاماً للاستخبارات، مانحاً إياه «السلطة لجمع وتحليل»[12] كل الاستخبارات التي تخص الأمن القومي. وذلك في إثر قيام روزفيلت بتقسيم حقل الاستخبارات.

أبرق المسؤول الاستخباري البريطاني ويليام ستيفنسون إلى لندن: «يمكنك تصور مدى شعوري بالراحة[13] بعد أشهر من المعارك والمناورات في واشنطن لوصول رجلنا

إلى منصبه». يلفت اختياره للكلمات النظر. بالفعل عدت الاستخبارات البريطانية دونوفان رجلها، واستخدمته في سعيها لتحقيق هدفها الأسمى في أشهر يأسها عام ١٩٤١: لدفع الولايات المتّحدة إلى خوض الحرب.

أعلن الرئيس في خطاب بُث على مستوى الوطن في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١: «لدي خريطة سريّة صنعتها في ألمانيا حكومة هتلر - من قبل مهندسي النظام العالمي الجديد. إنها خريطة لأميركا الجنوبية وجزء من أميركا الوسطى، وفق طرح هتلر حول إعادة تنظيمها. اليوم في هذه المنطقة ثمة ١٤ دولة منفصلة. ولكن الخبراء الجغرافيّين في برلين طمسوا بكل قسوة كل الحدود الموجودة، وقسّموا أميركا الجنوبية إلى خمس دول خانغة، واضعين القارة بأسرها تحت هيمنتهم. كما أنهم رتبوها بحيث تضم إحدى هذه الدول الدمى جمهورية باناما وخطنا الحيوي الهام - قناة باناما.

قال روزفيلت: «هذه خطته. توضح هذه الخريطة مقصد النازيّين ليس حيال أميركا الجنوبية فحسب، وإنما حيال الولايات المتّحدة الأميركية نفسها».

حصل الرئيس على الخريطة السريّة من «بيل الجامح» دونوفان. وحصل عليها دونوفان من صديقه المقرب بيل ستيفنسون، مدير المركز البريطاني في نيويورك. وما كان مصدر الخريطة السريّة؟ ادعى أحد الملازمين الكبار لستيفنسون وهو أتش مونتغومري هايد، أن الاستخبارات البريطانية سرقتها من بريد السفارة الألمانية في ريو دي جانيرو. كتب هايد قائلاً: «فرح الرئيس جداً[١٤]. كان اكتشاف الخريطة دليلاً مقنعاً على النيات الألمانية في أميركا اللاتينية وصدمة هائلة لجميع مواطني الولايات المتّحدة الطيبين». ولكنها كانت خريطة مزوّرة صنعتها الاستخبارات البريطانية. وظلت هذه الخدعة التي صُمّمت لاستدراج الولايات المتّحدة إلى الحرب في أوروبا طي الكتمان عقوداً من الزمن.

لقد قام الرئيس بتهشيم حقل الاستخبارات. فكانت إحدى نتائج هذا العمل خريطة العالم المزوّرة. بينما كانت النتيجة الثانية الهجوم المباغت.

١٣

قانون الحرب

حينما هاجمت اليابان الولايات المتّحدة في بيرل هاربر يوم الأحد في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١ كان هوفر قد أعد خطط الحرب خاصته. راح عملاؤه يتسقّطون أخبار المشتبه فيهم في أميركا طوال أشهر.

بدأ النائب العام الجديد فرانسيس بيدل يوقع أوامر اعتقال ٣٨٤٦ ألمانياً وإيطالياً ويابانياً. وأخذ هوفر ورجاله يعتقلون المئات من الأشخاص الذين اعتُبروا خطيرين جداً، ولم يبالوا بمذكرات الاعتقال. لقد حددوا المشتبه فيهم بكل الوسائل الضرورية بما فيها المداهمات غير المشروعة. كان عميل مكتب التحقيقات مورتون تشايلز قد دهم شقة شخص يُشتبه في تعاطفه مع الألمان، وسرق دفتر عناوينه ثم هرب بسرعة حينما عاد المشتبه فيه إلى منزله. وضعه تشايلز في صندوق بريد وسلّمه مكتب البريد إلى مكتب التحقيقات في اليوم التالي.

قال تشايلز: «كان عملاً غير مشروع[1]. كان سرقة. ولكني أودعت ١١٤ شخصاً في معسكر اعتقال استناداً إلى الأسماء الواردة في ذاك الدفتر».

لم يصادق هوفر على أوامر الرئيس القاضية باحتجاز ١١٢ ألف ياباني وأميركي ياباني سيقوا إلى المعسكرات عقب حادثة بيرل هاربر. لم يرد سجن الناس على أساس عرقي. بل أراد التحقيق معهم وإن لزم الأمر سجنهم لقاء ما اقترفوه.

وسّع الرئيس سلطات هوفر في إبان الحرب، بحيث شملت مسؤولية إجراء تحقيقات في خلفية وسمعة كل شخص تقدم لشغل وظيفة في الحكومة. بدأ يعمل مع سلطات منح جوازات السفر والهجرة للسيطرة على حدود أميركا، والمطارات ومحطات السكك الحديد. وجب عليه تأمين سلامة مئات من المصانع التي تصنع مواد الحرب. فضلاً عن مسؤولية فرض الرقابة على الصحافة الأميركية. بدأ هوفر ورجاله يفتحون بريد الدرجة الأولى في نيويورك وواشنطن، إضافة إلى البرقيّات والرسائل الكبلية المرسلة من قبل الاتحاد الغربي، وشركة التلغراف والهاتف الدولية، ومؤسسة أميركا الإذاعية.

في خلال الأشهر الأولى من الحرب وفيما بدأ الجنود والبحّارة والطيارون الأميركيون القتال وراحوا يموتون في شمال إفريقيا وغرب أوروبا وجنوب المحيط الهادئ، كان مكتب التحقيقات الفيدرالي يكافح في الوطن وخارجه ضد تهديد الجواسيس والمخرّبين.

غادرت غوّاصتان ألمانيتان قاعدتهما في لوريان، فرنسا في أواخر أيام شهر أيار/مايو ١٩٤٢. كانت الغواصة الأولى تحمل أربعة مخرّبين نازيين يرتدون بزّات بحّارة ألمان وحطت على شاطئ أماغانسيت، لونغ آيلاند ليلة الـ١٣ من حزيران/يونيو. والغواصة الثانية تحمل أربعة عملاء نازيين كانت تتجه إلى جاكسونفيل، فلوريدا.

كان المتسللون الثمانية وكلهم ألمان قد عاشوا سنوات في الولايات المتّحدة. وقد جنّدوا نظراً إلى قدرتهم على التكلم بلغة إنكليزية خالية من اللكنات الغريبة، وإلى معرفتهم بالمدن الأميركية واستعدادهم المعلن لتفجير الجسور والأنفاق ومحطات السكك الحديد والمتاجر الكبرى والمصانع العسكرية.

كانوا يحملون حقائب مضادة للمياه فيها مواد شديدة الانفجار ومتفجرات مقولبة ومشكّلة لتشبه كتل الفحم، وفتائل وصمامات وأدوات تفجير وبطاقات ضمان اجتماعي مزوّرة وقرابة ١٨٠ ألف دولار نقداً. كانوا تحت إمرة ملازم من الآبوير يدعى والتر كابي عاش وعمل في الولايات المتّحدة من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٧. كما كان رئيس الحملة الدعائية في منظمة باند الألمانية الأميركية، وهي المنظمة الأهم للفاشيين الأميركيين والمتعاطفين مع النازيين. وبعد عودته إلى ألمانيا خدم هتلر عبر تنظيم حلقات جاسوسية دولية.

كان جورج داش قائد الفريق في الغواصة التي حطت في لونغ آيلاند. وهو كان قد قاتل ضمن الجيش الألماني في خلال الحرب العالمية الأولى وهو فتى في الرابعة عشرة من عمره. أتى أول مرة إلى الولايات المتّحدة متخفياً على متن سفينة وهو في الـ١٩. كان قد خدم مدة سنة جندياً في جيش الولايات المتّحدة وتزوج شابة أميركية وعمل نادلاً في نيويورك وضواحيها. كانت ولاءاته منقسمة. تقدم بطلب للحصول على الجنسية الأميركية ولكن لم يستكمل طلبه ولا أقسم على ولائه للولايات المتّحدة.

حط داش وزملاؤه المخربون على الشاطئ قرابة منتصف الليل وعلى الفور كشفتهم دورية لخفر السواحل التابعة للولايات المتّحدة. رأى الحارس جون كولن أربعة رجال يجهدون في إخراج قارب وسمعهم يتكلمون باللغة الألمانية. كان أحد الرجال يحمل سلاحاً. تراجع كولن وعاد عند بزوغ الفجر ومعه فريق من خفر السواحل، سارع إلى حفر مخبأ وضع فيه المتفجّرات والسجائر والخمر ثم اتصل بالشرطة التي اتصلت بدورها بمكتب التحقيقات. في غضون ذلك استقل الفريق الألماني قطار الساعة السادسة صباحاً المتجه إلى نيويورك حيث كان داش وشريكه إيرنست برغر قد نزلا في فندق في وسط المدينة. كان برغر يحمل الجنسية الأميركية، وقد عاش في ديترويت وميلووكي حيث عمل ميكانيكياً من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٣. ثم عاد إلى ألمانيا عام ١٩٣٣ وعمل بكل وفاء مروّج دعايات نازياً إلى أن اعتقله الغستابو عام ١٩٤٠ في خلال حملة تطهير سياسية. قضى ١٧ شهراً في معسكر اعتقال قبل تجنيده مخرباً من قبل الآبوير.

تبادل داش وبرغر حديثاً مطولاً في الفندق. إذ كانت تنتابهما شكوك كبيرة في مهمتهما. فقد كان وفاؤهما للرايخ الثالث متذبذباً. إذ إن الحقيبة الملأى بالمال النقدي بدت مغرية لهما. أراد برغر أخذ المال والهرب ولكن داش أبلغه أن لديه فكرة أفضل من ذلك. وهي الاتصال بمكتب نيويورك الميداني التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي.

فحسب العميل الذي أجاب على الهاتف أن داش مجنون. كان هناك في مكتب نيويورك خزانة ملفات مؤلفة من ثلاثة أدراج تدعى صندوق المجانين، وهي ملأى بسجلات سنوات من الأحاديث مع مخمورين ومتعاطي مخدرات. دوّن عميل المكتب ملاحظة حول الاتصال ثم رماها في الصندوق.

في ١٨ حزيران/يونيو، انتاب داش اليأس. استقل قطاراً إلى واشنطن وتوجه إلى

مقر مكتب التحقيقات وطلب مقابلة هوفر. حينما راح داش يسرد قصته اضطر إلى فتح حقيبته ورمي ٨٢,٣٥٠ ألف دولار على الطاولة لأخذ كلامه على محمل الجد. ثم واصل داش الكلام على مدى الـ٨ أيام التالية. أعطى مكتب التحقيقات كل المعلومات التي يحتاج إليها ليعتقل فوراً الألمان الثلاثة الباقين في نيويورك، وكان يعرف ما يكفي من المعلومات لمساعدة المكتب على القبض على الوحدة الثانية التي حطت في فلوريدا. وهكذا بحلول يوم ٢٧ تموز/يوليو ١٩٤٢، اعتقل المخربون الألمان الثمانية جميعاً.

«خيانة عظمى»

لفق هوفر قصة المخرّبين الألمان. أخبر الرئيس ثم الصحافة في نهاية المطاف بالقصة من دون ذكر ارتداد داش عن حزبه وتوجهه إلى مقر مكتب التحقيقات وبوحه بكل شيء. وفي رسالته إلى روزفيلت ادعى هوفر أن مكتب التحقيقات اعتقل داش في ٢٢ حزيران/يونيو أي بعد ٤ أيام من تسليمه نفسه.

كتب النائب العام بيدل بعد ٢٠ سنة: «لم يذكر شيء بشأن اعتراف داش المطول والدقيق والمدوي[٢]، وتم الاستنتاج عموماً أن عميلاً ذكياً من المباحث الفيدرالية، ارتاد على الأرجح مدرسة التدريب التي تدرب فيها الثمانية، وتمكن من اختراقهم وإرسال تقارير منتظمة إلى أميركا».

عقد الرئيس والنائب العام وهوفر إحدى المحاكمات العسكرية الاستثنائية في تاريخ الولايات المتّحدة. ولا يزال صدى مجرياتها يتردد إلى يومنا هذا. في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٤٢، أي بعد يومين من ذيوع قصة داش في الصحف، تلقى النائب العام بيدل ملاحظة من روزفيلت، أُعيد طبعها هنا وتظهر بين هلالين تعليقات بيدل:

> لم أحظ بفرصة التكلم معك بشأن محاكمة المخرّبين الثمانية الذين نزلوا من الغوّاصتين الألمانيتين كما لم أقرأ أيضاً في الآونة القريبة القوانين التي تنطبق عليهم (لاحظوا اللمسة الروزفالتية، ولسان حالها: أعرف كل ما هنالك حول القانون، وعلى أي حال لست مضطراً إلى قراءة القوانين: هذه حرب).
>
> ولكن في رأيي أجد الآتي:

١- أن المواطنين الأميركيين مدانان بتهمة الخيانة العظمى. ونظراً إلى أننا نعيش في زمن حرب، أميل إلى محاكمتهما في المحكمة العسكرية. لا أرى كيف سيقدمان دفاعاً مناسباً. هما بكل تأكيد مذنبان من دون أدنى شك ويبدو أن عقوبة الإعدام تكاد تكون إلزامية.

٢- بالنسبة إلى قضية الستة الآخرين الذين أعتقد أنهم ألمان... لا أرى فرقاً (أي دعك من همهم أيها النائب العام).

روزفيلت

بيد أن قوانين الولايات المتّحدة وأحكام المحكمة العليا وقفت في الطريق. ففي قضية نشأت في إبان الحرب الأهلية قضت المحكمة بأنه لا يمكن محاكمة مدني في محكمة عسكرية ما لم يكن قد أُعلن القانون العرفي وأُقفلت المحاكم المدنية. اضطر بيدل إلى إيجاد طريقة للاحتيال على هذا الحكم. فطلب إلى الرئيس تعيين لجنة عسكرية خاصة لإجراء محاكمة سريّة للمخرّبين بموجب القانون العرفي. حينما رُفع هذا القرار إلى المحكمة العليا لمراجعته، كما تفعل بشكل حتمي، حاجّ بيدل بأن المقاتلين الأعداء الذين يشنون حرباً على أميركا يمكن محاكمتهم ومعاقبتهم من خلال محاكمة عسكرية بموجب قوانين الحرب. قُدّمت الحجة نفسها في حرب أميركا على الإرهاب في القرن الحادي والعشرين.

وقّع روزفيلت أمراً تنفيذياً يقضي بتأليف لجنة عسكرية على الفور. بدأت المحاكمة السريّة في الأسبوع التالي، وقد رأسها ٧ جنرالات من الجيش. أحضرت حافلات مصفّحة ملأى بالجنود السجناء من سجن مقاطعة كولومبيا إلى غرفة مغلقة في الطبقة الخامسة من وزارة العدل، وهي قاعة صغيرة كانت تُستعمل عادة صفاً لعملاء مكتب التحقيقات.

تولى بيدل المحاكمة وجلس هوفر عن يمينه وراح يُمرّر له الملفات المتعلقة بكل متهم وملخصات الأدلة، ونسخاً عن إفاداتهم واعترافاتهم وهم رهن الاعتقال. كان داش وبرغر آخر من اعترف في هذه المحاكمة التي امتدت أسبوعين. قدّم كل منهما اعترافات كاملة نفى فيها نيته تنفيذ مهمّته التدميرية.

في ٣ آب/أغسطس توصل الجنرالات السبعة إلى حكم إجماعي. كان الأمر يعود إلى الرئيس لاتخاذ الحكم. وكان قد قرر أصلاً أن عقوبة الإعدام تكاد تبدو إلزامية. وكان هذا هو الحكم الذي أعلنه. ولكن بيدل أقنعه بتحويل عقوبة الإعدام التي أنزلها ببرغر إلى السجن مدى الحياة وعقوبة داش إلى ٣٠ سنة. اعتقد النائب العام أن اعترافاتهما لها معنى - وأيقن أن مكتب التحقيقات ما كان لينجح في القضية لولا داش.

عند الساعة السابعة صباحاً في ٨ آب/أغسطس أطلع الجنرال كوكس المخرّبين على مصائرهم. فسيق الستة واحداً تلو الآخر إلى غرفة الإعدام في سجن المقاطعة، حيث تناولوا فطوراً يتألف من لحم مقدد وبيض ثم أرسلوا إلى الحلاق لحلق رؤوسهم، وفي الساعة الـ١٢ ظهراً والدقيقة الواحدة أُجلسوا على الكرسي الكهربائي وقد غُطيت وجوههم بأقنعة مطاطية وخوذ فولاذية وأُعدموا بالكهرباء. ومن ثم دفنوا في مقبرة «حقل الفخاري»(*) الخاصة بالفقراء والمجهولين الواقعة عند طرف العاصمة؛ واتخذت ست لوحات خشبية لا تحمل أية أسماء شواهد على ضرائحهم.

دخل داش وبرغر السجن الفيدرالي في أطلانتا؛ ووُضع داش في الحبس الانفرادي حيث لم يستطع أحد سماع قصته. بالكاد مرت ٧ أسابيع من يوم ارتداده إلى تاريخ تنفيذ الإعدامات.

كانت المحكمة العليا قد انعقدت قبل صدور الحكم للنظر في ما إذا كان يحق للرئيس إنشاء محاكم عسكرية سريّة في قضايا الإرهاب والتخريب. لكن الإجراءات كانت سريّة جداً بحيث لم تُقدم أية سجلات للمحكمة. أزعجت هذه القضية قاضي المحكمة العليا هارلان فيسك ستون لدرجة عالية - سرية المحاكمة والحكم، والقوانين التي هيمنت على اللجنة، وامتلاك الرئيس حق إنزال عقوبة الإعدام بالمدعى عليهم. فأكب على تدوين رأيه بعناية. فكتب: (إكس بارتي كيرين)، سُمّي تيمناً بأحد المخرّبين الألمان الذي أعدم، وظلت آخر الكلمات المتعلقة بموضوع المحاكمات العسكرية على مدى الـ ٦٠ سنة التالية.

عبّر ستون عن رأيه الذي صدر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر كالآتي: لم تتمكن المحكمة من «تحديد الحدود النهائية لصلاحيات المحاكم العسكرية بعناية تامة فيما

(١) مقبرة للغرباء.

يخص محاكمة الأشخاص وفق قوانين الحرب». ولم تتمكن أيضاً من كتابة القوانين التي يمكن بموجبها بناء قاعدة دستورية لتشكيل لجنة عسكرية. كان هذا الأمر يعود إلى الكونغرس. ولكن في هذه الحالة، امتلكت الحكومة السلطة فعلاً لمحاكمة المدعى عليهم بصفتهم مقاتلين أعداء مخالفين للقانون.

لقد حشر الرئيس ومكتب التحقيقات المحمكة العليا في الزاوية. إذ كان ٦ مدنيين قد أعدموا. فماذا لو وجدت المحكمة أن الاجراءات لم تكن دستورية؟ أو ماذا لو اكتشفت أن هوفر قد وعد داش بإطلاق سراحه في مقابل اعترافه؟ وفقاً لما كتبه قاضي المحكمة العليا ستون في مذكرة خاصة حول هذه المسألة، كان تم وضع المحكمة العليا في موقف لا تحسد عليه وهو أنها وقفت بجانب إعدام ستة رجال وسمحت بأن يلقوا مصير الموت من دون التوضيح لكل من يهمه الأمر - ومن بينهم الرئيس - بأنها لم تحسم مسألة يعتمد عليها الدفاع القانوني اعتماداً أساسياً لضمان حرية مقدم الالتماس.

كان السؤال ما إذا كانت اللجنة قد ألفت عن وجه حق من قبل الرئيس. ظل السؤال من دون إجابة إلى أن واجهت الولايات المتّحدة نوعاً جديداً من العداوات عام ٢٠٠١.

أكسبت قضية المخرّبين النازيين مكتب التحقيقات أمرين، الأمر الأول علني والآخر سري. كانت الدعاية ممتازة: حيث اعتقد الشعب الأميركي قاطبة أن المكتب كشف هذه القضية بنفسه. لم يعرف شيئاً عن ارتداد جورج داش واعترافه. أعد فرع العلاقات العامة في مكتب التحقيقات إشادة بهوفر وتقديم ميدالية شرف من الكونغرس له. لكن بالرغم من أن الميدالية لم تُقدم قط، إلا أن القضية أفادت صورة المكتب على أحسن وجه.

الأمر الحسن الآخر الذي نجم عن قضية المخربين النازيّين، هو تعميق فهم مكتب التحقيقات لطريقة عمل نظام روكواندرر. حقق المكتب في تاريخ حياة المخرّبين في الولايات المتحدة، فوجد أن ثلاثة منهم أعلنوا ولاءهم للرايخ الثالث عبر شراء وحدات النقد النازية «المارك» من مصارف في نيويورك وشيكاغو. سمحت طلبات إبدالهم للدولارات بالماركات للاستخبارات الألمانية بمعرفة أماكنهم وأماكن عيشهم وكيفية

الوصول إليهم. كان الآبوير قد دفع تكاليف عودتهم إلى ألمانيا ودرّبهم ليكونوا عملاء تخريبيين.

كان آلاف من الألمان الأميركيين قد اشتروا الماركات وذهبوا إلى ألمانيا. لكن كم عاد منهم إلى الولايات المتحدة جواسيس نازيين؟

في خريف العام ١٩٤٢[٣] أجرى مكتب التحقيقات تحقيقاً قومياً، في قضية من أكبر القضايا التي تسلمها وأعقدها. في النهاية حقق المكتب مع ٩٩٧ أجنبياً ألمانياً في الولايات المتّحدة، احتجز ٤٤١ منهم أو سجنهم وفق أوامر صدرت عن النائب العام تفيد بولائهم لألمانيا. تضمّنت القضية المئات من الألمان، ومئات الآلاف من الوثائق وأكبر مصرف في أميركا: تشايس ناشونال بنك.

في نيويورك، تولى القضية بيرس فوكسوورث، وكان المدير المساعد لهوفر في شؤون الأمن القومي.

حصل على وثائق تفيد بوجود ارتباطات مالية رابحة بين المصرفيين الأميركيين، وقيام شركات متعدّدة الجنسيات بتبادل صفقات أعمال سريّة مع ألمانيا ومنظمة باند الألمانية الأميركية والحكومة النازية. تعتبر كيفية حصول فوكسوورث على الوثائق تحديداً مسألة حساسة.

كانت المباحث الفيدرالية قد جنّدت مساعد أمين صندوق ومديراً متوسط المستوى في وزارة الخارجة في المكتب الرئيسي لمصرف تشايس في نيويورك. في خلال الليل، تسلل عميلا المباحث وأمضيا ساعات وساعات في التنقيب في ملفات وزارة الخارجية. تم هذا التفتيش من دون مذكرات، أي وقع في المنطقة الوسط بين السطو المنافي للقانون والتحقيق الاستخباري. لكنه في الحالتين كان منافياً للقانون.

كانت للمباحث نظرية فحواها أن مصرف تشايس يعمل نيابة عن الحكومة الألمانية في خرق قانون تسجيل العملاء الأجانب، القانون نفسه الذي استخدمه القضاء لإدانة الجواسيس المتّهمين. كانت هذه أكثر من مسألة سياسية شائكة. كانت تعني تهمة التعاون مع هتلر.

تعذر إثبات التهمة لأن المصرف فاق المكتب مناورة. عيّن مصرف تشايس جون كاهيل، وهو محامٍ واسع الاطلاع لتولي منصب المدّعي الفيدرالي المسؤول عن لجنة

المحلفين الكبيرة التي تحقق في القضية. كان يعي تماماً أن المباحث الفيدرالية قد جمعت الأدلة ضد مصرف تشايس بطريقة غير مشروعة. وامتلك كاهيل ما يكفي من المعلومات لقلب الطاولة. هدد بمحاكمة المباحث الفيدرالية. وإن تمت مواصلة القضية فسيتم كشف أعمالها المنافية للقانون، وهذا ثمن لم يستطع هوفر دفعه. فانهار التحقيق المتفجر سياسياً.

«لم يكن هناك من يقدّم لنا المشورة»

واجه مكتب التحقيقات مشكلة أخرى ذاك الشتاء. ففي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٣ توفّي بيرسي فوكسوورث في إثر تحطم طائرته في أدغال داتش غيانا، في الطرف الشمالي الشرقي لأميركا الجنوبية. كان فوكسوورث وعميل من المباحث الفيدرالية زميل له في طريقهما إلى المغرب حيث كان روزفيلت وتشرشل يعقدان مؤتمراً حول الحرب. كان فوكسوورث يتولى من قبل وزارتي الحرب والخارجية التحقيق مع مواطن أميركي زُعم أنه متعاون مع النازيّين اعتقل في الدار البيضاء لأنه يمثل تهديداً للرئيس.

مثّل موته ضربة قوية لجهاز الاستخبارات الخاصة الذي ازداد عدد عناصره بحلول العام ١٩٤٣ ليصل إلى ٥٨٣ عميلاً ولكنه كان لا يزال يكافح لإنجاز مهمته.

حاول هوفر بشكل متكرر تخليص نفسه من جهاز الاستخبارات الخاصة. فكتب إلى الرئيس الجديد لاستخبارات الجيش، اللواء جورج فيزي سترونغ قائلاً: «أنصح بشدّة[٤] بتخليص مكتب التحقيقات الفيدرالي من كل المسؤولية المتعلقة بتولي أمر أي عمل استخباري خاص في العالم الغربي، وبإيلاء هذه المسؤولية برمّتها إلى منظمة الكولونيل دونوفان. مع شعوري بالقلق البالغ واستعدادي للانسحاب تماماً من أميركا اللاتينية».

قليلة هي الحالات التي كان يعرض فيها هوفر تخليه عن السلطة، وبالتأكيد ليس لسياسي مثل دونوفان. شعر بذلك فقط لأنه أحس بخطر الإحراج. وكان جهاز الاستخبارات الخاصة مصدر غم لامتناه.

قال جون والش، وهو عميل للمباحث الفيدرالية يعمل على الأمن القومي وقد توجه إلى ميدلن، كولومبيا في مهمة لجهاز الاستخبارات الخاصة عام ١٩٤٣: «لا بد لكم

من التذكر أننا بدأنا من الصفر في العمل الاستخباري[٥]. إذ لم يكن هناك من يعطينا المشورة حيال هذا الأمر».

اقتضت مهمات جهاز الاستخبارات الخاصة في كولومبيا تعقب الجواسيس النازيّين ووقف الشبكات الإذاعية الرسمية التي تربط عملاء وعناصر التجسس بأسيادهم في ألمانيا. ولكن سرعان ما اكتشف والش لدى وصوله إلى كولومبيا أنه لا عمل لديه ليقوم به. تذكر قائلاً: «كان آنذاك قد اعتقل الأجانب الألمان جميعهم. إذ كانت كولومبيا قد أعلنت الحرب على ألمانيا واعتقلت جميع الألمان».

قال: «أمضيت وقتاً طويلاً في النادي الريفي. في الحقيقة لم يكن لدي مهمة كبيرة لأقوم بها».

ادعت المباحث الفيدرالية في سنوات تالية، أن عمل جهاز الاستخبارات الخاصة أدى إلى اعتقال ٣٨٩ عميلاً لدول المحور، وإلى تدمير ٢٤ محطة إذاعية مرتبطة بحلقات جاسوسية نازيّة، وقد تم تحقيق معظم هذه الأعمال بين عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣. سرق هوفر الفضل الذي يعود حقاً إلى قسم الاستخبارات الإذاعية ضمن هيئة الاتصالات الفيدرالية، في أثناء بيروقراطية عهد الإصلاحات الروزفلتية التي أشرفت على البث الإذاعي في الولايات المتّحدة. كان هوفر يكنّ البغضاء لرئيس مجلس إدارة هيئة الاتصالات الفيدرالية، جايمس لورنس فلاي: تقاتل الرجلان على مدى سنوات حول موضوع سلطة مكتب التحقيقات حيال زرع أجهزة التنصت.

اعترض المدنيون في قسم الاستخبارات الإذاعية[٦] اتصالات ألمانية سريّة مع جواسيس في أميركا اللاتينية، عملوا مع مسؤولين في السفارة الأميركية والشرطة المحلية لوقف الشبكات. في العام ١٩٤٢ التقط قسم الاستخبارات الإذاعية خطة لإغراق سفينة كوين ماري، التي كانت تحمل ١٠ آلاف جندي أميركي وكندي إلى الحرب، ودفع الشرطة البرازيلية لاعتقال أكثر من ٢٠٠ جاسوس ألماني. هذه الحادثة وحدها تفسّر نصف اعتقالات الجواسيس التابعين لدول المحور من قبل المباحث الفيدرالية وجهاز الاستخبارات الخاصة في أميركا اللاتينية طوال مدة الحرب العالمية الثانية.

يذكر السّرد التاريخي السري لـ (أف بي آي) الآتي: «لا يُتوقع من العميل تقديم أية

معلومة لها قيمتها إلا بعد مضي أشهر على أقل تقدير كي يتعلم العادات المحلية واللغة وما إلى هنالك...»[٧].

ولكن البقاء أكثر من بضعة أشهر في الخارج بدا أمراً مضنياً بالنسبة إلى الكثير من عملاء المباحث. استقالت أعداد كبيرة إن لم يكن المئات من عملهم السرّي مع جهاز الاستخبارات الخاصة أو طلبوا تحويلهم إلى ديارهم، «بعد أن شعروا بالقرف التام وخيبة الأمل الكاملة حينما واجهوا واقعاً مختلفاً تماماً عن الصورة الجميلة التي تخيلوها قبل القيام بمهامهم». لقد خضعوا لكل أنواع السُّخرية من قبل الجنود والبحّارة الأميركيين في أرجاء أميركا اللاتينية الذين سألوهم عن سبب عدم ارتدائهم الزي العسكري وعن سبب محاولة بيع الصابون والمجلات أو تأدية وظائف أخرى تبدو في الظاهر غير مهمّة وغير متعلقة بالحرب. يكمل السّرد التاريخي السري ما يأتي: «استمتع دبلوماسيو وزارة الخارجية والملحقون العسكريون في كشف عملاء مكتب التحقيقات السريّين وفضحهم وإحراجهم، ناعتين إياهم بالمتقاعسين والمتهرّبين من الخدمة العسكرية. ولسوء الحظ، كان الممثلون السريّون التابعون لمكتب التحقيقات إلى حد كبير من الأميركيين الصغار في السن والمعافين والأذكياء والجذّابين في سن التجنيد ويتمتعون بالقدرات العسكرية الجلية ويعملون تحت غطاء ضعيف وغير منطقي في معظم الأحيان».

تم نعت رجال جهاز الاستخبارات الخاصة بأبشع الصفات مثل الخونة والمرتدّين. يشير السرد التاريخي السري: «كانوا يبذلون جهدهم لكسب ثقة الأفراد المؤيدين للنازيّين ومن ثم الحصول على معلومات من داخل صفوفهم، لذا كانوا ينخرطون فيما يبدو للأشخاص المحليين في وزارة الداخلية الأميركية والمسؤولين العسكريين والبحريين في نشاطات وارتباطات مريبة ومشكوك فيها. كما شكك البريطانيون في العديد من هؤلاء الرجال، بعضهم عن وجه حق، أما بعضهم الآخر فبسبب ارتياب البريطانيين بأنهم ممثلون للمكتب ورغبتهم في فضحهم عبر إحراجهم».

كان مبدأ هوفر طوال حياته: لا تحرجوا عناصر مكتب التحقيقات، الذي كان عليه إصلاح سمعته السيئة ومكانته المتدنية في الخارج. لقد وجد المؤتمن على أسراره في وزارة الخارجية ومساعد وزير الخارجية أدولف بيرل حلاً ذكياً.

بدأ مركز جديد يفتح أمام مكتب التحقيقات في السفارات الأميركية في أرجاء العالم الغربي: «الملحق القانوني». على غرار الملحق العسكري والملحق البحري، حاز هذا المنصب مكانة دبلوماسية بوجود رتبة لصاحب المنصب وعلاوات المركز وإجراءات الحماية التي توفرها السفارة. طُلب إلى الملحق القانوني إبقاء السفير الأميركي على اطلاع على ما يقوم به مكتب التحقيقات في بلاده. أُمر بالعمل بالتناغم مع نظيره في الجيش والبحرية إن أمكن. ومن الناحية النظرية، كان هو الموظف الأميركي المسؤول عن الشؤون الاستخبارية السريّة، وخصوصاً في حقل النشاطات التخريبية، وفق ما تشير إليه سجلات التاريخ السريّ.

أنقذ منصب الملحق العسكري الجهاز الاستخباري الأجنبي التابع لـ (أف بي آي).

دفع هوفر الملحقين إلى العمل على عقد صداقات مع رؤساء الشرطة ووزراء الأمن الداخلي في أميركا اللاتينية. فكان تناول العشاء والمشروب وأحياناً رشوة رئيس الشرطة - ويُفضّل أن يكون رئيس البوليس السري - وسيلة أكثر فاعلية بكثير لجمع المعلومات من التنكر على غرار مراسلي مجلات أو بائعي صابون.

أصبحت برامج الارتباطات المتبادلة التي أنشأها الملحقون القانونيون النقطة الأساس لسياسة الجيرة الطيبة التي اتبعها روزفيلت في زمن الحرب. وقد ازدادت بسرعة فائقة، مدفوعة بدفق المال والسلطة والنفوذ من سفارات الولايات المتّحدة إلى رؤساء وقوى الشرطة في أميركا اللاتينية. راح الملحقون القانونيون يقنعون رؤساء أميركا اللاتينية المزعزعين سياسياً أنه من الحكمة أن يكون لديهم رجل تابع لـ (أف بي آي) كمستشار أمني مدفوع الأجر من أجل الحماية، على أن يقوم بوظيفة مزدوجة هي أن يكون مستشاراً وجاسوساً في الوقت نفسه.

منذ صيف العام ١٩٤٣ فصاعداً، سهلت العلاقات المتبادلة مع مكتب التحقيقات الـ (أف بي آي) الحصول على أي نوع تقريباً من المساعدة في التحقيقات والمعلومات من الشرطة في كل دولة تقريباً في أميركا اللاتينية، وفق السرد التاريخي السري. وفر رؤساء الشرطة ووزارء الداخلية، وأسماء بعضهم موجودة على قوائم رواتب مكتب التحقيقات الـ (أف بي آي) اليوم، لرجال هوفر إمكان الولوج إلى المعلومات الاستخبارية من مكاتب البريد وشبكات شركة الهاتف والتلغراف وخطوط الطيران الجوي وشركات

الشحن ومكاتب الجمارك ومجموعة متنوعة من الوكالات الحكومية - بما في ذلك القصر الرئاسي في أمكنة عديدة.

كان لكل من رؤساء الشرطة والرؤساء في أميركا اللاتينية قاسم مشترك واحد مع هوفر، إذ كان هناك قاسم واحد فقط: مناهضة الشيوعية. لقد استمرت التحالفات التي أُنشئت بواسطة الملحقين القانونيين في خلال الحرب العالمية الثانية، باستمرار وجود يساريين يجب محاربتهم في أميركا اللاتينية.

بحلول صيف العام ١٩٤٣، كان العمل الجاسوسي الألماني في العالم الغربي يتهاوى. وراح خطر غزو دول المحور يختفي. وفيما بدأ مد الحرب ضد هتلر يتحول، بدأ القادة الأميركيون يتصورون العالم ما بعد الحرب.

نظر هوفر ومجموعة من الرجال ذوي التفكير المشابه في واشنطن إلى الأفق فرأوا أن ستالين والجيش الشيوعي يسيران غرباً. وأن معركتهم لن تنتهي بانهزام الفاشية. وأن الحرب على الشيوعية ستتواصل.

ولكن في تلك اللحظة، واجه هوفر أكبر تحدّ لسلطته في خوض تلك الحرب.

١٤

آلية الكشف

منذ الحرب العالمية الأولى، كان هوفر يسعى للنيل من المؤامرة الشيوعية السريّة التي تستهدف الولايات المتحدة. بعد ربع قرن من التحقيق، رأى أخيراً أول دليل يهز الأرض. في ربيع وصيف ١٩٤٣، سجلت المباحث الفيدرالية سراً محادثات من شأنها تغيير مجرى التاريخ.

كانت الـ(أف بي آي) تتجسس على ستيف نيلسون، القائد المحلي للحزب الشيوعي في أوكلاند، كاليفورنيا منذ العام ١٩٤٠. في أيار/مايو ١٩٤١ وضع العميل الخاص المسؤول عن منطقة سان فرانسيسكو نيلسون على قائمة الاحتجاز الوقائي، وهي القائمة السريّة المؤلفة من أسماء الأميركيين والأجانب الذين وجدت المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) أنهم يستحقون التعرض للاحتجاز العسكري إن وقعت حالة طارئة قومية.

أقنع هوفر النائب العام فرانسيس بيدل بأن استراق الأسلاك ومراقبة نيلسون سيكونان «مصدر معلومات[1] بشأن سياسات الحزب الشيوعي». زود مكتب التحقيقات منزل نيلسون بأجهزة تنصت على هاتفه منذ شباط/فبراير عام ١٩٤٢. كشفت الملفات المتعلقة بنيلسون أنه كان رجلاً قوياً وصل إلى الصف الثامن في تحصيله الدراسي. وكانت كنيته الحقيقية ميساروش. إنه سلافي أتى إلى الولايات المتّحدة بواسطة جواز سفر مزوّر عام ١٩٢٠، وانضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٢٥، ونال ١٩ صوتاً عندما ترشح للكونغرس

في بنسيلفانيا عام ١٩٣٦، وأهرق الدماء في خلال الحرب الأهلية الإسبانية عام ١٩٣٧. عمل في اللجنة الوطنية للحزب، وراح يتسكع مع الخرّيجين في جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

ليلة ٢٩ آذار/مارس ١٩٤٣ سجل مكتب التحقيقات حديثاً بين نيلسون ورجل يدعى جو، كان يعرف باسم «العالِم أكس». كان جو شيوعياً ملتزماً وطالباً متخصصاً في علوم الفيزياء. وصف مشروعاً في مختبر بيركلي الإشعاعي يهدف إلى تخصيب اليورانيوم. قال إن آلافاً من الأشخاص يعملون على المشروع في لوس ألاموس، نيومكسيكو وفي أوك ريدج، تينيسي.

تلقى نيلسون ملاحظات. بعد بضعة أيام تعقّبته المباحث الفيدرالية إلى اجتماع في مستشفى مجاور، حيث سلّم بعض الأوراق إلى رجل يعمل في القنصلية السوفياتية في سان فرانسيسكو.

في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٤٣، سجلت المباحث حديثاً لنيلسون مع دبلوماسي سوفياتي يدعى فاسيلي زاروبين ،ويُعرف باسم زوبيلين. لم تكن المباحث تعرف آنذاك أنه زعيم التجسس السوفياتي في الولايات المتّحدة.

ولكن منذ البداية عرفت أن له أهميّة. أفادت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بعد تسجيلها للحديث: «من الجيد أن زوبيلين يسيطر على المنظومة الاستخبارية»[٢]. كان السوفياتي يعد المال، حيث يبدو أنه كان يدفع لنيلسون في مقابل دسه عناصر الحزب الشيوعي وعملاء الكومينترن داخل صناعات متعلقة بالمنتجات الحربية السريّة.

في ٧ أيار/مايو، أرسل هوفر تقريراً إلى البيت الأبيض يقول فيه إن حكومة الاتحاد السوفياتي تستخدم الحزب الشيوعي الأميركي لخلق شبكة تجسسية في الولايات المتّحدة.

لحظت الـ (أف بي آي) للمرة الأولى، وبشكل حقيقي وجود صلة بين الاستخبارات السوفياتية والشيوعيين الأميركيين. كان هذا أكثر ما يخشاه هوفر بل أسوأ من ذلك. كانت الجاسوسية السوفياتية تهدف إلى سرقة سر في أعلى درجات السريّة لدرجة أن هوفر نفسه لم يكن يعرف عنه شيئاً. بعد بضعة أسابيع، تم إطلاع هوفر للمرة الأولى على مشروع

مانهاتن، البرنامج القومي السري الهادف إلى صنع قنبلة نووية. ثم علم بأمر جهود جيش الولايات المتحدة لقراءة برقيات كبلية مشفّرة يستخدمها الجواسيس والدبلوماسيون السوفيات في اتصالاتهم بموسكو.

قد يحتاج إلى سنوات لتشكيل عملية سرية - لاختراع سلاح جديد وتأليف شبكة تجسسية أو تدميرها وتفكيك شيفرة. عندئذٍ فتح هوفر تحقيقين استخباريين شغل بهما المباحث الفيدرالية طوال عقد من الزمن. سُمّي الأول (CINRAD)، أي الخرق الشيوعي للمختبر الإشعاعي. وسُمّي الآخر (COMRAP)، أي جهاز الكومينترن. وكلاهما هدف إلى كشف الشبكات التجسسية السوفياتية في الولايات المتّحدة. منذ أيار/مايو ١٩٤٣ بدأ قرابة ٥٠ عميلاً تابعاً للمباحث الفيدرالية في نيويورك و٥٠ آخرين في واشنطن يحاولون تعقب ومراقبة الجواسيس السوفيات المنتحلين صفات الدبلوماسيين وعملاء شراء حكوميين في آمتورغ - البعثة التجارية السوفياتية. بعد وقت وجيز، نشر هوفر ٢٥ عميلاً في أرجاء البلاد، من نيويورك وشيكاغو إلى سان فرانسيسكو، لمحاولة كشف الجواسيس السوفيات الذين يعملون بسرية بالغة، من دون حماية الحصانة الدبلوماسية. وطالت مطاردتهم داخل الوطن أكثر من الحرب في الخارج.

«نظير الأطفال الضائعين في الغابة»

قال لورنس دوغان من وزارة الخارجية، وهو نفسه عميل شيوعي، لمسؤول الاستخبارات السوفياتي الذي انتزع منه المعلومات في واشنطن: بدا عملاء الـ(أف بي آي) الذين واجهوا الجاسوسية السوفياتية في خلال الحرب العالمية الثانية «نظير الأطفال الضائعين في الغابة»[٣]. لم تكن الـ(أف بي آي) تعرف إلا القليل عن عمل الأجهزة الاستخبارية التابعة لموسكو. كانت قد التقت غاييك أوفاكيميان، زعيم التجسسية السوفياتية في نيويورك، من دون أن تعرف هويته. وتنصتت على والتر كريفيتسكي، جاسوس سوفياتي انشق عن حزبه، ولم تفهم ما قاله.

لم تكن الـ(أف بي آي) غير كفوءة أو لامبالية. لم تكن تعرف ما تجهله. إنما الاستخبارات حرب سلاحها المعرفة والقدرة الاستشرافية. المعلومات هي أقوى قوة. إن

كان لديك جاسوس في مخيم العدو فبوسعك الفوز بمعركة. وإن كنت تجيد قراءة عقل عدوك فبوسعك الفوز بحرب.

لم يكن للـ (أف بي آي) مصادر سوفياتية موثوق بها - ولم تكن حكومة الولايات المتّحدة تتوق إلى شن حرب ضد السوفيات. كان ستالين يقتل أعداداً من النازيّين يفوق من يقتلهم روزفيلت وتشرشل مجتمعين. ولكن إن أمكن القبض على أميركيين يتعاونون مع الاستخبارات السوفياتية في إطار عملية تجسسية، استطاع هوفر استخدام السلطات التي تمنحها قائمة الاحتجاز الوقائي لاعتقالهم سراً من دون محاكمة والزج بهم في معتقل عسكري طوال مدة الحرب.

علم النائب العام بيدل بأمر القائمة.

اعتبر بيدل الكيّس النبيل نفسه خبيراً في موضوع جاي إدغار هوفر. إذ درس هذا الرجل من بداية السنوات الأربع التي عملا فيها جنباً إلى جنب. رأى «جانباً إنسانياً لدى هوفر لا يُعزى إليه دوماً...»[٣].

كتب بعد عدة سنوات: «لفتت شخصية هوفر اهتمامي. سعيت إلى كسب ثقته، وبعد مدة وجيزة وفي خلال تناولنا الغداء معاً في غرفة مجاورة لمكتبي، بدأ يجاملني عبر بعض معلوماته الاستثنائية الواسعة بشأن التفاصيل الحميمة لما يفعله شركائي في المجلس وبشأن ما يقولونه، حول ما يحبونه وما يكرهونه، وحول نقاط ضعفهم وارتباطاتهم... أعترف أنني استمتعت ولكن في حدود ما كنت أسمعه».

ضمن حدوده أُعجب بيدل بكثير من الأساليب التي استخدم فيها هوفر سلطته في الـ (أف بي آي). وقّع النائب العام حصته من أوامر استراق الأسلاك وواجه التهديدات التي وردت أيام الحرب من قبل أعداء أميركا بواسطة كل القوانين التي وقعت في نطاق سلطته. ولكنه انزعج طوال حياته من العمليات السريّة للـ (أف بي آي)، «آلية الكشف العملاقة هذه بملفاتها الشخصية التي يبلغ عددها ١٠ ملايين ملف، والاحتمالات الجلية لإساءة استخدام الثقة التي كسبتها».

لم يرغب بيدل، في خلال عهده، في تكرار شن الغارات على الشيوعيين التي حدثت عام ١٩٢٠. كان قد أمر المباحث الفيدرالية بالعمل مع مكتب جديد أنشأه في

وزارة العدل وهو وحدة سياسات الحرب الخاصة. أشرفت هيئات مدنية على عمليات احتجاز الأجانب الأعداء في إبان الحرب - أجانب فقط وليس مواطنين أميركيين. وقد أبقى بيدل هذا العمل في إطار القانون طوال فترة الحرب.

في خلال الأشهر الـ١٩ بعد حادثة بيرل هاربر، اعتقلت المباحث ١٦٠٦٢ مخرّباً أجنبياً مشتبهاً فيه. ولكن بحدود ثلثيهم، أي قرابة ١٠ آلاف شخص تم إطلاق سراحهم بعد أن وجدت الهيئات المدنية أنهم لا يمثلون خطراً واضحاً وراهناً على الولايات المتّحدة. وكما حدث قبل جيل، احتجزت المباحث آلاف الأشخاص الأبرياء. هذا الصرف المطرد لهذه القضايا دفع النائب العام إلى تقصي الملفات الاستخبارية التابعة للـ (أف بي آي) في عمق ودقة.

في ٦ تموز/يوليو ١٩٤٣ اكتشف بيدل أن هوفر يحتفظ بقائمة تتألف من أسماء أميركيين وُجد أنهم يستحقون التعرض لحجز عسكري. فارتاع لهول هذا الاكتشاف. إذ ما من قانون يجيز لهوفر الاحتفاظ «بقائمة من أسماء مواطنين يستحقون التعرض لاحتجاز وقائي»[٥]، وفق ما قاله النائب العام لمدير المباحث. اعتقد أن الملفات السريّة نفسها تمثل خطراً على الولايات المتّحدة.

كتب النائب العام في الأمر الذي يلغي فيه هذا البرنامج: «تكمن وظيفة المباحث الفيدرالية في التحقيق في نشاطات الأشخاص الذين قاموا ربما بخرق القانون. لا يجدر أن يعمدوا في وظيفتهم هذه إلى تصنيف الأشخاص وفق درجة الخطورة التي يمثلونها».

كتب بيدل إلى هوفر قائلاً: «بات واضحاً لي أن نظام التصنيف هذا غير جدير بالثقة أبداً. فالدليل المستخدم لتحديد هذه التصنيفات غير مناسب، والمعايير المطبقة على الدليل الهادف إلى تحديد هذه التصنيفات فيها خلل؛ وأخيراً إن فكرة أنه من الممكن تحديد مدى خطورة شخص ما بشكل فعال في الحالة التجريدية، ومن دون إسناد إلى الزمن أو البيئة أو الظروف الأخرى ذات الصلة، هي فكرة غير عملية وغير حكيمة وخطرة».

رمى مدير الـ (أف بي آي) الأمر جانباً وخالفه سراً. لم يخبر النائب العام أو سواه من خارج المباحث بما كان يفعله. بدأ بكل بساطة يسمّي القائمة بالقائمة الأمنية. ولم يتغير أي شيء آخر ما عدا السرية المحيطة بالقائمة. وقد ظل قراره سريّاً إلى ما بعد وفاته.

بالطبع احتفظ هوفر بسلطته غير المشكوك فيها لوضع الناس تحت المراقبة. وهذا ما منحه سلطة واسعة لإجراء تحقيقات استخبارية في المعتقدات السياسية للأميركيين. من بين آلاف الأشخاص الذين أُضيفوا إلى القائمة الأمنية التابعة لهوفر في خلال الحرب، كان معظمهم شيوعيين أميركيين - ليس عناصر من الحزب فحسب وإنما أشخاص ألفوا كتباً أو مقالات تتضمن أفكاراً شيوعية، وأشخاص ألقوا خطباً في التجمعات الشيوعية الحاشدة، «وأشخاص حضروا اجتماعات تُقدّم فيها عظات ثورية»[٦]. أُدرج قادة منظمة باند الألمانية الأميركية والمنظمات الفاشية الإيطالية على القائمة أيضاً، إلى جانب متعصّبين أميركيين نشأوا في البلاد ينتمون إلى جماعات مثل كو كلوكس كلان.

كان لهوفر معايير: المؤهلون للاندراج في القائمة هم «أشخاص يعارضون أسلوب الحياة الأميركية»[٧].

أراد النائب العام أن يركز مكتب التحقيقات على عملاء دول المحور. لكنه وجد أن الوقت لما يحن بعد لشن حرب على الشيوعية في أميركا. كتب بيدل قائلاً: «لا بد وأن هوفر شك بأني متهاون جداً، وخصوصاً أن ثمة حرباً دائرة؛ متهاون جداً مع الشيوعيين - كان العديد من الليبيراليين لما يدركوا بعد إلام يسعى الشيوعيون. بدا جلياً أن هوفر لم يكن شخصاً تأملياً أو فلسفياً. بل كان رجل أفعال فورية إلى حد كبير».

كان هوفر يراقب بإحباط توسع العضوية في الحزب الشيوعي، المدعومة بالتحالف الأميركي مع ستالين، إلى درجة كبيرة حيث وصل عدد الأعضاء من حاملي بطاقات انتساب إلى ٨٠٠ عضو في خلال الحرب العالمية الثانية. تطلبت الأوامر التي وجهها إلى الميدان التحقيق في أمر كل شخص منهم.

في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٣ أمر هوفر عملاءه بتكثيف البحث عن المشتبه فيهم لإدراجهم على القائمة الأمنية، ولضمان إبقاء القائمة سريّة داخل مكتب التحقيقات، ومخفية عن النائب العام. إن القائمة التي تضم أسماء الأشخاص الذين قد «يمثلون خطراً[٨] أو خطراً محتملاً على السلامة العامة أو الأمن الداخلي للولايات المتّحدة»، ينبغي عدم مشاطرتها إلا مع عناصر استخباريين عسكريين موثوق بهم على أساس سري بحت. أشخاص خطرون محتملون يعني أشخاصاً لم يقترفوا أية جريمة تتخطّى عدم الوفاء السياسي.

غالباً ما يتهم الجنرالات بالقتال في الحرب الأخيرة. كان هوفر يستعد لخوض الحرب التالية.

كان ستالين لا يزال أقوى حليف عسكري لأميركا. وأراد بيل دونوفان الجامح وعناصره الاستخباريون في مكتب الخدمات الاستراتيجية العمل يداً بيد مع السوفيات. ولكن هوفر عاود حينئذٍ تركيز القائمة الأمنية الخاصة بالمباحث الفيدرالية على «الشخصيات الأساسية»[٩] أو «الشخصيات الأساسية المحتملة» ضمن عملية التخريب الشيوعية لأميركا، وليس على أعضاء الحزب الحاملين لبطاقات الانتساب فحسب. سرعان ما أُدرج ١٠ آلاف شخص في القائمة - غالبيتهم من الشيوعيين، ولكن بالنسبة إلى هوفر، هم جواسيس سوفيات محتملون.

اضطر مكتب التحقيقات إلى العمل على القائمة وحده، أو ما يقارب ذلك، على مدى السنتين التاليتين.

ولكن المعارك الاستخبارية للحرب الباردة كانت قد بدأت.

١٥

تنظيم العالم

تطلب التجسس على السوفيات التجسس على الأميركيين. تجسّس هوفر بشكل أقوى على أعدائه داخل حكومة الولايات المتّحدة.

كتب هوفر إلى المساعد الأقرب لروزفيلت في البيت الأبيض، هاري هوبكنز في ١٠ شباط/فبراير ١٩٤٤ محذّراً إياه من مكيدة بيل دونوفان الجامح لدعوة الجواسيس السوفيات إلى أميركا:

> علمت من فوري من مصدر سري وإنما موثوق به أن ثمة ترتيبات في الاتصالات قد أُتمّ بين مكتب الخدمات الاستراتيجية والبوليس السري السوفياتي حيث سيتم تبادل عناصر بين الجهازين. سوف يقوم مكتب الخدمات الاستراتيجية بتعيين رجال في موسكو وفي المقابل سيقوم البوليس السري السوفياتي بفتح مكتب في العاصمة واشنطن...
>
> أظن أنه إجراء مرفوض تماماً وفي منتهى الخطورة أن يتم إنشاء وحدة للجهاز الاستخباري الروسي داخل الولايات المتّحدة، بعد اعترافه علناً بأنه يهدف إلى اختراق الأسرار الرسمية لوكالات حكومية مختلفة...
>
> استناداً إلى الخطر المحتمل في ظل هذا الوضع، أردت لفت نظركم إلى واقع الأمر وسأزوّدكم بأي معلومات إضافية أتلقاها حول هذه المسألة.
>
> بإخلاص،
>
> جاي إدغار هوفر

المشكلة أن الرئيس نفسه كان قد أرسل دونوفان في مهمة إلى موسكو. كان روزفيلت قد أوفد دونوفان والسفير الأميركي دبليو أفيريل هاريمان للقاء وزير الخارجية السوفياتي فياشيسلاف مولوتوف. ذهبا إلى مقر الاستخبارات السوفياتي الواقع في شارع دزيرزينسكي، وسُمّي تيمّناً باسم رئيس التجسس والإرهاب التابع للينين. التقيا رئيس الاستخبارات الأجنبية السوفياتية الجنرال بافيل فيتن ونائبه. كان النائب ذاك هو غاييك أوفاكيميان، الجاسوس نفسه الذي أدار عمليات استخبارية سوفياتية في أميركا مدة ثماني سنوات قبل أن تعمد الـ(أف بي آي) إلى اعتقاله في نيويورك ثم إطلاق سراحه بأمر من وزارة الخارجية في صيف العام ١٩٤١.

شرب الأربعة نخب افتتاح المركز الأميركي في موسكو والمركز السوفياتي في واشنطن. وقد أعطى ستالين موافقته سريعاً.

في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤ توجه دونوفان لكسب موافقة روزفيلت. جلسا في غرفة الخرائط، المركز الاستخباري في البيت الأبيض. أشار دونوفان إلى حسنات العلاقة الاستخبارية بالسوفيات في الحرب ضد هتلر. أما بخصوص مسألة تجسس السوفيات في أميركا، فقال للرئيس: «إنهم أصلاً هنا».

عرض الرئيس صفقة دونوفان على رئيس الأركان العسكرية في البيت الأبيض، الأميرال ويليام ليهي. فقال ليهي: إنها فكرة سيئة. ورفعها إلى المسؤولين العسكريين الذين أخبروا هوفر، والذي أعلن المعركة. رفض السماح للسوفيات بفتح مركز استخباري جديد على بُعد بضعة مبان من البيت الأبيض. شك - على نحو صائب - في أن مكتب الخدمات الاستراتيجية التابع لدونوفان اخترقه السوفيات وأن أحد أكبر مساعديه يتجسس لحساب ستالين.

أكد هوفر هذا التهديد في مذكرة أرسلها إلى النائب العام، مؤتمناً بيدل على معلومات سريّة جداً تؤكد أن الجواسيس السوفيات يدخلون في مجال عمل دونوفان. أشار بيدل إلى الرئيس بخصوص المعاني التي يتضمنها هذا الكلام. أولاً، يتطلب قانون تسجيل العملاء الأجانب أن يقوم الجواسيس السوفيات بملء استمارات عن هوياتهم. ثانياً، تعد تلك الأوراق وثائق يمكن الكشف عنها؛ كما يمكن للكشف العلني عن هذا الترتيب أن يكون له نتائج سياسية. وثالثاً، كما حذّر هوفر، كان السوفيات يحاولون سرقة

أكبر أسرار الحكومة الأميركية. أخبر الأميرال ليهي رسمياً دونوفان بأن الصفقة ملغاة. فخسر بيل الجامح معركة هامة.

وعندئذٍ بدأ هوفر يأمل في بسط سيطرته على استخبارات الولايات المتّحدة عند انتهاء الحرب. إذ رأى نفسه قائداً تنفيذياً لمناهضة الشيوعية في أميركا. وفي وسع المباحث الفيدرالية بالتعاون مع الجيش حماية الأمة فيما تبسط سلطتها على العالم.

على أن هوفر كان يقود ٤٨٨٦ عميلاً خاصاً مدعومين بـ٨٣٠٥ عناصر مساندين، أي خمسة أضعاف العدد عام ١٩٤٠، بالاعتماد على ميزانية تبلغ ثلاثة أضعاف التي كانت عليها قبل الحرب. كرّس مكتب التحقيقات الـ(أف بي آي) أكثر من ٨٠ بالمئة من أمواله وموظفيه لمسألة الأمن القومي. فأصبح إلى حد بعيد أكبر قوة مكرّسة لمكافحة التهديد الشيوعي.

بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ وجد هوفر هذا التهديد مؤامرة دولية تسعى عبرها الاستخبارات السوفياتية إلى العمل مع الحزب الشيوعي الأميركي لخرق الحكومة الأميركية وسرقة أسرار صناعاتها العسكرية الحربية. كانت المباحث الفيدرالية أصلاً تعمل من كثب مع الاستخبارات البريطانية والعناصر الأمنية في لندن. عقب انسحاب النازيّين، أنشأ عملاء المباحث مراكز في موسكو واستوكهولم ومدريد ولشبونة وروما وباريس. كما فتح الملحقون القانونيون التابعون للمباحث مكاتب ثابتة في السفارات الأميركية في إنكلترا وفرنسا وإسبانيا وكندا. حقق رجال هوفر في تهديد الجاسوسية داخل غرفة سرية في السفارات في إنكلترا والسويد وإسبانيا والبرتغال؛ أما في روسيا فقد راحوا يحققون في مسألة حساسة وهي ما إذا كانت الحكومة السوفياتية تستغل أي جزء من مساعدة الإجارة والتأجير، التي تبلغ قيمتها ١١ مليار دولار والمقدمة من الولايات المتّحدة، بغية سرقة الأسرار العسكرية. في أوتوا، عمل رجال المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) بالتعاون مع عناصر شرطة الخيالة الملكية الكندية. في حين كان المحققون التابعون للمباحث وأصدقاؤهم الجدد من الشرطة والسياسيين في أميركا اللاتينية ينشئون شبكات دولية لشن حرب على الشيوعية.

وفق تعبير هوفر: «النظام الذي عمل بنجاح تام في العالم الغربي ينبغي توسيعه ليشمل العالم»[1]. وجب عليه التخلص من تاريخ صراعات جهاز الاستخبارات الخاصة

في خلال شروعه في تقديم أول اقتراحاته بنشر مكتب التحقيقات الفيدرالية الـ (أف بي آي) على مستوى العالم. ولكن نجاحاته تُعلن فقط في واشنطن.

واصلت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) إيجاد أجزاء من الأُحجيّة الكبيرة للجاسوسية السوفياتية. في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٤ سطا عملاء المباحث على شقة في نيويورك تعود إلى رجل في منتصف العمر يعمل في شركة تسجيلات تبيع أغاني شيوعية. كان يُعرف باسم آرثر ألكساندروفيتش آدامز، وكان مهندساً ميكانيكياً ماهراً. قدم إلى الولايات المتّحدة على الأرجح في العشرينيات، وربما يعد أحد الجواسيس السوفيات السرّيين جداً في أميركا. كان بكل تأكيد أول من وجدته المباحث الفيدرالية.

عاد تفتيش الشقة المنافي للقانون بفائدة كبيرة.

كان آدامز يحتفظ بدفاتر ملاحظات لم يفهمها عناصر المباحث الذين رأوها. قال عميل المباحث دونالد شانون وهو عضو في فرقة الجاسوسية السوفياتية التابعة لمكتب التحقيقات في خلال مقابلة تاريخية شفوية بعد مرور ٦ عقود من الزمن: «كانت بحوزته وثيقة[٢] تتطرق إلى نوع من المياه. لم نفهم هذه المعلومة لذا سلمنا الوثيقة إلى هيئة الطاقة الذريّة لتقويمها». بعد أن راجع الخبراء الوثيقة كشفت الملاحظات عن إلمام كبير بالمراحل التقنية جداً والرسمية المتعلقة بمشروع مانهاتن. تضمّنت العمل على مياه ثقيلة، هي حجر الزاوية في البحث السري لإنتاج القنبلة النوويّة.

قال شانون: «أُخبرنا بأن الشخص الذي يملك هذه الوثيقة لديه معلومات حول البحث الذرّي في أميركا». وقد أدين آدامز بسرعة من قبل هيئة محلفين فيدرالية عليا في نيويورك بموجب قانون تسجيل العملاء الأجانب - وأمرت وزارة الخارجية بترحيله.

مر ١٨ شهراً على فهم المباحث الفيدرالية الإشارة الأولى التي تفيد بأن جواسيس ستالين يحاولون سرقة القنبلة الذريّة. وباتت الإشارة الثانية في اليد.

فهم هوفر بعبارات عامة ما يدور حوله مشروع مانهاتن. أخبرته وزارة الحرب ببحثها الخاص عن الجواسيس في لوس ألاموس. بدأ يدرك أن السيطرة على القنبلة ليست بكل بساطة مسألة فوز بالحرب. بل تتعلق بتمكن الأمة من النجاة بعد الفوز بالحرب.

قبل فترة قصيرة من حادثة بيرل هاربر، كان هوفر ومساعدوه قد كتبوا عن أهداف الاستخبارات البريطانية في إبان الحرب: «أن نكون عند نهاية الحرب في موقع يخولنا

تنظيم العالم»[٣]. اعتقد هوفر أن هذا الدور يحق للولايات المتحدة. وستكون القنبلة الذريّة المفتاح الذي يخولها بسط هيمنتها. واعتقد هوفر أن مكتب التحقيقات الفيدرالية الـ (أف بي آي) وحده بوسعه حماية سريّة الأمن القومي في أميركا وسلطته.

ما زالت المعارك الأخيرة للحرب منتظرة الوقوع. ولكن هوفر بدأ نضاله للسيطرة على الاستخبارات الأميركية. فسارع إلى قيادة مسار الحرب الباردة نيابةً عن حكومة الولايات المتّحدة.

الجزء الثالث

الحرب الباردة


JOHN F. KENNEDY PRESIDENTIAL LIBRARY

الرئيس كينيدي وأخوه النائب العام كافحا للجم سلطة هوفر على الأسرار.

١٦

لا للغستابو (البوليس السري)

في الأيام الأولى من شهر شباط/فبراير ١٩٤٥ عاش الرئيس روزفيلت في قصر ليفاديا، البيت الصيفي لقيصر روسيا الأخير، نيكولاس الثاني. تحيط بالقصر القرى المهدّمة في جبال يالطا، المغطاة بالثلج وقد أنهكتها الحرب.

التقى روزفيلت تشرشل وستالين في يالطا لرسم شكل العالم بعد الحرب. اعتقدوا جميعاً، وفق كلام تشرشل، «أن الحق بقيادة مسار التاريخ هو أنبل جائزة للنصر»[١].

في الديار في ٩ شباط/فبراير حملت عناوين الصحف اليومية الكبيرة التي يملكها الأعداء السياسيون الرئيسيون لروزفيلت: فضح مشروع أكبر جواسيس الولايات المتّحدة... وكالة غستابو كبيرة... ستسيطر على مكتب التحقيقات الفيدرالي. كُتب بالأبيض والأسود، وكلمة بكلمة، كل إنش من مخطط بيل الجامح لإقامة وكالة استخبارية على مستوى العالم. استُهلت قصة مستتبعة للخبر: «أعلن رؤساء الأركان المشتركة الحرب على العميد ويليام دونوفان»[٢].

نُشرت ١٥ نسخة من خطة دونوفان على أعلى المستويات في الحكومة؛ وأُرسلت نسخة إلى المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي). وأكثر من رُجّح تسريبه للمعلومات كان الضابط الذي يدير قاعة الخرائط في البيت الأبيض، وهي مركز الاستخبارات الخاص بروزفيلت: الكولونيل ريتشارد بارك الابن. كان الكولونيل قد جمع تقريراً مدمراً للرئيس حول دونوفان ومكتب الخدمات الاستراتيجية. كان قد فارق رفقة روزفيلت في يالطا

وتنقل في أرجاء أوروبا وشمال إفريقيا، ليقابل جنرالات الجيش وعناصر الاستخبارات في الميدان. كان الكولونيل بارك يدين بوظيفته لرئيس استخبارات الجيش، الجنرال المراوغ والمتعجرف جورج فيزي سترونغ، الذي كان يحترم هوفر ويمقت دونوفان. يُرجّح أن التسريب اتجه نحو الجنرال. هناك شخص آخر واحد أمكنه السماح به وهو الرئيس.

في ٤ نيسان/أبريل ١٩٤٥ أرسل روزفيلت كلمته الأخيرة حول مستقبل الاستخبارات الأميركية. كتب من وارم سبرنيغز، جورجيا، حيث ذهب ليريح جسمه وروحه المنهكين، فأمر دونوفان بجمع حلفائه وأعدائه والتوصل إلى اتفاق. بعد ٨ أيام توفي من جراء نزف دماغي وهو في السادسة والستين من العمر. وكان النصر في أوروبا على بُعد ٤ أسابيع.

بدأ خبر رحيل الرئيس يصل إلى واشنطن قرابة الساعة الخامسة عصر يوم ربيعي جميل. ثم انتشر بسرعة عبر الهاتف على أعلى مستويات الحكومة.

حينما بدأت أجهزة الهواتف ترن، كان النائب العام بيدل منخرطاً في حديث مطول مع وزير الخارجية إدوارد ستيتينيوس الابن ووزير البحرية جايمس فوريستال. كانوا يناقشون حسنات ترك هوفر يدير قسماً استخبارياً وطنياً جديداً.

حينما وصل إلى هوفر خبر رحيل الرئيس استدعى على الفور ملفات المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) حول هاري ترومان.

كان نائب الرئيس قد هرع إلى البيت الأبيض تاركاً اجتماع الساعة الخامسة التقليدي الذي يحتسي في خلاله مشروب البوربون مع أصدقائه في معتزل مجهول في الكابيتول. بعد بحث مطول عن الإنجيل، جعله قاضي المحكمة العليا هارلان فيسك يتلو القسم بصفته قائداً جديداً لأقوى دولة على وجه الأرض. كانت لحظة تضج بالحزن والخوف. قال ترومان إنه شعر وكأن القمر والنجوم والكواكب قد سقطت عليه. كان قد خدم مدة ٨٢ يوماً فقط نائباً للرئيس؛ إذ كان مسؤولاً بسيطاً في الآلة السياسية لمدينة كانساس قبل وصوله إلى واشنطن سيناتوراً من ميزوري. أتى ترومان إلى البيت الأبيض بعقلانية بالغة، وجرعة معقولة من الشجاعة، وقدرة على اتخاذ قرارات جريئة من بينها الرفض. ولكنه لم يعرف شيئاً عن أسرار الحكومة الأميركية.

يوم الجمعة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٥ كان يومه الأول الكامل في منصب الرئاسة. أمضى الصباح في المكتب البيضوي مع وزير الحرب هنري ستيمسون ووزير الخارجية ستيتينيوس وأبرز المسؤولين العسكريين ومساعد روزفيلت العسكري الأميرال ليهي متعلماً أول دروسه في القيادة والتحكم في السلطة الرئاسية. ثم اتجه ترومان إلى قاعة الخرائط، حيث سلمه الكولونيل بارك تقريره حول أداء بيل دونوفان الجامح في خلال الحرب. كان أشبه بسكين شحذه هوفر والجيش. وأُفيد فيه أن المسؤولين في مكتب الخدمات الاستراتيجية قد ألحقوا ضرراً بالغاً بالأمن القومي للولايات المتّحدة؛ لأن عدم جدارتهم جعل «استخدامهم كوكالة استخبارات سريّة[٣] في العالم عقب الحرب أمراً لا يُتصوّر». ضمن رسالة سريّة إلى ترومان كُتب عليها سري للغاية - وجدت نسخة طريقها بطريقة ما إلى ملفات هوفر - نصح الكولونيل بارك الرئيس الجديد باتخاذ «إجراءات صارمة»[٤] ضد مكتب الخدمات الإستراتيجية - حيث ينبغي إلغاؤه تماماً ونقل عناصره الجيدين إلى حيث ينفعون. وخلص إلى القول: «يجدر استبدال الجنرال دونوفان، فوق كل شيء».

لقد بدا دخول هاري ترومان إلى عالم الأسلحة السريّة، والاستخبارات السريّة والعمليات السريّة للولايات المتّحدة ذاك اليوم، رحلةً من البراءة إلى الخبرة.

«يجب أن يتوقف هذا»

مرّت ١٠ أيام على رؤية هوفر ترومان لأول مرة، وذلك في اجتماع قصير في البيت الأبيض في ٢٣ نيسان/أبريل. وقد ترك ذلك انطباعاً سيئاً لدى الرئيس.

بدأ هوفر يحاول إطلاع ترومان على العالم السري للـ (أف بي آي). وكان الرئيس لا يزال يجهل أمر القنبلة الذريّة، ناهيك بالمؤامرة التجسسية السوفياتية لسرقتها. وكذلك كان يجهل الحرب السياسية التي سمح بها روزفيلت عبر موافقته على قيام هوفر باستراق الأسلاك من دون مذكرات، أو عمليات المباحث الفيدرالية خلف البحار، أو خطط هوفر لتوسيعها على مستوى العالم.

استدعى ترومان سريعاً هاري فوغان إلى الاجتماع. كان فوغان أحد أقرب أصدقائه،

حيث كانا يخدمان معاً خلال الحرب العالمية الأولى. اختار الرئيس فوغان مساعداً عسكرياً شخصياً له ونصّبه عميداً.

قال ترومان إنه في المستقبل، وحينما يكون لدى هوفر ما ينقله إلى البيت الأبيض، عليه نقله إلى هاري فوغان، وترك الرجلين وحدهما.

انسجم هوفر مع فوغان، الوسيط السياسي الذي يحتسي مشروب البوربون والممازح الفظ والمرح الطباع. شاطره مدير المباحث الفيدرالية معلوماته الخاصة حول الحياة الشخصية لمن هم في دائرة روزفيلت الداخلية. وعرض عليه إجراء مسح أمني خاص بالبيت الأبيض ليرى من الوفي لترومان ومن غير الوفي. ثم أعطى فوغان نسخاً عن محادثات شخصيات هامة في واشنطن.

روى فوغان قائلاً: «ما هذا بحق الجحيم؟»[٥] فقالوا: «هذا شريط تنصت على هاتف فلان وفلان».

قال لي هاري: «ما هذا الهراء بحق الجحيم؟».

قلت: هذا شريط تنصت على الهاتف.

قال: «تخلص منها جميعاً، قل للـ (أف بي آي) ليس لدينا الوقت لهذا الهراء».

ولكن الرئيس ترومان وجد الوقت. أعطته تقارير هوفر سبباً للتساؤل ما إذا كان البيت الأبيض مركزاً للخبثاء. هل سيكون مساعدو روزفيلت أوفياء له؟ هل يستطيع ترومان الوثوق بهم؟

كان بحوزة هوفر ملف حديث حول مساعد في البيت الأبيض مشتبه في تسريبه معلومات للصحف: إدوارد بريكارد، الذي كان فيما مضى كاتباً قانونياً لخصم هوفر القديم، قاضي المحكمة العليا فيليكس فرانكفورتر، من المؤسسين لاتحاد الحريّات المدنية الأميركية. أخبر فوغان هوفر بسرعة أن الرئيس قرأ التقرير حول بريكارد باهتمام بالغ وأراد «تواصلاً مستقبلياً في ذاك الخط... حينما تجد ضرورة لذلك، برأيك»[٦].

استرق هوفر أسلاك هاتف ريتشارد. وسرعان ما نتجت من عملية التنصت هذه نسخ من أحاديثه مع فرانكفورتر - القاضي الأول بين ١٢ قاضياً في المحكمة العليا سمعهم عرضاً أو ذكرهم في خلال عمليات استراق الأسلاك التي قامت بها المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي). أدى التحقيق في وفاء بريكارد إلى مراقبة الكاتب النافذ

في صحيفة واشنطن درو بيرسون ومحامٍ في واشنطن ميال إلى السياسة وهو طومي كوركوران. كان الرجال الأربعة مصادر لنشر إشاعات لاذعة حول الرئيس الجديد. أفاد مساعد ثانٍ لترومان - صديق مقرب إليه من مدينة كانساس اسمه إد ماك كيم - لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي بأن هذا الأمر أثار إعجاب الرئيس على نحو واف. جرى هذا كله في غضون ٧ أسابيع عقب تولي ترومان منصبه. وذلك باسم الرئيس، بغية كشف التسريبات وسماع الثرثرات السياسية.

أعلم فوغان هوفر بأنه في حال تم الإمساك بالمباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) وهي تخرق القانون، فحينئذٍ ستمسي وحدها وسينكر البيت الأبيض أي علم له باستراق الأسلاك المنافي للقانون.

ربما استساغ ترومان المذاق الأول للاستخبارات السياسية، ولكنه لم يضع ثقته مطلقاً في هوفر. في ٤ أيار/مايو ١٩٤٥ قال لمدير ميزانية البيت الأبيض هارولد سميث إنه يخشى من احتمال «إنشاء هوفر غستابو (أي بوليساً سريّاً)»[٧]. عاد الرئيس مراراً وتكراراً إلى طرح هذه الفكرة. كان لكلامه صدى معين في الأسبوع الذي أقدم فيه أدولف هتلر على الانتحار في غرفته المحصنة وانهيار الرايخ الثالث. كتب الرئيس ترومان في مذكراته في ١٢ أيار/مايو: «لا نريد أي غستابو أو بوليس سري. إن مكتب التحقيقات الفيدرالي يميل إلى هذا الاتجاه. إنهم ينغمسون في فضائح الحياة الجنسية والابتزاز الصريح... ينبغي لهذا أن يتوقف».

إلا أنه لم يتوقف. بعد أسبوعين اعترى الرئيس الشك في النائب العام فرانسيس بيدل. فطرده على الفور. وكان هذا أحد أفشل القرارات في إبان رئاسته. إذ أبدى بيدل تفوقاً بالغاً في محاكمة مجرمي الحرب النازيّين في المحكمة العسكرية الدولية التي عُقدت في نورمبرغ. أبدله ترومان بشخص سياسي مبتذل - طوم كلارك - شخص محترف في هيئة ضغط نفطية من تكساس انضم إلى وزارة العدل محامياً مقاوماً للتروستات وترفّع إلى أن وصل إلى منصب رئيس القسم الجنائي. خلص ترومان إلى القول بعد عدة سنوات: إن كلارك لم يكن بالرجل السيئ وإنما «مجرد سافل مغفل»[٨].

شعر هوفر بذلك منذ البداية. بعد تولي طوم كلارك منصبه في الأول من تموز/يوليو أعد هوفر على الفور رسالة إلى النائب العام الجديد كي يرسلها إلى الرئيس. أفادت

الرسالة بأن روزفيلت منح هوفر السلطة لاستراق الأسلاك من دون مذكرات. ولكن هوفر حذف حقيقة أساسية وهي أن روزفيلت أمره أيضاً بالحد من استراق الأسلاك إلى أقصى درجة وحصرها بالأجانب قدر الإمكان. ختم كلارك هذه الرسالة بخاتم مطاط وبعثها إلى الرئيس ترومان باسمه في خلال عطلة الرابع من تموز/يوليو. فوافق ترومان. بعد مرور شهرين على الإدارة الجديدة، أعاد هوفر تجديد سلطته[٩] لاستراق الأسلاك عند رغبته. حينئذٍ اختار النائب العام مسار التجاهل المتعمد حينما يصل الأمر إلى استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت والمداهمات من قبل الـ (أف بي آي). لم يرد أن يعلم ما كان هوفر يفعله خارج حدود القانون.

في ذاك الأسبوع عاد الرئيس من جديد إلى موضوع سلطات مكتب التحقيقات الفيدرالي. وافق على ٦ أشهر جديدة من التمويل السري من قبل البيت الأبيض لجهاز الاستخبارات الخاصة التابع للمباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) ولكن بامتعاض جلي. قال لمدير ميزانيته هارولد سميث إنه يريد «حصر مكتب التحقيقات الفيدرالي[١٠] في الولايات المتّحدة» وتقليص ميزانية المكتب بأسرع وقت ممكن. وثق ترومان بسميث. واعتمد عليه كي يكتشف ما يجري فعلياً في الحكومة. كان مدير الميزانية يعرف كل شيء عن التمويلات السريّة للبيت الأبيض التي موّل بواسطتها روزفيلت العمليات السريّة التي قامت بها الولايات المتّحدة في خلال الحرب العالمية الثانية. غير أن الكونغرس الذي خدم فيه ترومان لم يعرف شيئاً عن المال - علماً أنه في ظل الدستور ليس في وسع الرئيس إنفاق فلس واحد من دون تصريح من الكونغرس. أدرك سميث تماماً ما سحبه روزفيلت من الخزينة - عشرات الملايين من الدولارات في السنة من أجل التجسس، ومليارين من أجل مشروع مانهاتن لصنع القنبلة الذرية.

«سلاح جديد ذو قوة تدميرية غير عادية»

أبحر ترومان على متن السفينة أوغوستا في ٧ تموز/يوليو ١٩٤٥، في رحلته الأولى إلى أوروبا منذ الحرب العالمية الأولى. التقاه بعد ٨ أيام في أنتويرب الجنرال دوايت آيزنهاور، القائد الأعلى للحلفاء. سافرا براً إلى بلجيكا وجواً إلى برلين، التي كانت يومئذٍ رابع أكبر مدينة في العالم. كانت الطائرات الحربية الأميركية والبريطانية قد

قصفت معظم أرجاء برلين وسوّتها بالأرض وحطّم السوفيات ما تبقى منها. في ١٦ تموز/يوليو جال موكب سيارات بترومان في أرجاء المدينة. وكانت تفوح رائحة الموت من الدمار إذ تعفنت الجثث تحت الركام وراحت الكلاب الشاردة تنهش عظامها. إنها حضارة كمنت داخل حالة انهيار. كتب ترومان في مذكراته: «رحت أفكر في قرطاجة وبعلبك والقدس. أملت سلاماً من نوع ما ولكني خشيت لأن الآلات سبقت الأخلاق ببضعة قرون وحينما تصل إليها الأخلاق لن يكون ثمة داع لها». كان عند العصر في برلين، وفي الصباح في أميركا. فوق الصحراء بجوار ألاموغوردو، نيو مكسيكو ظهر وهج يعمي العيون أكثر سطوعاً من الشمس المشرقة.

التقى ترومان تشرشل وستالين في بوتسدام، شرق برلين في منطقة يسيطر عليها الجيش الشيوعي الغازي. التقوا في قصر سيسيليانهوف، الذي كان المقر الصيفي لولي عهد بروسيا ويلهيلم. لم يكن ترومان يعي كيفية استخدام السلطة الهائلة الكامنة بين يديه. بدا تشرشل مسناً ومتعباً؛ كان قد تم التصويت لإخراجه من منصبه ذاك الأسبوع. أما ستالين فبدا متحجر الوجه بحيث يستحيل قراءة تعابيره. كتب ترومان في مذكراته: «بدا العم جو متعباً ومهزولاً ورئيس الوزراء ضائعاً».

في اليوم التالي تبلغ الرئيس خبراً من نيو مكسيكو. لقد وصل إلى مأدبة ستالين تلك الليلة ويبدو عليه السرور البالغ.

في اليوم الـ١٧ حسم مؤتمر بوتسدام مسألة كبيرة: سيتم قصف اليابان بالقنبلة. اجتمع ترومان وتشرشل مع مسؤوليهما العسكريين في الساعة الـ١١ والنصف قبل الظهر في ٢٤ تموز/يوليو. انتحى ترومان بستالين جانباً في وقت متأخر من ذاك العصر. كتب ترومان في مذكراته قائلاً: «ذكرت عرضاً أمام ستالين أن بحوزتنا سلاحاً جديداً ذا قوة تدميرية غير عادية. فلم يبد رئيس الوزراء الروسي أي اهتمام خاص، بل جل ما قاله إنه يسره سماع هذا الخبر وأمل أن نحسن استخدامه ضد اليابانيين».

لكن بفضل جهود الاستخبارات السوفياتية كان ستالين يعرف أصلاً بأمر القنبلة.

في غضون أسبوعين لم يعد هذا السلاح السري سريّاً. إذ أبادت قنبلتان ذريّتان ما يقارب الـ٢٠٠ ألف ياباني، غالبيتهم من المدنيين في هيروشيما وناكازاكي. وفيما كانت القنبلة الثانية في طريقها، رست سفينة أوغوستا في فيرجينيا. عاد هاري ترومان

إلى البيت الأبيض، في حين غزا مليون جندي سوفياتي منشوريا، وجمع الإمبراطور هيروهيتو مجلسه الحربي في المكتبة الإمبراطورية في طوكيو ليقرروا كيفية تحمل ما لا يُحتمل. إلا أن خبر استسلام اليابان وصل إلى واشنطن في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٥.

«استخبارات سريّة عالمية النطاق»

عندئذ أدرك الرئيس ترومان مدى محدوديّة إلمامه بما يجري في العالم. فلم يعرف كيفية اكتساب تلك المعرفة. غير أن هوفر وعد الرئيس بإعطائه ما يريده. ولكن في المقابل أراد السلطة.

كتب هوفر إلى النائب العام في ٢٩ آب/أغسطس قائلاً: «تحتم المصلحة المستقبلية[١١] للولايات المتّحدة تشغيل جهاز استخباري فاعل وعالمي النطاق. على أن مكتب التحقيقات الفيدرالي مؤهل تماماً لتشغيل مثل هذا الجهاز. وكما تعلمون إنه أمر واقع أن برنامج الجهاز الإستخباري الخاص الذي شغّله مكتب التحقيقات الـ (أف بي آي) في العالم الغربي أظهر نجاحاً باهراً».

في ٦ أيلول/سبتمبر، دق هوفر بشكل أقوى باب الرئيس، حاملاً ملاحظة تحتوي خطأين في التهجئة زلّا منه وفضحا غضبه. وقد طالب بقرار محتجاً على «خطط دونوفان»[١٢] فيما يخص انتهاكات عهده وأسرار دونوفان المثبتة تماماً».

حصل على قرار. إذ طرد ترومان دونوفان في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وأوقف مكتب الخدمات الاستراتيجية. وفي نهاية صيف العام ١٩٤٥ كانت الولايات المتّحدة من دون جهاز استخباري.

في اليوم التالي وضع هوفر شخصياً مخططه بين يدي النائب العام وحثه على إرساله إلى الرئيس مباشرة. كان عنوانه «خطة مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي) للتغطية الاستخبارية العالمية النطاق السريّة التابعة للولايات المتّحدة»[١٣]. وهي خطة جعلت من هوفر المشرف التام على الأمن القومي الأميركي.

كان عملاء المباحث الفيدرالية بقيادة هوفر يتجسسون على السوفيات خارج البلاد وداخلها؛ في حين كان المحللون الاستخباريون من وزارة الخارجية يتولون تمحيص

أعمالهم أما هوفر فكان يناقش عملياته السرّية مع وزيري الحرب والخارجية. وقد أراد للرئيس أن يعرف أن تقسيم الاستخبارات الأميركية إلى نطاقين أجنبي ومحلي كان أشبه بدعوة لإحلال الكارثة. كان يرسل إلى ترومان بلاغات استخبارية تتضمّن تقارير تبلغ مئة صفحة حول النشاطات التخريبية التي تنطلق من ١٢ سفارة أجنبية مختلفة في الولايات المتّحدة.

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ أرسل هوفر عميلاً من المباحث الفيدرالية إلى البيت الأبيض حرصاً منه على دفع الرئيس ترومان إلى قراءة مقترحه. وقد اختار بمكر مورتون تشايلز، وهو نجل صديق قديم للرئيس، وكان ترومان يعرف تشايلز مذ كان طفلاً. أفاد تشايلز في رسالة كتبها إلى هوفر ذاك اليوم: «زرت الرئيس ترومان[١٤] حوالى ٣٥ دقيقة. وناقشنا بإسهاب مشاركة المكتب في جهاز استخباري عالمي النطاق في العالم الغربي وصوابية توسيع صلاحية المكتب ليصبح ذا تغطية عالمية».

أدرك تشايلز على الفور أن الرئيس يبدو غير مدرك اقتراح هوفر. إن كان قد رآه فهو لم يقرأه. أفاد تشايلز: «تسنّى لي أن أشرح له بالتفصيل خطة المكتب وأسلوب عمله وسبب رغبة المكتب في توسيع تغطيته على مستوى العالم. فأبدى خشية بخصوص احتمال أن تكتسب منظمة استخبارية عالمية النطاق سمعة البوليس السري».

لم تكن هذه المرة الأولى التي سمع فيها أمر مقارنة رجاله بالنازيين. ولكنها كانت أول مرة يسمعها من الرئيس.

لجأ ترومان إلى الرجال الأكثر خبرة في وزارتي الحرب والخارجية ليجد معنى جديداً للاستخبارات الأميركية والأمن القومي. في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر تجمع ١٢ رجلاً منعماً في الغرف المزخرفة في وزارة الخارجية. أدار المحادثات مساعد الوزير دين أكسون ولكنها لم تفض إلى الكثير «ما خلا إعلان الرئيس على الملأ[١٥] وجوب عدم عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي خارج الولايات المتّحدة».

كان هناك رجل جالس بصمت في الاجتماع وهو مهتم جداً بمستقبل الاستخبارات الأميركية: ألغر هيس من مكتب الشؤون السياسية الخارجية في وزارة الخارجية. وهيس نجم صاعد في الدبلوماسية الأميركية، كان في يالطا حينما حاول روزفيلت وستالين

وتشرشل رسم شكل العالم بعد الحرب إذ كان عميلاً شيوعياً داخل حكومة الولايات المتّحدة طوال ١٠ سنوات.

في اليوم نفسه تلقى مسؤولو التجسس الأجنبي في موسكو خبراً صاعقاً أرسله أبرز جواسيسهم في لندن. قال كيم فيلبي، مسؤول استخباري بريطاني بارز وجاسوس سوفياتي: «يحقق الأميركيون حالياً[١٦] في أمر منظمة استخبارية سوفياتية أخرى في الولايات المتّحدة». كان فيلبي قد التقط هذه المعلومة السريّة من برقية من ويليام ستيفنسون، القائد الاستخباري البريطاني في واشنطن. كان مصدر ستيفنسون غير المشكوك في صحته هو مدير المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي).

عرض هوفر القضية بعد أسبوع، حيث قدم تقريراً سريّاً جداً يتألف من ٧١ صفحة إلى الرئيس، والنائب العام ووزير الخارجية. أرخ ملفه الذي يحمل عنوان «التجسس السوفياتي في الولايات المتّحدة» في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥. وسمّى الكثير من الأسماء. كان أحدها هاري دكستر وايت، الذي كان يكد في عمله حيث كان يعد مخططات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي نيابة عن خزينة الولايات المتّحدة. ومن بين الأسماء الأخرى ألغر هيس الذي كان يساعد على رسم إطار عمل للأمم المتّحدة. كان هوفر قد أخبر الرئيس بأن اثنين من أبرز المهندسين الفكريين للخطط الأميركية المتعلقة بالعالم ما بعد الحرب هما جاسوسان شيوعيان.

لكن الرئيس تجاهل هوفر. حتى أنه بالكاد قرأ ملفات المباحث الفيدرالية ومذكراتها حول الأمن القومي. قالت كارثا ديلوتش، مساعدة هوفر الموثوق بها: «لم يكن الرئيس ترومان رجلاً[١٧] يقدّر أو يهتم بالاستخبارات. ظن أن السيد هوفر عدوه وعامله بتلك الطريقة».

وعندئذٍ أصبح الرئيس ومدير المباحث خصمين لدودين. وأصبح عراكهما السياسي حرباً حول الأمن القومي للولايات المتّحدة. كان هوفر قد خدم ٧ مسؤولين تنفيذيين منذ الحرب العالمية الأولى. ولم يواجه قط رئيساً كعدو. كان قد حصل على سلطات استثنائية بشكل سري من فرانكلين روزفيلت لإدارة الحرب السياسية في أميركا. ونوى استخدامها سواء عرف ترومان أو لم يعرف.

اقتنع هوفر بأن الرئيس عبارة عن حلقة ضعيفة في سلسلة القيادة. لذا اعتقد أن عليه

هو نفسه قيادة الجنرالات والسياسيين والشعب الأميركي في الحرب على الشيوعية، معتبراً أن المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) هي أقوى قوة أميركية في حرب حياة أو موت على جبهة الوطن.

كان لدى هوفر خريطة كبيرة في ذهنه. لم تتوقف استخباراته عند الحدود الأميركية. فالتهديدات التي واجهها صدرت من برلين إلى نيويورك، ومن موسكو إلى نيو مكسيكو، ومن طوكيو إلى هاواي. اعتقد أن السوفيات يخططون لشن هجوم مباغت على الولايات المتّحدة، وأن الشيوعيين الأميركيين سيخدمون كجُند المصادمة. لذا وجب عليه أن يجعل الاستخبارات والسلطة تشعّان من واشنطن إلى ما حول العالم لحماية الولايات المتّحدة. لقد كان العالم ميدان حربه.

١٧

المكاشفة

فتح هوفر ملفاً استخبارياً سريّاً في نهاية العام ١٩٤٥. وظل محتفظاً بنسخ فريدة من التقارير التي بعثها إليه ملازموه، وسجل أفكاره على الهوامش مستخدماً قلم حبر، ودوّن خربشات بواسطة الحبر الأزرق الملكي. ولعله بتدوين الحرف الأول من كنيته - حرف الهاء - جعل من كلماته أوامر.

قراءة ملاحظاته المكتوبة بخط اليد هي أشبه بقراءته وهو يفكر بصوت عال. كان غضبه شخصياً وسياسياً، مراً وصلباً وصاخباً وقوياً. كان يحمل أفكاراً عالية السقف، ويبدي نوبات غضب قوية. كان حسه الفكاهي ساخراً وأحياناً فظاً. ومعلوماته واسعة بالرغم من محدودية ذهنه.

ظلت هذه الملفات مدة ٢٧ سنة. وهي تالياً مذكرات هوفر، تتألف من سرده التاريخي السري للحرب الباردة. إلا أنها تكشف فوق كل شيء خشيته الدائمة من احتمال خسارة أميركا الحرب على الشيوعية.

في عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧ خاض هوفر معاركه على ٣ جبهات. كافح لبسط السيطرة على الاستخبارات الأميركية. كما كافح لإقناع القيادات الأميركية بأن الحرب الباردة ستدوم حتى بقية حياتهم. وشن حملة من الحرب السياسية ضد الرئيس.

استشاط هوفر غضباً حينما عرف بأمر خطط ترومان لتعيين مدير جديد على رأس الاستخبارات المركزية سيسيطر على عمليات مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي

آي) ضد الجواسيس والخونة. فكتب للنائب العام طوم كلارك في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ قائلاً: «هذا غير عملي البتة[١]. وهذا سيحطم كل الوكالات الموجودة ومنها مكتب التحقيقات الفيدرالي». عارض النائب العام لغته الفظة. فرد هوفر بقوة: «بكل تأكيد لا أشاطر النائب العام رأيه.... إن الاسترضاء قد يجلب في النهاية مزيداً من المصاعب. (هـ)».

ما فاقم رعب هوفر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ هو اختيار الرئيس عميداً بحرياً في القوات الاحتياطية البحرية، وهو سيدني سورز، مناصر وفي من الحزب الديموقراطي من ميسوري، أول مدير للاستخبارات المركزية[٢]. في احتفال مرتجل في المكتب البيضوي، أعطى ترومان سورز عباءة سوداء وقبعة سوداء ومسدساً خشبياً صغيراً، معيناً إياه زعيم «فرقة المتطفلين التجسسية». في اليوم التالي، استدعى هوفر سورز إلى مكتبه في مقر المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي). وسرعان ما طوّع العميد وجعله تحت إمرته. كتب هوفر إلى أبرز مساعديه: «يجب إفهامه[٣] بوضوح تام أن عليه الاعتماد على مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى أقصى الدرجات توخياً للنصح والمشورة». وبذلك أضاف العميد إلى قائمة المرؤوسين المفيدين.

عجز هوفر بمفرده عن القضاء على مخطط إنشاء الوكالة التي أمست وكالة الاستخبارات المركزية. ولكنه قام بكل ما في وسعه لحماية سلطته. توجه إلى البنتاغون لاستشارة الجنرال دوايت آيزنهاور، الرجل الأكثر نفوذاً في الجيش الأميركي. حاجّ هوفر بأن ترومان سيفسد العملية التجسسية الأميركية بجهاز الاستخبارات المركزي الجديد. فقال: «سأل الجنرال آيزنهاور[٤] عن كيفية تأثير هذا الأمر في مكتب التحقيقات الفيدرالي. فأجاب مدير المباحث أنه يبدو أن مكتب التحقيقات الـ(أف بي آي) سينسحب من العمليات الأجنبية. فأبدى آيزنهاور الاندهاش والقلق البالغ». فأضاف هوفر الجنرال إلى قائمة حلفائه النافذين.

«اختراق مباشر»

بعد أن فشل هوفر في وقف تنصيب مدير الاستخبارات المركزية، عمد إلى اختراق الوكالة التجسسية الصاعدة وتخريبها.

كان هوفر قد تلقى اتصالاً من الكولونيل بيل كوين يطلب فيه المساعدة، وهو مسؤول عسكري كان يحاول إنشاء جهاز استخباري مركزي جديد من أجل العمليات السريّة وعمليات التجسس. واجه الكولونيل معارضة شرسة من المسؤولين العسكريين غير المطلعين على الأمر، والذين أنبأوه بأن جهازه يضج بالشيوعيين. إذ كان بحوزة المباحث الفيدرالية ملفات حافلة بالإشاعات التي تفيد بأن جهاز الاستخبارات المركزية يوظف شيوعيين.

حمل كوين قبعته بيده وقصد هوفر. ويذكر الكولونيل الأمر بهذه الطريقة:

سأله هوفر: «ماذا تريد مني أن أفعل؟»(٥)

أجاب كوين: «سيد هوفر، الجواب البسيط عن سؤالك هو أن تكتشف إن كان ثمة وجود لشيوعيين في منظمتي».

قال هوفر: «بوسعنا القيام بذلك».

«فيما تقوم بذلك سراً، هلا تتفقد سجلهم الجنائي رجاء؟»

«حسناً».

«قبل أن نقرر كيفية القيام بذلك، ومن أجل الأجيال القادمة والتعاون المطلق بيننا، أطلب إليك إرسال ممثل لك ليكون صلة وصل بينك وبين منظمتي».

عند سماع هذا الكلام كاد هوفر يسقط عن كرسيه، وفق ما يذكره الكولونيل. فأكمل كوين قائلاً: أيقنت ما كان يدور في ذهنه. كان على الأرجح يفكر: «يا إلهي هذا الرجل يطلب اختراقاً مباشراً لوكالته».

كان كوين قد دعا من فوره هوفر للتجسس على جواسيسه. والوسيط بينهما هو الذي سيخرق الوكالة. يقوم المرء بمصافحة اليد باليمنى ويسرق ما في الجيب باليسرى.

حققت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بشأن الخيانات السياسية مع عشرات العناصر من عناصر وكالة الاستخبارات المركزية، وقد تم تعيين العديد منهم بسبب خلفياتهم الروسية والشرق أوروبية خصوصاً، ما جعلهم عرضة للشبهة بعيني هوفر. طلب أول ٣ مدراء لوكالة الاستخبارات المركزية إلى هوفر أن يوفر لهم عناصر من المباحث

الفيدرالية ذوي خبرة وتدريب ميداني وتقارير رسمية وأسماء وهويّات مخبرين موثوق بهم وعملاء أجانب مجنّدين. وقد استمتع هوفر برفض التماساتهم.

على أن امتعاضه قد ازداد بسبب استبعاده عن الاستخبارات العالمية النطاق. لكنه سعى إلى استعادة تفوقه.

«وقت لقليل من الهيستيريا»

امتثالاً لطلب هوفر، كتب الأميرال سورز إلى الرئيس ترومان في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٦ قائلاً: «من الضروري جداً(٦) أن يُسمح للمباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) بمواصلة وظائفها الأمنية... في دول العالم الغربي، في لندن وباريس وروما ومانيلا وطوكيو والمنطقة الأميركية في ألمانيا. يمكن تصوير مهمتها الأمنية التي تؤديها بواسطة التحقيق الكندي في أوتاوا الذي يصل إلى الولايات المتّحدة وإلى إنكلترا أيضاً».

كان التحقيق الكندي على وشك البدء بكشف وصول الجاسوسية السوفياتية إلى الترسانة الذريّة في أميركا.

بدأت القضية بإهمال من قبل ملازم في الجيش الشيوعي يبلغ ٣٦ سنة من العمر ويدعى إيغور سيرغاييفيتش غوزينكو، كان واحداً من جواسيس ستالين في مكتب الملحق العسكري السوفياتي في أوتاوا، كندا. وفي الوقت نفسه كاتب شيفرات يتولى العمل على البرقيّات السريّة والرسائل المشفّرة. ذات ليلة رمى جانباً مسودتين تحضيريتين لرسالتين مشفرتين موجهتين إلى موسكو. وقد عثرت عاملة تنظيف كانت أيضاً عنصراً أمنياً سوفياتياً على هاتين الرسالتين المغضنتين وأطلعت السفير عليهما. كانت عقوبة الاختراقات الأمنية في جهاز ستالين السرّي النفي إلى سيبيريا أو الموت. لذا جمع غوزينكو كل البرقيات السريّة التي وجد إليها سبيلاً وفر ناجياً بحياته. إلا أنه أمضى ٣ أيام هارباً قبل أن يعمد إلى إقناع شرطة الخيّالة الملكية الكندية بحمايته.

شارك الملحق القانوني التابع للمباحث الفيدرالية في أوتاوا في التحقيق مع غوزينكو. وسرعان ما كلف هوفر ٧٥ عميلاً لمتابعة القضية.

كشفت قضية غوزينكو ٤ وقائع: انكشاف أوتاوا مركزاً قيادياً للتجسس السوفياتي

في أرجاء أميركا الشمالية. زرع السوفيات جاسوساً في مكان ما داخل وزارة الخارجية. خرق عالم فيزياء نووية بريطاني يدعى ألان نن ماي مشروع مانهاتن لحساب موسكو. واعتبار سرقة سر القنبلة النووية الأولوية القصوى للاستخبارات السوفياتية.

وبات منشق آخر عن عالم التجسس السوفياتي بين أيدي المباحث الفيدرالية. هو إليزابيث بينتلي: وقد كانت شيوعية أميركية متفانية. اقتربت من المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) لأول مرة عام ١٩٤٢ ولكن لم يصدق المكتب كلامها. فقد كانت مرتبكة من الناحيتين الذهنية والإيديولوجية بشأن تغيير تأييدها.

قال عميل المباحث الفيدرالية جاك داناهاي الذي تابع القضية سنوات: «كانت غريبة الأطوار ومعتوهة[٧]. لديها زمرة من المحبين المجانين، منهم فاشيون في إيطاليا وشيوعيون في الولايات المتّحدة». حينما لجأت إلى المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) «حاولت إغواء كل العملاء الذين تحدثت معهم في المكتب... وأقلقنا هذا الأمر. ولكن نعلم أننا ما كنا لنجد المخبرين في الأديرة».

لطالما انتابت مكتب التحقيقات الشكوك بشأن بينتلي. كانت من أشد معاقري الخمر، ولكن هذا الأمر صحيح أيضاً: كانت بينتلي جاسوسة تخدم شبكة من الجواسيس السوفيات. سمّت ما يبلغ عددهم الإجمالي ٨٠ اسماً، ولكن لم يدخل أي منهم السجن بتهمة التجسس سوى اثنين فقط أدينا بإحدى الجرائم. غير أن هوفر قبل اعترافات هذه المنشقة الغريبة الأطوار.

أدت اعترافاتها إلى بدء المباحث الفيدرالية بتعقب خيوط جهاز الاستخبارات السوفياتي، الذي ظل يهدف إلى خرق حكومة الولايات المتّحدة طوال ١٢ سنة. بعد أن تقبلت المباحث الفيدرالية اعترافات بينتلي الصادقة، عيّن هوفر ٢٢٧ عميلاً لإجراء التحقيق. ولكنه كان قد شارك في أساس القضية مع نظرائه في الاستخبارات البريطانية في واشنطن. حيث نقل الخبر إلى لندن ومن ثم إلى موسكو بفضل كيم فيلبي، وهو الجاسوس السوفياتي داخل الاستخبارات البريطانية.

التفت السوفيات بسرعة إلى تحذير فيلبي وأمروا معظم عناصر الاستخبارات الذين عملوا في زمن الحرب بالخروج من الولايات المتّحدة وقطع الاتصال بالعديد من

شبكات العملاء التابعين لهم. حينما راحت المباحث الفيدرالية تبحث عن السوفيات وجدت أنها تحاول تعقب أشباح.

قرأ الرئيس ترومان تقرير هوفر التالي إلى البيت الأبيض في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦ بتعجب تام.

كتب هوفر في رسالة شخصية وسريّة إلى الرئيس والنائب العام قائلاً: «هناك حلقة تجسسية سوفياتية كبيرة في واشنطن[٨]. ينخرط فيها عدد من أبرز المسؤولين الحكوميين الذين سنحدد هويّاتهم فيما يأتي». كانت بعض الأسماء المدرجة في القائمة مثيرة للصدمة. ومن المشتبه فيهم بالنسبة إلى هوفر مساعد وزير الخارجية دين آيكسون، والمساعد السابق لوزير الحرب جون ماك كلوي، وهما عمادان للمؤسسة الأميركية لم يشكك سابقاً في موضوع مناهضتهما للشيوعية.

لم يصدق النائب العام أيضاً هذا الخبر. قال كلارك: «هذا وقت هستيري»[٩]. ولكنه كان يتعلم أخذ سلطة هوفر في الاستخبارات السرية على محمل الجد. فاكتشف أن هوفر كان يراقبه هو أيضاً. قال كلارك: «كلما وردت معلومة منتقصة من قدري إلى الوزارة كانوا يضيفونها إلى ذاك الملف. كان مثيراً للسخط».

«علينا إجراء مكاشفة»

واصل هوفر محاولة إقناع البيت الأبيض بأن جواسيس ستالين يحاولون سرقة أسرار أميركا الذريّة. معتمداً على بحث قدّمه المسؤول الاستخباري في المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي)، ميكي لاد وهو نجل سيناتور أميركي من شمال داكوتا. طالب لاد بشن حرب شعواء لا هوادة فيها على الشيوعية - من ضمنها اعتقالات وتوقيفات جماعية لمخرّبين مشتبه فيهم - باسم مناهضة التجسس. أراد لاد إدراج قرابة ٨٠ ألف منتسب إلى الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة في القائمة الأمنية السريّة التابعة للمباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي). حيث أن مجرد إدراجها فيها يبرر اعتقالهم في سياق عملية اعتقال وطنية بموجب مذكرة جماعية «عند إعلان حالة طارئة»[١٠].

وافق هوفر. ومن دون الكشف عن وجود القائمة الأمنية، أخبر النائب العام كلارك

بأن المباحث «ستكثف تحقيقاتها[11] حول نشاطات الحزب الشيوعي»، وستستدرج جميع المنتسبين إليه وغيرهم ممن يمثلون خطراً في حال قطعت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. كتب هوفر بأبسط لغة ممكنة، أن أزمة سياسية ما ستحتّم الاحتجاز الفوري لعدد كبير من المواطنين الأميركيين.

استحالت حرب هوفر على البيت الأبيض حامية الوطيس. إذ كان قد طلب تمويلاً لتعيين مئات من الرجال الآخرين لمتابعة قضية التجسس السوفياتي والتخريب الشيوعي. وعوضاً عن قبول طلبه قام ترومان بإبعاد ٦٠٠ من عملاء هوفر، أي بنسبة واحد من ٧ من عناصر الصفوف الأمامية التابعة لمكتب التحقيقات الـ (أف بي آي)، ضمن أول ميزانية أرسلها إلى الكونغرس. لم تواجه المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) هذا المقدار من تقليص عدد العملاء مذ أصبح هوفر مديراً لها. فرد هوفر على عملية تقليص العملاء هذه باستدعاء عملاء خارج البلاد إلى الوطن.

في ٨ تموز/يوليو ١٩٤٦ طلب هوفر إلى عملائه في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي إنهاء عملياتهم فوراً. كان قد وعد المدير الجديد للاستخبارات المركزية الجنرال هويت فاندنبيرغ بسنة من أجل الانتقال السلس. بحلول نهاية الصيف، لم تخلف المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) وراءها سوى مكاتب شاغرة وسفراء غاضبين.

أمر قائلاً: «تحركوا بسرعة وغادروا بأسرع وقت ممكن»[12]. بعد ٧ أسابيع كانت المباحث الفيدرالية قد انسحبت تماماً من أميركا الوسطى والبحر الكاريبي وسرعان ما انسحبت أيضاً من أميركا الجنوبية. أفاد الملازم الميداني التابع لهوفر سي أتش كارسون في مقر المباحث في خلال قيامه بإنهاء ما كان لديه من قضايا في المكسيك وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا والسلفادور والهندوراس وفينزويلا وهاييتي وكوبا: «تم إحراق كل ملفات التحقيق، المعلقة والمقفلة»[13].

توجه هوفر إلى البيت الأبيض وفرض فكرته. إن أراد الرئيس انسحاب المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) من فضاء الاستخبارات الأجنبية، وتكليف مدير الاستخبارات المركزية هذه المسؤولية فهذا ما سيحصل عليه.

ولكن لم يُسمح لأي من العاملين في المباحث الفيدرالية - من ناشطين أو متقاعدين أو من الدرجة الأولى أو الثالثة - بالعمل لحساب وكالة الاستخبارات المركزية الجديدة،

وفق ما قاله هوفر لرئيس أركان الرئيس الأميرال ليهي. وقد نصح الأميرال الجنرال فاندينبيرغ «بتجنب الإساءة إلى السيد هوفر»[١٤]. ولكن حينما عرض فاندينبيرغ إنشاء سجل عالمي النطاق للمعارف الأجنبية حذر هوفر أبرز مساعديه في المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) قائلاً: «انتبهوا بعناية خاصة إلى التعليمات من هذا القبيل إذ أظنها مشبعة بالنفوذ وستسيطر على كل شيء بمكر»[١٥]. وحينما رأى هوفر تشريعاً حديث الصدور يمنح مدير الاستخبارات المركزية المزيد من السلطة كتب: «بناة الإمبراطورية[١٦] يواصلون فظاعتهم الحالية ويتدخلون أكثر في الميادين المحلية والمدنية».

قارب رفض هوفر العمل مع وكالة الاستخبارات المركزية الجديدة حد التمرد. كما قارب تحدّيه وزارة الخارجية حد العصيان. إذ كتب مساعد وزير الخارجية آيكسون: «هدد قرار هوفر الغاضب بإنزال ضربة كبيرة[١٧] بفاعلية عملنا الأمني والاستخباري». ولم يرتدع هوفر. إذ أعلن بكل عزم الحرب على البيت الأبيض.

كتب إلى ميكي لاد قائلاً: «أظن أن علينا إجراء مكاشفة»[١٨].

تفاقم غضبه كثيراً من جراء ممانعة الرئيس خوض حرب شعواء على الشيوعية. وراح يلتمس من أعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب منحه السلطة من أجل حماية أميركا من «تهديد خرق العملاء[١٩] والإيديولوجيات الأجنبية والغزو العسكري لها». كانت آراؤه بشأن التهديد حاسمة جداً لدرجة أنها بدأت تهيمن على تفكير الليبيراليين في واشنطن - ومن خلالهم على الرئيس نفسه.

كان هوفر يخلق ثقافة سياسية للحرب الباردة في الولايات المتّحدة.

١٨

الفاشية الشيوعية

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦[1] سلّم مستشار البيت الأبيض كلارك كليفورد ومساعده جورج إيلسي تقريراً سرياً موجهاً إلى ترومان يطلب إليه الاستعداد لحرب مع السوفيات. استلهما عمل هوفر والمباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) وهما يرسمان خطة المعركة الفاصلة.

قالا لترومان إن عليه الاستعداد لخوض حرب عالمية ثالثة بالأسلحة الذريّة والبيولوجية. والعدو هو ديكتاتورية سوفياتية تهدف إلى غزو العالم بمساعدة جهاز استخباري ماكر وبمؤازرة جماعات أميركية تعمل سراً. كتبا قائلين: «كل شيوعي أميركي قد يكون جاسوساً وجندياً لموسكو». كتب ترومان في مذكراته ذاك الأسبوع: «يبدو أن الشيوعيين والأشخاص المزيّفين والمتعاطفين مع اليساريين متآمرون معاً وباتوا يمثلون خطراً قومياً. أخشى أنهم يمثلون جبهة تخريبية لشيوعيي أميركا».

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، ولأول مرة منذ ما قبل الركود الاقتصادي، اكتسح الجمهوريون الانتخابات الوطنية وفازوا بأصوات الغالبية في مجلسي الشيوخ والنواب. وقد اتسمت حملاتهم بنبرة قوية جديدة مناهضة للشيوعية. كما تضمّنت رسالتهم تخيير الأميركيين بين الشّيوعية والجمهورية.

تدفق الخطاب السياسي للجمهوريين مباشرة من كتيب يتألف من ٤٠ صفحة نشرته غرفة التجارة التابعة للولايات المتحدة التي طبعت ووزعت منه ٤٠٠ ألف نسخة على

امتداد الأمة. كان عنوانه «الخرق الشيوعي في الولايات المتّحدة». وتم توصيل رسالته من المنابر السياسية ومنابر الوعظ في الكنائس في أرجاء البلاد. مؤلفه هو الأب جون كرونين، كاهن من بالتيمور له الكثير من الأتباع بين صفوف الكاثوليكيين المتدينين داخل المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي). أتت مواده مباشرة من الملفات السريّة التابعة للمباحث، ومن بينها مقاطع من تقارير هوفر إلى البيت الأبيض. صادق الأب كرونين عضواً جديداً في الكونغرس انتخب على أساس مسألة التهديد الشيوعي ووصل إلى العاصمة من كاليفورنيا في كانون الثاني/يناير ١٩٤٧.

كان ريتشارد ميلوس في الـ ٣٤ من العمر وكان سياسياً يتمتّع بذكاء متقد وطموح بالغ وموهبة لا متناهية في المخادعة. ارتقى من جذور متواضعة بفعل اجتهاده الذي حفزته أحلام محبطة. قبل ١٠ سنوات من قدومه إلى واشنطن ليدلي بالقسم لدخول مجلس النواب، وفيما كان لا يزال في كلية الحقوق، كان نيكسون قد تقدم بطلب للعمل في المباحث الفيدرالية. ولم يصله الرد قط. ولكن على مدى ربع القرن التالي أجرى معظم اتصالاته مع مكتب التحقيقات. في شباط/فبراير ١٩٤٧، ساعده الأب كونين على إجراء أول هذه الاتصالات. أوجز شخصياً لنيكسون تحقيقات المباحث في الشيوعية الأميركية والتجسس السوفياتي، وعرّفه إلى عملاء متخصّصين في تعقّب الشيوعيين وأصبح صلة الوصل الخلفية مع المكتب.

في أول أيامه عضواً في الكونغرس، احتل نيكسون مقعداً في هيئة المجلس المتعلقة بالنشاطات غير الأميركية. كان رئيس مجلس إدارتها جاي بارنيل طوماس، وهو جمهوري من نيوجيرسي، رجل سوقي تافه التفكير سرعان ما سُجن بسبب فساده السياسي. كانت تجاوزات الهيئة سيئة السمعة. في العام ١٩٣٩، كان تحقيقها الذي تصدر عناوين الصحف عن صناعة السينما قد تعثر حين نعتَ، ضمناً الطفلة شيرلي تيمبل صاحبة الشعر المجعد، بأنها شيوعية. ولكن، حتى الآن تضمنت اللجنة العليا للموظفين رجال (أف بي آي) سابقين وأعضاء سابقين في الحزب شكلت ملفاتهم تاريخاً سريّاً للشيوعية الأميركية ولو أنه انتقائي للغاية. صلة وصل أفراد الهيئة مع المكتب أصبحت إحدى أقوى القوى في سياسة الحرب الباردة.

«أسلوب حياة ضار وشرّير»

في ٢٦ آذار/مارس ١٩٤٧ اجتمعت الهيئة لسماع الشهادة العامة من هوفر، الذي كانت بالنسبة إليه لحظة تاريخية في حياته. كان في الـ٥٢ من عمره، وأدار المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) مدة تقارب الربع قرن. وأمسى وجه مناهضة الشيوعية في أميركا.

في ذاك اليوم، انفصل هوفر عن السلطة الأعلى منه. على مدى الربع قرن التالي إلى يوم وفاته ظل يطيع الأوامر التنفيذية حينما يراها مناسبة. أتت شهادته تحدياً لإدارة ترومان، إعلاناً أن هوفر حينذاك يقف متحالفاً مع ألد الأعداء السياسيين للرئيس في الكونغرس.

كان يؤثر في السلطات الرئاسية. قبل ٥ أيام، وبعد أشهر من الضغط من قبل هوفر، وقّع ترومان أمراً تنفيذياً يطالب بإجراء أكبر تحقيق حكومي في التاريخ الأميركي: برنامج الأمن والوفاء الفيدرالي. كانت (أف بي آي) تجري تحقيقات في خلفيات أكثر من مليوني موظف حكومي، وتطلق تحقيقات عميقة في الحياة الشخصية والمعتقدات السياسية لأكثر من ١٤ ألفاً منهم. لم يكشف البرنامج عن جواسيس سوفيات داخل الحكومة. ولكن تعقّب غير الأوفياء انتشر داخل النظام السياسي الأميركي.

أخبر حينئذٍ هوفر الكونغرس والشعب الأميركي بأن الحزب الشيوعي، مدفوعاً بحلم روسيا السوفياتية بالهيمنة على العالم، يشق طريقه إلى الحياة السياسية والاجتماعية في الولايات المتّحدة في إطار مهمة اقتلاع أميركا فيما إدارة ترومان لا تأخذ هذا التهديد على محمل الجد. شهد قائلاً: «في الحقيقة ليست الشيوعية حزباً سياسياً[٢]. إنها أسلوب حياة - أسلوب حياة شرّير وضار. إنها تكشف عن حالة تماثل المرض تنتشر كالوباء، وتماماً كحال الوباء يعتبر الحجر الصحي ضرورياً لدرئه وحماية الأمة».

قد يبدو الحزب الشيوعي، على الورق، قوة ضئيلة في السياسة الأميركية - حسب هوفر إن لديه ٧٤ ألف منتسب - ولكن تأثيره أكبر بكثير: «لكل عضو في الحزب هناك ١٠ آخرون جاهزون، مستعدون وقادرون على تنفيذ عمل الحزب. وهنا يكمن أكبر تهديد للشيوعية - فهؤلاء هم الأشخاص الذين يخترقون ويفسدون مجالات عديدة من الحياة الأميركية».

قال هوفر إن قلة قليلة من الأميركيين لديها الحماسة والشجاعة والمثابرة والقدرة

على معرفة أمر هذا التهديد الذي تمثله الفاشية الشيوعية. أخشى على الليبراليين والتقدميين الذين خدعوا واستغفلوا لوضع اليد بيد الشيوعيين. أعترف بخشيتي البالغة لكون الشيوعيين قادرين على استخدام رجال دين لتعزيز أعمالهم الشرّيرة... وتنتابني خشية بالغة من أن تعمد مجالس المدارس والأهالي إلى تحمّل ظروف يعمد فيها الشيوعيون وزملاؤهم المسافرون، بحجة الحريّة الأكاديمية، إلى تعليم شبابنا أسلوب حياة معينة... تنتابني خشية عارمة من تعرض المجموعات العمالية للاختراق والهيمنة والعدوى بفيروس الشيوعية... أخشى أن يصيب الجهل شعبنا الذي قد يتجرّع حبوباً سامة من الدعايات الشيوعية الكاذبة.

أعلن هوفر دعمه السياسي للجنة المعنية بالنشاطات غير الأميركية ولأعضائها في الحرب على الشيوعية. باتوا حينئذٍ فريقاً واحداً. كانت المباحث الفيدرالية تجمع الدليل سراً، وتعمل باتجاه «المحاكمة الصارمة» للمخرّبين. قدمت اللجنة مساهمتها الكبرى في مجال الإعلان الشعبي - ما أسماه هوفر «الفضح العام للقوى التي تهدد أميركا».

التقى هوفر ونيكسون وجهاً لوجه في خلال جلسة الاستماع ذاك اليوم - وتواجها علناً. سأله نيكسون أين تمثل الشيوعية الأميركية الخطر الأكبر. فأشار هوفر إلى الأعمال التخريبية التي تستهدف الجامعات، الإذاعات وصالات السينما وفوق كل هذا داخل الحكومة نفسها.

أثار أداء نيكسون اهتمام هوفر.

سأل هوفر صديقاً قديماً بعد جلسة الاستماع: «من هذا الشاب؟[٣] يبدو أنه سيكون مفيداً لنا».

١٩

هجوم مباغت

كان الرئيس مقتنعاً تماماً بأخطار التهديد الشيوعي. ولكنه كان أيضاً قلقاً جداً حيال هوفر. سجل مستشار البيت الأبيض كلارك كليفورد في دفتر ملاحظاته في ٢ أيار/مايو ١٩٤٧، محادثة مع ترومان:» إننا مناهضون بقوة لمكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي) وحريصون على كبحه»[١].

قال وزير المال جون سنايدر، وهو صديق قديم ومقرب من الرئيس: «شعر ترومان بأن هوفر يقود نوعاً من العملية الديكتاتورية. هذا ما شعر به برأيي السيد ترومان، بأن السيد هوفر قد أنشأ فزّاعة في مكتب التحقيقات»[٢].

أيقن هوفر ما يفكر فيه الرئيس. استخدم معرفته بمهارة فيما واصل كفاحه للسيطرة على الاستخبارات الأميركية. لوى بكل مهارة أذرع[٣] الأعضاء المرموقين في الكونغرس من خلال تفكيرهم في قانون أمني قومي جديد في ربيع وصيف العام ١٩٤٧.

عرضت مسوّدة القانون توحيد الخدمات العسكرية الأميركية تحت رعاية البنتاغون؛ إنشاء وزارة دفاع تشرف على الجيش، وسلاح البحرية، وقوة جوية مزوّدة سلاحاً نووياً؛ تشكيل مجلس أمني قومي جديد للتنسيق بين الجيش والاستخبارات والسلطات الدبلوماسية في البيت الأبيض؛ وإنشاء أول جهاز تجسسي أميركي دائم في زمن السلم. بدأ هوفر بالقول: التجسس قديم قدم الإنسان. لطالما كان وسيظل لدينا إلى أن تصبح

أخوة البشر واقعاً بقدر ما هي خيال. وحتى ذاك الحين يجب على الولايات المتّحدة أن يكون لديها جهاز تجسسي احترافي يتم إنشاؤه دائماً بموجب القانون. وأردف إن أحداً ليس مؤهلاً لإدارته بقدره هو نفسه.

اعترف هوفر بقلق ورهبة القادة المسؤولين التوّاقين لمعرفة المعلومات عن نيات الاتحاد السوفياتي وقدراته وحلفائه. مؤكداً أنه سيلبي حاجاتهم. كما سيشرف على الاستخبارات الخارجية التي يجمعها عملاء المباحث الفيدرالية، والدبلوماسيون والعناصر العسكريون من الخارج. وسيحلل الخبراء في وزارة الخارجية في واشنطن العمل. وسيواصل المكتب تعقب الجواسيس الأجانب وتتبع الخطط الشيوعية في الولايات المتّحدة.

إن الاستخبارات الجيدة من شأنها أن تمنع وقوع حادثة أخرى مثل بيرل هاربر. قال هوفر: «قد يشن هجوم مستقبلي على الأراضي الأميركية. ويمكن الحد من تأثيراته الكارثية من خلال التغطية الاستخباراتية التي ستحذّرنا مسبقاً ومن ثم تفسح لنا في المجال للاستعداد. تمثل التطورات الحديثة للعلم وتطبيقاته العسكرية تحذيراً لما قد نتوقعه، ولكن هذا غير كاف: ينبغي إعداد أنفسنا من خلال معرفة موعد وكيفية ومكان توجيه الهجوم علينا. يمكننا القيام بذلك فقط من خلال امتلاك التغطية الاستخبارية المناسبة على نطاق عالمي».

قال هوفر إن بوسع مكتب التحقيقات توفير تغطية استخبارية عالمية النطاق عبر طاقم عمل يصل إلى قرابة ١٢٠٠ موظف بتكلفة تقدّر بـ١٥ مليون دولار في السنة. في المقابل أشار إلى أن خطة إنشاء مكتب الاستخبارات المركزية تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين يقدر بـ٣ آلاف موظف بتكلفة سنوية تصل إلى ٦٠ مليون دولار. دان هوفر اقتراح إنشاء مكتب الاستخبارات المركزية واعتبره مجرد أحلام لبناة إمبراطورية واهمين وغير عمليين.

كان العميد البحري روسكو هيلينكوتر قد أصبح من فوره المدير الثالث للاستخبارات المركزية في غضون ١٤ شهراً. (كان هوفر ومساعدون قد التقوا العميد ووجدوه «صريحاً جداً في إعلانه عدم معرفته بشيء»[٤] فيما يتعلق بوظيفته الجديدة). حاجّ هوفر قائلاً بأن الاستخبارات يجب أن تكون مهنة وليس مجرد واجب وظيفي آخر محدود المدة؛

إن تكليف رجال عسكريين ذوي خدمات موقتة إدارة عمليات استخبارية سنة أو اثنتين يضرّ بالأمة. فوق هذا كله أكد هوفر أن أميركا لا تحتاج إلى وكالة استخبارات مركزية يقودها قيصر غامض يقوم بإدارة العمليات التجسسية لأميركا، وتقويم الأسرار التي يجمعونها، وإطلاق أحكام حول عمل عملاء التجسس الخارجي التابعين لمكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي).

أنهى هوفر خلاصته السريّة باللعب على مخاوف الرئيس من وجود بوليس سري. فقال: «لحسن حظنا لم يعد هناك نموذج فظيع لما قد يحدث من خلال تشكيل بنية كبيرة مركزية وواسعة تقوم بالتحقيق وإطلاق الأحكام في آن نظير البوليس السري الألماني».

«المؤسِف»

تفوق على هوفر منافس خطابه أعلى سقفاً. كان آلن دالاس أبرز تابع لبيل دونوفان الجامح، وهو نجم شركة دونوفان القانونية في وول ستريت وأخو جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الظل الذي يمثل الحزب الجمهوري. في خلال نفخه غليونه قدّم شهادة محكمة ومحنّكة ومراوغة في جلسة استماع في الكونغرس حول قانون الأمن القومي في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٤٧.

شهد دالاس أن مخطط إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية الجديدة مخطط سليم. قال: «امتلكت الولايات المتّحدة المواد الخام لتشكيل جهاز استخباري في العالم»[٥]. بضع عشرات من الرجال الماهرين الذين يؤدون خدماتهم في الخارج يفون بالغرض. أضاف: «لست أؤمن بوكالة كبيرة، علينا أن نبقيها صغيرة. إن كبر حجم هذا الجهاز كثيراً فلن يكون فاعلاً بما يكفي... لا يجدر بعمل الجهاز أن يكون مبهرجاً ولا مفتقراً إلى الكتمان والأمور المبهمة التي يهوى المحقق الهاوي انتحالها. المطلوب لتحقيق النجاح هو الاجتهاد في العمل، والعقلانية وحصافة الحكم».

بعد شهر واحد، أي في ٢٦ تموز/يوليو وقّع الرئيس ترومان قانون الأمن القومي. لم يُعط مكتب التحقيقات أي سلطات جديدة لمواصلة الحرب الباردة. فيما أُعطي مدير وكالة الاستخبارات المركزية الكثير من السلطات.

بدأ هوفر يتجسس على وكالة الاستخبارات المركزية منذ ذاك اليوم فصاعداً. راح يسترق الأسلاك لدى عناصر الوكالة المشتبه في تعاطفهم مع الشيوعيين أو ذوي الميول المثلية الجنسية. راح هوفر يقرأ تقارير حول «الاضطراب التام» الذي أصاب الوكالة فعلق قائلاً: «من المؤسف أن الزيف الحقيقي لوكالة الاستخبارات المركزية لم يُفتضح»[٦]. أملت الوكالة منحها رجالاً من المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) يتمتّعون بالخبرة التجسسية. فوافق هوفر أملاً منه وتوقعاً من زملائه أن يعملوا جواسيس له داخل الوكالة. بعضهم أبدى موافقته - مع أن قلة قليلة جداً لم ترض هوفر - لكن أحدهم سرعان ما أشار: «إن كانت هذه الأمة تعتمد على وكالة الاستخبارات المركزية بشكلها الحالي لدرء كارثة أخرى مثل بيرل هاربر، فعليها البدء بحفر حُفر الثعالب من هذه اللحظة»[*].

تكثفت أعمال هوفر في الحرب السياسية شهراً تلو آخر. وما لبث أن كتب بعد اصطحابه مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية في جولة على أكاديمية التدريب الخاصة بمكتب التحقيقات الفيدرالي: «أخشى أنها مضيعة للوقت أن أثقف هذه الوحدة»[٧]. رفض بغضب تام مسودة مساعد لرسالة مهذبة موجهة إلى مدير الاستخبارات المركزية: «أرجو إيقاف كل هذا التملق الصبياني. نعلم أنهم لا يريدوننا ولست أنوي عقد اجتماع». حينما سألت الوكالة مكتب التحقيقات عن معرفتها بشأن الكومينترن رد هوفر هذا الطلب: «لا تهدروا الوقت على هذا الأمر إذ إن لدينا مسائل أكثر إلحاحاً».

سرعان ما شكل هوفر تحالفاً مع وزير الدفاع الجديد جايمس فورستال، وهو قطب في وول ستريت كان يدير سلاح البحرية. في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ هيمن هوفر على اجتماع للبنتاغون حضره قادة من وكالة الاستخبارات واستخبارات الجيش والبحرية، وطاقم عمل الرئيس الذي يعنى بالأمن القومي. استشهد بـ: «الاعتقاد الحالي السائد[٨] أن مجموعتنا الاستخبارية غير كفؤة البتة». ندد بتسريبات وزارة الخارجية حول تحقيق من قبل هيئة محلفين كبرى في نيويورك بشأن الحزب الشيوعي. شرح أن شكوك المباحث الفيدرالية هي بشأن تأثير العلماء اليساريين الذين يعملون لحساب لجنة

---

(١) حفرة لجندي من أجل الجلوس فيها أو الاستلقاء للحماية من العدو. والمقصود اتخاذ موقف دفاعي.

الطاقة الذريّة المشكلة حديثاً، في المدنيين الذين يشرفون على أفتك الأسلحة الأميركية. لكن أعضاء اللجنة أخبروه بأن أميركا لا تعرف شيئاً عن التهديد السوفياتي.

«تهريب قنبلة ذريّة إلى الولايات المتّحدة»

بعث هوفر رسالة مروّعة إلى فورستال في الأسبوع التالي حذره فيها من مغبة «تهريب قنبلة ذريّة إلى الولايات المتّحدة[٩]، أو أجزاء منها من شأنها أن تُجمع لاحقاً في هذا البلد». تخيل جواسيس موسكو وهم يحملون أجزاء قنبلة في جيوب دبلوماسية، ومخرّبين يجمعونها سراً، وانتحاريين يفجّرون معالم الحكومة في الولايات المتّحدة. فقد سيطرت على تلك الأيام خشية الهجوم المباغت.

كان تحذير هوفر في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٤٧ الأول من نوعه. على مدى العقد المقبل أصدر جملة من التحذيرات المتواصلة بشأن تهديد إرهابيين وجواسيس يستخدمون أسلحة كيماوية وبيولوجية وذرية ضد المدن الأميركية، وهو كابوس لا يزال يطارد قادة الأمة. دعا فورستال إلى اجتماع جماعة سريّة أسماها المجلس الحربي، استجابة لتحذير هوفر. لجأ المجلس إلى فانيفير بوش، المستشار العلمي الأبرز للحكومة، وكارل كومبتون، رئيس معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وكان كلاهما قد نصح الرئيس ترومان بإلقاء القنبلة الذريّة فوق اليابان من دون سابق تحذير. قاد المجلس الحربي مشروعاً عالي السريّة لتقويم تهديد أسلحة الدمار الشامل كوسائل للإرهاب السياسي. تحرّى «استخدام العوامل البيولوجية» و«المواد القابلة للانشطار» - القنبلة القذرة - وشرع في البحث عن وقاية من أي هجوم كارثي لا يزال متواصلاً حتى يومنا هذا.

كتب وزير الدفاع إلى هوفر قائلاً: «رسالتكم الأصلية هي أول ما حثنا على إجراء هذه الدراسة بسبب المسؤوليات الجمّة الملقاة على عاتق المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي)التي تقضي بتحديد المعلومات التي تتعلق بهذا الموضوع كله. سيتطلب الاستعداد في هذا الحقل بالتحديد التعاون القريب جداً بين منظمتينا».

بعد اعتبار التهديد مسألة بقاء قومي، دفع هوفر باتجاه سلسلة نافذة من الإدانات التي تتهم قادة الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة بمؤامرة تهدف إلى تدمير الحكومة

بواسطة العنف والقوة. تطلبت التهم حكماً قانونياً وسياسياً يقضي بوجود حالة طوارئ بين الولايات المتّحدة والسوفيات، وبكون الشيوعيين الأميركيين مقاتلين غير شرعيين في الحرب الباردة.

لقد أدين ١١ قائداً من الحزب الشيوعي في المحاكمة الأولى وواجهوا أحكام سجن مدتها ٥ سنوات. دخل ٦ منهم السجن، و٥ منهم لم يمثلوا أمام المحكمة بعد انتهاء فترة إطلاق سراحهم بكفالة. في الأشهر التالية، واجه ١١٥ شيوعياً أميركياً آخر في أرجاء البلاد تهماً مماثلة. وأدين ٩٣ منهم. نُفذت كل الإدانات بموجب قانون سميث لعام ١٩٤٠، الذي حظّر العضوية في الحزب. استندت كل قضية إلى وثيقة تتألف من ١٣٥٠ صفحة قدّمها هوفر في المحاكمة، وهي نسخة جديدة من القضية كان هوفر يعدها منذ الحرب العالمية الأولى. ولكن عندئذ بات لديه شهود. كانت المباحث قد دست جاسوساً مزدوجاً داخل الحزب منذ ٥ سنوات. كان موظفاً شيوعياً عادياً ولطيفاً قدّم شهادة مدمرة أمام هيئة محلفين كبرى في خلال محاكمة ١١ قائداً. بمرور الوقت أمست قصته برنامجاً تلفزيونياً كلاسيكياً قديماً اسمه (شخص يقود ٣ حيوات)، يحوي مقدمة يألفها فوراً جيل كامل من الأميركيين: «هذه هي القصة الحقيقية المذهلة لهربرت فيلبريك... مواطن عادي، وعضو رفيع المستوى داخل الحزب الشيوعي، وجاسوس مزدوج لحساب المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي)».

«داخل دار العدو»

تم تعزيز قضية هوفر ضد المؤامرة الشيوعية بفعل الدليل السرّي: مجموعة ملفات من أرشيف الاستخبارات السوفياتية. أتت من أرلنغتون هول، مدرسة فتيات قديمة قبالة بوتوماك بجوار البنتاغون، وهي اليوم مركز تنصب فيه الجهود الأميركية لقراءة البرقيات الكبلية السوفياتية التي أرسلت في خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة.

حصل جهاز استخبارات الإشارات التابع للجيش الأميركي[١٠] على نسخ من آلاف من البرقيات الكبلية التابعة لزمن الحرب المرسلة من موسكو إلى قواعدها العسكرية في أميركا، ومن بينها أمتورغ، البعثة التجارية السوفياتية التي كانت جبهة للتجسس منذ العام

١٩٢٠. في مهمة تفتيش غير شرعية عام ١٩٤٤، اقتحمت المباحث مكتب أمتورغ في نيويورك وسرقت مجموعات من الرسائل بعضها مكتوب باللغة الروسية وبعضها مشفّر. تألفت الشيفرات السوفياتية من ٥ أعداد مرتبة وفق ٥ منظومات شيفرية منفصلة. كان يُفترض استخدامها مرة واحدة فقط، ما يعطي كل رسالة نمطاً فريداً، ويجعل المنظومات غير قابلة للاختراق. ولكن الجهاز الاستخباري السوفياتي تعثر تحت وطأة الضغط في خلال الحرب. بعد غزو ألمانيا الاتحاد السوفياتي وتوجهها نحو موسكو، أرسلت مجموعات شيفرات مطابقة إلى الجواسيس السوفيات في العالم. كان محللو الشّيفرات التابعون للجيش قد اكتشفوا مجموعة من هذه الشّيفرات المطابقة في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٣. جعلت هذه المطابقة من الممكن نظرياً خرق الاتصالات المشفّرة بين الجواسيس السوفيات وأسيادهم - إن أمكن إيجاد نمط متبع.

كان ميريديث غاردنر بارعاً في حرفة الألغاز هذه معتمداً على قلم رصاص وورقة وبطاقات مخرّمة. ولكن المعلومات راحت تزداد بين أطراف أصابعه. وبالنظر إلى كونه عالماً لغوياً، فقد تعلم اللغتين اليابانية والروسية بسرعة بعد انضمامه إلى مفككي الشّيفرات في الجيش في الأشهر الأولى للحرب العالمية الثانية، علماً أنه حينئذٍ لما يكن قد بلغ الـ ٣٠ من عمره بعد. في العام ١٩٤٦ بدأ غاردنر بكسر أجزاء من التخابرات السوفياتية، بدءاً برسالة عمرها سنتان إلى موسكو من نيويورك، وفيها مقطع باللغة الإنكليزية الواضحة حيث يُذكر اسم محصور بين كلمتين مشفّرتين روسيتين. وجد غاردنر بنفاذ بصيرة فوري أن الكلمتين المشفّرتين لا بد أن تكونا «تهجئة» و«تهجئة ختامية». كان قد أوجد فجوة في الشّيفرة. ففكك رسالة حربية أخرى مرسلة إلى موسكو تضمّنت أسماء العلماء البارزين الذين يصنعون القنبلة الذريّة في مشروع مانهاتن. كانت التسمية المشفّرة السوفياتية للقنبلة هي إينورموز (Enormoz).

بحلول أيار/مايو من العام ١٩٤٧ - بعد بضعة أسابيع على شهادة هوفر أمام لجنة مجلس النواب التي تعنى بالنشاطات غير الأميركية - كان غاردنر قد قرأ رسالتين تظهران أن السوفيات كان لديهم جاسوس داخل طاقم العمل العام في وزارة الحرب في خلال الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. كانت موسكو قد خرقت قلب

الجيش الأميركي. في تلك المرحلة، تشاطر الجنرال كارتر كلارك[١١]، القائد المساعد في استخبارات الجيش السر المتعلق بكسر الشّيفرات مع هوفر.

بدأت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) تتعاون مع الجيش في آرلنغتون هول في تموز/يوليو ١٩٤٧. عمل ميريديث غاردنر بتواصل يومي مع عميل من الـ (أف بي آي) موهوب عمره ٣٠ سنة يدعى بوب لامفير يقوم بتسليم برقيات أمتورغ المسروقة من قبل فناني حملات التفتيش اللاشرعية التابعين لمكتب التحقيقات. أصبح عملهم يحمل اسمه المشفّر الخاص: فينونا (Venona).

كان فينونا أحد الأسلحة الأكثر سريّة في أميركا في إبان الحرب الباردة - سري جداً لدرجة أن لا الرئيس ترومان ولا وكالة الاستخبارات المركزية يعرفان بأمره.

حينما كان يقوم هوفر بإرسال معلومات استخبارية مأخوذة من فينونا إلى رؤسائه كانت تُعزى وتُنسب إلى «مصدر حساس جداً». قال هوفر: «نظراً إلى أساليب العمل الرخوة لوكالة الاستخبارات المركزية[١٢] وبعض عناصرها المشكوك في أمرهم لا بد لنا من التزام الحيطة البالغة. (هـ)».

طوال ٥ سنوات كانت الـ (أف بي آي) تحاول كشف أعماق التجسس السوفياتي. لم تحل المباحث قضية واحدة ضد أي جاسوس سوفياتي. بدأ عناصر الاستخبارات السوفياتية يتخفّون بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد تحذيرهم من قبل عملائهم داخل التحالف الأنكلو - أميركي. ولكن حينذاك بدأ السوفيات يعيدون تفعيل شبكاتهم في الولايات المتّحدة، وبدأت المباحث الفيدرالية تكتشف إشارات صغيرة، نظير الأصوات الخافتة لوقع الأقدام وسط شارع معتم. كان هوفر يتحلى بطول الأناة نفسها التي يمتلكها السوفيات.

بحلول صيف العام ١٩٤٨ كان فينونا قد جمع مجموعة كبيرة من الشّيفرات والبرقيات الكبلية والرموز السرية السوفياتية - دلائل على التاريخ الممتد ٢٠ سنة من التجسس السوفياتي في الولايات المتّحدة. كان التحقيق على شفير اكتشاف الدليل على المؤامرة الدولية الرامية إلى سرقة الأسلحة الذريّة الأميركية.

تذكر لامبفير قائلاً: «كان لدينا آنذاك العشرات[١٣] من الرسائل الكاملة غير المشكوك فيها. كنا داخل دار العدو».

«أوقات عسيرة»

في تلك المرحلة كانت سلطة هاري ترومان السياسية في أدنى مستوى لها. كتب ترومان إلى وينستون تشرشل في ١٠ تموز/يوليو ١٩٤٨: «إنني أمر بأوقات سياسية عسيرة وفظيعة[١٤]. إننا في خضم زمان شاق وخطر. بوسعك أن تنظر بعين الرضا إلى مساهمتك الكبيرة في الإطاحة بالنازية والفاشية من العالم. ما يسمّى بـ'الشيوعية' هو مشكلتنا الكبيرة التالية. آمل أن نتمكن من حلها من دون تحمل تكلفتين باهظتين هما الدم والدموع».

وضع ترومان كلمة شيوعية بين مزدوجين. وكتبها هوفر بحروف سوداء واضحة.

كان هوفر يدرك كيفية العمل سراً. وعند ذاك اختار العمل علناً. كما استخدم ذات مرة الأفلام لبناء سلطة وسمعة المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) في حربها على زعماء العصابات في الثلاثينيات، استخدم الآن السياسيين والصحف والتلفاز في الحرب على الشيوعية. لم تكن مشكلته البتة ذات علاقة بتطبيق القانون. كان شهوده غير موثوق بهم؛ والمعلومات التي جمعها عبر استراق الأسلاك من دون مذكرات قانونية وزرع أجهزة التنصت بطريقة غير قانونية غير مقبولة؛ وكانت البرقيات الكبلية المفككة سريّة جداً ولا سبيل إلى تقاسمها مع أحد.

ولكن هوفر أدرك كيفية استخدام المعلومات الاستخبارية كوسيلة للحرب السياسية. أوجد سلاحاً فتاكاً للجمهوريين والمناهضين للشيوعية في الكونغرس، الذين بدورهم وجهوا ضربة قوية إلى الرئيس والديموقراطيين.

أرسل المدير المساعد لو نيكولز الذي يدير مكتب العلاقات العامة التابع للمباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) ويعمل صلة وصل بين هوفر والكونغرس، للقاء أعضاء وطاقم عمل لجنة النشاطات غير الأميركية التابعة لمجس النواب ولجنة تحقيقات فرعية تابعة لمجلس الشيوخ. حمل نيكولز مجموعة من ملفات المباحث السريّة. كما سرب أسماء مخبرين تابعين للمباحث إلى أعضاء الكونغرس وطواقم عملهم. لم يكن عمله خافياً على واشنطن: سرعان ما أفاد الصحفي الباحث عن الفضائح درو بيرسون أن نيكولز يدخل ويخرج من مقار لجنة النشاطات غير الأميركية التابعة لمجلس النواب نظير «كرة ريشة وثّابة»[١٥].

في ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٨ مثلت إليزابيث بينتلي أمام لجنة النشاطات غير الأميركية.

لم تكن الشاهدة المثلى. كان مكتب التحقيقات الفيدرالي قد اعتبرها غير موثوق بها منذ سنوات؛ من العام ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ كانت ادعاءاتها بشأن التجسس السوفياتي قد وُضعت في أدراج ملفات المجانين. لم تكن شهادتها قابلة للاستخدام في المحكمة بسبب عدم استقرارها النفسي وإدمانها الكحول. حذر أحد مساعدي هوفر قائلاً: «أية محاكمة تستند إلى شهادتها ستؤدي إلى تبرئة في ظل ظروف محرجة جداً»[١٦].

مع ذلك أرسلها هوفر إلى الكونغرس. أسهبت في الكلام على عملها جاسوسة لحساب جهاز الاستخبارات السوفياتي في خلال الحرب العالمية الثانية. سمت أسماء، بلغ عددها الإجمالي ٣٢ اسماً من بينها مساعد وزير المالية هاري ديكستر وايت؛ و٧ أعضاء من العاملين في مكتب بيل دونوفان الجامح للخدمات الإستراتيجية من بينهم مساعد دونوفان الشخصي دانكان تشابلن لي؛ وأفراد من إدارة روزفيلت من الجيش إلى البيت الأبيض. وبالرغم من أن أجزاء كثيرة من شهادتها كانت شهادة سما ع إلا أنها كانت أول انكشاف علني تعرف فيه الحكومة الأميركية أنها مخترقة من قبل الجواسيس السوفيات. وقد صدرت تلك المعلومات عن هوفر.

في اليوم التالي استدعت اللجنة محرراً بارزاً في مجلة تايمز يدعى ويتايكر تشامبرز.

غالباً ما نطق تشامبرز بالحقيقة ولكن ليس الحقيقة كاملة تحت القسم. كان قد قص قصته على المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) وعلى مساعد وزير الخارجية أي بيرل قبل أكثر من ٦ سنوات. آنئذ كانت الـ (أف بي آي) قد أصغت إلى تشامبرز غير مصدّقة ما يقوله. لم يتقبل هوفر ورجاله ببساطة كلام رجل كان ذات يوم شيوعياً متفانياً. ولكنهم الآن صدقوه.

كان متغضن الوجه وأحمر العينين وقصته لافتة للاهتمام. كان قد انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٢٥ وخدم عميلاً للاستخبارات السوفياتية طوال ٦ سنوات في الثلاثينيات. قال إن السوفيات دسوا جواسيس بارزي المستوى في إدارة روزفيلت. كان أحدهم لورنس دوغان[١٧]، رئيس القسم الأميركي اللاتيني في وزارة الخارجية، وقد عمل على تشكيل جهاز الاستخبارات الخاصة التابع للمباحث الفيدرالية. وهناك شخص آخر وهو ألجر هيس، مسؤول بارز آخر في وزارة الخارجية، كان حينئذٍ يدير

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. كان جون فوستر دالاس رئيس مجلس إدارة المؤسسة، وسيكون وزير الخارجية التالي إن فاز الجمهوريون بالرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر.

صباح الثالث ٣ من آب/أغسطس ١٩٤٨ أخذ كبير المحقّقين في لجنة النشاطات غير الأميركية التابعة لمجلس النواب، روبرت ستربلينغ، تشامبرز إلى قاعة استماع مغلقة ليبدأ التحقيق. كان السؤال الأول: «هل كنت تعي في أية مرحلة حينما كنت عضواً في الحزب الشيوعي أنشأت ما يسمى بالحلقة التجسسية أو قمت بنشاطات في واشنطن؟».

أجاب تشامبرز: «لا، لا أعي ذلك»[١٨].

كانت هذه كذبة وقحة. فحينما انعقدت اللجنة علناً صباح ذاك اليوم، أمام حشد من المراسلين الصحفيين والمصوّرين داخل قاعة الاستماع التابعة للجنة تمويل الحكومة، أكبر قاعة عامة في كابيتول هيل، غيّر تشامبرز إفادته. قال إنه كان ينتمي إلى منظمة سريّة تابعة للحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة من العام ١٩٣٢ إلى العام ١٩٣٨. سمى ٨ أفراد من تلك الحلقة. الاسم الأكثر شهرة على الإطلاق هو ألجر هيس.

قال تشامبرز: «لم يكن هدف هذه المجموعة آنذاك التجسس في المقام الأول. بل كان هدفها الأساس هو الاختراق الشيوعي للحكومة الأميركية. ولكن التجسس كان بكل تأكيد أحد أهدافها النهائية». كانت تلك نقطة حساسة. يعد الاختراق والتأثير السياسي الخفي أمرين لاأخلاقيين وإنما ليسا مخالفين للقانون. التجسس هو خيانة، يُعاقب عليه تقليدياً بالإعدام.

لم يفت أذكى أعضاء لجنة النشاطات غير الأميركية هذا التمييز. سأل عضو الكونغرس ريتشارد نيكسون تشامبرز الأسئلة الأكثر حساسية آنذاك. كان يعرف الأسئلة المناسب طرحها ولكنه كان يعرف الأجوبة مسبقاً. كان يدرس ملفات المباحث الفيدرالية منذ ٥ شهور، بفضل هوفر. بدأ نيكسون حياته السياسية بملاحقة هيس والشيوعيين السرّيّين في حقبة روزفيلت.

هزأ ترومان من متعقّبي الشيوعيين أمثال نيكسون وشجب السعي للنيل من هيس. ولكنه لم ينتقد يوماً هوفر علناً. ما كان ليجرؤ على ذلك.

«لم يكن يتلقى الأوامر من ترومان»

كانت لحظة خطرة في الديمقراطية الأميركية. إذ لم يعد هوفر يصغي إلى الرئيس.

قال ستيفن سبينغارن، مسؤول في المخابرات المضادة التابعة للجيش عُيّن حديثاً مستشاراً أمنياً في البيت الأبيض: «قام هوفر بما يقوم به عادة[١٩]. لم يكن يتلقى الأوامر من ترومان أو سواه، ناهيك بالنائب العام للولايات المتّحدة».

دفع وزير الدفاع فوريستال الرئيس لإعطاء هوفر سلطات واسعة في مجال الأمن القومي ليتحكم في تطبيق القانون والاستخبارات - لجعله قيصر بوليس سري. ولكن البيت الأبيض قاوم هذا الأمر. قال سبينغارد: «هذا مناقض لكل تقاليدنا[٢٠]. هذا ما يتم فعله في الدول الشيوعية والفاشية ولكن لا نفعل ذلك في الولايات المتّحدة».

واجه هوفر النائب العام كلارك بخصوص سلطات المباحث الفيدرالية فيما يتعلق باحتجاز الآلاف من المواطنين الأميركيين المشتبه فيهم سياسياً في حال وقوع أزمة خطرة داخل الاتحاد السوفياتي. بعد تحديد الخطوط العريضة للتجسس السوفياتي في الولايات المتّحدة، حاجّ هوفر بأن ساعة الأزمة باتت بمتناول اليد.

قال النائب العام كلارك بشأن مسألة الاختراق الشيوعي: «بدأنا المواجهة»[٢١].

اقتضى التفاهم منذ الأيام الأولى للمباحث الفيدرالية ضرورة إعلام النائب العام بما يقومون به. وبهذه الطريقة سيعرف الرئيس بما يجري. ولكن حينما لم يول هوفر البيت الأبيض ثقته، أمسى كتوماً جداً. فقام ببعض الأفعال. وفي مجال الأمن القومي اتخذ تدابير خارج القانون وخارج حدود الدستور.

عندئذ راح هوفر يرسم الخطط لأكبر ضربة للشيوعية الأميركية. تضمّنت اعتقالات جماعية لمشتبه فيهم من السياسيين في حصون عسكرية، سجناً سرياً لاحتجاز المواطنين الأميركيين، وتعطيل الأمر القضائي القاضي بالتحقيق في قانونية سجن معتقل ما. بدأ مساعد هوفر في الأمن القومي، ميكي لاد، يتولى التفاصيل المتعلقة بـ«برنامج احتجاز الشيوعيين»[٢٢] في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ ومن ضمنه مسودة اتفاق مع وزير الجيش تتعلق بسجن المحتجزين في قواعد عسكرية في أرجاء نيويورك وسان فرانسيسكو ولوس أنجلوس، حيث يفيض عدد المحتجزين عن سعة السجون الفيدرالية. اقتضى الاتفاق أن

يتقاسم عناصر المباحث الفيدرالية ووكالة الاستخبارات المركزية واستخبارات الجيش وظائف تنفيذ آلاف وآلاف من الاستجوابات.

مرت سنتان تقريباً قبل أن يعمد هوفر إلى إطلاع البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي رسمياً على مجريات الأمور: «طوال بضعة أشهر ظل ممثلو[٢٣] المباحث الفيدرالية ووزارة العدل يرسمون خطة عمل لحالة طوارئ حيث يلزم فيها القبض على أشخاص واحتجازهم إذ يمثلون خطراً على الأمن القومي للبلاد». ستبدأ الاعتقالات في زمن الحرب، أو في حالة الطوارئ، أو عند وقوع أزمة قومية، أو اجتياح، أو تمرد. وبناء على هذه الخطة، يوقع الرئيس أمراً طارئاً يعطل به الأمر القضائي القاضي بالتحقيق في قانونية سجن الأشخاص ويأمر المباحث الفيدرالية بالبدء باحتجاز المشتبه فيهم على امتداد الأمة.

يرسل النائب العام إلى الرئيس مذكرة أساسية ملحقة بالقائمة الأمنية التابعة للمباحث الفيدرالية، كشف هوفر أخيراً عن وجودها للرئيس. كتب هوفر قائلاً: «لفترة طويلة من الزمن ما برحت المباحث الفيدرالية تجمع أسماء أفراد وهويّاتهم ونشاطاتهم. باتت القائمة تحوي اليوم قرابة ١٢ ألف اسم، ٩٧ بالمئة منهم تقريباً مواطنون أميركيون». في النهاية تضاعف هذا العدد. أخطر هوفر البيت الأبيض قائلاً: «تتطلب الخطة تقديم بيان بالتهم لكل معتقل وتوفير جلسة استماع له. لن يكون إجراء الاستماع مقيداً بقواعد الأدلة».

وضع هوفر خططاً لملء مراكز الاعتقالات عند وقوع حالة طارئة قومية، وقام الكونغرس سريّاً بتمويل[٢٤] بناء ٦ من هذه المخيمات في خلال الخمسينيات. ولكن لم يفكر أي رئيس في خلال الحرب الباردة بشكل جدي في الاحتجاز الجماعي لمخربين مشتبه فيهم. لم يحدث ذلك إلا لدى أول رئيس في القرن الواحد والعشرين حيث قام هو بذلك.

افترض هوفر على غرار أنداده الأميركيين أن الحاكم الجمهوري لولاية نيويورك، طوماس ديوي، سيُنتخب رئيساً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨ وسيكون بذلك ديوي الذي حقق سمعة طيبة لنفسه من خلال مكافحته الجرائم أول محافظ في البيت الأبيض منذ جيل من الزمن. كان هوفر يعمل خلف الكواليس لدعم ديوي، الذي شاطر هوفر

آراءه في الحالة الطارئة القومية التي تواجه الولايات المتّحدة. كان هوفر قد أمل أن يمنحه الرئيس الجديد سلطات جديدة، ويجعله ربما نائباً عاماً فيما يسمح له بالإبقاء على قيادته للمباحث الفيدرالية.

بدا ترومان عاجزاً ومنهكاً سياسياً عند اقتراب الانتخابات. في خلال عبوره إنديانا عبر القطار في إطار جولة انتخابية طويلة، قبيل أربعة أسابيع من الانتخابات، ألقى نظرة على مجلة نيوزويك التي تعرض قائمة بأبرز ٥٠ صحافياً سياسياً في أميركا. تجمع آراؤهم على أن ديوي سيهزم ترومان[٢٥]. وهذا ما تنبأت به أيضاً استطلاعات الرأي وأقوال النقاد. فأخلد هوفر إلى النوم ليلة الانتخابات وملؤه الثقة بتحقق تلك النتيجة.

في الساعة الـ١١ و١٤ دقيقة قبل الظهر من يوم الأربعاء في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، انتشر الخبر في أرجاء العالم: لقد حقق ترومان أكبر نتيجة غير متوقّعة في تاريخ الرئاسة في الولايات المتحدة. وكان تغيير في تصويت ٣٣ ألف مقترع فقط في كاليفورنيا وإيلينوي وأوهايو سيمنح ديوي الفوز.

حينما سمع هوفر الخبر غادر مكتبه في مقر المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) ولم يعد إليه طوال أسبوعين. أخبر موظف العلاقات العامة لديه الصحافة بأن هوفر مصاب بالالتهاب الرئوي. فاختفى بكل بساطة.

٢٠

بارانويا

كانت الولايات المتّحدة القوة الأكثر نفوذاً في العالم في ربيع العام ١٩٤٩. كتب مؤرّخ بريطاني تلك السنة قائلاً: «إنها تتربع على العالم وكأنه تمثال ضخم[1]. لم تمتلك أية قوة أخرى في العالم في أي زمان هذا القدر الكبير من النفوذ البالغ أو المتنوع على الدول الأخرى». انهارت الإمبراطورية البريطانية. وفقد السوفيات ٢٧ مليون قتيل في الحرب. وكانت الصين في حالة فوضى بوجود جيش شيوعي يسير نحو عاصمتها. أما ألمانيا واليابان فقد سحقتا وتعرضتا للاحتلال. في حين امتلكت الولايات المتّحدة نصف ثروات العالم، نصف إنتاجه من المواد، وثلثي معداته، وترسانته الوحيدة من الأسلحة الذريّة. ولكن قبل انتهاء السنة خسرت الولايات المتحدة احتكار امتلاكها للقنبلة الذريّة ومع هذه الخسارة عم شعور بالخطر الداهم على أعلى مستويات الحكومة.

علم هوفر أن التجسس السوفياتي قد اخترق وكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون ووزارة العدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي) نفسه.

بدأت السنة بتحقق إنجاز مدو من قبل فينونا. حيث ذكرت ١٥ برقية كبلية سوفياتية فككت شيفراتها حديثاً امرأة شغلت وظيفة في قسم الحرب الاقتصادية في وزارة العدل في نيويورك عام ١٩٤٤. انتقلت إلى واشنطن عام ١٩٤٥ لتشغل وظيفة أخرى في وزارة العدل - وهي مركز أفضل بكثير من وجهة النظر السوفياتية. عملت في قسم تسجيل

العملاء الأجانب، الذي يقوم بالتنسيق مع المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بتعقب النشاطات السياسية للقوى الأجنبية.

كان اسمها السري سيما. ذكر مجنِّدها في الاستخبارات الروسية: «إنها تعطي انطباعاً بالجدية البالغة والتواضع وبأنها امرأة عميقة التفكير ومقرّبة منا إيديولوجياً»[٢].

اكتشفت المباحث سريعاً أن امرأة واحدة فقط في وزارة العدل تنطبق صفاتها على صفات سيما. كانت تدعى جوديث كوبلون وكانت تمتلك الإذن الأمني بالولوج إلى سجلات المباحث السريّة حيث ملفات العملاء الأجانب، وبحر من البيانات التي تحوي إفادات بملاحقة الجواسيس السوفيات والشيوعيين والأميركيين.

كان على هوفر اختيار استراتيجية لاستخدامها ضدها. فتحركت الـ (أف بي آي) بسرعة. كانت في داخل عملية تجسسية سوفياتية، تراقبها في خلال حدوثها.

أولاً، عمدوا إلى استراق الأسلاك داخل مكتب كوبلون ومنزلها، أي منزل والديها، ومنزل في نيويورك تابع لسوفياتي اتصلت به هاتفياً يدعى فالنتين غوبيتشيف وقد عمل في الأمم المتّحدة وإنما هو جاسوس بشكل جلي. راح ٥٠ عميلاً على مدى الساعة يراقبون ويسجلون المكالمات الهاتفية. ثم أعد المسؤول في المباحث الفيدرالية بوب لامبفير عملية خفية. هيأ وثيقة مزوّرة تظهر أن محامي أمتورغ، مجموعة التجارة السوفياتية في نيويورك، هو مخبر للـ (أف بي آي) ودسها كصنارة صيد داخل مجموعة الأوراق التي رأتها كوبلون في العمل في وزارة العدل. فسرقتها.

سمعت المباحث كوبلون وهي تخطط للقيام برحلة إلى نيويورك لرؤية غوبيتشيف. توجه العملاء إلى مساعد النائب العام بايتون فورد للحصول على مذكرة اعتقال. فقال لهم إنهم يفتقرون إلى دليل كاف. ولا يمكنهم اعتقالها إلا في حال الإمساك بها وهي تقدم وثائق سريّة إلى عميل لسلطة أجنبية. في ٣ آذار/مارس ١٩٤٩ استقلت كوبلون القطار إلى نيويورك. فتبعها فريق من المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي). لحظت كوبلون والجاسوس السوفياتي أنهما مراقبان. فلم تعطه الوثائق قط. ولكن بالرغم من ذلك اعتقلتهما المباحث من دون مذكرة.

واجهت كوبلون محاكمتين: الأولى في نيسان/أبريل بتهمة سرقة أسرار في واشنطن؛

والثانية في تشرين الثاني/نوفمبر بتهمة التجسس في نيويورك. وأُثبت أنهما كارثتان على هوفر والـ (أف بي آي).

كانت كوبلون جاسوسة من دون أدنى شك. ولكن المباحث قامت بخرق القانون في محاولة لإدانتها. حيث عمدت المباحث إلى استراق الأسلاك ومراقبة مكالماتها الهاتفية على نحو مناف للقانون من أجل إدانتها. في المحاكمة الأولى أنكر عميل خاص في المباحث وهو يعتلي منصة الشهادة أنه تم استراق أسلاك هاتف كوبلون، وهذ كذبة كشفت لاحقاً.

ثم خاف هوفر بسبب إدراج القاضي ضمن الأدلة تقارير تابعة للمباحث تلمح إلى البحث عن معلومات عن حلقة تجسسية سوفياتية تسعى وراء القنبلة الذريّة - الأمر الذي يمثل تهديداً لسريّة فينونا.

ومن أجل حماية الأسرار الاستخبارية للـ(أف بي آي) من الافتضاح من قبل المحكمة، وضع هوفر إجراء أمنياً داخلياً جديداً في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٤٩ عُرف ببريد حزيران/يونيو - وهو مخبأ جديد للسجلات المتعلقة باستراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت والمداهمات المنافية للقانون وعمليات تفتيش للأماكن غير قانونية وربما تقارير حساسة من أكثر المصادر سريّة. لم يتم تخزين بريد حزيران ولا فهرسته ضمن السجلات المركزية لمكتب التحقيقات وإنما حفظ في غرفة ملفات سريّة، بعيداً عن العيون المترصدة للدخلاء.

أصدر مقر المباحث الفيدرالية أمراً مكتوباً يقضي بإتلاف كل السجلات الإدارية في المكتب الميداني في نيويورك - إشارة إلى سجلات استراق أسلاك هاتف كوبلون - نظراً إلى فورية محاكمتها. ضم الأمر المكتوب ملاحظة مكتوبة بالحبر الأزرق: «لكم الإذن - (هـ)»[٣].

ولكن على الرغم من جهود هوفر، تم افتضاح وجود سجلات عن استراق الأسلاك في المحاكمة الثانية - فتم اختراق طبقة أخرى من سريّة المباحث. ثم اعترف العميل الخاص للمباحث نفسه الذي كذب في المحاكمة الأولى بأنه أحرق سجلات استراق الأسلاك.

دينت كوبلون ولكن الحكم لم يكن سارياً. إذ أسقط القاضي ليرند هاند الذي ترأس الجلسة الاستئنافية لكوبلون، حكم سجنها مدة ٢٥ سنة. لكنه وبخ هوفر على العن - وهي حادثة نادرة في القضاء الأميركي. بحسب كلام مسؤول المباحث بوب لامبفير، الذي أجرى التحقيق، غضب هوفر من جراء مسألة كوبلون كاملة[٤] - وخصوصاً بشأن إسقاط الإدانة. ذكّر القاضي المباحث بأن حظر المحكمة العليا لاستراق الأسلاك لا يزال قانوناً سارياً. استند الحظر إلى اعتبارات أخلاقية واسعة والمصلحة العامة. فكان الاعتقال من دون مذكرة غير قانوني. والأدلة الصادرة من جراء اعتقال غير شرعي غير مقبولة - ثمرة شجرة سامة. كتب القاضي هاند أيضاً أن الدفاع كان له الحق في معرفة المخبر السرّي الأصلي التابع للمباحث الـ (أف بي آي) في هذه القضية. وذاك المصدر بالطبع كان فينونا، أعمق سر للاستخبارات الأميركية.

ضُبطت المباحث وهي تخرق القانون مجدداً. لأول مرة منذ غارات العام ١٩٢٠، شكك المحامون والعلماء والصحفيون على الملأ بالسلطات التي يمارسها هوفر. فوافق الجميع تقريباً على أن المباحث يجب أن تتمتّع بالقدرة على استراق الأسلاك عند التحقيق في قضايا خيانة أو تجسس أو تخريب. بالطبع إن استراق الأسلاك من شأنه أن يساعد على القبض على الجواسيس. ولكن كذلك فتح البريد وتفتيش المنازل والمكاتب وسرقة الوثائق وزرع أجهزة التنصت من دون مذكرات قضائية - كلها تصرّفات معيارية لمكتب التحقيقات الفيدرالية الـ (أف بي آي)، وكلها منافية للقانون. حتى في ذروة الحرب الباردة ظل المجتمع الحر ينظر بعين الارتياب إلى البوليس السري.

«لذا روسيا تعلم»

فاقم هوفر الضغط على عملائه لفضح أسرار التجسس السوفياتي. لاحظ البوليس السرّي السوفياتي اقتراب اصطيادهم بفضل جواسيسه المزروعين بإتقان داخل الأجهزة الاستخبارية البريطانية والأميركية.

كان متعقبو الجواسيس الأميركيون يتشاورون على نحو منتظم مع بيتر دواير، الممثل الرئيس لجهاز الاستخبارات الأجنبية البريطاني في واشنطن. في آب/أغسطس ١٩٤٩، عرض دواير بعض الشيفرات التي فككتها حديثاً المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) على مسؤولي الاستخبارات البريطانية في لندن.

تضمّنت برقية كبلية عمرها ٥ سنوات اقتباساً حرفياً من بريطاني مجنّس، وهو عالم ذرّة بارز اسمه كلوس فوشس، كان قد عمل في مشروع مانهاتن. وتُظهر أن فوشس كان عميلاً سوفياتياً في لوس ألاموس فيما كانت أميركا تعد القنبلة. ولأنه عالم فيزياء نظرية من الطراز الأول وشيوعي ملتزم هرب من ألمانيا الخاضعة لحكم هتلر، وقد أثبت أنه أفضل مصدر للاستخبارات الروسية بالنسبة إلى السوفيات بشأن القنبلة الذريّة وخليفتها الأقوى بكثير، القنبلة الهيدروجينية. بحلول ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩[٥] وبعد اطلاع البريطانيين على الدليل الذي وُجد ضد د. فوشس حاولوا أخذ قرار بشأن كيفية اعتقاله وإدانته من دون فضح أمر فينونا مصدر معلوماتهم.

في ٢٠ أيلول/سبتمبر أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية تقريراً يفيد بأن السوفيات على الأرجح لن ينتجوا سلاحاً ذرياً طوال الأربع سنوات المقبلة. بعد ٣ أيام، أعلن الرئيس ترومان للعالم أن ستالين يملك القنبلة. حيث قامت الطائرات الأميركية بالتقاط الغبار الإشعاعي المتساقط من اختبار سوفياتي سري. فتغيرت موازين القوى.

أرسل هوفر عملاءه في أرجاء البلاد ليستجوبوا العلماء الذين عملوا مع فوشس. ضغط الأميركيون على البريطانيين من أجل محاكمته. وأخيراً انهار في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ بعد أسابيع من الاستجواب المكثف في لندن. قرر هاري ترومان علناً، وتحديداً في الساعة نفسها، صنع قنبلة هيدروجينية. وتوافق قرار الرئيس مع تحذير هوفر بأن فوشس تمتع بإمكانية ولوج لا محدودة إلى أسرار لوس ألاموس، ومنها بحث طويل المدى عن القنبلة الهيدروجينية.

أفادت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بعد أيام من اعترافه: «كان فوشس يعلم بأمر القنبلة الهيدروجينية بقدر ما يعرفه أي عالم أميركي، لذا فروسيا تعلم بشأنها»[٦].

تاقت المباحث إلى إيجاد بقية الحلقة التي سرقت أسرار القنبلة. ولكن الدبلوماسيين البريطانيين منعوا المباحث الفيدرالية من استجواب فوشس إلا بعد محاكمة رسمية.

سمّى هوفر هذا التأخير مهانة - وخصوصاً لأن البريطانيين هم من أوصى بفوشس للعمل في مشروع مانهاتن. مرت أسابيع مهمة قبل استجواب المباحث الجاسوس. حجب فوشس كثيراً من المعلومات في أجوبته، معظمها تخص القفزة التكنولوجية من القنبلة الذريّة إلى النووية. ولكن المباحث حصلت على مبتغاها: تحديد محكم لهوية الجاسوس الذي ربط فوشس بعملاء التجسس السريّين في أميركا. اسمه هاري غولد، كان عميلاً استخبارياً سوفياتياً في الولايات المتّحدة منذ ١٥ سنة. وُجد اسمه في ملفات المباحث الفيدرالية منذ العام ١٩٤٧. كان عملاء من مكتب المباحث في نيويورك قد قابلوا غولد، واعترف بملء إرادته بمشاركته في شبكة العملاء الروسية في أثناء الحرب ممن جندتهم إليزابيث بينتلي. قال العميل الخاص للمباحث الفيدرالية دونالد شانون: «ولكن بعد هذا الربط مع غولد[٧]، مرت ٣ سنوات». أُرسلت المقابلة إلى مقر المباحث فحُفظت في ملف ونُسيت.

اكتشف هوفر، وقد أغمّه ذلك كثيراً، أن المباحث تغاضت عن سجلاتها الخاصة حول كلوس فوشس مدة ٤ سنوات. كانت ترجمة إنكليزية لوثائق تابعة للجيش الألماني قد صودرت، وما لبثت أن أصبحت بحوزة المباحث بعيد الحرب العالمية الثانية، حينما كان فوشس لا يزال يتجسس لحساب السوفيات في الولايات المتّحدة. كشفت أن فوشس كان معروفاً أنه شيوعي ذو شخصية مهمة نسبياً.

يكمن الخطأ لدى مشرف في الاستخبارات المضادة التابعة للمباحث الفيدرالية وهو ذكي وإنما مستهتر اسمه ويليام هارفي. كان هوفر قد طرده بسبب إدمانه الكحول عام ١٩٤٧، فانضم إلى وكالة الاستخبارات المركزية. لم يُلاحظ الدليل إلى أن اعترف فوشس.

كتب هوفر لمسؤول الأمن القومي التابع له في ١٦ شباط/فبراير ١٩٥٠: «خذ ملاحظة[٨]. لا يسعنا تحمل مثل هذه الأساليب المستهترة».

«ما يملكه المنافسون»

علم البوليس السري السوفياتي بدقة بالغة كيف ستتكشّف القضية في إثر اعتراف فوشس.

توقع أن يتخلى فوشس عن غولد، وأن يخون غولد حلقات الجواسيس السوفيات الذين عملوا للحصول على الأسرار الذريّة لأميركا. أعرب البوليس السري السوفياتي بحزن: «لم يتورط المنافسون[9] على نحو واضح لا جدال فيه في عملنا فحسب، وإنما لديهم أيضاً الدليل على أنهم نقلوا مواد سريّة حول القنبلة الذرية لنا». والمنافسون هم مكتب التحقيقات الفيدرالي.

أتت معلومات البوليس السري السوفياتي من جاسوس سوفياتي اسمه ويليام وايسباند. ظل داخل مقار فينونا في أرلنغتون هول طوال ٥ سنوات. لا يزال الكثير حول وايسباند غامضاً إلى يومنا هذا، ومنه مسقط رأسه - الإسكندرية، مصر؟ أوديسا، روسيا؟ - والسنة التي قدم فيها لأول مرة إلى الولايات المتّحدة. يُرجح أنه تدرب في مدرسة لينين للكومينترن في موسكو في مطلع الثلاثينيات. كان يتكلم الروسية بطلاقة والإنكليزية من دون لكنة غريبة والقليل من العربية. بحلول العام ١٩٣٦ كان يعمل جاسوساً للاستخبارات السوفياتية في نيويورك. وأصبح مواطناً أميركياً عام ١٩٣٨. انضم إلى الجيش الأميركي وخدم مع مخابرات الإشارات في إنكلترا وإيطاليا وشمال إفريقيا.

أتى وايسباند إلى آرلنغتون هول بصفة مترجم روسي عام ١٩٤٤. كان اجتماعياً جداً، وعذب المعشر إلى أقصى الحدود. أفاد سرد تاريخي سري حضّرته وكالة الأمن القومي: «في آرلنغتون هول كان يُعرف عنه أنه كثير التجوال[10]. إذ يكثر من السير في الأرجاء ويثرثر ويصغي إلى الثرثرات». كما كان ماهراً في صرف النظر عن الوثائق التي لا تمت بصلة مباشرة إلى عمل قسمه. كان وايسباند اجتماعياً جداً وذا دائرة واسعة من الأصدقاء... كانت حفلة زفافه أبرز حفلة في قسم تفكيك الشيفرات التابع للجيش. زوجته الجديدة أيضاً كانت تعمل في آرلنغتون هول.

من شباط/فبراير ١٩٤٨ فصاعداً راح يرسل إلى موسكو دفقاً من الأخبار التي تصف فينونا. في وقت وجيز غيرت موسكو شيفراتها. أظهر تقرير البوليس السري السوفياتي: «أن السوفيات طبقوا مجموعة من الإجراءات الدفاعية[11]، نجم عنها انخفاض كبير في فاعلية آمير، جهاز التشفير». قبل ٦ أسابيع من اختبار السوفيات أول قنبلة ذريّة لهم، أفاد أن الاستخبارات الأميركية لم تعد فجأة قادرة على قراءة برقياتنا المشفرة.

علمت وكالة الأمن القومي السريّة بالقصة. بدأت المباحث الفيدرالية تجمع أجزاء المعلومات المتعلقة بكيفية انقطاع التواصل مع فينونا. ذُعر مكتب التحقيقات لدى علمه عام ١٩٥٠ بأن وايسباند قد وظف في آرلنغتون هول رئيس قسم مسؤولاً عن البرقيات الكبلية السوفياتية. اعتقل ولكنه لم يتكلم البتة. قضى سنة في السجن لازدرائه المحكمة بعد أن رفض الإدلاء بالشهادة أمام هيئة محلفين فيدرالية كبرى. ظل يعمل داخل واشنطن وحولها في مجال بيع السيارات والعناية بالشقق طوال ١٦ سنة قبل وفاته.

شل الاختراق تقدم فينونا. عجزت الولايات المتّحدة على مدى الـ٣ عقود التالية عن قراءة رسائل السوفيات الأكثر سرية. لم يسعها النظر إلى الوراء، محاولة فك شيفرات البرقيات الكبلية القديمة من الأربعينيات.

لم تعرف المباحث الفيدرالية قط ما قاله وايسباند للسوفيات. استنتج السجل التاريخي لوكالة الأمن القومي: «غرست قضيته بارانويا معينة ضمن المهنة».

أصابت تلك البارانويا مكتب التحقيقات الفيدرالي. إذ أصر هوفر على أن المباحث الفيدرالية بوسعها أن تنشئ وتتحكم بنظامها الخاص في الاتصالات السريّة. قال رونالد فيرغيرسون من المباحث الفيدرالية، وهو محلل شيفرات بارز في المكتب: «لم يكن السيد هوفر شخصاً يثق بأحد[١٢]. خشي من احتمالات تعريض وكالة الأمن القومي، التي صنّعت معدات تفكيك الشيفرات للجميع، للاختراق».

كان وايسباند قد اخترق الاستخبارات الأميركية من الأسفل إلى الأعلى. وعندئذٍ خرقها جاسوس سوفياتي آخر من الأعلى إلى الأسفل.

بدا هوفر مقتنعاً منذ البداية بأن وكالة الاستخبارات المركزية تمثل هدفاً سهلاً للجواسيس السوفيات. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ وصل رجل جديد لطيف وعذب الحديث تابع لجهاز الاستخبارات السريّة إلى واشنطن، وبمرور الوقت راح يجسّد مخاوف هوفر.

قدّم كيم فيلبي نفسه لأبرز المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون. عرّفوه بعملياتهم الأكثر سرية. عرف فيلبي بأمر خطط وكالة الاستخبارات لإنزال المهاجرين واللاجئين الأوروبيين الشرقيين والروس بواسطة المناطيد خلف الستار

الحديدي للعمل جواسيس ومخرّبين وجند مصادمة ضد الاتحاد السوفياتي وأتباعه. قضت هذه المعلومات المسبقة التي حصل عليها على هذه العمليات وكفلت موت أو القبض على العملاء الأجانب المجندين التابعين لوكالة الاستخبارات. عرف بأمر عمل الاستخبارات المضادة الذي يقوم به مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ(أف بي آي) والبريطانيون في فينونا. [أثبتت تقارير البوليس السّري السوفياتي أنه كان مطلعاً على الهجمة الأميركية على نظام التشفير السوفياتي، ومصير كلوس فوشس، والتهديد الذي يشمل الأفراد الأميركيين في الحلقة التجسسية الذريّة].

تنقل فيلبي بحرية في أروقة البنتاغون، وهي مؤسسة كانت لا تزال في حالة اضطراب بعد مرور ٦ أشهر على انتحار وزير الدفاع جايمس فوريستال الذي عانى انهياراً عصبياً وقفز من النافذة العالية في مستشفى بيثيزدا العسكري. كان فوريستال حليف هوفر الأقوى في حكومة الولايات المتّحدة. ساهمت وفاته في مفاقمة يأس هوفر مما يتعلق بالاستخبارات الأميركية وقدرتها على مواجهة التهديد السوفياتي المطرد.

وفيما راح فيلبي ينقب في الأسرار الأميركية، كان هوفر يخوض قتالاً وقائياً ضد المدير العتيد للاستخبارات المركزية، آلن دالاس. كان دالاس لا يزال يعمل محامياً في شركة خاصة، ففوض إليه البنتاغون إجراء دراسة سرية جداً عن التجسس الأميركي المتدني المستوى. نوى أن يستخدم تقريره الموجه إلى الرئيس نقطة ارتكاز يرفع بواسطتها نفسه إلى منصب قيادة وكالة الاستخبارات. لم يستشر دالاس هوفر أو مكتب التحقيقات في خلال تحقيقه الذي امتد سنة، وكان بذلك يزدريهما متعمداً. حينما انتزع هوفر نسخة من التقرير من البنتاغون، وجد أن دالاس لم يعترف بسلطة هوفر المنتَدبة رئاسياً حول مسائل الأمن القومي.

كتب هوفر قائلاً: «من الشائن إقصاء مكتب التحقيقات الفيدرالي»[١٣]. فلم يرد دالاس. بعد جهد طويل، قام عميل خاص من المباحث الفيدرالية بأخذ الميزانية الجديدة لوكالة الاستخبارات من فرد من طاقم عمل لجنة مخصصات مجلس النواب: كانت مدفونة طي سبع أو ثماني فواتير مختلفة للبنتاغون. لم يعرف بأمرها أكثر من ٤ أعضاء من الكونغرس. كتب هوفر في مذكراته: «إنها الصورة الأكثر إثارة للصدمة[١٤] في مجال المحاسبة الفوضوية التي رأيتها في حياتي. وما يثير الصدمة أكثر: كانت وكالة

الاستخبارات تنفق أموالاً تبلغ ٥ أضعاف ونصف ضعف ما ينفقه مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي)».

وجد هوفر أن عليه تجديد معركته لحيازة السلطة من أجل قيادة الحرب على الشيوعية.

٢١

«يبدو أن الحرب العالمية الثالثة قد اندلعت»

في صيف العام ١٩٥٠ أدرك الأميركيون أن الحرب الباردة هي حرب حقيقية ومصير العالم على المحك. حارب مكتب التحقيقات الـ (أف بي آي) الذي يقوده هوفر بقوة في بعض الجبهات داخل الوطن: تم الشعور بقوته في كل أفرع الحكومة، وكل محكمة وكل جامعة في أميركا.

في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠ بعد شهر واحد من اندلاع الحرب الكوريّة، فاز هوفر ببيان رسمي من الرئيس ترومان يوسع سلطة الـ (أف بي آي) للتحقيق في التجسس والتخريب والنشاطات المخلة بالأمن[1] ومسائل ذات صلة تؤثّر في الأمن القومي الأميركي، وهو تفويض أوسع حتى من توجيهات روزفيلت في إبان الحرب لمكتب التحقيقات. سعى هوفر لتبرير سلطاته المعزّزة بتقرير سري جداً ومخيف بحق موجه إلى الرئيس في ٢٤ آب/أغسطس. فحذر من وجود جيش خفي - عشرات الآلاف من العناصر المتفانين التابعين للحركة الشيوعية الأميركيةالسريّة - على استعداد لشن حرب على الولايات المتّحدة.

قدم رؤية مفصلة حول دمار المدن الأميركية على أيدي الانتحاريين. عزا هوفر تحذيراته من كارثة إرهابية إلى «١٠ مخبرين مهمين وموثوق بهم جداً تابعين لمكتب التحقيقات»[2]. كان بعض شهوده السريّين أعضاء سابقين في الحزب الشيوعي، كانوا

قد شهدوا أمام هيئات محلفين فيديرالية كبرى أو في المحاكم؛ وكان آخرون عملاء للاتحاد السوفياتي طوال ٢٠ سنة أو أكثر. هذا ما ذكره هوفر في تقريره إلى البيت الأبيض.

أفاد تقرير هوفر: «سيستخدم القادة السوفيات أي أسلوب يحقّق لهم هدفهم بالسيطرة الكاملة على العالم. ففي حالة وقوع قتال بين الولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي، سيفعل كل شيوعي ما بوسعه لإيذاء هذا البلد. سيخترقون الجيش، ويحضون على التمرد ويفتعلون اضطرابات عرقية ويسببون الخراب في مجال صناعة الأسلحة، ويقوّضون الاقتصاد بواسطة الإضرابات والأعمال التخريبية، ويضعون اليد على المحطات التلفزيونية والإذاعية لضخ دعاياتهم الكاذبة أمام عيون الناس وفي آذانهم». أكد أحد المخبرين قائلاً: «أجرى الشيوعيون الأميركيون مسحاً للمراكز الصناعية الأساسية في الولايات المتحدة ومنها النقاط الاستراتيجية التي ينبغي الهيمنة عليها أو تدميرها في حال وقوع الحرب».

احتفظ هوفر بالأسوأ إلى النهاية: «لن يتردّد الاتحاد السوفياتي في إلقاء القنابل الذريّة فوق أي هدف حتى ولو تضمّن مثل هذا الاعتداء مهمات انتحارية». تنبأ هوفر بطائرات انتحارية تحمل قنابل ذريّة أو هجوم على نطاق واسع لمظليين انتحاريين يحملون قنابل صغيرة أو غيرها من الأدوات التدميرية. سيقوم شيوعيون أميركيون بمساعدة المظليين لدى هبوطهم - ونطاق الهجوم الذي تخيله هوفر ارتسم من خلال تأكيده أن ملايين الأطفال الروس يتدرّبون ليصبحوا مظليين.

من الممكن تهريب القنابل الذريّة ومكوّنات القنبلة الهيدروجينية إلى الولايات المتّحدة، وتجهيزها لشن هجون وتفجيرها من بعيد أو بواسطة أفراد مستعدين للتضحية بأنفسهم ينتمون إلى الحركة السريّة الشيوعية الأميركية. أفاد التقرير أن ٢٠ ألف عضو مستميت من الحزب الشيوعي، يؤلفون صلب الحزب وهم الأشخاص أنفسهم الذين أدرج هوفر أسماءهم في القائمة الأمنية، المشتبه فيهم الذين الذي أراد احتجازهم باسم النجاة القومية، مستعدون لاتباع تعليمات الحكومة السوفياتية بشكل مطلق في إبان اندلاع حرب أو أزمة.

إن تخيلات هوفر حول الطائرات الانتحارية والانتحاريين المراهقين الذين يتساقطون من عنان السماء الهدف منها إرباك عقل الحكومة الأميركية. بدت سيناريوهاته الرؤيوية أشبه بالخيال العلمي، ولكنها مثلت بحق أسوأ مخاوفه.

ولكنها تنبأت أيضاً بتهديد قد يواجه المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي): التعبئة السياسية للشيوعيين الأميركيين في إبان الحرب.

وقّت هوفر إرسال تقريره إلى البيت الأبيض بدقة بالغة. قبل أسبوع واحد، دانت هيئة محلفين فيدرالية كبرى في نيويورك الجواسيس الذريّين الذين ساعدوا على إيصال أسرار مشروع مانهاتن إلى واشنطن. إن إدانة جوليوس روزنبيرغ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٥٠ جاء صارماً. وجدت هيئة المحلفين في المحاكمة أن الأدلة لا تقبل الجدال. وكذلك القاضي. وكذلك الشعب الأميركي.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر سن الكونغرس قانون الأمن الداخلي للعام ١٩٥٠، الذي تضمن بنوداً كان هوفر قد بدأ يطالب بها منذ عقد من الزمن. تم توسيع القوانين التي تحدّد التجسس والأعمال التخريبية وتعزيزها. وعندئذٍ بات المواطنون المخرّبون عرضةً للسجن السياسي. وأصبح مطلوباً من المنظمات الشيوعية ومنظمات الجبهة الشيوعية أن تتسجل لدى مجلس جديد يُعنى بضبط النشاطات التخريبية. قرّر النائب العام الجديد جاي هوارد ماك غراث أن قانون الأمن الداخلي منح قائمة هوفر الأمنية غطاء قانونياً ببنودها التي تنادي بالاحتجاز الوقائي، واقتراحاتها بتعليق الحماية الدستورية، وجدول الأسماء المرتفع باستمرار والذي يضم أسماء أكثر من ٢٠ ألف أميركي. باتت حينذاك قائمة هوفر قانونية - جزءاً مقبولاً من مؤسسة الأمن القومي الأميركية. وظلت فاعلة على مدى الـ ٢١ سنة التالية.

جلب العام ١٩٥٠ الكثير من الأيام السوداء على الرئيس ترومان. ولم يكن أي منها أسوأ من الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.

في الصباح قدم المدير الجديد لوكالة الاستخبارات الجنرال والتر بيدل سميث بلاغاً يشير إلى دخول الجنود الشيوعيين الصينيين الحرب الكوريّة. قلّل بلاغ الوكالة بشكل كبير من تقدير حجم الهجوم. فقد اندفع ٣٠٠ ألف جندي صيني مثل تيار بشري فقتلوا الآلاف والآلاف من الجنود الأميركيين. وأوشكوا على طرد الأميركيين من الجبال

إلى البحر. وخلفهم يقف ديكتاتور الصين الجديد، الرئيس ماو تسي تونغ. افترض الجنرالات الأميركيون أن ستالين يدعم ماو، مهدداً بقنبلته الذريّة الجديدة.

في المساء، غلفت موجة حر شديدة واشنطن، فوصلت الحرارة الزئبقية إلى ٨٥ درجة. استلقى ترومان لأخذ قيلولة في بلير هاوس، في الجهة المقابلة من البيت الأبيض، إذ كان القصر الرئاسي في حالة تهدم ويخضع لإعادة الترميم. على الرصيف، عند باب بلير هاوس، وقف قوميان من بورتو ريكو، أحدهما مسلح بمسدس لوغر ألماني والآخر بمسدس والثر ألماني ويحملان ذخيرة تتألف من ٦٩ رصاصة. حاولا اقتحام الطريق إلى بلير هاوس بإطلاق النار وقتل الرئيس باسم استقلال بورتو ريكو. فقتل أحدهما وعميل من الخدمة السريّة. واعتقل القاتل الثاني وأدين وحكم عليه بالإعدام. فخفف ترومان العقوبة إلى السجن المؤبد. دام تحقيق المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بشأن مسألة الاستقلال أكثر من ٥٠ سنة.

في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، بعد أن اتضح حجم الهجوم الصيني على كوريا، عقد ترومان اجتماعاً هاماً نادراً لمجلس الأمن القومي. حينئذٍ كان العالم مهدداً باندلاع حرب عالمية ثالثة تُستخدم فيها أسلحة دمار شامل. أعلن ترومان حالة طوارئ وطنية، وضاعف ٣ مرات ميزانية البنتاغون، وعيّن الجنرال آيزنهاور قائداً أعلى لحلف الناتو، ورفض مناشدات سريّة جداً من قبل الجنرال دوغلاس ماك آرثر ورؤساء الأركان المشتركة بإلقاء ترسانة القنابل الذريّة الأميركية برمتها على الصين ومنشوريا. ولكنه قال إنه مستعد لاستخدام القنبلة إن اضطر إلى ذلك.

كتب ترومان في مذكراته في ٩ كانون الأول/ديسمبر: «يبدو أن الحرب العالمية الثالثة قد اندلعت. لا آمل ذلك - ولكن لا بد لنا من مجابهة كل ما يأتينا - وسوف نفعل».

«٢٠ سنة من الخيانة»

لدى تعقّب المباحث الفيدرالية خيوطاً قديمة عن فينونا اشتبهت باستمرار في وجود عميل للبوليس السري السوفياتي في السفارة البريطانية في واشنطن. لم تعرف المباحث الـ (أف بي آي) سوى أنه دبلوماسي ذو مركز رفيع واسمه السري هو هومر.

كان البريطانيون والأميركيون آنذاك ينسقون استخبارياً منذ عقد من الزمن، ولكن هوفر لم يرتح قط لهذه الشراكة. كان يمقت الأميركيين المحبين لإنكلترا وينظر بارتياب إلى الخبراء الاستخباريين البريطانيين. نفّره سكوتهم عن التحقيق بشأن هومر.

تجمع أبرز العناصر الاستخباريين البريطانيين والأميركيين ذات ليلة سبت دافئة في نيسان/أبريل من العام ١٩٥١ في منزل كيم فيلبي في واشنطن. ومن بين الضيوف كان هناك جايمس أنجلتون وبيل هارفي من وكالة الاستخبارات المركزية، وبوب لامبفير وميكي لاد من مكتب التحقيقات الفيدرالي، وروبرت ماكنزي وجيف باترسون من الاستخبارات البريطانية، وضيف فيلبي المتلبّد الشعر الذي يقيم في منزله وهو دبلوماسي بريطاني اسمه غاي بورغيس. لم يكن العشاء شهياً ولكن المشروب توافر بكثرة. انسابت أحاديث المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية حول الخمسينيات فوق بحر من الكحول. راق أنجلتون وهو مفكر نافذ في وكالة الاستخبارات، احتساء الكحول على الغداء مع فيلبي وهما يتبادلان تفاصيل الخطط البريطانية والأميركية لشن غارات مغاوير خلف الستار الحديدي. وقد توقع أن يكون فيلبي الرئيس المقبل للاستخبارات الأجنبية البريطانية.

انتهت الحفلة على نحو سيئ. كان بورغيس ثملاً ومضطرباً، مثيراً للشجارات مع الأميركيين وزوجاتهم. تساءل ميكي لاد من المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بصوت عالٍ عن سبب سماح فيلبي، المسؤول البارز في الاستخبارات البريطانية في واشنطن، لشخص مثل بورغيس بالسكن في منزله.

بعد بضعة أسابيع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥١ أعلنت صحف من جهتي الأطلسي أن بورغيس ودونالد ماكلين، رئيس المكتب الأميركي في مكتب الخارجية البريطاني في لندن، قد اختفيا معاً خلف الستار الحديدي. كان ماكلين أول سكرتير في السفارة البريطانية في واشنطن عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥.

كان هومر.

اجتذبت رحلته إلى موسكو رئيس الاستخبارات الأجنبية البريطانية السير بيرسي سيليتو إلى واشنطن. حمل السير بيرسي حقيبة أوراق تعج بالملفات بشأن فيلبي وماكلين وبورغيس وتشاطر محتوياتها مع هوفر والمباحث الفيدرالية. كان البريطانيون الثلاثة

أصدقاء منذ ٢٠ سنة، تعود صداقتهم إلى أيام كلية ترنيتي في جامعة كامبريدج. في الثلاثينيات كان الثلاثة شيوعيين أو اشتراكيين. حوت الملفات المزيد من الأسرار المفتوحة: اشتهر بورغيس بمثليته الجنسية الشائنة، وكان وضع ماكلين سرياً، أما فيلبي فكان متزوجاً شيوعية أسترالية وعميلة سوفياتية. والثلاثة مدمنو كحول. يعرف أرباب عملهم بكل هذه الأمور ومع ذلك تمت حمايتهم وترقيتهم. كان ماكلين وبورغيس في موسكو آنذاك، أما فيلبي فاستدعي إلى لندن. وقد جادل هوفر أن فيلبي عميل سوفياتي واضح وأنه مكّن موسكو من اختراق وكالة الاستخبارات والبنتاغون في أعلى المستويات. إلا أن السير بيرسي عارضه في الرأي بكل تهذيب، مبدياً عدم استعداده لتقبل خيانة رجل من مستوى فيلبي وتربيته.

بعد التفكير في حياة الجواسيس البريطانيين السابقة في جامعة كامبريدج في الثلاثينيات، ربط هوفر بين شيوعيتهم ومثليتهم.

بدت الصلة جلية بالنسبة إليه. فالمثلية والشيوعية سببان مباشران للطرد من الخدمة في الحكومة الأميركية - ومعظم فئات التوظيف الأخرى. على أن للشيوعيين والمثليين حياة سريّة ومنعزلة. إنهم يعيشون وسط مجتمعات حركية سريّة. ويستخدمون لغة مشفّرة. اعتقد هوفر، على غرار أنداده، أن الاثنين معرّضان للابتزاز والوقوع في الشّرك الجنسي من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية[٣].

بات عملاء الـ(أف بي آي) متيقظين حديثاً لهذا التهديد. قال جون كونواي الذي عمل مع فرقة التجسس السوفياتية في المكتب الميداني للمباحث الفيدرالية في واشنطن: «أيقن السوفيات في تلك الأيام أن الموظف الحكومي إذا كان مثليّ الجنس فسيفقد وظيفته»[٤]. حقق كونواي مع مسؤول في وزارة الخارجية مشتبه في لقائه عنصراً شاباً من البوليس السرّي السوفياتي وسيماً وأشقر في حانة للمثليين. قال: «كانت مهمة صعبة. ذات ليلة كنا نراقبه إذ أقبل شاب ثم أخذه إلى شقته وأبقاه فيها طوال الليل. في اليوم التالي تمكنا من إحضار الشاب واستجوابه ففقد ذاك الموظف في وزارة الخارجية وظيفته».

في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٥١، بعد أقل من ٤ أسابيع على افتضاح قضية هومر، صعّد هوفر من حدة برنامج المنحرفين الجنسيين[٥] التابع للمباحث الفيدرالية الـ(أف بي

آي). حذّرت المباحث الجامعات وأقسام الشرطة المحلية والأخرى التابعة للولايات من وجود تهديد تخريبي، سعياً منها لإبعاد المثليين من كل المؤسسات الحكومية وصروح التعليم العالي ومجالات تطبيق القوانين في الأمة. ازداد عدد ملفات المباحث حول المثليين الأميركيين إلى ٣٠٠ ألف صفحة على مدى الـ٢٥ سنة قبل إتلافها. وقد أمضوا ٦ عقود من الزمن، حتى العام ٢٠١١، حتى استطاعوا الخدمة علناً في الجيش الأميركي.

عندئذٍ رفع هوفر وتيرة برنامج المسؤوليات، في سياق انطلاق حملة جديدة على نطاق الأمة سراً في ربيع وصيف العام ١٩٥١. كان يفترض أن تتدارس المباحث الفيدرالية ملفاتها التحقيقية، وفق القانون، داخل الفرع التنفيذي للحكومة فحسب. ولكن هوفر سبق وخرق ذاك الجدار عبر تسريبه ملفات إلى أعضاء الكونغرس المفضلين لديه. بدأ برنامج المسؤوليات يمد الحكام والعمد وغيرهم من قادة الولايات والقادة المحليين بالذخيرة لمهاجمة المخرّبين في منازلهم. وفر العميل المحلي الخاص المسؤول عن المكاتب القُطرية للمباحث الفيدرالية صلة وصل بين هوفر والمسؤولين السياسيين في الوطن، فيما مثل برنامج المسؤوليات على مدى الـ٤ سنوات التالية، وسيلة لتطهير كليات الجامعات والمعاهد والمدارس الرسمية من مئات من اليساريين المشتبه فيهم إلى أن اخترقت سريّته عبر التعقب العلني لمفوض التعليم التابع للولاية. أسفر كل من برنامجي المسؤوليات والمنحرفين الجنسيين عن طرد عدد لا يحصى من المعلمين في أرجاء البلاد.

فتح هوفر موضوع المثلية الجنسية في أول اجتماع له مع مدير الاستخبارات المركزية التابع لترومان وهو والتر بيديل سميث، الجنرال البارز الذي كان رئيس أركان آيزنهاور في خلال الحرب العالمية الثانية. كان الجنرال سميث قد اكتسب صيتاً كالرجل الصاعق التابع لآيك، الأسنان الحادة خلف ابتسامة آيك الحنون. عمل سفيراً لترومان لدى الاتحاد السوفياتي، وقابل ستالين وجهاً لوجه. كان رجلاً يتمتع بقوة بالغة ومزاج نكد، لا يطيق النقص. توافق هو وإدغار هوفر إذ بينهما الكثير من القواسم المشتركة.

جلسا لتناول غداء غير رسمي في جناح خاص في فندق مايفلاور. بعد المزاح طرح هوفر مسألة المثلية الجنسية في وكالة الاستخبارات المركزية. كتب هوفر قائلاً: «بدا الجنرال سميث مذهولاً تماماً من جراء انتشار هذه الحالة. سأل عن نسبة الأشخاص

في المجتمع الذين لديهم هذه الميول»[٦]. قال هوفر إنه سيرسل موجزاً من المباحث الفيدرالية حول بحث ألفرد كينزي عن السلوك الجنسي لدى الذكور من البشر، الذي ذكر أن واحداً من أصل ١٠ رجال يمارس المثلية، وهو عدد أكبر بكثير مما تخيله معظم الأميركيين.

كان لدى هوفر والجنرال سميث هموم أكبر. ظنا أن السوفيات اخترقوا وكالة الاستخبارات. فقد باءت كل عمليات العصابات التي شنّتها الوكالة على مدى السنتين الأخيرتين بالفشل. تم إنزال مئات من العملاء الأجانب المجندين من قبل وكالة الاستخبارات خلف خطوط العدو، داخل الستار الحديدي ولكن معظمهم قبض عليهم أو قتلوا. لم تكن وكالة الاستخبارات تحقّق نجاحاً في حربها على الشيوعية خارج البلاد. ولم تكن المباحث الفيدرالية تفوز بأية قضية جديدة ضد الجواسيس الشيوعيين أيضاً.

يمكن عزو بعض هذا الفشل إلى خيانات فيلبي - ولكن ليس كله. إن كان لا يزال يوجد للسوفيات رجل في المناصب العليا داخل الاستخبارات الأميركية، إذاً فالعمليات السريّة للولايات المتّحدة لا يزال في الإمكان إجهاضها، في الوطن وخارجه.

قرر هوفر أن عليه تغيير طريقة عمل وكالة الاستخبارات ومكتب التحقيقات على السواء ضد السوفيات. لذا عيّن سام بابيك من الـ (أف بي آي) للعمل في مقر وكالة الاستخبارات، وعيّن الجنرال سميث جيم أنجلتون للتنسيق مع المباحث الفيدرالية. كان بابيك الذي ولد في مونتانا، والذي تمتد جذوره إلى يوغسلافيا، عميلاً متخفّياً لحساب الـ (أف بي آي) في ريو دي جانيرو في خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، منتحلاً صفة ممثل لشركة دان وبرادستريت. وكان أنجلتون الذي ولد في إيداهو وتعلم في جامعة يال جاسوساً أميركياً في إيطاليا في خلال الحرب. حافظ هذان الرجلان على علاقتهما بالـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات على مدى العقدين التاليين.

سرعان ما أصبح أنجلتون بعدها رئيس موظفي فرع الاستخبارات المضادة في وكالة الاستخبارات المركزية، أي المسؤول عن تحديد الجواسيس السوفيات. احترف دراسة قضايا التجسس التابعة للسنوات الغابرة، محاولاً تفكيك شيفرات عقود من الخداع السوفياتي. وجد أنماطاً في شيفرات الماضي، لم يكتشفها سوى قلة من الأشخاص بعضهم غير مرئي للعين المجرّدة والعقل السليم.

هذه الترقية إلى منصب رئيس الاستخبارات المضادة أتت انتصاراً لهوفر. كان عمق مناقشات أنجلتون مع الـ (أف بي آي) مثيراً للذهول؛ إذ كان إلى حد كبير أفضل مصدر لهوفر لمعرفة ما يجري داخل وكالة الاستخبارات. أفاد بابيك: «أبدى تعاوناً كبيراً وكما تعلمون تطوع بتقديم معلومات هامة أفادتنا كثيراً. إن تعامله مع المباحث الفيدرالية بطريقة صريحة جداً، وعلى نحو يخلو من الجو التآمري الموجود عادة في وكالة الاستخبارات، جعله شخصاً بوسعه العمل مع الـ (أف بي آي)»[7].

في ٢ تموز/يوليو ١٩٥٢ أخبر أنجلتون المباحث الفيدرالية بأن مجموعات الجبهة السياسية لوكالة الاستخبارات والمنظمات الدعائية في أوروبا مكشوفة تماماً لاختراق العملاء[8] السوفيات لها. قال إنه لا بد وأن البوليس السري السوفياتي قد زرع جواسيس بين الآلاف من اللاجئين الروس البيض والأوروبيين الشرقيين الذين جندتهم وكالة الاستخبارات في ألمانيا وإنكلترا في مسعى منها لإبعاد السوفيات. قال أنجلتون: «غصت عمليات وكالة الاستخبارات في أوروبا بالمنفيين والمهجّرين السياسيين الذين كانوا يستخدمون المنظمة لزرع أعشاشهم».

سرّب معلومة فحواها أن قائد العمليات السريّة في وكالة الاستبخارات، فرانك ويزنر، الذي سبق أن أنفق المئات من ملايين الدولارات سراً، قد طلب من فوره مبلغ ٢٨ مليون دولار آخر لتوسيع إمبراطوريته الخارجية. كتب هوفر بخط يده الأزرق الملكي: «يصدمنا أنه من الممكن أن يسود مثل هذا الهدر والفلتان ولا يمكن فعل شيء حيال ذلك».

كان هنالك ما يمكن القيام به. توقف الأمن القومي للولايات المتّحدة على توازن الانتخابات الرئاسية للعام ١٩٥٢. عمل هوفر ليكفل وصول الجنرال آيزنهاور إلى رئاسة الولايات المتّحدة ولكي يكون ريتشارد نيكسون نائب الرئيس. اعتُمدت التذكرة الجمهورية في ١١ تموز. اختار الديمقراطيون الحاكم أدلي ستيفنسون من إيلينوي في ٢٤ تموز/يوليو. كان هوفر قد أعد تقريراً بخصوص ستيفنسون أحضره مساعد مدير المباحث الفيدرالية ميكي لاد من ملفات المنحرفين الجنسيين: «استناداً إلى طلبك[9]، ألحقنا بهذه الرسالة مذكرة محجوبة تخص الحاكم ستيفنسون الذي زُعم أنه مثلي معروف».

عند ترشيح أدلي ستيفنسون للرئاسة، وجهت مذكرة تتألف من ١٩ صفحة حول المرشح الديموقراطي إلى لو نيكولز من الـ (أف بي آي)، الذي يتولى تنسيق العلاقات

مع الكونغرس والصحافة. احتوت المذكرة سلسلة من الثرثرات المغرضة، منها تقرير من محقق تابع لشرطة نيويورك قال إن الحاكم لم يكن من أشهر المثليين الجنسيين في ولاية إيلينوي فحسب وإنما استخدم اسم أدلين. حرص هوفر على إيصال هذه الإشاعة إلى ريتشارد نيكسون، وإلى لجنة الحملة الجمهورية، وعدد كبير من الصحفيين.

وضع انتخاب آيزنهاور ونيكسون في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٥٢، إلى جانب مجموعة من الجمهوريين احتلوا مقاعد في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، حداً لعقدين من الهيمنة الديمقراطية على واشنطن - الحقبة التي أسماها السناتور جوزيف ماكارثي بـ«٢٠ سنة من الخيانة». في بداية العشرين سنة هذه، كان هوفر يقود منظمة صغيرة وضعيفة لديها ٣٥٣ عميلاً خاصاً وميزانية تقل عن الثلاثة ملايين دولار. ولكن عندئذ أصبح يقود جيشاً مناهضاً للشيوعيين يتألف من ٦٤٥١ رجلاً يدعمهم طاقم عمل من ٨٢٠٦ أشخاص وميزانية تبلغ ٩٠ مليون دولار.

بعد بضعة أيام من فوزه أكد آيزنهاور لهوفر أنه يريد منه إدارة المباحث الفيدرالية طوال مدة رئاسته، وأن البيت الأبيض سيمده بالدعم الكامل في السنوات المقبلة. كان بعض الرجال يلقون احتراماً أكبر في واشنطن ولكنهم ليسوا كثراً. وكان بعضهم مهيباً أكثر، ولكنهم قلة قليلة.

٢٢

افتقار إلى حس اللياقة

امتد خط هاتفيّ مباشر من البيت الأبيض إلى منزل هوفر آنذاك. كان آيزنهاور يتصل في المناسبات فحسب، ولكن نيكسون يتصل مرتين في اليوم[١]، مرة في الصباح الباكر ثم في وقت متأخر من الليل.

وسّع هوفر نفوذه إلى كل ركن من أركان مؤسسة الأمن القومي المتسعة. وفق ما أبلغه هوفر إلى الرئيس المنصّب حديثاً في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، بات عملاء المباحث الفيدرالية يعملون بشكل شخصي ويومي[٢] مع البيت الأبيض والبنتاغون ومكتب وزير الدفاع ورؤساء الأركان المشتركة ووكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية والكونغرس والسفارات الأميركية الست وقواعد استخبارات الجيش في ألمانيا وأستراليا و١٢ مركزاً آخر للنفوذ الأميركي العالمي.

جلس هوفر على مقعد في مجلس الأمن القومي إلى جانب وزيري الدفاع والخارجية. اعتبر النائب العام الجديد هيربرت براونيل الابن كلام هوفر مطاعاً. أمسى نائب براونيل وخلفه، ويليام روجرز، صديقاً شخصياً مقرباً لهوفر، وجلس مرّتين في الأسبوع إلى غداء عمل مع مدير الـ(أف بي آي). ساعد هوفر على تشكيل سياسات الحكومة واستراتيجياتها حول كل شيء من الأمن القومي إلى الحقوق المدنية.

عملت المناهضة الأميركية للشيوعية بأقصى جهد لها في ظل حكم آيزنهاور. راح رجال هوفر يحقّقون في أمر المرشحين لمناصب تراوح من السفير الخارجي إلى مساعد

في الكونغرس. أشرفوا على التطهيرات الأمنية الداخلية في الحكومة، فأخذوا يدمرون حياة الأشخاص ومسيراتهم المهنية من جراء الاشتباه في عدم إخلاصهم أو لكونهم مثليي الجنس.

كان تأثير هوفر في وزارة الخارجية هائلاً. بدعم كامل من وزير الخارجية جون فوستر دالاس، تسلم عميل للمباحث الفيدرالية اسمه آر. دبليو. «سكوت» ماكلويد وظيفة مسؤول الأمن الداخلي في الولاية. استخدم في تطهيراته السياسية لواشنطن والسفارات والقنصليات خارج البلاد أساليب المباحث الفيدرالية ومنها استراق الأسلاك لإجبار الليبراليين واليساريين المشتبه فيهم على الخروج من الخدمة الخارجية. استقال عدد لا يحصى من الدبلوماسيين بدافع اليأس.

ظل لرجال المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) وجود دائم في المنظمات الجديدة التي أوجدها آيزنهاور ليعكس النفوذ والتأثير الأميركي، مثل وكالة المعلومات التابعة للولايات المتّحدة، التي تبث أفكاراً أميركية في أرجاء العالم. أدار عميلا المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) الخاصان تشارلز نون وجو والش عمليات الأمن الداخلي التابعة لوكالة معلومات الولايات المتّحدة في واشنطن ونيويورك. أجرت المباحث تحقيقات ميدانية كاملة لكل موظف في وكالة المعلومات، وتفقّدت كل تفصيل من تفاصيل حياتهم من الطفولة فصاعداً.

قال والش: منارتنا الهادية كانت الأمر التنفيذي الرقم ١٠٤٥٠ [٣] الذي أصدره الرئيس آيزنهاور. أُلحق هذا الأمر بالموظفين الفيدراليين لكونه يؤثر في الأمن الداخلي للبلاد. أُعلن أن الحرمان من هذه الوظائف سيلحق بالشيوعيين والمثليين والسكارى وغيرهم من الضالين الاجتماعيين الذين قد يمثلون تهديداً لأمن الولايات المتّحدة. قال: إنها وظيفة بشعة ـ السعي وراء أشخاص يُشتبه في كونهم مثليين. كان هناك العديد من الأشخاص الأذكياء والمحترمين الذين يعملون في الوكالة وقد تسنّى لي التعرف إليهم جيداً إذ كانوا يستمتعون بالعمل في برامج الوكالة، والذين انسحبوا فجأة وبشكل نهائي من الصورة - اختفوا! في خلال التحقيق اعترفوا بمثليتهم وقدموا استقالتهم.

لم يُعف أحد في الحكومة، حتى الذين لديهم تصريحات أمنية سريّة بارزة. كان ستانلي غرانت مسؤولاً في وزارة الخارجية يعمل مع وكالة الاستخبارات على الانقلاب

الذي أطاح حكومة غواتيمالا عام ١٩٥٤. استذكر قائلاً: «كان وقتاً سيئاً[٤] بالنسبة إلى وزارة الخارجية. وجب علينا جميعاً الخضوع لإعادة التحقيق معنا من قبل الـ(أف بي آي) والحصول على تصريحات جديدة، وقد استجاب معظمنا لذلك. تأذى بعض الأشخاص كثيراً... هناك عنصر أعرفه وقد كان ممتازاً طفح به الكيل لأنه يعرف نوعية التهم المزيّفة التي يمكن توجيهها إليه، لذا انتحر. كانت مأساة».

ولكن نظام الأمن الداخلي الجديد لآيزنهاور أتى انتصاراً لهوفر. أكد ثقة الرئيس بالمباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) لكونها خطاً أمامياً للأمن القومي الأميركي.

عد البيت الأبيض تقارير هوفر بشأن السوفيات الأكثر وثوقاً داخل الحكومة. قال النائب العام براونويل: «أفادني مكتب التحقيقات الفيدرالي بإحدى نتائج عمله الاستخباري المضاد الموجه ضد المؤامرة الشيوعية. كان قد علم أن ستالين مريض ومالينكوف يعمل نيابة عنه وقد يخلفه بعد وفاته. وفعلاً توفّي ستالين في ٣ آذار/مارس ١٩٥٣ ونعلم اليوم أن مالينكوف خلفه»[٥].

في المقابل، لم يكن لدى الولايات المتّحدة سفير في موسكو لدى وفاة ستالين، ولم يكن لدى وكالة الاستخبارات المركزية جواسيس داخل الاتحاد السوفياتي. تعرض أول عميل لوكالة الاستخبارات أرسل إلى موسكو للإغراء من قبل مدبرة منزله الروسية - وقد كانت برتبة كولونيل في البوليس السري السوفياتي - وقد صُوّر في وضعية حميمة وابتز بعد ذلك وطردته الوكالة بسبب طيشه عام ١٩٥٣. كما أمسك ببديله متلبّساً بجريمة التجسس فاعتُقل ورُحّل بعد فترة وجيزة من وصوله.

كان للـ(أف بي آي) في ذلك الوقت مخبرون شيوعيون في أرجاء أميركا وقد اخترقت المباحث الفيدرالية، من خلال الشهود واستراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت والمداهمات والمراقبة المتواصلة، الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة. دخل العديد من الشيوعيين الذين اتهموا أُدينوا بموجب قانون سميث السجن بصمت، واتجه بعضهم إلى العمل السري فيما تحول آخرون إلى شهود متعاونين. شعر هوفر ببعض الرضا حينما دخل بعض الشيوعيين السجن ولكنه عد عمله الاستخباري أكثر أهميّة من أي مجال آخر لتطبيق القانون. إلا أن المهمتين تطلبتا تقنيات مختلفة.

الشرطي الذي يواجه شرّيراً يريد له الشنق. والجاسوس يريد أن يشنقه وحده. لقد تطلب الانتظار والمراقبة قدراً كبيراً من الصبر. ولقد اكتفى هوفر بذلك. بعد ٢٠ سنة من الهجوم وعقد من الهجوم المضاد بدأت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) تفهم نطاق عمليات البوليس السري السوفياتي في أميركا.

ضمت الـ (أف بي آي) كثيراً من العملاء المزدوجين الذين يعملون لحساب البوليس السري السوفياتي. أتت أول فرصة مثمرة في قضية بوريس موروس الذي ولد في روسيا عام ١٨٩٥، في السنة نفسها التي ولد فيها هوفر، ثم أتى إلى الولايات المتّحدة في أعقاب الثورة البولشفية وشق طريقه إلى لوس أنجلوس والعالم الذي تخيله أجمل من الواقع. عمل في شركة باراماونت بكتشرز، حيث راح يرتب المَدْرَجات الصوتية للأفلام ذات الميزانيات المنخفضة، كما أدار شركة بوريس موريس الموسيقية إلى جانب ذلك.

كان قد ذهب إلى القنصلية السوفياتية في نيويورك مبتغياً الحصول على تأشيرة سفر لوالده الذي أراد العودة إلى وطنه الأم روسيا عام ١٩٣٤. سأله موظف التأشيرات الذي كان يعمل لحساب الاستخبارات السوفياتية: هلا أسديتَ لبلدك معروفاً في المقابل؟ وافق موروس على خلق أسطورة - مهمة سريّة بأوراق اعتماد مزوّرة - في مكتب باراماونت في برلين، انطوت على تنفيذ مهمة تخف سريّة لحساب فاسيلي زاروبين، الذي أمسى لاحقاً رئيس التجسس السوفياتي في الولايات المتّحدة في خلال الحرب العالمية الثانية. رد زاروبين المعروف. دفع المال لموروس لقاء استخدام شركته الموسيقية في هوليوود واجهة للجواسيس السوفيات المتنكرين.

كانت الـ (أف بي آي) قد سجلت لزاروبين مكالمات هاتفية في ربيع العام ١٩٤٣ يتحدث فيها مع الشيوعي الأميركي ستيف نيلسون حول وضع العملاء السوفيات داخل مختبر بيركلي الإشعاعي. في ذاك الصيف تلقى هوفر رسالة لا تحمل اسماً مُرسلة من عنصر استخباري سوفياتي ساخط في واشنطن. عرّفت الرسالة زاروبين بأنه زعيم الاستخبارات الأجنبية السوفياتية المسؤول عن التجسس في أميركا. وبأن الجواسيس السوفيات يجندون لإدارة شبكات كبيرة من العملاء السريّين وسرقة كل الصناعات الحربية في أميركا(٦). سمت ٥ عناصر استخباريين سوفيات يعملون تحت غطاء دبلوماسي وتجاري في الولايات المتّحدة - في عدادهم بوريس موروس.

إلا أن الـ(أف بي آي) انتظرت ٤ سنوات لإرسال عميل للتكلم مع موريس في لوس أنجلوس في حزيران/يونيو ١٩٤٧. دفع هذا الإرجاء الذي لا تفسير له هوفر إلى كتابة رسالة حادة اللهجة: «كم حالة مماثلة أخرى في ملفاتنا الخاصة هذا هو ما يهمني. (هـ)»[٧].

وافق موروس على العمل لحساب الـ(أف بي آي) لحسن حظ لهوفر. فكان قراره التجسس على موسكو أمراً نادراً. والأندر منه هو تحول قسم من ملفه السوفياتي القديم إلى مادة مقروءة بالنسبة إلى مفككي الشّيفرات التابعين للجيش وإلى المباحث الفيدرالية، ما يؤكد ارتباطات موروس المتينة بالبوليس السري السوفياتي. كان واضعو الشيفرات السوفياتية يتسمون بالتهور في بعض الأحيان. الاسم السري الذي أطلقته موسكو على بوريس موروس، الذي كان اسمه بوريس موروز لدى ولادته، هو فروست. والمرادف الروسي لكلمة فروست أي جليد هو موروز. وقد مثّل أي خرق صغير للدرع الاستخبارية السوفياتية هدية من آلهة الحرب.

أمسى بوريس عميلاً لـ(أف بي آي) بعد عقد من العمل لحساب موسكو. وقد أسمى مكتب التحقيقات عمله (موكايس). وظلت شركته الموسيقية واجهة لعمليات البوليس السري السوفياتي في نيويورك ولوس أنجلوس. لقد حقق اختراقاً هاماً للمباحث الفيدرالية عام ١٩٤٨، موفراً دعوة للسفر إلى جنيف للقاء ألكساندر كوروتكوف، الرجل الذي يدير حلقات الأشخاص غير الشرعيين التابعين للبوليس السري السوفياتي في العالم. التقى كوروتكوف مجدداً في موسكو عام ١٩٥٠. وقد نسج موروس قصصاً مطولة حول دعواته إلى البيت الأبيض والفاتيكان لمصلحة الكرملين، ما جعل البوليس الروسي السوفياتي يصدق ذلك بالرغم من الشكوك التي انتابته.

كانت هذه القضية فريدة من نوعها في بداية الخمسينيات: لا وكالة الاستخبارات المركزية ولا البنتاغون كان لهما عميل داخل البوليس السري السوفياتي.

وفوق ذلك لم يكن يعلم بهذا الاختراق الذي حقّقه هوفر إلا قلة قليلة جداً من الدخلاء المختارين في البيت الأبيض والكونغرس.

«مكتب التحقيقات الفيدرالي «الـ (أف بي آي)» هو جاي إدغار هوفر»

شاركت ثلاث لجان للتحقيق في الكونغرس مع المباحث الفيدرالية في وجه التهديد الشيوعي. في حين تعقبت لجنة النشاطات غير الأميركية التابعة لمجلس النواب اليساريين في هوليوود واتهمت متعاطفين معهم من بين رجال الدين. وكذلك تابعت اللجنة الفرعية المعنية بالأمن الداخلي والتابعة لمجلس الشيوخ المؤامرات السوفياتية في الأمم المتّحدة والمتعاطفين مع السوفيات في الكليات الجامعية. وباتت اللجنة الفرعية المعنية بالتحقيقات المتواصة والتابعة لمجلس الشيوخ بإمرة رئيس مجلس إدارة جديد، هو السيناتور الجمهوري من ويسكونسون جو ماكارثي.

كان ماكارثي ساعياً للوصول إلى المنصب منذ ٣ سنوات. وقد مثلت نسخة محرّفة من تقرير قديم غير دقيق للمباحث الفيدرالية مصدراً أساسياً لأول تهمة مزوّرة حققت له الشهرة عام ١٩٥٠، وهي أن وزارة الخارجية تعج بمئات من الشيوعيين. لم تكن لديه قائمة بأسماء، وفق ادعائه، وإنما مجرد رقم تغير بمرور الزمن. غير أن السيناتور كان يدين بجزء من شهرته وسلطته إلى سوء استخدامه تقارير المباحث الفيدرالية التي وفرها العملاء ذوو الصلة بالكونغرس العاملون لحساب هوفر. قرأ ماكارثي ومحققه الرئيسي، وهوعنصر سابق في الـ (أف بي آي) اسمه دون سورين، أكداساً من تقارير المباحث عن التهديد الشيوعي. في المقابل أبقى سورين هوفر على اطلاع على عمل ماكارثي.

وعلى غرار زملائه في الكونغرس، واصل السيناتور تقديم الولاء لهوفر سراً وعلانية. كتب ماكارثي لمدير الـ (أف بي آي) ضمن واحدة من رسائل الإجلال النموذجية: «لقد حققت إنجازك الخاص على شاكلة مكتب التحقيقات الفيدرالي - فهذا المكتب هو جاي إدغار هوفر وأظن أن في وسعنا الاطمئنان إلى أنه سيظل كذلك»[8].

في ربيع العام ١٩٥٣ بدت السياسات الأميركية جاهزة لأسلوب ماكارثي عديم الرحمة في مناهضة الشيوعية، مع مجيء يوم تنفيذ حكم الإعدام بجوليوس وإيثيل روزنبيرغ. قال القاضي الذي أصدر حكم الإعدام بحق جاسوسي القنبلة الذريّة إن جرائمهما أسوأ من جرائم القتل. وقد كان خطابه مطابقاً للنبرة السائدة تلك الأيام. قال القاضي إن جوليوس روزنبيرغ وضع القنبلة الذريّة بين يديّ ستالين ما سبب برأيه أعمال الاضطهاد الشيوعي في كوريا، التي نجم عنها ضحايا يفوق عددهم الـ ٥٠ ألفاً، ومن

يعلم إن كان ملايين من الأبرياء الآخرين سيدفعون ثمن خيانته. في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٥٣ كان تنفيذ الحكم الذي أثار حتى شكوك هوفر بشأن الحكمة السياسية من إعدام إيثيل روزنبيرغ. ولكن الـ (أف بي آي) حسمت القضية.

«ضحية الانتقاد اللاذع»

كانت هجمات السيناتور ماكارثي متفرقة، ولكن في بعض الأحيان حينما كانت تقارير الـ (أف بي آي) تثبّت يده يأتي تصويبه دقيقاً. أحياناً كان ينجح في الإصابة، كالحال حينما هدد بفضح وكالة الاستخبارات لما تدفعه بسخاء لموظف لديها اعتُقل من جراء مثليته الجنسية، أو حينما انتزع شهادة من مسؤول في صندوق النقد الدولي شكت الـ (أف بي آي) بأنه عميل سوفياتي.

فهم هوفر ماكارثي. قال لمراسل صحفي: «ماكارثي بحري سابق[٩]. يمارس هواية الملاكمة وهو إيرلندي. اجمعوا كل هذه العناصر تحصلوا على فرد قوي لا يمكن زعزعته... لم أكن أعرف السيناتور ماكارثي قبل وصوله إلى مجلس الشيوخ. لكن تسنّى لي بعد ذلك التعرف إليه جيداً رسمياً وشخصياً. أعتبره صديقاً، وأعتقد أنه يعتبرني كذلك أيضاً. إنه بكل تأكيد رجل مثير للجدل. إنه صادق وجاد. لديه أعداء. حينما نهاجم مخرّبين من أي نوع، شيوعيين أو فاشيين أو حتى منتمين إلى عصبة كوكلوكس كلان سنكون عرضة لانتقاد لاذع إلى حد مفرط. أوقن ذلك».

ولكن حينما بدأ ماكارثي يسدّد الضربات لدعائم الأمن القومي، اضطر هوفر إلى المحاربة للسيطرة على الضرر الذي ألحقه السيناتور في مجال مناهضة الشيوعية والحكومة الأميركية.

في صيف العام ١٩٥٣، بدأ السيناتور يخطط لاستجواب وكالة الاستخبارات. أعدّ ماكارثي اتهامات الانتساب إلى الحزب الشيوعي أو الانخراط في نشاطات الجبهة الشيوعية ضد موظفي الوكالة في جلسات تنفيذية للجنته الاستجوابية. تمت زعزعة آلن دالاس مدير وكالة الاستخبارات بقوة: كان ماكارثي قد حذّره من أن وكالة الاستخبارات غير محصّنة وليست فوق التحقيق[١٠]، وفق ما قاله دالاس لأخيه وزير الخارجية.

قال عملاء هوفر لهوفر نفسه إن السيناتور ماكارثي وجد وكالة الاستخبارات هدفاً مثمراً جداً[11]. وعليه، أكد عميل الـ (أف بي آي) الذي يمثل صلة وصل مع الكونغرس، لو نيكولز، أن السيناتور وطاقم عمله قد جمعا ٣١ شاهداً هم على استعداد للإدلاء بشهاداتهم ضد ٥٩ موظفاً ومسؤولاً في وكالة الاستخبارات[12].

شمل الأشخاص الذين استهدفهم ماكارثي جايمس كرونثال، وهو مدير مركز لوكالة الاستخبارات مثلي الجنس متهم باستسلامه للابتزاز السوفياتي، أقدم على الانتحار في أثناء التحقيق معه. وهناك مسؤول آخر في وكالة الاستخبارات كانت تربطه علاقة حميمة بأوين لاتيمور، وهو مسؤول في وزارة الخارجية اتُهم زوراً من قبل ماكارثي بأنه الجاسوس السوفياتي الأبرز في الولايات المتّحدة. وهناك أيضاً عدة موظفين في الوكالة متّهمين بإدمان الكحول، أو بالانحراف و بإقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، أو بتعاطي المخدّرات أو بإساءة استخدام أموال وكالة الاستخبارات.

أخذت العديد من تهم ماكارثي مباشرة من تقارير الـ (أف بي آي) الأولية وغير المُثبتة، من بينها إفادات سمعية من الدرجة الثالثة. غير أن هوفر خشية منه من افتضاح ملفات المباحث الفيدرالية برمتها، بعث برسالة إلى السيناتور طالباً إليه التأني. لكن ماكارثي عوضاً عن القيام بذلك، شحن همته مجدداً وراح يسدد ضرباته من جديد.

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣ بدأ السيناتور أسبوعاً من جلسات الاستماع المغلقة، التي تحقق في شبهات التجسس لحساب السوفيات في مركز جهاز الإشارة في الجيش في فورت مونماوث، نيو جيرسي حيث يعمل جوليوس روزنبيرغ، الذي كان مهندساً كهربائياً في جهاز الإشارة حينما علمت المباحث الفيدرالية لأول مرة بأنه عميل شيوعي سري. إضافة إلى ذلك اشتبه في ارتباط ٧ مهندسين يعملون على الرادارات والأجهزة اللاسلكية في جهاز الإشارة بحلقة التجسس على القنبلة النووية - على أن ٤ منهم ظلوا مشتبهاً فيهم إلى درجة كبيرة يوم وفاة الزوجين روزنبيرغ.

كان السيناتور قد حصل على ملخص يتألف من ٣ صفحات لرسالة تعود إلى العام ١٩٥١ وجهت من هوفر إلى الجنرال ألكساندر رولنغ، رئيس استخبارات الجيش، يسمّي فيها ٣٥ عاملاً في فورت مونماوث مخربين مشتبهاً فيهم. سرعان ما تم طرد متخصص في الرادار وآخر متخصص في الإلكترونيات لمعرفتهما بجوليوس روزنبيرغ. في حين

تم تعليق عمل ٣٣ شخصاً آخر بانتظار التحقيقات الأمنية. ولكن لم يجد الجيش أي جواسيس بينهم.

استشاط ماكارثي غضباً. وحان آنذاك الوقت لجلسات استماع ماكارثي - الجيش، في أول حدث تلفزيوني مباشر كبير في التاريخ. إذ حقق العرض أعلى نسبة مشاهدة في ٤ أيار/مايو ١٩٥٤.

استل ماكارثي نسخته من رسالة هوفر حول ٣٥ مخرّباً مشتبهاً فيهم في فورتماوث ورمى بها إلى قائد الجيش. فارتعد هوفروهو يرى ماكارثي يلوح بالرسالة علناً. لم يعرف الكثير من الأشخاص أن السيناتور قادر على الولوج إلى ملفات هوفر السرية.

حينئذٍ استنتج هوفر والرئيس آيزنهاور أن هجوم ماكارثي على الجيش ووكالة الاستخبارات يفسد قضية مناهضة الشيوعية. بأمر منه أصدر النائب العام برونهيل قراراً يقضي بأن امتلاك ماكارثي لرسالة هوفر هو استخدام غير مرخّص به لمعلومات سريّة - وهو جريمة فيدرالية. رد ماكارثي بالطلب من جميع العمال الحكوميين في أميركا الذين يبلغ عددهم مليونين أن يرسلوا إليه كل الأسرار التي يملكونها حول الفساد والشيوعية والخيانة. غضب آيزنهاور فأصدر مرسوماً يقضي بألا يستجيب أحد في الفرع التنفيذي للحكومة لنداء الإدلاء بالشهادة أمام الكونغرس حول أي موضوع في أي وقت. ولعل تلك أكبر مطالبة كاسحة ذات امتياز تنفيذي في تاريخ الرئاسة الأميركية.

ازدادت الضغوط على ماكارثي. فراح يحتسي البوربون صباحاً والفودكا مساء، وينام ساعتين أو ثلاث ساعات قبل الظهور على محطات التلفزيون الوطنية للتهجم على العناصر الشيوعيين السريّين في الحكومة الأميركية. أتت هذه الدراما المعروضة على التلفاز قوية التأثير. وكذلك كان اللعب السري خلف الكواليس.

في ٢ حزيران/يونيو ١٩٥٤ جدد السيناتور ماكارثي علناً تعهده السعي وراء وكالة الاستخبارات، وقدم هذا الإعلان عبر التلفاز في جلسات استماع ماكارثي - الجيش.

رد الرئيس الضربة. وذلك عبر إبلاغ آيزنهاور إلى مساعديه في البيت الأبيض في ٨ حزيران/يونيو، ومنهم المساعد الإعلامي جيم هاغرتي: «يا فتياني إنني مقتنع بأمر معين[١٣]. كلما استطعنا مضاعفة تهديد ماكارثي بالتحقيق في استخباراتنا، حصلنا على

قدر أكبر من الدعم الشعبي. إن كان ثمة وسيلة تمكّنني من دفعه إلى تجديد تهديده، فسيسرّني جداً القيام بها ثم تركه يحصل عيها».

طلب هوفر إلى رجاله وقف كل التعاون مع السيناتور. ومن دون ملفات الـ (أف بي آي) لإرشاده، ضاع ماكارثي. أدارت وكالة الاستخبارات عملية لإرباكه. كان أحد رجال ماكارثي قد حاول ابتزاز مسؤول في وكالة الاستخبارات، قائلاً له إما أن يعطي ماكارثي سراً وثائق سريّة تابعة لوكالة الاستخبارات، وإما أن يدمره علناً. نصح آلن دالاس وخبيره المختص في الاستخبارات المضادة جيم أنجلتون مسؤول الوكالة المعني بإعطاء ماكارثي معلومات مضللة حول الشيوعية في الجيش الأميركي، بغية تضليله وتضييعه في اللحظة التي تصل فيها مواجهاته مع الجيش إلى قمتها المدمّرة.

في ٩ حزيران/يونيو ١٩٥٤ سقط ماكارثي. كان موضوع ذاك اليوم بحثه العقيم عن جواسيس في فورت مونماوث. واجه مستشار ماكارثي روي كون محامي الجيش في جلسة الاستماع، جون ويلش الذي هزمه شر هزيمة. فبدا كون نظير ضفدع ببراثن نسر استجمع ماكارثي المنهك والذي يعاني آثار الثمل تركيزه على الدفاع عن كون. كان قد عقد صفقة مع ويلش: إن لم يسأل الجيش عن كيفية تفادي كون الخدمة العسكرية في الحرب العالمية الثانية وكوريا، وهو سؤال إجابته غير مرضية، فلن يطرح ماكارثي مسألة فريد فيشر. وفى ويلش بوعده، أما ماكارثي فلا. قلة من جمهور التلفاز سمعت مسبقاً بفيشر، وهو محام جمهوري في شركة ويلش. سمّاه ماكارثي، الذي يتقطر السم من صوته، عضو نقابة المحامين الوطنية، «الحصن القانوني للحزب الشيوعي». كان فيشر قد انضم إلى النقابة في كلية القانون في جامعة هارفرد وتركها بُعيد تخرجه.

انقلب حينئذٍ ماكارثي على ويلش.

فقال السيناتور: «أظنك أنت شخصياً ما كنت لتساعد عمداً القضية الشيوعية. أظنك من دون علم منك تخدمها حينما تحاول السّخرية من جلسة الاستماع هذه». ذُهل ويلش ولكنه لم يفقد قدرته على التعبير. فدوّى توبيخه: «دعنا لا نغتل هذا الشاب أكثر أيها السيناتور. أليس لديك حس اللياقة يا سيدي؟ ألم يتبقَ لديك أي حس من اللياقة؟»

بسقوط جو ماكارثي استعاد هوفر دوره كالمهاجم الأساس للأمة في الحرب على

الشيوعية. اعتمد الرئيس آيزنهاور عليه أكثر من أي وقت مضى لتنظيم وتعزيز الردود الأميركية على تهديدات التجسس والتخريب.

هبط ماكارثي المقرّع من قبل مجلس الشيوخ نحو تدمير الذات. فطفق يثمل حتى الموت بعد ٣ سنوات. توجه هوفر إلى جنازته. وكذلك فعل الديموقراطي الشاب الذي عمل في مجلس الأقليات الاستشاري الخاص باللجنة، روبرت كينيدي. كانت لحظة مؤاتية كي يلتقي فيها الاثنان.

٢٣

لعبة من دون قواعد

بعد ٣٠ سنة من عمله مديراً لمكتب التحقيقات الفيدرالي، كانت الهوائيات السياسية لهوفر موجهة بعناية شديدة لدرجة أن الأخبار المتعلقة بالقرارات الرئاسية الأكثر حساسية كانت تصله مباشرة تقريباً إلى مكتبه.

في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٤ استدعى الرئيس آيزنهاور جنرالاً متقاعداً برتبة ٣ نجوم يدعى جيمي دوليتل. كان قبل ١٠ سنوات، قد قام بأول عملية قصف أميركية في طوكيو. وذلك لمساعدته على إصلاح وكالة الاستخبارات. وقد شاء آيزنهاور أن يكون التقرير حاضراً بحلول شهر تشرين الأول.

علم هوفر بأمر هذا التحقيق السري في خلال بضعة أيام. وذلك عبر بات كوين، وهو عنصر استخباري قديم في الـ (أف بي آي) كان موثوقاً به كثيراً في مجلس الأمن القومي، إذ أخبر هوفر بأن الرئيس يريد[1] من الجنرال دوليتل إجراء دراسة معمّقة وموضوعية لعمليات وكالة الاستخبارات السريّة. لقد كان آيزنهاور يتوخى أي دليل يفيد بأن الوكالة لا تعمل بفاعلية وتقديم أية توصيات من شأنها تحسين المنظمة بأية طريقة. وقد لخّص موقفه هذا بالتعبير عن رغبته في قيام دوليتل بمسح معمق وشامل وكأن الرئيس نفسه يتولى هذه المهمة.

علم هوفر أيضاً أن دوليتل قال للرئيس: «هناك شخص واحد في الحكومة من شأنه أن يفيدنا جداً بخصوص الإدارة الصحيحة والمناسبة للعمليات الاستخبارية، هو هوفر».

شكك هوفر في القدرة على حل مشكلات الوكالة. فكتب إلى مساعديه في الأمن القومي قائلاً: «لدي موقف انهزامي تام لناحية المعايير التصحيحية الفعالة التي من شأنها تحسين وكالة الاستخبارات. (هـ)»[٢].

أوضح هوفر بشكل بالغ ازدراءه الشخصي والمهني لرئيس وكالة الاستخبارات، آلن دالاس الذي التقاه ولكن ليس أكثر من ١٢ مرة في خلال مدة رئاسة آيزنهاور التي امتدت ٨ سنوات. مع حرصه على أن يعكس مساعدوه طريقة تفكيره.

صرخ دالاس في وجه مساعده الذي ينسق مع الـ (أف بي آي) في لحظة خالية من الحذر قائلاً: «كيف عساي أن أعمل مع مكتب التحقيقات بحق السماء؟ أحاول العمل فتواصلون توجيه الضربات»[٣].

قدم تحقيق دوليتل لهوفر فرصة أخرى لدعم مطالبته ببسط الهيمنة على الاستخبارات الأميركية.

«اقضوا على وكالة الاستخبارات المركزية قضاءً تاماً»

قام رئيس قسم الاستخبارات في الـ (أف بي آي) آل بيلمونت بتلقين دوليتل ومحقّقيه المبادئ طوال ٣ ساعات في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٥٤.

أفاد بيلمونت برضا: «اعتبر دوليتل الـ (أف بي آي) نموذجاً لإرشاده[٤]. أما أنا فقد ركزت بشكل غير عادي على اعتبار أن الـ (أف بي آي) إلى جانب كونها جهازاً لتطبيق القانون أيضاً، هي فاعلة جداً في مجال الاستخبارات. وقد أوضحت ما نبذله من الجهود للبقاء على علم بكل نشاطات الحزب الشيوعي من خلال وضع دبلوماسيين سوفيات وتابعين لهم تحت المراقبة المتواصلة، وإننا فيما يتعلق بالـ (أف بي آي) لن نهدأ أبداً».

في المقابل قال بيلمونت لمجموعة دوليتل إن وكالة الاستخبارات تعج بالهدر وعدم الفاعلية والتفاهة الصرفة.

منح هوفر الجنرال دوليتل مقابلة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤. قائلاً له: «يد الوكالة اليمنى لا تدري ما تقوم به يسراها. لدى جواسيسها فكرة محدودة أو معدومة عما يجري خلف الستار الحديدي، أما محللوها فمعلوماتهم أقل». ومن دون شك قال هوفر:

«بعض نقاط ضعفها وعجزها تعود إلى حداثة عملياتها»[٥]. ولكن الوكالة افتقرت إلى عناصر مدرّبة. لم يكن لديها أي جهاز تفتيش داخلي، شكل أولئك المشرفون جزءاً هاماً في طريقة معاقبة وتعزيز هوفر لعملاء الـ (أف بي آي). احتاجت الوكالة إلى جرعة كبيرة من الأسلوب الانضباطي لمكتب التحقيقات.

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤ قدم دوليتل تقويمه السوداوي للاستخبارات الأميركية إلى الرئيس. استهل هذا التقويم بالقول: «إننا نواجه عدواً عنيداً لديه هدف علني أولاً وهو الهيمنة على العالم»[٦].

واصل الكلام ليقول: «ليس ثمة قواعد في مثل هذه اللعبة. حتى اليوم لا تنطبق عليها أية معايير مقبولة للسلوك البشري. إن أرادت الولايات المتّحدة أن تنجو، فعليها إعادة الأخذ في الاعتبار مبادئ أميركية طويلة الأمد للتصرف بأمانة. علينا تطوير خدمات فاعلة في مجالي التجسس والتجسس المضاد وتعلم كيفية تخريب وتهديم وتدمير أعدائنا بأساليب أكثر ذكاء وتعقيداً وفاعلية من تلك المستخدمة بحقنا».

مثل نقد هوفر الاستنتاج السري لدوليتل: «إن الحل الأمثل هو بالقضاء التام على وكالة الاستخبارات والبدء من جديد»[٧].

لم يقو الرئيس آيزنهاور على فعل ذلك. بل على العكس اعتمد أكثر على تقرير هوفر حول التهديد السوفياتي.

عمّق هوفر مخاوف الرئيس من وقوع هجمة مدمّرة على الولايات المتّحدة، بتوجيهه تحذيراً سريّاً صادراً عن مجلس الأمن القومي إلى الرئيس حول التحرّكات السوفياتية المحتملة التي يمكنها شن حرب عالمية ثالثة. لقد حذر في تقريره الذي صدر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٥ من قيام جواسيس ومخرّبين باغتيال قادة عسكريين ومدنيين أميركيين[٨]؛ وتهريب مكونات أسلحة نووية وعملاء في مجال الحرب الإشعاعية أو الكيميائية أو البيولوجية إلى الولايات المتّحدة؛ و تفجير أسلحة دمار شامل في قواعد عسكرية أميركية؛ واستخدام شيوعيين أميركيين ينتمون إلى الحركة السريّة لتوجيه هجمات تفجيرية ضد أهداف حكومية؛ وتنظيم عصيان مسلح في الولايات المتّحدة من قبل أعضاء الحزب الشيوعي أو أشخاص يخضعون للتوجيه السوفياتي يُحتمل أن يكونوا مزوّدين أسلحة وذخائر ومتفجّرات ومعدات تواصل عسكرية سريّة.

تابع هوفر الأمر عبر إطلاع البيت الأبيض على أن الـ(أف بي آي) تكثف عملها الاستخباري على جبهات الحرب الباردة كافة، رافعة من حدة مراقبتها للدبلوماسيين السوفيات وطاقم عمل السفارة، بحثاً عن جواسيس وعملاء سريّين.أكد هوفر للرئيس: «تم تجهيز خطط لاحتجاز الموظفين الدبلوماسيين التابعين للعدو»[٩]. أدرجت حينئذٍ الـ(أف بي آي) ٢٦٥٠٠ شخص يمثلون خطراً فعلياً أو محتملاً ضمن القائمة الأمنية، يخضع جميعهم للاعتقال والسجن عند إمرة الرئيس. من بينهم سجناء حرب أميركيون عادوا من كوريا الشمالية، وقد شكت المباحث الفيدرالية في تعرّض بعضهم لغسل دماغ من قبل المستجوبين الشيوعيين الصينيين للعمل عملاء سريّين يقتحمون الجيش الأميركي ويخونون الأمة في حال اندلاع الحرب مجدداً.

قال هوفر للبيت الأبيض والبنتاغون إن أهم هدف للمباحث الفيدرالية[١٠]، هو إيجاد عملاء مزدوجين جيدين لخرق القيادة السوفياتية على أعلى المستويات وكسب المعلومات عن نيات الكرملين وقدراته. كان يعمل أصلاً على خطة لتحقيق ذلك الهدف غير القابل للتحقق حتى ذاك الحين.

٢٤

الظل المطوّل

صبيحة الثامن من آذار/مارس ١٩٥٦ خاطب هوفر الرئيس ومجلس الأمن القومي في البيت الأبيض. قال إنه يستخدم كل الوسائل المتاحة - استراق أسلاك الهاتف، فتح البريد، زرع أجهزة التنصت، اقتحام المكاتب والخزائن لجواسيس ومخرّبين شيوعيين مشتبه فيهم في أرجاء الولايات المتّحدة - لدرء هجوم سوفياتي مباغت على الولايات المتّحدة.

طرحت مذكرته، «التهديد الراهن للتجسس والتخريب الشيوعيين» شبحاً جديداً لقنبلة قذرة أطلقها الجواسيس السوفيات، باستخدام الكوبالت - ٦٠[1] وهو عنصر إشعاعي متوحد الخصائص تم تطويره من أجل مجابهة السرطان، فقد حذر فيها قائلاً: إن السوفيات قد يبعثون كمية قاتلة منه في حقيبة ملحقة. ولئن أطلقت هذه المادة في مانهاتن فقد تؤدي إلى قتل مئات الآلاف من الأشخاص وتجعل من مدينة نيويورك غير قابلة للسكن عدة سنوات. يمكن أن يكون سلاحاً فتاكاً بشكل تام.

طارد تهديد الهجوم النووي آيزنهاور يومياً. سأل هوفر عم تقوم به الـ (أف بي آي) لدرء الخطر عن البلد.

قال هوفر للرئيس: «من الضروري أن نقوم بتحرّكات مستترة حيث قمنا في بعض الأحيان بتصوير سجلات شيوعية سريّة»[2]. فهم كل من في الغرفة أن عبارة «تحرّكات مستترة» تعني أنها مخالفة للقانون.

شرح هوفر بأن تقارير الـ(أف بي آي) المستندة إلى معلومات تم جمعها بشكل مخالف للقانون سيتم تصحيحها لحفظ سريّتها ولحماية الرئيس والنائب العام. سيُحذف من التقارير كل ما يرمز إلى المداهمات وزرع أجهزة التنصت؛ وستُعزى المعلومات الاستخبارية إلى «مصادر سريّة».

امتدح الرئيس هوفر. لا تسجل محاضر الاجتماع أي أسئلة أخرى عن أساليب الـ(أف بي آي).

عاد هوفر إلى مقر المباحث مقتنعاً بأنه عزّز سلطات رخصة التعقب التي منحه إياها الرئيس روزفيلت. كان واثقاً من أنها ستظل صالحة أقله ٤ سنوات أخرى؛ كانت إعادة انتخاب روزفيلت مؤكدة - إن عاش، إذ عانى أزمة قلبية حادة قبل ٦ أشهر - وإن أصبح نيكسون رئيساً فسيدعم هوفر إلى أقصى حد. وسيكون النائب العام براونيل وفياً أيضاً مادام هوفر يحجم عن إخباره بشكل محدّد بما يقوم به باسم الأمن القومي.

فهم هؤلاء الرجال ضمنياً معنى الصمت الذي طلبه هوفر. كان آيزنهاور قد أشرف على عملية إنزال النورماندي وهي العملية العسكرية الفائقة السريّة في الحرب العالمية الثانية. غرق نيكسون في تقارير الـ(أف بي آي) الأولية منذ أول أيامه في واشنطن. عرف براونيل عن الاستخبارات السريّة أكثر من أسلافه؛ كان قد ترأس اللجنة التي اخترعت الطريقة الإلكترونية الفذّة لاستراق السمع ووضع الشيفرات وتفكيكها الخاصة بوكالة الأمن القومي عام ١٩٥٢.

نزولاً عند رغبة هوفر، طلب براونيل من رؤساء لجان الكونغرس قوانين جديدة تسمح باستراق الأسلاك من دون مذكرة. لكنه رفض مراراً وتكراراً. طلب هوفر تصريحاً قانونياً للمراقبة الميكروفونية[٣] - زرع أجهزة التنصت، أو التقنيات بلغة مكتب التحقيقات - ولكن واضعي القوانين رفضوا الطلب. فاضطر مدير المباحث إلى الاعتماد على استخدام السلطات الممنوحة له بشكل علني من خلال روزفيلت وضمني من خلال الرئيس آيزنهاور. كان هذا كافياً بالنسبة إلى النائب العام. إذ لم يشأ معرفة التفاصيل.

وصلت عمليات هوفر الاستخبارية أصلاً إلى تخوم القانون وما بعده. كل واحدة منها مثلت خطراً محتملاً إن ساءت أمورها. ارتأى هوفر أن المخاطر تستأهل العائدات. فالفوز في الحرب الباردة ليس بتعقب العدو فحسب.

«قمنا جميعاً بالأمر لأنه يتعلق بالـ (أف بي آي)»

تضاعفت ميزانية مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. عندذاك كان قسم الاستخبارات أقوى قوة داخل المباحث، حيث يسيطر على غالبية الميزانية ويضم معظم القوة البشرية ويستقطب جل انتباه المدير. نفذ هذا القسم عدداً لا يُحصى من المداهمات وعمليات زرع أجهزة التنصت في عهد آيزنهاور، بحيث كفلت عملية الإتلاف الروتينية لملفات المباحث عدم وجود سجلات دقيقة.

قال جاك داناهاي من الـ (أف بي آي)، الذي فعل أكثر مما يجب عليه حيث يعود عمله إلى أيام حلقات التجسس على القنبلة الذريّة: «لم تكن المراقبات هي الحل[٤]. اضطررنا إلى تغيير تكتيكاتنا... اضطررنا إلى بذل كل الجهود لتجنيد مخبرين مباشرين، واستخدام الأجهزة التكنولوجية والميكروفونية لاستراق الأسلاك، وجعل تقنياتنا الفعلية أكثر تطوّراً».

قال جايمس هيلي من المباحث الفيدرالية، وكان قد عمل في سان فرانسيسكو وشمال كاليفورنيا: «كان لدينا مجموعة أسميناها (الدزّينة القذرة)، وهي مجموعة من العملاء الموهوبين جداً الذين نفذوا الاختراق العميق للحركة السريّة للحزب الشيوعي»[٥]. كانت فرقته تتعقّب بضراوة الفارين الشيوعيين الذين كانوا يهربون من تهم التخريب الفيدرالية والأخرى التابعة للولاية. خرق هيلي ورجاله قانون اللباس الخاص بالمباحث الفيدرالية إلى جانب غيره من القوانين في خلال عمليات التخفّي السريّة.

قال: «كنا نرتدي ملابس تناسب الوضع. وأخرى قديمة. وترك بعض الشبان شعرهم يطول. وامتنعوا عن الحلاقة وقتاً طويلاً. تكيفنا مع الأحياء التي كنا نتعقّب فيها الأشخاص... كنا نعرف ما يقومون به قبل أن يدرك بعضهم ذلك. أعطانا زرع المخبرين واستخدام الأساليب ذات الصلة إطلالة من كثب على الحركة السريّة الكاملة للحزب الشيوعي».

تضمّنت «الأساليب ذات الصلة» عمليات سرقة وثائق وزرع ميكروفونات خفية في آن واحد. قال غراهام ديسفيرنين الذي بدأ بالعمل مع وحدة خاصة اسمها فرقة الحركة السريّة عام ١٩٥٦: «في مكتب الـ (أف بي آي) في نيويورك كنا نستخدم كل الوسائل اللازمة في ذاك الوقت[٦]، حيث أكثرنا من عمليات التفتيش اللاقانونية والمداهمات

الخفية وسرقة البريد. كنا ندخل بانتظام مقار الحزب الشيوعي وخزينته الرئيسية. اذهبوا إلى ذاك المكان وفتشوه. كانت لدينا مفاتيح لكل الأبواب. كنت أقوم بفتح الأقفال. وقد استمتعنا بالتجربة برمّتها».

هناك عملية واحدة فقط للـ(أف بي آي) كانت أكثر حساسية من فرقة الحركة السريّة: فريق تجسسي خاص أنشئ عام ١٩٥٤ ولديه برنامج استخباري عُرف لاحقاً بالمجموعة سي[٧]، وفق كلام إدوارد ميلر، المحنّك في فرقة سان فرانسيسكو التابعة للبرنامج، وقد أصبح في النهاية الرجل رقم ٣ في الـ(أف بي آي). تضمّنت الجهود الدولية مساعي لاختراق السفارات والقنصليات التابعة للكتلة السوفياتية في نيويورك وواشنطن وسان فرانسيسكو ومدن أخرى. وقد انحصر أحد أهدافها في دعم جهود وكالة الأمن القومي لسرقة الشّيفرات والرموز السريّة لأعداء أميركا.

نفذ رجال هوفر عمليات تفتيش في أرجاء البلاد فضلاً عن مراتع الشيوعيين على الساحلين الشرقي والغربي. في العام ١٩٥٥، انخرط جون ماكورماك، وهو عميل شاب يعمل في فرع كليفلاند التابع للمباحث الفيدرالية في أول عملية تفتيش لا قانونية له. كان الهدف منزل شيوعي مشتبه فيه - عامل في مجال صناعة الفولاذ وحاصل على شهادة دكتوراه من جامعة نيويورك. استذكر ماكورماك قائلاً: «اقتحمنا المنزل وفتحنا القفل وصوّرنا كل ما في المنزل. حدّدنا لاحقاً أن له ارتباطات مع دولة أجنبية[٨]. افترضنا أنه موجود بشكل أساسي للقيام بعمل ما في حال وقوع حالة طارئة قومية في مجال صناعة الفولاذ». كان ماكورماك يعي جيداً أنه سيتعرّض للطرد أو أقله للاعتقال إن ساءت عملية الاقتحام. قال: «لا يسعنا حمل أوراق الاعتماد أو أية أوراق هوية في عملية تفتيش غير قانونية. أدركنا أنه ربما لن يقف معنا أحد في حال حدوث مكروه. أظن أن جميع العملاء الذين كانوا متورّطين قاموا بهذا العمل من أجل الشعور بحس من الإنجاز. أقدموا على هذه المخاطرة التي لا تقل عن مخاطرة اعتقال هارب والتعرّض لإطلاق نار. لذا اشتركنا جميعاً في الأمر لأنه يتعلق بالـ(أف بي آي)».

في كليفلاند، ثامن أكبر مدينة في أميركا في منتصف الخمسينيات اعتقلت المباحث الفيدرالية ٦ شخصيات من الشيوعيين البارزين وحاكمتهم بموجب قانون سميث، الذي حظر فعلياً العضوية في الحزب الشيوعي. وكانوا جميعاً مذنبين.

غير أن كل هذه الأحكام سقطت أخيراً لأن المحاكم قد بدأت تشكك في الأساس القانوني لتحقيقات الـ (أف بي آي) في مجال الأمن القومي.

قامت المحكمة العليا، عبر سلسلة من القرارات التي بدأت عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ بإبطال العشرات من الأحكام بموجب قانون سميث، والحد من استخدام المباحث الفيدرالية للمخبرين المدفوعي الأجر شهوداً ضد الحزب الشيوعي، كما دعمت حق محامي الدفاع في رؤية الأدلة المجموعة من خلال مراقبة الـ (أف بي آي). فكان كل قرار بمنزلة ضربة لهوفر.

رفضت المحكمة القضايا المستندة إلى الإفادات السّمعية والحنث باليمين من قبل الشهود المحترفين التابعين للمباحث الفيدرالية، المختارين من صفوف الشيوعيين السابقين. كان أسوأهم هارفي ماتوسو، الذي ترك الدراسة من المرحلة الثانوية وهو محارب سابق انضم إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٤٧، وتطوع لتقديم خدماته مخبراً لحساب المباحث الفيدرالية عام ١٩٥٠، أدلى بشهادته في المحكمة وأمام الكونغرس قائلاً: إن الشيوعيين قد اخترقوا كل زاوية من زوايا المجتمع الأميركي ابتداء بوزارة الخارجية وانتهاء بكشافة (بويز سكاوت). أنكر ماتوسو كلامه في كتاب صدر عام ١٩٥٥ عنوانه (شاهد زور)، وفي العام ١٩٥٦ قضى ٤٤ شهراً في السجن الفيدرالي بسبب الحنث باليمين.

على أن المحكمة العليا أمست متيقظة حيال استخدام عملية استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت. بقرار حُسم بنسبة ٥ إلى ٤ أصوات أصدرت محكمة تابعة لولاية حكماً استناداً إلى دليل عثر عليه بواسطة ميكروفونات مخبأة زرعتها الشرطة في خلال عمليات اقتحام من دون مذكرات. غير أن ٥ قضاة عبروا عن غضبهم من جراء زرع أجهزة التنصت في غرفة النوم. أقلق هذا القرار النائب العام براونل، الذي حذر هوفر سراً من مكان زرعه للميكروفونات.

إلا أن حكماً صدر عن المحكمة العليا أغضب هوفر. وقد سمح هذا الحكم لأعضاء الحزب الشيوعي بالاستشهاد بالتعديل الخامس لرفض التعريف برفاقهم. علماً أن رأي الغالبية كتبه خصم هوفر الأقدم القاضي فيليكس فرانكفورتر.

حكم القضاة أخيراً بأن الحكومة طبقت قانون سميث بشكل واسع جداً قولاً لا

فعلاً - حرية التعبير، عوضاً عن فرض ضربات ضد النظام السياسي. وهذا ما جعل هذا القانون غير نافع تقريباً لمحاكمة الشيوعيين الأميركيين. وبذلك كان عقد من الهجوم القانوني ضد الحزب الشيوعي يصل إلى نهايته، حيث لم يعد القانون سلاحاً فاعلاً في الحرب على الشيوعية.

أثارت هذه الممارسات سخط هوفر. ومن هذا السخط تولدت أكثر الهجمات التي شنّها هوفر ضد أعدائه فتكاً، وهي العمليات الأكثر تدميراً وجرأة في تاريخ الـ (أف بي آي).

«هل سيعطينا ما نريد؟»

في ١٨ أيار/مايو ١٩٥٦ بدأت خطة الهجوم الجديدة تأخذ شكلها، وهي وليدة أفكار رئيس قسم الاستخبارات في الـ (أف بي آي) آل بيلمونت ومساعده الثقة ويليام سوليفان.

أسميا الخطة (كو إنتل برو) أي اختصاراً لبرنامج الاستخبارات المضادة التي تعني رسمياً العمل الهادف إلى منع الجواسيس من سرقة أسرارك. كان برنامج (كوإنتل برو) أكثر من ذلك. إذ كان سعي هوفر ورجاله إلى تدمير مخرّبي أميركا. كانت حيلهم تحاك بإتقان وفق اقتراحات العملاء في الميدان بدعم من سوليفان وموافقة هوفر في نهاية المطاف.

بدأت أولى العمليات في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٥٦. وذلك مع بدء برنامج (كو إنتل برو) المزود بمعلومات استخبارية حصل عليها عبر عمليات الاقتحامات وزرع أجهزة التنصت واستراق الأسلاك، بتوجيه رسائل بغض مجهولة المصدر إلى المئات ثم الآلاف من الشيوعيين والاشتراكيين المشتبه فيهم وإجراء تدقيقات ضريبية من قبل مصلحة العائدات الداخلية ووثائق مزوّرة مصمّمة لزرع وتلقيح بذور عدم الثقة بين أحزاب الجناح اليساري.

كانت الفكرة غرس الكره والشك والتدمير الذاتي داخل اليسار الأميركي باستخدام (كو إنتل برو) تقنيات شيوعية في مجالي الدعاية الكاذبة والتخريب. إذ كان الهدف هو تدمير الحياة العامة وسمعة أعضاء الحزب الشيوعي الخاصة وكل من يرتبط بهم.

لقد قام برنامج (كو إنتل برو) بـ١٢ حملة أساسية ذات أهداف سياسية في العالم،

فضلاً عن ٢٣٤٠ عملية منفصلة. وقد تضمّنت معظم العمليات، التي لم تُحرق فيها السجلات أو تتلف، موافقة هوفر الشخصية بخط يده بالحبر الأزرق.

«موافق. (هـ)»

«أوافقكم في الرأي. (هـ)»

«أجل ومن دون إبطاء. (هـ)»

على أن العقل الأذكى وراء ولادة برنامج (كو إنتل برو) وتطوره يعود إلى بيل سوليفان، رئيس البحث والتحليل في قسم الاستخبارات المعيّن حديثاً. وقد ولد سوليفان عام ١٩١٢ في مزرعة تبعد ٣٥ ميلاً غرب بوسطن، ماساتشوستس، وشهد حدث إحراق الصلبان في الحقول قرب بلدته الأم على يد كو كلوكس كلان، الجماعة العنصرية السريّة التي ظهرت بعد الحرب الأهلية وتفاقمت قوتها جداً بعد الحرب العالمية الأولى. كما أنه علم في المدارس وعمل في مصلحة العائدات الداخلية ثم انضم إلى الـ(أف بي آي) قبل ٤ أشهر من وقوع حادثة بيرل هاربر.

تذكر سوليفان التدريب والتلقين اللذين خضع لهما في الـ(أف بي آي) بشكل قوي - وخصوصاً الدعاية المذهلة[٩] التي قدمها المدرّبون: «إنها أروع منظمة أوجدها العقل البشري. لطالما اقتبسوا من كلام إيميرسون: «المؤسسة هي الظل الطويل لرجل واحد. هكذا راحوا يرددون هذا الكلام علينا يومياً. إنهم حفروا فينا هذه الكلمات».

ارتقى بسرعة في قسم الاستخبارات بفضل طموحه واندفاعه. وعلى الرغم من شكله الخارجي - بدا أشبه بمحقق أشعث وواسع الحيلة في الأفلام ذات الميزانيات المحدودة - أصبح سوليفان مارشال الميدان التابع لهوفر في مسائل الأمن القومي، رئيساً لاستخبارات المباحث الفيدرالية وقائداً لبرنامج (كو إنتل برو). في ذاك العالم السري والمقسّم تقسيماً محكماً، المباحث الفيدرالية داخل المباحث الفيدرالية، عمل سوليفان منفذاً لمطالب هوفر الأكثر سريّة وتعقيداً.

قال سوليفان عن هوفر: «كان شخصاً متقلباً لامعاً. والرجل الأكثر قدرة على الخداع في البلاد، إذ كان ينظر إلى الاستخبارات من ناحية معينة، كنوع من المكر والدهاء»[١٠].

لقد رسم رجل المهمات السياسية الصعبة الموهوب ونائب هوفر الثقة كارثا «ديك»

ديلوتشي صورة مطابقة لسوليفان: «إنه رجل ذكي ومندفع يضج ثقة بالذات ومحب للعراك نوعاً ما، إذ يتحلى سوليفان بقدر من الطموح يفوق ما هو مناسب للرجل، كما أنه يفتقر قليلاً إلى المبادئ. ظل برنامج (كو إنتل برو) سنوات مجال اختصاصه. أداره بمهارة وجرأة معظم الوقت، ولكن في بعض الأحيان باستهتار شديد». قال ديلوتشي: «حسب بعض زعماء المباحث الفيدرالية أن الحزب الشيوعي مشوش جداً لدرجة أنه لم يعد يستأهل أن يقلقوا بشأنه. ولكن مهندس برنامج (كو إنتل برو) - سوليفان - راح على نحو مطرد يستأهل القلق بشأنه».

كانت مواهب سوليفان الزئبقية لتدبير دسائس القصور وتمتعه بدهاء سياسي عبارة عن قوى أساسية شكّلت المباحث الفيدرالية والأمن القومي للولايات المتّحدة والرئاسة الأميركية طوال عقدين من الزمن. كان قاب قوسين أو أدنى من خلافة هوفر بعد موت المدير - قرار سريع جداً اتخذه الرئيس نيكسون، الذي عارض سوليفان ومن ثم ساعد على وصوله. في نهاية عهده تحدث سوليفان في غرفة مغلقة في مجلس الشيوخ عن التفكير الذي دفع المباحث الفيدرالية وبرنامج (كو إنتل برو) قدماً.

كان سوليفان قادراً على احتمال شهود الزور ولكن هذه الشهادة رددت صدى الحقيقة.

قال سوليفان: «إنه مجال صعب وقذر وخطر. كان خطراً في أحيان معينة حافلاً بالعوائق»[١٢]. ولم يكن القانون موضع نقاش: «لم أسمع قط أي شخص، ومنهم أنا، يطرح السؤال الآتي: هل هذا التحرك الذي توافقنا عليه قانوني؟ هل هو مشروع؟ هل هو أخلاقي أو مناقبي؟ لم نراع قط هذه الطريقة من التفكير لأننا كنا عمليين بشكل طبيعي. جُلّ ما كان يهمنا حيال هذا الأمر: هل هذا التحرك سيعطينا ما نريده؟»

قال سوليفان إنه هو وجماعته في المباحث الفيدرالية لم يقووا على تحرير أنفسهم من تلك النفسية التي تشربوها وهم شبان. كانوا جنوداً في الحرب الباردة. «لم نحرر أنفسنا قط من هذه النفسية التي شُرّبنا إياها. في أعقاب حادثة بيرل هاربر.. كنا أشبه بجنود في المعركة. حينما كنا نطلق النار على عدو لم نكن نسأل إن كان هذا مشروعاً أو قانونياً أو أخلاقياً؟ هذا ما يُتوقع من الجندي فعله. فعلنا ما كان متوقعاً منا».

«الأمور التي كرهها، ظل يكرهها طوال حياته»

تجسست الـ (أف بي آي) على جميع الشخصيات من السياسيين السود البارزين في أميركا منذ الحرب العالمية الأولى. كان نطاق مراقبتها للقادة السود واسعاً، أخذاً في الاعتبار القدرة البشرية المحدودة للمباحث، وعبء مسؤولياتها، وعدد الساعات المحدودة في اليوم. أمضى هوفر حياته المهنية مقتنعاً بأن الشيوعية تقف خلف حركة الحقوق المدنية في الولايات المتّحدة منذ البدء.

أولى هوفر عناية خاصة بويليام إدوارد بورغارد دو بوا الذي ولد عام ١٨٦٨، وأمسى هذا الرجل الموقر رئيس «الجمعية الوطنية لدعم الأشخاص الملونين» عام ١٩١٠. كانت هذه الجمعية التي اعتبرت أكثر جمعيات الحقوق المدنية مهابة في أميركا مركز اهتمام كبيراً للمباحث الفيدرالية منذ الحرب العالمية الثانية.

بدأ التحقيق الاستخباري لـ(أف بي آي) بشأن التأثير الشيوعي في الجمعية في ربيع العام ١٩٤١ واستمر مدة ٢٥ سنة. فتح المكتب الميداني في واشنطن التابع للمباحث القضية بعد أن طلب إليه سلاح البحرية التحرّي بشأن ١٥ شخصاً ملوناً فوضوياً يحتجون على السلوك العنصري الشائن (ظلت القوى المسلحة الأميركية تطبق سياسة العزل العنصري طوال الحرب العالمية الثانية). عينت المباحث مخبراً وراحت تدقق في علاقات الجمعية بالحزب الشيوعي[١٣]. قبل ٤ شهور من وقوع حادثة بيرل هاربر أمر مقر المباحث عملاء مدينة أوكلاهوما بالتحقيق في هيمنة الحزب الشيوعي على الجمعية. فأفادوا بوجود تحرك ناشط من قبل الشيوعيين سعياً منهم إلى الهيمنة على الجمعية... وعليه، ستتم مراقبة نشاطات الجمعية من كثب والتدقيق فيها مستقبلاً.

وهذا ما حدث. أجرى هوفر التحقيق على امتداد الأمة، حيث اخترق مخبرو المباحث الفيدرالية مؤتمرات الحقوق المدنية أقله في ١٠ ولايات وحرروا تقارير تتناول المئات من أعضاء الجمعية ومن بينهم مستشار الجمعية وقاضي المحكمة العليا العتيد ثورغود مارشال.

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ كشف هوفر المراقبة المطولة لناشطي الحقوق المدنية السود. فبعث مذكرة من برنامج (كون إنتل برو) إلى الميدان، محذّراً من سعي الحزب الشيوعي إلى اختراق الحركة.

كتب مدير المباحث قائلاً: «إن مسألة الزنوج لها أهمّية قصوى للشيوعيين»[١٤].

أبلغ هوفر إلى الرئيس آيزنهاور أن الشيوعيين يركزون جهودهم في ألاباما، جورجيا وفي ميسيسيبي؛ إذ إنهم ينوون ضخ مسألة الحقوق المدنية في كل مسألة سياسية في أميركا؛ وقد يطالبون بالتدخل الفيدرالي لتطبيق قانون الأرض؛ ساعين إلى اتهام السيناتور جايمس إيستلاند من ميسيسيبي، وهو ديموقراطي يرأس مجلس إدارة لجنة قضائية، وسيد مزرعة، ومتحمّس للتمييز العنصري.

بدأ هوفر يراقب القادة الجدد لحركة الحقوق المدنية من كثب. بحلول العام ١٩٥٧ أمسى برنامج (كون إنتل برو) سلاحاً هاماً في الصراع الطويل بين الأميركيين السود وحكومتهم.

قبل ٣ سنوات، في قضية براون ضد المجلس التربوي، قامت المحكمة العليا بتهشيم واجهة الأسلوب الأميركي للحياة عبر الأمر بإدماج المدارس الرسمية. نصح هوفر آيزنهاور بأن الشيوعيين في الوطن وخارجه يرون في قضية براون انتصاراً، وأنهم يهدفون إلى استغلال تطبيق الإدماج العرقي بكل الوسائل[١٥].

ألقى هذا الحكم الزيت على نار كوكلوكس كلان. إذ بعد أيام من الحكم بدأت هذه العصبة تتحرك من جديد.

قال جون ماكورماك من المباحث الفيدرالية، الذي انتقل من مطاردة الشيوعيين في كليفلاند إلى سلسلة من المهمات في الجنوب عام ١٩٥٧: «كانت منظمة كلان ميتة حتى صدور حكم براون. كانت تعيش في الأسفل في عالمها الصغير الخاص. ولم نكن نواجه المشاكل. كان للسود منطقتهم الخاصة ومدارسهم الخاصة»[١٦]. وعندئذٍ قالت المحكمة العليا للبيض الجنوبيين إن عليهم أن يندمجوا. لكن وفق وجهة نظر ماكورماك، خشي البيض من الطبقة العاملة مجيء السّود إلى منطقتهم وارتياد المدارس مع أولادهم والزواج ببناتهم والاستيلاء على الوظائف. لذا كانت هذه قوة دافعة، فنمت منظمة كلان.

أخذت منظمة كلان تفجر كنائس السود وتحرق معابد اليهود وتطلق النار على الناس في ظهورهم بواسطة بنادق الصيد، وتخرق قوانين الولايات والأخرى المحلية. أمست أعنف جماعة إرهابية أميركية في القرن العشرين. مع إعادة إحياء منظمة كلان تعهد عمد البلدات البارزون في الجنوب القديم مقاومة قانون الأرض الجديد. عبّر

السيناتور جايمس إيستلاند من ميسيسيبي عنهم معلناً أن الأميركيين الأنكلو ساكسون يعتبرون مقاومة الإدماج طاعة للخالق.

لكن بالرغم من العنف، اتخذ هوفر موقفاً لا تدخلياً ناحية منظمة كلان. لم يكن يأمر المباحث الفيدرالية بالتحقيق أو اختراق المنظمة ما لم يأمر الرئيس بذلك. قال فليتشر طومبسون، ومقرّه في جورجيا: «أصدر المقر تعليمات بوجوب عدم دسنا مخبرين رفيعي المستوى في منظمة كلان حتى لا نبدو أننا نرشد ونوجه عملياتهم»[١٧]. كان هذا تسويغاً للتمييز العنصري.

ولد هوفر في العاصمة واشنطن في القرن التاسع عشر، وهي مدينة جنوبية ظلت تضج بالعزل العنصري معظم القرن العشرين. في عالمه، يعرف السود أماكنهم: إنهم خدم، مستخدمون، فتية تلميع الأحذية. خشي من ظهور «مخلص» أسود[١٨]، وفق تعبيره المقتبس من تصريح لمهمة قامت بها (كو إنتل برو). كان يترأس أميركا أنكلو ساكسونية، ونوى الحفاظ عليها والدفاع عنها.

ظل ثابتاً على المبدأ طوال سنوات[١٩]. قال بيل سوليفان: «الأمور التي كرهها، ظل يكرهها طوال حياته».

كان يكره الليبيرالية والسود واليهود - كان لديه قائمة طويلة بالأمور التي يكرهها.

كان هوفر على وجه التحديد يكره الإيديولوجيات أكثر من الأفراد. جماعات الضغط أكثر من الناس؛ وفوق كل شيء كان يكره التهديدات التي تستهدف استقرار النظام السياسي الأميركي، وأي شخص يحاول تجسيد هذا الخطر يعد عدواً أبدياً.

إن كراهية هوفر الفطرية للمساواة العرقية قد تعلل بعض عدائيته لحركة الحقوق المدنية ولكن ليس كل عدائيته.

ازداد تحذيره من وجود رابطة بين الشيوعية والحقوق المدنية في بداية ١٩٥٧. بالنسبة إلى المباحث الفيدرالية، كان مصدر التهديد هو مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبي المشكّل حديثاً ومديره الغامض في ذاك الحين البالغ من العمر ٢٧ سنة والمدعو مارتن لوثر كينغ.

بدأ هوفر يركز أولاً على بايارد راستن، واضع الإستراتيجيات الرئيس للعصيان المدني والمقاومة اللاعنفية - مقاطعات واعتصامات ومسيرات احتجاجية - في مؤتمر

القيادة المسيحية الجنوبي. كان لدى المباحث أصلاً ملف ضخم بخصوص راستن، وهو رجل يبدو أن خالقه أوجده ليغضب هوفر - اشتراكي ومسالم ومثلي الجنس علناً، تعرض للسجن من جراء امتناعه عن الخدمة العسكرية وممارسة اللواط. فظل خاضعاً لتحقيق المباحث طوال الـ ٢٠ سنة المقبلة.

وكذلك تعرض للتحقيق رجل نيويوركي أبيض يضع نظارة سميكة العدستين وهو رجل أعمال ومستشار قانوني عرّفه راستن إلى كينغ في أواخر العام ١٩٥٦. يدعى ستانلي دايفد ليفيسون، وقد ساعد على وضع الوثائق التأسيسية لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبي. وما لبث أن أمسى أقرب الأشخاص الموثوق بهم إلى كينغ - يكتب خطبه ويهذب مسودة أول كتاب له ويعد عائداته الضريبية فضلاً عن دوره كمعبر عن آراء كينغ في خلال تقديم كينغ أول خطاب كبير له إلى البيض في أميركا، ألقاه على أدراج نصب لينكولن التذكاري في ١٧ أيار/مايو ١٩٥٧.

في ذاك الوقت كان ليفيسون مدرجاً في ملفات المباحث الفيدرالية منذ ٥ سنوات، لاشتباهها في كونه مموّلاً أساسياً للحزب الشيوعي منذ العام ١٩٥٢. ومع أن الدليل كان ظرفياً لكن هوفر صدقه.

على أن المباحث قد عمدت، قبل ٧ أسابيع فقط من الخطاب الذي ألقي عند نصب لينكولن، إلى شطب اسم ليفيسون عن قائمة أبرز الشيوعيين الأميركيين. أتى هذا القرار استناداً إلى معلومة من أفضل مخبريها داخل الحزب. بعد ٦ أسابيع من الخطاب، أي في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٥٧، أشارت المباحث إلى أن ليفيسون عضو في الحزب الشيوعي لكنه يفتقر إلى اسم رسمي[٢٠]، ويؤدي عمله في الحزب من خلال النشاطات الجماعية. بدا أنه تخلى عن دوره الريادي في الحركة الشيوعية السريّة ليكرس نفسه للحقوق المدنية.

بيد أن اعتقاد هوفر بوقوف الشيوعية وراء مارتن لوثر كينغ وحركة الحقوق المدنية، لم يتزعزع قط.

أمضى عملاء هوفر في شيكاغو ونيويورك سنوات لتجنيد وتشغيل رجل يلقى احتراماً وثقة لدى أعلى مستويات الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة. وذلك في إطار عملية اسمها المشفّر سولو، ولم يكن لها سابقة في حوليات الحرب الباردة.

وقد كان لعملية سولو نتيجة واحدة فظيعة أقنعت هوفر بأن حركة الحقوق المدنية الأميركية مدعومة من سولو ومخترقة من القمة من قبل الشيوعيين السرّيين. وقادته إلى حرب سياسية مفتوحة ضد كينغ.

٢٥

«إياك والوثوق بأحد»

في خلال مأدبة غداء رسمية[١] أُقيمت لملك المغرب في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، تكلم هوفر ونيكسون وجهاً لوجه على احتمال موت الرئيس آيزنهاور في أية لحظة. إذ كان عصر اليوم السابق قد تعرض لجلطة. فهرع نيكسون إلى البيت الأبيض حيث قال له رئيس الأركان التابع للرئيس، شيرمان آدامز: «قد تغدو رئيساً بعد ٢٤ ساعة»[٢].

تعافى آيزنهاور بحلول الربيع من عام ١٩٥٨، بالرغم من أن كلامه وأفكاره بدت أحياناً مشوشة. تبين أن هوفر نفسه قد عانى أزمة قلبية بسيطة بعد وقت قصير من وعكة آيزنهاور الصحية، وهي أزمة في القلب وأوعيته غير معروفة أبقاها مخفية عن الجميع. وهكذا بدأ سلوكه يتغير وكذلك سلوك الرئيس. أمسى الرجلان سريعي الغضب وضيقي الصدر ومتطلبين. ولكن فيما بدأ آيزنهاور يبحث عن الذات، مفتّشاً عن الدفء في الحرب الباردة، كان هوفر أكثر قسوة. إذ وجده الرجال القليلون الذين كانوا مقربين منه يتحول إلى رجل متعجرف ومغرور ومتكلف.

ذاك الصيف حقق كتاب (أسياد الخداع) الذي يدور حول الشيوعية الثراء لهوفر. كتبه مساعدوه ومن أبرزهم بيل سوليفان ونشروه باسم هوفر ووضعوا وجهه على الغلاف، وبيعت مئات آلاف النسخ من الكتاب حيث اشترى العديد منها بكمّيات كبيرة جماعات وطنية مثل الرابطة الأميركية. أظهر تحقيق عابر للكونغرس أُجري عقب وفاته أن هوفر

غسل ٢٠ بالمئة من أرباح الكتاب الصافية عبر مؤسسة معفاة من الضرائب لعناصر الـ (أف بي آي) المتقاعدين. أودع في البنك ما لا يقل عن ٧١ ألف دولار، أي ما يساوي أكثر من نصف مليون في يومنا هذا.

لقد نشر الكتاب رجل فاحش الثراء من تكساس يعمل في مجال النفط اسمه لينت ميرشيسون، معتبراً إياه صفقة تجارية. حظي هوفر بشراكة منفصلة صامتة مع ميرشيسون تخوله الاستثمار في بئر للنفط مع ضمان الربح إن تدفق النفط وعدم خسارة فلس واحد إن كانت البئر جافة. أمضى هوفر (ورجله الثاني كلايد تولسون) عطلات الصيف في منتجع ميرشيسون الفاخر في لا جولا، كاليفورنيا، حيث ينزلان في أفضل جناح، البنغل أ، يراهنان في سباق الخيول ويأكلان ويشربان وكل هذا على حساب المنتجع. قال مساعد هوفر ديك ديلوتشي بعد سنوات: «عاشا برخاء تام»[٣]. كانت متع لا جولا أقرب ما تكون إلى الفضيحة التامة في حياة هوفر.

كان يحب الرفاهية. كان يخدمه مجموعة من الخدم، جميعهم موظفون في المباحث الفيدرالية، في منزله الواقع في الشارع ذي الرقم ٣٠، وهو شارع تكثر فيه النباتات ويضج بالمنازل الواسعة والمزينة في شمال شرقي واشنطن حيث عاش مدة عقدين من الزمن عقب وفاة والدته. وفّر له مكتب التحقيقات الـ (أف بي آي) سائقين وعمالاً يدويين وبستانيين ومستخدمين ومدقّقي ضرائب قاموا بتصنيف المكافآت الشرفية التي كان يتلقاها والتي وصلت قيمتها بالإجمال إلى عشرات الآلاف من الدولارات من أصحاب الشركات الكبار. إن الهدايا، التي أُعطيت لقاء الخطب والمقالات المؤلفة بيد آخرين، والهدايا الخاصة لقاء الخدمة العامة، كمّلت دولارات الضرائب التي أنفقت بحرية والتي موّلت أسلوب حياة هوفر الفاخر.

كان لديه ٤ سيارات كاديلاك مضادة للرصاص مركونة في واشنطن ونيويورك وشيكاغو وميامي ولوس أنجلوس. كان سائقوه يقلونه حيثما يشاء. حينما يكون في واشنطن، حيث يقيم هناك ١١ شهراً في السنة، يتناول الغداء في فندق مايفلاور عقب مغادرته مقر المكتب في الساعة ١١ و٤٥ دقيقة قبل الظهر، وعادة يطلب قطعة من لحم البقر المشوي، وفق أوامر الطبيب، وقدراً من حساء الدجاج وطبقاً من جبن الحلوم. بحلول الساعة السادسة والربع مساء وفي معظم الليالي كان يحتسي مشروب جاك دانيالز

ويطلب شريحة لحم في مطعم هارفي، أحد المطاعم الفاخرة القليلة المجاورة لمبنى الكابيتول. كان خداه المتدليان وعيناه الغائرتان تعكسان ذوقه في الطعام والشراب.

حينذاك أيقن هوفر أنه قد لا يعيش إلى الأبد. إذ إنه وفق القانون، بوسعه أن يبقى مديراً للمباحث مدة ٦ سنوات ونصف سنة أخرى فقط، إلى أن يبلغ الـ٧٠. لكنه التمس الحصول على وظيفة تدرّ دخلاً بدون جهد من زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، ليندون جونسون من تكساس. كان ليندون جار هوفر حيث يقع منزله في الشارع المقابل لمنزل هوفر في الشارع رقم ٣٠ منذ العام ١٩٤٥. كان يدعو هوفر إلى منزله لاحتساء كأس من الويسكي المصنوعة من جريش الملت الحامض أو إلى تناول الفطور أيام الآحاد بين الفينة والأخرى. ربطت بينهما صداقة أو ما كان يسمى بالصداقة في واشنطن. وبشكل محدد أكثر كانا حليفين سياسيين. إذ أعدا معاً مشروع قانون خاصاً. فاز جونسون بتصويت سريع وحاسم من الكونغرس يمنح هوفر راتبه بشكل دائم، من تموز/يوليو ١٩٥٨ فصاعداً، حتى يوم وفاته. لقد حرص جونسون على عدم تقاعد هوفر من مكتب التحقيقات الفيدرالي.

راح أعضاء الكونغرس يتودّدون له كلما ظهر سنوياً أمام قادة اللجان القضائية والتخصيصية. إذ كان يهيمن في شهاداته العلنية الرجل المخادع الكامن داخله؛ كما كان أداؤه الشعائري تمثيلياً. كان يتلقى المديح من رؤساء مجالس الإدارات. ويرد عبر تلاوة إحصاءات أعدها قسم سجلات الجرائم التابع للمباحث الفيدرالية، مكتب العلاقات العامة الخاص به. ويردّد كلاماً لاذعاً بحق التهديد الشيوعي. اقتباساً من المدير: «تمثل الشيوعية جهداً جباراً لتحويل الطبيعة البشرية نفسها وليس العالم فقط إلى شيء آخر»[٤].

ولكن لم يعد الحزب الشيوعي قوة بارزة في الحياة السياسية الأميركية. إذ تم إضعافه من خلال اتهامات وزارة العدل في مستهل الخمسينيات، وتخريبه من قبل الفرق السريّة للـ(أف بي آي) على مدى الخمس سنوات التالية، وتقسيمه بواسطة شجب القائد السوفياتي نيكيتا خروتشوف لديكتاتورية ستالين، وتهديمه بغير تردد بواسطة الضربات الأولى لـ(كو إنتل برو). كما أن الحزب فقد ما لا يقل عن ثلاثة أرباع أعضائه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وربما بقي ٢٢ ألف منتسب شيوعي فقط. كان عدد كبير

منهم عملاء متخفّين ومخبرين للـ (أف بي آي)؛ وعدد أكبر من الناجين المتقاعدين من الغارات التي شُنت على الشيوعيين في العشرينيات.

وجب على هوفر مواصلة اعتبار الحزب تهديداً خطيراً. إذ اعتمدت قوة المباحث على وجود عدو خطير. وكذلك الدعم اللامتناهي الذي تمتع به من الشعب الأميركي ورئيسه.

لم يخش سوى التسريبات. وقد ظل يخشاها طوال الوقت. كان يخشى أن تُفتضح عملياته الاستخبارية، ما يدفعه إلى الشعور بالحرج. لم يثق بأمن المباحث الداخلي الخاص. ظل يراقب من كثب القضايا التي قد تشوّه سمعته. أراد تنفيذ عمل استخباري سري يحقق النجاح الشعبي - قضايا أمن قومي تتصدر عناوين الصحف وتتطلب قدراً هائلاً من الصبر امتلكه فترة طويلة جداً.

«الاستخبارات الأميركية تسير الهوينا»

دخل جاسوس سوفياتي مخمور يدعى راينو هايهانين إلى السفارة الأميركية في باريس في نيسان/أبريل ١٩٥٧. قال إنه عنصر في البوليس السري السوفياتي، وإنه كان يعمل في الولايات المتّحدة منذ ٥ سنوات. تلقى هايهانين أمراً بالعودة من نيويورك إلى موسكو، فخشي وهو محق، على حياته إذ كان قد أخفق. كان قد أُعطي ٥ آلاف دولار لينقلها إلى الحركة السرية الشيوعية الأميركية في نيويورك. فأنفقها على نفسه واشترى تذكرة سفر إلى باريس. قرّر رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية في باريس إعادته إلى نيويورك وتسليمه إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي)، الذي وضعه في مستشفى (بابليك هيلث سيرفيس) في جزيرة ستايتن.

قال عميل الـ (أف بي آي) فيليب موغين: «أُشيع أن هذا الرجل مجنون»(٥). ولد هايهانين في لينينغراد وجُنّد في الاستخبارات السوفياتية في الأشهر الأولى للحرب العالمية الثانية وهو في الـ ٢٠. بعد الحرب بدأ البوليس السري السوفياتي يبني حوله أسطورة - هوية مزوّرة أمست حياته. بعد ٥ سنوات من التدرب أمست أسطورته جاهزة إلى جانب جواز سفر أميركي مزوّر(٦). أتى هايهانين إلى نيويورك على متن سفينة كوين

ماري عام ١٩٥٢. وعمل جاسوساً يحمل رسائل مشفّرة في ميكرو أفلام داخل نقود معدنية مجوفة وبطاريات وأقلام حبر ورصاص وبراغي. كان يأخذ ويسلم معلومات استخبارية سريّة من أماكن معينة - مخابئ في المتنزهات أو على الأرصفة في نيويورك.

ما أن أصبح بين أيدي المباحث الفيدرالية حتى اعترف أن رئيسه هو ميخائيل سفيرين الذي عمل سكرتيراً أول للوفد السوفياتي إلى الأمم المتّحدة. كانت المباحث تعرف الكثير عن الدبلوماسيين السوفيات الذين هم جواسيس للبوليس السري السوفياتي - كشفت المباحث ١٦ منتحلاً منهم في أواخر الخمسينيات[٧]، وجميعهم محصنون من الاعتقال بفضل جوازات سفرهم الدبلوماسية، ومطرودون من قبل وزارة الخارجية بموجب بروتوكولات التجسس. كان سفيرين قد دخل وخرج من الولايات المتّحدة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية ولكن في العام ١٩٥٧ غادر نيويورك ولما يعد.

قال القنصل في وزارة الخارجية ويليام مورغان: «راحت المباحث تراقب من كثب ما يجري داخل السفارة السوفياتية وحينما يسافر طاقم عمل السفارة[٨]. ما كانوا يقولون أبداً إنهم حصلوا على المعلومات من جراء استراق السمع لأنهم ما كانوا ليعترفوا بذلك أبداً... إن تم الإمساك بشخص وهو يتفقد صندوق بريد مشتبهاً فيه أو عمود إنارة - بمعنى آخر، نشاط يتضمن إشارات خطرة إلى أن الرجل يؤدي مهام لا تنسجم مع وضعه الدبلوماسي - اعتُبر ذلك بالطبع الأساس لإعلانه شخصاً غير مرحب به».

عرف هايهانين مرجعه الثاني في البوليس السري السوفياتي باسم الكولونيل رودولف أبيل. كان قد أدى مهمات للكولونيل في شمال شرقي الولايات المتّحدة، حيث حمل المال والرسائل. قال إدموند بيرتش من المباحث الفيدرالية، قاد فرقة تجسّسية سعت وراء الكولونيل أبيل من البوليس السري السوفياتي، حيث تبعت الخيوط التي أعطاها له هايهانين حينما سمحت ذاكرة الجاسوس: «هناك أمر ملحوظ لدى راينو وهو أنه يحب الحياة ولكن كان لديه ما يكفي من الذكاء لدفعنا للعمل على القضية»[٩].

استخدم الكولونيل الاسم المستعار إيميل غولدفوس وعاش حياة تخف كفنان لديه استوديو في بروكلين. قام بيرتش الذي يحمل كاميرا مخفية في حقيبة يدوية بتعقبه حينما غادر المطعم، وراح يصوّر المشتبه فيه وهو يسير في الشارع. التقط بيرتش صورة أخيرة

وركب في سيارة أجرة وهرع إلى مقر المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) في نيويورك في تقاطع الجادة الثالثة والشارع رقم ٦٩. قام عامل تقني بتظهير الفيلم. تذكر بيرتش قائلاً: «صور بديعة لأشجار ومركز إطفاء ثم فجأة صورة جميلة لوجهه». تعرف هايهانين في الحال إلى الرجل في الصورة وقال إنه الكولونيل أبيل.

لم تفهم المباحث بشكل كامل قط آليات عمل الجواسيس الذين تخلوا عن حيواتهم وهويّاتهم لخدمة الدولة السوفياتية خارج الحدود المريحة للسفارات والقنصليات. أبقى بيرتش وزملاؤه العملاء أبيل تحت المراقبة الدائمة المتألفة من ٤ فرق يتألف كل منها من ٣ رجال يعملون على مدى الساعة. لم يقم قط بأي عمل منافٍ للقانون. قال بيرتش: «كانت المباحث تحاول إيجاد نوع الجهاز الذي يديره في نيويورك. لا أظننا وجدناه يوماً... وبعد فترة قالت المباحث أخيراً كما تقول دوماً هذا يكفي».

كان اعتقال الكولونيل أبيل في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٥٧ القصة الجاسوسية الأبرز في ذاك العقد. ولكنه كان مصدر إحباط دائم لهوفر. إذ لم يستطع اتهام الكولونيل بالتجسس؛ فدليل المباحث كان سمعياً. وقد نفذ الاعتقال عملاء دائرة الهجرة بموجب قانون تسجيل العملاء الأجانب، الذي استخدمته العدالة حينما لا يكون ثمة مجال لطرح قضية تجسسية في محكمة مفتوحة.

احتاجت المباحث إلى كسر أبيل. قال بيرتش: «راح العملاء يستجوبونه كالمجانين كل يوم وطوال أشهر. ولم يكن يخبرهم بشيء». حدثت أول سلسلة من الاستجوابات في سجن موقت للمهاجرين غير الشرعيين خارج ماك آلين، تكساس على الحدود المكسيكية. قال إد غامبر من الـ(أف بي آي)، الذي استجوب أبيل مدة ٨ ساعات في اليوم على مدى ٦ أسابيع: «كان أبيل محتجزاً في مخيم للمكسيكيين الداخلين إلى الولايات المتحدة بصورة غير شرعية داخل قفص سلكي غير مريح وحار[١٠]. كان رجلاً مخلصاً جداً للسوفيات. كان سيداً نبيلاً ومهذباً. ورجلاً لطيفاً إلا حينما نسأله عن البوليس السري السوفياتي».

أمضت فرق من عملاء المباحث، واحدة تلو الأخرى، أكثر من سنتين في استجواب أبيل في زنزانة داخل سجن أطلانتا الفيدرالي، وهو أحد أقسى السجون في الولايات

المتّحدة. قال أبيل لعميل المباحث ألدن ميلر: «سأكلمك على الفن والرياضيّات وفن التصوير وأي موضوع ترغب في التحدث عنه ولكن لا تسلني عن خلفيتي الاستخبارية. حسمت أمري حينما اعتقلت في نيويورك ولم أتفوه بكلمة ولن أفعل ذلك الآن». أفضل ما تسنّى للمباحث فعله هو تصوير الأعمال الفنية لأبيل والبحث فيها عن إشارات إلى وجود كتابات سريّة - رسالة مخبأة في صورة. ولم يجدوا شيئاً.

استغرقت المباحث سنوات لتستوعب القضية جيداً حيث علمت أخيراً أن أبيل لم يكن أبيل ولم يكن سوفياتياً أيضاً. كان اسمه الحقيقي ويلي فيشر وقد ولد عام ١٩٠٣ في نيوكاسل أون تاين، إنكلترا. كان دليلاً حياً على وجود شبكة تجسسية للسوفيات في أميركا يخدمها رجال قد يأتون من أي مكان ويحملون أي أسماء ويقودهم أسياد جواسيس في موسكو صعب على الأميركيين فهم قدرتهم على الصبر. كان فيشر يعيش بشكل متخف تماماً في الولايات المتّحدة طوال ٩ سنوات، ويعود تدريبه وأسطورته إلى بداية الثلاثينيات.

أخبر المباحث بأمر معين ظل عالقاً في ذاكرة بيرتش خمسين سنة تالية تقريباً: «الاستخبارات الأميركية تسير الهوينا».

أغضبت قضية أبيل آيزنهاور. ففي اجتماع لمجلس الأمن القومي، بحضور نائب الرئيس والنائب العام، تكلم بغضب وإحباط حيث قال: «إن اكتشفنا جاسوساً سوفياتياً فسنضطر إلى فضح كل مصادرنا وأساليبنا الاستخبارية من أجل الحصول على اتهام[11]. جل ما تستطيع المباحث الفيدرالية فعله هو إبقاء الجواسيس تحت المراقبة». دمدم آيزنهاور قائلاً إنه لن ينسى قضية أبيل. ولم يفعل قط. ولم يتكلم الكولونيل قط. بعد ٥ سنوات أبدلته الولايات المتّحدة بفرانسيس غاري باورز، الطيار الأميركي المسجون بعد إنزال طائرته التجسسية من طراز يو ٢.

كان للقضية نتيجة لها أثر ثابت بالنسبة إلى المباحث. ساعدت على إقناع هوفر بالمضي قدماً بالعملية التي تحمل الاسم المشفر سولو، أجرأ خطة للمباحث لاختراق الاتحاد السوفياتي.

سولو

العميلان السريّان الأكثر تقديراً في الـ (أف بي آي) في إبان الحرب الباردة هما الأخوان موريس وجاك تشايلدز. طرحت عملية المكتب المبنية على عملهما مخاطر كبيرة ووعداً بمكافآت كبرى.

موريس تشايلدز يهودي روسي، ولد باسم موشي تشيلوفسكي خارج كييف عام ١٩٠٢. أتى إلى أميركا عام ١٩١١ وأمسى شخصية هامة في الحزب الشيوعي في الثلاثينيات والأربعينيات حيث عمل محرراً لجريدته، «العامل اليومي». انسحب من الحزب عام ١٩٤٨. وبعد ٣ سنوات تقربت منه الـ (أف بي آي) ومن أخيه جاك كجزء من برنامج جديد اسمه (توبليف)، حاول فيه عملاء المكتب إقناع الأعضاء والمسؤولين البارزين في الحزب الشيوعي كي يصبحوا مخبرين. فسارع جاك تشايلدز المحتال، الذي يقوم بنقل أموال غير شرعية في إطار عمليات مالية للحركة السريّة في الحزب، إلى قبول العرض من فوره. وقد أقنع في النهاية موريس بالانضمام إليه كشيوعي متخف يعمل لحساب المباحث.

ارتقى موريس أكثر فأكثر في السلسلة السريّة. إضافة إلى فوزه بثقة قادة الحزب. بحيث عرضوا عليه في صيف ١٩٥٧ أن يكون مبعوثهم الدولي في مسعى لإعادة إنشاء روابط شخصية وسياسية ومالية مباشرة مع الكرملين.فإذا وافقت موسكو يتسنى للمباحث إذ ذاك الفرصة لدس جاسوس داخل أرقى مجالس الاتحاد السوفياتي. وسيقدم موريس تشايلدز التقارير إلى هوفر على أنه السكرتير الأجنبي للحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة.

وهكذا بالكاد استطاع رئيس الاستخبارات التابع لهوفر، آل بيلمونت، السيطرة على حماسته. فقد كتب بيلمونت في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٥٧ قائلاً: «كنا نحاول منذ مدة[١٢] تقديم دليل مباشر على أن الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة يتبع الأوامر ويتلقى توجيهات من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. لأن نجاحنا في إيجاد هذا الدليل لن يدعم قضيتنا ضد الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة فحسب، ولكنه سيعزّز كثيراً هيبة المباحث كوكالة استخبارية».

على أن أول انتزاع للمعلومات[١٣] من موريس تشايلدز قامت به المباحث الفيدرالية

ويتألف من ١٦٦ صفحة كشف في آب/أغسطس ٢٠١١. وهو يكشف مدى التأثير الكبير لعمله في الرئيس آيزنهاور ونائب الرئيس نيكسون. ويساعد على تفسير الكثير من ألغاز الحرب الباردة ومنها معارضة هوفر الشرسة لمارتن لوثر كينغ الابن وحركة الحقوق المدنية وفشل آيزنهاور في المضي قدماً بخطط وكالة الاستخبارات المركزية الرامية إلى غزو كوبا الواقعة تحت حكم فيديل كاسترو، وأول أفكار نيكسون بشأن التوصل إلى هدنة مع السوفيات.

في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٨ استقل موريس تشايلدز الرحلة رقم ٨٢٤ على متن خطوط ترانس وورلد الجوية مدشناً أول محطة له في رحلته الطويلة إلى موسكو، بدعوة من الكرملين حيث التقى قادة الحزب على مدى ٨ أسابيع. علم بأن محطته التالية ستكون في برلين. في ٦ تموز/يوليو التقى رئيس المجلس ماو تسي تونغ. سأله ماو: «هل تنوي الولايات المتّحدة خوض حرب في جنوب شرقي آسيا؟ إن صح ذلك فإن الصين تنوي القتال كما فعلت في خلال الحرب الكورية». ثم توقع ماو قائلاً: «قد يكون هناك الكثير من حالات الحرب الشبيهة بحرب كوريا في آسيا».

بعد عودة موريس إلى موسكو ذاك الصيف والاجتماع بقادة الحزب والبوليس السرّي السوفياتي، تلقى دعوة رسمية لحضور المؤتمر الـ ٢١ للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وقبل وعوداً بدفعات نقدية للحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة قد تصل إلى ٣٤٨٣٨٥ دولاراً على مدى البضعة أشهر التالية. على أن يتسلم هو المال شخصياً من قبل موفد سوفياتي إلى الأمم المتّحدة داخل مطعم في كوينز، نيويورك.

في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من العام ١٩٥٩، التقى موريس في مؤتمر الحزب في موسكو القادة الشيوعيين في العالم وعناصر استخباريين أشرفوا على عملية التجسس ضد الولايات المتّحدة. وبالرغم من الرحلات التي أنهكته وتركته رجلاً مضنى جسدياً، ظل يسافر إلى الخارج مرّتين أو ٣ مرات في السنة على مدى العقدين التاليين. فقد تولى ٥٢ مهمة دولية، منتزعاً المعلومات من أقوى الشيوعيين في العالم. تحكم في مدخول خزينة الحزب الشيوعي الأميركي وساهم في تشكيل الآراء حول سياسته الخارجية. لم يشك البوليس السري السوفياتي في عمله الذي ظل مخفياً عن جميع القادة الأميركيين ما عدا الأكثر نفوذاً منهم.

أعطى تقرير برنامج سولو هوفر سلطة غير لا تُناقَش في البيت الأبيض. لم يكن للولايات المتحدة من قبل جاسوس داخل مجالس الاتحاد السوفياتي أو جمهورية الصين الشعبية.كان موريس تشايلدز يخرقها في أعلى المستويات ويوفر للمباحث الفيدرالية معلومات لم يملكها أي رئيس قط.

أوجز هوفر لمجلس الوزراء مهمة سولو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨. وقد ظل على مدى السنتين التاليتين يرسل ملخصات من تقريره مباشرة إلى الرئيس ونائبه ووزير الخارجية ومدير وكالة الاستخبارات المركزية. وكان يستمتع بإخفاء مصدر معلوماته عن آلن دالاس ووكالة الاستخبارات: «أرفض تماماً الكشف عن اسم المخبر بغض النظر عن أية نوبات غضب يبديها آلن دالاس أو سواه. (هـ)».

أفاد هوفر بأن أقوى شيوعيّين في العالم - ماو تسي تونغ ونيكيتا خروتشوف - هما في حالة نزاع. وقد كان لهذا النزاع بين موسكو وبكين وقع سار على الرئيس آيزنهاور. إذ كانت الاستخبارات الأميركية تجمع على أن القائدين الشيوعيين متوافقان. وقد ظل آيزنهاور سنوات يعتمد على معلومات خاطئة من وكالة الاستخبارات والبنتاغون بشأن نقاط القوة العسكرية والسياسية لأعدائه. في حين وفر برنامج سولو لآيزنهاور معلومات عجز أي قمر اصطناعي يسترق السمع أو طائرة تجسسية عن تقديمها، حيث صوّر القادة الشيوعيين مرتبكين ومتقاتلين.

قال هوفر إن موسكو قرّرت أن المهمة الأساسية للحزب الشيوعي في أميركا هي القتال لتحقيق المساواة والاندماج للسود. أشارت المباحث إلى أن الكرملين طلب إلى سولو إرسال نسخة من أول كتاب لمارتن لوثر كينغ الابن صدر حديثاً وعنوانه «مشوار نحو الحرية» وقد ألفه بمساعدة ستانلي ليفيسون، مستشار كينغ المقرب وعضو سابق في الحركة السريّة الشيوعية. فأتى هذا الدليل على وجود علاقة بين الشيوعية الدولية وحركة الحقوق المدنية الأميركية صاعقاً على هوفر. إذ شكلت فكرة ارتباطهما بواسطة عمليات خفية جزءاً جوهرياً من تفكيره وسلوكه بقية حياته.

أخبر هوفر البيت الأبيض بأن سولو التقى هنيبعل إسكالانت، قائد سياسي للثورة المنتصرة حديثاً في كوبا، وهو رجل ثقة بالنسبة إلى فيديل كاسترو، والشيوعي الكوبي الأكثر تقديراً في موسكو.

قال إسكالانت إن الكوبيين يعرفون أن الولايات المتّحدة تخطط لهجوم شبه عسكري لخلع كاسترو من الحكم. دفع هذا التقرير آيزنهاور إلى التمهل والتفكير في عرض وكالة الاستخبارات القاضي بغزو الجزيرة بواسطة قوة مؤلفة من كوبيين مناهضين لكاسترو يخضعون لتدريب في غواتيمالا. لكنه لم يوافق قط على الخطة.

بلغ هوفر نيكسون مباشرة في أثناء استعداده للذهاب إلى موسكو في تموز/يوليو ١٩٥٩، لمناقشة خروتشوف في المزايا السياسية والثقافية للشيوعية والرأسمالية. كان سولو قد التقى أبرز المسؤولين في الحزب الشيوعي عن الشؤون الأميركية. جمع هوفر آراءهم بشأن قادة الولايات المتّحدة ومؤهلات المرشحين البارزين للانتخابات الرئاسية لعام ١٩٦٠. كان آيزنهاور يروق موسكو: فهو يفهم معنى الحرب ومستعد للمخاطرة باحتملات إحلال السلام. فيما كانوا أقل إعجاباً بالديموقراطيين: إذ اعتُبر السيناتور جون كينيدي مفتقراً إلى الخبرة والسيناتور ليندون جونسون رجعياً. أما بالنسبة إلى نيكسون نفسه فاعتقد الشيوعيون أنه قد يمثل رئيساً قادراً بالرغم من أنه ماكر وطموح.

علم نيكسون من جراء المعلومات المتوافرة من سولو بإمكان موسكو إجراء حوار سياسي عقلاني؛ وبعد عقد من الزمن خدمه الدرس جيداً كرئيس حينما سعى لتوطيد العلاقة مع السوفيات.

قام نيكسون شخصياً بتعريف خروتشوف بهوفر في خلال عشاء رسمي في البيت الأبيض في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ في عهد آيزنهاور. كان القائد السوفياتي المنهك من جراء السفر يضع ميدالية في طية صدر السترة. أما نيكسون الذي كان يتهيأ للترشح لمنصب الرئيس فكان رسمياً ومتملقاً؛ وفيما كان هوفر كله آذاناً صاغية كان المترجم ينحني لينضم إلى حديثهما مع خروتشوف.

يتذكر نيكسون: «حينما عرّفته إلى هوفر ابتهج على الفور ثم قال أظن أن لدينا بعض المعارف المشتركين[١٤]. أعتقد أنه كان تعليقاً ماكراً جداً من ناحية خروتشوف. لدينا بعض المعارف المشتركين، لذا لا تثق بأحد».

كانا فعلاً يعرفان شخصاً معيناً. عاد موريس تشايلدز إلى موسكو مع خروتشوف بعد أسبوع من العشاء الرسمي في البيت الأبيض.

بدت نصيحة أبرز شيوعي في العالم - وهي لا تثق بأحد - أشبه بالحكمة بالنسبة إلى هوفر في خلال استعداده لنهاية عهد آيزنهاور وانتخاب الرئيس الجديد للولايات المتّحدة.

٢٦

سلوك لا أخلاقي

طالب هوفر بتدقيق كامل لملفات الـ (أف بي آي) المتعلقة بجون كينيدي بمجرد اتضاح أن السيناتور قد يفوز بتسمية الديموقراطيين، عقب حملة أولية حرّة الحركة والإنفاق أدارها أخوه روبرت وموّلها والده جوزيف.

كان هوفر يعرف جو كينيدي جيداً: رجل أعمال مغامر يملك مئات الآلاف من الدولارات، ورجل إحسان مشهور، ومعارض شرس للشيوعية. استمرت صداقتهما على الرغم من رفض هوفر قبول مبلغ ١٠٠ ألف دولار في السنة لقاء عرض بإدارة المصالح الأمنية لعائلة كينيدي.

كان هوفر يتعرف إلى روبرت كينيدي إذ التقى الرجلان أقله ٣ مرات نظراً إلى عمل كينيدي مستجوباً رئيسياً في لجنة التحقيق في الاستغلال التابعة لمجلس الشيوخ من ١٩٥٧ إلى ١٩٥٩. تضمّنت جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة حول الجريمة المنظمة مواجهة مثيرة بين كينيدي ورئيس مافيا شيكاغو، مومو سالفاتور «سام» جيانكانا. احتمى رجل العصابة بالتعديل الخامس وأطلق ضحكة نصف مكبوتة في وجه كينيدي. فرد عليه بوبي: «حسبت أن الفتيات الصغيرات وحدهن اللواتي يقهقهن يا سيد جيانكانا».

شعر هوفر بوجود منافسة له في جلسات هذه اللجنة، كان يستمتع باللحظات التي يتعثر فيها روبرت كينيدي نتيجة افتقاره إلى الخبرة وحماسته. في آذار/مارس ١٩٥٩ ألقى

هذا المناصر الشاب تهمة لم يقو على إثباتها: وهي أن شاهداً أساسياً عرض تمويل حملة السيناتور كينيدي الرئاسية إن رأفت به اللجنة. كتب هوفر في ملاحظة ساخرة على هامش تقرير داخلي للمباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بشأن روبرت كينيدي ولجنة التحقيق في الاستغلال: «هذا ما يحدث حينما يبتعد الابن المبذّر كثيراً عن دياره وعن والده»[١].

لم يرد هوفر أية علاقة مع المافيا التي بات وجودها كقوة في الحياة الاقتصادية والسياسية الأميركية سراً مفتوحاً. في العام ١٩٥٩ تولى زهاء ٤٠٠ عميل للمباحث، مقرّهم في نيويورك، التعامل مع التهديد الشيوعي، في حين تولى ٤ عملاء فقط التعامل مع العصابات. لقد اعتبر هوفر أن الجرائم مثل الابتزاز والاستغلال هي مسائل تخص الدوائر المحلية والحكومية التي تعنى بتطبيق القوانين. مع اعتقاده أن التحقيق في شؤون العصابات قد يكتنفه خطر تعرّض العملاء للرشى والإغراءات. قال غراهام ديسفيرنين من المباحث: «إن المشاكل العلنية التي تطرأ من شأنها أن تتغلب على أي فوائد»[٢]. أحجم هوفر عن اختراق منظمة كو كلوكس كلان خشية اتهام عملائه بمساعدة وتحريض العنصريين حارقي الصلبان. كما أحجم عن أعمال التخفي ضد المافيا خشية إفساد عملائه. ثمة أسباب مختلفة والمنطق عينه: لا تحرجوا مكتب التحقيقات الفيدرالي.

ولكن عمل لجنة التحقيق في الاستغلال والمنافسة التي استشعرها نتيجة المتابعة الشعبية لها دفعت هوفر إلى تغيير رأيه. أخذ التكتيكات التي استخدمها ضد الشيوعيين وبدأ يحولها إلى رجال العصابات. قال ديسفيرنين: «اتُخذ قرار باتباع الأساليب والتقنيات التحقيقية نفسها التي استخدمناها ضد فرق الحركة السريّة وتطبيقها على الجرائم المنظمة». فإن عمليات تفتيش منافية للقانون وميكروفونات مخفية وأجهزة تنصت واستراق أسلاك كانت وسائل مجدية جداً في اكتشاف ما يقومون به وما ينوونه. لقد تعذر استخدام المعلومات في المحكمة بالطبع - إذ كانت معلومات استخبارية بحتة... يجب الحصول على معلومات استخبارية أولاً ثم العثور على الشهود. قامت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بزرع أجهزة تنصت ومراقبة هاتف جيانكانا ورفقائه في شيكاغو ولاس فيغاس منذ صيف ١٩٥٩.

كان هوفر يعرف السيناتور جون كينيدي أيضاً ولكن معرفة غير جيدة. لم يعجبه ما قرأه في ملفات المباحث الفيدرالية. ففي ٧ تموز/يوليو ١٩٦٠ انتاب هوفر نتيجة

ملخص مؤلف من ٩ صفحات حول ماضي جون كينيدي القلق حيال مستقبل أميركا السياسي. فقد تضمن تهماً بخصوص سلوك لا أخلاقي - قصص جنسية، بعضها دقيق، ومنها ادعاء أن السيناتور كان يعاشر سكرتيرة زوجته. تذكر هوفر بصعوبة قضية قديمة مشابهة: ففي العام ١٩٤٢ حينما كان جون كينيدي عنصر بحرية في الـ ٢٤ من العمر أقام علاقة غرامية سيئة الصيت مع امرأة متزوجة اسمها إنغا آرفاد، كاتبة عمود في صحيفة في واشنطن ومتعاطفة سابقة مع النازيين. عمدت المباحث، بسبب انطباع أنها جاسوسة ألمانية، إلى وضعها تحت المراقبة، فتنصتت على مكالماتها الهاتفية مع كينيدي وزرعت أجهزة تنصت في غرف الفنادق التي أقام فيها الاثنان علاقاتهما.

تضمّنت ملفات المباحث حول كينيدي أيضاً تهماً غير محددة وغير مثبتة بـ «ارتباطات بالعصابات»(٣).

في ١٣ تموز/يوليو ١٩٦٠ وهو اليوم الذي فاز فيه جون كينيدي بالرئاسة في المؤتمر الوطني الديموقراطي، أصدرت المباحث لهوفر مسوّدة سيرة ذاتية للمرشح. أفادت أن السيناتور وفرانك سيناترا قد انخرطا في نشاط اجتماعي في نيويورك ولاس فيغاس وبالم سبرنغز في خلال الحملة الاجتماعية. كانت المباحث تملك ملفاً مطولاً بشأن سيناترا ظناً منها أن المغنّي يحاول استخدام نفوذه مع آل كينيدي نيابة عن رجال العصابات. إذ إن ملف المباحث بشأن سيناترا تضمن ارتباطه بسام جيانكانا الذي سُمع لاحقاً عبر جهاز تنصت زرعته المباحث يتبجّح بتمتعه بنفوذ لدى آل كينيدي. وسرعان ما علمت الـ (أف بي آي) أن سيناترا قد عرّف جون كينيدي وجيانكانا بامرأة سيئة السمعة اسمها جوديث كامبلالتي، قدمت خدمات جنسية للسيناتور في خلال المؤتمر الديموقراطي وحافظت على علاقات حميمة مع الرجلين.

«عبّر الرئيس عن اندهاش»

استدعى الرئيس آيزنهاور هوفر إلى اجتماع طارئ لمجلس الأمن القومي في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠. واجه البيت الأبيض مخاوف أمنية قومية طارئة ذاك الخريف، أبرز ما فيها نشوء شيوعية بأسلوب سوفياتي في كوبا الخاضعة لحكم فيديل كاسترو. غير أن

الرئيس أمضى معظم الوقت في خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في التحدث عن الجنس.

كان التوتّر السياسي على أشده في واشنطن.إذ كانت الانتخابات بعد ٢٥ يوماً، والسباق في أوجه، وثالث مناظرة رئاسية بين نيكسون وكينيدي بعد ساعات. (تجادلا عبر التلفاز تلك الليلة حول الاستخبارات الأميركية والجواسيس السوفيات. قال نيكسون بصوت متوتّر كلفه عدداً لا يحصى من الأصوات: «يتواصل التجسس الشيوعي طوال الوقت. ليس في وسع الولايات المتّحدة تحمل وزر وجود نقص في القدرة الـ - الـ - التجسسية أو يجدر بي القول - تلكؤ - أو وجود أي تلكؤ استخباري ولا وهن في القدرة الصاروخية»).

ولكن الرئيس أمضى زهاء الساعة من الوقت في اجتماع الـ١٣ من تشرين الأول/ أكتوبر يطلب من هوفر تخليص أميركا من المثليين الجنسيين الذين يتبوأون مراكز مرموقة. لقد لجأ شابان عبقريان في الرياضيات يعملان في وكالة الأمن القومي مفككي شيفرات العودة إلى الاتحاد السوفياتي. اختفى بيرنون ميتشل، ٣١ سنة، وويليام مارتن، ٢٩ سنة، من العمل ٨ أيام قبل أن يلاحظ أحد غيابهما. وقد تم الإجماع على الافتراض - الذي لم تدعمه سجلات وكالة الأمن القومي التي كُشفت بعد ٥ عقود من الزمن - أن مارتن وميتشل حبيبان. سافرا من واشنطن إلى هافانا عبر العاصمة مكسيكو ثم إلى موسكو. وما لبثا أن ظهرا في مؤتمر صحفي في موسكو في ٦ أيلول/سبتمبر وأخبرا العالم بأن وكالة الأمن القومي كانت تفكك الشّيفرات الدبلوماسية والاستخبارية للحلفاء الأميركيين ولا سيما فرنسا وإيطاليا وإندونيسيا ومصر وسوريا.

لجأ الرئيس إلى هوفر كي يقدم له تقريراً كاملاً حول القضية. قال هوفر للرئيس: «اكتُشف أن ميتشل لديه ميول مثلية وأن مارتن غير مستقر بشكل ملحوظ»[٤]. ولكن بالرغم من ذلك منحهما البنتاغون تصريحين أمنيين سرّيين جداً. وجد الرئيس هذا الأمر مثيراً للغضب الشديد. وقد ربط بين الشيوعية والمثلية الجنسية تماماً كما فعل هوفر؛ اعتقاداً منهما بشكل لا يقبل الشك أن المثليين عرضة بشكل خاص لتقديم خدمات استخبارية أجنبية.

ذكر هوفر في مذكّراته المُمْلاة حول هذا الحديث: «عبّر الرئيس عن اندهاشه

لاستبقاء هذين الرجلين بعد إثبات هذه المعلومات عنهما[٥]. أمر رئيس الأركان المشتركة الجنرال ليمان ليمنيتزر باستدعاء الأشخاص المسؤولين عن إعطاء التصاريح لهذين الرجلين ووفق كلام الرئيس: «أذقتهم الأمرين»».

سأل الرئيس هوفر عن كيفية تنظيف الحكومة من هذا التهديد بشكل تام. فسرد هوفر:

كان هناك نقاش آنذاك من جانب الرئيس والنائب العام ومن جانبي أيضاً حول وضع قائمة بأسماء المثليين الجنسيين كي يتوافر مركز أساسي يمكن توجيه الاستعلامات إليه فيما يخص الأفراد الذين قد يتقدمون لشغل وظائف حكومية أو يشغلون هذه الوظائف...

كان الرئيس يدعم الرأي القائل بوجوب وجود هذه المعلومات لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي، واقترح اتخاذ خطوات حرصاً على جمعنا لدى مكتب التحقيقات معلومات تخص مثل هذه الميول لدى أفراد إما في الحكومة وإما قد يتقدمون لتولي وظائف في الحكومة، حتى تتوافر هذه المعلومات في الحال للوكالات الحكومية كافة.

بدا الرئيس مهتماً إلى أبعد الحدود بهذه المشكلة ولم يترك مجالاً للشك بأنه معارض تماماً لتوظيف الأشخاص الذين قد تكون لديهم هذه الميول أو استبقائهم في وظائفهم.

تم تفعيل قانون المنحرفين الجنسيين التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي منذ العام ١٩٥١؛ حتى امتلأت الملفات بمئات الآلاف من الصفحات. وقد ساوى الأمر التنفيذي لعام ١٩٥٣ الذي أصدره الرئيس آيزنهاور، والذي يمنع فيه المثليين من العمل في الحكومة، الانحراف الجنسي والتجسس والتخريب والاعتلال العقلي وإدمان المخدرات والعضوية في الحزب الشيوعي، على أنه سلوك يمثل تهديداً للأمن القومي. والواقع أنه لم يتوافر سابقاً أي ملف مركزي لدى مكتب التحقيقات يحدد أسماء معينة لمثليين جنسيين في أميركا، قبل هذا الملف.

ربما لم يكن لدى هوفر حياة جنسية خاصة به. إلا أنه كان يبدي اهتماماً بالغاً بالحياة السريّة للأشخاص الآخرين - وخصوصاً حياة رئيس الولايات المتحدة العتيد.

٢٧

كانت الجريمة سائدة

في نهاية العام ١٩٦٠ أصبح هوفر ومكتب التحقيقات الفيدرالي الـ(أف بي آي) واقعين في شرك خطط الرئيس آيزنهاور لاغتيال كل من فيديل كاسترو ورافاييل تروجيلو، ديكتاتوري كوبا وجمهورية الدومينيكان على التوالي. بدأ هوفر يرى إشارات هذه المؤامرات السوداء قبيل فوز جون كينيدي بأصوات قليلة على ريتشارد نيكسون في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٦٠. ففُتحت عيناه الثاقبتان على عالم شاسع من السلطة. لاحظ روابط بين الحكومة الأميركية والجريمة المنظمة.

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠ أرسل هوفر مذكرة مسبوكة اللغة تتعلق بسام جيانكانا وفيديل كاسترو إلى ريتشارد بيسل، رئيس عمليات التخفي في وكالة الاستخبارات المركزية، وبعث منها نسخاً إلى أبرز الرجالات في وزارتي العدل والخارجية والبنتاغون والسلسلة القيادية في مكتب التحقيقات الفيدرالي.

كان هوفر قد قرأ تقارير للمباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) تفيد بأن جيانكانا في خلال استمتاعه بتناول وجبة في لا سكالا، وهو أفضل مطعم إيطالي في نيويورك، تبجّح قائلاً إن كاسترو سيتم تولي أمره بعد وقت وجيز[1] - بحلول تشرين الثاني/نوفمبر. قال رجل العصابة إنه التقى القاتل المستأجر ٣ مرات في ميامي. ووسيلة القتل ستكون حبة سامة. وكما اكتشف هوفر سريعاً كانت المكيدة من تدبير وكالة الاستخبارات. فأطلق حملة مراقبة إلكترونية شاملة لجيانكانا - ليس من خلال زرع أجهزة تنصت واستراق

الأسلاك فحسب، وإنما بواسطة ميكروفونات مسجلة ويصلها الصوت بكل وضوح تستطيع التقاط الأحاديث من مسافة مئات الأقدام، وهي تقنية جديدة تُستخدم فقط في أكثر قضايا التجسس حساسية. كتب هوفر إلى عميل المباحث الخاص المسؤول في شيكاغو: «نعلمك بأن استخدامها اقتصر فقط على قضايا الأمن الداخلي والقضايا التجسسية في الماضي». أصبحت قضية جيانكانا آنذاك قضية استخبارية.

علمت المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) بأن جيانكانا هو أحد ١٠ أعضاء من اللجنة التي أشرفت على عمل عائلات المافيا في الولايات المتّحدة والبحر الكاريبي، سعى أسيادها إلى إعادة إحياء الكازينوهات التي تملكها العصابات في هافانا، التي طردها منها كاسترو، الذي تسلم السلطة في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ بعد خلع الديكتاتور فولجينسيو باتيستا. وفي حال فشلوا في ذلك فسينقلون مقامراتهم وعمليات الكسب غير المشروع إلى جمهورية الدومينيكان.

راق العصابات جنراليسيمو رافاييل تروجيلو، وهو حليف أميركي تسلم السلطة في جمهورية الدومينيك منذ العام ١٩٣٠. حكم عبر نشر الخوف والخداع. وقد بلغت ثروته التي حصّلها من تربة الجزيرة ومن عرق الخاضعين له مئات الملايين من الدولارات. كما شملت جرائمه القتل والخطف على التراب الأميركي، فضلاً عن رشوة أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين، وإفسادهم وإفساد القادة المنافسين في أميركا اللاتينية.

«للرئيس الحق بأن يعرف»

جمع هوفر قدراً كبيراً من المعلومات السياسية حول السياسات الإجرامية في البحر الكاريبي في خلال أواخر الخمسينيات. وضمت أفضل مصادره محارباً قديماً تابعاً للـ(أف بي آي) تحول إلى سفير أميركي في جمهورية الدومينيكان، وعملاءه وملحقيه القانونيين في ميامي وهافانا، ورئيس الاستخبارات المضادة في وكالة الاستخبارات جايمس أنجلتون.

كان القاسم المشترك في تقاريرهم الفساد السياسي في واشنطن. فقد أدين ١٠

أعضاء من الكونغرس بجرائم في خلال سنوات خدمة هوفر في المباحث؛ على أن كل القضايا تقريباً هي قضايا كسب غير مشروع متوسطة نسبياً. ولكن هوفر علم عبر استخبارات سريّة أن بعض أقوى حلفائه في مجلس الشيوخ كان يتلقى الرشى من باتيستا وتروجيلو. كما كان قد تلقى تقريراً من أنجلتون، مستنداً إلى معلومة من القنصل الكوبي العام في نيويورك، تفيد بأن السيناتور هومر كايبهارت[٢] قد تلقى مبلغ ٢٠ ألف دولار لقاء أجر لإدخال باتيستا إلى الولايات المتّحدة ومنحه اللجوء السياسي.

كان كايبهارت وهو جمهوري من إنديانا أحد أشد الداعمين لهوفر في الحرب على الشيوعية في مجلس الشيوخ منذ العام ١٩٤٥. تلقى هوفر أيضاً معلومات استخبارية من السفير الأميركي في جمهورية الدومينيكان تفيد بأن أشد داعميه في الكونغرس السيناتور جايمس إيستلاند من ميسيسيبي تلقى المال وخدمات أخرى من تروجيلو، وهو سيد مزرعة يفيض سخاء على آخر.

نأى هوفر بنفسه عن إجراء التحقيقات الجنائية بشأن أعضاء الكونغرس. على أنه نادراً ما تسلم مسائل تتعلق بالمال والجنس والسياسة باعتبارها قضايا تطبيق القانون. إذ صنفها شؤوناً استخبارية، مناسبة لملفاته ولعرضها على الرئيس فحسب. قدم أسراراً سياسية داعرة عن أعضاء الكونغرس إلى البيت الأبيض، والرؤساء من فرانكلين روزفيلت فصاعداً إذ كانت عادة تروقهم.

قال نيكولاس كاتزينباتش، الذي أصبح لاحقاً النائب العام للولايات المتّحدة: «إن كان الأمر خطراً جداً من الناحية السياسية[٣]... فللرئيس الحق في معرفته. لم يكن مكتب التحقيقات يمنحك الكثير من الأشياء الأخرى، إلا إذا كان الأمر يتعلق بالمثلية الجنسية أو ما شابه... أو بفتيات صغيرات أو ما شابه».

لم يلاحق هوفر قط إيستلاند بتهم الفساد؛ إذ سيكون من الغريب جداً أن يحقق بشأن سيناتوره المفضل، رئيس مجلس الإدارة الديموقراطي للجنة القضائية ولجنتها الفرعية المختصة بالأمن الداخلي. غير أن هوفر كان قد أخبر الرئيس آيزنهاور بأن أعضاء آخرين من الكونغرس هم في جيب تروجيلو. كان آيزنهاور نفسه قد سمّى اثنين منهم في اجتماع في البيت الأبيض[٤]: السيناتور آلن إيليندر، ديموقراطي من لويزيانا، ورئيس مجلس إدارة لجنة الزراعة التابعة لمجلس الشيوخ، والنائب هارولد كولي، ديموقراطي

من سكان كارولاينا، رئيس مجلس إدارة لجنة الزراعة التابعة لمجلس النواب. كانت اللجنتان تحددان الحصص النسبية للسّكّر المستورد التي تُخصّص لجمهورية الدومينيكان؛ وقد ضخت قراراتهما الملايين للديكتاتور؛ وتلقى رئيسا مجلسي إدارتهما هبات سخية في المقابل. تحكم تروجيلو شخصياً في حوالى ثلثي المحصول وأخذ حصة الأسد من الأرباح.

ميّز تروجيلو نفسه أمام حلفائه الأميركيين بأنه حصن ضد الشيوعية. أكد في مقابلات مع صحف أميركية أنه أعطى الولايات المتّحدة معلومات لا تُقدر بثمن عن كومينترن كاريبي مقره الأساس في السفارة السوفياتية في العاصمة مكسيكو وله مقار فرعية في نيويورك وميامي وبورتو ريكو. جاب نائب الرئيس نيكسون جمهورية الدومينيكان وحيا تروجيلو سراً وعلانية. كان فرانكلين روزفيلت الابن أحد الأشخاص الكثر المنتمين إلى جماعات الضغط في واشنطن، الذين سخا تروجيلو في الدفع لهم. وقد اشترى دعاية واسعة عبر ضخ المال بين أيدي مالكي الصحف وأقطاب الإذاعات ووكالات الإعلان ومحرري الأعمدة الصحفية، التي تُنشر في عدة صحف من خلال عناصره الاستخبارية والسياسية الذين عملوا في ٥٤ قنصلية في الولايات المتّحدة. حيث كانت النسبة الجارية للإعلانات الإيجابية من قبل أشخاص نافذين وبارزين تبلغ ٢٥ ألف دولار نقداً.

لم يكن للمشكلات التي طرحها تروجيلو سابقة حقيقية في التاريخ السياسي الأميركي. سبق أن عمدت الولايات إلى دس حكام مؤيدين لأميركا في الانقلابات والمؤامرات ولكن لم يسبق لها قط أن أزاحت واحداً.

«انخرط في حركة المقاومة السريّة»

توصل الرئيس والأخوان دالاس وهوفر إلى حل غير اعتيادي لمشكلة تروجيلو. إذ أرسلوا عميل مباحث سابقاً إلى جمهورية الدومينيكان على أنه السفير الأميركي الجديد.

لم يكن جوزيف فارلاند دبلوماسياً نموذجياً. فمهاراته تكمن في العمليات السريّة. أمسى فارلاند عميلاً لـ (أف بي آي) عام ١٩٤٣. وقد شملت مهماته استراق الأسلاك فضلاً عن مهمات تفتيش غير قانونية ومراقبة متخفية. وفق شرحه اختاره هوفر ليكون فرداً

في عداد مجموعة مختارة بعناية، ليشكل جزءاً من منظمة سريّة ضمن منظمة سريّة تعمل ضد جواسيس الذرّة السوفيات. «اقتضت مهمتنا الحصول على معلومات عن هويّات الأشخاص وتحرّكاتهم تجاه الآخرين وكيفية قيامهم بهذه التحرّكات». ومهمته الجديدة في جمهورية الدومينيكان لم تختلف البتة عن ذلك. يذكر الأوامر التي تلقاها: «انخرط في حركة المقاومة السريّة[٥] واكتشف ما يجري وما سيحدث حالياً وفي المستقبل. إنها عملية دقيقة ولكن خلفيتك وتدريبك يجعلانك أفضل اختيار متوافر لدينا في الدائرة. لا نريد إزاحة تروجيلو. بمعنى آخر، اغتياله. وإنما نريده أن يأخذ ما كسبه ويرحل».

كانت العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية الأميركية معلقة في الميزان في موازاة تحدي سلطة تروجيلو. ولكن فارلاند واصل تقديم التقارير، التي تشمل كل شيء - غرف التعذيب والاغتيالات السياسية والتقديرات المتملّقة التي تلقاها تروجيلو من أعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب الأميركيين في مقابل المال والجنس.

قال: «كان تروجيلو يبسط السيطرة التامة مزيلاً خصومه، فيما كانت الجريمة شائعة والوضع برمّته غير أخلاقي».

قابل فارلاند أنداده الأميركيين في ظل ظروف غير عادية. وكانت قائمة السياسيين الذين استمتعوا بمال تروجيلو وفتياته ومسكراته طويلة. كما كان السفير الدومينيكي المستقبلي إلى الولايات المتّحدة مانويل دي مويا، وهو أحد أبرز العناصر الاستخباريين لتروجيلو، يملك قصراً في طرف يانتو دومينيغو حيث يتم الترفيه عن أعضاء الكونغرس الأميركيين - «وهو عش حب يقع خارج المدينة يتم الدخول إليه عبر متاهة من الشجيرات حتى لا يمكن رؤية أية سيارة»، وفق وصف فارلاند. كان مراقباً تماماً حيث يوجد فيه مرايا مزدوجة. ويحتوي كماً وفيراً من كل ما يشتهيه المرء. وقد استغل عدد من أعضاء الكونغرس لدينا هذا الأمر فتم تصويرهم وتسجيل أحاديثهم. أتاني سيناتور فقلت: «أيها السيناتور أنا مستعد إلى جانب فريقي من بلدي الأم لإيجاز الأمور لك». قال: «أعلم كل ما أريد معرفته عن هذا البلد اللعين. ولكن جل ما أريده منك أن تكون حريصاً جداً على تزويدي بكمّية وافرة من الخمر في غرفتي في الفندق طوال أسبوع».

بدأ فارلاند بتنظيف المكان في السفارة الأميركية. كان لديه رئيس لمحطة تابعة

لوكالة الاستخبارات عديم الفائدة يعمل نظيراً له في جمهورية الدومينيكان. أتى إلي ذات يوم وقال: «أيها السفير أكره إزعاجك ولكنني أغلقت الباب على نفسي وأنا خارج مكتبي». ففتح فارلاند القفل. روى قائلاً: «كان هذا التدريب القديم الذي خضعت له في الـ (أف بي آي)». وسرعان ما تم تبديل رئيس محطة الوكالة.

وجد فارلاند أيضاً أن الشخص الذي يتلوه في القيادة في السفارة الأميركية وهو نائب رئيس المهمات هو في جيب تروجيلو على نحو مؤكد. «ذاك الشخص الغبي أخبرني حتى أنه أمضى بعض الوقت في بيت الغرام التابع لمانويل دي مويا». استبدله السفير بموظف مسؤول وهو هنري ديربورن. هو أيضاً كان يخشاه نواب الديمقراطية الأميركية الذين كانوا ضيوفاً مبجلين لدى تروجيلو. قال ديربورن: «كان السيناتور إيستلاند واحداً منهم»[٦].

صادق فارلاند تروجيلو، بعد كل هذا، وحصل من خلاله على مجموعة معلومات حول نهوض فيديل كاسترو في كوبا. «من بين أبرز مساعدي كاسترو شيوعيون معروفون، وهو يتلقى دعماً ماليّاً من الاتحاد السوفياتي»[٧]. كتب فارلاند هذا إلى واشنطن في برقية سرية للغاية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، وقبل استيلاء الثوار على هافانا بسبعة عشر يوماً. بيد أن وكالة الاستخبارات لم تلحظ هذا التهديد طوال عدة شهور.

في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ ألقى هوفر خطاباً في اجتماع رسمي في وزارة العدل عن الأزمة في البحر الكاريبي، موجهاً إلى آلن دالاس من وكالة الاستخبارات المركزية و٨ قادة من وزارة العدل ورئيس دائرة الهجرة عن المنفيين الكوبيين العاملين مع كاسترو وضده في ميامي ونيويورك ونيوأورلينز وفي أرجاء البلاد[٨]. أمر هوفر كل عميل في المباحث الفيدرالية بمواصلة مراقبة الكوبيين. هل كان كاسترو نفسه شيوعياً صارماً؟ من يعمل لحسابه وضده في الولايات المتّحدة؟

في ٣١ آذار/مارس ١٩٥٩ وتبعاً لأوامر من هوفر، قابل عملاء المباحث جندياً أميركياً مرتزقاً مهرب أسلحة، وجندياً بحرياً وعنصراً في استخبارات الجيش يدعى فرانك ستورغيس، معروفاً باسم فرانك فيوريني. مدّهم بنظرة مفصلة إلى داخل ثورة كاسترو. كان قد قاتل مع فيديل في الجبال وزوّده بالأسلحة والطائرات. وبعد الثورة كلفه كاسترو بطرد رجال العصابات الأميركيين من كازينوهات هافانا. تمعن ستورغيس في الأمور

وراهن على أميركا. قال للمباحث الفيدرالية إنه قرر تغيير الجبهة: عرض خدماته ليكون عميلاً لحكومة الولايات المتّحدة ويقدّم تقاريره إلى هوفر مباشرة[٩]. (مضى ستورغيس قدماً في العمل مع وكالة الاستخبارات وبعد سنوات عمل للبيت الأبيض: كان أحد اللصوص الذين اعتقلوا عند اقتحام فندق ووترغايت).

أتت تقارير الـ(أف بي آي) بشأن كوبا في وقتها تقريباً. فقد فتحت عالماً من الأسرار منها العلاقات بين مشغلي الكازينوهات الأميركية في هافانا والمافيا والكوبيين المناهضين لكاسترو ووكالة الاستخبارات المركزية. حددت المباحث الشيوعيين المتشددين في معسكر كاسترو ووضعت تحديداً حركة اليسار التابعة له على الطيف السياسي. كما أكدت تقارير فارلاند أن كاسترو وتروجيلو يدبّر كلّ منهما الانقلابات ضد الآخر.

قرر الرئيس آيزنهاور التخلص من الديكتاتورين. فألغى أولاً كل المساعدات العسكرية إلى جمهورية الدومينيكان. ووقعت على فارلاند مسؤولية إطلاع الجنراليسيمو (أي القائد العام)، ويروى فارلاند عبر تسجيل شفهي تاريخ الأحداث: ذهبت بمفردي[١٠]، وكان في حضرته سفيره إلى الولايات المتّحدة وقائد الجيش وقائد السلاح البحري وقائد القوى الجويّة المسلحة وجميعهم يقفون تحت إمرته. استشاط غضباً واستحال لونه أحمر. ثم قام بتصرفات لا يمكن ذكرها. راح يقرّع آيزنهاور، رئيسي. نعته بالغبي، وقال إنه لا يفهم في السياسة، ولا يفهم ما يجري في الكاريبي ثم نعته - ويؤسفني ذكر ذلك في التسجيل - بالسافل. بعد هذه التصرفات فقدت دبلوماسيتي وقررت أنه حان الوقت لقول بضع كلمات دعماً لبلدي بحيث انتهى بي الأمر بالقول: «من ناحيتي وبتقديري لستَ سوى ديكتاتور تافه وبلدك مقارنة ببلدي ليس سوى نقطة صغيرة على الخريطة».

كان تروجيلو يضع مسدساً تحت ملابسه. ففكر فارلاند في نفسه: «إن طرفت بعينك فأنت ميت... ولكني لم أطرف. هو من طرف. مشى إلى طرف المكتب وقال: «أيها السفير يا صديقي في لحظات التوتر غالباً ما نصدر تعليقات لا نقصدها فعلياً. دعنا نسامح وننس»». لم أقو على تمالك نفسي فقلت: «يا تروجيلو أنا مسيحي وسأسامح ولكني لن أنسى». أدرت ظهري وسرت مسافة بدت لي ٢٤ ميلاً في ذاك المكتب، متسائلاً طوال الوقت إن كنت سأتلقى رصاصة من عيار ٣٨،٠ في ظهري.

تآمر فارلاند سراً مع خصوم تروجيلو في جمهورية الدومينيكان. وقد تضمّنت خططهم قتل الديكتاتور. قال: «كنت مقرباً جداً من حركة المقاومة السريّة» لدرجة أنه أرسل إلى وزارة الخارجية قائمة من المنشقين المستعدين للاستيلاء على الحكومة بمجرد اغتيال تروجيلو. كان من المهم للولايات المتّحدة أن يكون أولئك الرجال مناهضين للشيوعية موثوقاً بهم. أكد فارلاند لواشنطن أنهم كذلك: «إنهم محامون وأطباء ومهندسون وتجار مرموقون وأشخاص تم تدريبهم عموماً في الولايات المتّحدة».

أفاد فارلاند أنهم يريدون من الولايات المتّحدة تزويدهم بشحنة سريّة من الأسلحة لقتل تروجيلو. وقد تضمّنت أيضاً قائمة التمنيات التي أرسلها فارلاند إلى وكالة الاستخبارات فرقة هجومية مؤلفة من عملاء سابقين[11] في المباحث للقيام بتخطيط وتنفيذ وقتل تروجيلو، وفق كلام ريتشارد بيسل، قائد العمليات السريّة في وكالة الاستخبارات.

بحلول نيسان/أبريل من العام ١٩٦٠ توصل آيزنهاور إلى وجوب استعداد الولايات المتّحدة لإزالة تروجيلو من جمهورية الدومينيكان[12]. سيتم ذلك بمجرد التمكن من تقديم نظام تال مناسب ليتولى الحكم مع ضمان توفير الدعم السياسي والاقتصادي - وإن لزم الأمر - العسكري الأميركي.

في ١٣ أيار/مايو ١٩٦٠ استدعى الرئيس فارلاند واثنين من المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية إلى البيت الأبيض. وذلك لإخبارهم، وفق ملاحظات فارلاند التي دونها مساعده العسكري، بتعرضه لضغط شديد[13] من قبل الأشخاص المعارضين لكاسترو وتروجيلو - وأنه يود أن يراهما منتهيين.

لم ينفذ الرئيس آيزنهاور المهمة. فورثت إدارة كينيدي المؤامرات لارتكاب جريمة في البحر الكاريبي.

٢٨

رجل خطر

كانت الحرب بين هوفر والنائب العام روبرت كينيدي أشبه بحملة ضارية ظلت تتفجّر على مدى الستينيات. مهدّدة باستنفاد مكتب التحقيقات الفيدرالي ووزارة العدل والبيت الأبيض.

قال روبرت كينيدي إنه وجد هوفر مخيفاً[١] - رجلاً خطراً يدير منظمة خطرة جداً. ولكنه اعتقد أنه خطر بوسعه السيطرة عليه. حسب روبرت كينيدي أن في مقدوره فرض سيطرته على هوفر: «لأول مرة منذ تسلم إدارة مكتب التحقيقات يضطر إلى تلقي تعليمات أو أوامر من النائب العام للولايات المتّحدة - وقد عجز عن التصرف على سجيته».

ولكن هوفر لم يهتم بتلقي تعليمات من شاب متغطرس لم يتسلم أية قيادة ما خلا الحملة الانتخابية لأخيه.

قال مساعد مدير المباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) المقرب ديك ديلوتش: «اعتقد هوفر أن بوبي يحاول السيطرة على مكتب التحقيقات وإدارته وإضعافه[٢]. كان يحاول إعادة هيكلة الآلية برمّتها وفق مزاجه، ولكن لم يكن لديه الخبرة أو اللياقة لقيادة أمر كهذا».

كان روبرت كينيدي يبلغ ٣٥ سنة من العمر، إذ ولد عام ١٩٢٥ بعد أسابيع فقط من تولي هوفر قيادة مكتب التحقيقات. لم يطلب تولي منصب النائب العام، كما لم يكن خيار أخيه الأول. ولكن كان ثمة منطق وراء ذلك. كان جون كينيدي ثالث رئيس على

التوالي يعين مدير حملته نائباً عاماً؛ أمسى المنصب منصباً سياسياً يتطلب الوفاء فوق كل شيء. وروبرت كينيدي كان وفياً لأخيه بشكل قاطع. وطلب ذلك والده الذي ساعدت ملايينه على الفوز في الانتخابات. كان هوفر قد أبلغ إلى صديقه القديم جو كينيدي موافقته على التعيين. وندم على ما قاله[٣].

حاول الرئيس والنائب العام مراعاة حال هوفر في البداية. ولكن هذه المراعاة لم تكن سهلة عليهما. حسب الرئيس أن غداء خاصاً عرضياً في البيت الأبيض سيرضي هوفر. قال روبرت كينيدي: «قمنا بذلك من أجل إبقائه سعيداً[٤]. كان من المهم فيما يتعلق بنا أن يبقى سعيداً وأن يبقى في منصبه لأنه رمز - وقد فاز الرئيس ولكن، بهامش ضئيل».

ولكن تناول الطعام في البيت الأبيض بضع مرات في السنة لم يكن كافياً. لم يكن أي شيء يكفي. إذ إن كل شيء تقريباً في روبرت كينيدي أغضب المدير. فجريمة النائب العام كانت شنعاء. قال نائب روبرت كينيدي في وزارة العدل نيكولاس كاتزينباتش: «لقد أهان مكتب التحقيقات الفيدرالي»[٥].

«لا نعرف ما عسانا أن نفعل»

مثلت مشكلة رافاييل تروجيلو المتواصلة بداية الصراع بين هوفر وروبرت كينيدي.

في ١٦ شباط/فبراير ١٩٦١، أي في الأسبوع الرابع من الإدارة الجديدة، وقع النائب العام روبرت كينيدي أوامر رمت إلى الكشف عن الفساد السياسي الذي استخدمه النظام للحفاظ على سلطته. تم تزويد أولى معدات استراق الأسلاك التي بلغ عددها ٥٨٢ وقرابة ٨٠٠ جهاز تنصت وكلها تابعة للمباحث الفيدرالية وتم ترخيصها في خلال عهد إدارة كينيدي.

قامت المباحث الفيدرالية باستراق أسلاك مكتب الكونغرس لرئيس مجلس إدارة لجنة الزراعة التابعة لمجلس النواب هارولد كولي، ومنزل كاتب اللجنة، وسفارة جمهورية الدومينيكان وقنصلياتها، والمكاتب القانونية لجماعات الضغط التابعة لتروجيلو. ووفق

ما أمكن إثباته من خلال السجلات المتوافرة، فقد كانت المرة الأولى منذ عهد إدارة هاردنغ التي يصدر فيها نائب عام أمراً باستراق أسلاك عضو في الكونغرس.

ولكن سرعان ما توقف روبرت كينيدي. اقتربت التحقيقات كثيراً من الديار، بحيث ستؤدي متابعتها إلى الإيقاع بأعضاء كونغرس وسيناتورات وجماعات ضغط ذات صلة سياسياً، ومعظمهم ديمقراطيون محافظون - سماسرة سلطة احتاج إليهم آل كينيدي لإبقاء الكونغرس منتظماً. على أن الشخص الوحيد الذي أُدين كان محرّر العمود الصحفي مروّج الإشاعات إيغور كاسيني، صديق لآل كينيدي، وأخو مصمّم الأزياء المفضل لدى جاكي كينيدي، وهو شخص اجتماعي، ومروّج مدفوع الأجر لتروجيلو. علماً أن الحقائق المتعلقة بتلك القضية أتت من صحفي متحرّ وليس من المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي). سمّى روبرت كينيدي لاحقاً تحقيق تروجيلو بأبغض قضية واجهها في حياته[٦] - والقضية الوحيدة ذات المستوى العالي - التي ألغيتها مذ أصبحت نائباً عاماً.

أوقف كينيدي القضية بعد نصب كمين للقائد العسكري واغتياله من قبل خصومه في ضواحي عاصمة بلاده ليلة ٣٠ أيار/مايو ١٩٦١. لم ينقذ الدعم الأخلاقي للولايات المتّحدة ١٢ من أصل ١٤ متآمراً من جرائم القتل بدافع الانتقام الوحشي على أيدي ابن تروجيلو وإخوته وورثته السياسيين الذين استعادوا سريعاً السلطة.

كتب روبرت كينيدي بُعيد اغتيال تروجيلو: «المشكلة الكبيرة الآن أننا لا نعرف ما عسانا أن نفعل»[٧].

استغرق البيت الأبيض سنوات حتى وجد جواباً. كمن الحل الأخير عند هوفر الذي اختار هو نفسه في النهاية قائداً جديداً لجمهورية الدومينيكان.

«طرد جاي إدغار هوفر؟ يا للهول!»

باعتراف روبرت كينيدي نفسه، لم يؤرّقه ليلاً القلق بشأن الشيوعية أو الحقوق المدنية حينما تولى منصب النائب العام. بل كان يشغله أمر الجرائم المنظمة. لذا أراد للمباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) أن تسعى وراء العصابات، كما فعل حينما كان يعمل في لجنة التحقيق في الاستغلال التابعة لمجلس الشيوخ.

حاول السيطرة على الـ(أف بي آي) -وهذا حقه قانوناً- وظل النضال يستنفده بقية حياته في وزارة العدل.

غضب هوفر من جراء رغبة النائب العام في تعقّب المافيا عوضاً عن عملاء موسكو. غضب لأن كينيدي سفّه السعي وراء التجسس السوفياتي. أخذ يزدري أفكاره الكبيرة لتأليف لجنة جنائية فيدرالية وقوى ضاربة تعنى بالجريمة المنظمة. روّعه ميله إلى العمليات الجاهزة، وصفقات القنوات الخلفية التي يجريها، واجتماعاته المباشرة التي يعقدها مع مسؤول في السفارة السوفياتية يُعرف أنه جاسوس للبوليس السري السوفياتي وأن دوره السياسي هو حل المشكلات الخارجية والمحلية كافة للرئيس.

استشاط هوفر غضباً بسبب استدعائه من قبل رئيسه الفخري وليس العكس. كانت المسافة قصيرة في وزارة العدل من جناح هوفر إلى غرف كينيدي الشاسعة. ولكن رفض هوفر قطع هذه المسافة. قال كاتزينباتش: «لم يحضر بوبي قط إلى مكتب السيد هوفر ولم يحضر هوفر إلى مكتبه». وبالنظر إلى عدم تحمُّل هوفر وروبرت كينيدي رؤية أو سماع أحدهما الآخر فقد أوجدا حلاً وسطاً. وذلك ما تولاه عميل للمباحث عرفه الرجلان وأحباه ويدعى كورتني إيفانز إذ كان صلة الوصل الرسمية بينهما طوال ٣ سنوات. قال كاتزينباتش: «كان كورتني يفسّر أمراً لبوبي بطريقة معينة ثم يفسّره لهوفر بطريقة أخرى. فحينما كان يحاول إبلاغ أمر يريده هوفر إلى بوبي، كان يفسّره بطريقة تجعله مستساغاً لبوبي والعكس صحيح». إن محاولة خدمة هذين السيدين كانت مهمة قلة من الأشخاص كان بإمكانهم تنفيذها.

في ما بعد، قال إيفانز: «منعت آل كينيدي من طرد هوفر[٨]. كانوا يسخطون عليه بين الفينة والأخرى. إذ شعروا أنه يهدر قوته البشريّة في التحقيق في قضايا الأمن القومي». ولكن لم يكن ثمة مجال لتصوّر فكرة طرد المدير. قال كاتزينباتش: «طرد جاي إدغار هوفر؟ يا للهول! أشك جدياً في إمكان الرئيس كينيدي إصدار أمر بالطرد».

ولكن الرئيس تعهد طرد آلن دالاس بعد الكارثة التي حلت بالولايات المتّحدة في خليج الخنازير في نيسان/أبريل ١٩٦١. إذ كان دالاس قد أشاع ضمان نجاح خططه لغزو كوبا وخلع كاسترو. على أن غزو خليج الخنازير أدى إلى قتل ١١٤ شخصاً من

كوبيي الوكالة، وأسر ١١٨٩ وانتصار كاسترو - وتعهد الرئيس، وفق كلامه، تحطيم وكالة الاستخبارات تحطيماً تامّاً وذرّها في الرياح.

أمر جون كينيدي بإجراء تحقيق تال للغزو وإصلاح هيكل الاستخبارات الأميركية. من بين الأسئلة المفتوحة: هل سيعين الرئيس روبرت كينيدي مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية؟ في ٢٠ نيسان/أبريل أي بعد يوم واحد من فشل الغزو، طلب بوبي كينيدي إلى هوفر إعطاءه فكرة عن كيفية لجم وكالة الاستخبارات.

لقد سجل هوفر ازدراءه المتواصل لوكالة الاستخبارات في مذكراته المكتوبة يدوياً آنذاك: «طوال سنوات لم تلعب الوكالة بشكل نظيف معنا[٩]... لم تغير أساليبها على الإطلاق. (هـ)». ولكنه اعتبر إشاعة تنصيب الرئيس أخاه مسؤولاً عن الوكالة أمراً لافتاً ومثيراً للاهتمام. إذ بضربة واحدة سيزاح روبرت كينيدي عن منصب المسؤول عن هوفر وسينوء كينيدي الواثق جداً بنفسه بالمهمة المستحيلة ألا وهي تنظيف أوساخ غزو خليج الخنازير عن شعار النبالة التابع للعائلة.

جمع هوفر تقريراً معقداً مؤلفاً من ٣ أجزاء عن الاستخبارات الأميركية وسلّمه يداً بيد إلى النائب العام. وقد تطرق فيه إلى تاريخ وكالة الاستخبارات والشخصيات الأساسية فيها. كما سرد قصة التجسس الأميركي منذ العام ١٩٤١ مشدّداً على أن كينيدي لن يستطيع «تحليل نقاط ضعف الاستخبارات الأميركية اليوم من دون الرجوع إلى التاريخ الماضي»[١٠]؛ لقد تسبّب الاختراق الشيوعي في خلال الحرب العالمية الثانية بأوضاع ومشكلات لا تزال حتى يومنا هذا تؤثّر في العمليات الاستخبارية الأميركية. كما أنه حذر من عدد كبير من أبرز المسؤولين في الوكالة مركّزاً على العميل السابق لـ (أف بي آي) ويليام هارفي الذي كان مسؤولاً عن مجموعة سريّة من الاستخبارات التواصلية في الوكالة، ولكنه كان أيضاً مدمناً على الكحول سيئ السمعة ومسؤولاً عن إفشال التحقيق بشأن الجاسوس الذرّي كلوس فوشس.

من المستبعد أن يكون روبرت كينيدي قد قرأ كلمة من التقرير. على أن هارفي غدا شريكاً أساسياً في مكائد الوكالة التي أُعيد إحياؤها ضد فيديل كاسترو، والتي أشرف عليها النائب العام من كثب.

«عملاء الـ (أف بي آي) لم يقودوا الحافلات»

تحدى هوفر النائب العام إرادياً. في تلك الأيام نفسها أي في أيار/مايو ١٩٦١ أتت أول قضية واضحة تعكس ازدراءه.

سعت جماعة (ركاب الحريّة)، وهم متظاهرون مدافعون عن حقوق الإنسان من البيض والسّود، إلى تحدي العنصرية في الجنوب عبر السفر معاً على متن حافلة تعمل على هذا الخط عبر ألاباما. عرفت المباحث الفيدرالية من خلال مصادر علنية وسريّة، ومنها مخبرون. بخططهم قبل أيام، فنقلت هذه المعلومة السريّة إلى عناصر تطبيق القانون الحكوميين والمحليين في ألاباما. فخططت الشّرطة ومنظمة كو كلوكس كلان، اللتان علمتا بالأمر في وقت واحد، لنصب كمائن للمتظاهرين وضربهم ضرباً مبرّحاً. وعرفت الـ (أف بي آي) أيضاً بهذا الأمر.

اتخذ هوفر قراراً واعياً بعدم إخبار وزارة العدل بما يعرفه عن ركاب الحريّة ومنظمة كلان. فلم تتناول تقاريره المكتوبة إلى كينيدي عن ركاب الحريّة خصوصاً سوى قدرات الحزب الشيوعي في ألاباما.

وكذلك تحدى هوفر أوامر مباشرة من النائب العام بحماية دعاة الإدماج العنصري كما أسماهم. فراقب جوزيف كيلي، وهو عميل مباحث في قسم صغير يعنى بالحقوق المدنية داخل المباحث الفيدرالية عمره ٣٧ سنة، القصة وهي تتكشّف في مقر الـ (أف بي آي).

سرد قائلاً: «أبى سائق الحافلة مواصلة القيادة وإيصال ركاب الحريّة[11]. فتلقينا اتصالاً من مكتب النائب العام، من نيك كاتزينباتش. قال إن النائب العام السيد كينيدي يريد من عميل قيادة حافلة الحرية. بالطبع في تلك الأيام لم نكن دوماً ننفذ ما تطلبه منا الوزارة إن ظننا أن ذلك لا يصب في مصلحة قضية مكتب التحقيقات.

لذا قلنا لكاتزينباتش إن عملاء الـ (أف بي آي) لا يقودون الحافلات، هذه المهارة لا تندرج في سيرتهم الذاتية وإن لديه عدداً من المحامين في قسم الحقوق المدنية هناك قد يتمكنون من قيادة الحافلة. وقال كاتزينباتش: «هذا طلب من النائب العام». فقلت: «أعلم ولكن هذا هو جوابنا». لذا أقفلت الخط واتصلت بمكتب مدير المباحث الذي حذّرهم من احتمال اتصال كينيدي بهم وقد فعل. فقال له المدير الكلام نفسه.

«لا أحد في منأى عن التعرض للاستجواب»

بدأ روبرت كينيدي يفهم مدى توسيع سلطة هوفر. رأى أنه يراقب مؤسسة الأمن القومي للولايات المتّحدة. وأن المدير يملك معلومات وسلطة أكثر من النائب العام.

كان هوفر يعرف أسراراً من كل أطياف السياسة الأميركية والسياسة الخارجية. حيث كان الموالون له ومن هم صلة وصل لحسابه يخبرونه بما يجري في وكالة الاستخبارات وفي كابيتول هيل وفي وزارة العدل. حاول النائب العام تحديد وتحييد جواسيس هوفر داخل إدراة كينيدي. فبدأت المعركة في وزارة العدل بمواجهة مسلحة كلاسيكية بين كينيدي وهوفر وذلك من خلال سحب السلاح والتهديد بإطلاق النار.

قال ويليام كروكيت، أبرز مدير يعمل تحت قيادة جون كينيدي: «لدينا تسريب[١٢]. فيوماً بعد يوم تستدعيني لجنة الأمن الداخلي في مجلس الشيوخ لتقرعني بسبب منح أشخاص معينين تصاريح أمنية وكيفية وضع وزارة العدل للسياسة الخارجية».

ترأس الداعم الوفي لهوفر السيناتور جايمس إيستلاند من ميسيسيبي لجنة الأمن الداخلي. وبعد شروعه في «مطاردة السّحرة» قال كروكيت: «ما من أحد في منأى عن التعرّض للاستجواب». إذ شك كروكيت في وجود جاسوس في وزارة العدل يعمل لحساب إيستلاند وإن كان للسيناتور جاسوس في وزارة العدل فكذلك لهوفر واحد. وبموجب اتفاق تبادل رسمي وُضع عام ١٩٥١ أرسل طاقم عمل الأمن الداخلي للـ (أف بي آي) كل المعلومات السريّة في ملفاتهم. وقد كان بين هوفر وإيستلاند منذ العام ١٩٥٥ اتفاق سري غير رسمي يقضي بتشاطر الاستخبارات معاً.

سعى كروكيت للحصول على مساعدة من وزير الخارجية دين راسك الذي لجأ إلى الرئيس، الذي توجه بدوره إلى أخيه. فاستدعى روبرت كينيدي مساعده الخاص والتر شيريدان - محققه المفضل من لجنة التحقيق في الاستغلال التابعة لمجلس الشيوخ، وهو عميل سابق في الـ (أف بي آي) ومسؤول سابق في فريق التنصت التابع لوكالة الأمن القومي. قال هوفر لاحقاً لليندون باينز جونسون: «كان شيريدان يسمّى الزنجي الرئيسي في كومة الحطب(*) لدى كينيدي في وزارة العدل»[١٣]. أشار شيريدان إلى أن

(*) أي الشخص الذي يلجأ إليه لحل مشكلة ما.

صديقاً وزميلاً له من وكالة الأمن القومي يتولى أمن وزارة الخارجية. وقد ألقي القبض على رجل شيريدان بالجرم المشهود وهو يدير عمليات تنصت ومهمات تفتيش لا قانونية ضد التسريبات. فاضطر كروكيت إلى طرده فوراً.

ولكنه وجد الجاسوس. قال كروكيت: «المسرّب يدعى أوتو أوتيبكا(١٤)، مسؤول مرموق في مكتب الأمن ومحتفظ بمنصبه منذ عهد ماكارثي. برر أعماله بالقول: أشعر أنه من واجبي تجاه بلدي الكشف عن المخاطر الأمنية التي تجلبها هذه الإدارة الجديدة للحكومة. أنا مستعد لخرق القانون والتضحية بحياتي المهنية لوقف هذه الممارسة». وُجد أنه من الخطورة بمكان متابعة التحقيق في هذا التسريب. ما أمكن الكشف عن عملية زرع أجهزة التنصت. إلا أن أوتيبكا ما لبث أن شغل منصباً في الأمن القومي بعد ٧ سنوات في إدارة نيكسون.

قال كاتزينباتش: «إن روبرت كينيدي باستخدامه والتر شيريدان محققاً متخفياً أهان الـ (أف بي آي) بشكل فائق». اعتقد هوفر أنهم يغتصبون سلطات المباحث. فلن يسمح المدير لروبرت كينيدي بتخريب قيادته لأجهزة الأمن الداخلي التابعة للحكومة. فهو كان يتحكم في سلطة المعلومات السريّة.

٢٩

الحكم بالتخويف

أقنع هوفر آل كينيدي بأن مارتن لوثر كينغ الابن هو جزء من خطة كبيرة لموسكو تقضي بتخريب الولايات المتّحدة.

حدد مستشار كينغ وكاتب خطبه ستانلي ليفيسون بأنه عضو سرّي في الحزب الشيوعي. أفاد المصدر الأكبر والأكثر سريّة، سولو، بأن ليفيسون كان الشخص الأساسي في الحركة المقاومة السريّة للحزب من العام ١٩٥٢ حتى العام ١٩٥٧. ولكنه قام بوضوح بقطع علاقاته بالحزب تلك السنة حينما بدأ يعمل لحساب كينغ. إلا أن هوفر بات مقتنعاً بأن ليفيسون لا يزال يتلقى الأوامر من موسكو، ويهمس في أذن كينغ مملياً عليه الفكر الماركسي والاستراتيجيات التخريبية.

في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ أعلم هوفر النائب العام خطياً بأن ليفيسون عميل سري في الشيوعية الدولية. تذكر روبرت كينيدي اللحظة التي عرف فيها بأمر ليفيسون: «حينما سمعت أنه مرتبط ربما ببعض الشيوعيين طلبت إلى مكتب التحقيقات إجراء تحرّ مكثف بشأنه»[١].

تبادل كينيدي وهوفر مكالمة هاتفية في اليوم التالي تطرقت إلى موضوع استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت. وقد ظل موضوع حديثهما سرياً بعد ٥٠ سنة[٢].

بعد وقت وجيز انطلق روبرت كينيدي في رحلة حول العالم تاركاً نائبه بايرون «ويزر» وايت، الذي سرعان ما عُيّن قاضياً في المحكمة العليا، في منصب النائب العام

بالنيابة عنه. طلب وايت ملفات الـ (أف بي آي) حول ليفيسون. فرفض هوفر تسليمه إياها. لاعتقاده أن الحفاظ على السريّة المحيطة بسولو، مصدر الـ (أف بي آي) لإثبات أن التأثير الشيوعي في حركة حقوق الإنسان، أهم من إبقاء كينيدي على اطلاع.

كان هوفر مقتنعاً بأن البوليس السري السوفياتي يحاول إعادة تجديد الروابط المالية والسياسية والتجسسية في أميركا - لليسار القديم، للحركة الناشئة التي أسمت نفسها اليسار الجديد، وخصوصاً لحملة الحقوق المدنية. شجعته اختراقات الـ (أف بي آي) للتجسس السوفياتي في الأمم المتّحدة، ما أعطى الـ (أف بي آي) نظرة جديدة إلى ستانلي ليفيسون.

كان لـ (أف بي آي) ٢٠٠ عميل يراقبون الأمم المتّحدة. إذ كان زرع أجهزة التنصت في هواتف مكاتب الأمم المتّحدة أمراً يسيراً؛ بخلاف زرع أجهزة المراقبة في مكاتب السوفيات وكتلتهم الذي كان أمراً صعباً؛ وكذلك كانت عمليات التفتيش اللاقانونية داخل الأمم المتّحدة خطرة ونادرة. ولكن الـ (أف بي آي) قامت بالأمور الثلاثة كلها، فيما أبقت عينها على الدبلوماسيين المستائين الذين قد يرتدون إلى الولايات المتّحدة. قامت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) بمراقبة الأمم المتّحدة: حينما التقى نائب رئيس الوزراء السوفياتي أناستاس ميكويان الوفد السوفياتي في الأمم المتّحدة عقب أزمة الصواريخ الكوبية في وقت لاحق من تلك السنة، أرسل هوفر إلى الرئيس كينيدي تقارير حقيقية عن الأحاديث التي جرت خلف الأبواب المغلقة.

كان إدموند بيرتش من المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) - العميل الذي نال من جاسوس البوليس السري السوفياتي المعروف بالكولونيل أبيل - يتولى موضوع الأمم المتّحدة. فوضع عينه على سوفياتي اسمه فيكتور ليسيوفسكي احتل حديثاً مركزاً مرموقاً في أمانة سر الأمم المتّحدة ليكون واحداً من بين ٣ مساعدين بارزين للأمين العام الجديد للأمم المتّحدة، الدبلوماسي البورمي يو ثانت. على أن ليسيوفسكي الذي يقطن في شقة جميلة في شارع ساتون بلايس أفخم مكان في المنطقة الشرقية من مانهاتن كان رئيس البوليس السري السوفياتي في الهند. شك بيرتش في اختراقه الأمم المتّحدة غير مرة ظناً منه أنه يدير عمليات سياسية لإعادة تعزيز روابط موسكو مع اليسار الأميركي.

ترسخت هذه الفكرة حينما أفاد فريق مراقبة الأمم المتّحدة التابع الـ (أف بي آي) بأن ليسيوفسكي قد التقى سراً ستانلي ليفيسون[٣].

بعد أيام أذن روبرت كينيدي الذي عاد حديثاً إلى وزارة العدل من رحلة حول العالم شخصياً باستراق أسلاك هاتف مكتب أعمال ليفيسون في نيويورك في الشارع ٣٩ قبالة الجادة الخامسة. وإمعاناً في الحرص قام رجال هوفر أيضاً بزرع أجهزة مراقبة في مكتب ليفيسون.

في ١٦ آذار/مارس ١٩٦٢ بدأت أشرطة مراقبة ليفيسون تسجل وظلت تسجل طوال ٦ سنوات. بالنسبة إلى هوفر كان ذلك ثاني أفضل شيء بعد مراقبة كينغ، لأن ليفيسون كان بمنزلة منارة للحركة حيث كان كينغ يستشيره هاتفياً على الدوام.

بدأ هوفر بالاستناد إلى المعلومات التي تُجمع عبر مراقبة متواصلة على مدى الساعة بتزويد الرئيس ونائبه ليندون جونسون والنائب العام كينيدي والسيناتور إيستلاند وكثر غيرهم بتقارير استخبارية خام حول كينغ وليفيسون وحركة الحقوق المدنية والتخريب الشيوعي. فقامت لجنة الأمن الداخلي التابعة للسيناتور إيستلاند باستدعاء ليفيسون إلى جلسة تنفيذية خلف الأبواب المغلقة. إلا أنه أقسم أنه ليس عضواً في الحزب الشيوعي. وبعد ذلك احتمى بالتعديل الخامس عند طرح كل سؤال حساس عليه.

غير أن هوفر لم يفسر قط لآل كينيدي سبب اعتقاده بأن ليفيسون عميل شيوعي معتبراً أن حماية سولو هي الأهم، فكتب المدير لمساعديه قائلاً: «ينبغي عدم تعريض مخبرنا للخطر تحت أي ظرف من الظروف»[٤].

«ثرثرة وضيعة»

كانت قوة المعلومات السريّة سلاحاً لطالما أبقاه هوفر ملقماً يسحبه من حافظتِه حينما يشعر بوجود ما يهدد سلطته أو حينما يمده ذلك بالمتعة.

في ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٢ كان المدير يتناول إحدى وجبات الغداء النادرة له في البيت الأبيض. وأعطى الحديث للرئيس سبباً كي يخشى من أن هوفر على علم بأعمق أسراره. لا يوجد أي سجل بخصوص اللقاء ولكن الدليل الظرفي على ما حدث قوي.

يشير الدليل إلى أن هوفر ترك الرئيس يعلم بما يعرفه بشأن التفاعل فيما بين وكالة الاستخبارات، والنائب العام، والمكائد المتواصلة لقتل كاسترو، ومساهمة زعيم المافيا سام جيانكانا، وعبث الرئيس مع عشيقة جيانكانا جوديث كامبل.

قبل تناول الطعام مع هوفر مباشرة عقد الرئيس اجتماعاً سريعاً مع النائب العام. وبعد ذلك أجرى جون كينيدي آخر اتصال هاتفي له مع كامبل. واستناداً إلى قول أحدهما، قال الرئيس لمساعد له بعد الغداء إن عليه طرد ذاك السافل هوفر[٥].

في ٩ أيار/مايو سجل هوفر برضا جلي لقاءه روبرت كينيدي وجهاً لوجه حول مكائد اغتيال كاسترو. ناقشا الثرثرة الوضيعة التي تحيط بوكالة الاستخبارات وجيانكانا. كتب هوفر: «عبرت عن دهشتي من القرار الفظيع باستخدام رجل يتمتّع بخلفية جيانكانا»[٦]. خربش روبرت كينيدي ملاحظة للشخص الذي يصله بمكتب التحقيقات: «يا كورتني أتمنى متابعة الموضوع بقوة»[٧].

تابع هوفر. بدا جلياً له أن عشيقة زعيم العصابة كانت تمارس الجنس مع الرئيس (كما كان على علاقة بـ٥ نساء أخريات غير زوجته، وفق مكتب التحقيقات). عرف هوفر أيضاً أن روبرت كينيدي يشرف على مكائد أخرى لإقصاء كاسترو.

كان إلمام هوفر بسلوك جون كينيدي الخاص ومؤامرات روبرت كينيدي السياسية عبارة عن أسلحة سياسية فتاكة. راح حينئذٍ يلوّح بها مهدّداً. ترك الرئيس والنائب العام يعلمان بأمر معرفته بارتكابهما الخطايا المميتة.

في ١١ حزيران/يونيو ١٩٦٢ التقطت أجهزة التنصت التابعة لمكتب التحقيقات الصوت الجهوري لمارتن لوثر كينغ الابن. في أثناء زيارته ستانلي ليفيسون في مكتبه الواقع في الشارع رقم ٣٩ في مانهاتن. لفت حديثهما انتباه النائب العام. كان روبرت كينيدي يعرف ما هو أكثر بكثير مما اعترف به حول هذه المراقبة. إذ إنه أعاد شخصياً تجديد ترخيصه بزرع أجهزة التنصت في مكتب ليفيسون ووافق على طلب هوفر بمراقبة هاتف منزل ليفيسون، حيث كان يتصل كينغ في وقت متأخر من الليل عدة مرات في الأسبوع. بدأ مكتب التحقيقات يحصل على معلومات وتشاطر بحرية تامة مع البيت الأبيض ووزارة العدل آمال د. كينغ ومخاوفه وأحلامه. حدد المكتب مساعد ليفيسون جاك أوديل مصدراً مشتبهاً فيه ذا تأثير شيوعي داخل مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية.

كما وجد هوفر في المساعدين الاثنين ليفيسون وأوديل مسوغاً لإجراء تحقيق مفتوح بشأن مقار كينغ ومساعديه في أطلانتا.

إذ ذاك وافق روبرت كينيدي على حدس هوفر بأن ليفيسون هو متلاعب شيوعي يعرف الموقر د. كينغ. قال: «أثر ليفيسون فيه[٨]. أفترض حقاً أن أهدافهما كانت متماثلة».

أمر هوفر مكتب التحقيقات في أطلانتا ونيويورك بفتح قضية جديدة[٩]. وكان الأمر معنوناً كالآتي: اختراق شيوعي لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية، اختُصر داخل مكتب التحقيقات بالآتي COMINFIL/SCLC - تحقيق ميداني كامل بشأن الشيوعية في قلب حركة الحقوق المدنية.

«علينا مراقبته في الحال»

احتدمت المواجهة بشأن حركة الحقوق المدنية على نحو قوي. إذ تبنى هوفر سلوكاً يوازي العصيان المدني ضد النائب العام.

في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ حينما حاول رجل أسود يدعى جايمس ميريديث ارتياد جامعة ميسيسيبي التي يُطبق فيها الفصل العنصري، وقعت حالة شغب من قبل الأشخاص البيض. انتهى المطاف بإرسال إدراة كينيدي آلاف الجنود إلى ميسيسيبي واعتقال جنرال الجيش المتقاعد ذي التوجه اليميني بتهمة العصيان المسلح. كان العنصر المسؤول في مقر مكتب التحقيقات يوم السبت الذي وقعت في خلاله أحداث ميسيسيبي عميلاً خاصاً مشرفاً يدعى فريد وودكوك. يتذكر قائلاً: «انخرطت منظمة كلان في الصراع مهدّدة باقتراف أعمال عنف[١٠]. كما انخرطت بعض المنظمات التافهة المؤيدة للنازية في هذا البلد وأمسى الوضع فظيعاً بالنسبة إلي».

كانت ترد اتصالات كثيفة ومن ثم أفلح محامٍ في وزارة العدل في الوصول هاتفياً إلى وودكوك وطالب بمعلومات من عملاء المباحثً الفيدرالية في ميسيسبي ومن مخبريهم في منظمة كلان. قلتُ: «تعلم أننا عاجزون عن الكشف عن هذه المعلومات، لدينا علاقة سريّة بكل مخبرينا وإن كشفنا عن هويّاتهم فقد نضطر إلى إلغاء برنامج المخبرين»،

حسب وودكوك. «بعد بضع دقائق عاود الاتصال بي وقال يود بوبي كينيدي رؤيتك في مكتبك في الحال».

قال وودكوك: «لقد صُعقت. جمعت ملفاتي وأغراضي حول جامعة ميسيسبي وتوجهت إلى مكتب كينيدي... كان بوبي يرتدي ملابس غير رسمية وكانوا يتقاذفون كرة. كانت مثل هذه الأمور شائعة ولكن لم أصدق قط أنهم يجلسون في مكاتبهم ويفعلون هذه الأمور».

قال كينيدي: «أريدك أن تنزل وتعتقل عناصر منظمة كلان».

أجاب وودكوك: «وعلى أي أساس سيكون هذا الاعتقال؟ بأية تهمة سنعتقلهم؟»

قال كينيدي: «لا يهم. سنهتم بهذا الشأن لاحقاً. انزل فقط واعتقلهم وأبعدهم من الشارع».

راح وودكوك يفكر: «لقد وقعت في مشكلة كبيرة جداً هنا. سوف يغدو هذا الوضع عميقاً جداً».

تحدى عميل الـ (أف بي آي) النائب العام: «أظن أن في وسعي التكلم بلسان المدير والقول إننا عاجزون عن تنفيذ هذا الاعتقال بدون أساس. لن ننفذ هذه الاعتقالات». عاد وودكوك إلى مكتبه وسطر مذكرة طويلة لهوفر، غير غافل عن ذكر كرة القدم والملابس غير الرسمية. عاد الرد من المدير من دون كثير من الحبر الأزرق - مجرد توقيع هوفر (هـ) - «لذا وجدتني أفعل أمراً صائباً».

ذاك الصيف وبعد مضايقة من قبل النائب العام وجد هوفر أنه سيكون من الحكمة توظيف مجموعة من العملاء السود في الـ (أف بي آي). أول هؤلاء العملاء كان واين دايفس الذي عُيّن في ديترويت. سرعان ما تلقى اتصالاً: أراد هوفر لقاءه. يقول دايفس: «توجهت لمقابلة هوفر[11]. طوال النصف ساعة التي أمضيتها معه ظل يتكلم على مارتن لوثر كينغ». راح هوفر يذكر مدى فظاعة كينغ ومدى نفاقه وقلقه بشأن الحركة التي يقودها كينغ، مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية مخترق من قبل الشيوعيين. ثم قال: «سرّني التحدث إليك يا واين أنت تبلي بلاءً حسناً، واصل العمل على هذا النحو».

قال دايفس: «اسمع، كان هوفر سافلاً يفرض سلطته بالترهيب».

قامت المباحث الفيدرالية بتسجيل صوت مارتن لوثر كينغ وهو يخطط لتظاهرة آب/أغسطس ١٩٦٣ في واشنطن، التي قادت ٢٥٠ ألف متظاهر إلى العاصمة في أكبر تظاهرة احتجاجية في التاريخ الأميركي. علماً أن روبرت كينيدي ومساعديه كانوا قد حذروا كينغ، في خلال الأشهر السابقة للتظاهرة، من مغبة ارتباطاته بالشيوعيين. وكذلك فعل رئيس الولايات المتّحدة. والواقع أن كينغ غدا أكثر حذراً بشأن علاقته بليفيسون ولكنه أبقاه مقرباً منه.

واصل هوفر إغراق آل كينيدي بمذكرات تتّهم كينغ بالضلوع بدور أساسي في المؤامرة الشيوعية على أميركا. فأمر المباحث بإعداد تقارير عن التاريخ العميق لارتباطات الحزب الشيوعي بحركة الحقوق المدنية. وما أراده هو وثيقة مقنعة جداً لدرجة أنها تفلح في تدمير مارتن لوثر كينغ.

أفاد تقرير وضعه المسؤول الاستخباري في المباحث بيل سوليفان في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٦٣ ووجهه إلى مدير المباحث: «يمثل الزنوج البالغ عددهم ١٩ مليوناً في الولايات المتّحدة اليوم أكبر وأهم هدف عرقي للحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة»[١٢]. فقد دبر القادة الشيوعيون منذ العام ١٩١٩ تكتيكات وبرامج لا حصر لها مصمّمة لاختراق شريحة الزنوج والسيطرة عليهم.

ولكن التقرير أخفق في توفير دليل مباشر على السيطرة الشيوعية. تناول هوفر قلمه: «أنا شخصياً لا يسعني تجاهل المذكرات المتعلقة بكينغ...»

تملق سوليفان كاتباً في اليوم التالي لخطاب «لدي حلم»: «في ضوء خطاب كينغ الغوغائي القوي... لا بد لنا اليوم من اعتباره، خلافاً لما لم نفعله سابقاً، أقوى زنجي يهدد مستقبل هذه الأمة من ناحية الشيوعية والزنوج والأمن القومي».

قال نيك كاتزينباتش: «كانت النتيجة وثيقة سياسية متفجّرة بامتياز»[١٣]. وقعها هوفر وأُرسلت إلى كل أنحاء واشنطن - إلى البيت الأبيض - وإلى جميع أرجاء المكان اللعين - وهي تتعلق بكل معارف كينغ الشيوعيين. كانت متفجّرة سياسية. أمر روبرت كينيدي بسحبها ولكن بعد فوات الأوان. وكانت قد صدمت السيناتورات والجنرالات إذ إن المذكرة مدت هوفر بالنفوذ الذي احتاج إليه لتنفيذ عملية مراقبة شاملة لكينغ وحركة الحقوق المدنية.

قال كاتزينباتش: «وجد بوبي أنه ابتزاز صرف ولكنه شعر أنه لا يسعه، مع كل الدفق الهائل للمذكرات بشأن ارتباطاته بالشيوعية، خذلان مكتب التحقيقات في مسألة جهاز تنصت».

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، ومجدداً في ٢١ منه وافق روبرت كينيدي على مطالب هوفر بشأن مراقبة إلكترونية غير محدودة لكينغ ومقار مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبي في أطلانتا. وكان عنوان ملف القضية (مارتن لوثر كينغ الابن/مسألة أمنية - شيوعي). وقد نجمت عن أجهزة التنصت نتائج سريعة. حينما سافر كينغ، كما اعتاد أن يفعل على الدوام في الأسابيع التالية، إلى واشنطن وميلووكي ولوس أنجلوس وهونولولو، زرعت المباحث الفيدرالية ميكروفونات خفية في غرف الفنادق التي نزل فيها. كما زرعت ٨ أجهزة لاستراق أسلاك الهاتف و١٦ جهاز تنصت لمراقبة كينغ[١٤]. وختمت المسودات بأمر قضائي حتى العام ٢٠٢٧. ولكن مضمونها سر معلن. على أن أجهزة التنصت الهاتفية سجلت إلى حد بعيد بنات أفكار كينغ وهو يرسم الخطط لحركة الحقوق المدنية ويقلّب الرأي في التكتيكات والإستراتيجيات. وكانت تلتقط أحياناً أصواتاً واضحة لعملية جنسية. وقد حدد طوماس ماك غوراي وهو عميل للمباحث في أول جولة وظيفية له عام ١٩٦٣ مهمة الإشراف على مراقبة شقة كينغ الخاصة في أطلانتا. لم يشك أحد في حكمة زرع أجهزة تنصت في غرف نوم كينغ.

اعتبر ماك غوراي أنها مسألة أخلاقية[١٥]. وبالتأكيد كانت كذلك بالنسبة إلى هوفر.

قال جاك داناهاي عميل المباحث الذي أجرى تحقيقات بشأن الشيوعيين طوال عقود من الزمن وهو يتذكر حديثاً أجراه في مكتب مدير المباحث: «كان هوفر يخبرني أنه أمر فظيع[١٦]. كون مارتن لوثر كينغ كاهناً وعالم دين يثير غضبي الشديد. لقد أساء إلى هذا الواقع كثيراً». عبّر مدير المباحث عن استيائه على الورق أيضاً حيث كتب وهو في فورة غضب في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤: «إن كينغ أشبه بفتى ذي ميول جنسية هوسية منحلة»[١٧].

ولكن كانت لديه سراً أسباب تدفعه إلى الشعور بالسعادة مع اقتراب نهاية عقده الرابع في منصبه، وليس لإمساكه بمعلومات تدين خصمه فحسب.

بلغت مراقبات المباحث التقنية للسفارات والقنصليات الأجنبية حدها الأقصى

تقريباً. وكذلك تعقبها للجواسيس والدبلوماسيين السوفيات في الولايات المتّحدة. وبعد ٧ سنوات من التخريب قدمت كو إنتل برو النتائج التي: أظهرت بموجب أرقام المباحث الخاصة تقلص عدد أعضاء الحزب الشيوعي في الولايات الأميركية المتحدة ليصل إلى ٤٤٥٣ عضواً[١٨] - حوالى ٥ بالمئة من قوته في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية. وبذلك سيطرت المباحث على التهديد الشيوعي.

حينما أوصلت رصاصة قاتل مستأجر ليندون جونسون إلى السلطة في البيت الأبيض، حظي هوفر من جديد بقائد أعلى شاطره أسراره بغبطة.

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ أجرى هوفر آخر حديث هام له مع روبرت كينيدي. أتى الحديث مقتضباً وفظاً. كان هوفر قد اتصل بكينيدي لينقل له خبر تعرّض أخيه لإطلاق نار. قال هوفر: «أحمل لك خبراً»[١٩] - ليس خبراً سيئاً وإنما مجرد خبر. بعد ٤٥ دقيقة أنبأ هوفر روبرت كينيدي بوفاة أخيه.

أتى تحقيق الـ (أف بي آي) في اغتيال كينيدي فظاً على حد سواء: أجراه لي هارفي أوزوالد. لم يشجع هوفر على التكلم على وجود مؤامرة.

كان التحقيق الرسمي للجنة وارن استعراضاً جانبياً مملاً لهوفر، الذي لم يثق برئيسها قاضي المحكمة العليا إيرل وارن وواصل مراقبة عملها من كثب من خلال مخبر سري كان عضواً في اللجنة: هو عضو الكونغرس جيرالد فورد، الرئيس العتيد للولايات المتّحدة.

بقي على هوفر مهمة القضاء على سيل الإشاعات حول الاغتيال. بعث السيناتور جايمس إيستلاند، رئيس مجلس إدارة اللجنة القضائية تحذيراً يفيد بأن وكالة الاستخبارات المركزية ومسؤولي وزارة الخارجية يتهمون أوزوالد بأنه مخبر سري للـ (أف بي آي)[٢٠] وأن ممثلي الخدمة السريّة يسعون إلى إلقاء اللوم على المباحث الـ (أف بي آي). كان هذا سيئاً بما فيه الكفاية. ولكن خشي كل من ليندون جونسون وروبرت كينيدي من احتمال وجود مؤامرة شيوعية لقتل الرئيس. على أن متابعة هذه المسألة علناً كانت أمراً غير وارد لأنها تتطلب تحدي سلطة هوفر، ولم يكن أي من الرجلين مستعداً

للقيام بذلك. فقد حرص كل من هوفر وآلن دالاس، مدير وكالة الاستخبارات من العام ١٩٥٣ إلى ١٩٦١ وعضو في لجنة وارن على عدم تكلم أحد على الخطط الأميركية لقتل فيديل كاسترو. فلو كانت هناك مؤامرة شيوعية لاغتيال الرئيس انتقاماً، أو لو أمر السوفيات أو الكوبيون بقتل الرئيس كينيدي، ولو كان لدى الولايات المتّحدة أي دليل على إثبات هذه القضية، لكان ذلك الشرارة التي ستشعل حرباً عالمية جديدة.

كان هوفر على يقين تام بأن الـ (أف بي آي) مذنبة حيث تكلم بلسانه على «عدم الكفاءة الفادحة» التي أدت إلى الفشل في مراقبة أوزوالد في الأسابيع السابقة للاغتيال. كان هذا العنصر البحري قد ارتد إلى الاتحاد السوفياتي وعاد شريراً ماركسياً. كان معروفاً في مكتب دالاس التابع الـ (أف بي آي) - عُرف كغوغائي ماركسي، ومشوش الذهن على الأرجح، إذ قام بتوزيع كراريس تدعم فيديل كاسترو وشغل وظيفة في مبنى مستودع الكتب المدرسية في تكساس، حيث أشرف على مسار موكب سيارات جون كينيدي. علم هوفر بعد ٤ أيام من الاغتيال أن أوزوالد لم يُدرج قط في القائمة الأمنية التابعة للـ (أف بي آي)، وهي قائمة بالأشخاص الذين مثلوا خطراً بسبب «تدريبهم وميولهم العنيفة واشتراكهم في نشاطات تخريبية»[٢١]، اقتباساً من معايير الـ (أف بي آي) الخاصة.

استنتج هوفر قائلاً:» لقد فشلنا في تنفيذ بعض الجوانب الهامة في تحقيق أوزوالد. ينبغي أن يكون درساً لنا جميعاً». قام بتأديب بعض العملاء بسبب تقصيرهم في واجباتهم متخطياً بذلك تحذيرات ديلوتش من مغبة احتمال تأويل التأنيبات أو الرسائل الرسمية واعتبارها «اعترافاً مباشراً بأننا مسؤولون عن الإهمال الذي ربما أدى إلى اغتيال الرئيس»[٢٢].

ولكن ما كان هوفر قط ليسمح للرأي العام الأميركي باعتقاد ذلك.

٣٠

هل زوّدت هذا الهاتف بجهاز تنصت؟

سأل رئيس الولايات المتّحدة: «إدغار لست أسمعك جيداً. ما الأمر؟ هل زودت هذا الهاتف بجهاز تنصت؟»[1]

أجاب هوفر بابتسامة: «لا لم أفعل». قال لليندون جونسون الذي كان هو نفسه يسجل المكالمة: «إنني أسمعك جيداً يا سيدي».

في مساء ذاك اليوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٤ كان جونسون قد أمضى في سدة الرئاسة ٩٧ يوماً. كان كل شروق للشمس يأتي بسلسلة جديدة من الأزمات التي تستقر على شرفة المنزل الأمامية كما تستقر صحيفة الصباح. والمسألة الساخنة في تلك الليلة كانت بلدة سانت أوغسطين السياحية في فلوريدا حيث نبع الشباب الدائم، التي أضنتها جرائم عنصرية إضافة إلى تفجير السكة الحديد في الساحل الشرقي لفلوريدا. أمر ليندون جونسون هوفر بالعمل على قضية السكة الحديد. قال: «لن أحتمل أمر تفجير الناس بالقنابل».

اعتمد جونسون على هوفر أكثر من أي رئيس سابق. وذلك في مسائل الأمن القومي والسياسة الخارجية والمكائد السياسية. وراح يمدح هوفر علناً وفي وجهه. كان بعض مديحه معسولاً ومتملقاً ولكن بعضه الآخر كان حقيقياً. أراد أن يؤمن بقدرات هوفر إيماناً كاملاً.

قدم الرئيس الجديد ولاءه إلى هوفر، الذي قال له جونسون بعد أسبوع من مقتل

جون كينيدي: «أنت أخي، وأنت كذلك منذ ٢٥ أو ٣٠ سنة... لي ثقة كبيرة بك من دون سواك في البلاد»[٢].

كانت علاقتهما السياسية منسوجة بعناية تفوق العناية التي أُوليت لحديقة الأزهار في البيت الأبيض، حيث وقف الاثنان جنباً إلى جنب يوم الجمعة في ٨ أيار/مايو ١٩٦٤ من خلال احتفال على شرف مدير الـ (أف بي آي). على أن الأحد المقبل كان يوافق عيد هوفر الأربعين في السلطة. وفي السنة الجديدة يحل عيد مولده السبعون وموعد تقاعده الإلزامي وفق القانون الفيدرالي. وقد وقع جونسون أمراً تنفيذياً ذاك اليوم متخلياً عن ذاك القانون وظل هوفر مدير الـ (أف بي آي) حتى يوم وفاته.

قال الرئيس في ذاك العصر المشمس: «هوفر مشهور جداً[٣]. إنه بطل لملايين المواطنين المحترمين ولعنة على الشر الذي من شأنه هدم أسلوب حياتنا ولعنة على الرجال الذين قد يؤذون أشخاصنا ويدمرونهم. لا يزال هوفر صديقي الشخصي المقرب منذ ٣٠ عاماً، وكان جاري الشخصي المقرب طوال ١٩ سنة. أوقن أنه أحب كلبي وأظنه فكر فيّ بعض الشيء كجار له، وأشعر بالفخر والسعادة بانضمامي إلى بقية الأمة عصر هذا اليوم لتكريم هذا الموظف الحكومي الرائع والمتواضع والصامت».

«ذاك الخادم اللعين هوفر»

أجج هوفر خشية الرئيس من رغبة روبرت كينيدي والموالين له في إعادة السيطرة على البيت الأبيض. لم يكن جونسون يحتمل هذه الفكرة. فتعاون مع هوفر لعزل النائب العام من السلطة، متّهمين إياه بالأكاذيب والسكوت عن الحق.

قال مستشار الأمن القومي ماك جورج باندي، وهو رجل تابع لكينيدي عمل تحت سلطة ليندون جونسون وذاق المعاناة معه: «كان من متاعب العمل مع الرئيس أن ذاك الخادم اللعين هوفر يتعامل معه[٤]. إذ إنه كحال العديد من السياسيين الماهرين بامتياز كان لديه ضعف أمام المعلومات السريّة».

سجل جونسون العديد من الأحاديث المغتمّة مع روبرت كينيدي بعيد استقالة كينيدي للترشح لمجلس الشيوخ الأميركي في نيويورك.

قال روبرت كينيدي لجونسون: «السيد هوفر متوجه إلى جاكسون، ميسيسبي. علمت أنه يهيئ لعقد مؤتمر صحفي هناك. إن طُرحت عليه بعض الأسئلة عن هذا الوضع الشيوعي فيما يخص حركة الحقوق المدنية، وأجاب عن بعض منها بالطريقة التي تشير إليها بعض المذكرات، فسينجم عن ذلك عدد لا بأس به من المصاعب في البلاد»[٥].

أجاب جونسون: «حسناً أتريد مني التكلم معه؟»

تردد كينيدي وتعثر في الكلام. وسُمع الغم من كلامه: «كما قلت آنفاً، يصعب جداً علي...»

بعد بضعة أيام قال روبرت كينيدي للرئيس: «سيتوجه كينغ إلى غرينوود، ميسيسيبي الليلة وسيلقي خطاباً جماهيرياً هناك. إن تعرض للقتل، فسينجم عن ذلك الكثير من المشكلات - ليس من جراء موته فحسب وإنما من المشكلات الأخرى».

اقترح جونسون أن يأمر كينيدي هوفر بمراقبة كينغ.

قال النائب العام إنه لا يملك السلطة لأمر هوفر بالقيام بأي عمل. قال كينيدي: «لم يعد لدي علاقة بالـ (أف بي آي) بعد الآن. إنه وضع صعب جداً»[٦].

قال كينيدي لجونسون: «إنه يرسل إليك كل أنواع التقارير التي تتعلق بقيامي بالتخطيط وبتدبير المؤامرات، وبالتآمر على خلع الحكومة بالقوة والعنف، وقيادة انقلاب».

ادعى جونسون الجهل والصدمة بشأن هذه التقارير. ولم تكن الكذبة الأخيرة التي قالها لكينيدي بشأن علاقته بهوفر.

قال ديك ديلوتش، منسق هوفر مع جونسون، المعيّن حديثاً في البيت الأبيض: «لطالما عرف السيد جونسون معنى القوة وعرف كيفية استخدامها[٧]. كان هوفر ناجحاً جداً آنذاك وعرف السيد جونسون كيفية استخدامه. ما كانا صديقين شخصيين حميمين بأي شكل من الأشكال. إذ كانت هناك حالة لا ثقة سياسية بينهما، ولكن كان كلاهما يحتاج إلى الآخر».

«إننا نعتزم إعلان الحرب»

ركز ليندون جونسون المعلومات والسلطة في المكتب البيضوي على نحو أفضل من أي رئيس سابق منذ فرانكلين روزفيلت. وكان معجباً بطريقة استخدام هوفر للاستخبارات السريّة. فاستخدم الـ (أف بي آي) سلاحاً سياسياً بطريقة لم يعتمدها أي رئيس سابق.

احتاج إلى مساعدة هوفر لاستخدام آخر ذرّة من سلطته الرئاسية - أي لاستخدام نفوذه السياسي بأقصى قدر من الحرية والسريّة لاحتواء التهديد الشيوعي، محلياً وخارجياً؛ وللتجسس على أصدقائه وأعدائه في الكونغرس وفي المحكمة العليا، ولمواصلة مراقبة المتملقين في اليسار الليبيرالي، ولقطع دابر عناصر اليمين المتطرف.

لم يستخدم جونسون قط السلطة على نحو فعّال أكثر مما فعل حينما أمر هوفر بتدمير منظمة كو كلوكس كلان في ميسيسيبي، وشن حرب أميركية ضد الإرهابيين في منظمة كلان الذين يحرقون الكنائس.

تذكر بورد مارشال، رئيس قسم الحقوق المدنية في وزارة العدل قول جونسون إن السيادات الثلاث منخرطة في المعركة[٨]: «هناك الولايات المتّحدة وولاية ميسيسيبي وهناك هوفر». للتعامل مع الثلاثة لا بد من خليط من القوة المفرطة والدهاء البالغ. وقد نجح جونسون في هذا الأمر.

يوم الأحد في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٦٤ اختفى ٣ ناشطين في مجال الحقوق المدنية بعد هربهم من سجن في فيلادلفيا، مسيسيبي في سيارتهم الستايشن بعد تعقب عناصر منظمة الكلان لهم. وقد اعتبروا بمجرد اختفائهم موتى. كما شهدت ميسيسبي ما يعادل ٢٥ عملية ضرب وتفجير وإطلاق نار وحريق متعمد استهدفت أعضاء حركة الحقوق المدنية شهرياً في خلال العام ١٩٦٤. غير أن وقوع جريمة أودت بحياة ٣ أشخاص - من بينهم شخصان أبيضان من الشمال - كان خارج المألوف.

اتصل هوفر بجونسون في البيت الأبيض بعد يومين. قائلاً له: «لقد وجدنا السيارة»[٩]. كانت قد أحرقت على مسافة ٨ أميال خارج فيلاديلفيا.

واصل هوفر القول: «يبدو أن هؤلاء الرجال تعرضوا للقتل».

قال جونسون بقليل من الأمل: «أو ربما اختُطفوا ولم يُقتلوا».

قال هوفر: «أشك أن يعطيهم أولئك الرجال هذه الفرصة. السيارة محترقة جداً ومتفحّمة نتيجة الحرارة».

سأل جونسون: «ألا تزال السيارة تحترق؟»

قال هوفر: «أجل لا تزال تحترق».

أخبر هوفر الرئيس: «سيواجهنا المزيد من هذه الحالات في الجنوب. وما سيعقد المسائل هم مثيرو حركة الزنوج».

بدأ البحث في المنطقة المعادية والساخنة لمقاطعة نيشوبا، ميسيسيبي.

كانت منظمة كلان قد جندت أفراداً يعملون في دوريّة خفر الطرقات السريعة في ميسيسبي وعمدة المقاطعة. كان لـ (أف بي آي) وجود محدود في ميسيسبي؛ كما أن بعض العملاء القدماء، الذين اضطروا إلى العمل والعيش مع عناصر تطبيق القانون المحليين والحكوميين، كانوا غير متحمسين لاختلاق قضية فيدرالية من جريمة قتل مثيري الشغب الثلاثة.

في ٢٤ حزيران/يونيو صدم جونسون هوفر عبر إرسال مدير الاستخبارات المركزية المتقاعد آلن دالاس للتكلم مع حاكم ميسيسبي ورئيس دوريّة خفر الطريق السريع في ميسيسبي. لاطف الرئيس هوفر وطمأنه: «لم أحظ بصديق في هذه الحكومة أفضل منك... لن يأخذ أحد منك شيئاً ما دمت حياً... لن يسلب أحد منا صداقتنا الممتدة ٣٠ سنة أو يعبث بها»[١٠].

في ٢٦ حزيران/يونيو قدم دالاس تقريره إلى جونسون في البيت الأبيض. ولكن الرئيس أرغمه على التحدث مع هوڤر عبر الهاتف. قال دالاس لمدير المباحث الفيدرالية: «عليك مراجعة عدد العملاء الذين وظفتهم في تلك الولاية[١١]. أخشى أن تقوم دورية خفر الطرقات السريعة في ميسيسبي وعمد المقاطعات بحل هذه المسألة ما لم يساندهم أحد... ثمة ٦ مشكلات أخرى تضج بالصعوبات وقد يكون هناك نشاطات إرهابية من أي نوع».

بدا هوفر شاكاً لدرجة بالغة. «سوف تكون مهمة تفوق قدرة البشر تقريباً ألا تعتقد ذلك يا آلن؟»

فيما راح جونسون يصغي عبر مكبر للصوت، ركز هوفر على إبقاء المؤيدين للاندماج العرقي في حالة منضبطة. فقال: «خضع هؤلاء الأشخاص للتدريب وسيعيشون في منازل أصحاب البشرة الملونة. سيعقدون اجتماعات في كل مجتمع ليعطوهم التعليم الذي يفترض أن يحصلوا عليه لتسجيلهم من أجل أن يصوتوا بموجب قانون ميسيسبي. ينبغي إبقاء رجل أو عميل مع هؤلاء الأفراد حينما يأتون إلى الولاية. لأن جمهور منظمة كلان هذا - أفراد دورية خفر الطرقات السريعة في ميسيسبي هم أعضاء في منظمة كلان، وكذلك العديد من رؤساء الشرطة والكثير من العمد أيضاً». أراد هوفر أن تتولى فرقة من مارشالات الولايات المتّحدة وليس مكتب التحقيقات الفيدرالي التعامل مع دورية خفر الطرقات السريعة في ميسيسبي ومجلس الكنائس الوطني والنشطاء السود على السواء.

عاود جونسون الدخول على الخط الهاتفي ليطلب من هوفر تعزيز الطاقة البشرية التابعة للـ(أف بي آي) في ميسيسبي: «ربما تستطيع منع بعضهم من هذه الأعمال الإرهابية بمجرد وجود جماعتك».

اتصل الرئيس بهوفر مجدداً مساء الـ٢٩ من حزيران/يونيو. كان جونسون قد دعا والدة أحد الرجال المفقودين، آندي شويرنر، إلى البيت الأبيض. لم يكن هوفر سعيداً. قال للرئيس: «إنها شيوعية. كانت هي وزوجها عضوين فاعلين في الحزب الشيوعي في نيويورك عدة سنوات».

فسأل جونسون وهو يسعل بقوة ويجهد صوته: «هل هي عضو فعلي؟»

فأجاب هوفر بسأم: «أجل إنها كذلك بالتأكيد».

مع ذلك بدأ هوفر ينصاع لطلب الرئيس. فقال: «سأفتح مكتباً رئيسياً يعمل بدوام كامل في جاكسون، ميسيسبي وسأكلف عميلاً ليكون في سدة المسؤولية وطاقم عمل كاملاً على غرار ما نفعل في نيويورك أو سان فرانسيسكو».

في ٢ تموز/يوليو ١٩٦٤ طلب جونسون إلى هوفر الذهاب إلى ميسيسبي وإعلان وجود الـ(أف بي آي). فبدا المدير متردّداً. قال هوفر: «مهما فعلت فستدان. لا يمكنك إرضاء الطرفين».

ثم تلقى أمراً مباشراً من رئيس الولايات المتّحدة.

قال جونسون: «لن يدينك أحد سوى قلة من الشيوعيين والمعتوهين وبضعة أشخاص جامحين يعارضونك في هذه البلاد. إلا أنهم معروفون. إن أحداً في هذه البلاد لا يتمتع بالاحترام الذي تلقاه».

قال الرئيس: «فلتحدد عدد الأشخاص الذين يمكنك وضعهم هناك. عليك تكليف ٥٠ شخصاً أو ١٠٠ لمراقبة منظمة كلان هذه، ومتابعتها من بلد إلى آخر. أعتقد أن مجرد وجودهم قد يوفر علينا فرقة من الجنود... كما أعتقد أن عليك تنظيم أفضل منظومة استخبارية، أفضل من تلك التي كلفتها متابعة المسألة الشيوعية. لقد قرأت مجموعة من تقاريرك عن الشيوعيين الليلة الفائتة هنا حتى الساعة الواحدة. إنهم لا يستطيعون فتح أفواههم من دون أن تدري أنت بما سيقولون».

قال هوفر: «هذا صحيح جداً».

عرف جونسون كيفية لي ذراع هوفر: «لا أريد أن يفتح عناصر منظمة كلان هؤلاء أفواههم من دون أن تدري بما سيقولونه. لا داعي لأن يعرف سواك بمكنوناتهم، ربما، ولكن علينا وضع منظومة استخبارية في تلك الولاية...»

قال جونسون: «إن اضطررت إلى إرسال جنود... فسيكون أمراً في منتهى الخطورة. إنني أتلقى مطالب بإرسال ٥ آلاف جندي... وأعتبر أن إرسال مجموعة من العسكريين والفرق العسكرية عبارة عن خطأ جسيم. ولكن لدي وفرة من عناصر المباحث الفيدرالية... حدد أنت من أين ستأتي بهم... وحدد العدد الذي سنرسله الأسبوع المقبل».

قال الرئيس: «أريد منك تشكيل منظومة استخبارية شبيهة بتلك التي عملت على القضية الشيوعية».

كان جونسون يطلب من هوفر السعي وراء منظمة كلان باللغة التي يفهمها. فأطاعه هوفر. وراحت المباحث تتعقب عناصر منظمة كلان وتخترق صفوفهم، وتفسد أحوالهم، وتخرّب أوضاعهم، تماماً كما أمر جونسون.

قال بورك مارشال: «ما كان السيد هوفر ليتغير بمفرده مطلقاً[١٢] من دون أمر ضاغط

من جونسون. كانت الـ (أف بي آي) متردّدة بشأن القيام بأي عمل ضد منظمة كلان. اعتبر السيد هوفر نشطاء الحقوق المدنية منتهكين للقانون. وكانت الـ (أف بي آي) أسوأ من عديمة الفائدة بالنسبة إلى وجهة نظره - إلى أن أمره الرئيس بتغيير وجهة النظر هذه».

عيّن هوفر عميلاً عنيداً مفضلاً لديه ولكنْ، ذكيّاً جداً يدعى جو سوليفان لإدارة الفرع في ميسيسبي. فاختار سوليفان روي مور عميلاً خاصاً له في سُدّة المسؤولية. كان مور عنصراً بحرياً قديماً. وكان عدد غير عادي من أفضل الشبان في الـ (أف بي آي) الذين أرسلهم إلى ميسيسبي محاربين قدامى مختارين من فروع مكاتب الـ (أف بي آي) في أرجاء أميركا.

قال مور لرجاله: «أريد منكم جمع المعلومات عبر محاولة خرق منظمة كلان. إننا نعتزم إعلان الحرب»[١٣].

قال عميل مبتدئ يدعى بيلي بوب ويليامز، وهو جندي بحري سابق قام باكتشاف غرف التعذيب وميادين القتل التابعة لمنظمة كلان في قرى مهجورة في دلتا ميسيسبي: «درب مور العديد من العملاء المبتدئين على أساليب جمع المعلومات... التي تم استخدامها منذ أيام المصريّين».

قل دونالد سيزار من المباحث الفيدرالية: «راح كينغ ينادي بأعلى الصوت بأنه لا يوجد ما يكفي من العملاء الأميركيين في ميسيسبي - لذا وجدت نفسي فجأة في ميسيسبي»[١٤]. ففي فيلاديلفيا، مرتع الفرسان البيض في منظمة كوكلوكس كلان، وبلدة تضم قرابة ٤٠ ألف نسمة، «لا بد أنه كان هناك ٤٠ إلى ٥٠ عميلاً يفتشون في كل أرجاء المكان»، باحثين عن جثث.

كان سيزار رجلاً ذا خبرة استثنائية على الرغم إلى كونه مبتدئاً. أتى إلى ميسيسبي عقب تدريبه الأول، في دالاس، حيث حقق في اغتيال كينيدي. كان قبل عقد من الزمن، نقيباً يمضغ التبغ في السلاح البحري للولايات المتّحدة. فجندته وكالة الاستخبارات عنصراً شبه عسكري في خلال الحرب الكورية. فقام من بين مهمات أخرى، بتدريب ميليشيات تيبيتية موالية للدالاي لاما. أراد التوجه إلى شرق إفريقيا عام ١٩٦٣ ولكن وكالة الاستخبارات أرادت إعادة إرساله إلى آسيا. فاستقال سيزار وانتهى به المطاف مسؤولاً عن مقاطعة نيشوبا في ميسيسبي عوضاً عن نيروبي، كينيا. لماذا؟ لأن والده

رئيس قسم الشرطة في أولد فروج، بينيسيلفانيا لطالما أراد لابنه الانضمام إلى الـ (أف بي آي).

اكتشف رئيس سيزار، المحقق جو سوليفان مكان دفن جثث النشطاء الثلاثة في مجال الحقوق المدنية. قال سيزار: «كان سوليفان ودوداً جداً مع ماينارد كينغ، الذي كان نقيباً في دورية خفر الطرقات السريعة في ميسيسبي». لم يخبر سوليفان مرؤوسيه قط كيفية حصوله على المعلومات ولكن هوفر علم بها.

مساء ٤ آب/أغسطس ١٩٦٤ اتصل ديك ديلوتش بالبيت الأبيض مقاطعاً اجتماعاً حربياً. كان الرئيس قد تلقى تقريراً مروّعاً حول هجوم شيوعي ذاك اليوم على السفن الأميركية في خليج تونكين - كان تقريراً مزيفاً، ولكن اعتُبر حقيقياً. أتى الإخفاق الاستخباري التام كالرصاصة الاستهلالية للحرب الأميركية في فيتنام. وقد أخبر الرئيس الشعب الأميركي تلك الليلة مباشرة عبر التلفاز أن الولايات المتّحدة قد بدأت بقصف فيتنام.

كان أكثر سعادة بكثير بالتكلم إلى ديلوتش.

قال ديلوتش: «أراد مني السيد هوفر الاتصال بك يا سيدي على الفور وإخبارك بأن الـ (أف بي آي) قد وجدت ٣ جثث على مسافة ٦ أميال جنوب غربي فيلاديلفيا. اكتشفت مجموعة من العملاء المفتشين الجثث قبل حوالى ربع ساعة».

سأل جونسون: «أتعرفون من اقترف هذه الجريمة؟»

أجاب ديلوتش: «سيدي الرئيس لدينا مشتبه فيهم تورطهم شبه مؤكد ولدينا أدلة ظرفية ممتازة».

«كيف وجدتم مكان الدفن؟ هل ثمة من أعطاكم طرف الخيط؟»

«أجل يا سيدي إنه شخص علينا حمايته بعناية شديدة بالطبع».

«أنتم تعرفون هوية هذه الجثث أليس كذلك؟»

أجاب ديلوتش: «سيدي الرئيس إننا متأكدون من هويتها. بذلنا الكثير من الجهد في الحفر وانتشال الجثث».

جندت المباحث من خلال ماينارد كينغ، الذي قاد الـ (أف بي آي) إلى الجثث،

عضواً آخر في منظمة كلان وهو ديلمار دينيس، وهو مبشّر وسيم يبلغ ٢٧ سنة من العمر ويتمتع بذاكرة فوتوغرافية. كلّف سوليفان دون سيزار أمر دينيس. وكان المبشّر يتمتع بالذكاء. حيث كان يحفظ أرقام لوحات السيارات وأرقام الهواتف والأسماء والتواريخ والأماكن. كان سيزار مخولاً الدفع لدينيس كل ما يلزم كي يبقيه في الخدمة عميلاً سرياً للـ (أف بي آي) داخل منظمة كلان.

قال سيزار: «دفعت له ما يقارب الربع مليون دولار[١٥] - أي ما يعادل المليون و٧٥٠ ألف دولار اليوم - وهو مبلغ يفوق بكثير ما تلقاه أي مخبر آخر للمباحث».

استحق ديلمار دينيس ما أخذه. قال سيزار: «كشفت كل عناصر تطبيق القانون في مقاطعة نيشوبا المنخرطين مع منظمة كلان». كما سمّى العناصر الذين حاصروا وأطلقوا النار وقتلوا ودفنوا المشاغبين الخارجيين؛ قال سيزار: «كشف تحديداً أمر اقتراف جريمة قتل نشطاء الحقوق المدنية الثلاثة الصادر من سام بويرز، الذي كان الزعيم الأبرز لمنظمة كلان في ميسيسبي، إلى جماعة الكلان في نيشوبا الذين كان يرأسهم آنذاك إدغار راي كيلن. كان ديلمار موثوقاً به جداً داخل منظمة كلان لدرجة أنه لم يخدم الـ (أف بي آي) وحدها وإنما منظمة كلان أيضاً - ليس بصفته رسولاً لمعلومات منظمة كلان فحسب، بل موزعاً لأموال المنظمة أيضاً».

استغرق الاقتصاص من رجال كيلن وبويرز الكثير من الوقت. حيث استغرق كيلن وحده ٤٠ سنة. انتهى المطاف بكيلن رجلاً مفلساً وخائب الأمل، وممزقاً نتيجة دوره كمجند. ولكن عبر هذا التجنيد، دخلت الـ (أف بي آي) منظمة كلان في ميسيسيبي.

بُغْضُ الأشخاص البيض

في اليوم التالي لاكتشاف جثث النشطاء الثلاثة في مجال الحقوق المدنية اتصل جونسون بهوفر وقال: «أيقنت أنك ستفلح. إن حسبتَ أنك ستتوقف عن العمل لمجرد أنك كبرت في السن بعض الشيء فأنت واهم. إنني لا أحيل عناصر الـ (أف بي آي) على التقاعد».

قال هوفر بفخر جلي: «هذا لطف بالغ من قبلك أيها السيد الرئيس. أتممت من فوري اختباراتي البدنية ونجحت فيها بنسبة مئة في المئة».

ثم انتقل إلى جرائم ميسيسبي وقال: «تعرض كل من هؤلاء الرجال لإطلاق نار. ولدينا أسماء الفاعلين. ولكن إثبات الفعل سيكون أصعب بعض الشيء. عمدة البلدة متورّط في الأمر وكذلك نائبه وقاضي الصلح أيضاً. فضلاً عن ٧ رجال آخرين. لدينا كل هذه الأسماء وحالياً نركز على إيجاد الأدلة».

إن الاختراق الشديد لمنظمة كلان في ميسيسبي أدى بهوفر إلى ترخيص كامل لبرنامج استخباري مناهض للمنظمة.

دُشّن برنامج الاستخبارات المضادة - كراهية البيض في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ أي بعد شهرين على طلب الرئيس من هوفر تعقب منظمة كلان كما فعل مع الشيوعيين. وقد استمر هذا البرنامج ٧ سنوات مسبباً ضرراً بالغاً ودائماً لعناصر المنظمة. فراح العملاء ذوو القمصان البيض يقاتلون عناصر منظمة كلان على غرار محاربي الأدغال قاتلي الأفاعي، ولكن عملهم استدعى مكراً أكثر من مجرد خلع الأبواب. بحيث تطلب تجنيد وتوظيف مخبرين. لذا وجب على عناصر الـ (أف بي آي) العمل جواسيس أكثر منهم جنوداً. إذ شُغل ٢٠٠ عنصر من الـ (أف بي آي) في جرائم ميسيسبي، حيث استجوبوا ٤٨٠ عنصراً من منظمة كلان. بعد قتل المنظمة ليميويل بين، وهو ملازم احتياطي أسود في الجيش، خارج أطلانتا، وسعت المباحث عملها لتشمل كل الجماعات الأساسية التابعة للمنظمة في ميسيسبي وألاباما وجورجيا.

كانت هذه قضايا أمن داخلي وليس تحقيقات جنائية. اعتمدت على الخرق والمراقبة وإفساد حال عناصر منظمة كلان وقادتها المجرمين.

تكثف العمل سريعاً ببرنامج كراهية البيض في خريف العام ١٩٦٤، الذي تضمّن كل الأساليب التي تم تطويرها في هجوم المباحث المطول على اليسار. كان عملاء المباحث يحققون مرة في الأسبوع في خلال خريف ١٩٦٤ مع جميع العناصر المعروفين في عداد الفرسان البيض التابعين لمنظمة كلان، ملقين اللوم على عناصر المنظمة الآخرين بأنهم وشاة يسمون أسماء ويدسون شكوكاً عميقة بين عناصر المنظمة. قليلون من كانوا يميزون بين المخبر وغيره. قامت المباحث بعرض ثروات صغيرة أمام مخبرين محتملين لمنظمة كلان، كما عرضت رشى فورية على عناصرها على أن يكونوا عملاء مزدوجين داخل قوى الشرطة المحلية والحكومية، وزرعت أجهزة تنصت وأجهزة استراق الأسلاك

في فروع الجماعة، ونفذت عمليات تفتيش لا شرعية لسرقة قوائم العضوية ومخازن ديناميت (أقله في مناسبة واحدة). أثبت خرق المباحث لمنظمة كلان أنه أفضل من اختراق المنظمة لوكالات تطبيق القانون المحلية والحكومية.

قال جوزيف روتشي الابن من المباحث الفيدرالية: «حينما يُعقد اجتماع لمنظمة كلان يضم ١٠ أشخاص[١٦]، كان ٦ منهم يقدمون تقاريرهم عن الاجتماع في اليوم التالي. كنا ننفذ برنامجاً مناهضاً فاعلاً لمنظمة كلان. وكنا أيضاً نتواصل معهم بريدياً. أذكر أننا كنا نرسل إليهم بطاقات معايدة كبيرة عبر البريد. كما أذكر أن بطاقة معينة أظهرت عنصراً من منظمة كلان وشخصاً آخر يختلس النظر من تحت الملاءة وكأنه يتساءل من الذي سيختلس النظر من تحت ملاءتك الليلة؟».

كان المزاج الحماسي لعملاء المباحث الذين أداروا برنامج كراهية البيض ملحوظاً، أخذاً بعين الاعتبار حقيقة أن زملاءهم كانوا يكافحون الاختراق الشيوعي لحركة الحقوق المدنية بزخم مواز.

كان برنامج كون إنتل برو الذي يستهدف الحزب الشيوعي مركزاً على الحركة وداعميها البيض من بين الليبيراليين واليساريين الشبان. قال بيلي بوب ويليامز: «كانت المباحث تنفذ ما يجب عليها فعله[١٧]، حيث تواصل مراقبة التأثيرات الأجنبية داخل حركة الحقوق المدنية؛ فاكتشفت أن عدداً كبيراً من نشطاء الحقوق المدنية قد تدربوا في الاتحاد السوفياتي أو كوبا، وجل همهم هو إثارة القلاقل المدنية».

«هذا يجعلني أخشى كثيراً حتى التكلم بفظاظة مع زوجتي»

تظهر مذكرات جونسون وسجلات مكالماته الهاتفية التي كُشفت حديثاً أنه كان يتواصل باستمرار مع هوفر ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، وأحياناً مرتين أو ثلاث مرات في اليوم، مستفسراً عن معلومات سياسية حول العديد من المسائل، معظمها بعيد عن حقل تطبيق القانون.

كان هوفر يعشق هذه اللحظات.

حينما ظهرت توترات عرقية قوية في شوارع نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤،

أرسل جونسون هوفر للتحقيق في الحادث. فسارع هوفر إلى المدينة وأبلغ إلى الرئيس أن «أعمال الشغب لم يفتعلها الشيوعيون وإنما ظهروا فوراً لجني فوائد سياسية منها»[١٨]. وإلى جانب ذلك قدم هوفر إلى الرئيس تقريراً عن ثروات منافسه الجمهوري في الانتخابات المقبلة، السيناتور باري غولدووتر من أريزونا، من بين يهود نيويورك. قال هوفر لجونسون: «إن العديد من هؤلاء اليهود الذين كانوا سيصوتون لغولدووتر - ظناً منهم أنه يهودي - قرروا الآن التصويت لك». فقهقه الرجلان معاً.

قبل ٣ أسابيع من موعد انتخابات العام ١٩٦٤ ضُبط رئيس أركان جونسون والتر جينكينز في شرطة آداب واشنطن العاصمة يمارس الجنس الفموي مع رجل في حمام جمعية الشبان المسيحيين على بُعد مربع سكني من البيت الأبيض. كان نصب الفخاخ الجنسية بغية الابتزاز السياسي يعد تقنية قديمة آنذاك من قبل أجهزة الاستخبارات الشيوعية.تمكن هوفر في غضون أيام من التأكيد لجونسون أن القضية لا تحوي أية تبعات أمنية قومية. قال له جونسون: «أنا ممتن جداً لك لوطنيتك واجتهادك وطريقة تعاملك مع الوضع امتناني لكل ما فعلته»[١٩].

قال هوفر: «بالطبع أدرك الموقع الذي كنت فيه والأعباء الفظيعة الأخرى التي تحمّلتها ومن المؤسف جداً حدوث هذا الأمر. ولكن أظننا تعاملنا مع هذا الوضع بتعاطف».

قال له جونسون: «تذكّر يا صديقي أنك قمت بواجبك كما كنت تفعل طوال حياتك وأنا فخور بذلك. وأنا أكثر فخراً بك من ذي قبل، مادام مسؤولك الأعلى يفكر فيك بهذه الطريقة».

أجاب هوفر: «هذا كل ما يهمّني».

ولكن الرئيس شعر بالارتباك من جراء مثلية أبرز مساعديه. قال جونسون لهوفر: «أظن أنه سيتحتّم عليك تعليمي شيئاً بخصوص هذه الأمور. أقسم إنني لا أعرفها. لا أعرف شيئاً عنها».

أجاب هوفر: «إنها أمور لا تستطيع التكلم عليها أحياناً - تماماً كحالة ذاك المسكين جينكينز. هناك أشخاص يسيرون بطريقة مضحكة وما إلى ذلك، قد تحسبهم غريبي الأطوار قليلاً».

بعد أسبوع جلس روبرت كينيدي المنزعج بشدة إلى جانب الرئيس جونسون في سيارة ليموزين تجوب شوارع نيويورك.

كان جونسون قد انضم إلى روبرت كينيدي في جولة انتخابية قبل ٥ أيام من الانتخابات حيث ترشح كينيدي لمجلس الشيوخ الأميركي. افتتح الرئيس حديثاً حذراً عن الأخبار المفجعة السياسية التي وُضعت في خزانة مكتب جينكينز. قال لكينيدي إن الخزانة احتوت على تقارير للـ(أف بي آي) تفصّل الفسوق الجنسي لأعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب الذين عاشروا عاهرات. تساءل الرئيس بصوت عال إن وجب تسريب هذه المعلومات بشكل انتقائي ضد الجمهوريين قبل يوم الانتخابات.

يسرد كينيدي قائلاً: «أخبرني أنه أمضى الليل بطوله جالساً يقرأ ملفات المباحث الفيدرالية حول هؤلاء الأشخاص[٢٠]. ويتحدث ليندون بشأن هذه المعلومات والمواد بحريّة تامة. يتكلم على جميع الناس مع جميع الناس. وبالطبع هذا أمر خطر». كان كينيدي قد اطلع على بعض من هذه الملفات بصفته نائباً عاماً. شعر أن كشفها قد «يدمر الثقة التي يوليها الناس في الولايات المتّحدة لحكومتهم ويجعل منا أضحوكة في العالم».

كما لم تكن هذه الملفات الجنسية الوحيدة التي تشاطرتها المباحث مع الرئيس.

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤ غضب هوفر لاعتزام مارتن لوثر كينغ تلقي جائزة نوبل للسلام، وأثار سخطه أكثر انتقاد كينغ أداء مكتب التحقيقات الفيدرالي في مجال الحقوق المدنية، فعقد مؤتمراً صحفياً غير اعتيادي مستدعياً مجموعة من الصحفيات إلى مكاتبه معلناً أن كينغ أكبر كاذب في البلاد. أعرب جونسون، الذي تشاور مع ديك ديلوتش بعد يومين، عن التعاطف مع موقف هوفر.

قال جونسون بضحكة خافتة: «إنه يعرف مارتن لوثر كينغ[٢١]، أعني أنه يعرفه بشكل أفضل من أي شخص آخر في البلاد».

كان مسؤول الاستخبارات في الـ(أف بي آي) بيل سوليفان قد أجرى تحرياته الخاصة حول مارتن لوثر كينغ. وضّب طرداً وضع فيه التسجيلات الجنسية لكينغ التي حضرها تقنيو المختبر في المباحث، وكتب رسالة سامة أرفقها بالأشرطة، وأرسلهما إلى منزل كينغ. ففتحت زوجته الطرد.

أفادت الرسالة: «يا كينغ انظر إلى ما في قلبك. سيعرفك الشعب الأميركي سريعاً

على حقيقتك - وحش شرير غير سوي... هناك مخرج واحد فحسب لك. حريٌّ بك سلوكه قبل أن تُكشف حقيقتك القذرة وغير السويّة أمام الأمة».

أيقن الرئيس أن هوفر هو الذي سجل لقاءات كينغ الجنسية لاستخدام المعلومات في مسعى منه لإلحاق الخزي بكينغ في البيت الأبيض والكونغرس وفي منزله الخاص. وعرض ديلوتش نفسه على المراسلين والمحرّرين الصحفيين فرصة لسماع التسجيلات الجنسية. حينما سمع نيكولاس كاتزينباتش، الذي بات آنذاك النائب العام للولايات المتّحدة، بهذه العروض على الصحافة، استدعى ديلوتش إلى مكتبه وواجهه.

يتذكر كاتزينباتش قائلاً: «أنكر تماماً أي نشاط من هذا النوع وأراد أن يعلم من يروّج هذه الأكاذيب[٢٢]. كنت مقتنعاً تماماً بشأن من كان يكذب حقيقةً ولكنني افتقرت إلى الطريقة لإثبات هُويّته». واقتناعاً منه أن حركة الحقوق المدنية تواجه كارثة، سافر كاتزينباتش لمقابلة الرئيس في مزرعته في تكساس حيث كان يستمتع بإجازة عقب انتصاره الساحق في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤. أصغى إليه الرئيس وطرح بضعة أسئلة ثم أكمل.

لم يملك جونسون إلا إبداء الإعجاب بالقوة المكيافلية لهجوم هوفر. قال لكاتزينباتش في ٤ آذار/مارس ١٩٦٥: «اسمعني، حينما شك مارتن لوثر كينغ في استقامته، قام بكل تأكيد بالرد بقوة فائقة»[٢٣].

بلغ تقدير جونسون لهوفر ذروته في ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٥ عقب جريمة قتل فيولا لوزو وهي ناشطة حقوق مدنية بيضاء كانت تقود سيارتها من سِلما، ألاباما برفقة راكب أسود. ركنت سيارة إلى جانب سيارتها على طريق سريع معتم ثم أطلق مسلح عليها النار وقتلها. حل مكتب التحقيقات الفيدرالي القضية على الفور. كان مخبر سري يدعى غاري طوماس راكباً في السيارة برفقة ٣ عناصر آخرين من منظمة كلان.

في ٢٦ آذار/مارس وفي الساعة الـ ٨ و١٠ دقائق تكلم جونسون وهوفر على الاعتقالات. قال هوفر للرئيس الميال إلى الشك: «كان في السيارة أحد رجالنا. لحسن الحظ لم يكن يحمل سلاحاً ولم يطلق النار. ولكنه كشف هوية الرجلين اللذين كانا يحملان أسلحة وأطلقا النار... نعلم هوّيتهما وسنعتقلهما ونحقق معهما... المخبر موجود في المكتب ونتكلم معه. إنه خائف جداً وهذا أمر طبيعي لأنه يخشى على حياته».

سأل جونسون: «من هو المخترق والمخبر؟ تجنّدون شخصاً ما ومن ثم ينضم إلى منظمة كلان؟»

سرى غرور هوفر عملياً عبر الخط الهاتفي. فشرح قائلاً: «يتوجهون إلى شخص ينتمي إلى المنظمة ويقنعونه بالعمل لحساب الحكومة وندفع له المال. أحياناً يطلبون أسعاراً عالية جداً وأحياناً لا. على سبيل المثال، الجثث الثلاث التي وجدناها في ميسيسيبي اضطررنا إلى دفع مبلغ ٣٠ ألف دولار لتحقيق ذلك... وبعدما وجدنا الجثث حددنا هوية أحد الرجال وحقّقنا معه فأعطانا هويّات الأفراد الـ١٩ الآخرين، وقد اعترف اثنان منهم».

أبدى جونسون تشوقاً وقال: «هذا رائع يا إدغار».

أتت القضية نعمة ونقمة في آن على نيل شاناهان، عميل المباحث الذي تسلم أمر عضو منظمة الكلان السري في السيارة، غاري روي. يتذكر شاناهان قائلاً: «قمنا بحل القضية بعد ساعتين من وقوعها»[٢٤]. ولكن كيف تسنّى للمباحث التعامل مع مشاركة روي في الجريمة؟ قال شاناهان: «لم يكن لدينا أي برنامج لحماية الشهود آنذاك. أنا كنت خطة حمايته كشاهد... كانت مشكلة لا حل لها».

وقف جونسون وهوفر جنباً إلى جنب في الغرفة الشرقية في البيت الأبيض يوم الـ٢٦ من آذار/مارس ظهراً، في خطاب مباشر للأمة. أعلن الرئيس اعتقال عناصر منظمة كلان الأربعة ومن بينهم مخبر المباحث السري. مدح جونسون هوفر والـ(أف بي آي) لتنفيذها الاعتقالات السريعة من دون ذكر الرجل التابع للمباحث داخل السيارة، ثم شجب منظمة كلان واعتبر أفرادها «أعداء للعدالة قاموا طوال عقود باستخدام الحبل والمسدس والقطران والريش لترهيب جيرانهم».

قال جونسون، وهي بكل تأكيد أول مرة يشجب رئيس حارقي الصُّلبان والعصابات الفيتنامية في آن واحد: «لن يرهبنا إرهابيو منظمة كو كلوكس كلان ولا إرهابيو شمال فيتنام»[٢٥]. وكان هوفر واقفاً إلى جانب جونسون صامتاً وجامداً.

عاودا التواصل ثانية هاتفياً، في لحظة مقتضبة من الغبطة المتبادلة، في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦٥. قال الرئيس: «أشعر بكل تأكيد بالفخر بما فعلته بشأن مسألة الحقوق المدنية وأظن أن التاريخ سيظهر ذلك أيضاً. لقد استطاع دس رجل في تلك السيارة، لم

أسمع قط بمثل هذا الأمر الذي لا يخطر على بال! وهذا ما يجعلني أخشى كثيراً حتى التكلم بفظاظة مع زوجتي! أخشى أن يكون لديكم رجل هناك فيعتقلني!»

تضاحك هوفر وجونسون من كل قلبيهما، وهو أمر نادراً ما يحدث في سجلّات التاريخ الأميركي. رسمت لحظة المرح تلك نهاية أحد آخر الأحاديث السلسة التي تبادلها الرجلان. بعد ١١ يوماً واجه جونسون أزمة لم يقو على مواجهتها. فاضطر إلى اللجوء إلى هوفر لإنقاذه.

٣١

الرجل الذي أعتمد عليه

انفجر الوضع في جمهورية الدومينيكان يوم السبت في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٦٥. كان الرئيس كينيدي قد حلم بجعل البلاد نموذجاً للديمقراطية. ولكنها حينذاك كانت مرتعاً للخوف والحقد.

قام ثوري من جناح اليمين بخلع الرئيس خوان بوش، أول قائد للأمة مُنتخب ديموقراطياً. ثم شن موالو بوش هجمة مضادة. كان بوش، الليبيرالي الحالم، قد هرب إلى سان خوان. وكان سلفه خواكين بالاغير آخر رئيس ألعوبة في الديكتاتورية الماضية، قد هرب إلى نيويورك. وسالت الدماء في شوارع العاصمة سانتو دومينغو.

في الساعة ٩ و٣٥ دقيقة صباحاً في ٢٤ نيسان/أبريل اتصل جونسون بالدبلوماسي الأميركي، موضع ثقته، طوماس مان وهو محافظ شرس من تكساس عمل مساعد وزير للولاية.

قال جونسون لمان: «سيتحتّم علينا فعلياً تأليف حكومة هناك وإدارتها وتثبيتها بطريقة أو بأخرى. بوش هذا ليس جيداً»[1].

وضع الرئيس نفسه في موقع اختيار القائد التالي لجمهورية الدومينيكان. وكانت المشكلة أن لا أحد تقريباً في حكومة الولايات المتّحدة يعلم بما يجري في سانتو دومينغو. كان رئيس مركز وكالة الاستخبارات المركزية خارج الخدمة بسبب آلام في

ظهره. وكان السفير الأميركي يزور والدته في جورجيا. بينما كان المسؤولون الأميركيون الكبار في العاصمة يتجنبون المشاكل.

ولكن كان لهوفر ورجاله في سان خوان يد في القضية.

كان مركز العميل الخاص المسؤول أعلى مقام يستطيع المرء شغله في مكتب التحقيقات الفيدرالي من دون العمل في المقار - «مقعد الحكومة» كما أسماه هوفر. كما كان هذا العميل أمير مدينته، سواء أكانت مدينة نيويورك في ولاية نيويورك أم بوت في ولاية مونتانا. لقد كان لوالاس إيستل وفق هذه المراتب مكانة فريدة إذ إنه العميل الخاص المسؤول عن بورتو ريكو.

كان قلة من الرجال في المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) التابعة لهوفر يتمتّعون بهذا القدر من الخبرة. ولد إيستل عام ١٩١٧ وانضم إلى مكتب التحقيقات عام ١٩٤١. حقق مع مهرّبي البلاتين النازيّين في الأورغواي، وجمع معلومات عن روسيا من شعب الإسكيمو في آلاسكا، وعمل كالمبعوث الرسمي لهوفر إلى خيّالة الشرطة الكندية الملكية، وتمكن بطريقة ما من خلال هذه المناصب كلها من الحفاظ على رباطة جأشه، وهي صفة نادرة بعد قضاء ٢٤ سنة في خدمة هوفر.

أخذ والي إيستل يراقب من كثب خوان بوش. كان إيستل والـ (أف بي آي) يصغيان إلى مكالماته الهاتفية الصادرة من سان خوان فيما كان يهيئ لعودته إلى السلطة في جمهورية الدومينيكان. وكان الأساس القانوني لهذه المراقبة التقنية موضع شك في أفضل الأحوال. كتب طوم مان قبل شهرين: «ليس لدينا دليل يثبت أن بوش قد انتهك أية قوانين أميركية أو تآمر مع الغير لانتهاكها. جل ما فعله هو ممارسة حق حريّة التعبير»[٢].

بيد أن هوفر والمباحث أشارا إلى أن بوش شيوعي منذ العام ١٩٦١، وهذه التهمة مجرد توجيهها يجعلها غير قابلة للمحو.

لقد أذن هوفر نفسه بفرض المراقبة الإلكترونية غير المحدودة على بوش في سان خوان؛ حيث امتد تفويض هوفر إلى الجزيرة لأن بورتو ريكو كانت تابعة للكومونويلث الأميركي، بموجب القانون الأميركي. يتذكر إيستل قائلاً: «بموافقة الـ (أف بي آي) زود هاتف بوش بمراقبة إلكترونية لقيت نجاحاً يفوق خيالنا»[٣].

راحت المباحث تسترق السمع فيما كان بوش ومساعدوه في سان خوان يتكلمون

مع حلفائهم في سانتو دومينغو. وقد أظهرت عملية استراق الأسلاك «أن بوش لم يكن رئيساً بالاسم فقط في الثورة، بل كان أيضاً القائد الفعلي»، وفق كلام إيستل. «نقلنا هذا الأمر إلى مكتب التحقيقات الذي قام بدوره بنقله إلى البيت الأبيض».

انتاب بوش الشك في احتمال تعرُّض هاتفه للمراقبة. قال إيستل: «لجأ إلى استخدام الهواتف ذات المكالمات المدفوعة في أرجاء المدينة، وحتى إلى هواتف الأصدقاء والداعمين له في بورتو ريكو. غير أننا قمنا، بموجب تفويض شفوي من هوفر، بتوسيع تغطيتنا إلى أن تمتّعنا بالقدرة، لمحدودية القوى البشرية المتوافرة، على مراقبة كل الاتصالات تقريباً بين بورتو ريكو وغيرها من الأماكن».

صباح يوم الثلاثاء في ٢٧ نيسان/أبريل نصح مساعد الوزير مان الرئيس جونسون «بمحاولة إنشاء مجلس سياسي في جمهورية الدومينيكان». عصر ذاك اليوم، وفيما كانت المواجهات تشتدّ بين أنصار بوش وجنود النظام، أرسل الرئيس جونسون سلاح البحرية الأميركي لإخلاء قرابة ألف أميركي من الجزيرة. تلك الليلة راح الرئيس الذي جافاه النوم والذي كان يكلم نائب المسؤول في غرفة العمليات في البيت الأبيض في الساعة الـ٣ والنصف فجراً، يراقب سلاح الجو الأميركي وهو يقوم بجولات قصف لفيتنام.

في اليوم التالي في ٢٨ نيسان/أبريل، نصّب الرئيس مديراً جديداً لوكالة الاستخبارات المركزية هو الأميرال ويليام «ريد» رابورن، وهو زميل آخر له من تكساس، في غرفة مجلس الوزراء في البيت الأبيض. وذلك بحضور جميع عناصر وكالة الاستخبارات ذوي المقامات الرفيعة. ولكن ما إن انتهى الاحتفال الذي استمر ٦ دقائق، حتى انسحب جونسون من المكتب البيضوي لإجراء محادثة وجهاً لوجه مع هوفر امتدت ٨ دقائق. «عبّر السيد هوفر عن قلقه البالغ بشأن النشاطات الشيوعية في هذه الناحية من العالم إلى جانب تأثيرها في الحرب الفيتنامية»، وفقاً لما جاء في مذكرات الرئيس اليومية.

بحلول الليل، أمر جونسون ٤٠٠ جندي بحري أميركي بالتوجه إلى جمهورية الدومينيكان، لتنفيذ أول إنزال للجنود الأميركيين في الناحية الغربية من العالم منذ العام ١٩٢٨.

عند فجر ٢٩ نيسان/أبريل، تعرض الحرّاس البحريون في السفارة الأميركية في سانتو

دومينغو إلى إطلاق نار من قناصة. بعد ذلك أمر جونسون بإرسال ألف جندي بحري آخر إلى تلك الشواطئ. توجه هوفر عصر ذاك اليوم إلى البيت الأبيض لتقديم ملخص بالأحداث مدته ٢٠ دقيقة، على انفراد مع الرئيس. لمس هوفر تهديداً عالمياً: إذ كان الشيوعيون يتحركون في البحر الكاريبي، والكرملين يقود العصابات الشيوعية في فيتنام، في حين كان الماركسيون الأميركيون وأسيادهم في موسكو يستثيرون الحركة المناهضة للحروب في الولايات المتّحدة. قال: «وما يحدث في جمهورية الدومينيكان ليس إلا جزءاً من مخطط عالمي».

«يسيطر العدو على الطرقات»

تلقى جونسون قدراً كبيراً من المعلومات غير الموثوق بها عن جمهورية الدومينيكان من وكالة الاستخبارات وريد رابورن. قال الأميرال للرئيس من دون أن يملك أدلة كافية: «برأيي ما يقوم به السيد كاسترو هو مواجهة حقيقية»[٤].

رغب جونسون في الوثوق به. في ٣٠ نيسان/أبريل، قال الرئيس لمحاميه آبي فورتاس إن وكالة الاستخبارات «لديها رجال في قلب هذه العمليات - تماماً كما كان لهوفر في السيارة في ألاباما - يعلمون بما يجري».

قال الرئيس لفورتاس: «وما من شك في أن هذا من صنيع كاسترو. إنهم يحرّكون أماكن أخرى في هذه الناحية من العالم. قد يكون جزءاً من مخطط شيوعي كامل مرتبط بفيتنام... ينحصر خيارنا إما بالحصول على كاسترو وإما بالتدخل... أظن أن أسوأ كارثة سياسية محلية قد نواجهها هي في حال استيلاء كاسترو على السلطة».

في ذاك اليوم نفسه قرّر الرئيس التدخل بكامل قوة الجيش الأميركي. فأرسل جنرالاً عسكرياً برتبة ٣ نجوم وهو بروس بالمر الابن والفيلق الجوي الـ١٨، وفي عداده الفرقة الجوية الـ٨٢، إلى جمهورية الدومينيكان. انضم أكثر من ٢٠ ألف جندي أميركي وعنصر من قوى العمليات الخاصة ومن فرقة الحرب النفسية إلى جنود البحرية. فضلاً عن ٤٩ ألف جندي أميركي آخر كان جونسون قد أرسلهم في الأسبوع السابق إلى فيتنام.

في الأول من أيار/مايو أعطى الجنرال إيرل ويلر، رئيس قوى الأركان المشتركة أوامره

بالتقدم: «تقضي مهمتكم المعلنة بإنقاذ حياة الأميركيين. كما تقضي بمنع جمهورية الدومينيكان من التحول إلى دولة شيوعية. أعلن الرئيس أنه لن يسمح بوقوع أزمة أخرى شبيهة بما حدث لكوبا. عليكم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه المهمة».

دست القوى الأميركية نفسها بين جنود المجلس السياسي والجنود الموالين للرئيس بوش (الثوار بالنسبة إلى الأميركيين). فوقعت مواجهة متوتّرة تخللتها مناوشات وعمليات قنص وإطلاق قذائف وغارات ليلية وحشية ضد المدنيين.

كانت الاستخبارات السلعة الأثمن - ولكن والي إيستل وحده من الـ (أف بي آي) كان يحظى بها بفضل مراقبته الإلكترونية لبوش في سان خوان وحلفائه في جمهورية الدومينيكان.

سرد إيستل قائلاً: «أطلقت كتيبة مدفعية للثوار سلسلة من الطلقات على الخطوط الأميركية العسكرية في سانتو دومينغو. رن هاتفي وأعلن موظف الهاتف أن الـ (أف بي آي) على الخط». كان اتصالاً من آل بلمونت، المساعد الرفيع المقام لهوفر. «على الفور سمعت السيد بلمونت يطلب معرفة ما إذا كانت هذه الطلقات قد أُطلقت بموافقة القيادة الثورية أم لا. فأجبته بأن علي التوجه إلى الطبقة العلوية ومساءلة المسؤولين عن المراقبة الإلكترونية كي أرى ما تم اعتراضه من معلومات وسأعاود الاتصال به. فرد بنفي قاطع. وقال إن الرئيس جونسون ينتظر على الخط الآخر لبلمونت ومستعد لتوجيه أمر إلى جنودنا بالرد بوابل مدمر من القذائف المدفعية من شأنه الفتك بالثوار إلا في حال التيقن من أن القذائف المدفعية التي أطلقها الثوار لم تأت بتفويض كامل.

«هرعت إلى الطبقة العلوية ورحت أسأل الموظفين بصوت عال. لقد اعترضنا في الحال اتصالاً من مقار الثوار موجهاً إلى بوش يشرحون فيه أن عنصراً شاباً في سلاح المدفعية قد أمر بإطلاق هذه القذائف - لأي سبب من الأسباب. وأتت الطلقات من دون موافقة مسبقة ومناقضة للأوامر. وقد أعفي هذا العنصر من مهمته وأُدّب. وفيما رحت أذكر المعلومات لبلمونت ويقوم هو بنقلها بدوره إلى جونسون، تمكنت حتى عبر الهاتف من الشعور بأن حملاً كبيراً قد أُزيح. إذ لم تحدث ضربتنا الثأرية».

في ٥ أيار/مايو تكلم جونسون مع جورج ماهون، وهو عضو ديموقراطي في الكونغرس

يبلغ ٣٠ سنة من العمر، من تكساس. قال عضو الكونغرس: «مع اشتداد كل الأساليب الإرهابية هذه في العالم أخشى أنه قد يأتي الوقت الذي يقومون فيه بشحذ وسائل الإرهاب كما جرى في سانتو دومينغو. قد يفلحون في تفجير الكابيتول ذات يوم».

أجاب جونسون: «ما من شك في ذلك. وعلينا مواجهة ذلك على الفور».

جابه الرئيس التهديد من خلال توجيه أمر إلى هوفر بتأليف شبكة استخبارية لـ(أف بي آي) في السفارة الأميركية في سانتو دومينغو. أتى الأمر منافياً للقانون على نحو جدلي؛ إذ لم يكن لـ(أف بي آي) أية صلاحيات. سمّى هوفر العملية (دومسيت) أي الوضع الدومينيكي. بدأ يجمع قرابة ٢٤ عميلاً يتكلمون باللغة الإسبانية وأسمى كلاً منهم (ليجات)، أو الملحق القانوني ودبر لهم جوازات سفر دبلوماسية وراح يرسلهم إلى البحر الكاريبي تلك الليلة.

كان بول برانا من الـ(أف بي آي) في عداد أول بعثة مؤلفة من ١٠ عملاء. قال برانا: «أخذونا على متن طائرة سي ١٣٠ وهي طائرة عسكرية تضم حجرات نوم واسعة في المقصورة الأساسية[٥]. حطت الطائرة في جمهورية الدومينيكان وأتوا بطوافات لنقلنا. قلت: «لمَ ينقلوننا بواسطة طوافات؟ لمَ لا ننتقل بالسيارات؟»

أجاب مسؤول عسكري: «العدو يسيطر على الطرقات».

قلت: «العدو يسيطر على الطرقات؟ لم يخبرنا أحد أن ثمة عملية قتال تدور هنا. لذا حلقنا على متن تلك الطوّافة اللعينة وراحوا يطلقون النار من مسدس رشاش على مرأى مني فقلت: «يا للهول! لم يخبرنا أحد أننا سندخل في حالة قتال».

كان رؤساء برانا قد أخبروه بأن الرئيس منزعج جداً لجهله التام الوضع السياسي في جمهورية الدومينيكان. أمر جونسون الـ(أف بي آي) بالاطلاع على خلفية كل من يصارع في سبيل السلطة.

«كان رجل المستقبل»

اتصل الرئيس بهوفر ٣ مرات في ١٤ أيار/مايو، فيما كانت الـ(أف بي آي) تعد عمليات في سانتو دومينغو. ورد الاتصال الأخير من جونسون في الساعة الـ٧ و٥ دقائق مساء،

وسط اجتماع في غرفة مجلس الوزراء دام ساعتين ونصف الساعة مع وزير الدفاع روبرت ماكنمارا ومستشار الأمن القومي ماك جورج باندي ومساعدَي وزير الخارجية طوم مان وجورج بال ومدير وكالة الاستخبارات المركزية ريد رابورن ونائبه ريتشارد هيلمز.

طلب الرئيس من هوفر تقديم تفاصيل جمعتها المباحث الفيدرالية عن خواكين بالاغير، الرئيس المنفي الذي كان رئيساً صورياً كتروجيلو. أمره جونسون قائلاً: «قم بتعقبه في نيويورك. أريد منك تسريع عمليتك أينما كانت على مدى الساعات الـ٤٨ أو ٧٢ التالية إلا في حال أردت الحصول على كاسترو جديد».

وعد هوفر بتلبية الأمر. وفاجأت النتائج حتى جونسون نفسه. فقد جندت المباحث الـ(أف بي آي) في غضون ٧٢ ساعة المنفي الدومينيكي ليكون مصدراً سرياً موثوقاً به.

عصر يوم الـ١٧ من أيار/مايو سافر المسؤول البارز في وزارة الخارجية العامل في جمهورية الدومينيكان كينيدي كروكيت إلى نيويورك من أجل حضور لقاء حدد على عجل مع بالاغير. أراد البيت الأبيض أن يذهب بالاغير على متن رحلة في الساعة الـ٥ عصراً متوجهة إلى بورتو ريكو لحضور اجتماع مع منافسه بوش؛ ارتجل هذه الخطة محامي جونسون آيب فورتاس. وقد تكلم جونسون وهوفر على اللقاء المتوقع مع بالاغير في الساعة الـ٣ والدقيقتين عصراً.

كتب كروكيت في مذكرة سرّية إلى البيت الأبيض: «وصلت إلى فندق ريجنسي في الساعة ٣ و٤٠ دقيقة عصراً. لم أجد بالاغير هناك. في الساعة ٣ و٥٠ دقيقة عصراً كان لا يزال غائباً عن المكان»[٦].

ظل فورتاس وكروكيت منتظرين في ردهة الانتظار الفخمة في الفندق. كتب كروكيت قائلاً: «وصل بالاغير قرابة الساعة ٣ و٥٥ دقيقة عصراً. قلت له إن الوقت ضيق – حيث كان لدي سيارة أجرة في الانتظار - وسأوجز له التطورات منذ لقائنا الأخير في خلال توجهنا بالسيارة إلى مطار كينيدي. قال بالاغير إن علينا الانتظار حتى الساعة الـ٤ عصراً فحقائبه موجودة في السيارة التي أوصلته إلى الفندق ولن تعود حتى الساعة الـ٤. اقترح أن نتوجه إلى مطار كينيدي بسيارته. فاعترضت مشيراً إلى عدم رغبتي في إصغاء سوانا إلى حديثنا. قال إن هذا ليس بمشكلة فسيارته قدمتها المباحث الفيدرالية».

كتب كروكيت: «وصلت سيارة بالاغير في الساعة الـ ٤ تماماً. كان العميل الخاص البارز المرافق له هينريك فون إيكارد». أمسى عندئذٍ بالاغير مصدراً مجنداً للـ (أف بي آي) وفون إيكارد معاونه.

أفاد كروكيت: «بعد تفقد أوراق اعتمادنا ركبنا جميعاً في السيارة وانطلقنا إلى مطار كينيدي. أكد فورتاس وكروكيت لبالاغير في المقعد الخلفي أن الولايات المتّحدة ستدعمه تماماً - وأنه رجل المستقبل في جمهورية الدومينيكان وأننا لن نفعل شيئاً من دون الأخذ في الاعتبار قيمته على المستويين القريب والبعيد على السواء بالنسبة إلى كل من الحكومة الأميركية والشعب الدومينيكي».

ثم اشترى فورتاس لبالاغير تذكرة إلى سان خوان؛ واستقل فون إيكارد الرحلة نفسها.

في سان خوان أرسل والي إيستل من المباحث الفيدرالية سائقاً للقاء الرئيس السابق ونقله إلى اجتماعه مع بوش. يتذكر إيستل قائلاً: «حجزنا له سيارة أجرة خاصة كي تقله إلى المطار وتأخذه إلى فندق معين. وزوّدنا غرفة الفندق بميكروفونات تنصت واسمتعنا إلى ذاك الحديث اللعين حتى ننقل تفاصيله إلى العاصمة الأميركية. كان الموضوع عبارة عن عملية تحقق مزدوجة لصدقية بالاغير. وبعدها وضع فون إيكارد بالاغير على متن طائرة نقلته إلى سانتو دومينغو«.

لم يكن هناك ما يطلبه الرئيس أكثر من ذلك. ولكنه فعل.

«رجل هوفر»

تلك الليلة عينها، في الساعة الـ١٢ والدقيقة الواحدة عقد جونسون اجتماعاً في البيت الأبيض حول جمهورية الدومينيكان. كان ماك جورج باندي وطوم مان وآيب فورتاس وغيرهم من مساعدي جونسون البارزين يجتمعون بقادة دومينيكيين في سان خوان وسانتو دومينغو. اقترح الأميركيون أن يترشح بالاغير وبوش للرئاسة بعد أن تهدأ الأجواء وينسحب الجنود من الشوارع. في غضون ذلك في إمكان رجل أعمال غني موالٍ للأميركيين اسمه أنطونيو غوزمان إدارة حكومة موقتة.

في منتصف الليل، كان جونسون يحاول انتقاء أعضاء لحكومة موقتة.

وجّه الرئيس سؤالاً إلى مان: «هل سيسمحون لك بتنصيب رجل هوفر مستشاراً قانونياً للسفارة، ليقدم المشورة للسيد غوزمان حول الشخصيات السيئة ويدعه يراقبها؟» أتى الجواب بالإيجاب: فرقة استخبارية أميركية في سانتو دومينغو تقودها الـ(أف بي آي) تقوم بخدمة الحكومة الموقتة. ولكن سرعان ما أحبط جونسون الصفقة خشية عدم ضمان حكومة خالية من الشيوعيين. تشير مذكراته إلى أنه ظل مستيقظاً حتى الساعة الـ ٤ والنصف فجراً، حيث نام ثلاث ساعات ربما، واتصل بغرفة الطوارئ في الساعة الـ٨ و٦ دقائق صباحاً.

في ١٩ أيار/مايو بُعيد الظهر اتصل آيب بجونسون. فسأله الرئيس بغضب إن كان المسؤولون العسكريون الأميركيون يدعمون القوة النارية لهجمات الجناح اليميني في جمهورية الدومينيكان.

جونسون: هل برأيك قمنا بذلك؟[٧]

فورتاس: أجل يا سيدي.

جونسون: هل نعترف بأننا قمنا بذلك؟

فورتاس: لا يا سيدي.

أكد فورتاس للرئيس بقلق أنه كاد ينهي إعداد القائمة الأساسية للقادة الدومينيكيين المحتملين، العسكريين والسياسيين، مؤكداً أنها تخلو من اليساريين. ثم قاطع الرئيس فورتاس قائلاً: «هوفر ينتظر على الخط الآخر». لأنه لم يعرف بمن يثق أراد مساعدة هوفر.

قال: «إليك القصة يا إدغار. وزارة خارجيتنا برأيي، وما كنت لأقول هذا الكلام لسواك، لا تساوي شيئاً، إنها تتألف من مجموعة من الأشخاص الضعاف الذين لا يأتون بأي حل أبداً...»

قال جونسون بانفعال: «لقد استدعيت فورتاس، وهو مقرب مني بقدرك. يريد أن يفعل ما أريده إن أمكن فعله بكرامة».

صرخ الرئيس قائلاً: «نريد ديمقراطية. نريد إرادة الشعب. نريد المساعدة على

تعزيز هذه الإرادة وتوجيهها. ولكن دعنا نعين حكومة مناهضة للشيوعية... معظم الناس مناهضون للأميركيين لأننا تصرّفنا بغباوة ورمينا ثقلنا في المكان».

قال هوفر: «أجل صحيح فعلنا».

قال جونسون: «علي اتخاذ قرار اليوم. علي اتخاذ قرار. ولكني لن أتخذ قراراً بشأن أحد ما لم تخبرني أنت أو رابورن أو أي شخص مسؤول آخر أنه غير شيوعي».

قال هوفر: «أجل فهمت».

قال الرئيس: «لست أدري، لست معصوماً من الخطأ. فقد اقترفت الأخطاء طوال حياتي».

قال هوفر: «جميعاً نفعل».

قال جونسون: «إذاً كلّف أفضل الأشخاص للنظر في هذه الأسماء».

قال هوفر: «إننا نعمل على ذلك وننظر فيها حالياً. سنقدم لك هذه المعلومات مساء هذا اليوم إن أمكن».

قال جونسون: «انظر في أمر كل من تصل إليه يدك. لا أريد أن أعمل شهراً وأعقد صفقة وأرسل ٣٠ ألف جندي ثم أخسر أمام الشيوعيين».

قال هوفر: «هذا صحيح».

«وأنت الرجل الذي أعتمد عليه كي لا أخسر! إنها لغة غير منمقة ولكنها معبّرة وأنت تعلم ما أريده».

قال هوفر: «لن نخذلك».

«اللعب الجدّي»

أصبح خواكين بالاغير الشخص المختار في جمهورية الدومينيكان. لقد فتحت مباركة هوفر الطريق أمامه إلى السلطة.

كان بالاغير قد أعاد تأكيد إخلاصه للـ(أف بي آي) في ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٥. إذ قدم لها تقارير كاملة عن أحاديثه في نيويورك مع كينيدي كروكيت، مدير الشؤون الكاريبية في وزارة الخارجية. طلب الدبلوماسي الأميركي من القائد المنفي أسماء إضافية

للاشتراك في الحكومة الدومينيكية وناقش استراتيجيات بالاغير. أعاد الدومينيكي تشغيل الحديث لمشغليه في الـ (أف بي آي) قبل أن يصل تقرير كروكيت إلى واشنطن. فأكسبه ذلك ثقة هوفر.

مثلت سلطته في جمهورية الدومينيكان مفخرة لهوفر انعكست في الأوامر التي أعطاها قائد وكالة الاستخبارات المركزية الجديد، ريتشارد هيلمز، إلى رئيس المركز الجديد في سانتو دومينغو، دايفيد أتلي فيليبس. اشتهر هيلمز بإرسال عناصر في مهمات خارجية بجمل مقتضبة. وقد عبّر فيليبس عن هذا الأمر في مذكرة:

ماذا عسى أن تكون التعليمات الموجهة من هيلمز إليّ؟[٨] ستكون أوامر التقدم العسكري بكل تأكيد هذه المرة مفصّلة والمطالب مُعلنة بوضوح. كان الناس لا يزالون يتقاتلون في سانتو دومينغو والرئيس يراقب التطورات باهتمام بالغ.... ولكن تعليماتي أتت بجمل مقتضبة أيضاً.

قال هيلمز: «انسجموا مع مكتب التحقيقات الفيدرالي الـ (أف بي آي)».

هل كان هيلمز يمزح؟ «انسجموا مع مكتب التحقيقات الفيدرالي. الأمر هام جداً».

عكس هذا الأمر مقدار اعتماد جونسون على هوفر، الذي سيطر على اجتماع في البيت الأبيض مع قادة وكالة الاستخبارات المركزية في الأول من أيلول/سبتمبر. اقترح هوفر بشدة أن تنافس رجلين في الانتخابات سيكون الأفضل لجمهورية الدومينيكان؛ منافسة مفتوحة على مصراعيها حيث تضم ٤ أو ٥ مرشحين فستوفر دعماً كبيراً للشيوعيين[٩]. حذر هوفر من أن هناك ٢٠٠ أو ٣٠٠ شيوعي مدرب وماهر وعنيد بقوا في الجزيرة، وعلى الحكومة الموقتة «أن تكشف هؤلاء الشيوعيين وتخرجهم من دائرة التأثير على الفور؛ لن تبقى لديهم شجاعة إن قمنا باعتقالهم واحتجازهم». أشار هوفر إلى أن الجيش «تعوزه البراعة ويفتقر إلى التدريب» ما يعوقه عن تأدية هذا النوع من العمل؛ ولكن تستطيع دائرة شرطة محلية قوية أن تخدم هذه القضية على نحو أفضل. ومن ثم توفر الـ (أف بي آي) التدريب والمنشآت للمساعدة على إنشاء جهاز استخباري وطني جديد في جمهورية الدومينيكان، ودائرة للعمليات الخاصة، وبوليس سري لمكافحة المخرّبين.

طلب الرئيس من هوفر المساعدة على اختيار سفير جديد للولايات المتّحدة - يكون

رجلاً صلباً بما فيه الكفاية كي يتعامل مع تغيير النظام المُهندس أميركياً في جمهورية الدومينيكان. كان في بال هوفر «شخص صلب وجيد سيتمكن من النهوض والسيطرة على الحكومة». منح مباركته لجون هيو كريمينز، مساعد خبير في الشؤون الكاريبية والكوبية، أمضى أياماً وليالي طويلة في مراقبة الأزمة في جمهورية الدومينيكان في مركز الطوارئ التابع لوزارة الخارجية. حينما وصل السفير الجديد إلى جمهورية الدومينيكان وجد ٢٦ ملحقاً قانونياً تابعاً للـ (أف بي آي) مستترين في السفارة الأميركية.

قال كريمينز: «كانت تلك العملية برمّتها غريبة جداً[١٠]. تم توسيع عمليتي وضع السياسات وجهاز تنفيذ السياسات للحكومة الأميركية إلى أبعد مدى لهما. فكان جنوناً تاماً. كانت فوضى عارمة[١١]... كم كان وضعاً جنونياً».

مع تسلم السفير كريمينز منصبه اتصل جونسون بهوفر ثانية. كان الحديث مقرراً إلى حد كبير على أساس الأمن القومي.

قال هوفر: «إنها فوضى عارمة. أعتقد أن الوضع هناك حساس جداً...»

قال جونسون: «لا يروقني أن ينسحب قومك من هناك إلى أن نؤلف حكومة».

فأكد له هوفر قائلاً: «لن ننسحب من هناك إلى أن تأمر بذلك».

قال الرئيس: «هذا أمر جدي. لا نريد حكومة شيوعية هناك. لا يسعنا خسارة تلك القضية يا إدغار. إن خسرناها فسألقي اللوم عليك. سأقول إن هوفر فعل ذلك، وسأستقيل». فضحك هوفر من قلبه.

«يريد الفوز»

في ٢٥ أيلول/سبتمبر عاد خوان بوش إلى دياره من سان خوان حيث خضع لمراقبة متواصلة من الـ (أف بي آي) طوال ٥ أشهر. كان الجنود الأميركيون لا يزالون يجولون في شوارع سانتو دومينغو والملحقون القانونيون التابعون للـ (أف بي آي) يواصلون مراقبة بوش وحلفائه من كثب. تلقى الرئيس جونسون تحذيراً من أن «مصادر الـ (أف بي آي) في سانتو دومينغو تستحصل على عدد متزايد من التقارير، التي تفيد بأن بوش يرغب في تأجيل الانتخابات عدة أشهر بسبب ما يصفه بالحالة السياسية المتزعزعة الراهنة».

أعلنت الولايات المتّحدة أنه ستجري انتخابات حرة بين بالاغير وبوش. وقد شرح ريتشارد هيلمز وقائع الأمور لديزموند فيتزجيرالد، مسؤول العمليات السريّة في وكالة الاستخبارات: «قال هيلمز توقع الرئيس من الوكالة أن تكرّس العناصر والموارد المادية الضروريّة في جمهورية الدومينيكان والمطلوبة لفوز المرشح الذي تفضله حكومة الولايات المتّحدة في الانتخابات الرئاسية[١٢]. أتت تصاريح الرئيس على نحو لا لبس فيه. يريد الفوز في الانتخابات ويتوقع من الوكالة تحقيق ذلك».

وفرت الولايات المتّحدة أكبر قدر من المال الذي أمكنها تهريبه إلى يدي بالاغير. كان الرئيس جونسون قد أمر بأن يتلقى المرشح كل المال اللازم لحملته، إلى جانب المعلومات والدعايات، من قبل وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية.

فاز بالاغير في الانتخابات بنسبة ٥٧ بالمئة في مقابل حصول بوش على ٣٩ بالمئة من الأصوات - وهو انتصار ساحق مبني على المال والسلطة والاستخبارات الأميركية. وقد أعلنت الصحافة الأميركية على مستوى العالم أن التصويت أتى حراً وعادلاً.

بعد ١٠ أيام من الانتخابات تلقى الرئيس جونسون أخباراً مُرضية من مستشاره للأمن القومي. أفاد التقرير الذي ورد في ١١ حزيران/يونيو ١٩٦٦: «أعد هوفر تقارير أمنية[١٣] عن ٣٥ وعداً من وعود بالاغير الأولى. وهي تشمل مجلس الوزراء ومجلسه الفرعي، المحكمة العليا، وبعض أهم الوكالات المستقلة مثل وكالة ممتلكات الدولة ووكالة التنمية الصناعية ودائرة الهجرة وإدارة الاتصالات والمطار...

فبدا مجلس الوزراء من الناحية الأمنية جيداً... إذ أجرى بالاغير مسحاً تاماً وطهر المحكمة العليا... كما فوض إلى النائب العام تنظيف الوضع. بوسعنا أن نتوقع من المحكمة العليا الجديدة تنظيف الوضع أكثر وصولاً إلى صفوف القضاة».

كان هوفر قد ساعد على تشكيل حكومة يقودها مخبر للـ(أف بي آي) ويديرها زهاء الثلاثين من الوزراء والمسؤولين العسكريين والقضاة الموافق عليهم من قبل مكتب التحقيقات. كان خواكين بالاغير، رجل الـ (أف بي آي) في سانتو دومينغو، أحد أواخر الرجال الأقوياء الأميركيين اللاتينيين القدامى. حكم بيد من حديد طوال ٢٢ سنة.

٣٢

غير شرعي بوضوح

بحلول خريف العام ١٩٦٦ كان جونسون قد أرسل ربع مليون جندي أميركي إلى فيتنام. فاعترض على ذلك آلاف من المواطنين الأميركيين. راح هوفر يراقب التظاهرات بحذر تام. رأى ظلالاً طويلة تحوم خلف الحركة المناهضة للحرب، وتمتد من هانوي إلى هارفرد، ومن بكين إلى بيركلي.

قال هوفر لجونسون بعد أيام من بدئه إيفاد الجنود إلى المعركة: «يعتقد الصينيون والفيتناميون الشماليون أنه بمفاقمتهم للاضطرابات في هذا البلد وخصوصاً على مستويات الحرم الجامعي، سيربكون الأميركيين ويقسمونهم لدرجة سحب جنودنا من فيتنام بغية حفظ الأمن هناك»[١]. شعر الرئيس بالأسى لدى سماع نبوءته القائلة إن فيتنام ستتحول إلى حرب سياسية على جبهة الوطن.

أثارت حركة السلام كل قواعد الـ(أف بي آي) تقريباً. قال عميل للمباحث الفيدرالية الـ(أف بي آي) سيريل غامبر في أول جولة له في مكتب الـ(أف بي آي) في سان أنطونيو، تكساس: «كنا ننخرط كل عطلة أسبوع تقريباً[٢] في تظاهرات مختلفة مناهضة للحرب وفي مزرعة الرئيس جونسون في مدينة جونسون. كنا نقضي معظم الأعياد وعطل الأسبوع بمواجهة عناصر اليسار الجديد يتظاهرون على جهة من الطريق وأنصار منظمة كلان والحزب النازي على الجهة الأخرى». كحال الطريق المؤدي إلى

مزرعة جونسون، كانت أميركا منقسمة نصفين. كانت الـ (أف بي آي) تغطي جناحها الأيمن من دون أن تدري ما الذي يجري على الجانب الأيسر.

نظر هوفر ودائرته الداخلية إلى الاحتجاجات من خلال العدسة القديمة للمؤامرة الشيوعية الدولية. كتب هوفر في رسالة إلى جميع العملاء الخاصين للـ (أف بي آي): «تتسم التظاهرات بحالة قتالية متنامية[٣]. مع اقتراب فصل الصيف، ستزداد احتمالات اندلاع أعمال العنف بشكل قياسي، سواء بتوجيه تظاهرات مناهضة لسياسة أميركا الخارجية في فيتنام أو احتجاجات تتضمن مسائل عرقية. يجدر بنا ألا نكثف ونوسع تغطيتنا فحسب وإنما أيضاً ضمان كشف إشارات بدء هذه الثورات».

قال هوفر لرجاله: «إننا وكالة استخبارية وعليه يُتوقع منا معرفة ما سيجري أو يُحتمل أن يجري».

واجه عملاء الـ (أف بي آي) صعوبة في الحصول على المعلومات الاستخبارية مع ازدياد حدة المعارك في الستينيات. كانوا غير مستعدين لخرق اليسار الجديد. وأمسى هوفر حذراً من أساليب مكتب التحقيقات التقليدية التي تشمل أعمال التفتيش المنافية للقانون والمداهمات وزرع أجهزة التنصت واستراق الأسلاك وفتح البريد. لم يكن قد فقد إرادته فيما يتعلق بالحرب السياسية. كما لم يفقد الرئيس شهيته للحصول على معلومات سياسية. ولكنما المحكمة العليا وأعضاء الكونغرس باتا مرتابين أكثر بشأن سلطة ومدى انتشار المراقبة الحكومية السريّة. ولم يرد جونسون ولا هوفر أن يتم ضبطهما وهما يتجسسان على الأميركيين.

«لم تراودني أية أوهام»

قام الأرستقراطي صاحب الدهاء السياسي نيكولاس ديب كاتزينباتش، المحمي من قبل بوبي كينيدي وخلفه كنائب عام، بمحاربة هوفر احتجاجاً على زرع أجهزة التنصت واستراق الأسلاك. تناهت إليه معلومة أنهم غير مقيدين. ولم تحتفظ وزارة العدل بسجلات تتعلق بالتجهيزات التي قاموا بتزويدها إياها. على أن الموافقة على أي جهاز لاستراق الأسلاك، يعدها هوفر سارية المفعول على الدوام. إذ كان هوفر قد أكد أن

مكتب التحقيقات الفيدرالي له الحريّة بتزويد أجهزة تنصت ما يرغب فيه من دون إطلاع سلطة أعلى منه. قال لكاتزينباتش بأن سلطته قد مُنحت له بشكل أبدي من قبل فرانكلين ديلانو روزفيلت قبل ربع قرن.

يسرد كاتزينباتش قائلاً: «بصراحة ذُهلت لدى سماع هذا الأمر. لم تراودني أية أوهام بأنني سأُخضع الـ (أف بي آي) لسيطرتي[٤]. ولكني فكرت أنه من الممكن وضع إجراء منظم أكثر».

بدأ يطالب بحقائق وأرقام من الـ (أف بي آي)؛ وراح المكتب يكشف عنها ببطء. كان هوفر قد زوّد ٧٣٨ جهاز تنصت بما يلزم في إطار سلطته الخاصة منذ العام ١٩٦٠[٥]؛ ولم يتم إطلاع النواب العامين التابعين لوزارة العدل إلا على ١٥٨ منها، أي حوالى واحد من أصل ٥. تطلب زرع أجهزة التنصت في المنازل والمكاتب والشقق وغرف الفنادق عموماً اقتحام هذه الأمكنة ودخولها عنوة خرقاً للقانون. كان مكتب التحقيقات قد أجرى عدداً لا يُحصى من المداهمات وعمليات التفتيش اللاشرعية بموافقة هوفر.

اقترح النائب العام أنه بدءاً من تلك اللحظة فصاعداً يجب أن تتم عمليات زرع أجهزة التنصت وأجهزة استراق الأسلاك بعد الحصول على موافقته المكتوبة. وكم كانت دهشته كبيرة حينما بدا هوفر موافقاً.

كان جونسون قد أوضح للرجلين رغبته في الحد من عمليات استراق الأسلاك إلى أدنى مستوى لها - إلا حينما يتعلق الأمر بخصومه في اليسار. وافق كاتزينباتش مباشرة على عمليات مراقبة النشطاء في مناهضة الحرب من منظمة (طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي).

نظمت هذه المنظمة أول تظاهرة مناهضة للحرب في واشنطن. كان مكتب التحقيقات يراقب هذه المجموعة منذ ٣ سنوات، منذ لحظة نشوئها. أفاد أول بيان رسمي للمنظمة: «تستند الشيوعية كنظام إلى قمع المعارضة المنظمة. لقد فشلت الحركة الشيوعية بكل ما للكلمة من معنى». ولكن ظل هوفر يرى الحركة الطالبية من خلال منظار سوفياتي. بدا الاحتجاج الأميركي المحض ضد السلطة غير منطقي له. بعد تلك التظاهرة الأولى، أبلغ هوفر إلى البيت الأبيض أن منظمة «طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي»، التي اخترقها الشيوعيون إلى حد كبير، وضعت خططاً من أجل القيام باحتجاجات مناهضة للحرب

في ٨٥ مدينة أخرى. وعد جونسون بتقرير كامل عن التأثير الشيوعي في التظاهرات المناهضة للحرب على فيتنام.

أمر هوفر رؤساء أقسام الاستخبارات والأمن الداخلي «بخرق منظمة طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي حتى يتسنّى لنا الحصول على تغطية استخبارية مماثلة لتلك التي قمنا بتنفيذها مع منظمة كو كلوكس كلان والحزب الشيوعي نفسه... أعطوا هذه المسألة اهتماماً فورياً وأولوية قصوى فالرئيس قلق جداً تجاه الوضع ويود تحرّكاً فورياً وسريعاً»[٦]. ولكن كان لـ (أف بي آي) مصادر قليلة في اليسار الجديد. لم تكن فرق سريّة قد اخترقت بعد المقاهي والجامعات. كانت المراقبة الإلكترونية في منتهى الأهمية إن أراد هوفر عملاً استخبارياً.

ذكّر هوفر النائب العام قائلاً: «إن أجهزة التنصت على الهواتف والميكروفونات مكّنت الـ (أف بي آي) من الحصول على معلومات استخبارية هامة جداً لمساعدة صانعي السياسة الدولية لدينا، إلى جانب كبح العناصر التخريبية في بلدنا»[٧]. مع ذلك أبى كاتزينباتش السماح بزرع ميكروفونات تنصت مخفية جديدة لدى الطلاب في جناح اليسار. كان يعي تماماً أمر المراقبة الشاملة لمارتن لوثر كينغ؛ وخشي النتائج السياسية في حال افتضاحها.

صرح هوفر بأنه قلق جداً إزاء القرار. ولكنه أكد أنه أوقف تماماً استخدام الميكروفونات وأنه حد بشكل تام من زرع أجهزة تنصت جديدة على هواتف الحركات المناهضة للحروب وحركة الحقوق المدنية.

تساءل عملاء الـ (أف بي آي) الحائرون ما إذا كان الرجل المسن يفقد أعصابه. ماذا كان يفعل هوفر؟ لم كان يفعل ذلك؟ قلة فقط فهمت الإجابة. كان لدى هوفر سبب جعله يخشى افتضاح عملية خرق الـ (أف بي آي) للقانون.

كان السيناتور ويليام فولبرايت، وهو ديموقراطي من أركنساس ورئيس مجلس إدارة لجنة العلاقات الخارجية، يهدّد بتأليف لجنة جديدة للإشراف على العمل الاستخباري لـ (أف بي آي). أمر الرئيس جونسون هوفر بمواصلة مراقبة فولبرايت جيداً، حيث شك أنه يعقد اجتماعات سريّة مع دبلوماسيين سوفيات. بدأ سيناتور ديموقراطي أقل بروزاً بكثير وهو إدوارد لونغ من ميزوري، بعقد سلسلة متفرقة من جلسات الاستماع حول قيام

الحكومة باستراق الأسلاك. حذر مشرف استخباري من الـ (أف بي آي) قائلاً: «لا يمكن الوثوق به»[٨].

شك هوفر بقوة في أن السيناتور روبرت كينيدي يسرّب المعلومات حول أعمال زرع أجهزة المراقبة الخاصة بالمباحث الفيدرالية. لذا واجه كاتزينباتش. فأنكر النائب العام هذا الأمر. كتب هوفر قائلاً: «يا له من ساذج!»[٩]

«أوقف هوفر عملنا»

عرف هوفر أن هناك قضية متفجّرة سياسياً، تتضمّن المراقبة اللاقانونية التي تقوم بها الـ (أف بي آي) تجاه عضو مشتبه فيه من جماعة ضاغطة من واشنطن، تشق طريقها صعوداً نحو المحكمة العليا.

المدعى عليه كان فريد بلاك، وهو تاجر صاحب نفوذ كبير يستأنف في المحكمة لإدانته بالتهرب من دفع الضرائب. كانت المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) قد زرعت أجهزة تنصت في جناح بلاك في فندق شيراتون كارلتون في واشنطن عام ١٩٦٣ وسجلت أحاديثه مع محاميه. لكن التسجيلات السريّة كانت غير قانونية كحال اقتحام الغرفة ودخولها عنوة لدواعي زرع أجهزة التنصت. حارب هوفر بقوة وزارة العدل حول الضرورة القانونية لكشف هذه الحقائق للمحكمة العليا في خلال مداولتها قضية بلاك ضد الولايات المتّحدة.

استخدم هوفر القاضي آيب فورتاس، المعين حديثاً في المحكمة من قبل جونسون، مخبراً موثوقاً به في القضية. ومثل ديك ديلوتش، صلة الوصل بين الـ (أف بي آي) والبيت الأبيض. وكان القاضي فورتاس قد عرض في خلال الفطور في منزله استراتيجية سياسية لإلقاء اللوم في مسألة أجهزة التنصت على بوبي كينيدي. كتب ديلوتش، في خلال إشارته إلى سلوك القاضي في مناقشة قضية أمام المحكمة غير أخلاقية بشكل صارخ: «كان دوماً يبدي استعداداً لمساعدة المباحث الفيدرالية»[١٠].

بالرغم من جهود هوفر الحثيثة، قام نائب المساعد العام في الولايات المتّحدة، ثورغود مارشال، بكشف سلوك الـ (أف بي آي) أمام المحكمة. (كان مارشال هدفاً

لمراقبة الـ (أف بي آي) عدة سنوات لكونه المحامي البارز للجمعية الوطنية لتعزيز حال ذوي البشرة الملونة NAACP). رفضت المحكمة الإدانة. ولكن في الأشهر التالية، حكم القضاة بأن المراقبة الإلكترونية لأكشاك الهواتف العمومية التي تقوم بها المباحث الفيدرالية منافية لأحكام الدستور وقارنت تنصت الحكومة بـ «المذكرات العامة» التي استخدمها المستعمرون البريطانيون لقمع الثورة الأميركية.

تصدر الافتضاح العلني لإجراءات الـ (أف بي آي) الصفحات الأولى في الجرائد، تماماً كما خشي هوفر الذي لطالما تحكم في قوة المعلومات السريّة وآنذاك بدأت تلك السريّة تتلاشى، ومعها تلاشى جزء من سلطته.

في ١٩ تموز/يوليو ١٩٦٦ - بعد ٦ أيام على افتضاح أمر أجهزة التنصت لبلاك في المحكمة - منع هوفر الـ (أف بي آي) من تنفيذ عمليات التفتيش والمداهمات المنافية للقانون آمراً مساعديه: «يجب علينا عدم استخدام المزيد من هذه الأساليب»[١١].

قال مسؤول الاستخبارات في الـ (أف بي آي) ويليام سوليفان مذكراً مدير المباحث في مذكرة رسمية: «تعد عملية الاقتحام والدخول عنوة غير قانونية بشكل جلي[١٢]، على الرغم من أن تنفيذ مهمات التفتيش اللاقانوني يمثل أسلوباً مهماً جداً في مكافحة النشاطات التخريبية ذات الطبيعة السريّة الرامية إلى تقويض أمتنا وتدميرها».

اعتقد حرس هوفر القديم أن الـ (أف بي آي) ستكبل. صُعق مؤيدو قسمي الاستخبارات والأمن الداخلي في الـ (أف بي آي) بالأمر الصادر عن مدير المباحث.

قال إدوارد ميلر الذي ارتقى من صفوف الاستخبارات إلى المنصب الثالث في مقر الـ (أف بي آي): «في زمن عملنا في مكتب التحقيقات[١٣] - أي في زمن هوفر وما تلاه -لم يكن لدينا سوى اعتمادنا على أساليب التحرّي التي أنجحتنا جداً في وجه الحزب الشيوعي والشيوعية السوفياتية». كانت المباحث تسمو وتسقط عبر «تنفيذ الأعمال بالطريقة الوحيدة التي شعرنا أننا مخولون القيام بها»، وفق ما قاله ميلر، الذي واجه إدانة فيدرالية قبل عقد من الزمن بسبب تنفيذه عمليات تفتيش لا قانونية.

إلى جانب الاقتحام والدخول عنوة، جمّد هوفر أيضاً عادة مكتب التحقيقات القديمة ألا وهي فتح البريد الممتاز.

يعود برنامج فتح البريد الذي نفذته الـ (أف بي آي) إلى الحرب العالمية الأولى.

وقد خرق هذا البرنامج الحظر في التعديل الرابع على عمليات التفتيش والمصادرة من دون مذكرات. وهي كانت قد تواصلت من دون انقطاع منذ العام ١٩٤٠، حينما علّم البريطانيون مكتب التحقيقات فن القطع القديم، تمزيق المغلفات بالمباضع وإعادة إلصاقها بشكل دقيق لا يُفتضح.

اتسع التفتيش عن اتصالات سريّة في أوساط الجواسيس والمخرّبين وسط أكوام من البريد الأميركي بشكل هائل في السنوات السبع بعد ١٩٥٩. أدارت الـ (أف بي آي) عمليات سريّة لفتح الرسائل في مكاتب البريد في ٨ مدن أميركية - نيويورك وواشنطن وبوسطن ولوس أنجلوس وسان فرانسيسكو وديترويت وسياتل وميامي - حيث دققت في مئات الآلاف من الرسائل والطرود بحثاً عن أدلة على التجسس. منذ بداية الحرب العالمية الثانية أدى برنامج فتح البريد إلى كشف ٤ جواسيس شيوعيين وأميركيين اثنين عرضوا بيع أسرار عسكرية إلى السوفيات. كان فتح البريد منافياً تماماً للقانون بحيث لم يفكر هوفر قط في الطلب من أي نائب عام أو أي رئيس تخويله تلك السلطة. هل الأمر يستحق هذه المخاطرة بالنسبة إلى الـ (أف بي آي)؟ لم يعتقد هوفر ذلك.

أثارت أوامر هوفر غضباً داخل مجتمع الاستخبارات الأميركي. إذ كانت وكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية قد عملتا إلى جانب مكتب التحقيقات الفيدرالي منذ العام ١٩٥٢ في إطار جهد عالمي النطاق لسرقة شيفرات التواصل للدول الأجنبية، الصديقة والعدوة على السواء. كان هناك عنصر هام في ذاك البرنامج وهو عصابة من فاتحي الخزائن واللصوص من مكتب التحقيقات ووكالة الاستخبارات كان بإمكانها سرقة كتب الشّيفرات من السفارات والقنصليات الأجنبية. على أن الحظر على تنفيذ عمليات تفتيش لا قانونية هدد بجمود خرق الشيفرات.

توجه المسؤولان العسكري والمدني لوكالة الأمن القومي، الجنرال مارشال كارتر ولويس تورديلا لمقابلة هوفر، الذي كان قد منحهما ١٥ دقيقة لعرض ما لديهما في ما يخص إعادة استخدام أساليب الـ (أف بي آي) القديمة. وقد استأثر هوفر بالحديث مدة ساعتين ونصف الساعة حيث راح يعرض قضاياه العظيمة أيام الثلاثينيات والأربعينيات إلى أن تسنّى أخيراً لكارتر وتورديلا الدخول في الحديث، في وقت ما خلال الساعة الثانية، داعيين إلى المعلومات بالطريقة السريّة. فخذلهما هوفر.

قال بيل سوليفان لتورديلا: «أحدهم أثار استياء الرجل المسن»[١٤]. ولكن ليس ثمة دليل يشير إلى أن أحدهم لوى ذراع هوفر. أيقن أنه في حال سلط الضوء على أساليبه فتشوه صورة الـ (أف بي آي) إلى الأبد. كان خطر الانكشاف يزداد يوماً بعد يوم. والمدّ السياسي للحريّات المدنية يتصاعد. وقف هوفر معزولاً بشكل متزايد ضد الليبيراليين التقليديين في الكونغرس ومحامي اليسار الجديد في المحاكم. لقد أدى هجوم منسق على الأساليب الاستخبارية المنافية للقانون التي اتبعتها الـ (أف بي آي) إلى تدمير صورة هوفر الذي يجسد القانون والنظام في أميركا.

كانت تكلفة حذره مرتفعة بالنسبة إلى مسؤولي الـ (أف بي آي) الذين كانوا يتعقّبون المخرّبين والجواسيس.

قال بيل كريغار، وهو لاعب كرة قدم محترف سابق أمسى أبرز المتخصّصين في الاستخبارات السوفياتية داخل الـ (أف بي آي): «أوقف هوفر عملنا[١٥] عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧ حينما وضع قيوداً كبيرة على عملية جمع المعلومات بواسطة زرع أجهزة التنصت وتنفيذ عمليات التفتيش اللاقانونية. نحتاج إلى تنفيذ تغطية تقنية على كل سوفياتي في البلاد. أنا نفسي لم أحفل مطلقاً بأمر (البلاك بانثرز)[*] ولكني حفلت بأمر الروس».

قيدت قيود هوفر على الأساليب غير القانونية لجمع الاستخبارات صيادي الجواسيس في الـ (أف بي آي). وكذلك سلب تركيز المباحث المتواصل على الاحتجاجات السياسية الأميركية الوقت والطاقة من جهود الاستخبارات الأجنبية المضادة. وأتت النتائج جلية.

على مدى العقد التالي[١٦]، من عامي ١٩٦٦ و١٩٦٧، لم تنفذ الـ (أف بي آي) أية عملية تجسسية كبيرة ضد جاسوس سوفياتي.

«عملية كبيرة واحدة قبل مغادرتك»

ازدادت حدة نهم الرئيس لجمع معلومات عن اليسار الأميركي باستمرار. فحاول هوفر

(*) حزب الفهود السّود: حركة حقوقية لسود الولايات المتحدة نشأت بعد مقتل مالكوم إكس، للدفاع عن السود. صُنّف إرهابياً لأنه دخل في اشتباكات عديدة مع الشرطة.

إشباع هذا النهم عبر اقتحام الحركات المناهضة للحروب والمؤيدة للسود من خلال دس مخترقين ومخبرين.

أنشأت الـ (أف بي آي) برنامجاً على امتداد الأمة يدعى فيدم، من أجل تظاهرات فيتنام. كان يرسل إلى البيت الأبيض دفقاً متواصلاً من المعلومات عن قادة الحركة، وهويّات الأشخاص الذين يرسلون برقيات إلى الرئيس محتجين على الحرب ومنظمي لقاءات الكنائس والجامعات حول موضوع فيتنام. دفع مؤتمر سلام في فيلادلفيا الـ (أف بي آي) إلى إعداد تقرير بلغ ٤١ صفحة، مستنداً إلى ١٤ مخبراً ومصدراً ومسوّدات حرفية لكل خطاب ودراسة لخلفيات القساوسة والكهنة والأساتذة الحاضرين.

بذل بعض عملاء المباحث الفيدرالية جهوداً استثنائية لتأكيد شكوك الرئيس ومدير المباحث بشأن وقوف السوفيات وراء الحركة المناهضة للحرب. قام إد بيرتش من المباحث الفيدرالية - الرجل الذي نال من الكولونيل آبل من البوليس السري السوفياتي عام ١٩٥٧ - بتعقب الجاسوس السوفياتي فيكتور ليسيوفسكي في أرجاء البلاد في خلال تنقله عبر منصبه الدبلوماسي في الأمانة العامة للأمم المتّحدة في الستينيات. شك في أن ليسيوفسكي الذي التقى عام ١٩٦٢ ستانلي ليفيسون، مستشار مارتن لوثر كينغ، يمول سريّاً اليسار الأميركي إلى جانب التمويل السوفياتي. قال بيرتش: «كان ذاك الرجل يقوم بالسفر[١٧]. ولكن ما لفتني هو الأماكن التي يسافر إليها» ومنها جامعة ميشيغين، مهد منظمة «طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي».

«لطالما انتابني هذا الانطباع - ولكني عجزت عن إقناع أي شخص في مكتب التحقيقات بهذا الأمر - بأن هذا الرجل ساهم في تمويل منظمة «طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي». لم يثبت قط الدليل القاطع على الدعم المالي السوفياتي لحركات الحقوق المدنية والمناهضة للحرب الأميركية.

أمست مدن الأمة مناطق حرب في خلال الصيف الطويل لعام ١٩٦٧. إذ حارب الأميركيون السود الجيش والحرس الوطني والشرطة أيضاً في أرجاء البلاد؛ كما قمعت قوى الأمن والنظام ٧٥ عملية إخلال بالأمن منفصلة، أحياناً بذخيرة حية وأوامر بإطلاق النار من أجل القتل. قضى ٤٣ شخصاً في ديترويت، في إثر نشر الجيش مدة ٨ أيام للقتال وتنفيذ الدوريات؛ مات ٢٦ شخصاً منهم في نيوارك حيث استُنفر الجيش إلى لمكافحة

الشغب. وبالإجمال، شهدت الأمة مقتل ٨٨ شخصاً وإصابة ١٣٩٧؛ كما اعتقلت الشرطة ١٦٣٨٩ شخصاً؛ وقدر الضرر الاقتصادي بـ ٦٦٤,٥ مليون دولار.

بعد إخماد الوضع في ديترويت صبيحة ٢٥ تموز/يوليو ١٩٦٧، اتصل هوفر بالرئيس ناقلاً إليه معلومات حقيقية هامة: نسخة من حديث هاتفي تم استراق السمع عليه جرى بين مارتن لوثر كينغ وستانلي ليفيسون، الذي ظل خاضعاً لمراقبة المباحث.

أكد هوفر أن هذه المعلومات الاستخبارية الحديثة أتت نتيجة جهاز تنصت زرعته المباحث: «قال ليفيسون لكينغ[١٨]، ويعد ليفيسون مستشار كينغ الرئيس، وهو أيضاً شيوعي سري، بأنه سيكسب أكثر على مستوى الوطن من خلال الموافقة على العنف». قال هوفر إن كينغ اعتقد» أن الرئيس خائف هذه المرة ومستعد لتقديم تنازلات». لم يخش الرئيس مارتن لوثر كينغ. وإنما كان يخشى وجود يد خفية خلف الثورات. حسب أن عملاء أجانب - لعلهم الكوبيون أو السوفيات - ربما يقومون بإثارة أعمال الشغب في المدن. طلب من هوفر» أن يكلف رجاله بإيجاد الصلة الأساسية» بين الشيوعيين وحركة القوى السوداء. قال الرئيس: «سوف نجد رابطاً ما».

قال هوفر إنه سيعمل على هذا الأمر على الفور. وبعد شهر، أي في ٢٥ آب/أغسطس، دشنت المباحث الفيدرالية برنامج الاستخبارات المضادة - ضغينة السود.

صدرت أوامر لـ٢٣ مكتباً ميدانياً تابعاً لـ(أف بي آي) للقيام بـ«تعطيل أو إساءة توجيه أو التشكيك أو إبطال نشاطات منظمات السُّود الوطنية الحاقدة»[١٩]. اختارت المباحث مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية لمارتن لوثر كينغ إلى جانب لجنة التنسيق الطالبية اللاعنفية لستوكلي كارمايكل واتش راب براون. لقد صنّف هوفر كينغ علناً إلى جانب نظرائه الراديكاليين على أنهم أبرز مثيري شغب وقلاقل يحضون السود على الإخلال بالأمن. تم تنفيذ برنامج (ضغينة السود) إلى جانب (برنامج مخبري الأحياء الفقيرة) حديث النشأة. وفي غضون سنة تم تطويع ثلاثة آلاف شخص ليكونوا مصادر معلومات لـ(أف بي آي) - والعديد منهم رجال أعمال محترمون، ومحاربون عسكريون قدامى ومواطنون متقدمون في السن - لمواصلة مراقبة مجتمعات السود في المدن الأميركية. سرعان ما تضاعفت صفوف مخبري برنامجي (ضغينة السود) و(الأحياء الفقيرة) في الحجم والمدى.

في خريف العام ١٩٦٧ انحسرت أعمال الشغب في المدن ولكن ازدادت المسيرات المطالبة بالسلام. راح المحتجون في واشنطن ينشدون قائلين: «يا جونسون كم طفلاً قتلت اليوم؟» فأمر الرئيس الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات والجيش باجتثاث المؤامرة الرامية إلى خلع حكومته، صارخاً في وجه وزير الدفاع روبرت ماكنمارا ووزير الخارجية دين راسك ومدير الاستخبارات المركزية ريتشارد هيلمز في خلال اجتماع صبيحة يوم السبت امتد ٩٥ دقيقة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧: «لن أدع الشيوعيين يسقطون هذه الحكومة، وهم يقومون بذلك الآن».

امتثالاً لأوامره، قام الرجال ذوو الفكر الليبرالي[٢٠] - مثل النائب العام الجديد رامزي كلارك ونائبه وارين كريستوفر، الذي أصبح لاحقاً وزير الخارجية في عهد الرئيس بيل كلينتون- بتوجيه أوامر إلى الـ (أف بي آي) - بالتجسس على الأميركيين بالتنسيق مع جيش الولايات المتّحدة ووكالة الأمن القومي. كما تولى قرابة ١٥٠٠ عنصر استخباري من الجيش بملابس مدنية مراقبة قرابة ١٠٠ ألف مواطن أميركي. في حين تشاطرت استخبارات الجيش تقاريرها مع الـ (أف بي آي) على مدى الـ ٣ سنوات التالية. كما تعقّبت وكالة الاستخبارات المركزية القادة المناهضين للحرب ومقاتلين سوداً سافروا إلى الخارج، وقدمت تقاريرها إلى الـ (أف بي آي).

وقد تشاطرت الـ (أف بي آي) بدورها واستخبارات الجيش ووكالة الاستخبارات آلاف الملفات المختارة المتعلقة بالأميركيين. فيما أرسلت الأجهزة الاستخبارية الثلاثة أسماء الأميركيين إلى وكالة الأمن القومي لضمّها إلى قائمة الأشخاص المراقبين دولياً؛ كما قدمت وكالة الأمن القومي للـ (أف بي آي) مئات النسخ من المكالمات الهاتفية التي تم اعتراضها والواردة من أميركيين مشتبه فيهم وإليهم.

بذل الرئيس جهوداً مشتركة لتنظيم البوليس السّري. كان يحاول استغلال جهود الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات والجيش في وقت واحد لإنشاء آلة استخبارية متواصلة تراقب المواطنين وكأنهم جواسيس أجانب.

ولكن القوى السياسية الناشطة في العالم عام ١٩٦٨ كانت أقوى من التحكم فيها. إذ لم تتمكن أي من المعلومات التي تلقاها الرئيس من تهدئة ذهنه المتعب. عند وقوع هجوم يوم عطلة التيت (رأس السنة القمرية الجديدة) في نهاية كانون الثاني/يناير

١٩٦٨ - حيث قام قرابة ٤٠٠ ألف جندي شيوعي بقصف كل المدن الكبرى والمواقع العسكرية تقريباً في جنوب فيتنام - اعتبر جونسون أن أعداءه قد حاصروه في واشنطن.

بدا مرعوباً حينما تكلم مع هوفر في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٨ حيث همس بصوت أجش وهو يتنفس بصعوبة والعياء باد عليه: «لا أريد أن يعلم أحد باتصالي بك[٢١]. أريد منك شخصياً تنفيذ مهمة كبيرة قبل مغادرتك». أراد عملية تفتيش مكثفة عن الجواسيس في واشنطن إذ شك في أن السياسيين الأميركيين والمساعدين السياسيين يناصرون القضية الشيوعية.

شملت مراقبة الـ (أف بي آي) الإلكترونية للسفارات والقنصليات الأجنبية رصد شبكة الدوائر التلفزيونية المغلقة إلى جانب استراق أسلاك الهواتف لدى السوفيات في واشنطن ونيويورك. طلب جونسون إلى هوفر تكثيف المراقبة بحثاً عن أميركيين يسرّبون المعلومات إلى أعداء الأمة. إضافة إلى تقارير عن سيناتورات وأعضاء في الكونغرس وطواقم عملهم في كابيتول هيل وأي مواطنين أميركيين بارزين آخرين يُحتمل تعاملهم سريّاً مع الشيوعيين في السفارات الأجنبية. خشي أن يكون العاملون في الكونغرس يعملون سريّاً لحساب السوفيات، كتسليم وثائق حكومية إلى البوليس السري السوفياتي نيابة عن أرباب عملهم.

قال الرئيس: «إن لم تفعل شيئاً آخر - في خلال وجودي أنا وأنت هنا - فإني أريد منك أن تراقب، بكل ما أوتيت من حذر واهتمام وعناية على مدى الأربعين أو الخمسين سنة، تلك السفارات وما يقوم به أولئك الذين كرّسوا جهدهم للإطاحة بنا».

قال جونسون لهوفر: «أريد أن تراقبهم بدقة تامة وتجعل من مراقبتهم أولوية قصوى. اكتشف مع من يتكلمون وما يقولونه... أريد منك شخصياً تولي هذه المهمة والمراقبة بنفسك».

أراد من هوفر التدقيق في أعضاء الكونغرس المشتبه فيهم سياسياً باهتمام خاص. قال: «سوف أصر على أن كل من يملك وثائق سريّة بأن يمحوها بعناية. قل لرؤساء اللجان لقد أمرنا الرئيس برصد أمر الجميع. لأنه حينما يدلي ماكنمارا بشهادته أمام فولبرايت قائلاً إننا نخرق شيفرة شمال فيتنام ويقوم متعاطف لعين مع الشيوعيين بإفشاء هذا الأمر، يعمدون حينئذٍ إلى تغييرها... تعقب كل خيط واكتشف من قابلوا ومع من

تكلموا ومتى وكيف... أنت الوحيد في الحكومة الذي يقوم بمراقبة الأمر. أريد أن آمرك الآن بأن تكد في العمل أكثر من أي وقت مضى».

قال هوفر: «سأتولى المهمة باهتمام شخصي أيها السيد الرئيس».

بعثت الـ (أف بي آي) فرقاً من العملاء للتجسس على المجمعات الدبلوماسية لدى الحلفاء والأعداء على السواء. فاهتموا اهتماماً خاصاً بسفارة جنوب فيتنام، شريك أميركا المترنّح في الحرب على الشيوعية، في محاولة للتحقق مما إذا كان الأميركيون يعملون مع دبلوماسيين وجواسيس أجانب لتدمير الرئيس.

«دعامة قوة في مدينة ملأى برجال ضعاف»

تخلى ليندون جونسون عن السلطة في ٣١ آذار/مارس ١٩٦٨. قال إنه لن يسعى إلى أن يُنتخب مجدداً. خاطب الأمة عبر التلفاز والعياء بادٍ على وجهه، وصوته ينضح مرارة ويأساً.

ما أثار كرب جونسون وغضب هوفر هو إقدام السيناتور روبرت كينيدي على الفور على الترشح ليكون أول مرشح ديموقراطي للرئاسة. كان للرجلين سبب وجيه للاعتقاد أن ألدّ عدو سياسي لديهما سيصبح الرئيس العتيد. خشي هوفر أن تنجم عن ذلك انتفاضة الجناح اليساري في أميركا وأكثر من ذلك خشي من اندلاع ثورة في وسط الراديكاليين من حركة السود. راحت حملة روبرت كينيدي الانتخابية تحفز الناخبين السود في أرجاء أميركا، حيث انتابت المرشح حماسة مستجدة للسياسات التحرّرية.

بعد ٤ أيام من عزوف جونسون عن الانتخابات الرئاسية، كتب هوفر إلى عملائه الميدانيين طالباً إليهم الاحتراس من القوى التي سمّاها (قوى ضغينة السود): «يجب إفهام الشبان والمعتدلين الزنوج أنهم في حال خضعوا للتعاليم الثورية فسيصبحون ثوريين موتى»[٢٢].

في مساء اليوم التالي اغتيل مارتن لوثر كينغ في ممفيس.

فجر مصرعه ثورة غضب عارمة في أرجاء البلاد؛ وبات لهيب النيران قرب البيت الأبيض. بعد عودته من جنازة كينغ في ممفيس، خفض النائب العام رامزي كلارك رأسه

ونظر إلى واشنطن العاصمة من طائرته. كانت المدينة المحترقة التي تتوهج مع هبوط الليل في قبضة أخطر عصيان مسلح منذ حرب العام ١٨١٢. نجا قاتل كينغ، جايمس إيرل راي، من أكبر مطاردة في تاريخ الـ (أف بي آي) من خلال استقلاله حافلة ركاب متوجهة إلى تورنتو ومن ثم طائرة إلى لندن. ولكن ما لبث أن اعتقله محقق تابع للشرطة البريطانية بعد ٦٦ يوماً فيما كان يحاول استقلال طائرة إلى بلجيكا.

في ٢٣ نيسان/أبريل استولت منظمة (طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي) على جامعة كولومبيا. وبعد ٦ أيام هاجمت الشرطة حرم الجامعة واعتقلت ٧٠٠ طالب. أمضى مكتب التحقيقات الفيدرالي ١٠ أيام إضافية للرد. أتى الرد على شاكلة برنامج استخبارات مضادة - اليسار الجديد.

تضمّنت أول موجة من الهجوم الوطني للـ (أف بي آي) على الحركة المناهضة للحرب تعليمات صريحة من هوفر وسوليفان إلى سائر المكاتب الميدانية: أثيروا الصراعات بين قادة اليسار الجديد. استغلوا الخلافات بين منظمة (طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي) والأحزاب المنافسة لها. أثيروا انطباعاً خاطئاً بأن هناك عميلاً للـ (أف بي آي) وراء كل صندوق بريدي، وأن المخبرين يخرقون صفوفهم. استخدموا المعلومات المضللة لتمزيق صفوفهم. ادفعوهم إلى الجنون. غير أن برنامج الاستخبارات المضادة كان بطيئاً في التحرك. فقد عمّت الاحتجاجات الطالبية أكثر من ١٠٠ حرم جامعي في أرجاء البلاد. وراحت المسيرات تخترق المتاريس وعند أطرافها كان يوجد مقاتلون مستعدون لإلقاء قنابل المولوتوف وغيرها عليهم. أطلق هوفرنداء للتسلح إلى عملائه الخاصين في أرجاء أميركا. كتب قائلاً:» روّعتني ردة فعل بعض مكاتبنا الميدانية على بعض أعمال العنف والإرهاب التي حدثت... في الأحرام الجامعية. أتوقع رداً فورياً وعنيفاً»[٢٣].

رأى هوفر تجمعاً لم يشهد له نظيراً منذ الإضرابات الكبيرة لعمال الفولاذ والفحم وعناصر الشرطة التي اجتاحت الأمة حينما انتفض اليسار الأميركي بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن لم يكن للـ (أف بي آي) أي رد على العنف والغضب اللذين هزا أميركا ذاك الربيع.

لقد اغتيل روبرت كينيدي في لوس أنجلوس في ٦ حزيران/يونيو. على أن ملايين

الأميركيين كانوا قد علقوا آمالهم عليه. بدا هوفر أقل تأثراً بموته. إذ كتب في مذكرة إلى أبرز مساعديه بعد موت روبرت كينيدي: «أمسى نوعاً من مسيح مخلّص لمشكلة الفجوة بين الأجيال وبالنسبة إلى الأفراد الذين كانوا يؤيدون كينغ ولا يزالون»[٢٤]. كان انتخاب كينيدي يمثل نهاية سلطة هوفر.

تركت الجريمة المسار إلى البيت الأبيض مفتوحاً بالنسبة إلى رجل تعهد إعادة سلطة النظام والقانون. بات عند ذاك لدى هوفر ما يأمله لإعادة تجديد الـ (أف بي آي) وعودتها إلى أحضان الجمهوريين ونهضتها من جديد. فقد يُنتخب صديقه القديم ريتشارد نيكسون رئيساً في تشرين الثاني/نوفمبر.

كان ثمة تقارب كبير جداً. توقفت المنافسة بين نيكسون ونائب جونسون هيوبرت هامفري على الرأي العام بشأن الحرب في فيتنام. كان نصف مليون جندي أميركي آنذاك يقاتلون وكانوا يموتون بالمئات كل أسبوع. قبل ١٠ أيام من الانتخابات وبعد اجتماع دام الليل بطوله مع أقرب مساعديه العسكريين والاستخباريين، عزم جونسون على إعلان وقف القصف الأميركي لفيتنام وطرح خطة للتفاوض بشأن السلام. ولكن رئيس جنوب فيتنام ثيو انسحب في اللحظة الأخيرة.

قال جونسون لمساعد له عشية الانتخابات: «لقد خسرنا ثيو إذ يحسب أننا سنبيعه»[٢٥].

كانت الـ (أف بي آي) قد اكتشفت دليلاً على مكيدة مدبّرة لتدمير خطط جونسون لتنفيذ وقف لإطلاق النار في فيتنام. بدت مكيدة الرئيس صنيعة منفذي حملة نيكسون الانتخابية.

قبل ٣ أيام من الانتخابات قال جونسون إنه يقوم شخصياً بمراقبة مجريات الأمور - يتم اعتراض المكالمات الهاتفية والبرقيّات في سفارة جنوب فيتنام من قبل الـ (أف بي آي) ووكالة الأمن القومي - وإنه كشف مكيدة نيكسون لإحباط محادثات السلام. أمر الـ (أف بي آي) بوضع آنا شينولت، أشهر ممثلة لمناهضة الشيوعية الصينية، تحت المراقبة.

شك جونسون في أنها وسيطة نيكسون. أرسلت مقار الـ (أف بي آي) رسالة بالغة السريّة إلى الرئيس يوم الاثنين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أي في اليوم السابق للانتخابات: «توجهت آنا شينولت في سيارة لينكولن كونتيننتال من مقر سكنها إلى

السفارة الفيتنامية حيث ظلت هناك قرابة نصف ساعة». بعد ذلك، ذكرت الـ (أف بي آي) أنها ذهبت إلى العنوان الآتي ١٧٠١ جادة بنسلفانيا ودخلت الغرفة رقم ٢٠٥- مكتب مجهول لحملة نيكسون الانتخابية.

لخص جونسون ما عرفه بشأن علاقة شينولت عشية الانتخاب. «قالت لسفارة جنوب فيتنام - كانت مرسال، هذا ما كانت عليه - قالت «سمعت في الحال من رب عملي... وأنت أخبر رب عملك بأن ينتظر فترة أطول. وهذا لب الموضوع».

فاز نيكسون بالرئاسة بهامش ضيق جداً: أقل من نصف مليون صوت، أي حوالى سُبع الواحد بالمئة من أصوات الناخبين. كان اتفاق للسّلام سيأتي بكل تأكيد لمصلحة هامفري.

بدا جونسون مقتنعاً بأن نيكسون عقد صفقة سرية مع حكومة جنوب فيتنام كي يظفر بالنصر. وكان جوهر الصفقة ما يأتي: لا تعقدوا اتفاقية سلام مع جونسون وهامفري. انتظروا إلى أن يتم انتخابي. سأقدم لكم صفقة فضلى.

قال جونسون في مكالمة هاتفية محتدمة أجراها مع نيكسون بعد الانتخابات، متهماً إياه تقريباً بتصرف يماثل الخيانة: «هذه هي القصة يا ديك، وهي قصة وضيعة».

أنكر نيكسون هذه القصة حتى يوم وفاته. ولكن المكالمة تركت له انطباعاً أكيداً بأن رئيس الولايات المتّحدة قد استخدم الـ (أف بي آي) للتجسس عليه.

لم يفكر الرئيس مطلقاً في نشر هذا الاتهام علانية لأن مجرد أمره الـ(أف بي آي) بإخضاع حملة نيكسون الانتخابية للمراقبة كفيل بتفجير الأمور بما يكفي. غير أن الاتهام العلني بتقويض محادثات السلام، الذي وُجّه إلى نيكسون اعتُبر المرادف السياسي للحرب النوويّة.

اضطر جونسون إلى مصالحته. في ١٢ كانون الأول/ديسمبر دعا نيكسون إلى البيت الأبيض لعقد اجتماع مدته ساعتان. وقد وجدا أرضية مشتركة في إعجابهما بعمل هوفر.

رفع جونسون في المكتب البيضوي سمّاعة الهاتف وأجرى حديثاً ثلاثي الأطراف مع هوفر ونيكسون. إلا أن الاتصال لم يسجل. ولكن نيكسون تذكر الرئيس يقول: «لولا إدغار هوفر لما أمكنني تنفيذ مسؤولياتي كقائد أعلى - وكفى. يا ديك ستعتمد في المستقبل على إدغار. إنه دعامة قوة في مدينة ملأى بالرجال الضعاف»[٢٦].

٣٣

السلاح الأقوى

تسلم ريتشارد نيكسون السلطة حاملاً رؤية قوية ألا وهي السلام في العالم. اعتقد أنه إن نجح يعيد توحيد أمة في حالة حرب مع نفسها. وخشي أنه إن فشل فقد تسقط الولايات المتّحدة نفسها.

أراد إيجاد طريقة للخروج من فيتنام. ظن أن بوسعه وضع حد للحرب الباردة بين روسيا والصين. أتى حسابه السياسي للتسوية مع قادة الشيوعية في العالم قاسياً: «ينخفض خطر الحرب[١]، وإنما يرتفع خطر الغزو من دون حرب ومن خلال التخريب والوسائل الخفية».

توقفت آماله المتعلقة بالعالم على حكومة سريّة في أميركا. وكانت سياساته وخططه، من القصف السياسي إلى دبلوماسية الهدنة، سريّة، أي مخفية عن الجميع ما خلا قلة من المساعدين الموثوق بهم. ولكنه أيقن أن فرص السريّة التامة التي سعى إليها ضئيلة.

كان جونسون قد حذّره في البيت الأبيض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ قائلاً: «أحذّرك من أن تسريب المعلومات قد يؤدي إلى قتلك»[٢]. نصح نيكسون بالاعتماد على هوفر وهوفر وحده كي يحفظ له أسراره ويحمي سلطته: «ستعتمد عليه مراراً وتكراراً للحفاظ على الأمن. إنه الوحيد الذي بمقدوره أن تثق به».

ولكن نيكسون لم يضع ثقته كاملة بأحد - ليس حتى هوفر، وهو الرجل الذي أسماه «أقرب صديق شخصي لي في الحياة العامة»[٣].

كانا صديقين مقرّبين، وفق وصف نيكسون، منذ أكثر من ٢٠ سنة. حيث تولى هوفر تمرين الوافد الجديد الغر إلى الكونغرس عام ١٩٤٧. كانت إرشاداته حول التكتيكات السياسية للحرب على الشيوعية عبارة عن التجربة الأولية للسلطة بالنسبة إلى نيكسون. تشاطرا أفكارهما سراً مرات كثيرة في خلال الخمسينيات. لم ينقطع هوفر قط عن الاتصال به، كان مصدر استشارة سياسية على امتداد فترة نفي نيكسون الطويلة عن واشنطن. كما كان هوفر أكثر من مصدر للمعلومات السريّة إذ كان مستشاراً سياسياً موثوقاً به. لم يكف قط عن تأجيج مخاوف نيكسون من دمار سياسي.

تكلم الرجلان أقله ٣٨ مرة، وجهاً لوجه أو عبر الهاتف، على مدى أول سنتين من إدارته الجديدة - قبل أن يشغل نيكسون ميكروفوناته الخفية في البيت الأبيض. كل بضعة أسابيع، وفق ما يذكره نيكسون، «كان يأتي وحيداً»[٤] ونتكلم بإسهاب على التهديدات التي تواجه أميركا. قال نيكسون: «أكثر الكلام كان قيماً جداً ولم نشهد تسريباً له قط».

تكلما طوال ساعات في خلال مآدب العشاء في البيت الأبيض وفي منزل هوفر وعلى يخت نيكسون الرئاسي. بما في ذلك العشاء الذي حضره ٤ أشخاص على متن يخت سيكوا رئيس أركان نيكسون أتش آر هالدمان. كتب هالدمان في مذكراته الخاصة: «كان حديثاً يكاد لا يُصدق»[٥]. واصل هوفر الكلام سارداً تقارير مفصلة عن عمليات عظيمة للـ(أف بي آي). كان هوفر «شخصية حقيقية من الأيام الخوالي» - وكان نيكسون «مذهولاً به».

قدم هوفر لرؤية نيكسون في مقار الفريق الرئاسي الانتقالي في فندق بيار الراقي في نيويورك في نهاية العام ١٩٦٨. كان وجهه «متورّداً ومنتفخاً»[٦] و«لم يبد على ما يرام»، وفق ما يذكره جون إيرليتشمان، مستشار نيكسون في البيت الأبيض وموفد هوفر إلى البيت الأبيض. ولكن قدراته الخطابية لم تضعف.

قال هوفر لنيكسون إن عليه التزام الحيطة بشأن ما يقوله عبر الهاتف لجونسون في خلال الأيام الانتقالية، كما عليه الحذر أيضاً مما يقوله عبر الهاتف حينما يتولى السلطة. فربما يتعرّض هاتفه للمراقبة. شرح هوفر قائلاً: إن جهاز الإشارة في الجيش يتحكم في نظام الاتصالات الرئاسي ويراقب كل الاتصالات التي تمر عبر لوحة مفاتيح البيت

الأبيض؛ إذ إنه وفق ما فهم نيكسون يستطيع عريف التنصت على مكالمات الرئيس.

ثم ذكّر مدير المباحث الفيدرالية عمداً نيكسون بقوة المراقبة التي تأتي بأمر من الرئيس. لكن بعد سنوات أُجبر نيكسون بأمر من الكونغرس على تقديم إفادة رسمية بشأن ما قاله هوفر ذاك اليوم.

قال نيكسون: «أكد هوفر أن الـ(أف بي آي) أجرت من دون مذكرة تفتيش عمليات تفتيش لا قانونية ومداهمات وزرع أجهزة تنصت لكل رئيس منذ روزفيلت[٧]. وقد تضمّنت هذه العمليات مداهمات سريّة واعتراضات لاتصالات صوتية ولا صوتية». أكد هوفر أن الـ(أف بي آي) كانت ماهرة تحديداً في تعقب المسرّبين. وكان استراق الأسلاك الوسيلة الأكثر فاعلية التي تملكها الـ(أف بي آي).

تعلم نيكسون أيضاً من هوفر كيفية الكذب على الكونغرس بشأن استراق الأسلاك من دون أن يتم ضبطه.

قال نيكسون في شهادة خطية سريّة مقرونة بقسم وموجهة إلى المدعين في ووترغايت تم الكشف عنها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: «كان هذا تصرّفاً معهوداً من قبل السيد هوفر»[٨]. أخبرني بهذا الأمر. قال: «قبل شهر أو ما شابه قبل صعودي للإدلاء بشهادتي أمام لجنة المخصصات أوقفت عمل كل أجهزة التنصت... لأنه حينما يسألونني ما إذا كنا نراقب أحدهم أجيب بكلا». لكن ما أن ينتهي هوفر من الإطلالات السنوية في الكونغرس حتى تعيد الـ(أف بي آي) تشغيل أجهزة التنصت.

قال نيكسون: «ظل هوفر على مدى ٥٠ سنة يعوق الإجابة عن السؤال، وكان دوماً صادقاً تقنياً».

أحيا نيكسون تقاليد الـ(أف بي آي) من حيث استراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت وعمليات التفتيش اللاقانونية. إذ سرعان ما غدت جزءاً من ثقافة البيت الأبيض السياسية في عهد نيكسون. وقد أمر هوفر بالعوة إلى ميدان الحرب السياسية.

«لم يكن هناك سوى وسيلة واحدة للتعامل مع هذا الأمر»

خطرت لنيكسون رؤى تنبؤية بشأن اندلاع ثورة في أميركا، وفاقم من أفكاره السوداء

الاغتيالات السياسية، وأعمال الشغب في الأحياء الفقيرة، ومسيرات مناهضة للحرب أيام الستينيات. وقد أُمطر استعراض تنصيبه في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩ بوابل قصير المدى وإنما عنيف من الحجارة والقوارير وعلب الجعة التي رماها مئات من المحتجين المناهضين للحرب. كان شعار نيكسون خلال الحملة الانتخابية «اجمعونا معاً». غير أن الناس الذين حسب أنهم يمزّقون أميركا إرباً إرباً كانوا يهيلون الشتائم على سيارته الليموزين السوداء في خلال سيرها متجهة إلى البيت الأبيض.

اتسمت أيام رئاسته الأولى بتفجيرات وإطلاق نار مثير للقلق: هاجم المتطرّفون مكاتب التجنيد في الجيش ومراكز هيئة تدريب جنود الاحتياط الجامعية؛ كما فجر وطنيون بورتوريكيون مجلس الخدمة الانتقائية في سان خوان؛ ووجه مقاتلون سود رصاصات قنص نحو عناصر الشرطة. كان هوفر قد أعلن أن حزب الفهود السود وقادته الجذابين فوتوغرافياً يشكلون أكبر تهديد للأمن الداخلي في الولايات المتّحدة. كان رئيس استخباراته بيل سوليفان قد أفلح من خلال تطبيق برنامج الاستخبارات المضادة في زرع مخبرين في مستويات عالية داخل الحزب، الذي بدأ عام ١٩٦٩ يتزعزع. ولكن لم يكن لدى الـ (أف بي آي) أية فكرة حول الحركة الطالبية، وكان الطلاب هم أكثر من أقلق نيكسون. لخشيته أن يكونوا تهديداً تخريبياً وأقوياء بقدر السوفيات والصينيين والميليشيات الفيتنامية. وقد تحدث عن الانتفاضات في الأحرام الجامعية الأميركية في إحدى أولى خطبه الكبيرة.

قال: «بهذه الطريقة تبدأ الحضارات بالاضمحلال»[٩]. اقتبس من ييتس قائلاً: «تأخذ الأمور بالانهيار. لا يقوى المركز على الصمود. لا يملك أحد منا الحق في الافتراض أن هذا الوضع لا يمكنه الحدوث هنا».

كان ترابط القوى يتغير في أميركا. إذ راح نيكسون يعيد تشكيل المحكمة العليا عبر تعيين قضاة من جناح اليمين. وقد تعهد مراراً إعادة احترام القانون وسلطة الرئاسة. على أنه كان قد عيّن المحافظ المتشدد جون ميتشيل نائباً عاماً لإعادة تعزيز النظام في الولايات المتّحدة، مواصلاً التقليد السياسي القاضي بتكليف مدير حملته الانتخابية إدارة وزارة العدل. كان ميتشيل يتمتّع بسلوك هادئ ويدأب في تدخين الغليون ويبدي إخلاصاً شديداً للرئيس. فكان ينفذ كل ما يطلبه منه نيكسون وعامل هوفر بالإذعان

الذي طلبه منه مدير المباحث. قال نيكسون: «نادراً ما كان النواب العامون يوجهون التعليمات إلى هوفر. صعب ذلك حتى على الرؤساء»(١٠).

في أسبوعه الأول بعد توليه منصبه طلب نيكسون معلومات سريّة عن المتطرفين. كتب إرليتشمان قائلاً: «أراد أن يعلم من الذين يقبضون على المخرّبين وما الذي يفعلونه لتحقيق هذه النتيجة». طلب الرئيس من مستشاره في البيت الأبيض مقابلة هوفر، لترسيخ نفسه «كصديق له وموضع ثقته في البيت الأبيض»(١١)، ولتشكيل قناة مباشرة للاتصال السري بين الـ (أف بي آي) والبيت الأبيض.

اقترب إرليتشمان من مدير المباحث بحذر. كان طاقم عمله قد حذّره «من أن كل اجتماع في مكتب هوفر يتم تصويره أو تسجيله على الفيديو خفية. ولكنهم لم يهيئوني للأمور الغريبة التي يُطلب من زواره تنفيذها». من أروقة وزارة العدل، أرشد إرليتشمان لعبور أبواب مزدوجة يحرسها المرافقون الشخصيون لهوفر. دخل غرفة تعج بأوسمة هوفر - لوحات تعريفية واستشهادات تنويهية مزيّنة برموز النسور الأميركية والمشاعل المتوهجة إلى الأبد. أدت حجرة الانتظار إلى غرفة ثانية توحي أكثر بالرسمية وتحوي مئات من الجوائز الأخرى. وتلك الغرفة أدت إلى غرفة ميداليات ثالثة وفيها مكتب فخم جداً. كان المكتب خالياً.

كتب قائلاً: «لم أر أثراً لهوفر. فتح مرشدي باباً خلف المكتب في مؤخر الغرفة وتم إرشادي إلى مكتب تبلغ مساحته حوالى ١٢ أو ١٣ قدماً مربعة، يقطنه هوفر نفسه؛ كان يجلس على كرسي جلدي كبير خلف مكتب خشبي في وسط الغرفة. حينما وقف تبين جلياً أنه هو ومكتبه يقبعان على منصة ارتفاعها قرابة ٦ إنشات. ثم دعيت للجلوس على كنبة جلدية خفيضة ضاربة إلى اللون الأرجواني عن يمينه. خفض هوفر رأسه ونظر إلي وبدأ يخاطبني». واصل التكلم دونما انقطاع مدة ساعة متطرّقاً إلى حزب الفهود السود والحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة والجاسوسية السوفياتية والكونغرس وآل كينيدي والكثير من الموضوعات الأخرى. ولكن لم يكن لديه الكثير ليقوله بشأن ما يريده الرئيس: معلومات عن المتطرّفين في اليسار الجديد.

عرف إرليتشمان ـ كما فعل نيكسون ـ أن الـ (أف بي آي) تتعامل بكثرة مع الإشاعات والثرثرة والتخمينات حينما يتعلق الأمر بمعلومات سياسية حساسة. حتى حينما يستند

تقرير ما إلى عملية استراق أسلاك أو زرع أجهزة تنصت، «غالباً ما تكون المعلومات سمعية، مُزالة مرتين أو ثلاث مرات».

هذا ما كانت عليه الحال مع أول معلومة سريّة مهمة سُلّمت في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩. كان نيكسون قد دعا هوفر إلى عشاء يضم ١٢ شخصاً في البيت الأبيض. تقاطعت الدعوة مع مذكرة مجفلة موجهة إلى الرئيس. أكد هوفر أن العضو القديم في هيئة الصحافة التابعة للبيت الأبيض، هنري براندون، الذي غطى أخبار واشنطن لصحيفة صانداي تايمز في لندن يمثل تهديداً للأمن القومي.

يذكر نيكسون قائلاً: «اتصلت بالسيد هوفر وقلت: ما الأمر؟»[١٢] كان يعرف أن براندون هو أبرز مراسل أجنبي في واشنطن، انتهازي اجتماعي بارع وصديق لمستشار الأمن القومي هنري كيسينجر، الذي يروقه تمضية أيام الآحاد في حوض السباحة الخاص ببراندون.

قال هوفر إن الصحفي يُشتبه في تجسسه لمصلحة أجهزة الاستخبارات التشيكية والبريطانية - وأن الـ (أف بي آي) كانت تتنصت على هاتف براندون منذ سنوات بحثاً عن الدليل. هذا ما زرع بذرة لفكرة في رأس نيكسون: استراق أسلاك الصحفيين هو الطريقة لإيجاد المسرّبين ومصادرهم داخل البيت الأبيض.

بعد بضعة أيام، أي في الأول من شباط/فبراير عام ١٩٦٩، جمع هنري كيسينجر أعضاء مجلس الأمن القومي في اجتماع سري مع نيكسون حول الشرق الأوسط. يتذكر نيكسون قائلاً: «في غضون أيام[١٣]، تم تسريب تفاصيل حول النقاش الذي جرى إلى الصحافة. اعتبر آيزنهاور، الذي أوجزت له شخصياً ما جرى في خلال الاجتماع، أن أي تسريب لمعلومات سريّة تتعلق بالسياسات الخارجية، سواء في الحرب أو في السلم، هو خيانة».

وكذلك فعل نيكسون وكيسينجر. راحت تظهر أسبوعياً قصص في صفحات الجرائد الأولى تتطرق إلى استراتيجيات التعامل مع الاتحاد السوفياتي وجنوب شرقي آسيا، ويبدو أنها أُخذت مباشرة من محاضر اجتماعات مجلس الأمن القومي. وقد نشر ٢١ مقالاً صحفياً وفق سرد كيسينجر عن السياسات الخارجية السرية للرئيس في أول ١٠٠ يوم من إدارته. كان نيكسون ينفجر غضباً لدى رؤية عناوين الصحف: «ما هذه القصة

المقيتة؟ جدوا من سرّبها واطردوه!» تعلم كيسينجر كيفية تقليد رئيسه؛ وأحياناً كان يتفوق عليه: «علينا سحق هؤلاء الأشخاص! علينا تدميرهم!»

في ٢٣ نيسان/أبريل أمضى نيكسون ٢٠ دقيقة متكلماً مع هوفر عبر الهاتف، مفكراً بصوت عال بشأن خطة لإيقاف التسريبات. بعد يومين اجتمع الرئيس مع هوفر والنائب العام جون ميتشيل في البيت الأبيض.

إن رواية نيكسون التي سردها بعد القسم والتي تتعلق باجتماع المكتب البيضوي بشأن التسريبات أتت مقتضبة وواضحة. «أخبرني هوفر أن... هناك طريقة وحيدة فقط للتعامل مع الأمر... كان لديه السلطة لاستراق الأسلاك... واستراق الأسلاك هو السلاح الأقوى»[١٤].

يتذكر نيكسون قائلاً: «قلت للسيد هوفر إننا سنمضي قدماً بهذا البرنامج. استدعيت د. كيسينجر وأشرت له بأنه ينبغي له تحمُّل مسؤولية مراقبة موظفيه». استجاب كيسينجر بالطبع لطلبه. قال مساعد كيسينجر بيتر رودمان: «كان موجوداً في الغرفة مع هوفر[١٥]، جون ميتشيل وريتشارد نيكسون. قالوا: «لنضع بعض أجهزة التنصت على الهواتف» فقال هوفر وميتشيل: «أجل بوسعنا القيام بذلك فبوبي كينيدي كان يقوم بذلك طوال الوقت».

كان كيسينجر يختار مشتبهاً فيهم معينين لمراقبتهم. إن وافق هوفر عليهم تُوضع أجهزة التنصت. كانت مسؤولية إيجاد المسرّبين ووقف نشاطاتهم يعتمدان تماماً على الـ (أف بي آي).

صبيحة الـ ٩ من أيار/مايو رفع هوفر سمّاعة الهاتف ليسمع الصوت الواضح لكيسينجر الثائر غضباً بسبب قصة تصدرت العناوين في صحيفة نيويورك تايمز. كان نيكسون يقصف كامبوديا، وهي دولة محايدة، سعياً منه لضرب الميليشيات الفيتنامية ومستودعات الذخائر التابعة للفيتناميين الشماليين. وكان هذا القصف انتهاكاً للقانون الدولي. ولكن القصة خرقت مبادئ السريّة. إذ عدّها الرئيس خيانةً - «تسريب معلومات يعتبر مسؤولاً مباشرة عن قتل آلاف الأميركيين»[١٦]. اعتقد أن القصف السري من شأنه إنقاذ الجنود الأميركيين الذين يحاربون في جنوب فيتنام. وقد نقل كيسينجر غضبه إلى هوفر. وعكست ملاحظات مدير المباحث حول المحادثة هذا الأمر: «الأمن القومي... مدمّر بشكل استثنائي... خطر».

كانت أجهزة التنصت على الهواتف التي وضعها كيسينجر تعمل. كتب هوفر: «قال د. كيسينجر إنه يقدّر هذا الأمر كثيراً وأمل أن أتابع الأمر بقدر ما نستطيع وسوف يدمرون كل من قام بالعمل إن أمكننا إيجاده، وأينما يكن»[17].

أوكل هوفر مهمة تركيب أجهزة التنصت على الهواتف إلى المسؤول الاستخباري لديه، بيل سوليفان. كان سوليفان مستعداً تماماً لتنفيذ أوامر البيت الأبيض. إذ إنه ما فتئ يضع نصب عينيه وظيفة هوفر منذ سنوات. وبذلك يحظى بانتباه رجال الرئيس جميعاً، وهو مستعد لفعل كل شيء لخدمتهم. وسرعان ما حظي بانتباه الرئيس نفسه.

صان سوليفان النسخ الكبيرة لأشرطة وسجلات التنصت على الهواتف ضمن ملفات أسماها «غير مخصصة للإضبار». احتفظ بها في مكتب فتحه خارج مقار الـ (أف بي آي)، وقدم إلى كيسينجر ومساعده العسكري الكولونيل آل هايغ ملخصات يومية. أرسل نيكسون كيسينجر إلى الـ (أف بي آي) حاملاً تعليمات بـ «التعبير عن تقديرك للسيدين هوفر وسوليفان لدعمهما الكبير»[18]. اقتضت الأوامر التي حملها بـ «إطلاع السيد هوفر على مناقشتك هذه المشكلات تفصيلياً مع الرئيس وسؤال السيد هوفر إن كان يملك معلومات إضافية أو إرشادات يشعر أنها ستكون مفيدة في هذا الوضع الصعب جداً».

عرف بعض أقرب مساعدي نيكسون أن أجهزة التنصت على الهواتف مشكوك في قانونيتها. اعتقد نيكسون أنه يملك السلطة للتجسس على أي شخص يريده بحجة الأمن القومي. مرر الكونغرس عام ١٩٦٨ قانوناً مضمونه أن في مقدور الرئيس السماح باستراق الأسلاك لحماية الولايات المتّحدة من الجواسيس والمخرّبين الأجانب. ولكن لم يكن أهداف هذه العمليات عملاء البوليس السري السوفياتي، بل ١٣ مسؤولاً حكومياً أميركياً و٤ مراسلين صحفيين. وعلى الرغم من تواصل صدور التسريبات على مدى السنتين التاليتين، لم تكشف أجهزة التنصت الهاتفية أي دليل يدين أحداً. ولكنها كانت الخطوة الأولى في الطريق إلى ووترغايت.

في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٩، وفي الساعة الـ٣ مساء جلس نيكسون إلى جانب هوفر في الغرفة الشرقية الخاصة بالاحتفالات في البيت الأبيض، في أثناء تخريج الدفعة الـ٨٣ من الأكاديمية الوطنية للـ (أف بي آي) بعد اختتام دورة تدريبية لقادة تطبيق

القانون الأميركيين ورؤساء الشرطة الأجانب. قبل دقائق وفي المكتب البيضوي سلم هوفر شخصياً مجموعة من ملخّصات التنصت على الهواتف من كيسينجر إلى الرئيس.

في الغرفة الشرقية أعطى هوفر نيكسون شارة ذهبية تجعله عضو شرف في الـ(أف بي آي)، وتحدث نيكسون عن حكم القانون. قال الرئيس: «مشكلتنا هي الحرص على جعل القوانين المكتوبة في كل أميركا، تستحق الاحترام من قبل كل الأميركيين كافة، وعلى أن الذين يطبقون القوانين - من أوكلت إليهم مهمة تطبيق القانون الصعبة والعسيرة والمخيفة وأحياناً الخطرة- يقومون بتنفيذ مسؤولياتهم بطريقة تستحق الاحترام.

«لم يميز أحد الصواب من الخطأ»

كان عميل شاب في الـ(أف بي آي) عصر ذاك اليوم نفسه، في شيكاغو، يدعى بيل دايسون يوشك على التعرف إلى قواعد العالم الخالي من القوانين. يذكر ذاك اليوم بوضوح. إذ كان بداية حياته الجديدة.

كان دايسون في الـ٢٨ من عمره في أول جولة وظيفية له، بعد سنتين تقريباً من التحاقه بالـ(أف بي آي). أخبره رب عمله أنه سينفذ عملية استراق أسلاك. لم يكن واثقاً تماماً بطبيعة هذا العمل أو بكيفية تنفيذه أو بماهية القوانين التي تحكمه. ولكنه تبع الشخص المشرف عليه إلى غرفة خالية من النوافذ داخل مكتب الـ(أف بي آي). أجلسه رؤساؤه وقالوا له: «إليك آلتك»[١٩].

وضعوه في مناوبة الساعة ٤ إلى منتصف الليل حيث يتنصت على أعضاء منظمة «طلاب من أجل مجتمع ديموقراطي»، الذين اجتمعوا رسمياً في شيكاغو بعد ٣ أسابيع. أعلن فصيل منهم أنه سيشن صراعاً مسلحاً ضد حكومة الولايات المتّحدة. على امتداد الصيف وفي خلال فصل الخريف، راح دايسون يتنصت على أعضاء المجموعة وهم يتجادلون ويتناقشون ويتآمرون. كان يشهد الولادة العنيفة لعصابة إرهابية.

قال: «رحت أراقبهم وهم يتحولون إلى جماعة (الـ«وذرمن»)[*]. كنت معهم حينما

(*) منظمة أميركية يسارية متطرفة تأسست عام ١٩٦٩ من رحم اتحاد «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي». وكان هدفها تشكيل حزب ثوري سرّي للإطاحة بالحكومة الأميركية.

أصبحوا جماعة «وذرمن» كان الأمر مشوّقاً إذ كنت أشاهد التاريخ». قبل ٥٠ سنة بالضبط وفي شيكاغو في أيلول/سبتمبر ١٩١٩، قام عملاء هوفر بالتجسس على ولادة الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة. كان دايسون يحذو حذوهم.

ظن أعضاء جماعة وذرمن أنفسهم ثوريّين في مقدورهم الإطاحة بالنظام في أميركا، وهي رؤية حفزتها إلى حد ما جرعات من حبوب الهلوسة. دعوا أنفسهم شيوعيين ولكن تكتيكاتهم كانت أقرب إلى مثيري الفوضى الإيطاليين الذين ارتكبوا التفجيرات في واشنطن ووال ستريت أيام الحرب العالمية الأولى.

قال جون كيرني الذي قاد الفرقة السريّة رقم ٤٧ للـ(أف بي آي) في نيويورك في عدة مهام ضد جماعة وذرمن، ثم واجه لاحقاً الإدانة بسبب عمليات الاقتحام التي نفذها من دون مذكرات: «إن صفة مثيري الفوضى تعد صفة لطيفة جداً بالنسبة إليهم. كانوا إرهابيين».

كان قادتهم من البيض والوسماء والمثقفين، وقد تحدّر بعضهم من عائلات ثرية. حاولوا تشكيل تحالفات مسلحة مع حزب الفهود السود. فسافروا إلى كوبا والتقوا ممثلي الحكومة في شمال فيتنام. رسخوا الانضباط فيما بينهم من خلال تفكير جماعي صارم كان يروق القائد ماو. كما كانوا يتقاتلون ويتضاجعون. في حين كان دايسون يتنصت على هذا كله. قال: «عرفت أموراً عن هؤلاء الأشخاص أكثر مما عرفوا عن أنفسهم. إن تنصت المرء على الهاتف بشكل جيد يحظَ بهذه الفرصة. عشت مع هؤلاء الأشخاص على مدى الساعة في بعض الأحيان».

ولكن جماعة وذرمن ما لبثت أن تحولت إلى حركة وذر السريّة. بدأوا يتحولون من إثارة الاضطرابات الغوغائية المفتوحة إلى صنع المتفجرات سراً في خريف العام ١٩٦٩. بدا أنهم اختفوا حيث عم السكون الهواتف التي يتنصت عليها دايسون. ارتبك عناصر الـ(أف بي آي). فراح مسترقو الأسلاك يتعقبون اتصالات من هواتف مدفوعة، وزوّدوا أكشاك الهواتف العامة بأجهزة إرسال لاسلكية. ولكن لم يجنوا شيئاً الأمر الذي أخاف المسؤول الاستخباري في الـ(أف بي آي) بيل سوليفان، الذي أفاد في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ أن المجموعة «تمتلك القدرة على إحداث ضرر بأمن هذه الأمة يفوق ما أحدثه الحزب الشيوعي، حتى حينما كان في قمة قوته في الثلاثينيات»[٢٠].

ابتداء من شيكاغو، انتشرت خلايا سريّة مؤلفة من ٤ عناصر وذرمن أو أكثر في أرجاء البلاد، من نيويورك إلى سان فرانسيسكو. في ذاك الشتاء، فجّر ٣ عناصر بارزين من فصيل نيويورك أنفسهم داخل منزل فاخر يقع في الشارع رقم ١١ غرباً في خلال محاولتهم تركيب ٦٠ إصبعاً من الديناميت في متفجرة مخصصة لقتل جنود في فورت ديكس، نيوجيرسي. بعد هذا الحادث الفتاك، غدا عمل الحركة أكثر سريّة ولكنها أفلحت في افتعال حالة اضطراب كل بضعة أشهر في خلال عهد نيكسون، وفي تخويف الـ (أف بي آي) والبيت الأبيض ببيانات مسعورة، حيث زرعت المتفجّرات متى أرادت في أماكن لا يمكن اختراقها. بدأت مجموعة تتألف من ١٠٠ شخص تقريباً - يترأسها ١٢ شخصاً من أصحاب القرار وصانعي المتفجرات - بدفع حكومة الولايات المتّحدة إلى شبه الجنون من جراء الخوف بحلول السبعينيات.

على أن دايسون الذي أصبح أبرز عميل لـ (أف بي آي) في هذه المجموعة صدق كلامهم.

ارتأى على غرار رؤسائه أن التهديد خطير جداً. حيث أضمرت رسالة الحركة السريّة، وفق قراءته لها نية إجرامية: إن لم تنهوا الحرب فسنقتل أعضاء الكونغرس لديكم. سنقتل السيناتورات. سنقتل الرئيس.

قال دايسون: «أفلحوا في اختراق مبنى الكابيتول الأميركي وتركيب متفجّرة في الجدار وتفجيرها بحرية تامة. دخلوا البنتاغون وأفحلوا في الاتصال والقول إنه سيتم تفجير المتفجّرة بعد ٥ دقائق. كما أنهم أبدوا مهارة بقدر أية جماعة إرهابية في العالم فيما يخص أسلوبهم».

نفذوا ٣٨ عملية تفجير. ولم تحل الـ (أف بي آي) أية قضية منها.

قال دايسون: «لم نعرف كيف نحقق في قضايا الإرهاب. لم يكن لدينا المعلومات الاستخبارية الكافية عن هؤلاء الأشخاص».

مثل هذا لـ (أف بي آي) مشكلة كبيرة. على أن حل هذه المشكلة هو في اتخاذ التدابير الصارمة جداً. قال دايسون: «كان هناك أشخاص معينون في الـ (أف بي آي) يصنعون القرار: علينا اتخاذ خطوة - أي تحرك للتخلص من هؤلاء الأشخاص. أي شيء! ليس قتلهم بالضبط وإنما أي تحرك لردعهم. إن شككنا في تورط أحدهم في

هذه القضية نزرع جهاز تنصت على هاتفه. نراقبه بواسطة ميكروفون. نسرق بريده. نفعل أي شيء».

كان لدى دايسون سؤال عن حكم القانون: «هل يمكنني زرع مخبر في غرفة صف جامعي؟ أو حتى في الحرم الجامعي؟ هل يمكنني خرق أية منظمة جامعية؟ ماذا يمكنني أن أفعل؟ ولم يكن أحد يعرف أية قوانين أو أنظمة. لم يكن ثمة شيء منها...»

قال: «كان هذا الأمر سيدمرنا. كان سينتهي بعملاء الـ (أف بي آي) إلى التعرّض للاعتقال. ليس لأن ما يفعلونه هو خطأ وإنما لأن أحداً لم يكن يعرف الخطأ من الصواب». إن عدم معرفة هذا الفرق بين الخطأ والصواب هو التعريف القانوني للجنون. أثبتت هواجس دايسون بشأن الكارثة أنها تنبئية. لقد واجه القادة البارزون في الـ (أف بي آي) في واشنطن ونيويورك بمرور الوقت، احتمال التعرض للسجن من جراء عملهم المجابه للتهديد اليساري. وكذلك أقرب المؤتمنين على أسرار الرئيس.

«أمر نيكسون الـ (أف بي آي) بفعل ذلك»

تناول نيكسون وميتشيل وإرليتشمان العشاء في منزل هوفر في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩؛ وقد سجل مستشار البيت الأبيض هذا الحدث النادر. احتسوا المشروب في غرفة معيشة معتمة وقذرة تقريباً، حيث غطت جدرانها ملصقات قديمة لهوفر مع نجوم سينما متوفّين. تناولوا شرائح اللحم بالفلفل الحار في غرفة طعام تنيرها مصابيح تشعّ بألوان شتى من البنفسجي والأخضر والأصفر والأحمر. وقد قدمت مشروبات بعد العشاء في قبو هوفر، من بار رطب مزيّن برسوم معلقة لنساء نصف عاريات.

زاد الحديث إمتاعاً. قال إيرليتشمان: «أبهجنا هوفر بسرد قصص عن عمليات اقتحام في أوقات متأخرة من الليل وعمليات تفتيش قامت بها الـ (أف بي آي). كما أخبرنا بعمليات الـ (أف بي آي) ضد المتطرّفين المحليين والأجانب وأتت ردات فعلنا حماسية وإيجابية». كانت تروق هذه الأحاديث نيكسون وميتيشل. من تلك الليلة فصاعداً حقّ لهوفر التصديق بأن رئيس الولايات المتّحدة يريد منه استخدام كل ما لديه من سلطة في وجه التهديد.

نفذ قرابة مليوني شخص في أرجاء البلاد، مسيرات ضد الحرب في فيتنام في ذاك الخريف. فوجدت الـ (أف بي آي) صعوبة في التمييز بين الفتى الحامل قنبلة مولوتوف وذاك الرافع لافتة على وتد.

كان يصدر كل يوم تقريباً في خلال أشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول وصولاً إلى السنة الجديدة والعقد الجديد، تقارير عن تهديدات وهجمات من الجماعات اليسارية في أكبر مدن أميركا وأحرامها الجامعية وفي العديد من البلدات الصغيرة أيضاً. دوت المتفجرات في مركز روكفيلر في نيويورك؛ وفي محكمة المقاطعة في فرانكلين، ميزوري؛ وفي مكتب العمدة في مدينة سوكس، نبراسكا. تبادل عناصر حزب الفهود السود وشرطة شيكاغو النيران فردت الشرطة على الهجوم بمساعدة من الـ (أف بي آي)، فقتلت مسؤولين بارزين من الحزب في خلال نومهما. وقد تحالفت ميليشيات مسلحة من السود من بينها عصابة صغيرة أمست تُعرف بجيش السود التحريري مع عناصر حركة وذرمن السريّة. قال ويليام بايكر من الـ (أف بي آي): «كانوا يحاولون إطلاق النار وقتل عناصر الشرطة. حينما يرون شرطياً أبيض وآخر أسود يعملان معاً يقوم جيش السود التحريري، في مسعى منه لخلق ثورة، بإطلاق النار على الاثنين ثم يعلن مسؤوليته عن الحادث. لذا أمر الرئيس نيكسون بتدخل الـ (أف بي آي) في هذه القضية».

نشر بيل سوليفان خبراً داخل سلسلة القيادة ذاك الشتاء فحواه أن الحظر على العمليات التي عدها هوفر فيما مضى «لاقانونية جلياً» قد انتهى. تعهد فعل أي شيء لردع عناصر جماعة وذرمن. قال نائب سوليفان تشارلز برينان، المعيّن حديثاً رئيساً لقسم الأمن الداخلي الأمر عينه. إلا أنه واجه ضغطاً هائلاً من البيت الأبيض للدفاع عن الأمة من الهجمات على الشرطة عموماً وعلى الـ (أف بي آي) خصوصاً من قبل اليسار[٢١]. اعتقد أن الـ (أف بي آي) مضطرة إلى التعامل مع التهديد الأصولي العازم على تشكيل وحدات مغاوير تقوم بتنفيذ أعمال إرهابية منها الاغتيالات[٢٢].

بدأ عملاء الـ (أف بي آي) في أرجاء البلاد بإطلاق عمليات جديدة تستهدف المتظاهرين المسالمين والمقاتلين العنيفين على السواء. حاولت فرقة متخفية خرق اليسار المتطرّف عبر انتحال شخصيات محاربين قدامى في فيتنام متطرفين سياسياً ومدجّجين بالأسلحة والمخدرات. راقت ٤ أو ٥ منهم حياتهم الجديدة لدرجة أنهم لم

يعودوا. قال بيرناردو بيريز الـ (أف بي آي)، الذي وضع مهمة صعبة تقضي بلجمهم في السنوات المقبلة: «كانوا مجموعة من المرتدين»[٢٣].

لم يعرف هوفر بشأن بعض العمليات الأكثر شحناً سياسياً. بلغ مدير الـ (أف بي آي) الـ٧٥ من عمره في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٧٠. وجد سوليفان والكثير من أبرز عملاء هوفر أن قدراته الإدراكية بدأت تخفت، وسلطته تهن، ووعيه لما يجري من الأمور اليومية في الـ (أف بي آي) يتضاءل.

قال كورتلاند جونز، عميل مباحث مسؤول عن العمل اليومي لأجهزة استراق الأسلاك التابع لكيسينجر: «لم يستوعب هوفر فكرة أن لدينا عملاء موجودين في التظاهرات هم من الفتية الذين يرتدون سراويل الجينز وما شابه. فكانت ردة فعل هوفر 'من أجاز هذا العمل؟»[٢٤].

قال جونز: «كان غير ملم بمجريات الأمور. وكان عليه الاستقالة من العمل قبل سنوات من وفاته. الشيء الوحيد الذي لم يفعله قط وما كان ليحتمله البتة هو تدريب شخص ما ليحل محله».

رجل واحد فقط أبدى استعداداً للمخاطرة بتولي وظيفة هوفر. رجل واحد فقط أوشك على النجاح في ذلك. كان هذا الشخص هو بيل سوليفان، الرجل الذي يعرف أعمق أسرار الـ (أف بي آي).

٣٤

اهدموا الهيكل

بعد نصف قرن من تربُّع هوفر على عرش القائد المناهض للثورة في أميركا، لم يعد لديه سلطة غير قابلة للنقاش.

كان قد صنع عداوات في البيت الأبيض وداخل الـ (أف بي آي)، وبدأ هؤلاء الأعداء يستجمعون الشجاعة لمواجهته. راح الرئيس والنائب العام يتكلمان على استبداله. لطالما كانت السيطرة على المعلومات السريّة المصدر الأولي لسلطة هوفر. وقد فقده.

يوم الاثنين في الأول من حزيران/يونيو عام ١٩٧٠ اتخذ خياراً حاسماً. أسماه لاحقاً «أفظع خطأ اقترفته في حياتي»[1]. قرر تنصيب بيل سوليفان مسؤولاً أعلى لديه، يتولى كل التحقيقات الجنائية للـ (أف بي آي) إلى جانب برامجها الاستخبارية. راح سوليفان يدير العمل اليومي للـ (أف بي آي) – جرعة مفرطة من السلطة بالنسبة إلى رجل عرفه الكثير من زملائه باسم بيلي المجنون.

كان هوفر يحسبه وفياً. وكان كذلك فيما مضى. ولكن سوليفان، منشئ برنامج الاستخبارات المضادة وسيده الأعلى، سيد الحرب السياسية، كان يشعر بالانزعاج تحت يد هوفر المتزايدة ثقلاً وقلقلة، فأفضى إلى أنداده في وكالة الاستخبارات ومعارفه في البيت الأبيض بأن الرئيس قد فقد أعصابه. قال إن الـ (أف بي آي) تخسر المعركة ضد

اليسار المتطرّف. لذا نصح سوليفان ريتشارد هيلمز من وكالة الاستخبارات بأن الوقت حان للبدء «بتحريك رياح التغيير عوضاً عن نفخها لنا وتطييرنا»[٢].

عندئذ تسنّت له الفرصة ليطرح قضيته أمام رئيس الولايات المتّحدة مباشرة.

عرف نيكسون أن سوليفان يتسلم أمر عمليات التنصت على الهواتف التابعة لكيسينجر، حيث يتنصت على بعض أبرز الصحفيين ومحرّري الأعمدة الصحفية في واشنطن إلى جانب مصادرهم المشتبه فيها في المراكز الرفيعة. قبل سنة وبعد تركيب أجهزة التنصت الأولى أرسل نيكسون محامياً من البيت الأبيض طموحاً جداً عمره ٢٩ سنة واسمه طوم تشارلز هيوستن، إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي للقاء سوليفان. كان هيوستن ضابط استخبارات في الجيش وقائد منظمة (الشباب الأميركي من أجل الحرية) المحافظة. أسماه نيكسون تحبباً السافل المغرور وجعله هيوستن الرجل الأبرز المسؤول عن المنسقين الاستخباريين قاطبة في البيت الأبيض.

أدرك سوليفان أن المساعدة الرئاسية يمكن أن تفتح الباب إلى المكتب البيضوي. فراح بكل عناية يثني على هيوستن في خلال تباحثهما سراً على امتداد عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ ويمتدح ذكاءه ورؤيته. فرد هيوستن على هذا الاهتمام البالغ قائلاً: «لا أظن أنه كان هناك أحد في الحكومة أوليته احتراماً أكبر»[٣].

حث هيوستن باسم نيكسون سوليفان على تعقُّب الممولين الأجانب في الثورة السياسية الأميركية لإيجاد دليل على دعم المؤامرة الشيوعية الدولية اليسار المتطرّف والمقاتلين السود. لم يلق هذا الطلب رداً ما دفع نيكسون إلى الامتعاض. قال ديك ديلوتشي: «كان الرئيس نيكسون نهماً في رغبته في الحصول على المعلومات[٤]. كان يواصل الطلب من المباحث الفيدرالية الـ (أف بي آي) المزيد من الاستخبارات لإثبات أن أحداث الشغب في بلدنا سببها جماعات متمرّدة في دول أجنبية. ولكنها لم تكن كذلك». مارس سوليفان بدوره ضغطاً هائلاً على مرؤوسيه. قال جيم نولان، الذي كان آنذاك عميلاً شاباً في الـ (أف بي آي) يرتقي في صفوف الاستخبارات: «أذاقنا الأمرّين لأننا عجزنا عن إثبات وقوف السوفيات خلف الاضطرابات الطالبية والعرقية[٥]. كنا نعرف أنهم ليسوا كذلك. ما كان ليخيف السوفيات أكثر من هؤلاء الطلاب».

لام سوليفان هوفر على الفشل في إيجاد دليل. قال لهيوستن إن هوفر قطع كل

العلاقات الرسمية بوكالة الاستخبارات والجيش من جراء نوبة غضب؛ وإن الـ (أف بي آي) تفتقر إلى مهارات الاستخبارات المضادة للحصول على الأسرار التي يبتغيها البيت الأبيض؛ وإن الـ (أف بي آي) بحاجة إلى مزيد من الحريّة للتجسس على الأميركيين وخصوصاً على الطلاب تحت سن الـ ٢١؛ وإن القيود المفروضة على عمليات التفتيش اللاقانونية وزرع أجهزة التنصت واستراق الأسلاك والمراقبة ضيقة جداً. نقل هيوستن هذه الأمور كلها إلى نيكسون. وصدقها الرئيس على الفور. كان يخبر مستشاريه بأن التقارير السريّة التي تلقاها عن أعدائه، الأجانب والمحليين، هي هراء فارغ.

بحلول ربيع العام ١٩٧٠، كان سوليفان قد وضع خطة تروي تعطش الرئيس إلى المعلومات السريّة وإلى تعزيز نفسه خلفاً لهوفر. وقد راح نجم سوليفان يتألق في البيت الأبيض فيما بدأ هوفر يسقط.

«كبيرة ولا محدودة»

استدعى نيكسون يوم الجمعة في ٥ حزيران/يونيو ١٩٧٠ هوفر وهيلمز إلى البيت الأبيض. جلسا إلى جانب الأميرال نويل غايلر، مدير وكالة الأمن القومي، والفريق دونالد بينيت، رئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية.

يتذكر الجنرال بينيت قائلاً: «راح الرئيس يقرّعنا بشدة»[٦].

كان نيكسون يسلك طريق الحرب في الخارج والداخل، إذ انفجر الوضع في الأحرام الجامعية في البلاد بعدما اجتاح نيكسون كامبوديا وصعّد الحرب في فيتنام. إذ أطلق جنود من الحرس الوطني النار فقتلوا ٤ طلاب في جامعة كنت في أوهايو. وأعقب ذلك أكثر من ١٠٠ حادثة تفجير وحرائق متعمدة وإطلاق نار في أيار/مايو. أظهر عناصر منظمة وذرمن وحزب الفهود السّود، الذين زار قادتهما كوبا والجزائر لتلقين المبادئ الحزبية، أن في وسعهما إلحاق الضرر بمجالس الخدمة العسكرية الانتقائية ومراكز الشرطة والمصارف حينما يريدون.

قال الرئيس إن «الإرهاب الثوري»[٧] بات اليوم يمثل التهديد الأخطر الذي يستهدف الولايات المتحدة. هناك آلاف من الأميركيين تحت سن الـ ٣٠ «عازمون

على تدمير مجتمعنا»؛ إيديولوجيتهم التي تكونت في الديار تعد «خطرة بقدر أية أفكار قد يستوردونها» من كوبا أو الصين أو روسيا. قال: «إن الاستخبارات الجيدة هي أفضل طريقة لدرء الإرهاب».

طالب نيكسون «بخطة تمكننا من التخلص من النشاطات اللاقانونية لأولئك المصمّمين على تدمير مجتمعنا». كان سوليفان قد انتهى من وضعها. إذ كان يعمل عليها منذ سنتين. ستعمد الخطة إلى إلغاء القيود على عملية جمع المعلومات. وقد أعطاه البيت الأبيض الضوء الأخضر لتحقيق هذا الهدف.

عقد سوليفان ٥ اجتماعات لقادة التجسس في أميركا ونوابهم. قال في الاجتماع الأول في مقر الـ (أف بي آي) في ٨ حزيران/يونيو: «فردياً، نحن في مجتمع الاستخبارات نعد صغاراً محدودين[٨]. ولكن إن توحدنا تصبح قدرتنا الموحدة كبيرة ولامحدودة. ومن خلال توحيد تحرّكنا في وسعنا مضاعفة قدرتنا على جمع المعلومات على نحو هائل، وإني على ثقة بأننا سنتمكن من الحصول على الإجابات التي يبتغيها الرئيس». كبرت آمال الحرس القديم. قال بيل كريغار الذي كان يدير برامج الاستخبارات المضادة الأجنبية ضد السوفيات: «وجدت هذه الاجتماعات فرصة ممتازة لاستعادة الأساليب التي احتجنا إليها. وكذلك فعل سوليفان»[٩]. غير أن العائق الذي عرفه الرجلان هو هوفر نفسه. لم يرد التنسيق بين عمل الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات أو أي جهاز استخباري آخر. بل على العكس تماماً: قطع التواصل مع أنداده بشكل قوي لدرجة أن الرابط بين هيوستن وسوليفان لم يكن سوى المنسّق الرسمي الباقي بين الـ (أف بي آي) وبقية الحكومة الأميركية.

أصبح البرنامج الذي وُضع يُعرف بخطة هيوستن. ولكنه كان نتاج عمل سوليفان من أوله إلى آخره. كما كان يحمل الموافقة السريّة لرئيس الولايات المتّحدة.

تطلبت الخطة من أجهزة الاستخبارات الأميركية العمل بشكل موحد وهدم الجدران فيما بينها ورفع القيود المفروضة على عملية جمع المعلومات في الولايات المتّحدة. فيحظى عملاء الـ (أف بي آي) وأندادهم بحرية بمراقبة عمليات التواصل الدولية للمواطنين الأميركيين، وتكثيف المراقبة الإلكترونية للمنشقين الأميركيين، وقراءة بريدهم، والسطو على منازلهم ومكاتبهم، وزيادة أعداد الجواسيس المتخفين بين

طلاب السنة الأولى والثانية في الأحرام الجامعية - وبإيجاز، مواصلة القيام بما كانت الـ(أف بي آي) تقوم به منذ عقود، فضلاً عن تكثيف عملها وذلك بالتنسيق مع وكالة الاستخبارات والبنتاغون.

تطابقت الخطة وفلسفة الرئيس حول الأمن القومي: افعلوا كل ما يلزم. أيقن أن فتح البريد هو جريمة فيدرالية وأن عمليات التفتيش اللاقانونية في سطو. ولكنها كانت أفضل الوسائل لجمع المعلومات. واعتقد نيكسون أنه لو قام الرئيس بذلك فهذا ليس منافياً للقانون.

في ١٤ تموز/يوليو بعدما حمل هيوستن الخطة إلى البيت الأبيض، وافق عليها الرئيس. ولكن هوفر عارضها. يتذكر سوليفان أنه بمجرد أن أدرك أن تنفيذ الخطة منوط به وليس بنيكسون: «استشاط غضباً»[١٠]. لم يوقعها الرئيس لأن موافقته كانت شفهية وليست مكتوبة. قال: «وهذا ما جعلني الوحيد الذي اتخذ القرار. لن أقبل المسؤولية وحدي بعد الآن، بالرغم من قيامي بذلك عدة سنوات... لقد أصبح الوضع أكثر خطورة بكثير ونحن معرّضون لافتضاح أمرنا».

طالب هوفر باجتماع مع نيكسون. ودفع نيكسون إلى التراجع.

اعتقد نيكسون «أنه نظراً إلى أزمة الإرهاب»[١١] تعد الخطة «مبرّرة ومسؤولة» في آن واحد. ولكنه أدرك أنه «لا أهمّية لما أقرّره أو أوافق عليه» إن اعترض هوفر. «حتى لو أصدرت أمراً مباشراً له، حيث سيقوم دون أدنى شك بتنفيذه، سرعان ما سيحرص على توفير سبب لي لتغيير رأيي. لم يكن ثمة احتمال البتة بأن يستقيل احتجاجاً».

سحب نيكسون الخطة بتوصية من هوفر. فبدأت دائرته الداخلية تنتقد مدير المباحث معتبرة إياه حليفاً لا يُعتمد عليه في الحرب على الإرهاب الثوري. قال هيوستن لهالدمان في ٥ آب/أغسطس: «يجب إخبار هوفر من هو الرئيس. أصبح غير معقول البتة وسلوكه يضر بعملياتنا الاستخبارية المحلية... إن نال ما يريده فسيبدو أنه أقوى من الرئيس»[١٢].

تولى المستشار الجديد للبيت الأبيض، وهو محام عمره ٣١ سنة يدعى جون دين، أمر إنقاذ الخطة. بالتنسيق مع سوليفان. وبالرغم من معارضة هوفر تفاقمت عمليات المراقبة الإلكترونية والمداهمات السريّة. كما بدأت الـ(أف بي آي) تجند مخبرين صغاراً في السن حتى لو كانوا في سن الثامنة عشرة. وتوسعت العمليات المخفية ضد

اليسار. (إن فريق عملاء الـ (أف بي آي) الصغير وإنما المتزايد عدداً والذي بدا وتأنق وتصرّف نظير الذين يستهدفهم كوّن صداقات وروحاً تضامنياً خاصاً به؛ ودعا العملاء أنفسهم «بيردز وبلاكس وبوردز».

على أن العمليات كانت تنفذ أحياناً بأمر من سوليفان، وأحياناً بأمر من النائب العام ميتشل، وأحياناً أخرى بأمر من الرئيس نفسه.

بدأت السيطرة على أقوى أسلحة الـ (أف بي آي) تفلت من قبضة هوفر وتصب بين أيدي الأتباع السياسيين لنيكسون. معتقدين أن هدف الأمن القومي يطغى على حكم القانون. وأن مهمتهم فوق كل شيء كانت إعادة انتخاب الرئيس.

«التسبب بمواجهة»

بدأ الرئيس يفكر في دفع هوفر بعيداً عن السلطة. كتب هالدمان في مذكراته في ٤ شباط/ فبراير ١٩٧١: «عقدت أنا وميتشل جلسة دامت ساعتين مع الرئيس. ناقشنا مسألة هوفر برمّتها وما إذا وجب أن يظل في منصبه»[١٣].

اختار نيكسون استراتيجية مراوغة. طلب إلى ميتشل إعادة إحياء قسم الأمن الداخلي في وزارة العدل تحت إدارة مساعد النائب العام روبرت مارديان - وهو رجل كان هوفر يمقته شخصياً بالرغم من كونه مناهضاً متحمّساً للشيوعية. أمر نيكسون مارديان وسوليفان بتكثيف العمليات الاستخبارية ضد اليسار والعمل على غرار هوفر. بدأ يتكلم على هوفر بصيغة الماضي. كتب هالدمان قائلاً: «علم أن أوامره من شأنها أن تسبب مواجهة». «أوضح الرئيس أنه ينبغي استبدال هوفر قبل نهاية عهده الأول. علينا توضيح هذه الفكرة لهوفر على نحو يدفعه إلى الاستقالة».

بدأ النائب العام يبحث عن مرشحين لخلافة هوفر. كان سوليفان أقوى مرشح - ولكن ميتشل وجده طموحاً بشكل صارخ، هو مسؤول ماهر ومتبجّح يعوزه الصدق. كان ثمة ٣ مساعدين آخرين لهوفر يتنافسون في سبيل المنصب. غير أن الثرثرة التي عمت أروقة وزارة العدل بدت قاسية. قال مارديان: «قيل لي ٥ مرات إنه سيطرد»[١٤].

فيما كانت مجموعة متزايدة من الأعداء داخل إدارة نيكسون تتآمر لاستبداله،

شن خصوم هوفر في اليسار هجوماً مدمراً ومربكاً على سرّية مكتب التحقيقات نفسه وسلطته. فنفذوا عملية تفتيش لمكتب التحقيقات الفيدرالي. كما اقتحمت ليلة الـ٨ من آذار/مارس ١٩٧١ زمرة من اللصوص مكتباً للـ(أف بي آي) يضم موظفين في ميديا، بنسلفانيا، وهي ضاحية هادئة خارج فيلاديلفيا، حيث خلعوا الباب ذا اللوح الزجاجي بمخل صغير في مكتب يقع في الشارع المقابل لمحكمة المقاطعة. كانت المهمة سهلة، إذ لم تضع الـ(أف بي آي) جهازاً أمنياً لحماية الأسرار داخل الغرفة رقم ٢٠٤. سرقوا أقله ٨٠ وثيقة من الملفات. لم تشرح المجموعة، التي أسمت نفسها لجنة المواطنين للتحقيق بشأن الـ(أف بي آي)، قط سبب استهداف مكتب ميديا. وصل باري غرين، الذي كانت عائلته تعتني بمبنى المكاتب، عند الفجر فوجد عملاء الـ(أف بي آي) والشرطة «يتراكضون في كل مكان محاولين أن يعرفوا كيف حدث هذا الأمر ومن استطاع تنفيذه»[١٥]، وفق ما يذكره. من عساه أن يغزو مكتباً للـ(أف بي آي)؟ كان الأمر أشبه بغزو عرين أسد.

تعامل هوفر مع السرقة وكأنها محاولة اغتيال استهدفت اقتلاع قلبه. شك في أن السارقين متحالفون مع الكاهنين الكاثوليكيين الراديكاليين دانييل وفيليب بيريغان اللذين سُجنا بسبب إتلاف ملفات للخدمة العسكرية؛ واتهمهما هوفر نفسه علناً من دون وجود أدلة كافية بالتآمر لاختطاف هنري كيسينجر. أكد للبيت الأبيض أن اعتقالهما بات وشيكاً. ولكن على الرغم من إجراء تحقيق على امتداد الأمة دام أقله ٦ سنوات، لم يُتهم أحد قط بالسرقة. وظلت القضية من دون حل.

نسخت لجنة المواطنين للتحقيق بشأن الـ(أف بي آي) الملفات المسروقة وسلمتها إلى أعضاء في الكونغرس والصحافة. استغرق الصحفيون أسابيع وفي بعض الحالات أشهراً حتى بدأوا يفهمون الوثائق. كانت سجلات مجزّأة لعمليات خفيفة للـ(أف بي آي) اخترقت أحرام ٢٢ جامعة بمخبرين، وُوصفت فيها عملية استراق أسلاك جماعة فيلاديلفيا التابعة للفهود السود. وقد أمضى أحد الصحفيين سنة حتى تمكن بعد جهد مكثف من فك شيفرة كلمة ظهرت في الملفات: كو إنتل برو (برنامج الاستخبارات المضادة). إذ لم تكن هذه الكلمة معروفة خارج إطار الـ(أف بي آي).

في مسعى حثيث لحماية أعتق أسرار الـ(أف بي آي) من الانكشاف، أمر هوفر

بوضع حد للبرنامج بعد ٦ أسابيع من افتضاحه في الإعلام. فأوقفت مئات من العمليات غالبيتها موجهة ضد اليسار. فثار سخط سوليفان، مؤلفها الفكري. وأخبر حلفاءه بأن هوفر قد أغمد أقوى سلاح استخدمه مكتب التحقيقات لتمزيق الأعداء وتجريدهم من أسلحتهم وتدميرهم.

بيد أن نيكسون أعاد إحياء العمليات بعد بضعة أسابيع.

«لننل من هؤلاء السَّفلة»

باتت أجهزة المراقبة التي ركبت حديثاً في البيت الأبيض تعمل عندئذ، وراحت تسجل مجريات الصداقة القديمة والخلافات الجديدة التي نشأت بين نيكسون وهوفر.

شرع هوفر في خلال الاستغراق في الذكريات في المكتب البيضوي في ٢٦ أيار/ مايو، يتكلم على الكره بين الرئيس جونسون والنائب العام روبرت كينيدي. قال إنه سبق وحذر من محاولة كينيدي «سرقة الترشيح من جونسون»[١٦] في خلال المؤتمر الديموقراطي الوطني عام ١٩٦٤.

قال هوفر: «هذا جعل الأمور تسوء بيني وبين بوبي».

قال نيكسون: «ألم تتوافقا؟»

فضحك هوفر وقال: «لا ساءت الأمور».

ثم راح نيكسون يقلد صوت جونسون: «ما كنت لأصبح رئيساً لولا هوفر. لا تسمح لهؤلاء السَّفلة بالنيل منك». فعلت الضحكات.

في وقت لاحق من ذاك اليوم وعبر الهاتف، طلب نيكسون من هوفر فعل كل ما يلزم لإيجاد العنصرين من قناصة جيش السود التحريري اللذين قتلا اثنين من عناصر الشرطة في مدينة نيويورك. قال نيكسون: «إن معلومات الأمن القومي التي نسعى للحصول عليها غير محدودة، اتفقنا؟ وستخبر النائب العام بأن هذا ما اقترحته - بل أمرت به - إفعل ذلك اتفقنا؟ ألا توافقني الرأي؟»[١٧]

قال هوفر: «أوافقك الرأي تماماً».

قال الرئيس: «حباً باللّه لننل من هؤلاء السَّفَلة».

فأجاب هوفر: «سوف أجمع كل المعلومات اللازمة حول هذا الأمر».

قال نيكسون: «استخدم كل ما لديك من قدرات؛ المراقبة المباشرة والمراقبة الإلكترونية وكل شيء». ذكر الرئيس شعار الأمن القومي فرد هوفر بشكل طقوسي.

بعد أسبوعين بدأت صحيفة نيويورك تايمز بنشر (أوراق البنتاغون)، على شاكلة سرد تاريخي سري جداً عن حرب فيتنام. وقد سرق هذه الأوراق دانييل إلزبيرغ الذي عمل على الدراسة محللاً مدنياً لحساب وزارة الدفاع. كان قد أصبح ناشطاً متحمّساً في مناهضة الحروب وكان يحاول تسريب الدراسة لعدة أشهر. إلا أن هوفر وسوليفان سرعان ما وضعا إلزبيرغ في موقع الاتهام الأول.

أخبر هالدمان في ١٧ حزيران/يونيو الرئيس بأنه يظن أن مؤسسة بروكينغز، وهي لجنة استشارية في واشنطن، ربما لديها ملفات قد تُستخدم دليلاً ضد إلزبيرغ. وافق نيكسون تماماً على فكرة سرقتها. قال الرئيس: «أتذكر خطة هيوستن؟ طبقها. بربك اذهب واجلب تلك الملفات. فجّروا الخزانة واجلبوها»[١٨].

كان نيكسون يرغب بشدة في الحصول على المعلومات السياسية لدرجة أنه أنشأ فرقته الخاصة من السارقين ومسترقي الأسلاك. صرّح بإنشاء وحدة سريّة في البيت الأبيض لديها القدرة على تنفيذ هذه الأنواع من المهام. أُطلق على المجموعة لقب (السبّاكين) لأنهم في البداية سعوا إلى سد التسريبات التي آذت الرئيس. كانوا ينفذون مهام تفتيش لاقانونية واستراق أسلاك وحملات تضليل نيابة عنه.

كان عقلهم الموجه عبقرياً من نوع غريب يدعى غوردون ليدي. كان قد أمضى ٥ سنوات في الـ (أف بي آي) بقيادة هوفر، من العام ١٩٥٧ إلى العام ١٩٦٢ فارتقى إلى مرتبة مشرف على المقار حيث تعلم الفنون الخفية لبرنامج كو إنتل برو. كلّف ليدي بعملية تخف كمستشار عام لـ (لجنة العمل على إعادة انتخاب الرئيس)، التي كان يرأسها جون ميتشل. فرسم خططاً، قدمها شخصياً إلى مكتب النائب العام، تقضي بإنفاق مليون دولار على عملاء سريّين يقومون باختطاف قادة مناهضين للحرب وترحيلهم إلى مكسيكو، وبنصب فخاخ لسياسيين ليبراليين مع عاهرات يعملن في مراكب معدة للسكن ومزوّدة بأجهزة مراقبة، وبزرع مخبرين داخل الحملات الانتخابية لخصوم نيكسون، وباستراق أسلاك جهاز الحزب الديموقراطي في الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٧٢. لم يوافق

ميتشل على الاختطاف والابتزاز - بعد استعادة الأحداث، قال إنه وجب عليه رمي ليدي من النافذة - ولكن تمت الموافقة على بنود التجسس في الخطة.

ارتكب ليدي الإخفاقات من البداية حتى النهاية. كانت أول مهمة له اقتحام مكتب الطبيب النفسي الخاص بإلزبيرغ حيث فشل في إيجاد معلومات افترائية. أما آخر مهمة له، فكانت بعد ٩ أشهر، وهي زرع أجهزة تنصت في مقار الحزب الديموقراطي في ووترغايت، حيث قبض عليه هو وزملاؤه وجميعهم عملاء سابقون في الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات.

سأل إد ميلر من الـ (أف بي آي) وهو منفّذ سابق للكثير من عمليات التفتيش اللاقانونية إلا أنه سرعان ما ارتقى ليخلف سوليفان كثالث شخص في قيادة الـ (أف بي آي): «لماذا ووترغايت؟[١٩] بسبب تأثير سوليفان في البيت الأبيض... أصبحوا مفتتنين بالمداهمات السريّة كأسلوب استقصائي للقبض على العصابات. وعندئذ قرر البيت الأبيض تشكيل أسلوبه الخاص».

لو أبى هوفر تنفيذ هذا العمل القذر الذي أراده الرئيس، لاضطر نيكسون إلى تنفيذه بنفسه.

«سيفتح أبواب جهنّم»

جمع الرئيس فريق (السبّاكين) لأنه اعتقد أن هوفر فقد الإرادة لتنفيذ الحرب السياسية. إن الكثير من الاتهامات التي وردت في مشروع القانون الذي دان نيكسون بعد سنوات، نجمت عن شعوره بالإحباط من الـ (أف بي آي)، وتعطشه إلى الحصول على الأسرار التي لم يعد يوفّرها هوفر، وزرع أجهزة التنصت والسطو التي لحقتها.

كانت قضية أوراق البنتاغون هي نقطة الانهيار. بعد توجه إلزبيرغ إلى العمل السري استسلم في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٧١. اضطرّت الـ (أف بي آي) إلى تشكيل قضية بموجب قانون التجسس لعام ١٩١٧ يمكنها من الزج به في السجن بقية حياته. قال نيكسون: «ولكن هوفر رفض التحقيق في القضية. لهذا السبب أجرينا التحقيق هنا. كان الأمر بهذه البساطة».

بدأت المؤامرة لإزاحة هوفر من منصبه في اليوم التالي.

بدأ حل العقدة بـ «قصة غريبة»، حسب وصف نيكسون: «رفض هوفر التحقيق لأن ابنة ماركس متزوّجة ذاك السافل إلزبيرغ»[٢٠]. لم يكن حمو ذاك السافل كارل ماركس ولا غروتشو ماركس، كما أشار نيكسون، وإنما لويس ماركس، مصنّع لعب أطفال ثري يقدم سنوياً مساهمات إلى جمعية خيرية ميلادية يديرها هوفر. كان اسمه مدرجاً رسمياً في مقر الـ (أف بي آي) صديقاً للمباحث. قرر سوليفان ومسؤول الاستخبارات لديه تشارلز بريتان ضرورة مقابلة ماركس في قضية إلزبيرغ. كان مستعداً للشهادة ضد صهره. فرفض هوفر. ولكن بالرغم من ذلك جرت المقابلة. وفي النتيجة عزل هوفر بريتان عن منصب رئيس قسم الاستخبارات.

شعر سوليفان بالغضب فحاول تنظيم ثورة في صفوف قادة الـ (أف بي آي). وقد علم البيت الأبيض والنائب العام في غضون ساعات بغضبه. قال ميتشل للرئيس في ٢٩ حزيران/يونيو إن ثمة ثورة تتشكل في الـ (أف بي آي). قال نيكسون لميتشل: «من ناحية النظام هوفر محق[٢١]. ومن ناحية القرار هوفر مخطئ. لا يسعه - وأرغب بشدة في نقل كلامي إليه - وأنا ذاهب غداً لإلقاء خطاب في احتفال تخريج عناصر الـ (أف بي آي) وأيضاً مع صدور قضية إلزبيرغ - لا يسعه الإتيان بأية حركة من شأنها زرع الشقاق بين صفوف الـ (أف بي آي). فهذا سيفتح أبواب جهنّم. سوف يقولون «لقد فعلها هذا المسن النزق ثانية». هذا رأيي حيال هذا الموضوع».

أجاب ميتشل: «لا أظن أن هناك شكاً في هذا الأمر أيها السيد الرئيس. أعتقد أن هذه قد تكون القشة الأخيرة التي ستقصم ظهر البعير فيما يخصه».

قال نيكسون: «قل له أنت «لقد تكلمت مع الرئيس، ويا إدغار هو لا يرغب في إحراجك في مسألة تأديبية ينقض فيها قرار مدير المباحث ولكنه متعاطف جداً معك. سوف يتوجه إلى مقر الـ (أف بي آي) وفي النهاية - هو يعلم أن النظام أمر هام، ولكنه يعتقد أنه لا ينبغي لنا جعل قضية إلزبيرغ سبباً لزرع شقاق في الـ (أف بي آي). فهذا قد يفتح أبواب جهنم. أأنت موافق على ذلك؟»

قال ميتشل: «أجل يا سيدي. سنجرب الأمر بهذه الطريقة وسنرى النتيجة. نأمل ألا يثير ذلك سخطه فيترك عمله».

قال نيكسون: «إن فعل الآن فسأكون مستعداً».

أصدرت المحكمة العليا في ٣٠ حزيران/يونيو حكماً يقضي بأحقية الصحف في نشر أوراق البنتاغون. صدر هذا الحكم فيما كان نيكسون يمتدح هوفر أمام ١٠٠ متخرّج في أكاديمية الـ (أف بي آي) للتدريب.

قال: «حينما كنت عضو كونغرس شاباً عملت معه ومع آخرين في الـ (أف بي آي) على تحقيقات هامة تتعلق بعدة مخرّبين في هذا البلد[٢٢]. دعوني أخبركم شيئاً. أي شخص قوي يكافح لتحقيق ما يؤمن به ويقف على رجليه في المحن فلا بد له أن يكون مثيراً للجدل. وهذا رأيي به، إذ يدور بشأنه بعض الجدل ولكن السواد الأعظم من الشعب الأميركي يدعم السيد هوفر».

كان السؤال: هل لا يزال نيكسون وهوفر يدعم كلاهما الآخر. لقد تكلما عبر الهاتف في اليوم التالي. سأل نيكسون هوفر عن معنى حكم المحكمة العليا فيما يخص المحاكمة في قضية إلزبيرغ.

الرئيس نيكسون: ما هو رأيك حيال هذا الأمر من ناحية العلاقات العامة يا إدغار؟ أودّ أن أعلم فحسب.

هوفر: أرى أيها السيد الرئيس أن عليك التزام الصمت التام حيال هذا الأمر.

نيكسون: وأنت كذلك؟

هوفر: أجل... وأظن أن علينا التزام الحذر الشديد حيال ما نفعله في قضية هذا الرجل إلزبيرغ. لأنهم من جديد سيجعلون منه شهيداً. كل الصحافة في البلاد ستتكلم بالطبع على مظلوميته. وبالنظر إلى ما أوردته المحكمة العليا أشك في أننا سنتمكن من إدانته.

استشاط الرئيس غضباً. ثم اشتكى إلى هالدمان قائلاً: «تكلمت مع هوفر الليلة الفائتة ولن يتابع هذه القضية بالصلابة التي أريدها. هناك ما يثنيه عن ذلك».

سأل هالدمان: «ألا تشعر بأن الـ (أف بي آي) تتابع هذه القضية فعلياً؟»

أجاب نيكسون: «صحيح وخصوصاً الناحية التآمرية. أريد تعقب الجميع. لست مهتماً جداً بأمر إلزبيرغ تحديداً ولكن علينا تعقب كل من يشارك في هذه المؤامرة».

اعتقد نيكسون بشكل قاطع بأنه يواجه مؤامرة يسارية كبيرة - مجموعة من القوى تراوح بين الخدمات الاستخبارية للديكتاتوريات الشيوعية والجناح اليساري للحزب الديموقراطي - وأن الحضارة الغربية معلقة وسط توازن هذا الصراع. في ٦ تموز/يوليو ألقى خطاباً أمام المسؤولين في الصحف ومحطات التلفزة في مبنى الأعمدة الكبير، الذي يضم الأرشيف القومي والنسخة الأصلية لدستور الولايات المتّحدة. قال: «حينما أرى هذه الأعمدة أفكر في ما حل باليونان وروما».

قال: «فقدوا إرادة الحياة. أصبحوا معرّضين للانحطاط الذي يدمر الحضارة. إن الولايات المتّحدة تتجه إلى هذه المرحلة».

مواجهة عنيفة

كان أمام سوليفان تحدٍ: يجب رحيل هوفر. توجه لمقابلة روبرت مارديان في قسم الأمن الداخلي في وزارة العدل، حاملاً سلاحاً تهديدياً: وهما حقيبتان مليئتان بنسخ وملخصات لعمليات استراق أسلاك من دون مذكرات قام بها كيسينجر ضد مساعدي نيكسون وصحفييه.

كانت أجهزة التنصت على الهواتف مخالفة للقانون بشكل جلي؛ إذ تعد من دون أدنى شك متفجّرة سياسية.

قال سوليفان إن بمقدور هوفر استخدام الوثائق لابتزاز رئيس الولايات المتّحدة - وهذه فكرة مروعة وإن لم تكن قابلة للتصديق. ارتعب مارديان فاتصل بالبيت الأبيض. فشعر الرئيس بالخطر الشديد.

كتب هالدمان في مذكراته يوم الجمعة في ١٧ أيلول/سبتمبر: «وافق الرئيس على لقاء هوفر غداً سعياً إلى إقالته». ولكن نيكسون في وقت لاحق من ذاك اليوم، جَبُن أمام هذه الفكرة. فأجّل الاجتماع وحاول إقناع النائب العام بإخبار مدير المباحث بالتنحّي عن منصبه في عيد مولده الـ٧٧، يوم رأس السنة عام ١٩٧٢. قال ميتشل إن هوفر لن يقبل مثل هذا الأمر إلا من الرئيس.

رهبةً من الحديث دعا نيكسون هوفر إلى تناول الفطور في البيت الأبيض في الساعة

الـ ٨:٣٠ يوم الاثنين في الـ ٢٠ من أيلول/سبتمبر. مارس مدير المباحث الفيدرالية اللعبة بإتقان. سرد نيكسون في مذكراته: «كان يحاول إظهار أنه بالرغم من سنه لا يزال مهيأ نفسياً وذهنياً وعاطفياً لمواصلة العمل. حاولت الإشارة بكل لطف ورقة إلى أنه كسياسي ذكي عليه الإدراك أن الهجمات ستزداد»(٢٣). أبدى لطفاً بالغاً. فأجاب هوفر: «أرغب بشدة في أن أراك تُنتخب رئيساً من جديد عام ١٩٧٢. فإن شعرت بأن بقائي في رئاسة مكتب التحقيقات يضر بفرص إعادة انتخابك، فما عليك إلا إعلامي».

فقد الرئيس جرأته. يشير هالدمان: «في نهاية اليوم تفادى الرئيس إخباري باجتماع الفطور السري مع هوفر. قال إن الأمر لن ينجح حالياً. يبدو جلياً أن هوفر لم يأكل الطعم وسيظل في العمل السياسي. يشعر أنه من الأفضل بكثير للرئيس أن يفعل ذلك. ومن ثم سينسحب في أية مرحلة في المستقبل حينما يشعر الرئيس بأن في هذا ضرورة سياسية».

بعد ١٠ أيام طرد هوفر بيل سوليفان وأبعده عن مكاتبه في الـ(أف بي آي)، وهو قرار استند فيه إلى اعتقاده أن سوليفان قد فقد عقله. حتى أن مرؤوسي سوليفان المخلصين مالوا إلى الموافقة على هذا التقويم. كتب راي وانال، وهو مشرف استخباري بارز عرف سوليفان منذ العام ١٩٤٧: «ربما عانى انهياراً ذهنياً ناجماً على الأرجح من جراء هوسه بأن يصبح مدير الـ(أف بي آي)»(٢٤).

يوم طرده كان سوليفان يكافح سدى للحفاظ على ملفاته ومن ضمنها نسخة من الرسالة المسمومة التي بعث بها إلى مارتن لوثر كينغ، من بين غيرها من الوثائق التي يحتمل أن تدينه. في الرواق، صادف الرجل الذي اختاره هوفر كي يحل محله: عميل سابق في الـ(أف بي آي) طويل القامة ودمث الأخلاق يبلغ الـ٣٣ من العمر يدعى مارك فيلت، كان يبحث سدى عن نسخ ملخصات التنصت على الهواتف التي سرقها سوليفان. كان مقتنعاً بأن سوليفان أصبح خائناً، يحاول شق طريقه إلى السلطة بعنف عبر «اللعب على البارانويا والهوس السياسي لإدارة نيكسون»(٢٥).

أطلق فيلت على سوليفان اسم يوضاس الخائن. كادا يتعاركان بالأيدي. غير أن سوليفان وسط فورة غضب غادر مقر الـ(أف بي آي) للمرة الأخيرة.

توجه فيلت إلى مكتب هوفر الخصوصي الداخلي ليوجز للمدير ما جرى من مشادة. راح هوفر يصغي إليه وهو يهز رأسه بحزن ويحدق إلى خارج النافذة. لطالما خشي أن

تحدث خيانة من داخل الـ (أف بي آي). كتب قائلاً: «هناك قلة من الرجال استطاعوا هدم كل ما بنيته على مرّ السنين»[٢٦]. والآن لأول مرة رأى فيلت هوفر على ما هو عليه - رجل مسن منعزل، وحده في القمة، لم يعد ينعم بالتملق، ويخشى المستقبل.

اشتدت حدة المعركة على الـ (أف بي آي). كان مصير هوفرموضع جدال عنيف في المكتب البيضوي على مدى شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ميتشل: لدينا تلك الأشرطة والسجلات وما شابه في خزانة مارديان حول التحقيق في خلفيات الأشخاص واستراق الأسلاك الذي قمنا به بحق طاقم عمل كيسينجر، والصحفيين وما إلى هنالك[٢٧]...

إرليتشمان: لدينا كل نسخ الـ (أف بي آي).

ميتشل: عاث هوفر في المكان خراباً في محاولة لإيجادها... هل ينبغي لنا إخراجها من مكتب مارديان قبل أن يفجر هوفر الخزانة؟

إرليتشمان: يشعر هوفر بعدم الأمان الشديد من دون الحصول على نسخته من هذه الأشياء لأن هذا بالطبع يمده بالقوة مع ميتشل ومعك ـ ولأنها غير قانونية... لديه عملاء في جميع أرجاء هذه البلدة يحققون مع الناس في محاولة لإيجاد مكانها...

الرئيس نيكسون: ليس لديه حتى نسخه الخاصة؟

إرليتشمان: لا، إنها معنا. أخرجها سوليفان خلسة إلى مارديان.

ميتشل: لن يتوجه هوفر إلي ويكلمني بشأنها. قام فقط بنشر عناصره في كل مكان. أريد إخبارك أن علي دفعه إلى تسوية أمره ما قد يؤدي إلى مواجهة عنيفة... لا أعرف كيف ستجري الأمور، ما إذا وجب علينا إعادة التفكير في السيد هوفر ومغادرته أو مجرد الضغط عليه...

الرئيس نيكسون: برأيي عليه الاستقالة وهو في القمة قبل أن يصبح مشكلة... أقل مشكلاته أنه كبير جداً في السن.

ميتشل: في الواقع إنه مصاب بالخرف.

الرئيس نيكسون: عليه الخروج من هنا. ربما أستطيع، ويساورني الشك في ذلك، ربما أستطيع الاتصال به وإقناعه بالاستقالة.

ميتشل: إذاً هل أمضي قدماً بهذه المواجهة؟

الرئيس نيكسون: إن شاء الرحيل فعليه أن يقوم بذلك بمحض إرادته. هذا ما سنركز عليه. وهذا سبب وقوعنا في مشكلة كبيرة... أظنه سيبقى في المنصب حتى يبلغ الـ ١٠٠ سنة. أظن أنه يحبه... يحبه.

ميتشل: سيظل في المنصب إلى أن يُدفن في مقر عمله.

دفع هالدمان وإرليتشمان وميتشل ودين جميعاً الرئيس إلى إجبار الرجل على الرحيل.

كان نيكسون قد وصل إلى أخطر مرحلة في رئاسته. ما كان ليحتمل خسارة وفاء هوفر. ماذا عسى مدير المباحث أن يفعل للتمسك بسلطته؟ خطرت فكرة الابتزاز.

قال نيكسون: «علينا تفادي الوضع الذي يمكنه فيه المغادرة بفضيحة. قد يكون بين أيدينا رجل يهدم المعبد مع رحيله ومن ضمنه أنا»[٢٨].

كانت فكرة استطاعة هوفر تدمير حكومة الولايات المتّحدة فكرة استثنائية. طاردت الرئيس. قال نيكسون: «أعني أنه يعتبر نفسه شهيداً ولكنه يرى اليوم نفسه كما كان ماكارثي يفعل». هل سيحاول هدم أعمدة الأمن القومي كما فعل السيناتور ماكارثي؟

ثم خطرت في باله فكرة بارعة. لمَ لا يعيد سوليفان؟

راقت الفكرة إرليتشمان فذكر الرئيس قائلاً: «كان سوليفان الرجل الذي نفذ كل تعليماتك الخاصة بأجهزة التنصت السريّة»[٢٩].

الرئيس نيكسون: هل سيفشي أمرنا؟

إرليتشمان: هذا يعتمد على كيفية معاملته...

نيكسون: هل بوسعنا فعل شيء له؟ أظن أنه حري بنا ذلك.

إرليتشمان: إنه بالطبع يريد تبرئة. لقد صرف من الخدمة ويريد الحق في التقاعد المشرّف وما إلى ذلك. أظن أنك لو فعلت شيئاً لسوليفان فسيشعر هوفر بالإهانة. حالياً يجب أن يكون ذلك جزءاً من الترتيب.

نيكسون: سيكون مديراً بارعاً...

إرليتشمان: بوسعنا الاستفادة منه... لديه كمّ كبير من المعلومات وفي وسعه القيام بكل أنواع الأعمال الاستخبارية وغيرها.

عاد نيكسون مراراً وتكراراً إلى فكرة تنصيب سوليفان مديراً للـ (أف بي آي). تمتم ذات مرة قائلاً: «علينا وضع شخص محترف في ذاك المنصب اللعين. سوليفان هو المطلوب»[٣٠].

«كان هذا الأمر سيقتله»

وصلت رسالة نقد لاذع من سوليفان إلى منزل هوفر في اليوم الذي بدأ الجدال حول مستقبل مدير المباحث في البيت الأبيض. بدا أن محتواها مزيج من رسالة قطع العلاقة ورسالة انتحار. كتب فيها: «كان هذا الانفصال التام عنك محزناً جداً بالنسبة إلي». ولكنه شعر أن من واجبه القول «إن الضرر الذي تلحقه بالـ (أف بي آي) وعملها جلب هذه المشكلات كلها».

عرض اتهاماته ضمن ٢٧ فقرة مرقّمة، نظير تعداد تهم المجرم. تطرق بعضها إلى إجحافات هوفر العرقية؛ حيث ٩٩,٤ بالمئة من صفوف عملاء الـ (أف بي آي) جميعهم من البيض (١٠٠ بالمئة ذكور). في حين تطرق إلى استغلال هوفر أموال المكتب لتزيين بيته وحياته. كما تطرق بعضها الآخر إلى الضرر الذي ألحقه بالاستخبارات الأميركية عبر قطع الصلة بوكالة الاستخبارات. وقاربت بعض التهم اتهامه بالخيانة.

كتب مشيراً إلى برنامج الاستخبارات المضادة وعمليات التفتيش اللاقانونية للـ (أف بي آي) في السفارات الأجنبية: «أنت تلغي برامجنا الأساسية المصمّمة لتحديد العدو والقضاء على تأثيره. أنت تعرف العدد الكبير للعملاء غير الشرعيين الذين يعملون في منطقة الساحل الشرقي وحدها. بدءاً من هذا الأسبوع، الأسبوع الذي سأغادر فيه الـ (أف بي آي) إلى الأبد، لم نكشف حتى أي واحد منهم. هؤلاء العملاء غير الشرعيين، كما تعلم، منخرطون من بين أمور أخرى في كشف أسرار دفاعنا حتى لا يفضي إلى أي منفعة في حال وقوع هجمة عسكرية. يا سيد هوفر هل أنت تفكر؟ هل أنت حقاً قادر على التفكير ملياً في هذه الأمور؟ ألا تدرك أننا نخون حكومتنا وشعبنا؟»

سدّد سوليفان ضربة أقوى إلى شخصية هوفر حيث كتب قائلاً: «كما تعرف أمسيتَ أسطورة في حياتك حيث أحاطت بك خرافة مرتبطة بالسلطة المذهلة. فعلنا كل ما في وسعنا كي نبني لك أسطورتك. بقينا بعيدين عن كل ما يزعجك وظللنا نبعث إلى مكتبك بما أردت سماعه... كان هذا كله جزءاً من اللعبة ولكن لا بد من أنها لعبة فتاكة لم تفضِ إلى أي خير. جل ما فعلناه هو المساعدة على عزلك عن العالم الحقيقي وهذا لم يؤد إلا إلى التأثير في قراراتك بمرور السنين». وخلص إلى التماس: «أقترح بكل لطف أن تتقاعد من أجل منفعتك الخاصة، أي أن تستقيل من الـ (أف بي آي)، ومجتمع الاستخبارات، وعالم تطبيق القانون». سرّب سوليفان جوهر رسالته إلى أصدقائه في البيت الأبيض وإلى مجموعة من الصحفيين ومحرّري الأعمدة الصحفية. فانتشرت الإشاعات في الصالونات وغرف مطالعة الصحف في واشنطن: «ثورة القصر تهب في وجه الـ (أف بي آي). السلطة تسقط من قبضة هوفر».

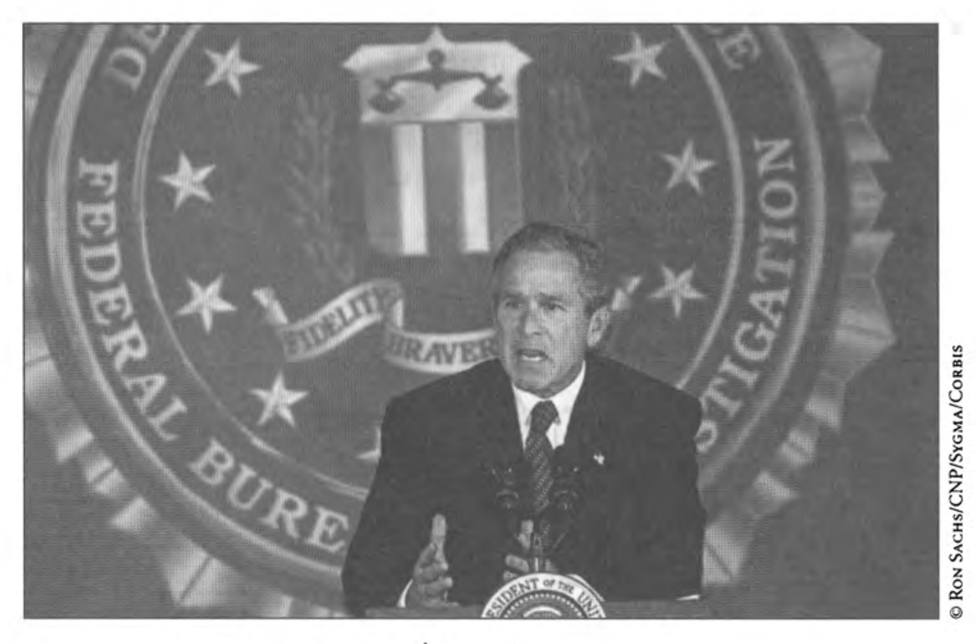
كتب مارك فيلت قائلاً: «عندما تضاعفت الهجمات السياسية عليه وازداد ظلمها وحدتها شهد هوفر الوحدة والخوف من تدمير عمل حياته»[٣١].

دفع الرئيس هوفر ببطء بعيداً عن البيت الأبيض. حدث احتفال أخير في نهاية العام ١٩٧١: دعوة إلى مجمع نيكسون في كي بيسكاين، فلوريدا لقضاء أسبوع الميلاد، حيث قدم قالب حلوى احتفالاً بعيد مولد هوفر الـ٧٧ على متن الطائرة الرئاسية في خلال العودة إلى واشنطن ليلة رأس السنة. ولكن بعد هذا، على مدى الـ ٤ أشهر التالية لم تورد سجلات البيت الأبيض سوى ٣ اتصالات هاتفية، مدتها الإجمالية ٨ دقائق، بين نيكسون وهوفر. حل الصمت تدريجاً.

حدثت آخر مكالمة هاتفية مع هوفر سجلها أحدهم في الـ (أف بي آي) من أجل الأجيال القادمة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٧٢. توجه راي وانال الذي أمضى ٣٠ سنة من عمره في تعقّب الشيوعيين لحساب هوفر إلى مكتب المدير ليتلقى ترقية. فراح هوفر يئن ويطلق صرخة ألم. قال: «هذا السافل سوليفان خدعني[٣٢]. احتال علي تماماً. عاملته نظير ابن لي فخانني». تواصل أنينه مدة نصف ساعة. ثم قال الوداع.

الجزء الرابع

الحرب على الإرهاب



«اجمعوا الأشرار»:

الرئيس بوش في مقر الـ (أف بي آي) بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر

٣٥

المتآمرون

في ٢ أيار/مايو ١٩٧٢ ووسط حلكة الظلام قبل طلوع الفجر، توفّي هوفر في أثناء نومه. ظل المطر ينهمر طوال اليوم فيما وُضع تابوته المقفل على منصة سوداء في مبنى الكابيتول الأميركي الذي تعلوه قبة. دُفن على بُعد ميل من مكان ولادته إلى جانب والديه. وبعد ٤٠ سنة لا تزال الخرافات والأساطير تتردد.

قال نيكسون: «لقد مات في الوقت المناسب أليس كذلك؟ بكل تأكيد كانت خسارته لمنصبه لتقتله. كانت ستقتله»[١].

بعد دقائق من نقل تابوت هوفر من مبنى الكابيتول اتصل نائب النائب العام ريتشارد كليندينست بأوفى مساعديه في وزارة العدل أل باتريك غراي.

قال: «يا بات سأعينك مديراً موقتاً للـ (أف بي آي)»[٢].

أجاب غراي: «لا بد أنك تمزح».

كان غراي في الـ٥٥ من عمره ولم يسبق له قط أن تولى منصباً يفوق بسط القيادة على غواصة. كان لا يزال طاقم عمله في البحرية جاهزاً. يعد رجلاً عنيداً ذا فك ناتئ، وهو معاون مخلص لنيكسون. كان يعرف الرئيس منذ ربع قرن ويكن له الاحترام. يتمتع بمؤهل واحد: إنه مستعد لفعل كل ما يطلبه نيكسون. فعهد إليه الرئيس بإرث هوفر.

توجه غراي إلى البيت الأبيض في حالة اندهاش بعد دفن هوفر في ٤ أيار/مايو. فقدّم إليه نيكسون نصيحة سديدة حيث قال: «إياك أن تتخيل أن شخصاً ما هو صديقك[٣]...

إياك أن تفعل... عليك أن تكون متآمراً. عليك أن تكون عديم الرأفة تماماً. عليك أن تبدو رجلاً لطيفاً. ولكن من الداخل يجب أن تكون بقدر صلابة الفولاذ. صدّقني هذه هي الطريقة لإدارة الـ (أف بي آي)».

افتقد غراي صلابة الفولاذ. إذ كان رجلاً مطواعاً. لم يكن واثقاً تماماً من كيفية بسط السيطرة على الـ (أف بي آي). خشي أن يعد «متطفلاً يدفع هوفر إلى صفحات التاريخ ويعيد صوغ الـ (أف بي آي) وفق رغبتي»(٤)، وفق ما كتبه في مذكرات نُشرت عقب وفاته. لم يكن يعرف الكثير عن مكتب التحقيقات الفيدرالي. لم يفقه شيئاً عن عاداته وتقاليده. كما لم يفقه تصرف القادة الكبار في الـ (أف بي آي). تناهى إلى علمه لاحقاً، وفق ما كتب، أنهم «يتكاذبون ويخدع بعضهم بعضاً قدر استطاعتهم».

وعندها بدأت العصور المظلمة للـ (أف بي آي). إذ أوشك الجهد المشترك لبات غراي ورجله الثاني الجديد في المكتب مارك فيلت ومسؤول استخباراته إد ميلر في غضون أشهر، يدمّر البناء الذي بناه هوفر.

يتذكر ميلر بحسرة: «بمجرد أن توفّي هوفر أُغرقنا تماماً»(٥).

«المسألة الحساسة المتعلقة بسلطة الرئيس»

اتصل نيكسون بالـ (أف بي آي) في ١٥ أيار/مايو ١٩٧٢ بعدما تعرّض جورج والاس، حاكم ألاباما العنصري، الذي تلقى قرابة ١٠ ملايين صوت حينما ترشح للرئاسة عام ١٩٦٨، لإصابة خطرة على يد مسلّح مُضلّل في خلال مسار حملته.

أجاب مارك فيلت على اتصال الرئيس.

صرح فيلت: «بريمر، المعتدي، في حالة بدنية جيدة. تعرّض لبعض الجروح والكدمات و..."

قال نيكسون: «جيد. آمل أن يكونوا فعلوا به أكثر من ذلك بقليل».

فضحك فيلت وقال: «على أي حال فحصه الطبيب ووجدنا أنه يعاني مشكلة عقلية».

أراد نيكسون أن يفهموا أمراً معيناً عبّر عنه بكل صراحة: «احرصوا على ألا نمر بما

مررنا به عند اغتيال كينيدي، حيث لم نتابع القضية على النحو المناسب أفهمتم؟ تذكروا أن الـ (أف بي آي) في موقع المسؤولية اليوم ولا أريد أية أخطاء. مفهوم؟»

أجاب فيلت بكل طاعة: «بكل تأكيد فأنت الآمر هنا». راق نيكسون هذا الجواب فقال: «حسناً، لا بأس. نقدّر لك مساعدتك شكراً لك». انتهت المكالمة. قال فيلت: «حاضر أيها السيد الرئيس إلى اللقاء». ولم يتكلما بعدها ثانية.

كان فيلت يتحمل مسؤولية العمل في مقر المكتب فترة أطول مما توقع بكثير. إذ كان غراي قد انطلق في رحلة في أرجاء أميركا لزيارة المكاتب الميدانية للـ (أف بي آي) التي بلغ عددها ٥٩ مكتباً ولقاء جميع العملاء الخاصين المسؤولين. ظل المدير الموقت يتنقل بين مكان وآخر بشكل دائم لدرجة أن العملاء في مقر المكتب بدأوا يسمّونه «غراي الثلاثة أيام ». يوم الجمعة في ١٧ حزيران/يونيو نزل في فندق (نيوبورتر إن) الراقي جنوب لوس أنجلوس-كما فعل جون ميتشل، رئيس (CREEP) آنذاك، وهو كنية لجنة إعادة انتخاب الرئيس، ومساعد ميتشل الموثوق به روبرت مارديان، مسؤول الأمن الداخلي السابق في وزارة العدل.

فُتحت أبواب جهنّم في واشنطن في خلال عطلة الأسبوع تلك. حيث اعتقلت شرطة مقاطعة كولومبيا ٥ رجال داخل مكاتب اللجنة الديمقراطية الوطنية في مبنى مكاتب ووترغايت. كان من بينهم جايمس ماكفورد، وهو عميل سابق في الـ (أف بي آي) وعميل آنذاك في وكالة الاستخبارات المركزية ورئيس الأمن في (CREEP). كان لدى الرجال أدوات للسطو ومعدات إلكترونية وأداة حسبتها الشرطة قنبلة مموّهة بشكل كاشف دخان. كانت معدات تنصت إلكترونية متطوّرة. كما عثر في جيوب المشتبه فيهم على أوراق نقدية من فئة المئة دولار ومفاتيح لفندق ووترغايت. كان قائد حلقتهم المتحمس غوردون ليدي، عميلاً سابقاً في الـ (أف بي آي) ومستشاراً للجنة (CREEP)؛ وهوارد هانت، عميلاً سابقاً في وكالة الاستخبارات، كشفت الـ (أف بي آي) سريعاً أنه يعمل لحساب رئيس الولايات المتّحدة.

كان العميل الخاص المشرف دانييل بليدسو يدير مكتب الجرائم الكبيرة في الـ (أف بي آي) صبيحة يوم الأحد في ١٧ حزيران/يونيو حينما تسلم تقريراً عن الاقتحام الذي جرى الليلة الفائتة. عرف اسم ليدي إذ كان قد التقاه في مكتب التحقيقات قبل عقد من

الزمن. حينما سمع أنه تم الإمساك باللصوص وفي حوزتهم معدات للتنصت، فتح على الفور قضية بموجب قانون استراق الأسلاك الفيدرالي. قرابة الساعة ٤ عصراً، أجابت سكرتيرته على الهاتف وأخبرته أن الاتصال وارد من البيت الأبيض.

قال: «معك العميل المشرف دان بليدسو، من يتكلم؟»

«أنت تتكلم مع جون إرليتشمان هل تعرفني؟»

«أجل أنت رئيس الأركان هناك في البيت الأبيض».

قال إرليتشمان: «هذا صحيح. لدي تفويض من رئيس الولايات المتّحدة. يجب على الـ (أف بي آي) إيقاف التحقيق بشأن الاقتحام». فصمت بليدسو.

فصرخ إرليتشمان: «هل سمعت ما قلته؟ هل ستوقف التحقيق؟»

أجاب بليدسو: «لا. وفق الدستور تعتبر الـ (أف بي آي) مجبرة على فتح تحقيق لتحديد ما إذا حدث خرق لقانون الاعتراض اللا مشروع للاتصالات».

«هل تعلم أنك ترفض طلب رئيس الولايات المتّحدة؟»

أجاب عميل الـ (أف بي آي): «أجل».

قال إرليتشمان: «يا بليدسو، على وظيفتك السلام»، ثم أقفل الخط.

اتصل بليدسو بمارك فيلت في المنزل وروى الحديث. «ضحك لأنه يعرف هؤلاء الأشخاص. في مركزه المرموق علم بما يجري في البيت الأبيض. ضحك فحسب»[٦].

علم غراي بعد اتصال هاتفي ورده من فيلت أن عملية اقتحام ووترغايت قد تورّط البيت الأبيض. سافر المدير الموقت عائداً إلى واشنطن وعقد أول اجتماع رسمي له في مقر الـ (أف بي آي) تطرق فيه إلى الاقتحام في الساعة الـ ٤ عصراً وذلك يوم الأربعاء في الـ ٢١ من حزيران/يونيو.

كان مارك فيلت عند الطاولة إلى جانب روبرت كانكيل، عميل خاص مسؤول عن المكتب الميداني في واشنطن، وتشارلز بايتس، رئيس قسم التحقيق الجنائي في الـ (أف بي آي). سجل بايتس هذا الاجتماع إلى جانب الكثير من الاجتماعات الأخرى

حول ووترغايت في مذكرة طويلة كتب فيها: «تم الاتفاق على أن هذا الأمر في غاية الأهمّية، وأن سمعة الـ (أف بي آي) على المحك، وأن على التحقيق أن يكون محايداً تماماً وكاملاً ومعمقاً»[٧]. أمر غراي رجاله بوجوب حضور مستشار الرئيس جون دين في جميع اجتماعات الـ (أف بي آي). نوى غراي سراً أن يبقي دين على اطلاع بشأن كل تحرّكات الـ (أف بي آي) عبر مده بملخصات يومية متعلقة بتحقيقات الـ (أف بي آي) واستجواباتها.

في اليوم التالي استجوب عملاء الـ (أف بي آي) تشارلز كولسن، مستشار الرئيس الخاص، ودين جالس إلى جانبه. ذكر كولسن أن لص ووترغايت إي هوارد هانت لديه خزانة داخل مكتب في البيت الأبيض. فكذب دين لا إرادياً على الـ (أف بي آي). خزانة؟ أية خزانة؟ لا أعرف شيئاً بشأنها. بمجرد أن غادروا فتحها فوجد كومتين من الوثائق داخلها. إنها أدلة على المكائد القذرة التي نفذتها وحدة (السبّاكين) لحساب الرئيس. بدأ يفكر في كيفية إخفائها عن الـ (أف بي آي).

بُعيد الساعة الـ ١٠ مساء في ٢٣ حزيران/يونيو استقر الرئيس نيكسون على خطة لعرقلة تحقيق الـ (أف بي آي). قال هالدمان للرئيس: «الـ (أف بي آي) ليست تحت السيطرة لأن غراي لا يعرف السبيل إلى ذلك بالضبط»[٨]. اتفقا على أن يطلب نائب مدير الاستخبارات المركزية المعين حديثاً الفريق فيرنون والترز، وهو صديق قديم لنيكسون، إلى غراي التراجع. سيرفع لواء الأمن القومي والسريّة. فيقوم غراي وفيلت بما يُطلب إليهما، وفق ما توقعه هالدمان بسرية. قال: «يريد فيلت التعاون لأنه طموح. وهذا سيكون مناسباً لأن عملاء الـ (أف بي آي) الذين يتولون القضية، في هذه المرحلة، يشعرون بأن هذا هو الوضع. هذه وكالة الاستخبارات المركزية».

الفكرة راقت نيكسون فقال: «فكرة سديدة. العبوها بقوة. هكذا يلعبونها ومن ثم هكذا سنلعبها».

حضر والترز إلى مكتب غراي في الساعة ٢ والنصف بعد الظهر. قال لغراي إن التحقيق سينتهك مجال وكالة الاستخبارات. فاتصل غراي بتشارلز بايتس لحظة خروج والترز من مكتبه. أراد التراجع عن القضية فرفض بايتس. «قلت له مجدداً إنني أشعر

بأن الـ (أف بي آي) لا تملك خياراً إلا المضي قدماً في التحقيق الكامل والحصول على كل التفاصيل»[٩].

ظل غراي مرتبكاً إلى أن لبى استدعاء طارئاً إلى البيت الأبيض في الساعة الـ٦ والنصف مساء في ٢٨ حزيران/يونيو. داخل مكتب جون إرليتشمان سلم جون دين مغلفات بيضاء مصنوعة من ورق المانيلا إلى غراي - وهي وثائق أُخذت من خزانة هانت.

قال لغراي: «يجب ألا ترى هذه الأوراق النور»[١٠].

«إذاً لمَ تعطيني إياها؟»

قال دين: «لأنها عبارة عن متفجّرات سياسية ولا يمكن الاعتراف بوجودها. أريد التمكن من القول إنني أعطيت كل ملفات هانت إلى الـ (أف بي آي). وهذا ما أقوم به».

كان لدى غراي سلة مهملات حمراء في مكتبه، تحوي كيساً للحرق يُستخدم لإتلاف الوثائق السريّة. ولكنه لم يكن يعرف ما هو كيس الحرق. بعد ٦ أشهر أشعل الملفات في سلة مهملات في باحة منزله الخلفية.

خلص تقرير داخلي للـ (أف بي آي) في وقت لاحق: «لا شك في أن السيد غراي اتخذ قرارات تاريخية بائسة»[١١].

«من دون قيود»

كان بين أيدي البيت الأبيض والـ (أف بي آي) أزمة أخرى في ذاك الصيف. فقد أصدر نيكسون أوامر بمفاقمة حدة الحرب على الإرهابيين في أميركا. ولكن الـ (أف بي آي) فقدت رخصتها باستخدام أقوى سلاح لها في تلك المعركة.

كانت المحكمة العليا قد منعت استراق أسلاك الأميركيين من دون مذكرات وفق قرار صادر في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٢ - يوم الاثنين التالي لعملية اقتحام ووترغايت.

كان في قلب القضية شخص مثير للشغب ومتطرف مُدرج على قائمة أول ١٠ أشخاص مطلوبين لدى الـ (أف بي آي). وُجه إلى بان بلاموندون - وزير دفاع الفهود

البيض، الذين عجت حفلاتهم إلى حد بعيد بالجنس والمخدرات وموسيقى الروك أند رول - اتهام بزرع قنبلة في مركز التجنيد التابع لوكالة الاستخبارات قرب جامعة ميشيغن في آن أربور. اشتبه محامو بلاموندون على نحو صائب بأنه تم التنصت على هاتفه. كان قاضي المحكمة الفيدرالية قد قدم التماساً دفاعياً روتينياً يقضي بالكشف عن دليل الحكومة. رفضت وزارة الدفاع التابعة لنيكسون الامتثال للطلب. ادعى محامو الرئيس بأن القائد الأعلى يملك الحق التام الذي لا يقبل الدحض في استراق الأسلاك عند الرغبة.

خسرت الحكومة. إذ أصدرت محكمة استئنافية فيدرالية حكماً يقضي بوجوب إطاعة حتى الرئيس للتعديل الرابع وهي فقرة في وثيقة الحقوق تحمي الأميركيين من عمليات التفتيش والمصادرة من دون مذكرات.

لم تؤيد المحكمة العليا قط عمليات التنصت على الهواتف من دون مذكرات داخل الولايات المتّحدة. على أن معظم عمليات المراقبة السريّة التي قامت بها الـ (أف بي آي) تمت من غير اعتبار لمحكمة - بأمر من الرؤساء والنواب العامين، ولكن أحياناً بأوامر من هوفر وأتباعه - منذ العام ١٩٣٩. لقد توسعت تقنية التنصت الإلكتروني بشكل هائل منذ ذاك الحين. بحيث غدا آلاف الأميركيين أهدافاً لتجسس الحكومة في عهد نيكسون.

مثّل روبرت مارديان، بصفته مسؤول الأمن الداخلي التابع لنيكسون، الحكومة في نقاشات شفوية أمام المحكمة العليا. سأله القاضي بايرون وايت بصراحة: «إن قرر الرئيس أنه من الضروري التنصت على هاتف جون دون، ألا يسع جون دون أن يفعل شيئاً حيال ذلك؟»[١٢].

قال مارديان: «في إمكان رئيس الولايات المتّحدة أن يصرّح بالمراقبة الإلكترونية وفي تلك الحالات يغدو الأمر قانونياً».

دوّن القاضي لويس باول، المعين حديثاً من قبل الرئيس نيكسون، القرار المتفق عليه بالإجماع الذي يرفض ذاك النقاش. كتب قائلاً: «المسألة الماثلة أمامنا هامة بالنسبة إلى شعب هذا البلد وحكومته. إنها تتضمّن المسألة الحساسة المتعلقة بسلطة الرئيس، الذي يتصرف من خلال النائب العام للسماح بالمراقبة الإلكترونية في مسائل

الأمن الداخلي من دون موافقة قضائية مسبقة. لقد أجاز رؤساء متعاقبون منذ أكثر من ربع قرن هذه المراقبة بدرجات متفاوتة، من دون إرشاد من الكونغرس أو قرار دقيق من هذه المحكمة».

عندئذ باتت السلطة خاوية.

أصدرت المحكمة حكماً يفيد: «بالرغم من فرض بعض الحمل الإضافي على النائب العام، فإن هذا الإزعاج مبرّر في مجتمع حر لحماية القيم الدستورية. فالمهم إعادة طمأنة عامة الناس بأن استراق الأسلاك وزرع أجهزة المراقبة اللاشرعيّين بحق مواطنين ممتثلين للقوانين لا يمكن حدوثهما».

أفادت المحكمة أن للحكومة الحريّة في استراق أسلاك «القوى الأجنبية أو عملائها» - على سبيل المثال الجواسيس السوفيات - ولكن ليس المواطنين الأميركيين. وليس من دون مذكرة.

كان لدى الـ (أف بي آي) أقله ٦ أجهزة تنصت فاعلة على حركة ويذر السريّة وحزب الفهود السود صبيحة صدور حكم المحكمة العليا. وجب إيقافها فوراً.

ردت الـ (أف بي آي) عبر إعادة إحياء عمليات التفتيش اللاشرعية.

استدعى غراي أبرز العملاء في البلاد في منتصف شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. كان الرئيس نيكسون قد أمر الـ (أف بي آي)-إلى جانب البنتاغون ووزارة الخارجية ووكالة الاستخبارات ووكالة الأمن القومي - بوضع خطة قومية مناهضة للإرهاب.

كان العالم قد تعرض لخضّة قبل ١٠ أيام في إثر جرائم أيلول الأسود في خلال الألعاب الأولمبية عام ١٩٧٢ في ميونيخ. حيث مات ١١ رياضياً إسرائيلياً (و٨ مهاجمين فلسطينيين)، توفي معظمهم عقب عملية إنقاذ غير متقنة من قبل شرطة ألمانيا الغربية. كان الرئيس نيكسون قد تباحث بشأن مشكلة مناهضة الإرهاب مع مستشاره للأمن القومي، هنري كيسينجر وسفيره إلى الأمم المتّحدة جورج أتش دبليو بوش. وقد أخبرت سكرتيرة الرئيس الشخصية روز ماري وودز الرئيس بنبوءات وسيط روحي مشهور اسمه جين ديكسون؛ حيث تنبأ المستبصر الشهير بحدوث هجوم فلسطيني على هدف يهودي، مثل إسحاق رابين، الذي كان آنذاك السفير الإسرائيلي إلى الولايات المتّحدة.

قال نيكسون لكيسينجر في ٢١ أيلول/سبتمبر: «سوف يخطفون أحداً ما[١٣]. قد

يطلقون النار على أحدهم»، مستشهداً بكلام المتنبئ جين ديكسون مصدراً لمخاوفه. «علينا وضع خطة. افترض أنهم اختطفوا رابين يا هنري وطالبوا بتحرير جميع السود المسجونين في أرجاء الولايات المتّحدة فلم نمتثل لطلبهم فأقدموا على الأثر على قتله... ماذا عسانا أن نفعل حينئذٍ؟». تساءل نيكسون «علينا أن نضع خططاً طارئة تحسُّباً لوقوع عمليات اختطاف أو سطو أو ما عداهما».

في ٢٥ أيلول/سبتمبر أصدر نيكسون أمراً رئاسياً سريّاً يفرض القيام بحملة شاملة لمناهضة الإرهاب. وكانت النتيجة تشكيل (لجنة الرئيس الاستشارية حول الإرهاب) - أول جهد كامل من قبل الحكومة الأميركية لمعالجة التهديد. اجتمع أعضاء اللجنة بأسرهم مرة واحدة فقط.

سحب كل من في ذاك الاجتماع[١٤] يديه كحال بيلاطس البنطي وقال: «فلتقم الـ(أف بي آي) بالأمر»، وفق ما سرده غراي. لم يشأ أحد تحمل المسؤولية.

قال غراي لمارك فيلت وإد ميلر، مسؤوله الاستخباري إنه «قرر إعادة ترخيص عمليات المداهمة السرية»، وفق كلام ميلر «وجدته أمراً جيداً»[١٥].

نُفذت أهداف المداهمات الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢. حيث أغارت الـ(أف بي آي) على جماعات أميركية فلسطينية في أرجاء الولايات المتّحدة. كما سطا عملاء الـ(أف بي آي) على ملفات منظمة تسمّى رابطة التربية العربية في دالاس، وسرقوا قائمة عضوية من خزانة مكتب الرابطة، فحدّدوا قادة الجماعة ودقوا أبوابهم وأخرجوهم من البلاد. كتب غراي بعد سنوات بأن عمليات الاقتحام والسطو «كانت منافية للقانون بوضوح». ولكنه اعتقد أنه كان يتبع أوامر الرئيس.

بدأت عمليات التفتيش اللاقانونية بحق أصدقاء وعائلات ٢٦ عنصراً هارباً تابعاً لحركة ويذر السريّة في وقت لاحق من ذاك الشهر. ارتاع غراي حينما علم بأن أحداً من الهاربين لم يتم القبض عليه على الرغم من تواصل عملية البحث قرابة ٣ سنوات.

أمرهم «بتعقبهم بكل ما أوتوا من قوة»[١٦]، وكان كلامه أشبه بأمر غوّاص. كتب إلى فيلت قائلاً: «من دون قيود». تم تنفيذ ما لا يقل عن ٧ عمليات سطو من قبل الفرقة رقم ٤٧، وهي الوحدة السريّة التي لها مقر في مكتب الـ(أف بي آي) في نيويورك. وقد أجرت الفرقة بقيادة جون كيرني، ما لا يقل عن ٨٠٠ عملية تفتيش لاقانونية منذ الخمسينيات.

ولم تصل أي من عمليات الاقتحام إلى أي دليل يؤدي إلى اعتقال هارب تابع لحركة ويذر السريّة. ولكن بمرور الوقت أدت إلى تحقيقات لهيئات محلفين فيدرالية كبرى بحق قادة في الـ (أف بي آي).

«أيقنت أن أحدهم سينكسر»

لقد أدين العميلان السابقان في الـ (أف بي آي) ليدي وماك كورد في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ إلى جانب ٥ أشخاص آخرين سطوا على مبنى ووترغايت، بغية زرع أجهزة تنصت في مقر الحزب الديموقراطي. ولكن التهم انتهت عند ذاك الحد. إذ ارتطمت قضية ووترغايت بجدار حجري.

اتخذ فيلت ودائرته الداخلية في الـ (أف بي آي) قراراً ضد إعاقة العدالة. كان لديهما دوافع شخصية ومهنية كذلك. تصرفا وفق حدسيهما لنزع العوائق من مسار تحقيق الـ (أف بي آي). علماً بأن المؤامرة والتغطية نُسّقتا في البيت الأبيض، وبأنهما كانا يمقتان بشدة تنصيب الرئيس لبات غراي، لأنه بالنسبة إليهما أداة سياسية ومسؤول عن الـ (أف بي آي).

قال تشارلز بولز، المسؤول عن قسم المحاسبة والتزوير في الـ (أف بي آي): «جرحنا جميعاً هذا الأمر بشدة»[١٧]. كان فيلت وارث هوفر الشرعي. «كان فيلت أول من يختاره مدير الـ (أف بي آي). ولكن المدير مات. ينبغي أن يحتل مارك فيلت ذاك المنصب آنذاك. وهذا ما دفعه إلى التحرّك. أراد أن يكتشف ما الذي يجري هناك. وقد فعل بحق».

بدأ فيلت وحلفاؤه يسرّبون أسرار ووترغايت قبل بضعة أسابيع من انتخاب تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٢. اشتهر فيلت بعد ٣٣ سنة حينما اعترف بأنه كان الرجل المعروف باسم Deep throd (أي المخبر)، مصدر الـ (أف بي آي) الذي ساعد صحيفة واشنطن بوست على تأكيد الحقائق لأجل تقاريرها التي هزّت الأرض حول تحقيق ووترغايت. ولكنه لم يكن الوحيد.

باتت اليوم الملاحظات التي دُوّنت في أول مقابلة موثقة لفيلت مع بوب وودوارد

من صحيفة ذا بوست متاحة لعامة الناس. قال لوودوارد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢: «هناك سبيل إلى فض عقدة ووترغايت[١٨]. خرجت الأمور عن السيطرة». خرجت عملية حربية سياسية ضد أعداء الرئيس عن السيطرة. وعرف غراي. وعرف النائب العام - مسؤول لجنة (CREEP)، جون ميتشل. إن كان ميتشل يعرف فالرئيس يعرف. وإن ظهرت الحقائق، فإنها «ستدمر...ستدمر فعلياً» ريتشارد نيكسون.

حرص فيلت على كشف الحقائق من خلال تشاطر المعلومات مع ٤ زملاء موثوق بهم من الـ (أف بي آي). وقف بوب كانكل وتشارلز بايتس مع فيلت في قمة السلسلة القيادية للـ (أف بي آي) ضمن تحقيق ووترغايت. كان كانكل مسؤولاً عن المكتب الميداني في واشنطن وراح يوجز الأخبار لفيلت يومياً. وتولى بايتس الجدولة الزمنية التي اعتُبرت ذاكرة الـ (أف بي آي) المؤسسية للقضية. وكان ديك لونغ وتشارلز نوزوم، وهما على التوالي: المسؤول والعميل البارز في قسم جرائم الوظيفة العامة، سيدي الأعمال المكتبية في قضية ووترغايت. أخبر بايتس ولونغ بضعة عملاء زملاء لهما وموثوق بهما بما قاما به وبالسبب الذي يقف وراءه. وبدأ الخبر ينتشر.

قال بول دالي من الـ (أف بي آي) وهو عميل في قسم الاستخبارات: «كانوا يلتقون في نهاية اليوم ويناقشون ما حدث وما يعرفونه في موضوع التحقيق. يتخذون قراراً واعياً بتسريب المعلومات إلى الصحافة. فعلوا ذلك لأن البيت الأبيض كان يعيق التحقيق. وسرّبوا المعلومات لأنها مثلت الدافع للمواصلة»[١٩].

إذاً حوّل عملاء الـ (أف بي آي) العاملون في الميدان الأسرار إلى معلومات، وقدم قادة بارزون من الـ (أف بي آي) تلك المعلومات إلى الصحافة والمدّعين وهيئات المحلفين الفيدرالية الكبرى وإلى عامة الناس. كانت هذه بداية النهاية لعهد نيكسون. فمن دون الـ (أف بي آي) كان الصحفيون سيضيعون. كانت صحيفة واشنطن بوست ومجلة تايم أول من اقترح وجود قطب مخفية داخل القطب المخفية في قضية ووترغايت. سرعان ما انضمت صحيفتا نيويورك تايمز ولوس أنجلوس تايمز إلى الركب. لم تكن جميع قصصها دقيقة. ولكن الحقائق التي عرضتها هذه الصحف، إن جُمعت معاً، صوَّرت مجموعة من مؤامرات البيت الأبيض الرامية إلى تشويه أحوال الأعداء السياسيين للرئيس بواسطة التجسس والأعمال التخريبية.

انتبه نيكسون للأمر وقد باتت عملية إعادة انتخابه وشيكة. «أيقنت أن أحدهم سينكسر»، قال نيكسون بمرارة بعد ظهور أولى القصص القاسية في الصحف. بعد ١٠ أيام من أول تسريب كبير بات المصدر الأساسي أكيداً.

قال هالدمان للرئيس في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر: «نعلم ما تم تسريبه ومن قام بالتسريب»[٢٠].

الرئيس نيكسون: أهو شخص من الـ (أف بي آي)؟

هالدمان: أجل يا سيدي... وهو صاحب مركز مرموق جداً.

الرئيس: شخص قريب من غراي؟

هالدمان: مارك فيلت.

الرئيس: لم عساه أن يفعل ذلك بحق الجحيم؟

هالدمان: يصعب معرفة ذلك. ولكن لا يسعك قول شيء عن هذا الأمر لأننا حينئذٍ نفضح مصدرنا[٢١]. ميتشل هو الوحيد الذي يعرف هذا الأمر. ويرتئي أن علينا القيام - حري بنا ألا نفعل شيئاً الآن -

الرئيس: نفعل شيئاً؟ أبداً!

هالدمان: إن أقدمنا على تحرك ما بحقه فسيخرج عندئذٍ ويفضح كل شيء. إنه يعرف كل دقائق الأمور داخل الـ (أف بي آي).

الرئيس: بالتأكيد.

هالدمان: يتمتّع بالقدرة على ولوج كل شيء... غراي خائف جداً. علينا تحذيره...

الرئيس: ماذا ستفعل مع فيلت؟ ... يا للهول! تعرف ما عساي أن أفعل به؟ سافل!

حينئذٍ انخرط الرئيس و الـ (أف بي آي) في حرب غير معلنة. طلب النائب العام كليندياينست، ممتثلاً لأوامر صادرة عن البيت الأبيض، إلى غراي ٥ مرات طرد فيلت. لم يجد المدير الموقت القدرة على القيام بذلك. ففيلت كان الرجل الأقوى. ربما لم يكن يعرف كل تفاصيل الأمور داخل الـ (أف بي آي) ولكنه هو وأبرز محققيه يعرفون أكثر

ممن عداهم خارج البيت الأبيض. معلوماتهم من شأنها أن تعطيهم السلطة للسعي وراء الرئيس نفسه.

«خونة»

أُصيب غراي بوعكة صحية خطرة بُعيد إعادة انتخاب نيكسون من جراء فوز ساحق في الانتخابات في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢. أُدخل المستشفى قرب منزله في ستونينغتون، كونيكتيكت كي يخضع لعملية جراحية في المعدة. أخرجه طبيبه من المستشفى في ٣ كانون الأول/ديسمبر ولكن أمره أن يرتاح في منزله حتى رأس السنة.

فأدار مارك فيلت الـ (أف بي آي) في خلال غياب غراي عن مقرها الذي طال شهرين.

غراي، الذي كان لا يزال المدير الموقت، لم يعلم ما إذا نوى نيكسون أن يطلب من مجلس الشيوخ تثبيته كما يقتضي القانون. لم يدر إن كان نيكسون يثق به، الأمر الذي جعله يتساءل عن سبب وثوقه به يوماً.

يذكر جون إرليتشمان أنه دخل المكتب البيضوي للمرة الثانية في حياته في الساعة ٩ و٩ دقائق في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٣. دخل نيكسون في صلب الموضوع: جلسات الاستماع التي يعقدها مجلس الشيوخ حول تنصيبه مثلت تحدّياً محتملاً لسلطة الرئيس لتنفيذ عمليات استخبارية سريّة.

بدأ نيكسون يقول: «سيسألونك على الأرجح عن أمور مثل: هل تعرف أي شيء آخر قام به مكتب التحقيقات الفيدرالي؟[٢٢] هل انخرطت في عملية التنصت على الهواتف المحلية هذه؟ سأجيب أجل، علينا الانخراط فيها... ماذا تريدون منا أن نفعل حيال هذا الأمر؟ هل تريدون أن نترك الناس يتعرّضون لإطلاق النيران؟»

فلم يجد غراي ما يقوله.

قال الرئيس: «الإرهاب شيء والسطو شيء آخر. وعلينا الانخراط في هذه الأمور. يتطلب بعضها استراق الأسلاك... يجب عدم حرماننا من الحق في استخدام هذا

السلاح. فكرة أننا نسترق أسلاك الكثير من الجماعات السياسية هي محض هراء». ظل غراي عاجزاً عن الكلام.

التفت الرئيس مباشرة إلى مسألة ووترغايت. سأل نيكسون: «هل ينفعك أم يؤذيك الصعود والتعرض للتقريع بشأن هذه المسائل؟»

حينئذٍ استجمع غراي قواه وقال بثقة: «أيها السيد الرئيس أنا الشخص الذي هو في الموقع الأفضل لمعالجة هذه المسألة. لطالما عالجتها من البداية... أظن أن الإدارة أبلت بلاءً حسناً في السعي وراء هذه المسألة». كان هذا تبجّحاً وقد أيقن نيكسون ذلك.

قال نيكسون: «لم تتمكن من فعل شيء حتى هذه المرحلة بشأن التسريبات أم أنك فعلت؟ وجدنا أن التسريب كله يصدر عن الـ (أف بي آي)».

قال غراي: «لست مستعداً تماماً لتصديق هذا الكلام أيها السيد الرئيس».

سأل نيكسون بشكل محدد: «ماذا عن فيلت؟»

قال غراي: «سيكون صعباً جداً وضع فيلت في ذاك المنصب من دون إزالة تلك التهمة. لم تتسرّب هذه الأمور حينما كان هوفر في ذاك المنصب. ولم أعهد أي تسريب للمعلومات حينما تولى هو المنصب. كنت أقوى على التكلم معه في هذا المكتب على كل شيء. والسبب هو ليس حب رجال المكتب له وإنما خشيتهم منه. فهم يخشون الرجل الذي يتولى الإدارة. عليك أن تتصرّف بهذه الطريقة بالضبط. وأن تكون قاسياً وصلباً لتلقى الاحترام... أتفهم التسريب من وكالة الاستخبارات، عبر أولئك الدبلوماسيين اللعناء. ولكن إن تسرّبت المعلومات من الـ (أف بي آي) فعندئذٍ ينبغي طرد كل من في ذاك المكان».

كان نيكسون حينذاك يستشيط غضباً فقال: «عليك أن تقوم بالأمر مثلما فعلوا في إبان الحرب. ففي الحرب العالمية الثانية كان الألمان إذا تعرض أحد جنودهم في أي بلدة لطلق ناري من قناص، يأمرون جميع سكان البلدة بالاصطفاف مهددين إياهم بإطلاق النار عليهم إذا لم يبلغوا عنه. أظن فعلياً أنه يجب اعتماد هذه الطريقة. ففي رأيي لا أظن أن في مقدورك التصرّف بلطف في هذا الموقع».

اعترض غراي قائلاً: «لم أكن كذلك. هؤلاء الأشخاص يوقنون أنه لا يسعهم الكذب عليّ كما كانوا يفعلون مع هوفر».

فقال نيكسون بإلحاح: «بصراحة إنني أقصد ضبط أمور ذات حساسية شديدة تتضمن مسائل سياسية. مسائل سياسية حزبية. دعنا نفترض وجود تسريب إلى جهة صحافية معينة. يجب أن يكون لدي عنصر هنا، فتخرج وتنكر كل شيء بقوتك الكاملة».

قال غراي: «حسناً فهمت».

قال نيكسون: «ليس لدي سواك. لا يسعني توظيف أخرق ما من الخارج».

قال وهو يستشيط غضباً: «مرت علي أوقات، وقد أخبرني ليندون جونسون الأمر عينه، شعرت فيها بأن الشخص الوحيد في هذه الحكومة اللعينة الذي يقف معي هو إدغار هوفر... كان يبذل جهداً مضنياً إن لحظ من أحدهم أي خطأ، أو وجد أنه يضايقنا... عليك أن تفعل ما كان يفعله هوفر».

وفق سرد غراي، التفت الرئيس إلى إرليتشمان الذي هزّ برأسه بلطف كما لو أنه يقول: تفضل. بدا أن نيكسون لم يسترخِ وعاد إلى كلامه.

قال: «أعتقد أنه سيكون تثبيت لعين. عليك أن تكون مستعداً للتعرّض للضغوط والمصاعب. ولكن إن خضت فعلاً تجربة صعبة فدعنا نتذكر أنك ستكون في منصبك لـ ٤ سنوات فقط. ثم سيطردونك منه. إذاً دعنا نتسلم المنصب ونقدم بعض الفائدة للبلاد».

قال الرئيس: «كما تعرف لا أقدم أبداً على الطلب من مدير الـ (أف بي آي) اقتراف أي فعل خاطئ. ولكنني بكل تأكيد سأطلب من مدير الـ (أف بي آي) في بعض الأحيان القيام بأمور تحمي أمن هذا البلد».

قال غراي: «ما من مشكلة».

قال نيكسون: «هذا البلد، هذه البيروقراطية ـ أنت توقن ذلك يا بات - يعجان بأشخاص غير أوفياء على أحسن تقدير وبالخونة على أسوأ تقدير».

كرر غراي، بملل وإذعان: «خونة».

قال نيكسون: «علينا النيل منهم وكسرهم».

قال غراي: «صحيح أعلم ذلك».

«السبيل للنيل منهم يكون عبرك. أفهمت؟»

أوافقك الرأي. لا مشكلة لدي في ذلك».

شعر نيكسون بالرضا إذ اختار خلفاً. وعندئذٍ ابتسم الجميع.

قال الرئيس: «لحظة تثبيتك في منصبك، سيتحتّم علينا تكوين علاقة مشابهة لعلاقتنا بهوفر».

٣٦

لا يمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي الصمود

في ٣ آذار/مارس ١٩٧٣ ركن شاب عراقي أنيق المظهر في أواخر العشرينيات من عمره، يرخي سالفين تبعاً للموضة ويرتدي سروالاً عريض الأطراف، سيارته المستأجرة من طراز (بلايموث فيوري) ونزل في فندق سكايواي قرب مطار جون كينيدي الدولي في كوينز، نيويورك.

كان الشاب العراقي قد وصل إلى نيويورك قبل ٨ أسابيع. وبعد ذلك بوقت قصير تلقت الـ (أف بي آي) معلومة من الاستخبارات الإسرائيلية تفيد باحتمال كونه عميلاً لعصابة إجرامية تسمّى أيلول الأسود، بقيادة ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. كانت هذه العصابة قد أقدمت في وقت قريب على قتل السفير الأميركي ونائبه في السودان.

أجرى عميل للـ (أف بي آي) مقابلة مع الشاب العراقي[١]، الذي شرح بأنه قدم إلى الولايات المتّحدة لارتياد كلية الطيران ليصبح طياراً.

حفظ سجل المقابلة في إضبارة ونُسيت مدة من الزمن. ما أمكن لوم العميل على هذا السهو. إذ لم تكن الـ (أف بي آي) كمؤسسة تجيد التحقيق مع إرهابي. لم تختبر الولايات المتّحدة مؤامرة تتخطى الحدود القومية لارتكاب جريمة جماعية منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها.

صبيحة الـ ٤ من آذار/مارس ركن الشاب العراقي سيارته قرب مخرج شركة العال

الجوية الإسرائيلية في مطار كينيدي حيث يفترض وصول وزيرة خارجية إسرائيل غولدا مائير بعد بضع ساعات. في حين ركن شريكاه في الجريمة سيارتيهما في وسط مدينة مانهاتن في الجادة الخامسة أمام مصرفين إسرائيليين.

في ٥ آذار/مارس، بدأ لغويون في وكالة الأمن القومي، التي كانت قد أسست تواً فرعاً لمعالجة مسألة الإرهاب الدولي، بترجمة رسالة تم اعتراضها حديثاً موجهة من البعثة العراقية إلى الأمم المتّحدة. كانت الرسالة قد بعثت إلى بغداد ونُقلت إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وهي تحتوي على عناوين مخطط إجرامي.

حينما بدأت وكالة الأمن القومي بقراءة الرسالة، قام سائق شاحنة قطر بسحب سيارة (دودج دارت) موديل ١٩٧٣ من زاوية الشارع رقم ٤٣ والجادة الخامسة. وفي صباح اليوم التالي قطرت سيارة (بلايماوث داستر) من تقاطع الشارع رقم ٤٧ والجادة الخامسة. كانت قد وجهت تذكرتا مخالفة إلى السيارتين بسبب ركنهما في مكان يُمنع فيه الوقوف. وفي هذه الأثناء قدم مشرف من شركة أولن لتأجير السيارات إلى باحة السيارات المحتجزة الموجودة على رصيف عند نهر هادسون للمطالبة بسيارة (دارت). وما أن فتح صندوق السيارة حتى صاح بتعجب!

استدعيت فرقة تفكيك المتفجّرات في شرطة نيويورك فهرع نخبة رجالها إلى الباحة. فعثروا في صندوق سيارة (دارت) ثم في صندوق سيارة (داستر) على حاويات بلاستيكية ملأى بالبنزين وخزّانات بروبين وكتل من متفجرات السيمتيكس البلاستيكية وكبسولات تفجير وصمامات وبطاريات. كما وجدوا على لوحتي أجهزة القياس منشورات دعائية لعصابة أيلول الأسود ومنظمة التحرير الفلسطينية ملفوفة بصحف عبرية.

لقد جُهّزت القنبلتان كي تنفجرا ظهراً في ٤ آذار/مارس. ولو أنهما انفجرتا لقتلتا أو شوهتا المئات من الأشخاص وأرهبتا عدة آلاف آخرين. غير أن المتفجرتين أصابهما خلل متشابه في الدارات الكهربائية للصمامات.

كانت الشرطة قد كشفت أول مخطط لزرع متفجرة في إبان الحرب بين إرهابيين عرب والولايات المتّحدة.

في الساعة الـ٦ والربع مساء في ٦ آذار/مارس انضمت الـ (أف بي آي) إلى القضية. وقد أخبرت وكالة الأمن القومي في واشنطن مكتب التحقيقات بالرسالة المشفّرة الموجهة

إلى بغداد وحذّرت من وجود سيارة ثالثة مركونة بالانتظار عند مخرج شركة العال الجوية الإسرائيلية في مطار كينيدي. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، وجدت الـ (أف بي آي) وفرقة مكافحة المتفجرات التابعة لشرطة نيويورك سيارة (الفيوري) وفتحتا صندوقها.

وقد وجدتا أن المتفجرة الموجودة في مطار كينيدي مشابهة للقنبلتين اللتين وجدتا في مانهاتن، وصولاً إلى الدارات الكهربائية المعطلة فيها - ولكن بضعفي الحجم. ولو أنها انفجرت كما أُريد لها، لنجم عنها سحابة دخانية ارتفاعها وعرضها ٥٠ ياردة وقوة عصف تدميرية ٣ أضعاف ذاك الحجم فتدمر مخرج شركة العال الجوية الإسرائيلية والطريق المعبد المحيط به. ولتعرّضت الطائرات على ارتفاع ١٠٠ ياردة أو أعلى إلى الاهتزاز عن الجنبين.

رفعت الـ (أف بي آي) بصمة عن خزّان البروبين في سيارة (الفيروي). وقد احتاجت الـ (أف بي آي) إلى ١٨ سنة حتى أفلحت في مطابقة البصمة مع صانع المتفجّرة.

لم تستغرق الـ (أف بي آي) سوى يوم واحد حتى اكتشفت أن السيارات الثلاث كلها قد استأجرها شاب عراقي كانت الـ (أف بي آي) قد قابلته قبل أسابيع. لذا قامت سريعاً بتقفي تحرّكات المشتبه فيه فوصلت إلى نزل سكايواي في مطار كينيدي حيث وجدت مكونات لصنع المتفجرات. وتعقبت حوالة مالية قيمتها ١٥٠٠ دولار كان قد تلقاها من بيروت. كما حللت خط اليد الموجود على عقود تأجير السيارات وطلب تعلم الطيران الموجه إلى مدرسة تيتيربورو لتعليم الطيران.

غير أن العملاء غفلوا عن جواز السفر المزوّر الذي دسه خلف مكيف للهواء في نزل سكايواي، وقد وجده عامل صيانة بعد أشهر. ولكنهم لم يجدوا قط شركاءه في الجريمة. وحتى يومنا هذا يبقى الرجلان المشتبه فيهما الأكثر ترجيحاً في اغتيال يوسف آلون، الملحق الجوي الإسرائيلي في واشنطن الذي تعرض، وهو موفد استخباري إسرائيلي بارز إلى واشنطن، لطلقات نارية أدت إلى قتله خارج منزله في ماريلاند بعد ٤ أشهر. وقد فشل تحقيق الـ (أف بي آي) في كشف الجريمة، وظلت القضية غير محلولة رسمياً.

أدركت الـ (أف بي آي) في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٣ أن الشاب العراقي صاحب سيارة (الفيروي) مسؤول عن المتفجرات الـ٣. وقد أطلقت اسم مشفّر على قضيته وهو المتفجرة الثلاثية.

بعد ٦ سنوات أوقف الرجل نفسه واستجوبه شرطي الحدود في بافاريا وهو يخرج بسيارته من ألمانيا. كان يحمل جواز سفر فرنسياً مزوراً. كما وجدت الشرطة في صندوق سيارته ٩ جوازات سفر أخرى-إلى جانب ٨٨ رطلاً من المتفجرات، و٨ أجهزة توقيت إلكترونية وفتائل تفجير، و١٢٥٠٠ دولار أميركي. الورقة التي لُفت بها المتفجرات كانت من محل معجنات في بيروت التي عُرفت بكونها جبهة للإرهابيين. سجن المشتبه فيه ٧ أشهر واستجوبه عناصر الاستخبارات الألمانية والإسرائيلية. ولكنه لم ينكسر قط. فرحّله الألمان إلى سوريا من دون أن تعرف الـ (أف بي آي) بهذا الشأن على الإطلاق.

راوح التحقيق في قضية المتفجّرة الثلاثية مكانه إلى أن أعاد مايك فينيغان من الـ (أف بي آي) إحياء القضية بعد ١٥ سنة. في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ وبعد مرور سنتين من متابعتها، تلقى معلومة مهمة. كانت الولايات المتّحدة وحلفاؤها في حالة تأهب استخبارية قصوى ضد العراق. حيث كان صدّام حسين قد غزا الكويت؛ والهجوم الأميركي المضاد على وشك الوقوع. وهي كانت معلومة استخبارية حديثة من الإسرائيليين فحواها أن العراقي المشتبه فيه خالد محمد الجاسم، هو ملازم بارز في منظمة التحرير الفلسطينية وله روابط وثيقة ببغداد. وقد وجهت الـ (أف بي آي) تحذيراً عالمي النطاق بشأنه. وبناء عليه احتجز المشتبه فيه في قضية المتفجّرة الثلاثية في اليوم الأول لاندلاع حرب الخليج؛ إذ كان مسافراً عبر مطار روما الدولي في طريقه إلى تونس لحضور جنازة زميله المقرب صلاح خلف، مؤسس (أيلول الأسود) الذي اغتيل لمعارضته صدّام حسين.

كانت البصمات التي رفعتها الـ (أف بي آي) عن المتفجّرة في سيارة (فيوري) لا تزال بحوزتها. فأرسلها فينيغان إلى الشرطة الإيطالية، التي طابقتها مع بصمات الجاسم. وعلى الأثر اعتقل الإيطاليون المشتبه فيه وبعد مشاحنة قانونية طويلة سلموه إلى الـ (أف بي آي).

في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣ أي بعد ٢٠ سنة من يوم اكتشاف مؤامرة المتفجّرة الثلاثية، وبعد أسبوع على الاعتداء الإرهابي الأول على مبنى التجارة العالمي، حوكم الشاب العراقي في محكمة فيدرالية في بروكلين. وقد دامت محاكمته ٣ أيام ونصف اليوم. ولم يكن لدى هيئة المحلفين سوى دليل البصمات. وجدوه مذنباً في خلال ٣ ساعات. فحكم عليه قاضي المقاطعة الأميركية جاك واينستاين بالسجن ٣٠ سنة. وقال وهو

يصدر الحكم: «أتى عمل الـ (أف بي آي) نموذجياً وحذراً. ذاكرتها المؤسسية لا عيب فيها. ومثابرتها مثيرة للإعجاب». وقد أظهرت للإرهابيين الدوليين أن لديها القدرة على «تعقّبهم في أي مكان في العالم».

استغرقت الـ (أف بي آي) جيلاً لتفي بهذا المعيار. ولكن لزم أولاً تدمير قواها كجهاز استخباري سري ثم إعادة إحيائه.

بدأ التدمير في الأسبوع نفسه الذي فُتحت فيه قضية المتفجّرة الثلاثية.

«لعبة خطرة»

مع بدء مكتب التحقيقات أول مجابهة له مع الإرهاب الدوليٍ، بدأ صراع على السلطة وتطبيق القانون أدى إلى هز حكومة الولايات المتّحدة وصولاً إلى أسسها. بحيث وقف الرئيس من جهة و الـ (أف بي آي) من جهة أخرى.

قال الرئيس نيكسون لمستشاره في البيت الأبيض جون دين في الأول من آذار/ مارس ١٩٧٣: «لا يمكن للـ (أف بي آي) الصمود. لا يمكنها الصمود»[٢].

وما أثار هلع نيكسون أن باتريك غراي عرض السماح لأعضاء مجلس الشيوخ بقراءة ملفات الـ (أف بي آي) الأصلية حول تحقيقات ووترغايت في خلال جلسات الاستماع الرامية إلى تثبيته. إذ كان نيكسون يرى أن رغبة غراي في المنصب من الشدة لدرجة استعداده لفعل أي شيء يأمر به البيت الأبيض - بما في ذلك التغطية على جرائم ووترغايت.

صرخ الرئيس قائلاً: «حباً بالسماء، لا بد أنه جُنّ جنونه»[٣].

كان خرق السريّة عبارة عن تنازل عن السلطة، كحال تقديم السيف للعدو. كان لدى نيكسون فكرة وافية عما تحويه ملفات الـ (أف بي آي)، إذ ظل غراي يسلم نسخاً منها إلى جون دين لمدة تسعة أشهر. احتوت دليلاً على مؤامرة محكمة لإعاقة سير العدالة.

أقر نيكسون باقتراف خطأ فظيع. فبدأ يعمل على إفساد التنصيب وإعادة بسط السيطرة على الـ (أف بي آي). فكانت خطته قاسية، بلا رحمة وهي تسريب قصص مروّعة

عن انتهاكات الـ (أف بي آي) السياسية في عهدي كينيدي وجونسون، بما في ذلك زرع أجهزة مراقبة للتجسس على مارتن لوثر كينغ. كان قد عرف التفاصيل من معلومات حصل عليها دين من بيل سوليفان - المدير المُنصّب حديثاً في قسم الاستخبارات الوطنية لمكافحة المخدرات في وزارة العدل. على أن يعمد البيت الأبيض إلى إيصال هذه القصص إلى اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ؛ فيستخدمها السيناتورات لاستجواب غراي، الذي لن يستطيع الإجابة عنها على نحو صريح. بحيث سيعمد، وفق عبارة جون إرليتشمان الخالدة، إلى التلوي ببطء شديد بفعل الرياح[*]. وسيفشل تنصيبه، وسيتم اختيار رجل أوفى لإدارة الـ (أف بي آي).

في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٣ عرض دين تنصيب بيل سوليفان. فراقت نيكسون الفكرة. قال: «الخدمة التي سيريدها سوليفان تنحصر في رغبته الشديدة في العودة ذات يوم إلى مكتب التحقيقات»[٤].

أجاب نيكسون: «هذا سهل».

ولكن في خلال حبك الرئيس للمؤامرة، كان هناك عميلان يجلسان في غرف مجلس الشيوخ ويحملان السلك الذي عرضه غراي بيد مفتوحة.

العضو الوحيد في اللجنة القضائية الذي أخذ من وقته لقراءة ملفات ووترغايت الأصلية هو السيناتور رومان هروسكا، وهو جمهوري ينادي بالنظام والقانون من نبراسكا. قدمت له الـ (أف بي آي) ٢٦ كتاباً سميكاً إلى جانب ملخصات وتحليلات، فأمضى ٦ ساعات في تصفّحها، من الساعة الـ ٤ مساءً حتى الـ ١٠ ليلاً. فتوصل السيناتور إلى استنتاج فيما قدم عميل الـ (أف بي آي) تقريراً إلى رؤسائه. «لقد كذب علينا دين»[٥] عبر إخفاء محتويات خزانة المكتب التابعة للص ووترغايت هوارد هانت. كان الكذب على الـ (أف بي آي) عبارة عن جريمة يعاقب عليها بالسجن ٥ سنوات.

دس أحد محقّقي الـ (أف بي آي) في قضية ووترغايت هذه المعلومة إلى السيناتور روبرت بيرد، وهو ديموقراطي من وست فيرجينيا عارض على الملأ تنصيب غراي، فاستخدم بيرد السلاح. في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٣ سأل غراي بصراحة تامة: هل خدع دين الـ (أف بي آي)؟

(١) عبارة تعني أن يُترك في هذا الموقف ويتكبد وحيداً اللوم.

أجاب غراي: «أستنتج أن هذا صحيح على الأرجح، أجل يا سيدي»[٦]. من دون أن يكشف قيامه بإتلاف الوثائق التي أخذها دين من الخزانة.

اجتمع رجال الرئيس في المكتب البيضوي مفعمين بشجاعة مزيّفة بعد شهادة غراي المدمرة ضد دين. أفاد إرليتشمان بأن رئيس اللجنة القضائية، الصديق المقرب للـ(أف بي آي) في الكونغرس، السيناتور جايمس إيستلاند من ميسيسيبي، علق جلسات الاستماع الخاصة بالتنصيب. قال إرليتشمان للرئيس: «انتهت سيرة غراي المهنية»[٧]. ثم علق هالدمان منسجماً مع الحديث: «اتهم مستشارك بالكذب». قال دين: «سيموت لأنني سأطلق عليه النار». فتعالت الضحكات ـ وكانت الضحكة الأخيرة التي سُجلت على أشرطة البيت الأبيض.

في وقت متأخر من مساء الأحد في ١٥ نيسان/أبريل اتصل إرليتشمان بغراي في منزله ناقلاً خبراً سيئاً. نظراً إلى أنه سيدان قرر جون دين إنقاذ نفسه عبر كشف أكبر أسراره أمام لجنة محلفين فيدرالية كبرى. قال إرليتشمان لغراي: «يبدو أن دين قرر الاعتراف بالأمور[٨]. أحد الأسئلة التي يوجهونها إليه يتعلق بالمغلفات التي سلّمك إياها».

ارتعب غراي وقال: «ماذا عساي أن أفعل بهذا الصدد بحق الجحيم؟ لا يسعني إلا أن أنكره».

بعد يومين قرع محقّقو الـ(أف بي آي) في قضية ووترغايت، بأمر من مارك فيلت، باب البيت الأبيض. قال إرليتشمان للرئيس: «أشعر بالقلق. فالـ(أف بي آي) جلبت من فورها مذكرة استدعاء لشرطة البيت الأبيض»[٩]. يريدون أسماء الأشخاص الذين سُمح لهم بدخول البيت الأبيض في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٧٢.

نيكسون: يا للهول!

إرليتشمان: ما هذا بحق الجحيم؟

نيكسون: أين كنا حينذاك؟

هالدمان: متى؟

نيكسون: في ١٨ حزيران/يونيو.

هالدمان: ١٨ حزيران/يونيو.

إرليتشمان: يوم زرع أجهزة التنصت... ربما يتعلق الأمر بمسألة خزانة هانت.

أراهن أن الأمر يتعلق بها.

نيكسون: أحتاج إلى وجود شخص مستشار هنا.

هالدمان: ونائب عام.

نيكسون: أحتاج إلى مدير للـ (أف بي آي).

اعترف غراي بضلوعه في إتلاف دليل ووترغايت وذلك أمام النائب العام كليندينست في ٢٦ نيسان/أبريل. فاتصل النائب العام بالرئيس على الفور. قال نيكسون: «هذا حمق بدرجة لا تُصدق. سيتحتّم عليه الاستقالة»[١٠].

كان غراي قد خدم ٣٦١ يوماً مديراً موقتاً للـ (أف بي آي). بدا مستقبله قاتماً حيث يواجه سنوات من التحقيق الجنائي. ففكر في الانتحار. وغرق في الخزي البالغ بقية حياته.

بدا مارك فيلت واثقاً باختياره لقيادة الـ (أف بي آي). ولكنه كان يخدع نفسه. عمل مديراً موقتاً ٣ ساعات. وعوضاً عن اختياره اختار نيكسون رجلاً جمهورياً اسمه ويليام روكلشوس، مدير وكالة حماية البيئة، وهي وكالة أنشئت حديثاً مسؤولة عن الموارد الطبيعية الأميركية. فبدا ذلك غير قابل للتفسير بالنسبة إلى جميع المعنيين بمن فيهم المرشح للمنصب. ولكن نيكسون راح يقنعه بالوظيفة بشدة على مدى ساعة من الزمن.

يتذكر روكلشوس قائلاً: «لم يسبق لي قط أن رأيت الرئيس على هذا القدر من الضيق. خشيت على استقراره الصحي»[١١].

وأخيراً توصلا إلى اتفاق وهو أن يبقى وقتاً قصيراً مديراً موقتاً إلى أن يجد نيكسون الرجل المناسب لملء مكان هوفر. ولئن كانت المقابلة الوظيفية صعبة فإن اليوم الأول في الوظيفة بدا أصعب. وجدت على مكتبه – مكتب هوفر - رسالة إلى الرئيس موقعة بيد مارك فيلت يحتج فيها جميع مساعديه البارزين على تعيينه. قال روكلشوس: «لم تكن الرسالة شخصية. لقد شعروا فقط بأن من غير المناسب تعيين شخص عمله مراقبة الطيور خلفاً لهوفر». ثم سارع روكلشوس إلى عقد اجتماع لطاقم العمل في مكتب النائب العام. قال روكلشوس: «أعلن ديك كليندينست استقالته بشكل عاطفي لشعوره بالمرارة الشديدة».

تم تقرير مصير مارك فيلت بعد بضعة أيام.

حسم نيكسون بشكل قاطع أن فيلت هو المصدر وراء قصة مدمرة نُشرت في الصفحة ١٨ في صحيفة نيويورك تايمز صبيحة نهار الجمعة في ١١ أيار/مايو يتم فيها تفصيل عملية استراق الأسلاك التي قام بها كيسينجر بأمر من نيكسون بحق مساعدين رئاسيين وصحفيين بارزين بدءاً من العام ١٩٦٩.

قال نيكسون لرئيس أركانه الجديد الجنرال آل هايغ في اليوم التالي: «ينبغي أن يعلم الجميع أن فيلت خائن لعين راقبوه بحذر. بالطبع يجب أن يرحل ذاك السافل»[١٢]. أمر روكلشوس بتوجيه من الرئيس فيلت بترك الـ (أف بي آي). حينما باتت استقالته وشيكة قام بدور المخبر وطالب بعقد اجتماع سري مع بوب وودوارد من صحيفة واشنطن بوست. وصرح أن الرئيس نفسه كان المتآمر الأساس في قضية ووترغايت.

شرعت الـ (أف بي آي) في عملية تعقّب شعواء لإيجاد الملخصات والنسخ الأصلية لسجلات التنصت على الهواتف الذي قام به كيسينجر، والتي هربها بيل سوليفان من المقر. بحلول مساء يوم الـ١١ من أيار/مايو كان عملاء الـ (أف بي آي) قد استجوبوا سوليفان وهالدمان وإرليتشمان وجون ميتشل. كذب ميتشل على الـ (أف بي آي) قائلاً إنه لم يوافق قط على أي من عمليات التنصت تلك. ولكنه اعترف أنه كان يعرف بشأنها. اعترف قائلاً إنها كانت جزءاً من «لعبة خطرة كنا نلعبها»[١٣]. أخبر الـ (أف بي آي) أين ينبغي لهم البحث عن السجلات. فدخل محققو الـ (أف بي آي) البيت الأبيض في اليوم التالي.

يتذكر روكلشوس قائلاً: «لقد وجدت السجلات بعد أسبوعين من تنصيبي أي يوم السبت، في خزانة جون إرليتشمان. شعر عميل لـ (أف بي آي) أرسلته أنا إلى البيت الأبيض لحراسة هذه السجلات وغيرها في مكتب إرليتشمان بالاضطراب الشديد حينما أمسكه رئيس الولايات المتّحدة من طية صدر سترته وسأله عما يفعله هناك».

كان شد الحبال للسيطرة على الحكومة ضارياً. انتزعت جلسات الاستماع حول قضية ووترغايت التي عقدها مجلس الشيوخ شهادات قوية من العاملين مع نيكسون. عرضت قصص محورية في الصحافة الحقائق. ولكن معظم المعلومات كان مصدرها

الـ (أف بي آي). وكانت لهذه المعلومات قوة عاتية لدى تجمعها، حيث تتدفق جداولها معاً مثل نهر هادر، بقوة المياه التي تخترق الصخر. حافظ محققو الـ (أف بي آي) بدعم من هيئات المحلفين الفيدرالية الكبرى والمدعين الذين قادوهم، على هيبة القانون في وجه إعاقة العدالة. وفي ظل القانون أخذ العملاء ينجزون عملية تدمير خلاّق كم كان راديكاليو اليسار يحلمون بتحقيقه.

كانوا يسقطون رئيس الولايات المتّحدة.

«نجاة بأعجوبة»

للمرة الثالثة والأخيرة اختار نيكسون مرشحاً خلفاً لهوفر.

في ٩ تموز/يوليو ١٩٧٣ عين كلارنس كيلي مديراً ثانياً لل (أف بي آي). كان قد أمضى ثلث حياته يعمل لحساب مكتب هوفر من العام ١٩٤٠ حتى العام ١٩٦١. ومنذ ذاك الحين كان رئيساً بارعاً للشرطة في مدينة كانساس. اتسم كيلي بالدماثة والصدق وينتمي إلى الأميركيين من الطبقة المتوسطة. وقد وافق عليه مجلس الشيوخ بسرعة وإجماع تام.

كان الرئيس قد قال ذات مرة: «لا أعتقد أن شرطياً جدير بقيادة مكتب التحقيقات. فعناصر الشرطة ضيقو الأفق جداً»[١٤]. أُجبر على السير عكس رغباته. فالـ (أف بي آي) تحتاج إلى النظام والضبط.

سافر نيكسون إلى مدينة كانساس لتثبيت كيلي في وظيفته. كان ظهوره العلني الأول منذ شهر. كتب كيلي لاحقاً: «صدمتني جروح ووترغايت التي ظهرت جلياً على وجه الرئيس»[١٥]. بدا نيكسون رجلاً مرتعباً. إذ كان قد أعلن من فوره أنه لن يتعاون مع تحقيق مجلس الشيوخ. وكان تقصيره هذا موضوع نقاش جدياً في الكونغرس. وكان يخضع للاستجواب من قبل مدّعٍ خاص عين حديثاً يدعى أرشيبالد كوكس، كان يطالب نيكسون بتسليم وثائقه وملفاته الرئاسية. بعد أسبوع انكشف وجود تسجيلات البيت الأبيض السريّة. فأصدر كوكس على الفور مذكرة لإحضار التسجيلات. فتحداه نيكسون وطرده في تشرين الأول/أكتوبر. وقع النائب العام إليوت ريتشاردسون ونائبه بيل

روكلشوس تحت وابل سخط نيكسون في حالة الثوران التي عُرفت على الفور بـ (مجزرة ليلة السبت).

كتب كيلي قائلاً: «أذكر أن تلك الأيام كانت تفوق قدرتي على التحمّل تقريباً». فمن بين أصعب المشكلات التي واجهها تقرير قوي من صفحتين سلمه إياه روكلشوس يوم تسلمه منصبه، يضم أكبر المشكلات الطارئة التي تواجه الـ (أف بي آي). وقد أُدرجت في قمة القائمة المسائل الأخلاقية والقانونية التي طرحتها العمليات الاستخبارية السريّة للـ (أف بي آي)، بما فيها استراق الأسلاك والمراقبة ومضايقة اليسار الأميركي.

كان كيلي ساذجاً فيما يخص مسألة الاستخبارات السرية. إذ لم يسبق له قط أن تسلم مهمة تفتيش لا قانونية أو استرق أسلاك جاسوس مشتبه فيه. كما لم يسبق له حتى أن سمع ببرنامج الاستخبارات المضادة. كتب قائلاً: «لم أكن أفقه ميثودولوجيات هذه البرامج. وجدتها تجربة مثيرة للدهشة». إذ إنه ما أن بدأ يفقه عمليات الـ (أف بي آي) السريّة، حتى أيقن أن عليه السيطرة عليها. سرد قائلاً: «كانت مسألة التراجع حساسة ودقيقة». ولكنه فعلاً تراجع.

في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ أرسل تحذيراً خطياً إلى جميع عملاء الـ (أف بي آي) الذين يبلغ عددهم ٨٧٦٧، فرداً فرداً. أمرهم بالإحجام عن «النشاط الاستجوابي الذي من شأنه الإساءة بأي شكل من الأشكال إلى الحقوق التي كفلها الدستور للمواطنين». بدأ يفكك بنية الأمن القومي التي أسسها هوفر. وحينما فرغ من مهمته كانت الـ (أف بي آي) قد تخلصت من ٩٤ بالمئة من تحقيقاتها الاستخبارية المحلية، وألغت أكثر من ٩ آلاف قضية مفتوحة من سجلاتها، ونقلت أدوار ووظائف قضايا الأمن القومي إلى قسم التحقيق الجنائي، وأعادت تعيين ما لا يقل عن ٦٤٥ عميلاً فحولتهم عن مطاردة الراديكاليين إلى تعقّب المجرمين العاديين.

أبطل كيلي السلطات اللامتناهية لقسم الاستخبارات في الـ (أف بي آي). ولم يتم إحياؤها حتى منقلب القرن الـ ٢١. إذ ظل عملاء الـ (أف بي آي) الذين طاردوا إرهابيين في أميركا طوال سنوات يهيمون في برية قانونية مقفرة، بحثاً عن إشارات ترشدهم في أرض مجهولة.

٣٧

بيت واهٍ

أدى انهيار رئاسة نيكسون إلى اهتزازات ارتدادية صدّعت جدران الـ (أف بي آي). كان نيكسون يخشى ألا تصمد الـ (أف بي آي) عقب افتضاح أسرارها. وكان مستشرفاً في ذلك.

كافحت الـ (أف بي آي) في المحكمة الفيدرالية كي تبقي برنامج الاستخبارات المضادة خاصتها مخفياً عن العامة. ولكن حينما سقطت دفعة واحدة في يد عدو قديم وبدأت الأسرار تتسرّب، راح «البيت الواهي يتهدم»، وفق كلام هومر بوينتون الذي كان موفداً للـ (أف بي آي) إلى البيت الأبيض والكونغرس ووكالة الاستخبارات.

كان الخصم هو حزب العمال الاشتراكي، وهو تحالف يساري يضم ألفي عضو تقريباً. كان الحزب قد عمل في إطار المنظومة السياسية الأميركية، وإن كان بشكل ثانوي. لم يفز مرشحوه إلى الرئاسة بأكثر من عُشر الواحد بالمئة من الأصوات. أدى تحقيق الـ (أف بي آي) حول الاشتراكيين مباشرة إلى إدانة قادة الحزب بالتحريض السياسي على الفتنة عام ١٩٤١. كانت الـ (أف بي آي) قد خرقت الحزب في الصميم في الخمسينيات والستينيات. كان المئات من أعضاء الحزب، ومنهم قادة محليون وقوميون، مخبرين للـ (أف بي آي). ولكن لم يعط أحد منهم قط أي دليل على انخراط الحزب في التجسس أو التخريب أو العنف أو التآمر أو أي انتهاك آخر للقانون الفيدرالي. كما لم يتعرض أي عضو في الحزب قط إلى المحاكمة - أو الاشتباه فيه - من جراء عمل إرهابي.

صدر أول كشف قانوني لسجلات الـ (أف بي آي) بموجب قانون حرية المعلومات في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. وقد حملت الوثائق دليلاً يشير إلى قيام الـ (أف بي آي) بما هو أكثر من خرق صفوف الحزب. لكن سرعان ما اكتشف الاشتراكيون أنهم كانوا هدفاً لعملية استخبارية مضادة كبيرة.

فقاضوا حكومة الولايات المتّحدة لخرقها ضماناتهم الدستورية التي تكفل حريّة التعبير والتجمع السياسي. أخذ القاضي الذي كُلف القضية، طوماس غريسا، وهو جمهوري شاب عينه حديثاً الرئيس نيكسون، القضية على محمل الجد. وكذلك فعل أبرز المدعى عليهم - النائب العام الجديد ويليام ساكسبي الذي كان قد تسلم منصبه في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بعدما طرد نيكسون أبرز المسؤولين في وزارة العدل في مسعى يائس به لإبقاء تسجيلات البيت الأبيض مخفية.

ردت الـ (أف بي آي) رسمياً على القضية بعد شهر وأعلمت القاضي غريسا بأن عمليات الاستخبارات المضادة، التي تقوم بها لم تؤد إلا إلى تحذير العامة من طبيعة حزب العمال الاشتراكي ونشاطاته. وقد أفاد مكتب التحقيقات بأن عملياته كانت قانونية تماماً منكراً ضلوعه في أية عمليات تفتيش ومداهمات منافية للقانون. وكانت ملفات مكتب الـ (أف بي آي) في نيويورك تعج على العكس بالأدلة. كما كانت الـ (أف بي آي) تكذب على قاض فيدرالي ورؤسائه في وزارة العدل. فلم تكن القضية هي المشكلة، وفق كلام نيكسون، بل التغطية.

كتب القاضي غريسا لاحقاً: «يتطلب الجواب الصادق فضح هذه الحقائق. وقد سعت الـ (أف بي آي) إلى تفادي هذا الافتضاح».

كانت الحقائق مخفية في خزانة مكتب العميل الخاص المسؤول في نيويورك واسمه جون مالون، وهو الذي ما فتئ يتجسّس على الشيوعيين منذ عهد إدارة ترومان. أدار مالون مكتب نيويورك طوال ٣٠ سنة من العام ١٩٦٢ إلى أن تقاعد عام ١٩٧٥. كان يمثل الـ (أف بي آي) القديمة الطراز- يرفض التغيير بعناد. سمّاه مرؤوسوه (سيمينت هيد) أي الرأس الإسمنتي.

احتوت خزانة مالون على سجلات لـ١٩٣ عملية تفتيش لا قانونية شملت مقار ومكاتب الحزب الاشتراكي في مانهاتن في خلال الخمسينيات والستينيات إلى جانب

أدلة جُمعت بواسطة استراق أسلاك وزرع أجهزة تنصت من دون مذكرات، ونسخ رسائل مسمومة تهدف إلى افتعال حزازات سياسية وعرقية بينهم، وتشويه سمعتهم وحياتهم المهنية وحياتهم.

وجد القاضي غريسا أن الـ(أف بي آي): «انخرطت في سلسلة طويلة[1] من التكتيكات لإخفاء عمليات التفتيش اللاقانونية. ففي أواخر العام ١٩٧٣ أو بداية العام ١٩٧٤، أخبر عميل للـ(أف بي آي) في واشنطن معني بالمسألة عميل الـ(أف بي آي) في نيويورك المعني بالقضية بألا يطلع مكتب النائب العام على عمليات التفتيش اللاقانونية. فقد استخدم ممثلو الـ(أف بي آي) في لقاء بين الـ(أف بي آي) والمدعي العام المساعد، عبارة «تقنيات استجوابية سريّة»، علماً أن هذه العبارة تضمّنت عمليات التفتيش اللاقانونية. وقد طلب المساعد تفسيراً تتضمّنه العبارة. ولم يحوِ الجواب عمليات التفتيش اللا قانونية».

استنتج القاضي أن هذه الأجوبة كانت خادعة إلى حد بعيد.

لم يقو مكتب التحقيقات كحال البيت الأبيض، على احتمال افتضاح أسراره. حينما هوى الرئيس نيكسون من السلطة في صيف العام ١٩٧٤، بدأت المطالبات بكشف ملفات الـ(أف بي آي) تزداد في الكونغرس والمحاكم الفيدرالية. فأمر النائب العام ساكسبي مدير الـ(أف بي آي) المحاصر كلارنس كيلي بمراجعة سجلات المكتب بحثاً عن دليل يشير إلى أن عملاء هوفر انتهكوا رسالة القانون الأميركي وروحه.

قال النائب العام إن الألاعيب القذرة قد وصلت إلى نهايتها. غير أن هذا الإعلان أتى قبل أوانه.

أخفى عملاء بارزون من الـ(أف بي آي) فصولاً هامة من تاريخ المكتب عن وزارة العدل والكونغرس والمدير كلارنس كيلي نفسه. كما أحرق عميل معين آلاف الصفحات من الملفات لمنع تسريب الأسرار، وفق كلام مساعد كيلي، هومر بوينتون. إذ اعتقد أنه من المؤسف افتقار الـ(أف بي آي) إلى نار خاصة بها.

بذل عملاء في نيويورك وواشنطن جهوداً استثنائية لإخفاء وجود ٥ برامج استخبارات مضادة كبيرة وغير مكشوفة عن المدير والنائب العام. وقد استهدف أحدها عصابة إرهابيين صغيرة وإنما فتاكة نجمت عن استقلال بورتو ريكو.

«دفق هائل من صفّارات الإنذار»

كانت المجموعة قد تحولت حديثاً عن العمل السري وحملت اسماً جديداً وتمتعت بقوة رهيبة. وقد تواصلت مطاردة الـ (أف بي آي) لقادتها حتى القرن الـ ٢١.

تعود جذور FALN - أو القوى المسلحة للتحرير القومي - إلى أيام كانت فيها بورتو ريكو مستعمرة أميركية. وبعد يومين من انضمام الجزيرة إلى الكومنولث الأميركي عام ١٩٥٠، حاول مسلحان اغتيال الرئيس ترومان باسم استقلال بورتو ريكو. ٤ من زملائها القوميين فتحوا النار فجرحوا ٥ أعضاء من الكونغرس في مبنى الكابيتول عام ١٩٥٤. وبعد ٢٠ سنة بدأت جماعة FALN تزرع المتفجّرات في نيويورك.

وقعت الهجمات الأولى بُعيد الساعة الـ٣ فجراً في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، حينما هزّت ٥ انفجارات قوية وول ستريت ومركز روكفيلر في مانهاتن، فلحقت بالمصارف والمؤسسات أضرار تناهز قيمتها المليون دولار. وأتى الهجوم الثاني في الساعة الـ ١١ و٣ دقائق ليلاً في ١١ كانون الأول/ديسمبر، حيث انفجرت سيارة مفخّخة في شارع هارلم أوقعت إصابة خطرة بعنصر مبتدئ من شرطة نيويورك صودف أنه بورتو ريكي. أما الهجوم الثالث فوقع في الساعة الـ ١ و٢٢ دقيقة بعد منتصف الليل في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥ في قلب المقاطعة المالية.

كان ريتشارد هان من الـ (أف بي آي) في شمال المدينة في مهمة مراقبة، حيث يترصد جواسيس مشتبهاً فيهم بين الوفد الصيني إلى الأمم المتّحدة، حينما بدأ يسمع «صفّارات إنذار، دفقاً هائلاً من صفارات الإنذار»[٢]، صادراً عن سيارات الشرطة المتجهة جنوباً.

يتذكر قائلاً: «قدنا السيارة وتوجهنا إلى جنوب المدينة لنرى ما الذي يحدث. بكل تأكيد تعرّضت حانة فرونسيس للتفجير».

كانت الحانة أحد أقدم المباني في نيويورك. إذ إن الرئيس جورج واشنطن ألقى في العام ١٧٨٣ خطاب التوديع لعناصره في الجيش القاري عن سلالمها. وقد كانت غرفة الطعام في الطبقة الأولى غرفة الغداء المفضلة لرجال الأعمال والسماسرة في وول ستريت. وهناك سلالم إلى الطبقة الثانية تنفتح على نادي أنغلرز، وهو جمعية خاصة تتألف من صيادين أثرياء. نجم الانفجار عن كيس من الصوف الغليظ ملآن بالديناميت

ومخبأ تحت السلالم. مات ٤ أشخاص وأصيب ٦٣ آخرون، بعضهم إصاباتهم خطرة وقد وقّع البيان الرسمي لجماعة FALN التي أعلنت مسؤوليتها عن التفجير باسم غريزيليو توريسولا، الذي قُتل بطلق ناري لدى محاولته اغتيال هاري ترومان. ولكن لم يعتقل أحد في جرائم نيويورك.

قال هان: «راحت التفجيرات تتواصل فيما تبين العجز التام عن حلها». لم يكن لدى الـ(أف بي آي) أية فكرة حول جماعة FALN. كما لم يكن لأي من العملاء الـ ٤٠ الذين كلفوا قضية حانة فرونسيس أية فكرة حول هويّات أعضائها، أو المكان الذي تستهدفه الجماعة مجدداً. قال هان: «انتقلنا من مشتبه فيه إلى آخر وشكلنا فرق المراقبة الخاصة لملاحقة هؤلاء المشتبه فيهم في تلك الأرجاء. كان هناك ناشطون يتفوّهون بالكلام نفسه الذي تتفوه به الجماعة في بياناتها الرسمية - إطلاق المسيرات والتظاهرات، وعقد تجمعات سياسية حاشدة في ساحات عامة ـ ولم نملك سبيلاً إلى تمييز المشتبه فيهم من بين هؤلاء الناشطين».

وقع قرابة ٢٤ تفجيراً على نحو متعاقب إلى جانب تهديد بوجود متفجّرة هدفها ترهيب منطقة نيويورك. أخلي ١٠٠ ألف موظف في مكاتب مبنى التجارة العالمي وإمباير ستايت بلدينغ بعد تهديد واحد. بعد أن استهدفت الجماعة المصارف والمباني في وسط مدينة شيكاغو، انضم بيل دايسون من الـ(أف بي آي) إلى القضية. وهو كان أحد العملاء القليلين في الـ (أف بي آي) الذين يفهمون تفكير الإرهابيين وتكتيكاتهم، حيث اكتسب ذلك من جراء ٥ سنوات من الخبرة في التحقيقات الاستخبارية مع حركة ويذر السريّة - ٥ سنوات عقيمة. ظل يتعقب الجماعة التي شنت ١٠٠ هجوم آخر في أرجاء البلاد وعمليات سطو مسلح هي الأكثر ربحاً في تاريخ الولايات المتّحدة.

أدى عمل دايسون إلى إنشاء أول قوة عسكرية مكافحة للإرهاب في إطار الـ (أف بي آي). كانت في منتهى السريّة لدرجة أن أحداً في الـ (أف بي آي) لم يعلم بها.

قال: «لقد شكلت سراً[٣]. كنا نجتمع في حانة مايك. وهي لعناصر الشرطة، بكل ما للكلمة من معنى. إذ لم يكن في الإمكان ارتيادها لغير الشرطي وبعد تحقق مايك أنه من عناصر تطبيق القانون. على أنه كان يسمح لنا نحن المحققين، العاملين في مكافحة الإرهاب، بقصد غرفته الخلفية للاجتماع وتنسيق عمليات المراقبة، حيث أمكننا العمل

معاً من دون أن نحظى بمباركة أحد». عُيّن دايسون في وظيفته سراً محققاً مع شرطة إيلينوي التي انضم عناصرها وعناصر شرطة شيكاغو بشكل سري إلى القوة العسكرية في حانة مايك. بعد سنوات على ذلك، سأل دايسون عميلاً زميلاً له عن رأي الـ (أف بي آي) في هذا الأمر.

فأجاب: «لم نخبر الـ (أف بي آي) قط».

«نكتشف حقائق الأمور»

كانت الـ (أف بي آي) تحت الحصار في واشنطن. وكان الكونغرس الجديد الذي انتُخب بعد ٣ أشهر من استقالة نيكسون الأكثر تحرّراً. فقد لجأ مجلس الشيوخ ومجلس النواب في أعقاب فضيحة ووترغايت، إلى تولي تحقيقات رسمية حول العمليات الاستخبارية للأمة. أدرك الرئيس جيرالد فورد أن كشف هذه الأسرار سيشوّه سمعة القادة الأميركيين وصولاً إلى فرانكلين روزفيلت. فحاول أبرز مساعدي الرئيس احتواء الضّرر وحصر التحقيق بوكالة الاستخبارات.

سأل المدير السابق لوكالة الاستخبارات ريتشارد هيلمز الرئيس فورد بوضوح ووجهاً لوجه في المكتب البيضوي: «لمَ لا نضيف الـ (أف بي آي)؟[٤] فبوسعها اكتشاف حقائق الأمور». وافقه الرأي نائب النائب العام لورنس سيلبرمان. قال لفريق الأمن القومي التابع للرئيس في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٥: «قد تكون الـ (أف بي آي) الجزء الأكثر إثارة في هذه القضية[٥]. إذ إن هوفر قام بأمور لا تقبل التدقيق، وخصوصاً في عهد جونسون».

بدأ المدير كلارنس كيلي يفهم أن العمليات الاستخبارية للـ (أف بي آي) قد انتهكت القانون. خشي أن يفرض الكونغرس قيوداً صارمة على عملائه. فالتمس من الرئيس أن يجابه هذا التهديد عبر إصدار أمر تنفيذي يوسع فيه سلطات الأمن القومي للـ (أف بي آي).

حاجّ قائلاً :» اعتمدت الـ (أف بي آي) على القوانين المصمّمة لعهد الحرب الأهلية[٦]، وليس للقرن الـ ٢٠». قال: «قامت المحكمة العليا بتخفيف القوانين

المناهضة لتأييد الثورة إلى الحد الأدنى»؛ على أن حظرها استراق أسلاك الأميركيين من دون مذكرة قد أجبر وزارة العدل على إسقاط تهمها بحق قادة حركة ويذر السريّة، وهي تهم بُنيت على مراقبة لا قانونية. قال كيلي إنه وفق القانون الموجود يشك في قدرة الـ (أف بي آي) على الحصول على استخبارات «حول الإرهابيين والثوريين الذين يسعون إلى الإطاحة بالحكومة أو تدميرها».

ولئن ارتابت المحاكم أو الكونغرس في قانونية عمليات التفتيش والمداهمات اللاقانونية، فإن كيلي وحلفاءه في وزارة العدل اعتقدوا أن الجواب يكمن في تشريعها. في ٩ أيار/مايو ١٩٧٥ أكدوا أن الـ (أف بي آي) بمقدورها تنفيذ «عمليات تفتيش من دون مذكرات تتضمّن مداهمة أشخاص وممتلكات خاصة»(٧) إن أعطى الرئيس الأمر.

ولكن قضية ووترغايت نسفت الفكرة القديمة التي تفيد بأن الرئيس يتمتّع بسلطات ملك. لم يكن الجو السياسي يوحي بأن الـ (أف بي آي) بمقدورها ارتكاب الجرائم بأوامر من البيت الأبيض، حتى باسم الأمن القومي. بعد حوالى ٧ عقود من التحرّر من تدقيق الدخلاء له، لم يعد مكتب التحقيقات الفيدرالي غير قابل للانتهاك.

«إنها تحمل اسمي!»

كان حدوث المواجهة وشيكاً. فبالرغم من المقاومة الضارية في مقر الـ (أف بي آي)، كانت لجان الكونغرس التي تحقّق في الاستخبارات تقرأ ملفات الـ (أف بي آي) وتنتزع شهادات تحت القسم من قادتها.

حدثت مناوشة في أروقة الـ (أف بي آي) أدت إلى معركة في سياق حرب طويلة.

بدأت الـ (أف بي آي) تخرج من وزارة العدل، عبر جادة بنسلفانيا. كلف مبنى جاي إدغار هوفر الجديد، الذي خُصّص رسمياً لـ (أف بي أي) في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، ١٢٦ مليون دولار. كان أبشع مبنى في واشنطن: حيث بدا مثل مرأب لركن السيارات بُني على يد مكتب سياسي لحزب شيوعي سوفياتي.

أراد أعضاء الكونغرس القيام بجولات على المقرين القديم والجديد. ووقعت على

عاتق جايمس هيلي من الـ (أف بي آي) - وهو مؤمن بشدة بها ومعجب كبير بهوفر[٨] - مهمة مرافقة عضو الكونغرس روبرت درينان، وهو ديموقراطي من ماساتشوستس، وكاهن يسوعي منادٍ باللاعنف، ومناهض قوي لحرب فيتنام، وعدو علني للـ (أف بي آي).

عبروا ميدان الرمي الداخلي في مقر الـ (أف بي آي). وشرح هيلي قائلاً إن العميل لا يطلق النار على المشتبه فيه إلا في حالة الدفاع عن النفس. سأله أحدهم: «ماذا لو رد بإطلاق النار؟» فأجاب هيلي: «عندئذٍ نطلق عليه النار بقصد القتل».

بدأ الموقر درينان بالصراخ: «يطلقون النار بقصد القتل! يطلقون النار بقصد القتل!» سرد قائلاً: «حسبت أن الرجل فقد صوابه تماماً». حاول هيلي أخذ وفد الكونغرس إلى غرفة تضم بطاقات تعريفية عليها أسماء الأشخاص في ملفات الـ (أف بي آي)؛ كانت البطاقات عبارة عن أسس المركز الذي بناه هوفر. قال الموقر درينان: «أود لو أرى اسمي. أخذته من باب المجاملة إلى سيدة كانت توضب البطاقات. وطلبت إليها تقديم بعضها». فرفع الكاهن البطاقات بيد مرتجفة. فانتزعها منه عضو الكونغرس.

صرخ درينان قائلاً: «إنها تحمل اسمي! إنها تحمل اسمي!»

طلب عضو الكونغرس رؤية ما تأخذه الـ (أف بي آي) أيضاً عليه. فكان أول الأميركيين الذين استُجيب طلبهم برؤية ملفهم الخاص لدى الـ (أف بي آي). احتوى رسالة أرسلتها راهبة مشتبه فيها إلى هوفر قبل ٤ سنوات، واصفة فيها الأب درينان بالغرسة الشّيوعية داخل الكنيسة الكاثوليكية.

هكذا كانت الروحية السائدة لدى قيام مجلس الشيوخ بفتح أولى جلساته العامة حول موضوع الـ (أف بي آي) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

«ثمة رؤوس ستتدحرج»

كما خشي المدير كيلي، فقد نقب محققو الكونغرس في ماضي الـ (أف بي آي) فاكتشفوا قصصاً مروّعة - زرع أجهزة تنصت على مارتن لوثر كينغ، الاحتفاظ بنصف مليون صفحة من ملفات الأمن الداخلي المتعلقة بالأميركيين، وانتهاك الحريّات المدنية

في حملات برنامج الاستخبارات المضادة، وإساءة استخدام السلطة الاستجوابية سلاحاً في الحرب السياسية.

خلصت لجنة مجلس الشيوخ إلى أن الـ(أف بي آي) تجسست على الأميركيين من دون سبب محق، ملقية الملامة في انتهاك الـ(أف بي آي) للقانون والدستور بشكل أساسي، على «الخط الطويل من النواب العامين والرؤساء ومجالس الشيوخ الذين منحوها السلطة والمسؤولية فيما فشلوا في منحها الإرشاد والتوجيه والسيطرة المناسبة»[٩]. غير أن الـ(أف بي آي) تحمّلت المسؤولية على الرغم من تدني الرضا الشعبي عنها. ولكن رأي الناس الذي مثلته الصحافة كان واضحاً. إذ قل الاحترام واستمر الخوف.

رأى النائب العام – إدوارد ليفي، خامس رجل يتسلم المكتب في غضون ٣ سنوات – أن الحكم يوشك على الصدور. فوضع أول خطوط هادية تحكمت في العمليات الاستخبارية للـ(أف بي آي). قال للكونغرس إنهم يتمسكون باقتناعهم بأن «الحكومة تراقب الأفراد و المجموعات لأنها تحمل أفكاراً سياسية غير شائعة أو إشكالية غير مقبولة في مجتمعنا»[١٠]. وقد حدّدوا الإرهاب المحلي على أنه مشكلة تحلها قوى تطبيق القانون. وبذلك حدوا من سلطات قيادة الـ(أف بي آي): على المكتب التحقق من أن هدف التحقيق على استعداد لاستخدام العنف قبل البدء بأي تحقيق. وهذا هو المعيار العالي.

في ٨ أيار/مايو ١٩٧٦ حاول كيلي تقديم تعديلات للجمهور في خطاب ألقاه في جامعة وستمينيستر في ميزوري، حيث حذر وينستون تشرشل في بداية الحرب الباردة من أن ستاراً حديدياً يُسدل فوق أوروبا. معترفاً بأن الـ(أف بي آي) تورطت في عمليات يصعب الدفاع عنها، قائلاً إنه لن تتكرر أبداً.

بدا أداؤه غير مؤثر. وقد سُمّي داخل مكتب التحقيقات على الفور خطاب «أنا آسف».

كان قد فات الأوان على الاعتذارات. قبل ٧ أسابيع وبأمر من النائب العام وقسمه للحقوق المدنية، أشاع كيلي أمراً سريّاً داخل الـ(أف بي آي). إذ أُمر كل عميل بالإبلاغ عن كل معلومة يعرفها حول عمليات التفتيش اللا قانونية التي حدثت في العقد الماضي.

وعادت الأجوبة، وكلها تقريباً متشابهة: لم يعرف أحد شيئاً حول أية عملية اقتحام أو دخول عنوة. ولكن قسم الحقوق المدنية في وزارة العدل بدأ التنقيب وسط ذاك السيل من الأكاذيب والمراوغات. قال المحقق في قضية جماعة FALN ريتشارد هان إن الخبر قد انتشر بين عملاء الشارع في نيويورك وفحواه: «ثمة رؤوس ستتدحرج».

بدأ العملاء في أرجاء الولايات المتّحدة يتراجعون عن مهمات الاستخبارات السرية. قالوا «لن نقبل هذه القضية»، «لن ننضم إلى هذه الفرقة». يتذكر بيل دايسون الذي أصبح قائد تحقيق الـ (أف بي آي) في موضوع جماعة FALN القومي النطاق: «لم يعد أحد يريد العمل في مجال مكافحة الإرهاب[١١]. راح الجميع يحاولون الهرب». قال دايسون: اعتقد مئات من العملاء أن «أحداً لن يدعمهم. لن يدعمني مكتب التحقيقات. ولن تدعمني وزارة العدل. ولن يدعمني المواطنون».

أُبلغ ٥٣ عميلاً بأنهم عرضة للتحقيق الجنائي الذي سيتطرق إلى جرائم اقتُرفت باسم الأمن القومي. إذ إن أي عميل لجأ إلى استخدام أجهزة مراقبة أو تنفيذ عمليات تفتيش لا قانونية في مسألة مناهضة الإرهاب أو الاستخبارات المضادة، قد يدان ويسجن.

٣٨

حالة من الخطر المتواصل

واجهت الـ (أف بي آي) حالة من التعقيد غير المسبوق. إذ وجب عليها التحقيق مع نفسها.

أكد كلارنس كيلي للصحافة والناس والرئيس مراراً وتكراراً أن الـ (أف بي آي) كفت عن تنفيذ عمليات التفتيش اللا قانونية قبل عقد من الزمن. كان كبار مساعديه قد أخبروه بذلك، وأفادوا بالأمر نفسه أمام الكونغرس والمحاكم في إطار شهادات رسمية. في ٨ آب/أغسطس ١٩٧٦ بعد ٤ شهور على وضع الحقائق بين يديه أُجبر على الاعتراف بأنه خدع من قبل خبراء - «خدع عن عمد وقصد وبعلم مسبق»[١] من قبل رجل في قمة سلسلة القيادة في الـ (أف بي آي).

وجب أن يعلم كيلي أن هذا اليوم سيأتي. علم حسب تجربته الخاصة - بعد عقدين أمضاهما عميلاً لدى الـ (أف بي آي) - أن قليلاً جداً من الأخبار السيئة[٢] كان يُنقل إلى هوفر. كما يذكر كيلي، كان الجميع في الـ (أف بي آي) تقريباً «يخشون إخبار هوفر الحقيقة»، كان رب العمل «مستبداً جداً وسلطته على موظفيه مخيفة جداً» لدرجة أن العملاء كانوا يخفون عنه الحقائق الصعبة. عزا الخداع الذي تعرض له إلى «الاعتقاد المتعجرف على أعلى المستويات بعصمة وصوابية كل نشاطات الـ (أف بي آي) وسياساتها» - إيمان لا يقبل المناقشة بصورة عامة من قبل مكتب التحقيقات.

بعد ٣ أيام من اعترافه العلني بأنه خُدع من قبل أكثر المحتالين خبرة في الـ (أف بي آي)، أعلن كيلي أنه خطا خطوتين دراميتين نحو إصلاح الـ (أف بي آي).

أولاً، أنشأ قوة جديدة لتسلم التحقيقات الداخلية، تحت مراقبة المدّعين في وزارة العدل، حيث فتح عملاء الـ (أف بي آي) العشرات من التحقيقات الجنائية في صفوفها الخاصة.

ثانياً، اجتث قلب قسم الاستخبارات. عدا عملها ضد جواسيس الأجهزة الأجنبية ستعمد الـ (أف بي آي) من الآن فصاعداً إلى معالجة قضايا الأمن القومي على نحو لا يختلف عن معالجة الجرائم العادية. ستتوقف التحقيقات الاستخبارية السريّة المتعلقة بالأميركيين المخربين. فكانت أقوى ضربة لها ضد أشباح ماضي هوفر.

«تجربة مهينة ومخزية»

شك النائب العام إدوارد ليفي في صوابية الـ (أف بي آي) منذ اليوم الأول له في العمل.

كان ليفي أحد المحامين الأكثر احتراماً في أميركا. إنه الرجل الأصلع الذي يضع نظارة وربطة عنق قوسية، وهو ابن وحفيد حاخامين، ترأس جامعة شيكاغو قبل عودته إلى وزارة العدل حيث عمل طوال فترة الحرب العالمية الثانية. وسار على منوال سلفه هارلان فيسك ستون، الذي نصب هوفر مديراً للـ (أف بي آي) قبل نصف قرن، فبجل سيادة القانون أكثر من سلطة السياسيين. واعتقد أن وجود بوليس سري يمثل تهديداً للمجتمع الحر.

كان ليفي يجلس على كرسيه الجلدي مبدياً إعجابه بالأرضية الخشبية الغنية في محيطه الجديد، حينما «ظهر عميل الـ (أف بي آي) عند بابي من دون سابق إنذار»[٣]، وفق ما يذكره. عرّف العميل نفسه باسم بول دالي. «وضع أمامي ورقة يُطلب فيها إذني لتركيب جهاز تنصت على هاتف من دون أمر من المحكمة وانتظر موافقتي».

قال ليفي: «دعني أفكر في الأمر. فقد يلقى القبض على العملاء خلال دخولهم إلى المكان»[٤].

أجاب دالي: «إنها مزروعة أصلاً. الميكروفونات مزروعة». كان ذلك الإجراء

التقليدي: أولاً الاقتحام من أجل زرع الأجهزة، ثم استصدار الموافقة لتشغيلها. حيث إن تقاليد الـ (أف بي آي) كانت تختلف عن قوانين الإجراءات الجنائية.

اندهش ليفي. يذكر دالي: «انفتلت ربطة عنقه».

لم يوافق النائب العام على عمليات التفتيش والمصادرة والمراقبة من دون مذكرات. وقد حسب في أعقاب فضيحة ووترغايت، أن الأمة لن تتقبلها. إذ ارتعب حينما علم أن قادة الـ (أف بي آي) كذبوا على الكونغرس والمحاكم بشأن مواصلة تنفيذ عمليات التفتيش اللا قانونية.

بدأ يضع خطوطاً هادية لتحقيقات الـ (أف بي آي)، الأولى في تاريخ المكتب، محكومة بالمبدأ القائل إن الحكومة لا يجب أن تخرق القانون لتطبيقه. كما أنشأ سلسلة قيادة نظيفة في إطار وزارة العدل للنظر في سوء الانتهاكات الجنائية للعملاء. وقد أعطى كيلي أمراً مباشراً بالتبليغ عن انتهاكات الـ (أف بي آي).

قال كيلي: «لا نطلب من عملائنا أن يخونوا بعضهم بعضهم الآخر»[٥]. ولكن هذا التقليد كان يذوي أيضاً.

راحت التوتّرات في مقر الـ (أف بي آي) تتفاقم منذ فتحها تحقيقاً جنائياً لمارك فيلت، المدير الموقت المصروف من الخدمة، في خلال مرحلة التحقيق المعقد في قضية ووترغايت. إذ إنه في الأيام الأخيرة لإدارة نيكسون اتُهم داخل مكتب التحقيقات بتهريب وثائق إلى خارج المكتب وتسليمها إلى صحيفة نيويورك تايمز. علماً أن تهمة سرقة سجلات مكتب التحقيقات كان يعاقب عليها بالسجن مدة تصل إلى ١٠ سنوات. واجه عملاء الـ (أف بي آي) فيلت وقرأوا عليه حقوقه الدستورية. كان قد كذب بخصوص دوره في التسريبات بكل مهارة، أولاً على العملاء ثم عبر رسالة شخصية إلى مدير المباحث.

كتب: «عزيزي كلارنس[٦]، أن أعامل كمشتبه فيه أساسي في قضية خيانة خسيسة للـ (أف بي آي) لهي تجربة مهينة ومذلة». ثم أضاف: «بالمناسبة لستُ مخبراً».

ظن كيلي، وكان صادقاً في حدسه، أن جهداً أكيداً قد بذلته مجموعة من العملاء البارزين لتسريب أسرار ووترغايت، فضلاً عن توافر سبب وجيه لديه للاشتباه في دور فيلت في قيادة الحملة السرية، بالرغم من كون فيلت أيضاً صديقاً له منذ عقدين من

الزمن. غير أن وفاء كيلي - للـ (أف بي آي) ولفيلت - أجبره على حماية فيلت من المحاكمة. ما كان ليحرج مكتب التحقيقات. لقد حرص كيلي على إغلاق التحقيق في التسريب، وفي النهاية طرد الرجل الذي فتحه من جراء انتهاكات غير محدّدة لاستخدام السلطة. ولكن بحلول ذلك الوقت كانت متاعب فيلت قد تضاعفت ١٠ مرات. إذ أصيبت زوجته بالمرض جسدياً وذهنياً؛ بحيث أقدمت لاحقاً على الانتحار. واختفت ابنته داخل مجتمع للهيبيين في كاليفورنيا. كما خضع لتحقيق جنائي ثان من قبل الـ (أف بي آي). ولم يكن في الإمكان إغلاق هذا التحقيق.

في ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ أغارت الـ (أف بي آي) على مقارها الخاصة. حيث نفذ فريقان من عملائها، بقيادة محقّقين جنائيين من قسم الحقوق المدنية في وزارة العدل، عمليات التفتيش في واشنطن. وفتشت فرقة خاصة تابعة لها فرعها في نيويورك. فاكتشفوا مجموعة من الوثائق لم يرها أحد خارج الـ (أف بي آي). وذلك بسبب نظام التضبير «غير مخصص للإرسال» الذي وُضع قبل الحرب العالمية الأولى، لإبقاء الأدلة بشأن عمليات السطو والمراقبة التي قامت بها الـ (أف بي آي) مخفية إلى الأبد. ما يتطلب أن يعمد عملاء الـ (أف بي آي) إلى إتلاف السجلات الأصلية حول تحقيقاتهم الاستخبارية السريّة. ولكن حتى هوفر ارتكب في بعض الأحيان الأخطاء فيما يخص مسائل الأمن القومي. إذ احتفظ في مكتبه بملف اسمه «عمليات التفتيش اللا قانونية»، وهو يضم وصفاً مفصلاً لتنظيمات «غير مخصص للإرسال». على أنه نجا بطريقة ما من إحراق ملفاته الشخصية عقب وفاته.

وكان المحقّقون في نيويورك قد اكتشفوا ٢٥ مجلداً من السجلات الأصلية التي تم حفظها بشكل متعذر تفسيره. بدأ التحقيق يركز على سلسلة من أعمال السطو في شقق داخل نيويورك تعود إلى أقارب وأصدقاء عناصر هاربين ينتمون إلى حركة ويذر السريّة. نفّذت عمليات الاقتحام عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ الفرقة ٤٧ التابعة للـ (أف بي آي) بقيادة جون كيرني.

ذات يوم وفي حين كان كيرني، الذي تقاعد حديثاً بعد ٢٥ سنة في الـ (أف بي آي)، يتصفّح صحيفته اليومية طالعه خبر «إعداد وحدة خاصة في وزارة العدل للتحقيق في الفرقة ٤٧»، وفق ما يذكره. «أبدوا اهتماماً بالأساليب الاستجوابية غير العادية التي

استخدمت في محاولة لاعتقال الهاربين. كنت قد سمعت مباشرة أن عدداً من العملاء قد توجهوا للإدلاء بشهاداتهم أمام لجنة محلفين كبرى ثم وردني اتصال من جهة مجهولة يقول «اضطررت إلى أن أشي بك يا جون».

كاد كيرني يدان بتهمة التآمر. فكان أول عميل رفيع المستوى في الـ (أف بي آي) يُتهم بارتكاب جرائم ضد الولايات المتّحدة.

طلب كلارنس كيلي في مقر المباحث، من بضعة عملاء موثوق بهم إجراء تحقيق مضاد ـ كي يعرفوا إلى أين تأخذ وزارة العدل القضية. وسرعان ما علموا أن كيرني يمثل هدفاً أساسياً لاتهام جنائي. ولكنه لم يكن الوحيد. في ٢٦ آب/أغسطس، بعد أسبوع من الغارات الأولية، استدعي مارك فيلت وإد ميلر، المسؤول الاستخباري المتقاعد في الـ (أف بي آي)، للإدلاء بشهادته سراً أمام لجنة محلفين فيدرالية كبرى. وضع الرجلان استراتيجية قانونية خطرة. فأقسما بأنهما أجازا تنفيذ عمليات التفتيش اللا قانونية التي تولتها الفرقة ٤٧. وقد زعما أنهما حصلا على موافقة المدير الموقت للـ (أف بي آي) بات غراي.

حملت شهادتاهما المدعين على التوقف والتفكير والجدال على نحو وصل إلى أعلى المستويات في وزارة العدل، لأن اتهامها فيلت وميلر سيشمل غراي أيضاً ما يحتم رفع دعوى جنائية ضد الرجل الذي خلف هوفر.

كما أن التهمة ستشمل تقاليد الـ (أف بي آي) الاستخبارية. وفي النهاية ستدين الـ (أف بي آي) كمؤسسة.

اعتقد فيلت وميلر أنهما إذا حوكما فبوسعهما إقناع هيئة المحلفين بأن السلطة التي تتمتع بها الـ (أف بي آي) لمخالفة القانون هي في سبيل الأمن القومي، وهي سلطة ممنوحة مباشرة من رئيس الولايات المتّحدة. وقد حسبا أن بمقدورهما إثبات أن واجب الرئيس القاضي بحماية الدستور والدفاع عنه يخوله السلطة لاقتحام منزل مواطن ودخوله عنوة. كما سيؤكدان أن بوسع الرئيس خرق حقوق الفرد حفاظاً على مصالح الأمة.

وفي الوقت عينه سيواجهان مأزقاً آخر: عبء إيجاد الدليل. وبذلك سيتحتّم عليهما قانوناً إظهار أنهما نفذا عملياً الاقتحام دفاعاً عن الولايات المتّحدة في وجه عملاء القوى الأجنبية. وقد اشتبه كل من فيلت وميلر بأن الهاربين المنتمين إلى حركة ويذر

السريّة كانوا يتلقون دعماً من كوبا وفيتنام. فوضعت الـ (أف بي آي) في شيكاغو شهادة خطية مع قسم تضم أكثر من ١٠٠ صفحة بمسافة ضيقة بين السطور في محاولة لإثبات وجهة النظر هذه. لكن من دون دعمها بأدلة. علماً أن الرئيسين جونسون ونيكسون قد طالبا مراراً وتكراراً بأن تجد الـ (أف بي آي) الدليل على أن عناصر حركة ويذر هم عملاء أجانب سريون، يمولهم أعداء الولايات المتّحدة. إلا أن الـ (أف بي آي) لم يكن لديها مثل هذا الدليل القاطع.

ظهر فيلت في برنامج حواري صباحي يوم الأحد اسمه (فايس ذا نايشن) أي (واجه الأمة) ليخبر العالم بما قاله لهيئة المحلفين: إنه سمح بتنفيذ عمليات الاقتحام. لأنها عمليات استخبارية ضروريّة للأمن القومي. قال: «إما أن يكون لدينا مكتب تحقيقات يحاول إيقاف العنف قبل حدوثه أو لا يكون. أعتقد أن هذه العمليات مبرّرة ومستعد لتكرارها ثانية غداً».

بعد عدة سنوات صاغ إد ميلر الأمر بطريقة أرقى مستمداً جداله من القانون العام القديم. سلّم قائلاً: إن منزل الرجل هو قصره[٧]. ولكن لا يستطيع الرجل الحفاظ على القصر بمخالفة الملك.

عاد الجدال إلى بدايات الولايات المتّحدة. كتب ألكساندر هاملتون عام ١٧٨٧: «إن الخوف من الخطر الخارجي هو الدافع الأقوى للسلوك القومي»[٨]. وحتى العشق المتقد للحرية سينتهي بعد مدة إلى الاستسلام لدكتاتوريّاته. وسيجبر التدمير العنيف للحياة والممتلكات في إبان الحرب، والجهد والحذر الملازمان لحالة الخطر المتعلقة جداً بالحريّة على تسليم أمر الأمن والاستقرار إلى مؤسسات تميل إلى تدمير حرياتها وحقوقها السياسية. وهي بغية الشعور بأمان أكبر، على استعداد تام للتعرض لخطر التمتّع بقدر أقل من الحريّة».

«الصورة الخارقة للـ (أف بي آي)»

لم يكن أحد حتى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ قد شهد جريمة إرهابية من تنفيذ قوى أجنبية في الولايات المتّحدة. في ذاك الصباح الماطر هزّ انفجار مستديرة شيريدان التي تبعد

قرابة نصف ميل عن البيت الأبيض. حيث تعرض أورلاندو ليتيلير الذي كان سفير التشيلي إلى الولايات المتّحدة للقتل في شارع العاصمة بواسطة متفجّرة قوية خبئت في صندوق سيارته. وقد قضى معه مساعده الأميركي روني موفيت البالغ ٢٦ سنة من العمر. كان ليتيلير وموفيت يمرّان عبر شارع السفارات حينما دوّى الانفجار.

كان ليتيلير قد عمل في حكومة الرئيس سالفادور أليندي - أولاً سفيراً ثم وزير خارجية وأخيراً وزير دفاع.

وكانت حكومة أليندي اليسارية قد فازت في انتخابات حرة عام ١٩٧٠ بالرغم من جهود وكالة الاستخبارات المضنية، التي أمر بها الرئيس نيكسون بغية إقصاء أليندي عن السلطة بكل الوسائل المتاحة. غير أن أليندي استمر ٣ سنوات ثم قتل في انقلاب بقيادة الجنرال أوغوستو بينوشيه اليميني المتطرّف. وقد سجن الثوريون المنقلبون ليتيلير مدة سنة في جزيرة باردة جدّاً. ثم عمدوا إلى نفيه.

بُعيد قدومه إلى واشنطن لإدارة حملة ضد نظام بينوشيه، وضع الجهاز الاستخباري في التشيلي (DINA) خطة لاغتياله.

شرع بينوشيه وحلفاؤه وهم قادة جناح اليمين لـ٥ أمم جنوب أميركية - في مسعى عالمي للقضاء على أعدائهم في جناح اليسار. أُطلق على هذا المسعى اسم مشفّر هو عملية الكوندور. وظفت الاستخبارات التشيلية كوبيين مجرمين مناهضين لكاسترو وجندياً أميركياً مرتزقاً يدعى مايكل تاونلي أعضاء في فرقة اغتيال دولية. لكن قبل اغتيال أورلاندو ليتيلير، كانت وزارة الخارجية التابعة لهنري كيسينجر ووكالة الاستخبارات التابعة لجورج أتش دبليو بوش تعيان جيداً أن عملية كوندور تشمل اغتيالات سياسية. غير أن الاثنتين عبرتا عن شكوك عميقة في مخاطرة الجنرال بينوشيه بتحمل نتائج تنفيذ عمل إرهابي في واشنطن. وقد بدا أن معظم العناصر الاستخباريين الأميركيين يوافقونهما الرأي. ولكن حدث استثناء.

كتب الملحق القانوني للـ(أف بي آي) إلى بوينس آيريس روبرت شيرير ضمن تقرير سري يتألف من ٤ صفحات موجه إلى مقر الـ(أف بي آي) بعد ٧ أيام من الجرائم: «تتضمّن عملية الكوندور تشكيل فرق خاصة من دول أعضاء لتنفيذ عقوبات تصل إلى الاغتيال». حاجّ قائلاً إنه من المحتمل أن يكون بينوشيه وعملاؤه قد نفذوا الاغتيال.

إذ أمسى مصرع أورلاندو ليتيلير قضية فريدة ويعود الفضل الكبير في ذلك إلى جهود الـ (أف بي آي): عمل إرهابي مثبت برعاية دولة في القرن الـ ٢٠ داخل الولايات المتّحدة.

إن المتابعة الصبورة والشّاقة للقضية تدين بعض الشيء أيضاً لانتخاب جيمي كارتر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٦، أول قائد سياسي يجعل من حقوق الإنسان مبدأ أساسياً في رئاسته. كان لكارتر مأخذ غير عادي على أعداء الولايات المتّحدة. فقد قال لدى تنصيبه: «السلام لا يعني عدم وجود حالة حرب فحسب. وإنما هو التحرك لاجتثاث الإرهاب الدولي».

ولكن الرئيس الجديد واجه صعوبة في السيطرة على أدوات الاستخبارات الأميركية وقوى تطبيق القانون. كانت تحقيقات الكونغرس في شؤون وكالة الاستخبارات ومكتب التحقيقات - والتحقيق الجنائي داخل الـ (أف بي آي) - قد أدت إلى إيقاع اضطرابات ومرارة داخل الوكالتين. لم تكن أي منهما على استعداد للتعاون في موضوع الإرهاب المضاد. حاولت إدارتا نيكسون وفورد التنسيق بخصوص تهديد الإرهاب الصادر من الخارج. وفعل كارتر الأمر عينه. إذ إن الإرهاب الصادر من الخارج يعد عملاً حربياً يجب الرد عليه بواسطة الجنود والدبلوماسيين؛ والإرهاب في الداخل يعد جريمة يجدر على الـ (أف بي آي) حلها. كانت الولايات المتّحدة لا تزال على بُعد سنوات من وضع الاستراتيجية التي تجمع بين قدرات قوى تطبيق القانون والاستخبارات لردع الإرهابيين قبل إتيانهم بأية حركة.

دخلت مقار الـ (أف بي آي) في حالة جمود بعد تسلم كارتر منصبه في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧. وظلت على هذه الحال أكثر من سنة. كان الرئيس قد أوضح أنه يريد قائداً جديداً للـ (أف بي آي) ولكنه عاجز عن اختيار شخص محدّد. فراح كلارنس كيلي، كحال بات غراي قبله، يتحمّل اللوم وحيداً.

قال كيلي في جلسات تثبيته: «إن أحد أكثر الأمور التي تزعجني بشأن الـ (أف بي آي)[٩] هو الشعور بالمعاناة بسبب نقص في القيادة بشكل دائم، والشعور بأن موقعها الريادي، الذي اكتسبته عن جدارة، تعرّض للإضعاف».

قال إنه «يأمل أن تستعيد شعورها بالثقة بنفسها». لكنها فشلت وأيقنت ذلك. فقد

استنتج قائلاً في إبان نهاية حياته المهنية: «إن الصورة الخارقة لـ (أف بي آي)[10] والقوة والمجد اللذين رافقانها قد تغيرا إلى حد كبير. لقد انحدرت الـ (أف بي آي) عن قمة العرش. وكما تبين، نحن مجرد فانين... ولكن صورة هوفر كانت عظيمة ونقية جداً لدرجة أن كل ذرّة من الأخطاء - سواء أكانت حقيقية أم خيالية أم مبالغاً فيها إلى حد كبير - تستقطب اليوم قدراً كبيراً من الاهتمام».

وقد أصر على تغيير هذا الواقع. إذ إن الشعب الأمبركي لم يعد يحتمل طويلاً مباحث فيدرالية مشلولة ومقيدة[11].

«ما كان ينقصنا هو الاستخبارات الجيدة»

أمضى الرئيس كارتر أكثر من سنة في البحث عن شخص يتولى قيادة الـ (أف بي آي). حتى أن نائبه العام غريفن بيل، وهو صديق قديم كان قاضياً في محكمة الاستئناف الفيدرالية في جورجيا، قد قابل مرشحين يناهز عددهم الـ ٥٠ إلى أن استقر أخيراً على قاضٍ زميل هو ويليام ويبستر وهو جمهوري معتدل عينه في المحكمة الفيدرالية ريتشارد نيكسون. وكان القاضي ويبستر ينتمي إلى جماعة العلم المسيحي التي تنادي بالتقوى والاستقامة والأمانة. فراقت الرئيس كارتر هذه الصفات التي عكست صورته الخاصة.

كان ويبستر أيضاً متغطرساً وقاسياً. قال هومر بوينتون، العميل السابق لدى الـ (أف بي آي) الذي عمل إدارياً بارزاً لويبستر طوال سنتين: «وكان ذا عينين زرقاوين فولاذيتين[12]. إن أغلب الرجال الذي عملت لحسابهم كانوا يرفعون أصواتهم حينما يغضبون. أما هو فإن صوته سينخفض وذقنه ستبرز وعيناه الزرقاوان الفولاذيتان تشعان فتشعر بأنك في منتهى الصغر أمامه. إذ يغدو في منتهى القسوة».

في أول يوم له في مكتب التحقيقات، أوضح ويبستر جيداً أنه يرغب في مناداته بـ «القاضي». على أن تعيينه فتح الباب أمام التعيين الرئاسي لقضاة لتحمّل مسؤولية الـ (أف بي آي)، وهو تقليد استمر بقية سنوات القرن الـ ٢٠.

حينما نُصّب ثالث مدير لـ (أف بي آي) في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٨ قال ويبستر إن مكتب التحقيقات «سيقوم بالعمل الذي يتوقعه الشعب الأميركي بالطريقة التي يمليها

عليه الدستور»[١٣]. وجد بعض العملاء أن هذا الموقف مزعزِع. وقد أمضى ويبستر حوالى سنتين حتى أسس دائرة داخلية موثوقاً بها في الـ (أف بي آي). لقد استغرق أقله هذه المدة نفسها حتى وضع يده على «قبعات هوفر الصلبة»، كما أسماهم، أي «الأشخاص المحصنين القدامى»، الذين راحوا وفاء لهوفر ينفذون تقاليده من دون سؤال، حيث يقولون لويبستر بشكل متواصل إنهم يفعلون ما كان يريده هوفر. قال لاحقاً: «أواجه مشكلة في تغيير هذا التفكير».

اندهش ويبستر حينما علم أن مكتب الـ (أف بي آي) يفتقر إلى إطار عمل قانوني لعملياته. إذ ليس لدى مكتب التحقيقات دستور ـ شهادة ميلاد قانونية من الكونغرس تحدد دوره. لم يحظ بواحد قط. ولا يزال يفتقر إليه. قال ويبستر منذ البداية إنه يريد قانوناً يحدد «ما يتوقع الناس منا فعله - ليس ما لا يسعنا فعله بل ما يتوقعون منا فعله». أمضى سنتين في وضعه بالتشاور مع الكونغرس من دون أن يمتثل له لا الرئيس كارتر ولا الرئيس ريغان به، فكان العمل من دون جدوى.

أُجبر ويبستر، وفق كلامه، على «الادعاء بأن لديهم دستوراً»[١٤]. ما حصلت عليه الـ (أف بي آي) عوضاً عن الدستور هو قانون المراقبة الاستخبارية للأجانب. ثمرة سنوات من الكفاح من قبل الكونغرس والـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات كانت محكمة خاصة تتألف من قضاة اختارهم قاضي المحكمة العليا في الولايات المتّحدة، وكانوا يلتقون في غرفة خاصة عازلة للصوت في الطبقة الأخيرة من وزارة العدل. كان هدف المحكمة الموافقة على طلبات استراق الأسلاك والمراقبة الإلكترونية المقدمة من قبل عناصر الاستخبارات الأميركيين - والقيام بذلك في ظل القانون، فقد وضعت الـ (أف بي آي) طوال ٦٠ سنة، منذ بداية عهد هوفر قوانينها الخاصة حول أجهزة التنصت والمراقبة. لم تمثّل المحكمة عائقاً أمام المكتب - إذ وافقت على أكثر من ١٧ ألف طلب من دون تقديم أي رفض على مدى العقدين المقبلين. ولكن وجب أن يكون الهدف عميلاً لقوى أجنبية. عند ذاك أصبحت قدرة الـ (أف بي آي) على تنفيذ عمليات استخبارية سريّة محكومة بالقوانين.

واجه القاضي ويبستر اختبارين يتعلقان بقدرة الـ (أف بي آي) على الوفاء بتلك المعايير بُعيد تنصيبه - الأول سري والآخر علني بشكل مؤلم.

في ٨ نيسان/أبريل ١٩٧٨ بعد استخدام العضلات الدبلوماسية بشكل استثنائي عنيف احتجز عميلان للـ(أف بي آي) مايكل تاونلي، القاتل الأميركي المأجور الذي يعمل لحساب الجهاز الاستخباري التابع للجنرال بينشويه، في سانتياغو، التشيلي. فقد بعثا بالطائرة إلى ميامي لإجراء تحقيق مطول معه. كان تاونلي قد صنّع المتفجرة التي قتلت أورلاندو ليتيلير. راحت الـ(أف بي آي) تكوّن ببطء وأناة قضية تؤدي إلى إدانة القتلة الذين عملوا لحساب الجنرال بينوشيه جنائياً وسجنهم ومن بينهم مسؤول الجنرال الاستخباري.

في ١٠ نيسان/أبريل رفعت الولايات المتّحدة قضية من ٣٢ تهمة تدين إد ميلر الذي كان المسؤول الاستخباري السابق للـ(أف بي آي)، ومارك فيلت الذي كان المدير الموقت، وبات غراي الذي كان قائد مكتب التحقيقات الفيدرالي. أتى الاتهام - المستند إلى قانون عمره ٦٠ سنة استُخدم بشكل أساسي لمحاكمة أعضاء منظمة كو كلوكس كلان - مؤامرة لإيذاء وقمع المواطنين بسلاح عمليات التفتيش من دون مذكرات قانونية.

أثارت الاتهامات غضب المئات من عملاء الـ(أف بي آي) الذين عملوا على قضايا استخبارات وإرهاب في خلال السبعينيات. ومن بين صفوفهم هناك ٦٩ رجلاً عملوا تحت إمرة غراي وفيلت وميلر في خلال عهد نيكسون، اضطروا الآن إلى الخضوع لاستجواب قسم التحقيقات الداخلية في وزارة العدل و الـ(أف بي آي) - تحقيقات قد تكلفهم وظائفهم ورواتبهم التقاعدية وربما حريّتهم. لم يعرف أحد منهم أي تهمة سيواجه.

كان هؤلاء بعض العملاء المسؤولين عن القضايا الأكثر حساسية في الـ(أف بي آي) التي تتناول أعداء الولايات المتّحدة. تطلعوا إلى القاضي ويبستر طلباً للقيادة والإرشاد - والغفران. قرر ويبستر أن الجميع ما عدا ٦ لا لوم عليهم في مسألة المداهمات من دون مذكرات، وفرض النظام داخلياً من دون إشهار للأمر. وقررت وزارة العدل في النهاية أيضاً أن تمضي قدماً في توجيه الاتهام فقط إلى فيلت وميلر. وتم إسقاط القضية بحق غراي - ما أثار سخط المدّعين - وكذلك التهم بحق جون كيرني، الذي كان محور دفاعه هو أنه يتبع أوامر رؤسائه.

كان قسم الاستخبارات، الذي كان فيما مضى أقوى فرع في الـ(أف بي آي) في ظل إدارة هوفر، تحت حصار وزارة العدل، وراحت قوته وخبراته تتضاءل قرابة نهاية السبعينيات. أراد أولئك الذين ظلوا يخدمون القضية إعادة إحياء مساعي مناهضة التجسس ضد الجواسيس السوفيات والصينيين في الولايات المتّحدة، وتوظيف وتدريب عملاء للـ(أف بي آي) يجيدون هاتين اللغتين، وجعل الاستخبارات مهنة عوضاً عن جولة لسنتين. كما أرادوا أيضاً مطاردة الهاربين المتبقين من حركة ويذر السريّة وقادة (القوى المسلحة للتحرير القومي - FALN) الماكرين. وعلى الرغم من تعرض منظمة كو كلوكس كلان للانهزام، إلا أن موجة جديدة من الجماعات النازية المُحدثة أخذت تظهر في الولايات المتّحدة. فضلاً عن المحازبين المسلحين الذين يهدفون إلى تسوية حسابات من معارك ملحمية في العالم القديم - من الصرب والكرواتيين، الأتراك والأرمن، الجيش الجمهوري الإيرلندي. ما يصل إجمالاً إلى ١٠٠ قضية إرهابية جديدة في السنة في أميركا.

شعر ويبستر بالقلق بشأن قدرات الـ(أف بي آي) في مكافحة هذه التهديدات. قال: «ما كان ينقصنا هو الاستخبارات الجيدة. وجب علينا تحسين قدراتنا الاستخبارية»[١٥].

«فيضان جارف»

كان روبرت هانسن شرطياً في شيكاغو من الجيل الثالث انضم إلى الـ(أف بي آي) عام ١٩٧٦. وأمضى ٢٥ سنة في هذا السلك. أصبح جاسوساً لموسكو، وراح يسرق مجموعات مذهلة من الأسرار الأميركية، من دون أن تكشف الـ(أف بي آي) أمره حتى نهاية القرن.

كان هانسن قد تعلم في سن مبكرة أن الشارة يمكن أن تكون درعاً للسريّة. كان والده قد عمل في فرقة مكافحة الشيوعيين في قسم شرطة شيكاغو، حيث أخذ يطارد ويضايق عناصر جناح اليسار، فأساء بذلك استخدام سلطته وقوته، وكذلك فعل والده من قبله. عرف هانسن بعض ذاك التاريخ الدنيء.

قال ريتشارد أولت من الـ(أف بي آي)، وهو أحد الأعضاء المؤسسين لوحدة العلم

السلوكي في أكاديمية الـ (أف بي آي) وقد قام بانتزاع المعلومات من هانسن عقب اعتقاله: «كان والده وجده شرطيين فاسدين وقد عرف ذلك. قال بنفسه إن المعايير ليست مرتفعة جداً بالنسبة إلي. وجده قراراً سهلاً بأن يشرع في العمل التجسسي». تجسس لقاء المال، حيث وصل إجمالي المبلغ إلى أكثر من ٦٠٠ ألف دولار، ولكنه تجسس أيضاً لأنه اعتقد أن بوسعه النفاذ بفعلته هذه.

في آذار/مارس ١٩٧٩ بدأ هانسن جولة لسنتين في قسم الاستخبارات المضادة للسوفيات في الـ (أف بي آي) في نيويورك. وبقي حتى قبيل عيد مولده الـ٢٥ متحفظاً سياسياً، مناهضاً صريحاً للشيوعية، وكاثوليكياً ورعاً يحضر القُدّاس كل صباح - وكلها صفات مألوفة لدى عميل الـ (أف بي آي). وكحال العديد من العملاء زملائه في القسم، لم يخضع هانسن للتدريب على العمل الاستخباري. وكان القسم قد ابتعد كل البعد عن أيام مجده. إذ كان يعد «الربيب اللقيط»[١٦] في مقر الـ (أف بي آي)، وفق وصف أولت، وهو معزل ناعس حيث الإنجازات العظيمة نادرة ومتباعدة. لم ير المسؤولون في الـ (أف بي آي) جدوى من تمضية الوقت في تعليم الدروس حول تعقيدات الاستخبارات المضادة. وأصبح التدريب عند التنفيذ إن جرى من الأصل. تلقى مايك مايسون - الذي أصبح لاحقاً المساعد الأبرز لمدير الـ (أف بي آي) روبرت مولر الثالث - تلقيناً نموذجياً في حصة الـ٣ ساعات التعليمية حول الاستخبارات المضادة في أكاديمية الـ (أف بي آي). تذكر قول مدربه بأن العمل عبارة عن لعنة يجدر تجنّبها بكل الأثمان. تلقّى مايسون الدرس بجدية.

قال: «لم أملك فكرة عما يتضمّنه العمل الاستخباري. جل ما عرفته أنني لا أريد أن تكون لي أية علاقة به»[١٧].

اكتشف رؤساء هانسن موهبته المذهلة بعد بضعة أسابيع من وصوله إلى وظيفته: كان أحد الأشخاص القليلين في الـ (أف بي آي)[١٨] الذين يفهمون كيفية عمل الحواسيب. كلفوه تأسيس قاعدة بيانات مؤتمتة حول فريق الدبلوماسيين والجواسيس السوفيات المشتبه فيهم في نيويورك. كان يتمتّع ببراعة وحب لاستخدام التكنولوجيات التي من شأنها إحداث ثورة في العالم في السنوات التالية - وخصوصاً طرائق ربط الشبكات وبث المعلومات.

راحت الـ (أف بي آي) تبني درعاً أمنية جديدة لحواسيبها. سرعان ما وجد هانسن عيوبها ومواطن نقصها.

وقد تضمّنت مسؤولياته وضع تقرير شهري حول مراقبة الـ (أف بي آي) للسوفيات. حيث أمضى عدة ساعات في غرفة التضبير في الـ (أف بي آي) يقرأ عن تاريخ عمل الـ (أف بي آي) ضد البوليس السري السوفياتي وجهاز الاستخبارات العسكري السوفياتي، GRU. فتعرف إلى هويّات ثلة من المصادر القديمة للـ (أف بي آي) في عداد الوفود السوفياتية في نيويورك.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، دخل هانسن دون أن يكشفه أحد المكاتب الواقعة في وسط مانهاتن والتابعة لـ (أمتورغ)، البعثة التجارية السوفياتية التي استمرت واجهة للتجسس ٦ عقود. كان يدير المكتب مسؤولون بارزون في جهاز الاستخبارات العسكري السوفياتي، GRU. عرف هانسن أين يذهب ومن يقابل في أمتورغ.

في ذاك اليوم قدم خدماته التجسسية طوعاً. وهي مجموعة من الوثائق حول عمليات المراقبة الإلكترونية التي تقوم بها الـ (أف بي آي) في مجمع سكني سوفياتي في نيويورك، ووضع منظومة لتسليم الأسرار الجديدة كل ٦ أشهر من خلال اتصالات لا سلكية مشفّرة. احتوت ثاني صفقة يقدمها هانسن قائمة حديثة بأسماء كل السوفيات في نيويورك الذين تشتبه الـ (أف بي آي) بأنهم جواسيس. قدم مفاجأة أخرى صدمت الأجهزة السوفياتية: هناك لواء تابع لجهاز الاستخبارات العسكري السوفياتي، GRU يدعى ديمتري بولياكوف ما فتئ يعمل لحساب أميركا منذ العام ١٩٦١. وقد عين في الأمم المتّحدة معظم هذه السنوات. على أن السوفيات استدعوه إلى موسكو في أيار/مايو ١٩٨٠. يُرجح - على الرغم من أن هذه المسألة لا تزال غير محسومة في الـ (أف بي آي) - أن بولياكوف عمل بعدها قناة لإيصال معلومات مغلوطة تهدف إلى تضليل الاستخبارات الأميركية وإرباكها.

وقد ازدادت مسؤوليات هانسن. فكلف مهمة إعداد ميزانية العمليات الاستخبارية التابعة للـ (أف بي آي) في نيويورك. وقد أظهر دفق المال أهداف الـ (أف بي آي) على مدى الـ ٥ سنوات المقبلة - ومخططات مشاريعها بالتعاون مع وكالة الاستخبارات ووكالة

الأمن القومي. تضمّنت ثالث صفقة له مع السوفيات تفاصيل حول هذه المخططات. ومن ثم قرّر تخفيف نشاطه.

لو كف هانسن عن التجسس عند ذاك الحد، لظل الضرر الذي ألحقه منقطع النظير في تاريخ الـ (أف بي آي). قدم وليام ويبستر شخصياً تقويماً عقب افتضاح القضية عام ٢٠٠١ أسماه «الاعتداء الفظيع»[١٩]، كارثة العصر، «فيضان جارف» دمر كل ما في طريقه.

علق هانسن اتصاله مع السوفيات في نيويورك حينما أوشكت قضية كبيرة ضد جاسوس أميركي على الافتضاح. كان التحقيق قد تخطى الولايات المتحدة ليصل إلى فرنسا والمكسيك وكندا قبل بدء الـ (أف بي آي) بالتركيز على كاتب شيفرات عسكرية متقاعد اسمه جو هيلميك في صيف العام ١٩٨٠. اعتقل بعد سنة وحكم عليه بالسجن المؤبد عقب اتهامه ببيع السوفيات شيفرات وكتيب تشغيل نظام KL-٧، وهو الوسيلة الأساسية لتشفير الاتصالات الذي وضعته وكالة الأمن القومي. كان ضابط صف عسكري وضيعاً يحمل تصريحاً رسمياً سرياً للغاية؛ وقد ثبتت خيانته في أثناء اجتماعات مغلقة مع ضباط استخبارات سوفيات في باريس والعاصمة المكسيكة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦؛ ودُفع له ١٣١ ألف دولار. باع للسوفيات ما يعادل المفتاح العمومي الذي سمح لهم بفك شيفرات الرسائل السريّة جداً للجيش الأميركي والمسؤولين الاستخباريين في خلال حرب فيتنام. فهم هانسن أحد أهم جوانب التحقيق: دام ١٧ سنة. استطاعت الـ (أف بي آي) إبقاء قضية تابعة للاستخبارات المضادة مفتوحة جيلاً من الزمن. إذ لم يكن ثمة من قانون يحد المدة الزمنية في موضوع التجسس.

«فليحذر الإرهابيون»

اشتدت حرب أميركا على الشيوعيين إلى حد كبير مع انتخاب رونالد ريغان، الذي كان جاسوساً منذ العام ١٩٤٧، حينما خدم الـ (أف بي آي) بصفته مخبراً سرياً في الحملة على يساريي هوليوود، لاعتقاده أن الحرب على الشيوعية وعلى الإرهاب هي المعركة نفسها.

قال ريغان ذات مرة بابتسامة في خلال عملية اختبار للصوت من أجل خطابه الرئاسي الإذاعي الأسبوعي: «أعزّائي الأميركيين يسرني إخباركم اليوم بأنني وقّعت تشريعاً يحرم روسيا من حماية القانون إلى الأبد. سنبدأ القصف بعد ٥ دقائق». أعطت هذه المزحة لمحة عن طريقة تفكير الرئيس. أراد ريغان تركيز ما أوتي من قوة ضد الروس. فضاعف إنفاق المال على الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات والبنتاغون وضاعف ٤ مرات الإنفاق على الأسلحة السريّة والعمليات الخفية. نوى أن يبني عضلات الاستخبارات الأميركية وعصبها من أجل المعركة مع موسكو وأتباعها.

استحضر الرئيس قضية مناهضة الإرهاب حينما أقفل قضيتي مارك فيلت وإد ميلر في إثر وجود هذين المسؤولين القديمين في الـ (أف بي آي) مذنبين بعد يومين من الفوز الساحق لريغان بالرئاسة، حيث دانتهما هيئة محلفين فيدرالية بالتآمر لخرق الحقوق الدستورية للأميركيين. وقد اعترفا في أثناء محاكمتها طوعاً بأنهما أمرا بعمليات سطو وتفتيش منافية للقانون من دون مذكرات. ولكنهما ادعيا أنه كان من واجبهما القيام بذلك امتثالاً لأوامر الرئيس. كما اعترف الرئيس نيكسون نفسه في المحاكمة، فضلاً عن ٥ نواب عامين سابقين. وعلى منصة الشهادة، حافظ نيكسون على اقتناعه بحق الرئيس في خرق القانون، وبحق الـ (أف بي آي) في ارتكاب الجرائم بأمر منه، باسم الأمن القومي. وافق الرئيس ريغان على ذلك، فيما قام رئيس أركانه القديم ومستشاره والنائب العام المستقبلي إدوين ميس بوضع بيان قانوني رسمي يمنح فيلت وميلر عفوين كاملين وغير مشروطين.

وقّع الرئيس الأمر قبيل تعرّضه لإصابة خطرة على يد مسلح مخبول في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٨١. قال: «لقد خدم مارك فيلت وإدوارد ميلر مكتب التحقيقات الفيدرالية وأمتنا بإخلاص تام. إذ فوضت إليهما السلطة من أعلى المستويات الحكومية، وتصرّفا بحس مناقبي عال لوضع حد للإرهاب الذي كان يهدّد أمتنا».

أكد الرئيس هذا المبدأ في عفوه. قال: «كانت أميركا في حالة حرب عام ١٩٧٢. اتبع فيلت وميلر إجراءات اعتقدا أنها ضروريّة لإبقاء مدير الـ (أف بي آي) والنائب العام ورئيس الولايات المتّحدة على اطلاع على نشاطات القوى الأجنبية المعادية ومعاونيهم في هذا البلد». لم تدعم الوقائع هذه الجملة: لم يكن مستهدفو الـ (أف بي آي) عملاء

للقوى الأجنبية. ولكن أتى العفو قراراً سياسياً. أراد ريغان هو وأقوى مستشاريه إعادة ترسيخ سلطة الحكومة التي تسمح لها بالتجسّس عند مشيئتها ضمن الولايات المتّحدة، وإبطال القوانين التي سُنّت في عهد الرئيسين فورد وكارتر، والسماح للـ(أف بي آي) بكتابة خطوطها الهادية بنفسها فيما يتعلق باستراق الأسلاك وزرع أجهزة التنصت. وقد تعهد ريغان مراراً وتكراراً إطلاق العنان للاستخبارات الأميركية، وإعادة إحياء قواها السريّة، وإزالة العوائق القانونية الموضوعة في طريق الحرب على الإرهاب.

أعلن وزير الخارجية ألكسندر هيغ بمجرد تنصيبه أن الاتحاد السوفياتي يقوم بتدريب وتمويل وتسليح أخطر الجماعات الإرهابية في العالم. وأعلن رئيس وكالة الاستخبارات الجديد، مدير حملة ريغان الانتخابية المراوغ، ويليام كايسي أن البوليس السري السوفياتي هو المقر الإرهابي للعالم. لم تكن التهمة مدعومة بكثير من عناصر الحقيقة - إذ أظهر الأرشيف السوفياتي الذي كُشف بعد الحرب الباردة، أن البوليس السري السوفياتي كان قد دعم ثلة من المقاتلين الفلسطينيين المجرمين في السبعينيات، وأن الجهاز التجسسي (الستاسي) في ألمانيا الشرقية حمى راديكاليين حاولا اغتيال هيغ نفسه عام ١٩٧٩. ولكن لم يكن الرئيس وفريق أمنه القومي الخاص على علم بهاتين الحقيقتين. وما كانتا أيضاً ضروريّتين في خطابهم العنيف.

قال الرئيس ريغان بعد أسبوع من تنصيبه: «ليحذر الإرهابيون، إن هاجموا أميركا فسوف تنزل بهم العقاب السريع والفاعل».

٣٩

ثمن الصمت

كانت أهداف أول قضية كبيرة في مجال مناهضة الإرهاب التي خاضتها الـ (أف بي آي) في عهد الرئيس ريغان هي حلفاء أميركا في الحرب على الشيوعية، التي أسماها ستانلي بيمنتل من الـ (أف بي آي) «أحد أصعب التحقيقات»[1] في حياته المهنية الطويلة.

كان النظام العسكري اليميني في السلفادور، مدعوماً من الولايات المتّحدة، يحارب ميليشيا يسارية مسلحة صغيرة. قتل الجيش وفرق الموت خاصته قرابة ٦٥ ألف مدني في عدادهم كهنة وراهبات وعمال كنائس وقادة اتحاديون وطلاب وفلاحون. كان من بين القتلى ٣ راهبات أميركيات وامرأة غير اكليريكية. قال بيمنتل: «كن ٤ نساء متدينات يحاولن القيام بعملهن الرامي إلى مساعدة الفقراء». أخرجن من حافلة واختطفن واغتصبن وأطلقت النار عليهن من مسافة قريبة ورمين على جانب طريق ترابي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. كانت قضية قتل واضحة عن سابق إصرار وتصميم، وفعلاً شنيعاً وسط حرب قذرة.

واجه بيمنتل، الملحق القانوني البارز في أميركا الوسطى، عوائق سياسية كبيرة. أوحى وزير الخارجية هيغ بمكر أن الراهبات قد انحزن إلى الميليشيات اليسارية في السلفادور (جبهة التحرير الوطنية - فارابوندو مارتي). (ارتكبت جبهة التحرير الوطنية - فارابوندو مارتي جرائم سياسية ولكن بقدر أقل بكثير مما ارتكبته الحكومة). بدأت

إدارة ريغان تضاعف وتعيد مضاعفة المساعدات العسكرية الأميركية إلى السلفادور. وقد عمل المسؤولون الاستخباريون والعسكريون السلفادوريون بالتنسيق مع مسؤولي وكالة الاستخبارات المركزية.

ولكن بيمنتل وجد حليفاً في السفارة الأميركية في السلفادور، وهو مسؤول سياسي شاب لديه مصدر داخل النظام العسكري. تابع بيمنتل تحقيقاته وصولاً إلى قمة السلسلة القيادية. اشتبه بشدة أن تكون أوامر القتل قد صدرت عن مدير الحرس الوطني، الجنرال كارلوس يوجينيو فيديس كازانوفا.

قال بيمنتل: «توجهت لمقابلة كازانوفا». طلب من الجنرال تسليم أسلحة المشتبه فيهم الخمسة في الجريمة، وجلّهم مجندون وضعاء. نوى إرسال البنادق إلى مختبر الـ(أف بي آي)، إلى جانب الرصاصات التي استُخرجت من جثث القتيلات والبصمات التي رُفعت من مسرح الجريمة. وسرعان ما اكتشف أن كازانوفا قد أمر بإخفاء أسلحة الجريمة؛ وكان الجنرال قد خطط لإرسال مجموعة أسلحة نظيفة إلى الـ(أف بي آي).

قال بيمنتل: «تكدر كازانوفا جداً لأننا ضبطنا كذبته. بالطبع أمسى غضوباً جداً». مع ذلك حصل بيمنتل على الأسلحة الأصلية ووضعها في حقيبة دبلوماسية وتوجه بالسيارة إلى المطار ليأخذ الأدلة إلى الولايات المتّحدة. وقف بيمنتل على الطريق المعبد وخاض مواجهة مسلحة. قال: «حاصرنا قرابة ٥٠ عنصراً من الحرس الوطني، وكلهم يحملون أسلحة رشاشة وبنادق». كان بيمنتل يحمل بندقية ماغنوم من عيار ٣٥٧ ,٠ ملقمة بـ٦ رصاصات. وقف في مكانه يراقب فيما راحوا يضعون الحقيبة الدبلوماسية داخل الطائرة.

عمدت الـ(أف بي آي) إلى مطابقة البندقية والرصاصات والبصمات مع الجنود الذين كانوا في مسرح الجريمة. بوجود ذاك الدليل، أدين ٤ من الحرس الوطني بجرائم القتل. ولكن لم يُمس كازانوفا، الذي أصبح وزير الدفاع في السلفادور عام ١٩٨٤.

على مدى تلك السنوات عمل عملاء الـ(أف بي آي) في الولايات المتّحدة مع بيمنتل على نحو متضارب. بُعيد تنصيب ريغان، فتح مكتب التحقيقات تحقيقاً في مسألة إرهابية على نطاق الأمة عامداً إلى التدقيق في (CISPES)، لجنة التضامن مع شعب السلفادور. نما كثيراً تحالف الناشطين الأميركيين اليساريين بعد مصرع ٤ راهبات

أميركيات. وقد استند تحقيق المكتب برمته تقريباً إلى استخبارات وفرها كازانوفا وعناصره الاستخباريون لمخبر للـ (أف بي آي) اسمه فرانك فاريللي.

قدم فاريللي، وهو نجل مسؤول سابق في الشرطة الوطنية في السلفادور، خدماته إلى عميل للـ (أف بي آي) في دالاس لم يتمتّع بأية خبرة في الأمور الدولية. فقال إن لديه مصادر استخبارية على أعلى المستويات في حكومة السلفادور.

أكد أن لجنة (CISPES) قد شكلت تحالفاً إرهابياً مع ميليشيات جبهة التحرير الوطنية ـ فارابوندو مارتي اليسارية، بالتناغم مع الاتحاد السوفياتي وكوبا ونيكاراغوا وليبيا. فصدق كلامه.

حقّقت الـ (أف بي آي) مع قرابة ٢٣٧٥ أميركياً لهم علاقة بـ ١٨٠ فرعاً للجنة (CISPES) في الولايات المتّحدة، واضعة هؤلاء السياسيين المشتبه فيهم تحت المراقبة الفوتوغرافية والبصرية، ومخترقة اجتماعاتهم وتجمّعاتهم الحاشدة بواسطة عملاء ومخبرين متخفين، ومحقّقة مع جماعاتهم الكنسية ومنظماتهم الجامعية، ومدققة في سجلاتهم المالية والهاتفية، ومفتشة في حاويات نفاياتهم، ومواجهة إياهم بعنف.

دام التحقيق ٤ سنوات ولم يثمر أي دليل. أخيراً دققت الـ (أف بي آي) بإمعان أكثر في فرانك فاريللي. فاستنتجت أن معظم ما صرح به كان مزيّفاً تماماً[٢]، وفق كلام أبرز مساعدي ويبستر في الشؤون الإجرامية والمناهضة للإرهاب، أوليفر «باك» ريفيل، الذي قال للجنة الاستخبارية التابعة لمجلس الشيوخ: «كان بعض كلامه ملفقاً وبعضه الآخر مستمداً من معارف له في السلفادور».

كان هؤلاء المعارف مسؤولين استخباريين عملوا لحساب الجنرال كازانوفا، الذي تلاعب بـ الـ (أف بي آي) وضللها.

تلقى الجنرال كازانوفا وسام استحقاق من الرئيس ريغان إلى جانب بطاقة خضراء تجيز له الانتقال إلى فلوريدا.

قال بيمنتل: «منذ العام ١٩٨٨ فصاعداً راح يعيش بكل سعادة وتفاهة مكثراً من تناول الطعام في منطقة فورت لودردايل»[٣].

استنتج قائلاً: «لم تأخذ العدالة مجراها فعلياً».

«الرجل المنبوذ»

فيما كان الرئيس ريغان يشن الحرب على الشيوعية خارج البلاد، كان المرتدون الأميركيون يسرقون الأسرار لحساب السوفيات من عمق مؤسسة الأمن القومي الأميركية. فقد شنوا معاً أكبر هجوم على الأسرار العسكرية الأميركية منذ جواسيس القنبلة الذريّة في الحرب العالمية الثانية.

في تموز/يوليو ١٩٨١ أعطى فرنسوا ميتران، الرئيس الفرنسي، شخصياً الرئيس ريغان ملفاً استخبارياً هاماً يعرف بملف الوداع، مصدره ٤ آلاف وثيقة عائدة إلى البوليس السري السوفياتي سلمها مرتد في السبعينيات. وقد احتاجت الولايات المتّحدة إلى أشهر حتى فكت شيفرات معانيه. وفيه وصف لعمل (لاين أكس)، وهو قسم في جهاز الاستخبارات السوفياتي يُعنى بالعلم والتكنولوجيا. وقد اكتشفت كيفية استخدام السوفيات لخدمات الجواسيس في أوروبا الشرقية - وخصوصاً البولنديين والتشيك- لسرقة تكنولوجيا عسكرية من الولايات المتحدة.

قال ويبستر: «كانوا جامعين ماهرين للاستخبارات نيابة عن الاتحاد السوفياتي[٤]. بفضل نشاط مفيد ومثير جداً للاهتمام من قبل جهاز الاستخبارات الفرنسي يتطرّق إلى مسؤولين بارزين جداً في البوليس السري السوفياتي، تنبهنا إلى برنامجهم الرامي إلى سرقة تكنولوجيتنا في الولايات المتّحدة. وقد مكنتنا قائمة الجرد التي وفروها، أو قائمة الأمنيات التي أُعطيتْ لهم، من تعقُّب نشاطاتهم».

بدأت الـ(أف بي آي) باختلاق قضايا جنائية بحق أعضاء الجهاز البولندي والأميركيين الذين قاموا بخدمتهم - ومعظمهم مزودو أسلحة فاسدون ورجال مجندون يعانون مشاكل مالية. فقد باع جندي بحرية متقاعد أكثر من ١٠٠ وثيقة حول منظومة الأسلحة النووية الأميركية في مقابل ٢٥٠ ألف دولار. تلقى مدير تنفيذي في شركة هيوز للطيران مبلغ ١١٠ آلاف دولار في مقابل تفاصيل حول أحدث رادارات أميركية ومنظومات قتالية جويّة وصواريخ أرض جو.

قام جهاز الاستخبارات التشيكي بما هو أفضل حتى اخترق وكالة الاستخبارات المركزية. فقد كان أميركي مجنس يدعى كارل كوشر طوال ١٠ سنوات، من شباط/ فبراير ١٩٧٣ حتى آب/أغسطس ١٩٨٣، يعمل في وكالة الاستخبارات بعد أن أقنع

الوكالة بولائه للولايات المتّحدة. حيث أمضى ذاك العقد يهرّب بيانات سريّة للغاية إلى أسياده الشيوعيين، وفيها أسماء مسؤولين في الوكالة يعملون داخل البلاد وخارجها ضد السوفيات.

جند جهاز الاستخبارات الهنغاري رقيباً عسكرياً في ألمانيا الغربية يدعى كلايد كونراد كان مسؤولاً عن الخزانة، التي احتفظت فيها كتيبة المشاة الثامنة بمجموعتها من مخططات العمليات القتالية، التي وضعها الناتو من أجل الحرب العالمية الثالثة. باع كونراد ملفات سرية للغاية تكشف مواقع الأسلحة النووية للناتو وأمر المعركة الموجه إلى الجنود والدبابات والطائرات. دُفع له أكثر من مليون دولار، وأدار حلقة من جنود ومحاربين قدامى أميركيين لا يقل عددهم عن ١٢ واصلوا تقديم الأسرار شرقاً عبر الستار الحديدي طوال ١٤ سنة.

إن مدى جاسوسية كونراد وطولها تخطاهما عمل جون والكر، وهو جندي بحري قديم ومحقق خاص، جنّد أخاه وابنه وصديقه المقرب ضمن حلقة تبيع شيفرات التواصل السريّة للغاية التابعة لسلاح البحرية إلى السوفيات. لم تكشف الـ (أف بي آي) أمر والكر إلا بعد أن أجرت طليقته باربارا عدة اتصالات هاتفية بالـ (أف بي آي) متّهمةً زوجها بأنه جاسوس. لم يؤخذ كلامها على محمل الجد طوال ٥ أشهر لأنها كانت ثملة في كل مرة تتصل فيها وكذلك كلما توجه عميل لمقابلتها. ولكن بمجرد أن بدأت الـ (أف بي آي) تحقّق في أمر والكر، حتى أمسكت به بعد ٣ أشهر فقط وهو يحاول تسليم ١٢٩ ملفاً سريّاً للغاية تابعاً للبحرية إلى البوليس السري السوفياتي. وما لبث يعطي السوفيات المفاتيح لفك شيفرات الرسائل المشفّرة التابعة للقوى البحرية الأميركية منذ العام ١٩٦٧. قال روبرت هانتر من الـ (أف بي آي) الذي اعتقل والكر: «لا شك لدينا في أنه تسبب بموت عدد لا يحصى من جنودنا في فيتنام»[٥].

كشفت الـ (أف بي آي) أقله ٦٨ أميركياً يعملون لسرقة الأسرار لحساب السوفيات في خلال الثمانينيات. ولكنها لم تجد قط أدلة دامغة تفيد بأن موسكو كانت وراء منظمة إرهابية تستهدف الولايات المتّحدة.

وبالرغم من مواصلة القادة الأميركيين إثارة قضية تهديد الإرهاب الذي ترعاه

الدول، إلا أن عدد الهجمات على جبهة الوطن قد انخفض. وفي حين تضاعفت قضايا التجسس التابعة للـ (أف بي آي) ٣ مرات بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥، انخفضت قضايا الإرهاب المحلية ٥ مرات، فتقلصت لتصل إلى قضية واحدة في الشهر. شنت القوى المسلحة للتحرير القومي FALN، معظم الهجمات فقتلت جنوداً من البحرية الأميركية وقصفت مكاتب تابعة للـ (أف بي آي) في نيويورك، وسرقت ٧ ملايين دولار من شاحنة مصفّحة في كونيتيكيت. كما نفذت حركة ويذر السريّة هجمة أخيرة، حيث وضعت متفجّرة تحت مقعد خارج غرف مجلس الشيوخ الأميركي؛ حدث الانفجار في الساعة ١٠ و٥٨ دقيقة مساء في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ولم يوقع جرحى، إلا أنه هشم الجدران والمرايا والثريّات في حجرة الإيداع الخاصة بالحزب الجمهوري. ولكن هذه الحادثة كانت الأخيرة لهم. إذ إنه لأول مرة في خلال ٢٠ سنة على الأقل، منذ نشوء المقاومة المناهضة للحرب وانبعاث منظمة كو كلوكس كلان، لم يحدث أي تفجير.

لم يعرف أحد في مكتب التحقيقات ما إذا كان التهديد الإرهابي يذوي أو يتطور. تساءل ويليام ويبستر ما إذا كان يذوي ويضمحل. وقد اعتقد أبرز مساعد له باك ريفيل أنه سيعاود الظهور ثانية بكل تأكيد.

كان ريفيل، عميل الـ (أف بي آي) منذ العام ١٩٦٤، المدير المساعد الأكثر حنكة سياسياً في عهده. وكحال العديد من أفضل العملاء في تاريخ الـ (أف بي آي)، كان جندي بحرية سابقاً، وراح يبني الولاءات على طول السلسلة القيادية. كان ينتعل حذاء رعاة البقر العالي الساق ويتكلم بلكنة ريفية غربية، بحيث بدا ذهنه أكثر مكراً من أسلوبه.

أصبح ريفيل الرجل الأساس المسؤول عن الاستخبارات ومكافحة الإرهاب في الـ (أف بي آي). إذ رأى نفسه الخليفة المرجح للقاضي ويبستر. لم يكن خجلاً بشأن طموحاته. كانت لديه رؤية كبيرة حول سلطات الـ (أف بي آي). فأراد تأسيس قسم مناهض للإرهاب يمكنه العمل من حول العمل.

انتابت ويبستر الشكوك. قال ريفيل: «في البدء لم يبد متحمّساً»[٦]. وكان للمدير أسبابه: إذ إن قرابة ٤٠٠ عميل للـ (أف بي آي)، ٥ بالمئة فقط من القوى، كانت لديهم خبرة في قضايا الإرهاب، ومعظمهم أبدى قلقاً بشأن المخاطر السياسية والقانونية

لهذا العمل. ومع ذلك أقنع ريفيل ويبستر بأن يعلن على الملأ أن الإرهاب يعد إحدى الأولويات الأربع القصوى، إلى جانب الاستخبارات المضادة، والجريمة المنظمة، وجرائم ذوي الرواتب.

بدأ يلتقي بانتظام مدير الاستخبارات المركزية ويليام كايسي وكبار المسؤولين في الجهاز السرّي لوكالة الاستخبارات. وسرعان ما أصبح موفد مكتب التحقيقات إلى مجموعة سريّة لمناهضة الإرهاب في البيت الأبيض، يقودها ضابط أركان مجلس الأمن القومي الملازم أوليفر نورث، وهو جندي بحري يدير عدداً كبيراً من المهام السريّة في الشرق الأوسط وأميركا الوسطى. بات ريفيل ملماً أكثر من ويبستر بما يحدث في البيت الأبيض. فأبدى المدير سروراً للنزول عن قدر من السلطة والنفوذ والمسؤولية إلى نائبه. على أنه ظل طوال أشهر ينتحب لفقدانه زوجته، التي عانت مرضاً طويل الأمد ومؤلماً وقد توفيت عن عمر يبلغ ٥٧ عاماً.

كان ريفيل قد أسس جيشاً صغيراً داخل الـ(أف بي آي) توقعاً لما قد يحدث في الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٤ في لوس أنجلوس. إذ كانت هجمات أيلول/سبتمبر الأسود التي وقعت في دورة الألعاب الأولمبية في ميونيخ قبل ١٢ سنة حاضرة في ذهن المنظمين. لم يرد إعادة تكرار ما حدث. شكلت الـ(أف بي آي) فريقاً لإنقاذ رهائن يتألف من ٥٠ عميلاً - غالبيتهم مقاتلون سابقون في فيتنام مدربون على تكتيكات الكومندو العسكري. نمت هذه القوة، بفعل الدعاية المتملقة. وسرعان ما اشتملت ترسانتها على طوّافات وحاملات جند مصفّحة ودبابات. مرت دورة الألعاب الأولمبية دون أية حادثة تُذكر؛ كان أكبر حادث مفزع هو اكتشاف طائرتين شكت الـ(أف بي آي) في إمكان استخدامهما في عملية انتحارية من قبل إرهابيين فلسطينيين. وقع حادث سيئ واحد فحسب في لوس أنجلوس ذاك الخريف.

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، بعد شهرين من التحقيق الذي بدأ عند إطفاء شعلة الدورة الأولمبية، أصبح عميل يعمل في مجال الاستخبارات المضادة ويتسم بعدم الانضباط والافتقار إلى الموهبة يدعى ريتشارد ميلر أول رجل داخل الـ(أف بي آي) يدان بالتجسس.

كانت قضية ميلر مسألة بغيضة. إذ إنه عميل سابق عمل في مجال الاستخبارات

المضادة في الـ (أف بي آي) مدة ٢٠ سنة وراحت حياته تتداعى في الأشهر السابقة لتحوله إلى عميل. إنه أب لـ ٨ أولاد وقد حرم كنسياً من قبل الكنيسة المورمونية بسبب ارتكابه الزنى. ففصلته الـ (أف بي آي) مدة أسبوعين من دون راتب لأنه يعاني السمنة المفرطة. بُعيد هذه الخطوة التأديبية جند بملء إرادته من قبل امرأة كان يعرف أنها عميلة للبوليس السري السوفياتي. حثت سفيتلانا أوغورودنيكوف ميلر على مبادلة نسخة من كتيب الـ (أف بي آي) المؤلف من ٢٥ صفحة الذي يدور حول التحقيقات في مجال الاستخبارات المضادة الأجنبية في مقابل ١٥ ألف دولار نقداً وخدماتها الجنسية. فأُدين ميلر وتلقى حكماً بالسجن مدة ٢٠ سنة.

قال باتريك مولاني الذي أجرى التحقيق: «كان ميلر مهرّجاً. لا ينبغي أبداً أن يكون في الـ (أف بي آي) من الأصل. إنه حالة زرية». لكنه بالرغم من تعرض الملفات الاستخبارية للخطر والفضيحة كان هائلاً، إلا أن أكبر شيء خسرته الـ (أف بي آي) في القضية هو سمعتها أمام الناس كقوة لا يخترقها الجواسيس الأجانب. فصورة الرجل اليائس الذي يبادل الأسرار مع جاسوسة سوفياتية في مقابل الجنس لم تكن مقبولة البتة بالنسبة إلى عملاء الـ (أف بي آي) الشبان المثاليين. قال بيتسي يورك، الذي كان آنذاك في مستهل حياته المهنية في مجال استخبارات الـ (أف بي آي): «كانت هذه تجربتي الأولى فيما يخص التجسس[٧]. لم يخطر لي قط أن يتمكن أي شخص في الـ (أف بي آي) من اقتراف أي خطأ. لأنني لطالما اعتقدت أننا مثاليون. لذا حينما تم اعتقل ريتشارد ميلر انفطر قلبي».

وقد استدعي ريفيل لنشر قوة إنقاذ الرهائن التي شكلها بُعيد ذاك الاعتقال. لم يكن جهداً إنقاذياً وإنما هجوماً مناهضاً للإرهاب.

كانت الـ (أف بي آي) تتعقّب روبرت جاي ماثيوز، قائد جماعة متمرّدة شبه عسكرية تسمّى ذا أوردر (النظام). خرجت هذه الجماعة من رحم حركة (الأمم الآرية)، وهي تحالف من عرقيين بيض يهدفون إلى القضاء على أميركا. كانت جماعة (النظام) تُعرف بين عناصرها ب(برودرز شويغين) أو (الأخوية الصامتة)، إجلالاً لجند العاصفة في قوات هتلر. ظهرت مع موجة إجرامية امتدت من كولورادو إلى كاليفورنيا، وشملت جريمتي قتل، وتفجير كنيس، وسرقات لسيارات مصفّحة حصدت أكثر من ٣ ملايين

دولار. أراد ماثيوز إشعال ثورة يمينية والإطاحة بالولايات المتّحدة. إذ سمى أميركا حكومة الاحتلال الصهيونية.

كتب ويليام ماتنز من الـ (أف بي آي): «عد ماثيوز نفسه روبن هود اليمين المتطرف[٨]، حيث راح يسرق اليهود الأثرياء ويعطي الآريين، رابطاً بين كل هذه الجماعات الراديكالية معاً، من عناصر منظمة كلان، وجماعة حليقي الرؤوس (Skinheads)، والنازيين الجدد، والمكافحين للبقاء، إلى المحتجين على الضرائب والمزارعين المقاتلين». اندهشت الـ (أف بي آي) حينما علمت أن جماعة (النظام) لها مئات من المناصرين المخلصين الذين يضعون «الخطط لتخريب السدود وغيرها من البنى التحتية مثل وسائل المواصلات ومؤسسات المنفعة العامة بغية تدمير المدن الأميركية».

تسبب ماثيوز بهلاكه حينما ترك مسدساً في آخر عملية سطو لجماعة (النظام). تعقبته الـ (أف بي آي) إلى شاليه على جزيرة ويدبيه، واشنطن التي تبعد ٣٠ ميلاً شمال سياتل في بيوغيت ساوند.

أرسل ريفيل فريق إنقاذ الرهائن إلى الجزيرة. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ فُتحت أبواب الجحيم. راح الفريق يجادل عميل الـ (أف بي آي) الخاص المسؤول عن العملية من سياتل. وفي أثناء الجدال أطلق ماثيوز النار. فردت الـ (أف بي آي) بضراوة. شبت النيران في عبوات الغاز المسيل للدموع الخاصة بهم فاحترق الشاليه تماماً. ما أمكن إنقاذ أحد، فكيف بالأحرى تنفيذ اعتقالات. تحول ماثيوز إلى رماد. وقد غذت وفاته الخيالات الغاضبة لجيل من المتعصبين ذوي الأفكار المتشابهة. كان من بينهم رجل يدعى تيموثي ماكفي، الرجل الذي ألقى المتفجّرة التي قتلت ١٦٨ أميركياً في مدينة أوكلاهوما بعد عقد من الزمن. فعدت العملية نكبة.

بيد أن ريفيل وعناصره قد فازوا في مجال مناهضة الإرهاب بالمعركة بعد ٤ أشهر عبر إحباطهم مؤامرة لقتل رئيس وزراء الهند راجيف غاندي في خلال زيارته الولايات المتّحدة. كانت الـ (أف بي آي) قد كشفت خبراً يدور حول مؤامرة اغتيال من قبل السّيخ في نيويورك. (كانت والدة غاندي، إنديرا، سلفه رئيسة وزراء، تعرّضت للقتل على أيدي قوميين سيخ؛ وبعد ٦ سنوات لقي المصير نفسه). أرسل ريفيل طوم نوريس،

وهو عنصر متخف في فريق إنقاذ الرهائن، لإيقاع المتآمرين في الفخ. فانتحل نوريس شخصية قاتل مأجور. وهو جندي بحري سابق ذو وجه مخيف، إذ فقد عيناً في حرب فيتنام، لذا بدا نظير قاتل. وبعد أن حل نوريس القضية دعي إلى السفارة الهندية لتقبل امتنان غاندي.

كان ويبستر عادة يرتاب في عمليات التخفي، فحينما تفشل تجعل المكتب يبدو وكأنه بوليس سري أميركي. قال: «لم أرد تحويل الـ (أف بي آي) إلى تنظيم غستابو[٩]. ولكن كان هناك بعض الأحيان لم نجد فيها بداً من اللجوء إلى عمليات التخفي».

أصبح باك ريفيل رسمياً الرجل الثاني في الـ (أف بي آي) في حزيران/يونيو ١٩٨٥. فتسلم القيادة اليومية وبسط سيطرته على كل القضايا الأساسية - الاستخبارية والتحقيقية والجنائية والمناهضة للإرهاب. لقد مثّل صلة الوصل الرسمية لـ (أف بي آي) مع البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات.

لم يتسلم أحد في الـ (أف بي آي) مثل هذا النطاق الواسع من السلطات منذ وفاة هوفر. ولم يواجه أحد أيضاً ذاك القدر من الأزمات.

تعرّضت إمكانات الولايات المتّحدة لمناهضة الإرهاب لاختبار قاس بفعل سلسلة من عمليات الاختطاف في لبنان. حيث تعرض الأميركيون للاختطاف من أحياء بيروت. بدأ الأشخاص يختفون قبل ١٥ شهراً؛ من بين أوائل الذين اختفوا مسؤول مركز وكالة الاستخبارات المركزية. أطلق الخاطفون على أنفسهم اسم (الجهاد الإسلامي). ولكن كان هذا اسماً مستعاراً لتحالف من القوى لم تعقله الولايات المتّحدة.

مرّر الكونغرس قوانين جديدة تمنح الـ (أف بي آي) السلطة لتعقب الخاطفين. وبذلك حاز المكتب للمرة الأولى السلطة القانونية للتحقيق في قضايا الإرهاب التي شملت أميركيين خارج البلاد. كما تلقى أوامر من البيت الأبيض: افعلوا شيئاً، افعلوا أي شيء، لتحرير الرهائن. فاضطر ريفيل إلى العمل مع وكالة الاستخبارات على وضع خطة. لكن علاقته بالوكالة مرت بخلل خطر في خريف عام ١٩٨٥.

في ٢٢ أيلول/سبتمبر اختفى عنصر مرتد عن وكالة الاستخبارات اسمه إدوارد لي هوارد من الولايات المتّحدة. وكانت الوكالة قد اختارته في مهمة سريّة للغاية في موسكو. خضع لسنتين من التدريب تخللتهما قراءة بعض الملفات الحساسة جداً للوكالة تتعلق

بالعمليات الأميركية ضد السوفيات. كان هوارد يستعد للمغادرة لتنفيذ مهمته حينما قرّرت وكالة الاستخبارات أنه ليس الشخص المناسب للمهمة إذ كان سكيراً وكاذباً مرضياً. بعد صرفه من الوظيفة من جراء تقصيره شعر هوارد بالمرارة. كانت الوكالة تعي جيداً مخاطر رحلته؛ فطلبت إلى الـ (أف بي آي) مواصلة مراقبته. ولكن المكتب فقد أثره. ذهب هوارد إلى هلسنكي وارتد ولجأ إلى البوليس السري السوفياتي. فاستأنفت وكالة الاستخبارات والـ (أف بي آي) تقاليد الطعن في الظهر خاصتهما، فألقت كل منهما اللوم على الأخرى في ما حدث.

لم تكن قضية هوارد سوى واحدة من بين ١٢ قضية تجسس كبيرة تلك السنة. إذ بعد أسبوعين، أي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، استأنف روبرت هانسن سراً وظيفته كجاسوس شيوعي داخل الـ (أف بي آي). كان قد نصب مشرفاً على قسم الاستخبارات السوفياتية المضادة في نيويورك. وسرعان ما كتب إلى أبرز مسؤول في البوليس السري السوفياتي في واشنطن بأنه سيسلم قريباً وثائق تحوي «بعض المشاريع الحساسة جداً والمصنّفة حول مجتمع الاستخبارات الأميركية».

التزم هانسن كلامه فأرسل إلى السوفيات مجموعة كاملة من عمليات العملاء المزدوجين التي تديرها الـ (أف بي آي)، وتحذيراً من أن الـ (أف بي آي) تشق الطريق نحو قبو السفارة السوفياتية الجديدة، ومن أن المكتب يبذل جهوداً جديدة لتجنيد عناصر استخباريين من السوفيات ووصفاً لطريقة وكالة الأمن القومي في فك شيفرات إرسال الاتصالات التي تُجرى عبر الأقمار الاصطناعية الخاص بموسكو، وتفاصيل طلبات الميزانية لوكالة الاستخبارات على مدى الـ٥ سنوات المقبلة، والكثير غيرها. فكان ذلك أكبر خرق للأسرار الأميركية في تاريخ الحرب الباردة - مع وجود استثناء واحد.

أصبح ألدريتش آيمز، المسؤول عن فرع الاستخبارات المضادة للسوفيات في الجهاز السري لوكالة الاستخبارات، جاسوساً لحساب موسكو في ذاك الربيع. وكحال هانسن، كان آيمز يكد في جمع الاستخبارات نيابة عن الاتحاد السوفياتي. فباع للبوليس السري السوفياتي إلى جانب أسماء المئات من العناصر الاستخباريين زملائه، وتفاصيل عن عملياتهم، أسماء جميع السوفيات الذين تجسسوا لحساب الولايات المتّحدة.

أيقن ريفيل وأبرز المسؤولين في الاستخبارات المضادة داخل الـ (أف بي آي) في

غضون أسابيع أن شيئاً فظيعاً قد حدث: تم استدعاء اثنين من أهم العملاء المزدوجين العاملين لحساب الـ (أف بي آي) من الوفد السوفياتي في واشنطن وعادا إلى موسكو. وسرعان ما أصبح جميع العناصر الاستخباريين السوفيات الذين تجسسوا سراً لحساب الولايات المتّحدة إما وراء القضبان وإما في القبور.

من الجلي أن البوليس السري السوفياتي قد اكتسب معلومات سرية حول أهم المهمات الاستخبارية للـ (أف بي آي). أما كيف قامت موسكو بذلك فهذه مسألة أخرى. أرادت الـ (أف بي آي) الاعتقاد أن حالات الموت والاختفاء والعمليات الفاشلة يمكن إلقاء اللوم فيها على ارتداد إدوارد لي هوارد. غير أن هوارد لم يعرف شيئاً عن العملاء المزدوجين لدى الـ (أف بي آي) . كما لم يعلم بأمر جهود المكتب لتجنيد عناصر من صفوف الوفود السوفياتية في واشنطن ونيويورك - وكل هذه العمليات تقريباً بدأت تخفق في نهاية العام ١٩٨٥.

بدأ تعقّب مصدر التسريب بزخم وكثافة كبيرين. ففي غضون سنتين راح يتخبط وينهار ثم توقف. ظلت الـ (أف بي آي) مربكة. في حين بدت وكالة الاستخبارات غير مبالية. كان بعض مسؤولي الاستخبارات المضادة لديهم غاضبين من بعضهم الآخر. إذ أبوا العمل معاً. لم يسعهم تصور ماهية السوء الذي وقع. انتهى تحقيقهم إلى أن المشكلة لا بد أن تكون جهاز مراقبة أو جهاز تنصت على الهاتف أو حاسوباً. لم يستطيعوا التصور قط أنه جاسوس أميركي.

استطاع خونة مثل هانسن وآيمز العمل سنوات من دون افتضاح لأن الاستخبارات الأميركية المضادة باتت مزعزعة. ظلت وكالة الاستخبارات والـ (أف بي آي) في حالة خصام طوال الـ ٤٠ سنة الماضية. فآذت حالة الصمت والنفور بينهما الأمن القومي الأميركي أكثر مما فعل السوفيات.

واجه ريفيل مشكلة كبرى. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ حُمّل مسؤولية عملية مشتركة مع وكالة الاستخبارات ترمي إلى تحرير الرهائن الأميركيين في لبنان.

كان أمراً في منتهى الأهمية بالنسبة إلى رونالد ريغان. ارتعب الرئيس حينما علم أن الـ (أف بي آي) وبقية جهات المؤسسة الاستخبارية الأميركية ليست لديها فكرة عن مكان احتجاز الرهائن أو هويّة الجهة الخاطفة. يتذكر بوب غايتس، الذي كان

حينئذٍ مسؤول مديرية الاستخبارات في وكالة الاستخبارات المركزية: «كان ريغان منشغلاً بمصير الرهائن[١٠]. لا كلمات رنانة أو اتهامات صارمة - لا نرى أياً من أسلوب جونسون أو نيكسون. مجرد نظرة فضولية، مسحة ألم، ثم الطلب -علينا فقط تحرير هؤلاء الأشخاص - عبارة راح يكرّرها يومياً وأسبوعياً وشهرياً. ضمنياً وجه اتهاماً: أي جهاز استخباري تديرون إن كنتم عاجزين عن إيجاد هؤلاء الأميركيين وإنقاذهم؟»

لقد أسر بيتر كيلبرن، وهو أمين مكتبة في الجامعة الأميركية في بيروت، مدة ١٠ أشهر في لبنان. قال الكولونيل نورث لريفيل إن الولايات المتّحدة ستدفع مليوني دولار في مقابل تحريره، حيث سيقدم المال ملياردير تكساس الناشط جداً سياسياً روس بيرو. سيعمل مخبرو الشرق الأوسط وسطاء؛ وسيسلم المال نقداً إلى الـ (أف بي آي). لكن سرعان ما خطرت للكولونيل نورث فكرة أخرى. حيث تأخذ الـ (أف بي آي) مبلغ مليوني دولار نقداً من الاحتياطي الفيدرالي، وتعالجه بمحلول كيميائي، ثم تسلمه إلى الخاطفين في لبنان. وبعدها تعمد الفدية إلى تدمير نفسها بنفسها بعد ساعتين.

أبدى ريفيل تعجبه من المهمة: الفكرة المستحيلة. ولكنه لم يصدقها. وتم قتل بيتر كيلبرن بأمر من العقيد معمّر القذّافي رئيس ليبيا قبل تنفيذ الخطة.

وضع العناصر الاستخباريون التابعون للقذّافي قنبلة في ملهى في غرب برلين يرتاده جنود أميركيون في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦. فقُتل رقيبان أميركيان وامرأة تركية وأُصيب ما لا يقل عن ٢٣٠ آخرين من بينهم ٧٩ أميركياً. فرد الرئيس ريغان بقصف طرابلس وبنغازي؛ فقُتل ما لا يقل عن ١٥ شخصاً وأُفيد عن جرح ألفين آخرين. ثم أرسل القذّافي جواسيسه إلى بيروت، واشترى بيتر كيلبرن من خاطفيه، وأعدمه في ١٧ نيسان/أبريل.

نظمت الـ (أف بي آي) هجمتها المضادة الخاصة بعد أن علمت أن القذّافي سعى إلى الانتقام من جراء قصف ليبيا بهجمة على الولايات المتّحدة. حاول العملاء الاستخباريون الليبيون توحيد قواهم مع مجموعة من رجال العصابات في شيكاغو تسمّى (الركن) وهي كلمة عربية تعني الأساس. وقد ظهرت عصابة الركن في الستينيات تحت مسمى (بلاكستون راينجرز)، وهي عصابة شوارع ذكية سياسياً.

ينتحل قادتها صفة الإسلاميين التقاة فيما هم يتاجرون بالمخدّرات ويهرّبون الأسلحة؛ حافزهم الديني هو مجرد غطاء لأعمالهم الإجرامية. عرفت الـ (أف بي آي)

من خلال استراق أسلاك عصابة الركن أن القائد الليبي عرض دفع المال للعصابة في شيكاغو في مقابل مهاجمة أهداف سياسية في الولايات المتّحدة. فاختار المتآمرين الخاطئين. أيقنت عصابة الركن كيفية بيع الكوكايين ولكنها لم تملك فكرة حول تنفيذ مؤامرة إرهابية. قامت الـ (أف بي آي) سريعاً بوضع عملية سريّة، فأرسلت عميلاً متخفياً إلى قادة الركن منتحلاً صفة تاجر سلاح فباعهم قاذفة صواريخ. غير أن العملاء ألقوا القبض سريعاً على قادة الجماعة بتهمة اقتراف أعمال إرهابية.

بعد بضعة أسابيع نفذت الـ (أف بي آي) عملية متخفية أخرى استهدفت مجموعة من المرتزقة اليمينيين الذين عرضوا السيطرة على دولة سورينام المنعزلة الواقعة في أميركا الجنوبية. كان ٣ عملاء متخفين من الـ (أف بي آي) قد اخترقوا مجموعة من ١٣ جندياً مرتزقاً- حيث انتحل أحدهم صفة مقاتل سابق مخبول في فيتنام والثاني متعصب ديني والثالث تاجر مخدرات. في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٦ اجتمعت المجموعة في مهبط طائرات خاص في نيو أورلينز ومعها أسلحة وذخائر وخطط عمليات حربية من أجل شن ثورة. إلا أن الـ (أف بي آي) اعتقلتهم جميعاً.

لدى ظهور هذه الحالات في عناوين عريضة بارزة، غرق ريفيل أكثر في المكائد السرية في إدارة ريغان. كان البيت الأبيض يدير عملية تخف دولية بمفرده.

في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٦ قال نورث لريفيل إن النائب العام إد ميس قد صادق على خطة، وافق عليها الرئيس، لبيع الصواريخ الأميركية إلى حكومة إيران في مقابل إطلاق الرهائن. فقد كانت إدارة ريغان ستبيع أسلحة فتاكة في مقابل حياة الأميركيين.

أبقى ريفيل وجهه خالياً من التعبير. ولكنه كان يفكر: هل هذا الفعل قانوني؟ تساءل عن سبب مشاطرة نورث هذه المعلومات الخطرة. ظن أن السبب يعود إلى تجنيب الـ (أف بي آي) التعثر بشيء سري أكثر. كان حدسه صائباً. نقل شكوكه إلى ويبستر؛ فاستشار القاضي ميس. روى ريفيل قائلاً: «لا يبدو أن لدى النائب العام مشكلة في ذلك[11] - وكان أمراً رائعاً». كان ميس قد أخبرهم - بهتاناً - بأن كل شحنات الأسلحة قد وافق عليها الرئيس خطياً.

استنتج مدير الـ (أف بي آي) أن الرئيس لو فعل ذلك، فهذا يعني أن الأمر ليس منافياً للقانون.

علم ريفيل أن نورث قسّم الأسابيع التي يعمل في كل منها ١٠٠ ساعة بين الرهائن في بيروت والمعادين للثورة في أميركا الوسطى الذين كانوا يخوضون حرباً غير منتظمة ضد الشيوعية، محاولين الإطاحة بحكومة نيكاراغوا الماركسية المنتخبة بشكل شرعي. لم يخفَ عليهم ولاء نورث لقضيتهم. كان الكونغرس الأميركي قد أوقف الدعم العسكري والمالي لجماعات الكونترا، التي شملت صفوفها جنوداً عذبوا مدنيين وأعدموهم ومنهم أطفال اختُطفوا في المعركة. فتحت الـ(أف بي آي) تحقيقاً حول الجنود المرتزقة المشتبه في تهريبهم الأسلحة إلى أميركا الوسطى. كان المكتب قد تنبه حديثاً إلى عملية تهريب أسلحة ضمت شركة في ميامي اسمها (سات)، وهو اختصار لـ(شركة النقل الجوي الجنوبية).

يقول ريفيل: «في ٨ تشرين الأول/أكتوبر تلقيت اتصالاً من أوليفر نورث الذي خشي أن تكتشف الـ(أف بي آي) أن شركة سات منخرطة فعلياً في قضية رهائن إيران». كان نورث قد كلف شركة سات نقل الأسلحة إلى إيران - وإلى خصوم الثورة. حصل كل من ويبستر وريفيل على إشارة من النائب العام ميس بوجوب التراجع عن التحقيق. فأذعنا بضعة أسابيع إلى أن بدأت الحقائق تتسرب.

افتُضحت الأسرار لأن عمليات التخفي التي قامت بها الولايات المتّحدة كانت رديئة التخطيط وسيئة التنفيذ، لدرجة أنها بدأت تُفتضح أمام العامة. أولاً فضح تحطم طائرة شحن تابعة لشركة سات دور البيت الأبيض في تسليح جماعات الكونترا بما يتنافى والقانون. ثم كشفت صحيفة في بيروت أن البيت الأبيض يهرّب الأسلحة إلى إيران.

أنكر الرئيس هذا الأمر علناً. ولكن ريفيل أيقن أنه صحيح.

عصر يوم الـ١٣ من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، طلب البيت الأبيض من ريفيل مراجعة خطاب سيقدمه الرئيس ريغان أمام الشعب الأميركي ذاك المساء. فاكتشف في خلال مراجعته مسودة الخطاب في مكتب نورث وجود ٥ أكاذيب جلية.

أفادت مسودة الرئيس: «لم نقم - وأكرّر لم نقم - بمبادلة الأسلحة أو ما شابه بالرهائن ولن نفعل». لن تقوم الولايات المتّحدة أبداً «بتقوية أولئك الذين يدعمون الإرهاب»؛ لم تبع إلا «أسلحة دفاعية وقطع غيار» إلى إيران. فهي لم تخرق موقفها

الحيادي في الحرب الضارية بين العراق وإيران؛ ولم تسمح بخروج شحنات أسلحة من ميامي.

عرف ريفيل أن هذا الكلام غير صحيح البتة. فنبه القاضي ويبستر، الذي نبه بدوره النائب العام ميس. فتم تجاهله.

قال ريفيل: «كنت أشبه بالمنبوذ»[١٢].

«طلب إلينا الرئيس التزام الصمت»

ألقى الرئيس الخطاب مع التزامه حرفية النص الأصلي، كلمة ملفقة تلو الأخرى. بدأ الكولونيل نورث ومسؤوله، مستشار الأمن القومي للرئيس، الأميرال جون بويندكستر، بتمزيق سجلاتها ومحو الملفات عن الحواسيب بأسرع ما يمكن. ولكن داخل البيت الأبيض، ظهرت حقيقة هامة: حصدوا أرباحاً قيمتها ملايين الدولارات من جراء صفقات بيع الأسلحة إلى إيران واستخدموا المال لدعم جماعات الكونترا.

أفاد نائب الرئيس جورج أتش دبليو بوش في مذكراته الجديدة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد التكلم مع النائب العام ميس: «إنها مفاجأة مذهلة فعلية[١٣]. سوف تكون ضربة كبيرة... لقد طلب إلينا الرئيس التزام الصمت وهذا ما يحدث تماماً».

دام الصمت ٣ أيام إضافية. أدلى ميس ببيان عام قصير في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر كشف فيه أن الصواريخ قد بيعت وأن المال استُخدم.

كان عملاء الـ(أف بي آي) في غضون ساعات يفتشون مكتب أوليفر نورث. فأخذوا وثيقة من كيس الحرق الخاص به وهي تصريح مزوّر بدقة حول دعم جماعات الكونترا، وقدّم في إطار شهادة سريّة أمام الكونغرس. ثم قاموا برفع البصمات عنه فوجدوا بصمات مسؤول الجهاز الاستخباري في وكالة الاستخبارات المركزية، كلير جورج. كانت بداية تحقيق دام ٦ سنوات وصل إلى أعلى المستويات في المؤسستين العسكرية والاستخبارية الأميركيتين، كما كانت أخطر قضية سياسية واجهتها الـ(أف بي آي) منذ قضية ووترغايت.

قامت الـ(أف بي آي) سريعاً باستجواب نائب الرئيس بوش والنائب العام ميس

وأقرب المساعدين للرئيس في البيت الأبيض والمسؤولين الكبار في وكالة الاستخبارات. وقد عمدت ثلة من العملاء، الذين يعملون بسريّة تامة، سريعاً إلى كشف أهم دليل في القضية: ٥ آلاف رسالة حاسوبية بين الأميرال بويندكستر والكولونيل نورث وأركان مجلس الأمن القومي. وفي إطار عمل فذ لقسم التحقيق الجنائي، استعاد عملاء الـ(أف بي آي) السجلات القديمة لنظام البريد الإلكتروني الداخلي للبيت الأبيض، الذي سجل صفقات بيع السلاح وتحويل الأموال ورمّموها.

انتزع قسم الأدلة التابع للـ(أف بي آي) أيضاً اعترافاً ملحوظاً من رئيس الولايات المتّحدة.

قال ريغان في خطاب متلفز موجه إلى الأمة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٧: «لا بد أنكم تتساءلون: لمَ لا يخبرنا بما يجري؟ لمَ لا يصارحنا كما كان يفعل في الماضي حينما كنا نواجه المتاعب أو المآسي؟ أظن أن أشخاصاً آخرين بينكم يتساءلون: لمَ يختبئ في البيت الأبيض؟»

قال الرئيس: «سبب عدم مصارحتي لكم من قبل هو الآتي: أنتم تستحقون الحقيقة».

قال: «لقد دفعت ثمن صمتي. قبل بضعة أشهر قلت للشعب الأميركي إنني لم أبادل الأسلحة بالرهائن. قلبي ونيتي الحسنة لا يزالان يقولان لي إن هذه هي الحقيقة. ولكن الحقائق والأدلة تقول لي العكس».

أظهرت الوقائع والأدلة أن المسؤولين من أرفع المناصب في وكالة الاستخبارات ومجلس الأمن القومي قد تعاونوا مع عصابة ملحوظة من المحتالين والنصّابين على تنفيذ أوامر ريغان. لقد ارتكبوا أو تغاضوا عن أفعال حمقاء معينة في صفقات السلاح في مقابل الرهائن. خرق الرئيس واجبه الدستوري القاضي بالتزام قوانين الولايات المتّحدة بشدة.

أنهى ريغان خطابه بإعلان أمله أن يستعيد قدراً من الثقة بإدارته: كان قد سمّى ويليام ويبستر من الـ(أف بي آي) ليكون المدير التالي لوكالة الاستخبارات. قال الرئيس: «ويبستر رجل يتمتع بسمعة طيبة. إنه يفقه معنى حكم القانون». بدا الخيار منطقياً: كان الكونغرس ومستشار مستقل يحقّقان مع أبرز مسؤولي وكالة الاستخبارات، وراح قرابة

٣٦ عميلاً لد (أف بي آي) لديهم مذكرات استدعاء يدقّقون في آلاف الملفات السرّية للغاية سعياً وراء دليل على وقوع حنث في اليمين وإعاقة العدالة. استنتج المستشار المستقل أن الرئيس ريغان، ووزير الدفاع، ومدير وكالة الاستخبارات، ومساعديهم التفوا حول القانون أو خرقوه. ولكن في النهاية منح الرئيس جورج أتش دبليو بوش العفو لكل من واجهوا تهماً جنائية - من بينهم مسؤول العمليات المتخفية في وكالة الاستخبارات كلير جورج، ومدير قسم مناهضة الإرهاب في الوكالة دوان كلاريدج.

فعل كما فعل رونالد ريغان حينما أعتق مارك فيلت وإد ميلر تاركاً الأمن القومي يتفوق على حكم القانون.

ولكن وصول القاضي ويبستر مثّل نهاية حقبة في وكالة الاستخبارات. قال كلاريدج: «أمكننا على الأرجح تخطي أنانية ويبستر[١٤]، وافتقاره إلى الخبرة في الشؤون الأجنبية، ومحدودية تفكيره فيما يخص أميركا. ولكن ما عجزنا عن تخطيه هو كونه محامياً. تمحور كل تدريبه كمحام وقاض حول وجوب عدم مخالفة القانون. لا يسعه أبداً تقبل أن هذا بالضبط ما تقوم به وكالة الاستخبارات حينما تعمل خارج البلاد. إننا نخرق قوانين بلدانهم. بهذه الطريقة نجمع المعلومات. لهذا السبب نحن موجودون في هذا المجال».

ثار كلاريدج وزملاؤه في وكالة الاستخبارات على ويبستر. إذ شعروا أنه لم يفقه جوهر العمليات السرية. واجه خليفة ويبستر في الـ (أف بي آي) مشكلات مشابهة تقريباً.

أتى اختيار ويليام سيشينز، وهو قاضٍ فيدرالي من تكساس خياراً غريباً ومفاجئاً بالنسبة إلى باك ريفيل وبقية قادة الـ (أف بي آي). بدا القاضي سيشينز متجاهلاً دور الـ (أف بي آي) في مجال الأمن القومي للولايات المتّحدة.

بدأت الـ (أف بي آي) تفقد تركيزها بعد تسلم القاضي سيشينز منصبه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. إذ إنه لم يكن لديه أية خبرة في إدارة منظمة أو الإشراف على تحقيقات. وقد اعترف في جلسات تثبيته، بقلة إلمامه بدور الـ (أف بي آي) في الأمن القومي أو الاستخبارات. وبمجرد أن تم تثبيته، بدا أنه يعتبر دوره احتفالياً إلى حد كبير، وفقد السيطرة على الـ (أف بي آي) قبل وقت طويل من خسارته وظيفته. أمضى قرابة ٦ سنوات مديراً من دون بسط سيطرة فعلية على المؤسسة أو كسب ولاء مرؤوسيه.

اعتقد باك ريفيل أن إمكانات الـ (أف بي آي) فيما يخص مناهضة الإرهاب قد أبطلت بفاعلية في ظل قيادة سيشينز[١٥]. كما اعتقد قرابة نهاية الثمانينيات أن الـ (أف بي آي) «باتت عاجزة عن تحمّل مسؤولياتنا فيما يخص مناهضة الإرهاب»[١٦]. أوشك سيشينز على الإصابة بالعجز التام في منقلب العقد. وقد أعاد تكليف أكثر من ثلث العملاء العاملين على مناهضة الإرهاب بمهمات جرائم الشوارع.

قال ريتشارد ماركيز، الذي قاد مركز التحليل والبحث في شؤون الإرهاب التابع لمكتب التحقيقات، وهو صندوق صغير في قعر هرمية المراتب في مقر الـ (أف بي آي): «اعتقدت الـ (أف بي آي) بشكل جلي أن الإرهاب ليس بالأمر الجلل»[١٧]. وماركيز هو ابن عميل في الـ (أف بي آي) وقد انضم إلى المكتب عام ١٩٧١ قبل تقاعد والده بـ٣ سنوات. عمل تحت قيادة جميع مدراء مكتب التحقيقات ومن بينهم هوفر. وبقي يعمل في مجال مناهضة الإرهاب بعد فترة طويلة من مغادرة العديد من زملائه، حيث عمل ضد الحكمة السائدة بأن التهديد الذي يستهدف الولايات المتّحدة ينحسر مع الحرب الباردة.

قال له رؤساؤه: «الإرهابيون ينفذون أعمالاً خارج البلاد. لا يهاجموننا هنا».

كان لماركيز رأي مخالف: «كنا جميعاً في انتظار وقوع الحادثة الكبيرة».

٤٠

فسيفساء

اعتمد التحقيق في تفجير طائرة الرحلة ١٠٣ التابعة لخطوط بان أميركان الجوية فوق لوكربي، اسكتلندا على قدرة الـ (أف بي آي) على تشكيل تحالفات مع محللي وكالة الاستخبارات وموظفي الأمن الإسكتلنديين وعناصر الاستخبارات الألمان والعملاء الليبيين المزدوجين. كما اعتمدت هذه الصلات على الثقة - وهي ثقة يصعب إيجادها بين عناصر شرطة وجواسيس في داخل البلاد وخارجها. ما أمكن مكتب التحقيقات بمفرده حل قضية لها امتدادات خارج الحدود ووراء المحيطات.

انطلقت رحلة بان أميركان ١٠٣ من مطار هيثرو في لندن متّجهة إلى نيويورك في الساعة ٦ و٢٥ دقيقة مساء يوم الأربعاء في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وقد استقل نصف ركابها رحلة ربط من فرانكفورت. بعد ٢٨ دقيقة مزق انفجار طائرة البوينغ ٧٤٧. وراحت ألسنة النار تتساقط فوق لوكربي.

كان هناك ١٨٩ أميركياً في عداد الركاب وطاقم الطيران البالغ عدده ٢٥٩. قُتل ١١ شخصاً على الأرض. بدأت الشرطة الإسكتلندية جمع الأدلة المتناثرة على مساحة ٨٤٥ ميلاً مربعاً من الأراضي الريفية. وقد وجدت في غضون أسبوع وبمساعدة الاستخبارات البريطانية، أن ثمة من خبأ متفجّرة سيمتيكس شديدة الانفجار داخل حقيبة خضعت للتفتيش.

تمتعت الـ (أف بي آي) بصلاحية في ظل القانون الدولي، لكون الطائرة أميركية. ولكن لم يكن لدى قادتها فكرة عن كيفية متابعة الأمر.

قال ريتشارد ماركيز: «لم تكن الـ (أف بي آي) مهيأة للتعامل مع تحقيق كبير كهذا. إني أضع اللوم على المؤسسة»[١].

تم تسليم ماركيز قيادة قوة المهمة الخاصة التابعة للـ (أف بي آي) والعاملة على قضية لوكربي - ٤ عملاء و٣ محللين - في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩. فراح يدقق في قائمة المسافرين طوال أسابيع بحثاً عن الأدلة. كانت القائمة توحي بنظريات المؤامرة. إذ إنها شملت عنصراً في وكالة الاستخبارات، مات غانون، ورائداً في استخبارات الجيش، تشاك ماك كي، الذي كان يعمل ٩٠ ساعة في الأسبوع في بيروت في محاولة لتحرير الرهائن الأميركيين الـ٩ الذين كانوا لا يزالون مختطفين في لبنان. كان حمو غانون هو نائب مدير الجهاز السري في وكالة الاستخبارات، وسبق له العمل عدة سنوات في الشرق الأوسط. مات ٦ موظفين من وزارة الخارجية وأبرز المتعقبين للنازيين في وزارة العدل فوق لوكربي. كان هناك راكب آخر، وهو رجل أعمال أميركي، يحمل الاسم نفسه الذي يحمله إرهابي قام باختطاف طائرة كويتية قبل سنوات.

شملت قائمة المشتبه فيهم تقريباً كل المعارك المريرة التي جرت بين العرب والأميركيين في الشرق الأوسط. ولكن حسب رئيس الولايات المتّحدة الجديد جورج دبليو بوش فإن السوريين هم الذين يقفون وراء حادثة لوكربي. إلا أن باك ريفيل من الـ (أف بي آي) افترض أن الإيرانيين هم وراءها نظراً إلى أن السفينة الحربية يو أس أس فنسين قصفت قبل حوالى ٦ أشهر، أي في تموز/يوليو ١٩٨٨، طائرة تابعة للخطوط الجوية الإيرانية، الرحلة ٦٥٥ فأسقطتها في الخليج الفارسي، وهو هجوم أتى من غير استفزاز أقدم عليه أميرال أميركي ضال فقُتل ٢٩٠ راكباً. أما وكالة الاستخبارات فاشتبهت في أحمد جبريل، إرهابي فلسطيني بارز، ونظريتها أن الإيرانيين كلفوه تفجير الطائرة. ثم لطالما حامت الشكوك حول العقيد القذّافي رئيس ليبيا. كان قد تعهد الانتقام من جراء القصف الأميركي لطرابلس عام ١٩٨٦، الذي كان بدوره انتقاماً للهجوم الذي استهدف ملهى في برلين وقُتل على الأثر جنديان أميركيان.

غير أن الشخص الوحيد الذي كانت لديه أدلة دامغة كان رئيس الشرطة في لوكربي،

جون بويد، الذي فتش عناصره التلال والوديان بحثاً عن الأدلة على أقدامهم. بعد ٦ أسابيع من التحقيق، وبعدما عثر أحد رجال بويد على قطعة من لوحة دارات لاسلكية بحجم طرف الإصبع، أيقنت الـ (أف بي آي) أن متفجّرة السيمتيكس خبئت في صندوق أسود خاص بجهاز راديو ماركة توشيبا. كان ذلك هو الدليل الوحيد في هذه القضية طوال أشهر عديدة.

قال ماركيز: «كان التحقيق بطيئاً إلى درجة بالغة. ففي واشنطن أراد الجميع أجوبة فوراً. من قام بهذه العملية؟ وكيف حدثت؟»

جمعت الـ (أف بي آي) أكثر من ١٠٠ محقّق أميركي وبريطاني واسكتلندي وألماني داخل قاعة مؤتمرات في فندق خارج واشنطن في أيار/مايو عام ١٩٨٩. كانت كل أمة وكل وكالة تتعقب خيوطها الخاصة. إذ لم يكن ثمة تعاون وتواصل حقيقي.

بعد ٦ أشهر من التفجير تم حل قوة المهمة الخاصة التابعة لـ (أف بي آي) التي تعمل على قضية لوكربي، باستثناء ماركيز ومجموعة صغيرة من محللي قضايا الإرهاب.

أمضى الاسكتلنديون الصيف والخريف يجمعون مئات الآلاف من شظايا الأدلة. وقد حصلوا على تدريب في ميدان الحادثة من قبل العناصر السابقين في الـ (أف بي آي) مثل ريتشارد هان - وهو رجل ظل ينقب في حطام التفجيرات الفتاكة طوال ١٥ سنة، منذ قضية هجوم (القوى المسلحة للتحرير القومي) على حانة فرونسيس في نيويورك التي لم تُحل. فتعلموا كيف يختلف الضرر الناجم عن تفجير بمادة السيمتيكس عن الحريق الناجم عن أشعة الشمس.

وسرعان ما اكتشف الاسكتلنديون أن قصاصات الملابس التي تحمل رقعة التعريف الآتية «صنع في مالطا» تم توضيبها داخل حقيبة سامسونايت نحاسية إلى جانب جهاز الراديو الذي احتوى على المتفجّرة. ولكنهم لم يخبروا الـ (أف بي آي). ثم اكتشف الألمان نسخة حاسوبية لسجلات أمتعة من مطار فرانكفورت؛ أظهرت أن حقيبة واحدة من خطوط مالطا الجوية قد نُقلت إلى خطوط بان أميركان الجوية، الرحلة ١٠٣ في فرانكفورت. ولكنهم لم يخبروا الاسكتلنديين. عاود فريق المحققّين الدولي الاجتماع في اسكتلندا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. ومن جديد كان حوار طرشان. انتاب ماركيز شعور فظيع بأن القضية لن تُحل أبداً.

قال ماركيز: «نواجه كماً هائلاً من المشكلات. هناك قدر كبير من المنافسة. الاسكتلنديون يقومون بعملهم. وهناك الألمان الذين يعطون السجلات إلى الاسكتلنديين حينما يرغبون في ذلك. والـ (أف بي آي) لا تزال تقوم بعملها... والجميع لا يزالون يقومون بعملهم».

ثم في حزيران/يونيو ١٩٩٠ ظهرت خدمات صغيرة أتت بعائدات هائلة. إذ تقاسم ستيوارت هندرسون، المحقق البارز الجديد في اسكتلندا وماركيز دليلاً واحداً هو صورة لقطعة صغيرة من لوحة دارات منفجرة داخل قصاصة قماش عائدة إلى قطع ملابس مالطية. زار الاسكتلنديون ٥٥ شركة في ١٧ دولة وعجزوا عن تحديد هوية القطعة. قال ماركيز: «لم يملكوا أية فكرة ولا أي دليل. لذا قالوا، ومن باب المزاح ربما، فلتجرّبوا أنتم. جرّبوا بأنفسكم».

أعطى المختبر الجنائي في الـ (أف بي آي) الصورة إلى وكالة الاستخبارات حيث كان في حوزة محلل في الوكالة صورة للوحة دارات مماثلة تقريباً، صودرت قبل ٤ سنوات من ليبيين اثنين في حالة ترانزيت في مطار داكار، السنغال. كُتب على الخف ٤ حروف: MEBO. لم يعرف أحد معناها.

مر ١٨ شهراً على تفجير الرحلة ١٠٣ التابعة لخطوط بان أميركان الجوية.

«اقطعوا السلاسل القيادية»

أتى التحقيق فسيفساء من الفرضيات والظنون. إذ إن قلة من الأشخاص في أعلى المستويات أبدت اقتناعاً بأن القضية ستجد حلاً. ينبغي أن يتحمّل أحدهم المسؤولية.

سُمّي روبرت سوان مولر الثالث رئيساً للقسم الجنائي في وزارة العدل في نهاية تموز/يوليو عام ١٩٩٠. وقد أحبه العملاء على الفور بالرغم من سلوكه الأرستقراطي. أسموه (بوبي ثري ستيكس).

تمتّع مولر بذهن حاد، ومزاج معتدل، واحترام عال للقضايا المعدة بإتقان. كان المدير المستقبلي للـ (أف بي آي) قائداً بالفطرة وكان جندي بحرية.

انتقل مولر من ماين لاين فيلادلفيا وبرنستون لقيادة كتيبة رماة في معركة في

فيتنام. وقد ورد في تقرير ريمسي يعود إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨ حول معركة في مقاطعة كوانغ تراي مديح لشجاعته في خلال مهمة للتفتيش والتدمير. إذ إن الملازم الثاني مولر قد انتقل بشجاعة[٢] لدى مواجهته لقوة تتألف من ٢٠٠ عسكري في شمال فيتنام من موقع إلى آخر، موجهاً رجاله لتنفيذ إطلاق نار دقيق وصائحاً بكلمات تشجعهم. ومن دون مبالاة تامة بسلامته الخاصة، قاد شخصياً فريقاً سقط في موقع أمامي عند خطوط العدو. وقد منح إلى جانب تنويهات أخرى نجمة البسالة البرونزية.

عُيّن في وزارة العدل في لحظة حساسة بالنسبة إلى الـ (أف بي آي). كان صدّام حسين قد غزا الكويت، والولايات المتّحدة تستعد لخوض الحرب في الخليج الفارسي. سجلت الـ (أف بي آي) بعض التوترات من جراء تحذيرات بوقوع أعمال إرهابية، اعتُبرت تهديدات من العراق بمهاجمة أهداف في الولايات المتّحدة. ولكن ما خُصّص لمناهضة الإرهاب من مال وقوى بشرية كان قليلاً وغير كاف.

وكذلك المعنويات، ويعود ذلك بشكل كبير إلى قيادة المدير ويليام سيشينز. قال بيل بايكر، رئيس القسم الجنائي في الـ (أف بي آي) المعين حديثاً، الذي عقد تحالفاً حساساً ومقرّباً مع مولر: «مثّل لفت الانتباه الكامل للمدير سيشينز تحدياً»[٣].

جعل مولر ماركيز مسؤولاً تماماً عن قضية لوكربي. لم يسبق لأي محلل استخباري في الـ (أف بي آي) أن أدار تحقيقاً كبيراً من قبل. كان ماركيز يقدم تقاريره مباشرة إلى بايكر، وبايكر إلى مولر. وقد اقتضت الأوامر التي تلقاها بأن يحول الاستخبارات إلى أدلة.

قال ماركيز: «قمنا حرفياً بقطع السلاسل القيادية في مقر الـ (أف بي آي). جلبنا وكالة الاستخبارات والاسكتلنديين والاستخبارات البريطانية إلى واشنطن. وجلسنا وقلنا: علينا تغيير طريقة تنفيذها للعمل. علينا أن نبدأ بتنفيذ الأمور بالطريقة الصحيحة... علينا أن نبدأ بتشاطر المعلومات».

لم يتمتّع ماركيز قط بسلطة رفع سماعة الهاتف والاتصال بأنداده في اسكتلندا. أجرى هذا الاتصال الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. فبدأت الأمور تتغير بسرعة.

علم ماركيز أن محكمة قضائية اسكتلندية كشفت لغز (ميبو) - وهي شركة الكترونيات سويسرية ظلت تعمل مع ليبيا طوال ٢٠ سنة. وبموجب هذه الحقيقة اكتشف أن مالكاً

للشركة اسمه إدوين بوليبه قد سلم باليد رسالة مفصلة إلى السفارة الأميركية في فيينا بعد أيام من تفجير لوكربي.

ما كانت الـ(أف بي آي) لتبحث عنها أبداً لولا حصولها على معلومة من الاسكتلنديين. أفاد مضمونها بأن: عملية تفجير الرحلة ١٠٣ التابعة لخطوط بان أميركان الجوية هي عبارة عن عملية ليبية. كان بوليبه يعرف ما يقوله: صنعت شركة ميبو ٢٠ جهاز توقيت عالي الدقة لليبيين.

ظلت رسالة بوليبه - وهي دليل هام في تحقيق يتعلق بعملية إرهابية دولية - مهملة وغير مقروءة قرابة سنتين.

أدرك بوليبه من جراء خبرته المريرة أن (أف بي آي) لا تملك غالباً فكرة عما يجري في ملفاتها الخاصة. كان المكتب عبارة عن هرم من الأوراق، وظل على هذه الحال حتى القرن الـ٢١. فيما كان ماركيز يدير مركز بحث وتحليل العمليات الإرهابية التابع لـ(أف بي آي) من العام ١٩٨٦ حتى العام ١٩٨٨، أوجد المكتب قاعدة بيانات تسمّى نظام المعلومات الإرهابية. قال: «هذا النظام عديم النفع تماماً حيث تمضي وقتاً طويلاً جداً في إدخال المعلومات ولا يسعك إخراج أية معلومة منه... يفيد بعبارة «لا يوجد سجل» في حوالى ٩٠ بالمئة من القضايا الرئيسية في المكتب. حاولنا بيعه إلى بعض الأشخاص لسنوات ولكن استخدامه لم يكن يسيراً البتة. كان عبارة عن فكرة ممتازة لم تجدِ نفعاً».

«قررنا أن نمضي قدماً»

عند مطلع ١٩٩١ امتلك ماركيز الخيوط الأولية لقضية ظرفية ضد القذّافي وليبيا. شعر أن ثمة زخماً يتشكل.

قال: «لدينا عملاء لـ(أف بي آي) يعملون مع عناصر شرطة اسكتلنديين ومالطيين على حجب الأدلة في مالطا، ويعملون بالتنسيق فيما بينهم. إننا نتشاطر المعلومات بشكل ممتاز. بدأنا نجد أسماء العناصر الاستخباريين الليبيين. وأحدهم يدعى عبد الباسط علي المقراحي».

تعرف بائع في متجر في مالطا إلى صورة المقراحي وأفاد أنه اشترى بعض الملابس التي وُجدت في مسرح الجريمة في لوكربي. وقد أظهرت سجلات الهجرة أن المقراحي كان موجوداً في مالطا في اليوم نفسه الذي تم فيه شراء الملابس. ففي شباط/فبراير ١٩٩١ فيما استعرت حرب الخليج استدعت الـ (أف بي آي) إدوين بوليبه لإجراء مقابلة دامت أسبوعاً. وقد تعرّف بتردد إلى صورة المقراحي وهو رجل ليبي يدير شركة تمويه تعمل مع شركة ميبو في زوريخ.

قال ماركيز: «إنني متحمّس جداً. الجميع متحمّسون جداً». أوجز هذا الكلام لروبرت مولر الذي ذكره ببرودة أعصاب بأن المشوار لا يزال طويلاً أمامهم.

احتاج ماركيز إلى تحويل المعلومات الاستخبارية إلى أدلة. احتاج إلى شاهد يربط المقراحي بحقيبة السامسونايت التي تحوي مادة السيمتيكس. احتاج أن يجد شخصاً يعرف أن الحقيبة نقلت المتفجّرة من الرحلة ١٨٠ على خطوط مالطا الجوية إلى الرحلة ١٠٣ على خطوط بان أميركان الجوية. عاد إلى وكالة الاستخبارات المركزية. أخبرته الوكالة بشكل متأخر بأنه كان لديها ذات مرة مخبر ليبي يدعى عبد المجيد جياكا في مطار مالطا الدولي. كان قد بدأ العمل مع وكالة الاستخبارات قبل ٤ أشهر من حادثة لوكربي. وكان يعمل لحساب الوكالة ليلة تفجير الطائرة. ولكن الوكالة أوقفت العمل معه بعد بضعة أشهر بعد أن اعتبرته يلفق الأكاذيب على المحقّقين معه بغية تحصيل المال.

كان ماركيز يتحرق شوقاً إلى التكلم مع مجيد، بغض النظر كم يبدو مريباً بالنسبة إلى وكالة الاستخبارات. في حزيران/يونيو ١٩٩١ نقلته الوكالة بالطائرة من سفينة بحرية قبالة شاطئ مالطا لتعطي للـ (أف بي آي) الفرصة لمقابلته في فيرجينيا. احتراساً منها وعن وجه حق من مخبرها، فرضت الوكالة شرطاً واحداً: لا تخبروا أحداً.

وَزَنَ ماركيز الأمور وكسر القواعد. رفع سمّاعة الهاتف واتصل بنده الاسكتلندي. قال لستيوارت هندرسون: «إن أخبرت أحداً بهذا الأمر فسأطرد. الرجل موجود في الولايات المتّحدة نظن أنه ربما يمتلك بعض المعلومات ولكننا غير متيقنين. سنبدأ بمقابلته غداً».

تم استنطق مجيد قرابة أسبوعين على الأقل في خلال أيلول/سبتمبر ١٩٩١. فأصر على أنه يعرف ٣ حقائق. عرّف المقراحي بأنه عنصر استخباري يعمل مديراً أمنياً

لخطوط ليبيا الجوية. وبأن مرؤوس المقراحي في مالطا كان يمتلك كمية السيمتيكس. وقال إنه رأى المقراحي يحمل حقيبة بنية كبيرة في مطار مالطا في الأسابيع السابقة لتفجير لوكربي. كان مجيد من دون أدنى شك شاهداً غير موثوق به. ولكن الـ(أف بي آي) وثقت بقوله الحقيقة بالنسبة إلى هذه النقاط الثلاث. فاعتقد ماركيز أنه يملك أساس قضية ستكون متينة في المحكمة.

وصل الأمر إلى مسألة الحرب أو القانون. وعاد القرار إلى الرئيس.

كان بوسع الولايات المتّحدة محاولة اختطاف المقراحي، فقد سبق لها أن اختطفت الإرهابيين من خارج البلاد من قبل. ولكن اختطافه في ليبيا يعد خارج نطاق قدرات وكالة الاستخبارات أو الجيش. كما كان بوسعها أن تحاول قتله. وكان ذلك غير مقبول آنذاك: قبيل حادثة لوكربي، حينما أرسلت إسرائيل فرقة قتل إلى تونس لقتل أبي جهاد، القيادي الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي دانت الولايات المتّحدة علناً هذا العمل وعدته اغتيالاً سياسياً.

وكان بوسع الرئيس مهاجمة ليبيا بالقنابل والصواريخ. فقد استهدف ريغان القذّافي بعدما فجر جواسيس ليبيا ملهى لا بيل في برلين قبل ٥ سنوات، متذرعاً بحقه في استخدام القوة دفاعاً عن النفس بموجب الفقرة ٥١ من شرعة الأمم المتّحدة. ولكن الدليل كان آنذاك دامغاً، في حين تطلبت قضية لوكربي دليلاً مكافئاً.

اعتقد الرئيس جورج دبليو بوش أن الإرهابيين هم مجرمون وليسوا أعداء مقاتلين. فاختار اللجوء إلى المحكمة. وافقه مولر في الرأي تماماً اتباعاً منهما للقانون إلى حيث يوصلهما. قال ماركيز: «قررنا أن نمضي قدماً في المحاكمة ونعلن النتائج للعالم». أدين المقراحي[٤] في الولايات المتّحدة واسكتلندا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وذلك بعد قرابة عقد من الزمن. مر عقد آخر حتى اتضح بشكل لا يقبل الشك أن العقيد القذّافي نفسه أمر بمهاجمة الرحلة ١٠٣ لخطوط بان أميركان الجوية كرد انتقامي عديم الرحمة ضد الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة. اكتملت دائرة العقاب حينما قامت طائرة تجسس أميركية من نوع (بريديتور) بمعاونة أعداء العقيد على تعقبه ومن ثم قتله في ليبيا، بعد ٢٣ سنة من حادثة لوكربي.

٤١

الشـيخ الضرير

يوم صدور الإدانات في قضية رحلة بان أميركان ١٠٣، افتُتحت محاكمة في جريمة في المحكمة الجنائية في مانهاتن. المدعى عليه هو السيد نصير، مهاجر مصري يعتمر قلنسوة بيضاء ويرتدي ثوباً أبيض، وهو من أتباع عمر عبد الرحمن، مجاهد ديني يُعرف بالشيخ الضرير. اتُهم نصير بجريمة قتل مائير كاهانا، قائد عصبة الدفاع اليهودية، وهي منظمة عدت لاحقاً إرهابية من قبل إسرائيل.

كان من بين الحضور مخبر للـ(أف بي آي) يتقاضى ٥٠٠ دولار في الأسبوع يدعى عماد سالم، وهو عسكري سابق في الجيش المصري، ملتح وأصلع الرأس. جلس سالم مع مساعدي المدعى عليه، وراح يحدثهم في الرواق في خلال الاستراحات، داخلاً بذلك إلى حياتهم.

كان سالم رجلاً متملقاً يعمل حارساً أمنياً في فندق وودوارد وسط مانهاتن حينما قامت نانسي فلويد، وهي عميلة للـ(أف بي آي) في مجال الاستخبارات المضادة الأجنبية، بمفاتحته في موضوع الجاسوسية في نيسان/أبريل ١٩٩١. قالت فلويد لسالم إن جواسيس روساً مشتبهاً فيهم يتردّدون إلى الفندق. فهل يقبل مساعدتها في مواصلة مراقبتهم؟

قال سالم، بإسهاب في الكلام، من يعبأ بأمر الحرب الباردة والروس؟ بوسعي إخبارك بالحرب المقدسة والشيخ الضرير؟

لم يسبق للعميلة فلويد أن سمعت بالشيخ الضرير بخلاف قلة من الناس. ولكن سالماً راقها، وهو أمر وقوعه يسير، ووثقت به وفي ذلك مغامرة من قبلها.

جندت سالماً مخبراً وعرّفته إلى عميل (أف بي آي) زميل لها وهو جون أنتيسيف، الذي انضم إلى المكتب قبل ٤ سنوات وعمل في قوة المهمات الإرهابية الخاصة المشتركة في نيويورك.

أبدى أنتيسيف اهتماماً بالغاً بالسيد نصير. كانت الـ (أف بي آي) قد صورت بعض شركائه وهم يتدربون على إصابة أهداف بواسطة أسلحة نصف رشاشة ويمارسون تدريبات شبه عسكرية. ولكنها لم تلحظ أي رابط إرهابي في قضية مصرع كاهانا، أو الدور الذي مارسه الشيخ الضرير فيها. على أن قوة المهمة الخاصة صادرت ٢٧ صندوقاً من الأدلة من شقة نصير بعد اعتقاله وضعتها الـ (أف بي آي) في مستودع. كان من بين الأدلة دفتر مذكرات نصير، وقد كتب المذكرات بالعربية ونداءات الشيخ إلى الجهاد المقدس. فضلاً عن وصف واضح لخطط لتنفيذ هجوم على نيويورك يهدف إلى «تدمير بنية دعائمهم الحضارية... ومبانيهم الدولية الشاهقة التي يفخرون بها»[١].

ظلت المذكرات غير مقروءة طوال ٣ سنوات. كان لـ (أف بي آي) آنذاك مترجم واحد قادر على قراءة العربية وفهمها. شهد باك ريفيل لاحقاً: «لو أن المذكرات تُرجمت وعولجت وحُللت وأثبتت صحتها على نحو صائب[٢]، للحظت الـ (أف بي آي) وجود صلة مباشرة بين قاتل مائير كاهانا والجماعة التي تآمرت وفي النهاية فجرت مركز التجارة العالمي».

من كان ليتخيل أن روحية المخرّبين الذين نفذوا التفجيرات في وول ستريت وواشنطن في نهاية الحرب العالمية الأولى قد أُعيد إحياؤها؟ من كان ليخطر على باله أن الإسلاميين الذين أخرجوا الجيش السوفياتي من أفغانستان يحولون غضبهم إلى أميركا؟ من كان ليصدق أن مكتب التحقيقات كان يوشك على مواجهة معركة أخرى في الحروب الصليبية بين المسيحيين والمسلمين؟ كانت كل هذه الأمور لا تُصدق تقريباً في ربيع العام ١٩٩١. إن التحقيقات التي فتحها قسم مناهضة الإرهاب في الـ (أف بي آي) في خلال تلك الأشهر انصبت كلها تقريباً على جماعات يمينية صغيرة - (حليقو رؤوس

منطقة لوس أنجلوس)، (رابطة النساء الآريات)، (ميليشيا الاحتياط في تكساس) - مال عناصرها إلى إيذاء أنفسهم أكثر منه إلى تهديد سلام الولايات المتّحدة وأمنها.

قال باك ريفيل: «كنا نشعر بالراحة التامة[٣]. انتهت الحرب الباردة واعتقدنا أننا نحن من فاز، فالشيوعية في الولايات المتّحدة ومنظماتها الحليفة قد دُمرت. وضعفت الثقة بالشيوعية كحركة عالمية. وطوق الإرهاب في الولايات المتّحدة وراحت وتيرته تخف على النطاق الدولي... بالإجمال أبلينا بلاء حسناً في التعامل مع تهديد الإرهاب بالرغم من مواجهتنا لكثير من المشكلات على طول الخط».

كان عماد سالم يعرض على الـ(أف بي آي) نظرة إلى المستقبل. ولم يلحظ المكتب ذلك.

«زلزِلوا الأرض تحت أقدامهم»

بدأ سالم يحضر محاكمة نصير في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وسرعان ما صادق أنصار المدعى عليه. ابتهجوا حينما أصدر المحلفون حكماً مجزأً. لم يكن ثمة شك في أن نصيراً قتل كاهانا. ولكن أدين فقط بحيازة السلاح والاعتداء. قال القاضي عند إصدار الحكم إن هيئة المحلفين لا بد وأنها فقدت عقلها. ثم حكم على نصير بالسجن ٢٠ سنة قائلاً: «أعتقد أن المدعى عليه ارتكب اغتصاباً بحق هذه البلاد وبحق دستورنا وقوانينا وبحق الناس الذين يسعون إلى العيش بسلام معاً»[٤].

قام سالم بزيارة نصير في سجن أتيكا سيئ السمعة، بعد أن قطع مشواراً طويلاً بالسيارة إلى شمال الولاية وعاد مع أفراد من دائرة الشيخ، مصغياً إليهم وهم يرسمون المؤمرات لتفجير رموز السلطة الأميركية. عمد سالم إلى مقابلة الشيخ، الرأس المدبر للمؤامرة، وسمع أولاً بأول خطط نقل الجهاد إلى أميركا. تعجب أندرو ماكارثي، وهو مدعٍ فيدرالي متحمّس قائلاً: «حقق الخرق الذي نفذه سالم نجاحاً باهراً حيث أفلح في الوصول إلى عبد الرحمن شخصياً ومن البداية تقريباً»[٥].

مد سالم الـ(أف بي آي) بأسماء وهويّات جميع الرجال تقريباً الذين تآمروا على تفجير مركز التجارة العالمي. لم يعرف الهدف الذي ينوونه. ولكن أصدقاءه الجدد

أخبروه بأن الهدف سيكون كبيراً، شيئاً لم يشهده العالم من قبل. كان هذا أمراً جديداً في حوليات الـ(أف بي آي): معلومات مباشرة عن مؤامرة إرهابية وهي تُرسم.

أمكن، بل وجب، كشف الخلية قبل الهجوم بوقت طويل. ولكن تحقيق الـ(أف بي آي)جمد في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٢ حينما أوقف المكتب عمل عماد سالم مخبراً.

اتخذ هذا القرار كارسون دانبار، رئيس فرقة الاستخبارات المضادة الأجنبية في الـ(أف بي آي) في نيويورك البالغ ٣٩ سنة من العمر. اشتبه بأن سالماً عميل مزدوج يعمل مع الاستخبارات المصرية. وقد فاقت الخشية من أين يكون سالم جاسوساً أجنبياً إلى حد كبير، أهمّية تحذيره من وقوع هجوم إرهابي. ولكن خشية دانبار وعملائه كانت أكبر منها بكثير.

عمد عميل الـ(أف بي آي) أنتيسيف إلى إخبار سالم بالآتي: «ما أمكننا السماح بأن يُشتبه في مشاركتك في أي تفجير[٦]. إن استهدف التفجير كنيساً مثلاً وأدى إلى قتل شخصين أو ثلاثة وقيل إن عميلاً في الـ(أف بي آي) شارك في هذا التفجير - فهذا غير مقبول، فسوف يثور الناس، وستقول الصحافة: 'كنا نوقن أن هذا سيحدث'، وسنحاكم، وسيُطرد موظفون لدينا». كان مكتب التحقيقات سيتحمل خزياً لا نظير له.

صُعقت عميلة الـ(أف بي آي) فلويد حينما سمعت بقرار دانبار. قالت لسالم: «لقد عولجت هذه الأمور بطريقة خاطئة تماماً منذ البداية». اعتقدت «أن عناصر الفرقة لا يفقهون البتة كيفية العمل... وأن المشرفين لا يعلمون ما الذي يجري. وأنهم لم يقضوا وقتاً كافياً للاطلاع على التاريخ».

عرف سالم التاريخ بشكل أفضل من غالبية الأشخاص. كان الشيخ الضرير أحد قادة حركة الجهاد الإسلامي المصرية عدة سنوات. كان يعظ بأن العنف السياسي يعاقب عليه اللّٰه. وقد سجن في القاهرة عقب دعمه الإيديولوجي لاغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١.

كان اسم الشيخ مندرجاً على قائمة الإرهابيين المراقبين التابعة لوزارة الخارجية الأميركية، ولسبب وجيه، ومع ذلك حصل على تأشيرة دخول إلى الولايات المتّحدة عام ١٩٩٠. أصدر التأشيرة موظف في وكالة الاستخبارات يعمل بشكل متخف قنصلاً لوزارة

الخارجية - وهو خطأ لا تبرير له، إذ وصفته ملفات وكالة الاستخبارات نفسها أنه «رجل الدين السنّي الأكثر عنفاً في مصر وحليف مقرب لحركة الجهاد المصرية»[٧].

لم يخف الشيخ طموحاته حيث قال في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، في خطبة في جامعه في بروكلين: «علينا أن نكون إرهابيين. علينا ترويع أعداء الإسلام وإخافتهم وإقلاق أحوالهم وزلزلة الأرض تحت أقدامهم».

«هذا سيدفع العالم أجمع إلى الجنون»

حدث انقلاب داخلي في الـ (أف بي آي) في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في الساعات الأخيرة لرئاسة جورج دبليو بوش. حيث تم اتهم ويليام سيشينز بإساءة أداء واجباته الرسمية بصفته مديراً لمكتب التحقيقات الفيدرالي.

لقد فرط سيشينز في سلطته بسبب انعزاله في مقر الـ (أف بي آي)، وتخليه عن مسؤولياته اليومية، وافتتانه بالمتطلبات الاحتفالية لمنصبه. ومن هنا راحت تنمو ثورة داخلية في المكتب في خلال الـ١٨ شهراً منذ أرسل سيشينز أرقى منافس له، باك ريفيل، صاحب المعارف الكثيرة – عميل الـ (أف بي آي) المفضل لدى الجميع في إبان إدارتي ريغان وبوش - ليقضي آخر مدة من وظيفته في دالاس.

إذ ذاك أعدت وزارة العدل تقريراً يتألف من ١٩٤ صفحة تتهم فيه القاضي سيشينز بالفساد - حيث حاول الحسم من ضرائب مدخوله، مستخدماً أموال الحكومة لبناء سياج أمني حول منزله تكلفته ٩٨٩٠ دولاراً، كما عاق التحقيق في صفقة محبة مزعومة على رهن منزله، مستخدماً سلطة منصبه لملذاته وراحته. ومع أن هذه لم تكن تهماً جنائية إلا أن التقرير قرئ على أنه اتهام سياسي وشخصي لاستقامة المدير وشخصه. كتب ريفيل إلى سيشينز قائلاً: «أطلب إليك القيام بالعمل الصائب لمكتبك وبلادك. استقل فيما لا تزال تتمتّع ببعض الكرامة وقبل أن تؤذي أكثر الوكالة التي تعهدت احترامها وتبجيلها».

إن كل مدير للـ (أف بي آي) ثبته مجلس الشيوخ كان يقضي ١٠ سنوات في وظيفته، بمشيئة الرئيس. لذا كان في إمكان بوش التصرف وفق توصية نائبه العام وإزاحة سيسشينز من وظيفته قبل تنصيب الرئيس التالي في ٢٠ كانون الثاني/يناير. أو ترك الأمر

لبيل كلينتون كي يحل المشكلة. فقرر أن يترك المشكلة للرئيس العتيد، وهي هدية وداع حاقدة.

بيد أن سيشينز رفض بنوع من المكابرة الاعتراف بالاتهامات، مدعياً أنه عاجز عن سماع نداءات التنحي، بالرغم من صدورها من داخل المكتب نفسه. مرت ٦ أشهر - ٦ أشهر عصيبة - ظل فيها هذا الرجل الثمل وفاقد القوة والحيلة محتجزاً في غرفته في مقر الـ (أف بي آي).

ثبت أن القدرة على قيادة الـ (أف بي آي) والسيطرة عليها لم تكونا من مواهب الرئيس كلينتون. فقبع سيشينز في موقعه في حالة تحد صامت. وقد لقي أول مرشحين قدمهما كلينتون لمنصب النائب العام الفشل الذريع؛ وذلك لانتهاكهما القانون بتوظيفهما مهاجرات غير شرعيات مربيات. كما أن كلينتون لولا النائب العام لما أمكنه طرد مدير الـ (أف بي آي). إذ إنه بعد ٣ أسابيع على تسلمه الرئاسة، أي في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٣، اتخذ خياره النهائي: جانيت رينو، المدعية العامة البارزة في ميامي، التي أصبحت أول امرأة تحتل منصب النائب العام وصاحبة أطول عهد في هذا المنصب في القرن العشرين. وكالحال لدى رئيسها وجدت الـ (أف بي آي) مصدر تعاسة دائماً.

شهدت رينو لاحقاً: «حينما تسلمت منصبي علمت سريعاً[٨] أن الـ (أف بي آي) لا تعرف ما تملكه. لم تكن اليد اليمنى تعرف ما تقوم به اليسرى». عاش العملاء في فجر عصر الإنترنيت في عالم الـ ٦٤ كيلوبيتة. وحينما جهزت الـ (أف بي آي) تكنولوجيا معلومات جديدة، كانت أصلاً قديمة الطراز. صُعقت رينو حينما علمت أن الـ (أف بي آي) عاجزة عن إجراء أبحاث بيانات أساسية، لم يكن المكتب قادراً على وضع ملفات قضاياه في إطار نظام حاسوبي من أجل تخزين المعلومات واستعادتها. انعزلت المكاتب الميدانية في عملها عن بعضها وعن المقار. إذ لم تتوافر وسيلة للعملاء من أجل التواصل فيما بينهم. وحتى عند قوى المهمات الإرهابية الخاصة النخبوية، كانت الملفات الورقية مكدسة على الأرض، وسجلات استراق الأسلاك التي يُحتمل أن تكون مدمِّرة لا تُقرأ نتيجة نقص في المترجمين، والأنماط المتكررة لا تُلحظ.

قالت رينو: «كان يُخيّل إلي أحياناً أننا أحرزنا التقدم، ومن ثم نجد شيئاً آخر كنا نجهل أننا لم نكن نمتلكه. صعب جداً على الـ (أف بي آي) حل تلك المشكلة».

على أنها بدأت تكتشف حسنات الـ(أف بي آي) وسيئاتها بعد بضعة أيام من تسلمها منصبها.

يوم الجمعة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، انفجرت قنبلة، زنتها ١٥٠٠ رطل حُمّلت على متن شاحنة مستأجرة، داخل مرأب سيارات يتألف من ٦ طبقات يقع في قبو البرج الأول من مركز التجارة العالمي. كان أكبر تفجير إرهابي يستهدف الولايات المتّحدة منذ انفجار بلاك طوم الذي هزّ مانهاتن وهشّم تمثال الحرية بعد أن وقع في مرفأ نيويورك عام ١٩١٦.

مات ٦ أشخاص في انفجار مركز التجارة العالمي، وأصيب أكثر من ألف شخص بفعل قوة عصف الانفجار والدخان والشظايا. انهارت الحجارة الإسمنتية في المرأب وصولاً إلى أسس المبنى. وقد بلغ عرض الحفرة التي خلفها الانفجار حوالى ١١٠ أقدام. استُخرجت قطعة هامة من الحطام بعد ٣ أيام من وقوع الانفجار: هيكل شاحنة مهشم يحمل رقم تعريف بالسيارة يخص شاحنة (رايدر) مستأجرة منذ أسبوع في نيو جيرسي. على أنه من حسن حظ الـ(أف بي آي) أن أحد المتآمرين كان من الغباوة بحيث عاد إلى شركة (رايدر) لتأجير الشاحنات، مبلغاً عن سرقة الشاحنة ومطالباً باستعادة العربون الذي تبلغ قيمته ٤٠٠ دولار.

تعجب ريتشارد هان، في مسرح الجريمة أي في مركز التجارة العالمي، وذلك بعد مرور عقدين عليه في العمل محققاً في الجرائم الإرهابية في الـ(أف بي آي) قائلاً: «السرعة التي حدثت فيها هذه الأمور والحظ الطيب الذي حالفنا يعدان استثنائيين»[٩]. لقد اعتقل ٤ من المتآمرين. غير أن عملية الاعتقال لم تكن سريعة بما يكفي.

فر صانع القنبلة من البلاد. كان الباكستاني عبد الباسط محمود عبد الكريم - الذي يُعرف باسم رمزي يوسف - والبالغ ٢٥ سنة من العمر قد وصل إلى الولايات المتّحدة من أفغانستان في شهر كانون الأول/ديسمبر. تميز يوسف بالفصاحة والثقة بالنفس حيث يجيد ٦ لغات، وقد درس العلوم الكيميائية والهندسة في جامعات بريطانية. كما كان جزءاً من شبكة عالمية امتدت من وديان وول ستريت إلى جبال هندو كوش.

كانت المؤامرة لا تزال حية. لم تلحظ الـ(أف بي آي) خيوطها. وكان العديد من أعضائها يعملون سراً في نيويورك.

رجع جون أنتيسيف من الـ(أف بي آي) إلى عماد سالم طالباً مساعدته بالعودة إلى عمل التخفي. وقد جرى بينهما حديث مرير من جراء غضب سالم الشديد لإخراجه بالقوة من التحقيق.

فقال لائماً: «قلت لكم إنهم سينفذون التفجيرات في نيويورك لكنكم لم تفعلوا شيئاً حيال ذلك. أخرجتموني من القضية»[١٠].

فأجاب أنتيسيف أنه كان «مقيداً عند كل منعطف» من قبل «الهراء البيروقراطي» لرؤسائه الحذرين.

قال سالم: «أريد التكلم مع رئيس الـ(أف بي آي). المعلومات التي قدمتها كانت ثمينة وقيّمة بما يكفي لإنقاذ البلاد من هذا التفجير... كم كارثة ستحدث إن انهار مركزا التجارة العالميان من جراء سفلة حمقى يحاولون تأدية دور المسلمين؟»

لم يتكلم سالم مع رئيس الـ(أف بي آي) الذي كان بعيداً عن التواصل مع الآخرين. ولكن بعد جدال شاق عاد إلى العمل مع الـ(أف بي آي) مخبراً. وقد تلقى أكثر من مليون دولار لقاء عمله. على أنه عرف بالشجاعة إلى حد التعرض للخطر، بحيث أوشك في حالات حساسة على أداء دور العميل المستفز. واستطاع إنجاح العملية التي زجت بالشيخ الضرير في السجن.

في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ أجرى سالم حديثاً مطولاً مع أحد مساعدي الشيخ الضرير الموثوق به، وهو مواطن سوداني اسمه سيديج علي. عرف أن الشيخ أراد من رجاله تفجير الأمم المتّحدة - أسماها «الدار الكبيرة». عندئذٍ تشاور سالم مع الشيخ نفسه. وفي ٢٣ أيار/مايو وصل المخبر إلى شقة الشيخ في مدينة جيرسي، حاملاً حقيبة تحوي جهاز تنصت.

قال سالم: «أود أن أعلم بالنسبة إلى الأمم المتّحدة، هل نعدها دار الشر؟ لأن ضربتي ستكون مدمّرة وليس فاشلة كتلك التي استهدفت مركز التجارة العالمي...».

أجاب الشيخ: «جد خطة، جد خطة... لإنزال الأذى بالجيش الأميركي نفسه. ولكن ضربة الأمم المتّحدة... لن تأتي في مصلحة المسلمين. ستؤذيهم بعمق».

- إذاً ننسى أمر الأمم المتّحدة؟

- لا.

- نحصر الضربة بالجيش.

- أجل.

في ٢٧ أيار/مايو قال سيديج لسالم إن عملية الأمم المتّحدة عادت إلى الضوء. ولديه هدفان جديدان: أنفاق لينكولن وهولاند، الخطوط الحيوية التي تربط مانهاتن بالبر الرئيسي لأميركا. اقتضت الخطة تدمير المعالم الثلاثة في وقت واحد.

قال سيديج: «سأتولى أنا أمر الدار الكبيرة[١١]. سيكون ثمة فرق ٥ دقائق بين التفجيرات. بوووم! سيسمع العالم أجمع الدوي! بوووم! هذا سيدفع العالم أجمع إلى الجنون!»

اجتمع المتآمرون الأساسيون في مستودع في كوينز مساء الـ٢٣ من حزيران/يونيو ١٩٩٣. تم تزويد المبنى بأجهزة تنصت ومراقبة من قبل الـ (أف بي آي). بدأوا يعبئون براميل نفط سعة كل منها ٥٥ غالوناً بزيت الوقود وسماد نترات الأمونيوم، وهي وصفة أساسية لقنابل إرهابية منزلية الصنع منذ السبعينيات. أو هكذا حسبوا: عمد سالم إلى تخريب حال المخربين عبر تزويدهم بالمغذّي الفائق للأعشاب من ماركة سكوتس (سكوتس سوبر سيرف بلدر)، قيمتها ١٥٠ دولاراً وهو عبارة عن سماد يفتقر إلى القوة التفجيرية.

أتت الاعتقالات سريعة - باستثناء حالة واحدة.

اختبأ الشيخ الضرير في جامع بروكلين. وقد سبّب الجدال حول كيفية التعامل معه رعباً بالغاً في الـ (أف بي آي). لم يشأ أحد في مركز القيادة رفع قضية ضده من سيشينز وصولاً إلى رجل اعترضوا عليه. ظنوا أنه من الأفضل الطلب إلى رئيس مصر حسني مبارك تسلمه. إذ سيكون من الأسهل بكثير ترحيل الشيخ - للاختفاء ثانية داخل سجن مصري زُجَّ فيه سابقاً.

كان مساعد المدير المسؤول عن الـ (أف بي آي) في نيويورك، جايمس فوكس، يعارض بشدة إجراء المحاكمة في القضية داخل محكمة.

أيقن قادة الـ (أف بي آي) أن ادانته ستطرح أسئلة قاسية. كان عملاء الشارع ورؤساؤهم في نيويورك يعلمون بأمر مفجّري مركز التجارة العالمي منذ عدة أشهر. فقد

حملت قوة المهمات الإرهابية الخاصة مذكرات نصير بين يديها - ولم تقرأها قط. كما كانت الـ (أف بي آي) قد دست سالم مخبراً بين الجهاديين قبل ١٤ شهراً من التفجير - وتركته.

اضطرّت النائبة العامة رينو إلى تقوية عمودهم الفقري الجماعي. فبعد ساعة من الجدال مع قادة الـ (أف بي آي) وأبرز المدّعين تحت قيادتها ضربت بيدها على طاولة الاجتماع، ونقرت على الخشب وقرّرت أن يدان الشيخ بتهمة التآمر التحريضي، وهو تشريع لم يُنفذ إلا نادراً منذ الغارات على الشيوعيين عام ١٩٢٠.

نصحت النائبة العامة أيضاً الرئيس بصرف ويليام سيشينز من إدارة الـ (أف بي آي) من جراء «عيوبه التحكيمية الخطرة». فانتهت سنوات عمل سيشينز بمواجهة كارثية بين مئات من عملاء الـ (أف بي آي) ومن بينهم قوة إنقاذ الرهائن، وفرقة مسيحية ألفية تدعى الداووديين (برانش دافيديانز)، في واكو، تكساس. استخدمت الـ (أف بي آي) قنابل مسيلة للدموع ضد هذه المجموعة المحصنة والمدججة بالسلاح، فأعطت قائدها النهاية التي أرادها. فمات ٨٠ من الداووديين ومن بينهم ٢٥ طفلاً بالنار التي أعقبت المواجهة. لذا ترك القاضي سيشينز جانيت رينو تتحمل الملامة.

ما أثار حزنه التام، هو اختيار بيل كلينتون قاضياً آخر لإدارة الـ (أف بي آي). كان لويس فري عميلاً جيداً في الـ (أف بي آي) لـ٦ سنوات ومدّعياً من الطراز الأول على مدى عقد من الزمن قبل تخليه عن ثوبه الأسود وارتقائه إلى مقعد القضاة عام ١٩٩١ في سن مبكرة وهي الـ ٤١. ويمكن القول إنه كان مدير الـ (أف بي آي) الأكفأ منذ هوفر؛ اعتقد أن كلينتون هو السياسي الأكثر موهبة منذ ريتشارد نيكسون.

هذا ما جعل حدة ازدرائهما المتبادل أكثر مأساوية وقوّض مكتب التحقيقات الفيدرالي وفي النهاية ألحق الأذى بالولايات المتّحدة.

٤٢

عيوب في درع الحماية

بعيد تنصيب لويس فري مديراً خامساً لـ (أف بي آي) في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ سلّم تصريح البيت الأبيض. أبى أن يدخل المكتب البيضوي. وأسبابه بسيطة وواضحة. إذ لم يعتبر فري الرئيس كلينتون قائداً أعلى بل موضوع قضية جنائية.

قامت الـ (أف بي آي) بفتح أول سلسلة من التحقيقات التي لا تنتهي في سلوك كلينتون الشخصي والسياسي. وفي النتيجة وجد فري صعوبة بالغة في التكلم مع كلينتون على أية مسألة. وقد استمر على هذا النحو على مدى عهد كلينتون الذي امتد ٨ سنوات بحيث لم يتكلم الرجلان معاً أكثر من ٥ أو ٦ مرات، وجهاً لوجه أو عبر الهاتف.

كتب فري في مذكراته: «أصبح يعتقد أنني أحاول تدمير رئاسته»[1]. وسرعان ما ندم المدير على قبول تعيينه في الـ (أف بي آي). ولكنه أبى المغاردة خشية أن يستبدله الرئيس بصحفي سياسي.

أيقن فري أن هذا النفور يقوض الـ(أف بي آي). كتب قائلاً: «إن الموارد الضائعة والوقت الضائع وحدهما كانا هائلين. لدرجة أن الصراحة باتت تمثل إشكالية إلى أقصى الحدود». ولكنه شعر بأنه مجبر على الحفاظ على مسافة بينه وبين الرئيس. زادت حدة الأمر بمرور السنوات. وبات يمثل خطراً على الولايات المتّحدة.

حذر جايمس ستاينبرغ، نائب مستشار الأمن القومي، وكان من عملاء الـ (أف بي

آي) الذين وقفوا في حالة صمت وانعزال قائلاً: «إن أحد أكبر العيوب التي تواجهها اليوم حكومتنا أنها منفصلة تماماً عن الرئيس أو البيت الأبيض»[٢].

وجد المساعدان البارزان في مجال مناهضة الإرهاب في مجلس الأمن القومي، ستيفن سايمون ودانييل بنجامين أن فري «غير مستجيب بتاتاً» لمخاوفهما المتفاقمة من هجوم إرهابي. كتبا: «ازداد عدم ثقته بالبيت الأبيض بشدة لدرجة بدا أنها أعمته». ولكنهما أيقنا أن كلينتون لا يسعه فعل شيء حيال هذا الأمر: «اعتُبر الحل الوحيد المتوافر أمام الرئيس تحت ظل القانون وهو صرف فري مستحيلاً سياسياً». حيث ليس في إمكان مسؤول بارز خضع لتحقيق من قبل الـ (أف بي آي) طرد مدير الـ (أف بي آي): «ستكون مجزرة ليلة سبت أخرى، انبعاث ريتشارد نيكسون».

خلص فري، الذي أنهى دراسته في كلية الحقوق في الأشهر الأخيرة لفضيحة ووترغايت، إلى أن كلينتون أسوأ من نيكسون. إن مناقبية المدير، التي نمت بقوة منذ أيام عمله خادماً للكاهن في الكنيسة، كانت له قوة منظفة بعد عهد القاضي سيشينز، وتوقيره للمكتب، الذي ترسخ في السنوات الست التي كان فيها عميلاً في الشارع، سرى عميقاً. ولكنها لم تطهر الـ(أف بي آي). عادت رعايته للكونغرس في المكتب بزيادة على الميزانية تبلغ مليار دولار وبآلاف من العملاء الجدد. غير أنها لم تجعل من الـ (أف بي آي) مؤسسة حكومية أقوى. كان فري شخصياً غير قابل للإفساد. ولكن هذا لم ينطبق على الـ (أف بي آي).

ظل فري يُغضب البيت الأبيض يومياً تقريباً طوال أكثر من ٧ سنوات. هناك قضية من بين قضايا كثيرة دارت حول تحقيق ضخم للـ(أف بي آي) في مزاعم أن الجهاز الاستخباري الصيني قد اشترى نفوذاً سياسياً في البيت الأبيض من خلال مساهمات شرعية في حملة انتخابية. وحينما عبّر الرئيس كلينتون عن عدم تصديقه هذه المزاعم، رد فري مكذباً البيت الأبيض[٣].

أمضى المكتب وقتاً وجهداً في العمل على هذه القضية أكثر مما أمضاه على أي تحقيق في قضية إرهابية في خلال عهد كلينتون. وقد أسفرت القضية عن عدة تهم جنائية بحق مساهمين صينيين، كان بعضهم وسطاء بين أصحاب النفوذ وطرف ثالث ولا يحملون أية إيديولوجيات أو سياسات معينة. غير أن مكتب التحقيقات قد أفلح

بقيادة فري في إخفاء أثمن مصدر لديه بشأن التجسس الصيني في الولايات المتّحدة، هو امرأة كاليفورنية متحمسّة سياسياً تدعى كاترينا لونغ، كانت تتجسس لحساب الصين في الثمانينيات والتسعينيات. وكانت طوال هذه المدة على علاقة جنسية مع العميل الخاص المسؤول عن قضيتها، وهو مشرف بارز على فرقة الصين التابعة للـ(أف بي آي) يدعى جايمس سميث - وفي بعض الأحيان كانت تعاشر خبيراً بارزاً في الاستخبارات المضادة لدى الـ (أف بي آي) يدعى ويليام كليفلاند. وقد دفع المكتب للونغ أكثر من ١,٧ مليون دولار لقاء عملها في المجال الاستخباري.

ظلت الـ (أف بي آي) تشتبه قرابة عقد من الزمن بأن لونغ عميلة مزدوجة. ولكن أحداً لم يشأ إحراج المكتب. فبقيت القضية تتفاقم سوءاً بضع سنوات. ولم يتضح إلا بعد مغادرة فري أن الاستخبارات الصينية والروسية والكوبية قد اخترقت جميعاً الـ (أف بي آي) في التسعينيات.

وكذلك فعل عضو في أخطر منظمة إرهابية في العالم وأقلها شهرة هو علي محمد. كما كان للقاعدة عميل مزدوج ينتحل صفة المخبر لحساب الـ (أف بي آي).

«معاناة الشعب الأميركي»

لم تواجه الولايات أي هجوم إرهابي، خارجي أو محلي، عام ١٩٩٤. ولكن التهديد بضربة كارثية للأمة بات جزءاً من الحياة اليومية للـ (أف بي آي) في بداية العام ١٩٩٥.

قال فري للكونغرس في بيان مكتوب آنذاك: «إن مجرد حل هذا النوع من الجرائم ليس كافياً[٤]. من المهم بدرجة أولى أن تقوم الـ(أف بي آي) بدرء الإرهاب قبل وقوعه». ولكن من دون استخبارات سيضطر المكتب إلى الاعتماد على الحظ الأعمى واللجوء إلى الأساليب القديمة.

ليلة الـ٦ من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، كان رمزي يوسف، مهندس تفجير مركز التجارة العالمي، في شقة في الطبقة الـ٦ في مانيلا، عاصمة الفيليبين، يعد مواد كيميائية مع زميله عبد الحكيم مراد. وفي حوالى الساعة ١٠ و٤٥ دقيقة مساء رأى حارس أمني الرجلين يهرعان إلى الأسفل حاملين حذاءيهما. وما لبث الدخان أن راح يتسرب من

نافذة شقتهما. فاعتقل مراد وفر يوسف وسافر إلى خارج مانيلا.

فتشت الشرطة الشقة فوجدت مصنع قنابل يتصاعد منه الدخان ـ مواد كيميائية وأجهزة توقيت وبطاريات وفتائل - إلى جانب وثائق وحاسوب محمول. وقد استغرق فك شيفرات البيانات المخبأة ضمن ملفات مشفّرة عدة أيام. لكن هذه البيانات أكدت اعتراف مراد بمشاركته في أكبر مؤامرة في سجلّات الإرهاب الدولي.

أُطلق على خطة مانيلا اسم مشفر هو بوجينكا. وكان يوسف قد عزم، إلى جانب ٥ من حلفائه، على زرع قنابل موقوتة متطوّرة على متن ١٢ طائرة بوينغ ٧٤٧- يونايتد، دلتا، رحلات شمالية غربية متجهة إلى الولايات المتّحدة من مانيلا وطوكيو وسيوول وسنغافورة وبانكوك وتايبي. كان على كل رجل أن يصعد إلى متن الطائرة ويغادرها في أول هبوط لها ويستقل وسيلة نقل أخرى. وبعد بضع ساعات تُسقط القنابل الطائرات فوق المحيط الهادئ. فلو كانت الطائرات مكتملة الركاب وسارت المؤامرة وفق المخطط، لقتل قرابة ٣٥٠٠ شخص في يوم واحد، لدى انفجار القنابل واحدة تلو الأخرى.

أعلنت الولايات المتّحدة تقديم مكافأة قيمتها مليونا دولار في مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقال يوسف. وبعد ٣ أسابيع تقدم أحد عناصر عصبته.

في ٧ شباط/فبراير اعتقلت الاستخبارات العسكرية الباكستانية، برفقة مجموعة من العناصر الأمنيين المسلحين من وزارة الخارجية يوسف في نزل قريب من السفارة الأميركية في إسلام آباد. وفي اليوم التالي، أعاده ٣ عملاء للـ(أف بي آي) جواً إلى الولايات المتّحدة. اعترف يوسف على متن الطائرة بفخر بمسؤوليته عن حادثة تفجير المركز التجاري العالمي. وافى لو سكيليرو، أبرز عميل لد (أف بي آي) في نيويورك الطائرة ورافق يوسف المعصوب العينين على متن طوّافة. واتجها إلى مركز العاصمة الإصلاحي في جنوب مانهاتن.

كانت ليلة صافية وباردة. حطت الطوّافة في مرفأ نيويورك. يتذكر سكيليرو: «سمحنا له بإزالة عصبة العينين[5]. راح يركز نظره على الطوّافة حينما كانت متاخمة لمركز التجارة العالمي. قال أحد العملاء الذين كانوا على متن الطوافة للسيد يوسف إن مركز التجارة العالمي لا يزال منتصباً. وكان جواب يوسف بكلمات واثقة 'ما كان ليظل على هذه الحال لو كان لدينا المزيد من المال'».

في ٢٠ آذار/مارس أطلقت فرقة دينية يابانية ألفية تدعى أوم شينريكيو، يقودها مرشد أعمى يدّعي أنه مجسّد يسوع المسيح، قوارير من الغازات السامة المنزلية الصنع داخل ٥ قطارات أنفاق في طوكيو. فقُتل ١٥ شخصاً وابتُلي العشرات بالعمى وأصيب الآلاف. كان شينريكيو يحظى بآلاف من الموالين، ويتحكم في عشرات الملايين من الدولارات، وسبق أن نفذ محاولات للقتل الجماعي باستخدام الجمرة الخبيثة والتسميم الناشئ عن تناول لحوم أو أسماك فاسدة.

ولكن لم يعرف أي عنصر استخباري أميركي شيئاً عن هذه الفرقة الدينية.

في ١٢ نيسان/أبريل سلمت شرطة مانيلا عبد الحكيم مراد إلى عميلي الـ (أف بي آي) الخاصين فرانك بيليغرينو وطوم دونلون. راح المأسور يتكلم بكل حرية مع العميلين في خلال توجههم جواً إلى آلاسكا، وتزود الطائرة بالوقود والانطلاق إلى نيويورك. كان كويتياً ارتاد مدرستين تعلمان التحليق في الولايات المتّحدة؛ وحلم باختطاف طائرة في واشنطن وتحطيمها في مقر وكالة الاستخبارات. أخبر مراد عميلي الـ (أف بي آي) بأنه ما لبث يعمل على مؤامرة بوجينكا مع رمزي يوسف طوال ٦ أشهر. قال إن الهدف كان «دفع الشعب الأميركي والحكومة الأميركية إلى المعاناة»[٦] بسبب السياسة الأجنبية للولايات المتّحدة في الشرق الأوسط.

في ١٩ نيسان/أبريل انفجرت سيارة (رايدر) مستأجرة تحمل ٤٨٠٠ رطل من زيت الوقود ونيترات الأمونيوم في المقر الحكومي الفيدرالي المؤلف من ٩ طبقات في مدينة أوكلاهوما. فعمد خبراء الإرهاب فوراً عبر التلفاز إلى إلقاء اللوم في هذا الحادث على الأصوليين الإسلاميين. ولكن الفاعل كان مواطناً أميركياً. اختار المقاتل اليميني الذي يدعى تيموثي ماكفي الذكرى السنوية الثانية لكارثة فرقة الداووديين (برانش دافيديانز) في تكساس لمهاجمة مركز للحكومة الأميركية. فاعتقل شرطي دورية على الطريق السريع ماكفي بعد ٩٠ دقيقة من الانفجار فيما كان يسرع على الطريق الممتد بين الولايتين وفي علبة قفازه مسدس وسيارته من دون لوحة أرقام. وقد عثرت الـ (أف بي آي) على محور دولاب شاحنته المستأجرة، مع الرقم التعريفي للآلية على بُعد مربعين سكنيين عن موقع الانفجار. وغدا الدليل قاطعاً في غضون يومين، ولو أن الـ (أف بي آي) أجرت

بلا هوادة ٢٥ ألف مقابلة على مدى السنتين التاليتين. وقد عد انفجار مدينة أوكلاهوما الهجوم الإرهابي الأكثر فتكاً على الإطلاق في تاريخ الولايات المتّحدة، حيث قُتل ١٦٨ شخصاً وأُصيب ٨٥٠.

في ٢٥ نيسان/أبريل تعرض رئيس جمعية الغابات في كاليفورنيا، الجماعة الضاغطة في مجال صناعة الأخشاب، للقتل بواسطة قنبلة وُضعت داخل طرد أُرسل بالبريد إلى مكتبه. فكان آخر هجوم من بين ١٦ هجوماً فتاكاً عزته الـ (أف بي آي) إلى جهة مشتبه فيها غير معلومة. وقد استمر التحقيق - الذي سُمي UNABOM نظراً إلى أن الأهداف الأولى شملت جامعات وخطوطاً جوية - مدة ١٧ سنة.

بدا وابل الـ ١١ شهراً من التفجيرات والمؤامرات هذا غير مترابط ـ رجل مجنون في الغرب الأوسط، فرقة دينية ألفية في اليابان، وخلية جهادية في مانيلا. ولكنه احتوى على أنماط متكررة. أراد رماة القنابل ذات مرة تأسيس مسرح سياسي. واليوم أرادوا حرق المسرح. كان الإرهاب سابقاً لعبة أمم. والآن بدأ يشبه حرب عصابات عالمية.

كان الإرهاب في حالة تحول. أما مناهضة الإرهاب فلم تكن كذلك. بعد اكتشاف مؤامرة تفجير مانيلا، سعى الرئيس كلينتون إلى توسيع سلطات الـ (أف بي آي) فيما يخص استراق الأسلاك والمراقبة بشكل كبير. فأوقفه الكونغرس الأكثر تحفظاً منذ ٢٠ سنة وتخلص من مشاريع قوانينها الأساسية - وأعاد إحياءها كلها بعد ٦ سنوات وفق قانون باتريوت.

خلفت شهور من المماحكة ٣ معايير فقط ذات مغزى. ضبط التشريع الجديد بيع المتفجّرات. وأنشأ إجراءات محاكمة سريّة لمشتبه فيهم إرهابيين. وأعطى الرئيس الضوء الأخضر «لتعطيل وتفكيك وتدمير البنى التحتية الدولية التي يستخدمها الإرهابيون الدوليون»[٧] والتي كانت عبارة عن لغة سياسية. كان هدف القانون واضحاً: تدمير الإرهابيين. ولكن كان على الولايات المتّحدة أولاً إيجادهم.

في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٥ وقّع كلينتون أمراً سرياً يهدف إلى خلق نظام جديد لمجال مناهضة الإرهاب الأميركي. واضعاً الـ (أف بي آي) في قمته. لكن كيف سيجدي ذلك نفعاً في حين أن الرئيس ومدير الـ (أف بي آي) لا يتكلمان معاً، كحال أمور كثيرة أخرى، ظل ذلك غير مفهوم. استُهل القرار الرئاسي ٣٩ بالكلام الآتي: «لن

نسمح للإرهاب بتحقيق النجاح. من خلال جهودنا في تطبيق القانون، سنوضح جلياً أنه ما من أولوية أعلى من ملاحقة الإرهابيين واعتقالهم ومحاكمتهم»[8].

كلف القرار الرئاسي ٣٩ الـ (أف بي آي) مسؤولية الكشف عن ترسانات مخبأة من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية بواسطة «فرق مكافحة للإرهاب ناشطة وعلى أهبة الاستعداد». كان هوفر قد بدأ يقلق بشأن هذا التهديد قبل حوالى ٥٠ سنة. كان لدى الـ (أف بي آي) أقل من ٥ عملاء مخصصين للعمل على مكافحة أسلحة الدمار الشامل عام ١٩٩٥. طلبت النائبة العامة رينو على الفور من الكونغرس ١٧٥ عميلاً إضافياً. فحصلت عليهم.

جعل هذا الأمر الرئاسي من تسليم المشتبه فيهم الإرهابيين وخطفهم من خارج البلاد ومحاكمتهم «مسألة أولوية قصوى» بالنسبة إلى الـ (أف بي آي). نادراً ما تم اللجوء إلى أسلوب تسليم المشتبه فيهم هذا ودار حول الكثير منهم اللغط في ظل رئاستي ريغان وبوش في العقد الماضي. وقد شاع استخدامه أكثر في عهد كلينتون وإنما سراً.

طلب الرئيس إلى المكتب «جمع وتحليل ونشر الاستخبارات حول الجماعات الإرهابية ونشاطات الإرهابيين الدوليين في الولايات المتّحدة». لم يكن لهذا الأمر سابقة حقيقية. لقد استطاعت الـ (أف بي آي) جمع الاستخبارات بشكل كاف. ولكنها افتقرت إلى القدرة على تحليلها لافتقارها إلى ٣ عناصر أساسية: لم يكن لديها الأشخاص المناسبون، ولا الحواسيب، ولا الوقت.

واجه الأمر الرئاسي عائق أشد تعقيداً فحواه أنه: «على مديري وكالة الاستخبارات والـ (أف بي آي) الحرص معاً وشخصياً على أن تحقّق وكالتاهما أقصى قدر من التعاون بخصوص مسألة الإرهاب. كما على وكالة الاستخبارات والـ(أف بي آي) ضمان تبادل المعلومات الإرهابية في الوقت المناسب». وفي الوقت نفسه ينبغي لهما تقاسم المعلومات الاستخبارية وتكليم إحداهما الأخرى والعمل معاً.

وقعت مهمة تنفيذ هذا الزواج القسري على أحد واضعي الأمر الرئاسي وهو المدير الاستخباري لمجلس الأمن القومي، المساعد مدخن السيجار والمتوتّر جداً والبالغ ٤٢ سنة من العمر، جورج تينيت. ففي ٣ تموز/يوليو ١٩٩٥ بعد ١٢ يوماً من توقيع الرئيس الأمر، تسلم تينيت منصب نائب مدير وكالة الاستخبارات. فراح يدير الوكالة بشكل

يومي وواصل إدارتها على مدى الـ٩ سنوات التالية. ثم أصبح المدير المساعد ثم المدير وقلده لويس فري منصبه محلفاً إياه اليمين.

مثّل إنشاء الروابط مع الـ(أف بي آي) إحدى المهمات المستحيلة التي واجهت تينيت. وقد ظن أن بمقدوره تنفيذها. بدأ الأمر بعقد صداقة مع فري. كان والدا تينيت يملكان مطعماً يونانياً في كوينز. في حين كان والد فري مرسلاً منسقاً في شركة شحن في بروكلين. فتوافق الرجلان ووثق أحدهما بالآخر. وكذلك في استطاعة الـ(أف بي آي) ووكالة الاستخبارات التوافق ربما أيضاً.

قررا تبادل مسؤولين في مجال مكافحة الإرهاب. فأرسلا ٤ عملاء بارزين من الـ(أف بي آي) إلى الوكالة؛ وأحالا ٤ عناصر من وكالة الاستخبارات داخل مكتب التحقيقات. وهكذا بات يُعرف التبادل ببرنامج تبادل الرهائن. ولم يتطوع أي شخص البتة.

وقد اختير دايل واتسون، عميل الـ(أف بي آي) الخاص المساعد المسؤول عن مدينة كنساس، أول رهينة. وأخبر بأنه سيصبح الرجل الثاني في المركز الجديد لمكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات. كان يتمتّع بالمؤهلات بقدر سواه: كان قد عمل على قضية التفجير التي وقعت في مدينة أوكلاهوما إلى جانب عمليات استخبارات مضادة تابعة لمكتب التحقيقات ضد جواسيس إيرانيين. راح واتسون يزن فرص النجاح وقرر البقاء في مدينة كانساس. رفض مرّتين وفي المرة التالية أُمر بالانتقال. على أنه كان سيرتقي في غضون سنتين إلى عنصر مسؤول عن مكافحة الإرهاب في الـ(أف بي آي).

أيقن واتسون سريعاً في خلال مهمته الجديدة أن الـ(أف بي آي) ووكالة الاستخبارات بوسعهما تحقيق إنجازات ملحوظة في مجال الكشف عن الحقائق معاً. أما ما ينبغي فعله بالمعلومات التي تجمعانها فتلك مسألة أخرى.

حصلت الـ(أف بي آي) على دفتر عناوين رمزي يوسف من الشّرطة في الفيليبين. وبعد تفحص الأسماء وأرقام الهواتف داخل الدفتر، اكتشفت الـ(أف بي آي) أن رجلاً في قطر يستخدم اسم خالد الشيخ قد أرسل حوالة مصرفية قيمتها ٦٦٠ دولاراً إلى أحد المشاركين في تفجير مركز التجارة العالمي قبل أيام فقط من حدوث التفجير. عرفت الـ(أف بي آي) ٥ حقائق بشأن الرجل في قطر وهي أنه مهندس حكومي. وهو عم

رمزي يوسف، ومتورّط في مؤامرة تفجير طائرات البوينغ ٧٤٧. وارتبط بتنظيم القاعدة وتوابعه سبع سنوات. وأن اسمه الكامل هو خالد الشيخ محمد.

لقد أدين سراً من قبل هيئة محلفين فيدرالية كبرى في نيويورك في بداية عام ١٩٩٦. وقد حددت وكالة الاستخبارات والـ(أف بي آي) موقعه في الدوحة، عاصمة قطر، وهي دولة تحالفت حديثاً مع الجيش الأميركي. فتباحثتا سراً مع السفير الأميركي باتريك ثيروس الذي كان نائب قسم مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية وقررتا الطلب معاً من أمير قطر المساعدة على تعقّب خالد الشيخ محمد. فماطل الأمير. ثم أرسل أحد وزرائه خبراً إلى المشتبه فيه أن الأميركيين يسعون وراءه. فهرب إلى مقاطعة نائية في باكستان، خارج متناول يد الاستخبارات الأميركية والقانون، ثم عبر الحدود إلى أفغانستان، وبدأ العمل مع تنظيم القاعدة على خطة لاستكمال ما بدأه مرتكبو تفجير مركز التجارة العالمي.

تناهى إلى سمع واتسون أن بمقدور الإرهابيين في أبعد الدول في العالم توجيه ضربة للولايات المتّحدة عند رغبتهم، فيهاجمون السفارات والقواعد العسكرية ورموز أخرى للسلطة الأميركية. في حين أن الـ(أف بي آي) وفق تركيبتها عاجزة عن ثنيهم أو تدميرهم. لذا تحتاج إلى إعادة تشكيلها للقيام بهذه المهمة.

تلقت الـ(أف بي آي) تمويلات إضافية بمئات الملايين من الدولارات من الكونغرس من أجل توظيف عملاء ومحللين استخباريين جدد لخوض الحرب على الإرهاب. فضاعف فري عدد الملحقين القانونيين خارج البلاد، مؤسساً وجوداً للـ(أف بي آي) في دول مثل السعودية وباكستان. والتقى العشرات من الملوك والأمراء وغيرهم من قادة الدول في مسعى منه لتأسيس جهاز استخباري عالمي النطاق. وهكذا بات عندئذٍ للـ(أف بي آي) سلطة مطلقة لتسلم زمام الأمور حينما يقتل إرهابيون أميركيين خارج البلاد. تسلم فري نفسه التحقيق في قضية تفجير أبراج الخبر في الظهران، الواقعة على طرف الخليج الفارسي في السعودية، في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٦.

قُتل ١٩ عسكرياً أميركياً وجُرح ٣٧٢ حينما دمرت شاحنة نقل بترول محمّلة بالمتفجّرات المجمع السكني (أبراج الخُبر) المؤلف من ٨ طبقات. كانت القنبلة أكبر بقليل من تلك التي انفجرت في مدينة أوكلاهوما. وكان القتلى ينتمون إلى (جناح

المقاتلة رقم ٤٤٠٤) التي تحرس الأجواء فوق العراق، منفذة منطقة حظر جوي من قاعدة الملك عبد العزيز.

رافق فري شخصياً مئات من العملاء والخبراء الجنائيين إلى الظهران، الذين راحوا ينقبون بين أطنان من الركام وسط الحر الشديد وهم «منهكون والعديد منهم مرضى يعانون الجفاف[٩]، ويعملون إلى أن يخرّوا، في بعض الحالات، على ركبهم، ويحفروا بأصابعهم»، ويفرزون الأشلاء البشرية من اللحم والعظم.

صار فري مهووساً بالقضية. وقد تبين أن ١٣ سعودياً كانوا متورّطين في التفجير، إلا أن فري ظن، من خلال أدلة ظرفية، أن حكومة إيران هي التي تقف وراء التفجير. اعتقد أن في الإمكان رفع قضية بحق إيران في المحاكم. كما اعتقد أن في وسعه مداهنة الأمراء السعوديين وتملقهم لتقاسم الأدلة الجنائية وفي النهاية تسليم المشتبه فيهم. إلا أنه حينما فشل في مسعاه الملاطف، استشاط غضباً - أولاً في وجه الأسرة الملكية، ثم في وجه الرئيس. أصبح فري مقتنعاً بأن كلينتون يفتقر إلى الإرادة السياسية والقوة المعنوية للانتقام لمصرع الأميركيين في الخبر. اعتقد أنه على الولايات المتّحدة الانتقام من إيران بسبب اقترافها عملاً حربياً. وراح يدفع في اتجاه هذه القضية باندفاع شخصي وحماسي طوال ٥ سنوات. ولكن أحداً لم يشاطره آراءه. فلم يحث البيت الأبيض أو وزارة الخارجية أو البنتاغون أو وزارة العدل إيران على معاقبة مشايخها أو جيشها. ما جعل فري يستنتج أن «حادثة الخُبر تمثل تهديداً للأمن القومي يتخطى كثيراً قدرات الـ (أف بي آي) أو سلطتها»[١٠].

وفي حين راح فري يماحك أمراء السعودية، فتحت الـ (أف بي آي) قضية جنائية بحق المنبوذ السعودي أسامة بن لادن في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٦. وهو الذي كان قد وصف في ملفات وكالة الاستخبارات حتى ذاك الحين بالممول الثري الذي يمول الإرهاب. ولكن قبل أيام، أصدر بن لادن أول إعلان حرب له ضد الولايات المتّحدة. ففي رسالة من أفغانستان، نشرتها صحيفة باللغة العربية في لندن، أثنى على تفجير الخُبر ونبّه أميركا إلى ضرورة سحب قواتها من السعودية.

كتب بن لادن: «ليس ثمة ما يحتاج إلى الشرح بيننا. هناك قتل فحسب».

«أي نوع من الحرب؟»

لم يكن التحقيق في قضية بن لادن مجرد معاملة ورقية. فقد كان بحوزة الـ (أف بي آي) شاهد.

قصد شخص منشق عن تنظيم القاعدة اسمه جمال الفضل، وهو سوداني اختلس ١١٠ آلاف دولار من خزينة بن لادن في الخرطوم، السفارة الأميركية في الدولة المجاورة أريتريا، الواقعة في القرن الإفريقي، في بداية الصيف. وقال لموظفة سفارة الخارجية: «لدي معلومات عن أشخاص يريدون تنفيذ عمل ضد حكومتكم[11]. إذ إنني كنت في أفغانستان أعمل مع جماعة وأعرف هؤلاء الأشخاص فعلياً، إنهم يحاولون شن الحرب على بلادكم ويكدون في التدريب، إنهم يبذلون قصارى جهدهم لشن الحرب على بلادكم».

سألت الموظفة الفضل: «أي نوع من الحرب؟»

أجابها: «ربما سيحاولون ارتكاب عمل ما داخل الولايات المتّحدة وسيحاولون مقاتلة الجيش الأميركي في الخارج، وربما سيحاولون تنفيذ تفجيرات تستهدف سفاراتها في الخارج. لقد عملت معهم أكثر من ٩ سنوات».

عمد ٣ عناصر من وكالة الاستخبارات إلى استجواب الفضل مدة ٣ أسابيع. ثم التزاماً بروحية التعاون لمكافحة الإرهاب المستجدة سلّمته الوكالة إلى الـ (أف بي آي).

سافر دانييل كولمان، عميل محنك أشيب الشعر عمل في الـ (أف بي آي) مدة ٢٣ سنة، وقد ألحق بقوة المهمات الإرهابية الخاصة المشتركة في نيويورك ومركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة الاستخبارات، إلى ألمانيا مع باتريك فيتزجيرالد، وهو مدع شاب مسؤول عن قضايا الأمن القومي في محكمة فيدرالية في مانهاتن.وهناك تكلما مع الفضل يومياً طوال أسبوعين. ثم عادا به إلى نيويورك ليظل في رعاية مكتب التحقيقات المتواصلة على مدى السنتين التاليتين. فراق الفضل كولمان وزملاءه العملاء فأطلقوا عليه لقب (جونيور) أي صغير.

كان جونيور بحلول العام ١٩٩٧ قد أعطى الـ (أف بي آي) فكرة عميقة عن جذور القاعدة وبنيتها ومطامحها وقادتها. وأخبرها بأن بن لادن لا يزال يتعهد مهاجمة الولايات

المتّحدة أقله منذ ٣ سنوات. إذ قال لأتباعه: «أميركا هي الأفعى وعلى تنظيم القاعدة قطع رأسها».

عاد دايل واتسون في الشهر عينه إلى مقر الـ (أف بي آي) رئيساً لقسم الإرهاب الدولي في شعبة الأمن القومي. وبناء على أوامر من المدير أمضى واتسون مدة طويلة من الوقت في ملاحقة أشباح في قضية تفجير أبراج الخبر. ولكنه بات اليوم مهتماً بالمستقبل أكثر منه بالماضي. تعلم الكثير في وكالة الاستخبارات. فالوكالة لديها آلاف من الأشخاص الجالسين والآخذين في التفكير. أما هو فكان من بين مهامه الكبيرة إيجاد طريقة للـ (أف بي آي) كي تفكر.

كان الأمر الرئاسي ٣٩ الذي أصدره كلينتون قد أمر المكتب بتحليل المعلومات السرّية المتعلقة بالتهديدات الإرهابية ووضع استراتيجيات لتعطيلها وتدميرها قبل أن تضرب ضربتها ثانية. وعد فري بنشر مجموعة من المحللين الاستراتيجيين من أجل تلك المهمة. كان التحليل الإستراتيجي هو الصورة الكبيرة، السلطة لمعرفة ما يدور في بال عدوك. لا يتعلق بما حدث قبل ٥ دقائق ولكن بما قد يحدث بعد ٥ دقائق؛ ليس تخميناً ذكياً وإنما استخبارات مصقولة ومغربلة. الإتيان من دونها على تصرف ما كان عادة عبارة عن مخاطرة قد لا تصيب.

راح واتسون ينظر إلى أرجاء مقر الـ (أف بي آي) متسائلاً: أين جميع المحللين؟ لقد وظف ٥٠ منهم أو أكثر في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ وهم يحملون شهادات عالية. ولكنهم صُدموا بالحالة الاستخبارية في الـ (أف بي آي). أين الحواسيب؟ أين البيانات؟ لقد غادر معظم الأشخاص الذين وظفوا في غضون سنة لشعورهم بأنهم عوملوا وكأنهم قطع أثاث وليس محقّقين فيدراليين. ففي نهاية القرن لم يبق للـ (أف بي آي) سوى محلل واحد يتابع قضية القاعدة.

ترأس واتسون وحدة مكافحة الأصولية الراديكالية في الـ (أف بي آي) ووحدة جديدة تتولى أمر أسامة بن لادن. كان لديه ٧ عملاء من بينهم دان كولمان مكلفون قضية بن لادن تحت قيادة العميل الخاص المساعد المسؤول عن مكافحة الإرهاب في نيويورك جون أونيل. قال واتسون: «ولكن في المقر، لم يكن هناك من يفكر في برنامج مكافحة الإرهاب[١٢] - ما هو التهديد وما نحاول فعله بهذا الصدد. وحينما

خطرت لي هذه الفكرة أدركت أننا مجموعة تفاعلية والرد على الفعل لن يوصلنا إلى تحقيق الوقاية». لم يكن أحد يفكر أين سيكون هدف القاعدة التالي ـ ولم يكن أحد يبحث في ذلك.

ولكن كان واحد من عملاء الـ (أف بي آي) يتكلم بشأن الأمر علناً وهو أونيل. كان شخصاً متباهياً يهوى استعراض قواه، ولكنه درس تفاصيل القاعدة بإمعان. اعتقد أونيل أن في وسعه إخبار كل من يريد الإصغاء بأن لدى الجماعة القدرة على ضرب الولايات المتّحدة في زمان ومكان تحدّدهما هي. حذر في خطاب في شيكاغو ذاك الربيع: «لقد تغير ميزان القوى[١٣]. لن تقوم أية دولة ذكية بمهاجمة الولايات المتّحدة في المستقبل المنظور بسبب تفوقنا العسكري. لذا فالطريقة الوحيدة التي يمكن فيها هؤلاء الأفراد مهاجمتنا وتحقيق فاعلية معينة هي عبر الأعمال الإرهابية».

وعد فري بأن يضع خطة لدرء هذا التهديد. كما أكد للكونغرس أنه «سيضاعف الأساليب المتبعة في تحقيقات مكافحة الإرهاب»[١٤]. ولكن أتى هذا الوعد بعد أن ضاعف الكونغرس ٣ مرات ميزانية مكافحة الإرهاب لتصبح ٣٠١ مليون دولار في السنة، حيث ارتفع إنفاق الـ (أف بي آي) من ٢,٤ مليار دولار إلى ٣,٤ مليارات في عهد كلينتون. كان لدى فري على الورق ١٣٠٠ عميل وعدد مساوٍ من المحللين وموظفي الدعم العاملين على مكافحة الإرهاب. في الحقيقة، لم تكن القوى بالصلابة التي تبديها الأرقام.

وجب على المكاتب الميدانية الـ٥٦ التابعة للـ (أف بي آي) وضع استراتيجيات وتقارير مكافِحة للإرهاب وتقديمها إلى المقر. وبعدئذٍ يقوم رؤساء الأقسام في المقر بإدماج تقارير المكاتب الميدانية لإنتاج استراتيجية تمتد ٥ سنوات. وسيقوم مسؤولو الأقسام بامتصاص ذاك العمل وتقديم التقارير للمدير. وسيضع المدير الخطة الاستراتيجية المنشودة. على أن الـ (أف بي آي) عملت على الخطة الاستراتيجية منذ وقوع الهجوم على مركز التجارة العالمي. ولم تنجزها قط.

أصبح واتسون يثق بريتشارد كلارك، مسؤول قسم مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض، الذي كان يعمل على مدى الساعة. فشاب شعره في الأربعينات من عمره، وشحبت بشرته كثيراً حتى بدا كأنه كان يسكن في ملجأ طوال عقد من الزمن منتظراً

سقوط القنابل. وقد كان هذا صحيحاً بطريقة ما إذ شغل كلارك مكتب أوليفر نورث القديم في جناح مجلس الأمن القومي المجاور للبيت الأبيض. كُتِب على لوحة فوق رف الموقد العائد إلى القرن الـ ١٩: فكر بطريقة شاملة، تصرف بطريقة محلية. وقد منحه كلينتون لقباً يتواءم مع مسؤولياته: المنسق القومي لفرع مكافحة الإرهاب.

راح كلارك يحاول تنسيق كل الأمور مع البنتاغون وصولاً إلى الشرطة. أراد رفع الخوف من الإرهاب في الولايات المتّحدة إلى المستوى المناسب وحماية الأميركيين من الهجوم - وهو هدف اعتبره «المسؤولية الأساسية للحكومة»[١٥] - ولكنه لم يكن مؤمناً جداً بقدرات فري على المساعدة في تلك المهمة. اعتقد أن الـ (أف بي آي) لا تستوعب التهديد الإرهابي الذي يستهدف أميركا. قال: «لم يقدموا لنا قط التحليل، حتى حينما كنا نطلبه. لا أظن أننا على امتداد فترة الـ ١٠ سنوات تلك حظينا فعلياً بقدرات تحليلية لما كان يجري في هذا البلد».

اعتقد كلارك أن على فري «تمضية وقته في إصلاح حالة الفوضى التي أصبحت عليها الـ (أف بي آي)، منظمة تتألف من ٥٦ إمارة وتفتقر إلى تكنولوجيا المعلومات الحديثة لدعمها. ربما وجب عليه تمضية مزيد من الوقت في تعقب الإرهابيين في الولايات المتّحدة[١٦]، حيث ترسخت القاعدة وأتباعها». وعوضاً عن ذلك كان يؤدي دور كبير المحقّقين في تحقيقي أبراج الخبر والتجسس الصيني. ولكن كلارك ظن أن «انخراطه الشخصي يبدو أنه ساهم في إنزال القضايا إلى أزقة معتمة وآبار جافة».

توصل واتسون إلى استنتاج أخطر. قال لكلارك: «علينا تحطيم الـ (أف بي آي) إرباً إرباً ثم إعادة بنائها».

«أردت إيذاء مكتب التحقيقات»

راح مدير الـ (أف بي آي) يحاول درء حدوث ذلك.

واجه فري سلسلة متصلة من المحن حينما تم تنصيب الرئيس كلينتون ليشغل ولاية ثانية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. حينئذٍ وصل خلافه مع البيت الأبيض إلى أقصى مداه. لم يتكلم فري مع الرئيس مطلقاً طوال ٤ سنوات تقريباً.

أوضحت النائبة العامة رينو سراً وعلانية أن ثقتها بفري تزعزعت. لقد وصل الأمر إلى هذا الحد في الأسبوع السابق لإعادة انتخاب كلينتون، حينما اتُهم رئيس قسم مكافحة الجرائم العنيفة في الـ (أف بي آي) بإعاقة العدالة - وهو المسؤول الوحيد الأعلى مقاماً في مقر الـ (أف بي آي) الذي تعرض للسجن بسبب جناية. كان قد أتلف وثائق تتعلق بإقدام فريق إنقاذ الرهائن على قتل زوجة مقاتل يميني في خلال مواجهة في بلدة روبي ريدج النائية في إيداهو؛ حيث قام قناص من الـ (أف بي آي) بإطلاق النار على المرأة وقتلها وهي تحمل طفلتها البالغة من العمر ١١ شهراً بين يديها. لم يكن هناك مذكرات تأمر باعتقالها. ولم تكن مطلوبة لاقترافها جرائم. فأُجبر فري على الاعتراف بأن الـ (أف بي آي) قد خرقت الدستور بسماحها لعملائها بإطلاق النار فوراً. عمد فري في نوبة مناقبية إلى تدمير الحياة المهنية لنائبه، الذي كان سابقاً صديقه المقرب، لإرساله فريقاً إلى موقع المواجهة.

أوشك فري نفسه على الوصول إلى نقطة الانهيار. كان قد اتهم الرئيس بالكذب، ورد عليه الرئيس في خلال التحقيقات التي طالت ٤ سنوات حول المساهمين في الحملات الانتخابية والسياسيين النفعيين الفاسدين الذين حاولوا التأثير في كلينتون. كان المدعي المستقل الذي يتولى القضية بالتنسيق مع الـ (أف بي آي) على وشك الإصابة باليأس بعد إنفاق ٣٠ مليون دولار، إلى أن سمع بأن متدرّبة قديمة في البيت الأبيض عمرها ٢٤ سنة واسمها مونيكا لوينسكي قدمت لكلينتون خدمات جنسية. قامت الـ (أف بي آي) بمراقبة طبيب البيت الأبيض وهو ينفذ أمراً باستخراج الحمض النووي لكلينتون عبر أخذ عينة دم من ذراعه. مع هذه القرينة ثبت الدليل أن الرئيس قد كذب تحت القسم بشأن علاقته الجنسية. فأعقبت ذلك أشهر عديدة من العذاب المسلي، الذي انتهى باتهام رسمي في مجلس النواب ومحاكمة في مجلس الشيوخ وحكم قضائي معلق.

اعتبر فري التحقيق مسألة مبدأ: تخلى كلينتون عن حياته السياسية وروحه الخالدة في مقابل بضع دقائق من المتعة الشخصية. اعتبرها الرئيس «محاكمة استعراضية ستالينية»[١٧]، مهمة تفتيش وتدمير سياسية، «هدر مفرط لمقدرات الـ (أف بي آي)» - مئات من العملاء «الذين استطاعوا العمل على قضايا القتل والمخدرت والإرهاب التي تحدث تأثيراً فعلياً» - فضلاً عن خطرها على أمن الولايات المتّحدة. فوافق

مدير الخدمة السريّة لو ميرليتي الذي اقتضت مهمته حماية حياة الرئيس على نحو قابل للتفهم. قال: «فيما كانت الـ (أف بي آي) تحقّق في علاقة الرئيس بمونيكا، راح عدد من العناصر الكبيرة في تنظيم القاعدة يجوبون الولايات المتّحدة».

غير أن فري لديه فضائحه الخاصة ليحقق فيها. قبل عقد من الزمن بدأت عمليات التجسس التي تقوم بها الـ (أف بي آي) في نيويورك تسوء. حسب المكتب أنه يعرف السبب. كان عضو من فرقة الاستخبارات المضادة الأجنبية قد بدأ بسرقة وثائق سرية وبيعها إلى الروس في صيف ١٩٨٧. وواصل التجسس لحساب موسكو بعد نهاية الحرب الباردة.

كان إيرل بيتس ينتمي إلى طراز العملاء النموذجي: بدا وسيماً، ذا فك مربع الشكل، متحفظاً إذ كان سابقاً نقيباً في الجيش ثم عمل كاتب محكمة لدى قاضٍ فيدرالي متحفظ. ولكن بعد ٣ أشهر من وصوله إلى منصبه الجديد راح يتجسس لحسابٍ موسكو. وقد أمضت الـ (أف بي آي) عقداً من الزمن حتى كشفت أمره.

قال في سياق اعتراف داخل السجن بعدما تلقى حكماً بالسجن ٢٧ سنة في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٧: «أردت إيذاء مكتب التحقيقات»[١٨]. أصر على أنه وطني يحب بلاده ولكنه يكره الـ (أف بي آي) التي خدم فيها ١٤ سنة بشغف. قال: «تفتخر الـ (أف بي آي) بحفظ الأسرار، وكنت سأضرب لهم فخرهم هذا». فاستنتج محققوه المربكون أنه رجل مجنون مهذب. قال المدّعي الفيدرالي في القضية: «لم يكن هناك مقدسات بالنسبة إلى بيتس».

يمكن قياس التكلفة الحقيقية للخيانة التي يرتكبها الخونة في فرع الاستخبارات المضادة الأميركية في خلال الثمانينيات والتسعينيات بالدماء والثروات. فأعدم قرابة ١٢ أو أكثر من العملاء الأجانب الذين عملوا لحساب الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات. على أنه تم التلاعب بالفهم الأميركي للتطوّرات السياسية والعسكرية في الخارج من خلال معلومات مضللة قدّمتها موسكو للولايات المتّحدة، بالرغم من إهدار عدة مئات من ملايين الدولارات، التي أُنفقت على التطوير السري للأسلحة الأميركية. فقد قام الروس والصينيون والكوبيون بتضليل وإرباك الـ (أف بي آي) بإرسال مئات من العملاء إلى أزقة مسدودة طوال سنوات.

مثلت الاستخبارات المضادة مكوناً رئيسياً لمكافحة الإرهاب الذي كان حقلاً وجب على وكالة الاستخبارات والـ(أف بي آي) التعاون فيه معاً مهما تكن الأثمان. فإن فشلتا تصبح الولايات المتّحدة في خطر. شرع الإرهابيون والجواسيس على السواء في التصويب على عيوب الدرع الوقائية لأميركا، بحثاً عن قلبها.

٤٣

هدف سهل

في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧ خرج دان كولمان من الـ(أف بي آي) إلى خارج السفارة الأميركية في نيروبي، كينيا، متعقباً تنظيم القاعدة.

قام الحرس البحري بحراسة مدخل المبنى البنّي البشع، على بُعد ٣ خطوات من رصيف يعج بوعاظ الشوارع والأطفال المشردين. مر كولمان ومعه زميلان من وكالة الاستخبارات عبر قلب أكبر مدينة في شرق إفريقيا تتولى إرشادهم الشرطة الكينية في أرجاء الشوارع الرمادية. وصلوا إلى منزل قذر عائد إلى وليد الحاج، مواطن أميركي مجنّس، وهو كاثوليكي ولد في لبنان وعاش بضع سنوات في تكساس. إلا أنه لم يكن في منزله ذاك اليوم. بل كان في أفغانستان مع أسامة بن لادن.

كان كولمان يتعقّب خيطاً قوياً: فجونيور الفضل حدد الحاج مسؤولاً عن الإمدادات في إفريقيا لحساب القاعدة. وفيما كانت الشرطة الكينية تراوغ زوجة الحاج الأميركية داخل منزله، عمد كولمان إلى مصادرة مذكرات وسجلات تجارية وحاسوب محمول (باوربوك). ثم نسخ تقني من وكالة الاستخبارات الملفات الموجودة على القرص الصلب للحاسوب، الذي كان يحتوي رسائل من وإلى أعضاء أساسيين للقاعدة في نيروبي. ذكرت إحدى الرسائل: «أعضاء الخلية الموجودون في شرق إفريقيا في خطر داهم. يجب أن يعلموا أنهم باتوا اليوم الهدف الأساس لأميركا»[1].

أخبرت الشرطة الكينية الحاج في إثر عودته إلى نيروبي بأن زوجته في خطر. فسافر هو وعائلته عائداً إلى أميركا. وفي غضون أيام، خضع لتحقيق من قبل الـ (أف بي آي) وهيئة المحلفين الفيدرالية الكبرى في نيويورك. فسئل في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عن آخر مرة رأى فيها بن لادن وعما يعرفه عن مخططات القاعدة لضرب الجيش الأميركي والمراكز الدبلوماسية. كما سئل عن خطط عمليات القاعدة في الولايات المتّحدة وفي ١٧ دولة أخرى منها كينيا والسعودية ومصر وأفغانستان. وقد استجوب بشدة حول الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في دفتر مذكراته.

كان أحد هؤلاء الأشخاص رجلاً معروفاً لدى الـ (أف بي آي) منذ قرابة ٥ سنوات: هو علي محمد.

«تم تعريفي إلى القاعدة»

قدم علي محمد خدماته طوعاً للـ (أف بي آي) بُعيد أول تفجير لمركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣. لقد بدا من النظرة الأولى وكأنه هدية مُرسلة من اللّه.

رجل أربعيني نحيل وأنيق وذو بشرة فاتحة اللون، عمل عسكرياً مدة ١٧ سنة في الجيش المصري، وعمد إلى تقديم نفسه إلى كل من وكالة الاستخبارات والجيش الأميركي. وافق الجيش على خدماته. كان قد خضع لدورة تدريبية مدتها ٤ أشهر مخصصة للعناصر الأجانب في فورت براغ، كاليفورنيا، وانضم إلى الجيش عام ١٩٨٦. لم يكن سوى رقيب ذخيرة. ولكنه قدم محاضرات حول الإرهاب الإسلامي للقوات الخاصة في الجيش الأميركي المعروفة باسم (القُبّعات الخضر) في مقر العمليات الخاصة في فورت براغ، فامتدحه رؤساؤه على عمله.

تقدم بطلب للحصول على وظيفة في الـ (أف بي آي) عام ١٩٩٠ ثم مجدداً في العام ١٩٩١، ساعياً للحصول على عمل مختص باللغة العربية من حيث إجراء مقابلات والإصغاء إلى سجلات استراق الأسلاك وترجمة الوثائق. لم يكن مكتب التحقيقات آنذاك، يقبل الناطقين باللغة العربية سوى مكتب سان فرانسيسكو وذلك بعد أن عرض محمد قصصاً مُعدّة بإتقان تقترح وجود صلة إجرامية بين مهرّبين مكسيكيين وإرهابيين

فلسطينيين. لكن بالرغم من أن طلبه بأن يعمل مترجماً وفق دوام كامل ظل معلقاً، إلا أنه قُبل مخبراً لـ (أف بي آي) بحلول العام ١٩٩٢.

فقد توجه محمد في نيسان/أبريل ١٩٩٣ بالسيارة إلى فانكوفر لإقلال صديق له من المطار. ولكن تم احتجاز صديقه - وهو زميل له جندي سابق في الجيش المصري انضم إلى التنظيم الجهادي - بعد أن وُجد في حوزته جوازا سفر سعوديان مزوّران. كانت شرطة الخيالة الملكية الكندية قد استجوبت محمد أيضاً. فاعترف بأنه يعمل لحساب الـ (أف بي آي) وعرض عليهم تقديم رقم هاتف مرجع له في مكتب الـ (أف بي آي) في سان فرانسيسكو. فأطلقه الكنديون بعدما كفله العميل. وحينما عاد محمد إلى كاليفورنيا، أخبر الـ (أف بي آي) قصة مذهلة. غير أن عملاء المكتب لم يفهموه.

كشف محمد أنه انضم سراً إلى تنظيم جهادي إسلامي مصري بعد تدريبه الأول في فورت براغ. وقال لاحقاً لقاضٍ فيدرالي، وهو يسرد ما قاله لـ (أف بي آي): «تم تعريفي إلى القاعدة[2] - القاعدةً هو التنظيم الذي يرأسه أسامة بن لادن - في خلال انخراطي في الجهاد الإسلامي المصري». كان قد «خضع لتدريب عسكري وآخر في أساليب التفجير الأساسية لدى تنظيم القاعدة في أفغانستان»، إلى جانب «تدريب استخباري... كيفية إنشاء خلايا يمكن استخدامها في عمليات».

كانت هذه المرة الأولى التي يسمع فيها أحد في الـ (أف بي آي) بتنظيم القاعدة أو بأسامة بن لادن.

لم ينقل عملاء الـ (أف بي آي) في سان فرانسيسكو المعلومات التي كشف عنها إلى واشنطن أو نيويورك. وفي غضون ذلك كان قد عاد للعمل لحساب القاعدة، مساعداً على إنشاء خلية نيروبي. وقد توجه بأمر من بن لادن إلى نيروبي لتحديد أهداف محتملة من أجل تفجيرها. التقط صوراً للسفارة الأميركية وجلبها إلى بن لادن في الخرطوم، عاصمة السودان. فنظر بن لادن إلى الصور وأشار إلى منحدر يؤدي إلى مرأب تحت الأرض. قال إن هذا سيكون أفضل مكان لقيادة شاحنة محملة بالمتفجّرات.

في المرة التالية التي تواصلت فيها الـ (أف بي آي) مع علي محمد، كانت المحادثة منذرة بالسوء. إذ إن محامي الدفاع الذي يعد لمحاكمة الشيخ الضرير بتهمة التحريض على الفتنة، أبلغ المدعي الفيدرالي أندرو ماكارثي بأنه يريد من محمد الإدلاء بشهادته

في المحكمة. فعمد هارلان بيل من الـ(أف بي آي)، وهو أحد العملاء الخاصين القليلين الناطقين باللغة العربية في الـ (أف بي آي)، بأمر من ماكارثي إلى تعقّب محمد هاتفياً في نيروبي وأخبره بأنه بحاجة إلى التكلم معه. فانقلب محمد عائداً إلى كاليفورنيا وأجرى مواجهة محتدمة مع بيل وماكارثي داخل غرفة اجتماعات في سانتا باربارا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

قال ماكارثي: «لقد وصف لي بأنه شخص ودود متعاون من قبل مشغليه[٣] - عملاء للـ(أف بي آي) في شمال كاليفورنيا يُفترض أنه يتعاون معهم. لكن سرعان ما اتضح جلياً أنه يستخدم الآخر». بعد المحادثة انتاب ماكارثي شعور قوي بأن مكتب التحقيقات يتعرّض لمكيدة من قبل إرهابي؛ راح يفكر «ينبغي للـ (أف بي آي) التحقيق معه لا أن تسمح له باختراقها». ولكن ماكارثي لم يكن يمتلك المعلومات التي احتاج إليها لتأكيد حدسه بأن الـ (أف بي آي) خبأت ما تعرفه عن هذا المخبر: «لم أعلم إلا بعد وقت طويل أن محمداً كان قد أخبر عملاء الـ (أف بي آي) في كاليفورنيا أن بن لادن يدير تنظيماً يدعى القاعدة».

لم يكن أعضاء وحدة مكافحة الأصولية الراديكالية الجديدةالتابعة للـ (أف بي آي) يعرفون شيئاً عن علي محمد والقاعدة آنذاك. عادة ما كانوا يملكون فكرة عن التحقيقات التي يجريها زملاؤهم. كما لم يكن مشرفوهم على علم بما يجري في الميدان. كان لدى الـ (أف بي آي) خبراء أفراد ولكن ليس مجموع معارف منظمة. إذ كانت المكاتب الميدانية الـ٥٦ التابعة للـ (أف بي آي) تعمل بشكل منعزل بعضها عن بعض. وكان العملاء نادراً ما يتكلمون مع المحللين. وكذلك كانت قوى المهام الخاصة الإرهابية في أرجاء البلاد في كلامها مع المقر. فيما كان مدير الـ (أف بي آي) لا يزال يجافي البيت الأبيض.

«أقتلوا الأميركيين»

في بداية شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧، أي بعد أسبوعين من مغادرته نيروبي عمد دان كولمان إلى مواجهة علي محمد عند تناولهما وجبة طعام في مطعم في ساكرامنتو. كان

المصري يعمل حارساً أمنياً لدى مقاول عسكري في كاليفورنيا. وفيما كان الرجلان يتكلمان قام عملاء للـ(أف بي آي) بتفتيش منزل محمد وبنسخ ملفات حاسوبه.

أتى الحديث من جانب واحد. وقد أظهرت مقابلة كولمان جملة من المخاوف: «أعلن محمد... أنه يحب بن لادن ويؤمن به[٤]. واعترف أنه درب أشخاصاً في «مناطق حربية» وأضاف أن هذه المناطق الحربية يمكن أن تكون في أي مكان. كما أشار محمد إلى أنه يعرف كثيراً من الأشخاص وأنه موضع ثقة وفي استطاعته جمع أشخاص مع آخرين يحتاجون إليهم».

أتى تحذير أقوى في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، إذ أعلن بن لادن وحليفه الجديد أيمن الظواهري، قائد الجماعة الجهادية الإسلامية المصرية من أفغانستان، توحيد قواهما وتأسيس أول جماعة إرهابية عالمية، ونُشر كلامهما في أرجاء العالم.

قالا: «إننا نصدر الفتوى الآتية. يعتبر قتل الأميركيين وحلفائهم – مدنيين وعسكريين – واجباً فردياً على كل مسلم قادر على تنفيذه في أية دولة يجد فيها إلى ذلك سبيلاً».

وانطلاقاً من ثمار تحقيق دان كولمان في نيروبي، راح المدعي الفيدرالي المسؤول عن هيئة المحلفين الكبرى في نيويورك، باتريك فيتزجيرالد، يستعد ليدين بن لادن. وفي الوقت نفسه، صرّحت النائبة العامة جانيت رينو بمراقبة الهواتف الخلوية والأخرى العاملة عبر الأقمار الاصطناعية لعناصر القاعدة داخل الولايات المتّحدة وخارجها. ولكن فيما راحت المراقبة تلتقط إشارات وأمارات دالة على بدء الهجوم، أخذ التحقيق يتعرض للمماطلة والتوقف.

واصلت الـ(أف بي آي) تعقّب تنظيم القاعدة في إفريقيا. فيما كانت وكالة الاستخبارات تتهيأ للقبض على أسامة بن لادن أو قتله في أفغانستان. وقد توافر بين أيدي الوكالتين دليل على هجومه التالي: كشفت ملفات الحاج وإفادات التنصت الهاتفي على ٤ هواتف في نيروبي هويّات ما لا يقل عن ٤ رجال مشاركين في مؤامرة تفجير تهيئ لها القاعدة. ولكن أبرز مكافحي الإرهاب في أميركا كانوا منشغلين في شن بعضهم حرباً على بعضهم الآخر أكثر منه رسم الخطط المتقنة.

أبى رئيس قسم الأمن القومي في الـ(أف بي آي) جون أونيل تقاسم ملفات الحاج مع الوكالة. كما أبى رئيس وحدة مكافحة بن لادن التابعة لوكالة الاستخبارات، مايكل

شوير بعد أن صادرت وكالة الاستخبارات سجلات القاعدة بواسطة غارة شنتها في أذربيجان، تقاسمها مع الـ (أف بي آي). فبنى الرجلان جدراناً مملطة بالحقد المتبادل. حينما توفّي أونيل في الهجوم الثاني على مركز التجارة العالمي، قال شوير: «إن موته كان الأمر الجيد الوحيد»[٥] الذي حدث ذاك اليوم. وأضاف: «قام أونيل بتسميم العلاقات بين الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات[٦]. كما أخفى معلومات عن الـ (أف بي آي) الشركاء في المجتمع الاستخباري؛ وضلل لجان الكونغرس الاستخبارية وعطّل عمليات مناهضة للقاعدة في الخارج».

«كنت مشدودة بانتظار حدوث السقوط»

تذكرت سفيرة الولايات المتّحدة إلى كينيا، برودنس بوشنيل، كل ما حدث لدى انفجار قنبلة في نيروبي في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨.

قالت: «ظننت أن المبنى سينهار، وأنني سأقع مع كل هذه الطبقات[٧]، وأنني سأموت، وكل خلية في جسمي مشدودة بانتظار حدوث السقوط».

كانت مغطاة بالدم، ولكنها لم تعرف إن كان دمها أو دم أشخاص آخرين. تتذكر قائلة: «رأيت بقايا متفحمة لجسم بشري. رأيت مؤخر المبنى متهدماً تماماً، ودماراً فظيعاً، وأيقنت أن أحداً لن يسرع إلى إنقاذي».

توجه رجلان يقودان شاحنة نقل محمّلة بطن من المتفجّرات إلى مدخل مرأب السفارة الواقع تحت الأرض، تماماً كما أشار بن لادن إلى علي محمد قبل ٤ سنوات. هشم الانفجار السفارة من واجهتها حتى جدرانها الخلفية، وهدم مبنى مكاتب تجارية في جوارها. فقُتل ١٢ أميركياً و٢١٢ كينياً. وأُصيب قرابة ٥ آلاف شخص، أكثرهم أصيب بالعمى أو بالتشوهات من جراء الزجاج المتطاير.

أيقنت السفيرة أن هناك خلية تابعة للقاعدة في نيروبي، واشتبهت بقوة في رغبة بن لادن في مهاجمة سفارتها. قالت: «بُلّغت في واشنطن أننا نبتغي إحباط نشاطاته، وبدا لي أمراً منطقياً جداً»[٨]. ثم دخل رجل مصري إلى السفارة وأطلع عنصراً من وكالة الاستخبارات على أن المبنى سيتعرّض للتفجير. قالت السفيرة: «لقد تم التأكيد لي أن

هذا الرجل قد فعل الأمر عينه عدة مرات في سفارات أخرى في إفريقيا. فعُدّ كاذباً».
ولكن لم يكن كذلك. بل كان أحد المفجّرين الذين هاجموا السفارة الأميركية في دار السلام، تانزانيا، بعد بضع دقائق من وقوع تفجير نيروبي، فقُتل ١١ شخصاً وجُرح ٨٥.

بدأت الموجة الأولى من عملاء الـ (أف بي آي) - أكثر من ٢٥٠ عميلاً - بالتوافد إلى نيروبي ليلة الانفجار. في النهاية نشرت الـ (أف بي آي) ما يقارب الـ ٩٠٠ شخص في موقعي تفجير السفارتين في شرق أفريقيا، وهو أكبر تحقيق خارج البلاد في تاريخ الـ (أف بي آي).

لم تشأ السفيرة بوشنيل لهم أن يبدوا نظير الجيش المحتل. أجرت «مفاوضات قوية حيال مسألة قدومهم حاملين أسلحة»، وأقنعتهم العميلة الخاصة المسؤولة عن قدوم القوات، شيلا هوران، وهي واحدة من أوليات النسوة اللواتي تسلمن مراكز قيادية في الـ (أف بي آي)، بجعل العملاء يرتدون ملابس عادية، ويحملون أسلحتهم بسرية، ويعملون مع الشرطة الكينية. قالت السفيرة: «الكينيون هم الذين كانوا يقرعون الأبواب ولكن لم ينخدع أحد. آخر ما احتجت إليه هو التعامل مع أكاذيب تتعلق بكيفية معاملة الناس من قبل الشرطة و الـ (أف بي آي)».

أول رجل اعترف كان محمد عودة، وهو فلسطيني ولد في السعودية، ونشأ في الأردن وتعلم في الفيليبين. اعتقلته شرطة مصلحة الهجرة في مطار كاراتشي الدولي في الباكستان، حاملاً جواز سفر مزوّراً بشكل غير متقن وعلى جسمه آثار مواد كيميائية متفجّرة. فأبقته أسبوعاً ثم أعادته إلى كينيا بعد الخضوع لتحقيق من قبل الـ (أف بي آي). عند ذاك الحين كانت الشرطة قد فتشت مسكنه في نيروبي، حيث وجدت رسوماً حول المنطقة المحيطة بالسفارة الأميركية إلى جانب دفاتر ميزانية تتعلق بأسلحة وتدريب.

جلس عودة مع جون أنتيسيف من الـ (أف بي آي) - العميل نفسه الذي تسلم التحقيق السري في حادثة التفجير الأول لمركز التجارة العالمي - في مقر الشرطة في نيروبي في ١٥ آب/أغسطس. سرد المشتبه فيه قصة حياته. فأقر بالولاء لبن لادن وتنظيم القاعدة قبل ٥ سنوات في بيشاور، باكستان. وظل يعمل أشهراً على مخطط تفجير نيروبي.

قال أنتيسيف: «صرّح أن سبب تكلمه معنا الآن هو أن الأشخاص الذين كان يعمل معهم راحوا يدفعونه أكثر فأكثر وكلهم رحلوا وبقي هو هنا يواجه مشكلات كبيرة»[٩].

اعتبر عودة أن التفجير خطأ فادح. لم يعجبه مصرع العديد من المدنيين والكينيين. قال: «إن تفجير أبراج الخبر كان أفضل بمئة مرة وإن الشخص الذي قاد الشاحنة المحملة بالمتفجّرات كان عليه أن يوصلها إلى داخل المبنى أو أن يموت وهو يحاول ذلك».

سرعان ما اتضح أن عودة يبلغ عن حليفه وهو ثاني رجل يعترف.

ركب محمد العوهلي في مقدمة الشاحنة التي دمرت السفارة. لكنه أصيب بنوبة فزع في اللحظة الأخيرة. حينما رفض حارس أمني كيني رفع الحاجز الخشبي عند مدخل المرأب، قفز العوهلي من الشاحنة، ورمى قنبلة صوتية ثم ولى الأدبار. بعد أن مُني بإصابة قوية من جراء الانفجار توقف في فندقه ثم دخل المستشفى. فأبلغ موظف الفندق الشرطة الكينية التي وجدته في المستشفى وفتشته وأخذت نسخة مفصلة عن مخططات التفجير من جيب سرواله ثم اعتقلته.

قال ستيف غودين من الـ (أف بي آي)، الذي بدأ ينتزع اعترافات المشتبه فيه وسط مركز محتشد للشرطة في نيروبي على مدى الأسبوع التالي: «أراد إخبار القصة كاملة من البداية حتى النهاية»[١٠].

كان غودين في إجازة على شاطئ نيو جيرسي حينما استُدعي لأداء واجباته في نيروبي. لم يسبق له قط العمل على قضية إرهاب دولي. ولم يعمل على سواها طوال الـ ٥ سنوات التالية.

العوهلي شاب سعودي ثري يبلغ ٢١ سنة من العمر ولد في ليفربول، إنكلترا، ولم يتعلم القرآن وأحكام الشريعة فحسب بل التاريخ والعلوم السياسية أيضاً. ترك عائلته لينضم إلى العمل الجهادي في أفغانستان قبل سنتين. قال عميل الـ (أف بي آي): «لقد التقى السيد بن لادن عدة مرات وأبدى له اهتمامه بالمهام التي يروقه القيام بها. قال له السيد بن لادن: «خذ وقتك. ستأتي مهمتك في وقتها».

تعمق التحقيق في مخططات القاعدة وأهدافها. قال غودين: «شرح لي العوهلي أن أسامة بن لادن يتربع على قمة القاعدة ولكن لديه عدة قادة عسكريين كبار يخضعون لإمرته مباشرة، وهو يقدم الأهداف السياسية لهؤلاء القادة العسكريين. ثم يعمد هؤلاء القادة إلى تقديم التعليمات إلى مرؤوسيهم». في ذاك الصيف علم العوهلي أن مهمته تقضي بأن ينفذ عملية انتحارية.

قال العوهلي لغودين: «هناك عدة أسباب وراء اختيار السفارة في نيروبي. أولاً هناك وجود لعدد كبير من الأميركيين في السفارة الأميركية في نيروبي؛ وترأس هذه السفارة الأميركية امرأة، وإن أدى الانفجار إلى قتلها فهذا سيكسب التفجير شهرة أكثر. كما هناك عدد من المبشّرين المسيحيين في السفارة. وأخيراً... تعد هدفاً سهلاً».

أتم العوهلي اعترافه بالكشف عن أكبر مطامح بن لادن: «هناك أهداف في الولايات المتّحدة يمكننا ضربها، ولكن الخطط لما تكتمل بعد، لم نعد كل العدة بعد لتنفيذ ذلك»، وفق ما قاله لغودين. «علينا تنفيذ عدة هجمات خارج الولايات المتّحدة وهذا سيضعفها ويفسح لنا في المجال كي نقدر على تسديد ضربتنا داخلها».

نقلت الـ (أف بي آي) الاعترافات من نيروبي إلى واشنطن. لأول مرة حصلت الولايات المتّحدة على دليل دامغ يؤكد أنها عرضة لهجوم تنظيم القاعدة.

في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، رد الرئيس كلينتون بوابل من صواريخ الكروز. والأهداف هي مخيمات تدريب خارج خوست، أفغانستان، ومصنع صيدلة خارج الخرطوم، السودان. حسبت وكالة الاستخبارات أن بن لادن موجود في مخيم التدريب؛ كانت الاستخبارات أصلاً واهنة. أفادت الوكالة أيضاً بأن المنشأة الصيدلانية هي مصنع لأسلحة كيميائية؛ لكن ثبت أن الدليل ضعيف جداً. عُدت الهجمة المضادة في أرجاء العالم إخفاقاً تاماً، زاد من حدته الاعتراف العلني للرئيس بأن الـ (أف بي آي) ضبطته وهو يكذب بشأن حياته الجنسية. فأتى إذلاله تاماً واتهامه مؤكداً.

وصل لويس فري إلى نيروبي قبل بضع ساعات من شروع صواريخ الكروز في الدوران داخل قاذفاتها. تتذكر السفيرة بوشنيل: «وجب أن نلتقي في صباح اليوم التالي[١١]. غير أنني تلك الليلة تلقيت اتصالاً هاتفياً طارئاً يبلغني بأن المدير قادم لمقابلتي من فوره». نهضت من سريرها وارتدت ملابسها. قالت السفيرة: «حينما وصل فري بدا مضطرباً. إذ كان قد علم من فوره أن الولايات المتحدة ستشن هجمة صاروخية ولم يحذّره أحد مسبقاً. أراد أن يعرف ما أعلمه - وكنت آنذاك أقل علماً منه بما يجري - وما هي خطتي».

خشي فري أن ينجم عن الهجمات الصاروخية انتفاضة إسلامية في كينيا، حيث يمثل المسلمون نسبة تقدر بأقل من واحد إلى ١٠. قال للسفيرة: «أفترض أنك ستخلين

المكان. سأنقل كل طاقم عمل الـ (أف بي آي). بقي لدي ٥ مقاعد إضافية على متن الطائرة القادمة إلى هنا وسأعطيها لك. بوسعك أن تقرّري من هم الأشخاص الذين سيرافقونك». ثم انصرف.

صُدمت بوشنيل. فاستدعت عناصر الأمن المكلفين حمايتها إلى منزلها. سردت قائلة: «نظر واحدنا إلى الآخر بدهشة وارتباك». قالت: «نظراً إلى الغضب الذي يكتنف صدور الكينيين تجاه تنظيم القاعدة، والعدد الصغير للملسمين في نيروبي، أسوأ ما يمكن أن نشهده هو غضب الناس العائدين من صلاة الجمعة في مسجد على بُعد مسافة معينة. قررنا إقفال السفارة ظهراً، وإخطار الناس بالبقاء في منازلهم، وأن نرى ما سيحدث. فلم يحدث شيء. في غضون ذلك همّ عناصر الـ (أف بي آي) بكل بنادقهم الطويلة والقصيرة وبزّاتهم الناعمة بالمغادرة سريعاً».

لم يخرج فري جميع عملائه من إفريقيا. في ٢٧ و٢٨ آب/أغسطس أي بعد أسبوع من إطلاق هجمات صواريخ الكروز، قام جون أنتيسيف وستيف غودن من الـ (أف بي آي) كل على حدة بنقل عودة والعوهلي إلى نيويورك وفق الإجراءات الرسمية لقانون تسليم المجرمين. ومن دون أي إكراه أو تهديد انتزعت الـ (أف بي آي) اعترافاتهما كاملة إلى جانب معلومات حساسة حول الانتشار العالمي للقاعدة. ومن بين أمور أخرى، قدم العوهلي رقماً هاتفياً في اليمن يعد لوحة مفاتيح دولية لبن لادن.

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، كُشف في دار العدل الأميركية في المقاطعة الجنوبية لنيويورك، قرار يدين بن لادن و٢٠ عنصراً آخرين من القاعدة بتنفيذ تفجيري السفارتين. انتهى الأمر بـ ١٠ من المدعى عليهم بتنفيذ حكم بالسّجن المؤبد. حيث أُدين الحاج وعودة والعوهلي استناداً إلى الدليل الذي قدّمته الـ (أف بي آي).

حاول المدّعي الفيدرالي باتريك فيتزجيرالد تشديد الاتهامات عبر دفع المنافق علي محمد، عميل القاعدة البارز في أميركا، إلى التكلم. وقد اعترف محمد في وقت لاحق: «بعد التفجير عام ١٩٩٨[١٢]، نويت أن أعود إلى مصر ومن ثم إلى أفغانستان للقاء بن لادن. قبل مغادرتي، استدعيت للإدلاء بشهادتي أمام هيئة محلفين كبرى في المقاطعة الجنوبية لنيويورك. أدليت بشهادتي حيث سردت بعض الأكاذيب». لقد اعترف تحت

القسم أنه درّب بن لادن ورجاله على الأساليب الإرهابية والاستخبارية والاستخبارية المضادة.

إن فيتزجيرالد وعملاء الـ(أف بي آي) الذين عملوا معه في نيويورك جميعاً علموا أن علي محمد يعمل لحساب القاعدة. فقرروا اعتقاله في وقت واحد. ولكنه بعد سنتين، اعترف في محاكمة علنية بالذنب وبأنه أول عميل معني بالاختراقات العميقة لحساب بن لادن في أميركا ومتآمر أساسي في تفجيري السفارتين. ثم أمرته الولايات المتّحدة بالاختفاء؛ وما من سجلات حول سجنه. وقد مثل إحراجاً للـ(أف بي آي).

«اعتقلوا الإمبراطور»

بعد كل المحاكمات في قضية الولايات المتّحدة ضد بن لادن[١٣]، ظل ١١ من المهاجمين أحراراً ومن بينهم المدعى عليه الأساسي.

طرحت إلينور هيل، مدّعية فيدرالية خبيرة هي مديرة شؤون الموظفين في لجنتين استخباريتين في الكونغرس، سؤالاً على عميل للـ(أف بي آي) في نيويورك عن استراتيجية مكافحة القاعدة. قال: «الأمر أشبه بالقول للـ(أف بي آي) بعد حادثة بيرل هاربر[١٤]، اذهبوا إلى طوكيو واعتقلوا الإمبراطور. ليس في المقاطعة الجنوبية أية صواريخ كروز».

لم يرد فيتزجيرالد أية صواريخ بل أراد جرافة لهدم «الجدار».

لقد أقامت وزارة العدل «الجدار» تقيداً بقانون المراقبة الاستخبارية الأجنبية (FISA) لعام ١٩٧٨. وظلت الـ(أف بي آي) طوال ٦٠ سنة قبل القانون تسترق الأسلاك بأمر من النائب العام أو امتثالاً لرغبة هوفر. ومنذ ٢٠ سنة على إصدار القانون، أشرف القضاة الفيدراليون الذين التقوا سراً- محكمة (FISA) - على مراقبة الـ(أف بي آي) لجواسيس وإرهابيين مشتبه فيهم. وقاموا بقوننة عمليات زرع أجهزة المراقبة والتنصت المستخدمة من دون مذكرات، والتي لجأ إليها هوفر سابقاً على هواه.

تُرك للـ(أف بي آي) قرار تقاسم الاستخبارات مع المدّعين الفيدراليين. ولكنها

أساءت استخدام تلك السلطة غير مرة. وقد أمرت عام ١٩٩٥ مبادئ توجيهية جديدة العملاء بالحصول على موافقة مسبقة من وزارة العدل وُضعت بشكل سيئ وقُرئت على نحو خاطئ. كما عمد قادة إلى مفاقمة وتعزيز إساءة تفسيرها. في الميدان وفي المقر اعتقد عملاء الـ أف. بي. آي الذين يتولون قضايا استخبارية أنهم لا يمكنهم التحدث مع دخلاء، بما في ذلك العملاء الذين يتولون قضايا جنائية.

قال فيتزجيرالد: «إليكم القواعد الأساسية[١٥]. بوسعنا التكلم مع عملاء لد (أف بي آي) الذين يتولون قضايا جنائية؛ بوسعنا التكلم مع شرطة مدينة نيويورك؛ بوسعنا التكلم مع وكالات فيدرالية أخرى في الحكومة ومنها العاملة في مجال الاستخبارات؛ بوسعنا التكلم مع مواطنين، شرطة أجنبية، استخبارات أجنبية، ومن بينهم جواسيس. فعلنا ذلك. توجهنا إلى خارج البلاد للتكلم مع الأشخاص. أمكننا حتى التكلم مع عناصر القاعدة... ولكن كان لدينا مجموعة من الأشخاص لم يُسمح لنا التكلم معها. وهم عملاء الـ (أف بي آي) في الجهة المقابلة من الشارع في مانهاتن، الذين يتولون تحقيقاً استخبارياً موازياً. لم يسعنا التكلم معهم».

كان «الجدار» عبارة عن متاهة من سوء التفاهم، سبّبها إلى حد كبير جفاء الـ (أف بي آي) بقيادة فري. رأى العملاء جدراناً حيث لم يكن لها وجود. فكان لاعتقاداتهم الخاطئة نتائج كارثية على مستوى الصراع مع إرهابيين مشتبه فيهم.

أبلغ لويس فري إلى الكونغرس أنه أعاد تنظيم الـ (أف بي آي) في بداية العام ١٩٩٩. وتصدّرت مكافحة الإرهاب والاستخبارات المضادة الأولويات القصوى الجديدة. ولكن شهادته هذه لم تكن إلا كلاماً فارغاً ومحض تمنيات.

سأل المسؤول عن مكافحة الإرهاب لدى الـ (أف بي آي)، دايل واتسون، بشكل منمق: «هل كان لدينا خطة حرب؟ قطعاً لا»[١٦]. حاول دفع مكتب التحقيقات إلى الأمام. بدا الأمر أشبه بالاتكاء على دعامة مبنى هوفر الكبيرة ومحاولة دفعها بعيداً عن أسسها. أسماه «أصعب أمر حاولنا القيام به».

اعتقد واتسون أن عمل الـ (أف بي آي) في نيروبي اعتُبر نجاحاً. فالمعلومات التي جمعها العملاء قد فتحت ما يصل إلى ٢٠٠ خيط ضد القاعدة. أراد تركيز عمل الـ (أف بي آي) على المهمة.

في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أفاد عنوان (الموجز اليومي) للرئيس، وهو الوثيقة الاستخبارية الأكثر سريّة لدى حكومة الولايات المتّحدة: «أن بن لادن يستعد لاختطاف طائرة أميركية والقيام بهجمات أخرى». كان تقريراً غير أولي أخذته وكالة الاستخبارات من جهاز المخابرات المصري، ولكن لم يسبق لأحد أن رأى نظيراً له. أفاد التحذير: «قد يعمد بن لادن إلى تنفيذ مخطط اختطاف طائرة أميركية قبل بداية شهر رمضان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. لقد تملص عضوان من الفريق التنفيذي من التفتيشات الأمنية في خلال اختبار أجري حديثاً في مطار مجهول في نيويورك». وعُزِي الدافع إلى تحرير مرتكبي تفجيرات مركز التجارة العالمي والسفارتين الأميركيتين في إفريقيا القابعين في السجن.

رأى قيصر الإرهاب لدى كلينتون، ريتشارد كلارك، أن واتسون أفضل حليف له في الـ (أف بي آي). وقد طلب إلى واتسون استناداً إلى كونه رئيساً لمجموعة مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي، تحذير شرطة مدينة نيويورك وإدارة الطيران الفيدرالي حول تقرير التهديد. فاتخذت مطارات نيويورك أقصى الاحتياطات الأمنية.

منذ ذاك اليوم فصاعداً حاول واتسون التأكيد على الضرورة الملحة لحملة كلارك المناهضة للإرهاب في أرجاء الـ (أف بي آي). فأمر كل المكاتب الميدانية التابعة للـ (أف بي آي) والبالغ عددها ٥٦ بأن تقوم بصوغ مفهوم للتهديد. ولكن ظل العديد منها إن لم يكن معظمها غير مدرك أهمّية التهديد. وقد جمع عملاء من أرجاء البلاد للقاء كلارك. قدم لهم معالجة كاملة للاحتمالات التي يمكن أن تحدث: كانت حقيبة كلارك ملأى بنسخ عن هجمات محتملة؛ وقد شمل موجزه المعياري حروباً بأسلحة بكتيرية وفيروسية وإلكترونية على رأس أعمال إرهابية تقليدية أكثر.

أُدرج الاجتماع في سجلّات الـ (أف بي آي) تحت عنوان «إرهاب للأغبياء».

قال كلارك: «هناك مشكلة في إقناع الناس بوجود تهديد[١٧]. إذ ثمة مقاومة وعدم تصديق. معظم الناس لم يفهموا. والمدراء التنفيذيون لكبرى الشركات لم يعرفوا حتى علام أتكلم. اعتقدوا أنني أتكلم على فتى في الـ١٤ من عمره يسطو على مواقعهم الإلكترونية. إنني أتكلم على أشخاص يقطعون الكهرباء عن مدينة، ويوقفون أنظمة

الطوارئ، ويعطلون الشبكات الهاتفية وشبكات المواصلات. إن قطعنا كل هذه الموارد عن مدينة يمت الناس. وإن فعلنا ذلك بعدة مدن يمت عدد كبير من الأشخاص». راح عندئذٍ يتخيل موت مئات الآلاف من الأميركيين على أيدي إرهابيين مسلمين.

يئس كلارك من قدرة الـ(أف بي آي) على الدفاع عن الأمة. ولكنه وثق بدايل واتسون، الرابط الثابت الوحيد بين الـ(أف بي آي) وأقرب مساعدي الرئيس. لقد تقاسما تقارير حول كل التهديدات الإرهابية القابلة للتصديق.

تحولت التحذيرات إلى ناقوس خطر أخذ يرن طوال أيام وليالي عام ١٩٩٩. حيث راح أحدهم يقول إن للقاعدة خلايا سرية داخل الولايات المتّحدة. وأفاد آخر إن الإرهابيين سيغتالون وزير الخارجية، ووزير الدفاع، ومدير الاستخبارات المركزية. وأفاد ثالث إن بن لادن يحاول الحصول على أسلحة نووية. أخذت هذه الأقاويل تتدفق بشكل متواصل وقوي. ولم يعرف أحد أي منها قد يصح.

قرر فري في نيسان/أبريل ١٩٩٩ أن أفضل ما يمكن فعله هو إدراج أسامة بن لادن في قائمة أخطر أشخاص مطلوبين لدى الـ(أف بي آي). عرض المكتب تقديم ٥ ملايين دولار في مقابل معلومات تؤدي إلى اعتقاله.

عمل القادة الأميركيون المكافحون للإرهاب على امتداد السنة مع حلفائهم في الأجهزة الاستخبارية في العالم على تسليم أعضاء مشتبه فيهم ينتمون إلى القاعدة والجهاد الإسلامي المصري بوسائل غير عادية تم تعطيل مخططات دقيقة لاختطاف بن لادن في أفغانستان بسبب انقلاب عسكري في باكستان. كما خضع ٨٧ إرهابياً متهماً للاحتجاز السري في أماكن مثل ألبانيا وبلغاريا وأذربيجان والإمارات العربية المتحدة. وقد أرسلوا جميعاً إلى السجن في القاهرة. في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر اعتقلت المخابرات الأردنية ١٦ رجلاً واتهمتهم بالانتماء إلى تنظيم القاعدة والتآمر على مهاجمة أميركيين وقد وجدوا مواطنين أميركيين بين المشتبه فيهم، وهي حقيقة لفتت اهتمام الـ(أف بي آي) ووكالة الاستخبارات. كان للرجلين جذور في كاليفورنيا. أحدهما مهندس كمبيوتر في لوس أنجلوس سبق له العمل في منظمة إحسانية بدأت تبدو كواجهة لتنظيم القاعدة.

أدى تحذير وُجّه إلى موظف جمارك أميركي في بورت أنجلوس، واشنطن في ١٤

كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى توقيف شاب جزائري يبلغ ٢٣ سنة من العمر يدعى أحمد رسّام كان يعبر من كندا في آخر عبّارة في ذاك المساء. احتوى صندوق سيارته على متفجرات نوى أن يفجّرها في مطار لوس أنجلوس الدولي. فدفعت هذه القضية الحكومة إلى حالة من التأهب القصوى. راح واتسون والمجموعة المكافحة للإرهاب في البيت الأبيض يجتمعان على مدى الساعة سعياً لاستصدار عدد استثنائي من أذون التنصت على الأجانب؛ أعطت جانيت رينو أقله تصريحاً واحداً بتفتيش من دون مذكرة بإذن خاص منها.

عقد كلارك اجتماعين طارئين للحكومة. في الاجتماع الثاني في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، كان للويس فري ظهور نادر في البيت الأبيض. وكان من بين المجموعة التي اجتمعت في قاعة الطوارئ السريّة وزير الدفاع ووزير الخارجية ورئيس الأركان المشتركة. وقد تطرق فري بموجب السجل إلى مجموعة من عمليات استراق الأسلاك والتحقيقات. كانت الـ(أف بي آي) تحقق مع أشخاص في بروكلين يحتمل معرفتهم بأحمد رسّام. كما كانت تعمل مع شرطة الخيالة الملكية الكندية لتحرّي مشتبه فيهم في مونتريال. وكانت تحقق من تقرير غير مثبت من جهاز استخبارات أجنبي حول هجمات تم التهديد بتنفيذها في ٧ مدن أميركية. وكان عرضه المشتت أعلى نقطة تعاون له مع البيت الأبيض في التسعينيات.

ملأ القادة الأميركيون المكافحون للإرهاب ليلة رأس السنة مركز العمليات والمعلومات الاستراتيجية الجديد التابع للـ(أف بي آي)، وهو عبارة عن مقر قيادة بلغت تكلفة إنشائه ٢٠ مليون دولار وبلغت مساحته ٤٠ ألف قدم مربع وتألف من ٣٥ غرفة. وقد وجد هذا المركز في مقر الـ(أف بي آي) واعتُبر قاعة الطوارئ الخاصة بالمكتب. ظل فري وواتسون في حالة مراقبة طوال الليلة. حلت الساعة الـ٣ فجراً على الساحل الشرقي فيما حل منتصف الليل في كاليفورنيا يوم رأس السنة. فتنفس القائدان المكافحان للإرهاب الصعداء ثم احتسيا مشروباً.

ولكن في الأيام الباقية لفري في منصبه، عانت الـ(أف بي آي) سلسلة من الجروح، كثير منها هو من صنع يديها، وألحقت الضرر الدائم بالولايات المتحدة والاستخبارات

الأميركية طوال سنوات. كتب فري: «لم يكن لدينا لا الإرادة ولا الموارد كي نبقي حالة التأهب قائمة[١٨]. هذا ما أقلقني فعلياً: ليس ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بل الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وما بعده».

«الخطوة المطلوبة: لا شيء»

استقل شاب سعودي عمره ٢٤ سنة واسمه خالد المحضار في ١٥ كانون الثاني/يناير طائرة على متن خطوط يونايتد الجوية المتجهة من بانكوك إلى لوس أنجلوس. كانت وكالة الاستخبارات قد تعقّبت المحضار طوال ١٠ أيام قبل الرحلة. اعتبرته الوكالة عضواً في تنظيم القاعدة من خلال تعقب الرقم الهاتفي في اليمن الذي حصلت عليه الـ(أف بي آي) من نيروبي، الرقم الذي يعمل كلوحة مفاتيح عالمية للجهاد.

كان قد غادر اليمن ونزل في فندق في دبي حيث صور عنصر استخباري جواز سفره السعودي وتأشيرات دخوله المتعدّدة إلى الولايات المتّحدة. كان قد سافر إلى ماليزيا والتقى عالماً كيميائياً معروفاً لدى وكالة الاستخبارات[١٩]. حصلت الوكالة على نحو ملحوظ، على صور لهذا اللقاء، اجتماع سري لإرهابيين عملا من البحر المتوسط إلى المحيط الهادئ.

غير أن وكالة الاستخبارات لم تبلغ الـ(أف بي آي) بأن لدى المحضار تذكرة سفر إلى لوس أنجلوس.كما لم تبلغ الوكالة بأن رفيقه في السفر هو إرهابي معروف يدعى نواف الحازمي. دُمغت البرقية الداخلية لوكالة الاستخبارات بالعبارة الآتية: «الخطوة المطلوبة: لا شيء»».

ضاعت محاكمتهما قبل أن يبتعدا عن مكتب الهجرة في المطار. استقر الرجلان في سان دييغو. واستخدما اسميهما الحقيقيين على طلب إيجار، كما أن رخصتي القيادة خاصتيهما وأرقام هاتفيهما مدرجة في الكتب الخاصة. وقد أمضيا ساعات عديدة برفقة زميل سعودي ودود كان منذ وقت طويل مخبراً للـ(أف بي آي) ويعمل في مكافحة الإرهاب. وسرعان ما بدأوا يتلقون دروساً في التحليق. ولم يبلغ المخبر الـ(أف بي آي) قط.

تداول ريتشارد كلارك ودايل واتسون وأنداده على امتداد شهري كانون الثاني وشباط، ٢٩ اقتراحاً لتوسيع القدرات الأميركية في مجال مكافحة الإرهاب. وافق البيت الأبيض عليها جميعاً وطلب من الكونغرس ٩ مليارات دولار لدعمها. تضمّنت الأفكار الكبيرة للـ (أف بي آي) إنشاء قوى مهمات إرهابية خاصة مشتركة في كل من المكاتب الميدانية الـ٥٦، وزيادة عدد الناطقين باللغة العربية، وتقديم تقارير حول مهمات استراق الأسلاك بشكل فوري عوضاً عن ترك آلاف من ساعات التسجيل غير مسموعة.

أخذ واتسون هذه الطموحات ووسعها لتصبح مبادرة هائلة أسماها MAXCAP ٢٠٠٥. كادت الـ (أف بي آي) تصبح جهازاً استخبارياً. سيتم تزويد كل مكتب ميداني بالعاملين وتدريبهم وتجهيزهم «لدرء الأعمال الإرهابية والاستجابة لها بفاعلية»[٢٠]. كما سيعمد المكتب إلى جمع وتحليل والتبليغ عن الاستخبارات الإستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية. وأخيراً ستستخدم الإنترنيت وتنشئ نظاماً حاسوبياً يصل عملاءها بالعالم وواحدهم بالآخر. وبذلك تستطيع الـ (أف بي آي) على هذا النحو من التسلح تأسيس علاقات سليمة مع مجتمع الاستخبارات الأميركي، وأجهزة مكافحة التجسس الأجنبية، ومؤسسات تطبيق القانون المحلية والحكومية، والمقاولين العسكريين والتكنولوجيين، ووزارة العدل، والبيت الأبيض في الحرب على الإرهاب.

طلب واتسون من الكونغرس تمويلات جديدة بقيمة ٣٨١ مليون دولار لتوظيف وتدريب قرابة ١٩٠٠ عميل ومحلل ولغوي جديد في مجال مكافحة الإرهاب. تحقق ما يكفي من التمويل لتوظيف ٧٦ شخصاً. قدم إستراتيجيته إلى جميع العملاء الخاصين في الـ (أف بي آي) المسؤولين ميدانياً. اعتقدوا جميعاً تقريباً أنه أمل كذاب. توجه إلى قسم التدريب، حيث تم تكريس ٣ أيام من أصل الـ١٦ أسبوعاً في إطار دورة تدريب العملاء الجدد للأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، والاستخبارات المضادة. سوف يستغرق تغيير المنهجية التقليدية وقتاً، وفق ما قاله له المدرّبون.

في شهري آذار ونيسان، مع بدء انتهاء السنة الأخيرة لإدارة كلينتون، وجهت النائبة العامة رينو أمراً إلى فري بتنفيذ وعوده حيال مكافحة الإرهاب والاستخبارات المضادة في غضون أشهر. أمرت قائلة: «طبّق نظاماً يوفر الربط وتقاسم الاستخبارات[٢١]. تقاسمها داخلياً بشكل آمن مع وكالات أخرى». ناشدته «استخدام المعلومات الاستخبارية التي

جمعت حديثاً والمتوافرة في ملفات الـ (أف بي آي) واستخدام هذه المعلومات لكشف التهديدات الجديدة التي تستهدف الأمن القومي وتحمي منها». قالت رينو إنها أصرت على هذه الأهداف «لأنني واصلت إيجاد أداة تفيد بأننا نجهل ما لدينا. وحينما كنت أتكلم مع أحدهم يقول «انتظري فقط حتى نؤتمت أجهزتنا». أراد كحد أدنى تطمينات بأن الـ (أف بي آي) تعرف ما لديها في ملفاتها الخاصة.

كبت المدير كبرياءه ووظف رئيس تشغيل الشبكات في شركة (آي بي أم)، بوب دايس لتصليح حواسيب الـ (أف بي آي). ألقى الخبير نظرة مطولة على حالة تكنولوجيات المكتب. فوجد أن المراهق الأميركي العادي يملك قدرة حاسوبية تفوق ما يملكه معظم عملاء الـ (أف بي آي). إذ إن لدى المكاتب الميدانية تجهيزات رقمية تعود إلى السبعينيات. لذا لا يسعهم تنفيذ بحث على موقع غوغل أو بعث رسائل إلكترونية إلى خارج مكاتبهم. قال دايس لفري: «أنتم أيها القوم لستم على شفير الموت بل أنتم موتى»[٢٢].

وجب فحص أنظمة تكنولوجيا المعلومات التابعة للمكتب بدقة. أقنع فري ودايس الكونغرس بالسماح للـ (أف بي آي) بإنفاق ٣٨٠ مليون دولار على مدى الـ٣ سنوات المقبلة لإنشاء (تريلوجي): حواسيب جديدة، خوادم، وبرمجيات للسماح للعملاء بقراءة الوثائق وتحليل الأدلة والتواصل فيما بينهم ومع العالم الخارجي. بعد ٥ سنوات، و١٠ مدراء للمشروع، و١٥ مديراً في مجال المعلوماتية في وقت لاحق، وجب إعادة تنفيذ برنامج تريلوجي وإعادة تصميمه وبنائه ووجب التدقيق في البرمجيات. فأهدر حوالى نصف التمويل.

فيما تم تنفيذ مشروع تريلوجي في خلال ربيع وصيف عام ٢٠٠٠ بدأ قسم كامل من الـ (أف بي آي) ينهار. كان فري قد أنشأ قسم خدمات تحقيقية جديداً، عُرف سابقاً بمكتب الاستخبارات، كي يعمل إلى جانب قسم مكافحة الإرهاب في الـ (أف بي آي). كان يُفترض تكريسه للتحليل الإستراتيجي. فسرعان ما أظهر تدقيق داخلي أن ثلثي موظفيه لا يتمتّعون بالجدارة. فرفض القسم الجديد ونُبِذَ. وعمل بشكل منعزل وبكل صمت. دام سنتين قبل حلّه بأمر مجمع عليه تقريباً من المدراء المساعدين في الـ (أف بي آي).

راحت سلطة المدير ونفوذه يخفتان في واشنطن وفي العالم. كان يفخر بسفره إلى ٦٨ دولة والتقائه، حسب كلامه، أكثر من ألفي قائد أجنبي باسم الـ (أف بي آي). ولكنه رأى أنه يخسر مكانته بين وزارة الأمن والأمراء وقادة الشرطة السريّة في العالم، وبرأيه نجم ذلك عن السخرية الدولية بزلات الرئيس الجنسية.

في مساء الـ٦ من نيسان/أبريل ٢٠٠٠، سافر فري إلى باكستان للقاء ديكتاتورها العسكري، الجنرال برويز مشرّف. صباح ذاك اليوم، دخل رجل إلى مكتب الـ (أف بي آي) في نيوارك حاملاً تحذيراً بوجود مؤامرة للقاعدة لخطف طائرة بوينغ ٧٤٧. قال إنه يفترض لقاء ٦ رجال يشاركون في المخطط، الذي سينطلق من باكستان، وإنه ثمة ربان طائرة مدرب يعمل على رأس فريق الخاطفين. وبالرغم من خضوعه لفحص كشف الكذب، لم تتيقن الـ (أف بي آي) قط إن كان يقول الحقيقة. ففي اليوم التالي، وفي مجمع عسكري في لاهور بناه جنود راج البريطانيون، قدم فري للجنرال مشرّف إنذاراً. كانت في حوزته مذكرة لاعتقال أسامة بن لادن وأراد من الجنرال تنفيذها على الفور.

أفاد فري: «ضحك مشرّف»[٢٣]. إذ أبى المساعدة.

في ذاك الأسبوع نفسه، على بُعد حوالى ٥٠٠ ميل غرب أفغانستان، راح قادة القاعدة يصوّرون بالفيديو اعتداء لفظياً تهديدياً عالي اللهجة على الولايات المتّحدة. تعهد بن لادن ثانية الانتقام لسجن الشيخ الضرير ومفجّري السفارتين. كان يضع خنجراً يمنياً في حزامه. لم يُلحظ هذا الدليل إلى أن بث الشريط بعد ٥ أشهر، حينما نضجت مخططاته.

خُيّل إلى بعض القادة في الـ (أف بي آي) في خلال هذه الأشهر التي صمت فيها أخطر الإرهابيين في العالم، أن الخطر ينحسر. شهد نائب مساعد المدير في مجال مكافحة الإرهاب، تيري تورشي، أمام هيئة خاصة بالأمن القومي تابعة لمجلس النواب في ٢٦ تموز/يوليو: «أشار تحقيق وتحليل الـ (أف بي آي) إلى أن التهديد الإرهابي في الولايات المتّحدة منخفض»[٢٤]. تكلم على اعتقال جماعات ذات آراء متطرّفة قامت بتخريب مصانع لمعالجة لحم العجول باسم حقوق الحيوانات، وعناصر ميليشيوية يمينية كانت تخزن المتفجّرات احتياطياً، وعصابة تهريب سجائر كانت ترسل المال إلى حزب اللّه في لبنان. لكن لم يذكر بن لادن.

كانت الـ (أف بي آي) قد فتحت ما يقارب ألفي قضية إرهاب منذ وقوع الاعتداءين في غرب إفريقيا قبل سنتين، استهدفت غالبيتها عناصر مشتبهاً فيهم في القاعدة وحلفائها. انحرفت العشرات منها عن مسارها بعد أن لحظ محامو وزارة العدل نمطاً متكرراً من الأخطاء والتحريفات في القضايا. اعتُبر ما لا يقل عن ١٠٠ طلب لزرع أجهزة تنصت لحماية الأمن القومي مقدم من قبل الـ (أف بي آي) تحت قانون المراقبة الاستخبارية الأجنبية يحوي عيوباً قانونية. والسبب، وفق ما حدده لاحقاً المحقق العام في الـ (أف بي آي)، هو عجزها المتواصل عن فهم قواعد القانون الذي يحكم الاستخبارات الأميركية. أصدر القاضي مراسيم جديدة ترمي إلى عدم صرف النظر عن القضايا الجنائية بحق الإرهابيين بسبب إساءة السلوك الحكومي.

كانت ماري جو وايت تبذل قصارى جهدها لإبقاء هذه القضايا حية. فهي كانت مدعية الولايات المتّحدة في مانهاتن، وقد تولت تحقيقات استخبارية سريّة مع الـ (أف بي آي) طوال عقدين من الزمن. كما أشرفت وايت على كل المحاكمات الإرهابية الأساسية في الأمة طوال ٧ سنوات، من قضية الشيخ الضرير إلى محاكمة تفجيري السفارتين. رأت نيروبي نذيراً.

استهلت ملاحظاتها عبر خطاب علني في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بالإشارة إلى الحفلة الرسمية التي أقيمت في الليلة الفائتة في الذكرى الـ ٢٠ لقوة المهمات الإرهابية الخاصة المشتركة التابعة لد (أف بي آي) في مطعم (نافذة على العالم): «أُقيم الاحتفال، بشكل مناسب جداً، عند مركز التجارة العالمي»[٢٥].

قالت إنه من الضّروري لد (أف بي آي) ووزارة العدل التزام القانون في التحقيقات والاتهامات ومحاكمات الإرهابيين. قالت: «حتى أضعف شخص بين المدعى عليهم هؤلاء-من ناحية الدور والدليل - قادر على الخروج من المحكمة واقتراف أعمال إرهابية جديدة. من المرجح أنِ يقوموا بذلك بحماسة وقساوة معزّزتين، وسيتمتّعون بمنزلة كبرى في العالم الإرهابي لأنهم هزموا نظام العدل الأميركي».

سيتحتّم على الولايات المتّحدة الاعتماد على عمل الـ (أف بي آي)، وفق ما قالته. ولكنها خشيت ألا يكون هناك سبيل إلى درء الاعتداء التالي على أميركا. نبهت قائلة: «علينا أن نتوقع، ونحن فعلاً نتوقع، هجمات مشابهة في المستقبل».

٤٤

كل أسلحتنا

علت صرخة غضب قوية ومتواصلة في الـ (أف بي آي) بعد صدمة الـ ١١ من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. وقد أدى الغضب إلى حدوث جدل على أعلى المستويات الحكومية حول تفكيك مكتب التحقيقات وإنشاء جهاز استخباري جديد مكانه.

قال طوماس كين، رئيس مجلس الإدارة الجمهوري للجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتّحدة، المعروفة بلجنة ١١/٩: «لا يمكن أن يظل لدينا في هذه البلاد وكالة استخبارية تمتلك سجل الـ (أف. بي. آي)[١]. لديكم سجل وكالة فاشل، وأخذ يفشل مراراً وتكراراً».

كان انهيار قسمي مكافحة الإرهاب والاستخبارات المضادة متوقع الحدوث منذ زمن طويل. إذ وصل غضب وإحباط أفضل العملاء في الـ (أف بي آي) إلى حد لا يطاق في خلال الأشهر الأخيرة لعهد لويس فري. فقد فشلت الحواسيب وأنظمة المعلومات. وفشلت القيادة في واشنطن. وفشل التواصل بين فري، ونائبين عامين، ورئيسين بشكل تام تقريباً. كافح عملاء من الـ (أف بي آي) كانوا يخدمون قضية الأمن القومي ضد رؤسائهم والنظام الذي يخدمونه. وكادوا يفوزون.

قال غابرييل برغر من الـ (أف بي آي)، الذي عمل في مجال مكافحة الإرهاب والاستخبارات المضادة طوال عقد من الزمن: «ربط بعضهم بين النقاط. وكانت أصواتهم همساً»[٢].

كان أحد هذه الأصوات صوت كاثرين كيسر، وهي عميلة استخبارية سريّة مخلصة كرّست ربع قرن من حياتها لـ (أف بي آي). وقد مثلت أحد نجاحات المكتب، وشهدت على اثنتين من أكبر كوارثه. ولدت العام ١٩٥٠ ونشأت في برونكس وهي ابنة عنصر من شرطة مدينة نيويورك، اتجهت إلى تعليم الصف الابتدائي الثاني في مدرسة رسمية ولكنها سرّحت من الوظيفة حينما كادت المدينة تفلس عام ١٩٧٥. تساءلت عمّ يمكنها فعله في حياتها، فالتقت نسيباً بعيداً في جنازة عائلية. كان عميلاً فيدرالياً في قسم مكافحة المخدرات، وأخبرها بأن الـ (أف بي آي) توظف نساء. استغرق الأمر سنتين وفي العام ١٩٧٨ أصبحت العميلة الخاصة الـ٧٨ في تاريخ المكتب.

بعد مضي ٦ سنوات في الوظيفة، أي عام ١٩٨٤، وبعد صراعات مع أرباب عملها الشاكين والمنحازين إلى جنسهم بدأت تتولى قضايا تجسس. كان مكتب التحقيقات عالماً ذكورياً - عادة هم رجال لهم إرث إيطالي أو إيرلندي تلقوا علومهم المدرسية على أيدي يسوعيين وتربوا على ثقافة منغلقة تضم عناصر شرطة وكهنة. تمتّعت كيسر بهذه الخلفية وإنما ببصيرة أقوى؛ إذ امتازت بعقلية منفتحة. غدت إحدى النساء الأكثر نفوذاً في الـ (أف بي آي).

كما أضحت من بين أوائل العملاء في الـ (أف بي آي) الذين تم فرزهم إلى مركز الاستخبارات المضادة الوطني الجديد في وكالة الاستخبارات عام ١٩٩٦. وقد ترأست على مدى الـ ٤ سنوات التالية مجموعة من الندوات حول التجسس؛ إذ كان الطلب عليها كبيراً في أكاديمية التدريب في الـ (أف بي آي)، حيث راحت تعلم عملاء جدداً القوانين التي تحكم مجالي الاستخبارات المضادة ومكافحة الإرهاب.

كانت كيسر عميلة الربط الوحيدة في الـ (أف بي آي) التي تم فرزها إلى وكالة الأمن القومي من العام ١٩٩٩ إلى العام ٢٠٠٢. كان مقر وكالة الأمن القومي في فورت ميد، ماريلاند، عبارة عن مركز قوى التنصت الإلكتروني وجمع البيانات الأميركي، حيث يتنصت على هواتف وحواسيب العالم، ويحيط الأرض بأقمار اصطناعية تجسسية، ويراقب المداخل السريّة لدى شركات الاتصالات. كانت كيسر تعرف القواعد حينما يطلب العملاء مذكرات أمن قومي من محكمة تُعنى بالمراقبة الاستخبارية الأجنبية من أجل التجسس على أعداء أجانب. عملت مقسماً هاتفيّاً بشرية، أحد الأشخاص القليلين

في أميركا الذين يستطيعون وصل عملاء الـ(أف بي آي) بفورت ميد. يوجد على مكتبها مجموعة من الحواسيب منها حاسوب الـ(أف بي آي) المحمول الغريب، وهو وسيلة اتصال هشة في المقر، وهواتف لا تكفّ عن الرنين.

بعد العمل في مجال مكافحة الاستخبارات على مدى ١٦ سنة، تمتّعت أخيراً بحاسة سادسة مرهفة جداً: الارتياب. وقد عادت عليها بمنفعة كبيرة ذات صباح في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠١ حينما تلقت اتصالاً من مقر الـ(أف بي آي). بدا الرجل المتصل غريباً بالنسبة إليها.

قال: «مرحباً يا كاثي. معك بوب هانسن؟ كيف الحال؟»[٣]

أجابت: «بخير ومن أنت؟»

عرّف هانسن بنفسه باقتضاب كالعضو المعيّن حديثاً في الجهاز التنفيذي البارز في الـ(أف بي آي). بدا جافاً ووصل إلى حد الفظاظة؛ إذ لم يكن يروق هانسن وجود نساء في موقع السلطة. ناشد كيسر أن تحضر لاجتماعات مع «أشخاص ذوي مقامات رفيعة في وكالة الأمن القومي في وسعهم إخباري حول البنية التحتية الحاسوبية في الوكالة». رفضت كيسر طلبه بشكل غريزي، أولاً عبر الهاتف ثم وجهاً لوجه في المقر بعد بضعة أيام.

بعد ٢٢ سنة من التجسس لحساب موسكو، أصبح هانسن أخيراً هدفاً لتحقيق تجسسي يعود إلى أيام الحرب الباردة. لقد اشتبهت الـ(أف بي آي) بالرجل الخطأ: عنصر في وكالة الاستخبارات حاجّ ببراءته بكل مرارة. بحيث أمست المواجهة معركة متواصلة بين الـ(أف بي آي) ووكالة الاستخبارات. وفي مسعى حثيث أخير لحل التحقيق، دفعت الـ(أف بي آي) لجاسوس روسي متقاعد مبلغاً من المال يصل إلى عدة ملايين من الدولارات في مقابل سرقة ملف حول القضية من أرشيف استخبارات البوليس السري السوفياتي. فأتى ملفوفاً بكيس النفايات نفسه الذي استخدمه هانسن لإخفاء وثائق الـ(أف بي آي) التي هرّبها إلى الروس. لم يحمل بصماته فحسب وإنما شريطاً تسجيلياً عمره ١٥ سنة وهو يتكلم مع مصدر معلوماته في البوليس السري السوفياتي.

بدا الصوت بلكنته الشيكاغوية جلياً: كان هانسن[٤].

قبل يومين من وصول الشريط المجرّم، كان قد سلّم الروس ما يقارب الألف صفحة

من الوثائق، التي تضمّنت أسماء المصادر العاملة في مجال الاستخبارات المضادة ضمن الـ (أف بي آي) في أرجاء الولايات المتّحدة، وكندا، وإنكلترا؛ فضلاً عن بيانات كان المكتب قد سلّمها إلى البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية ووكالة الأمن القومي. قام بتنزيلها كلها من نظام دعم القضايا المؤتمت التابع لمكتب التحقيقات؛ بدا الأمر أشبه بلعبة طفل بالنسبة إليه. قال هانسن في خلال جلسات استجوابه لانتزاع المعلومات منه بعد اعتقاله في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١: «في وسع أي كاتب في مكتب التحقيقات استخراج هذه المواد من ذاك النظام[٥]. ما فعلته جنائي ولكن الإهمال الجنائي... هو ما فعلوه بذاك النظام».

وجب على كيسر المساعدة على تقدير الضرر الذي ألحقه هانسن بوكالة الأمن القومي؛ وتلك كانت مهمة صعبة. قالت: «كان الناس يصطفون خارج مكتبي وعلى وجوههم ترتسم نظرات الخوف والصدمة. شارك موظفو وكالة الأمن القومي في اجتماعات مع هذا الرجل في خلال سير العمل الطبيعي. كانوا يعرفونه منذ سنوات. كانت الـ (أف بي آي) ومجتمع الاستخبارات في حالة صدمة وعدم تصديق... فالأمر خارج نطاق السيطرة».

انكشفت قضية هانسن بعد ٤ أسابيع من تولي جورج بوش الابن الرئاسة. كانت آنذاك أسوأ إحراج في التاريخ الحديث للـ (أف بي آي). امتصت القضية ما تبقى من روح لويس فري. فقرر الاستقالة، فأصبحت استقالته نافذة المفعول في الأول من ٢٠٠١، فتبقى له أكثر من سنتين من الخدمة التي طالت عقداً من الزمن. ولم يقدم إشعاراً مسبقاً للنائب العام الجديد جون آشكروفت الذي روّعته أخبار شؤون هانسن في أول يوم له في المكتب.

غادر فري فيما كانت الـ (أف بي آي) تكافح لكشف الحقائق الكامنة وراء آخر هجوم للقاعدة. توجه انتحاريان في قارب صغير محمّل بـ ٥٠٠ رطل من المتفجّرات القوية إلى جانب سفينة يو أس أس كول الحربية التي كانت تتزوّد بالوقود في طريقها إلى الخليج الفارسي. أحدث الانفجار فجوة عمقها ٤٥ قدماً في المدمّرة البحرية البالغة تكلفتها ٨٠٠ مليون دولار، وقُتل ١٧ جندياً بحرياً وجُرح أكثر من ٤٠. خضع أفضل العملاء الذين يتولون القضية للتعليم والتدريب في نيروبي. ولكن التحقيقات في اليمن

كانت أصعب بكثير: فتعاطف الحكومة والجيش والشّرطة يعتبر أقرب إلى القاعدة منه إلى أميركا. لقد احتجز ٦ مشتبه فيهم في اليمن ولكن لم تقو الـ (أف بي آي) على تأكيد صلتهم بالقاعدة. فاحتاجت إلى وكالة الاستخبارات لتولي القضية. لكن مواجهتهما حول قضية هانسن فاقمت حدة التوتّرات بينهما إلى أعلى المستويات منذ نهاية الحرب الباردة.

كانت كيسر لا تزال تحاول التدقيق في تقرير الضرر الذي وضعته في قضية هانسن حينما تلقت اتصالاً طارئاً آخر في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠١. كان عميل الـ (أف بي آي) الخاص هاري ساميت على الخط من مينيابوليس. تعرفت إلى اسمه، فقد سبق وعلّمته في خلال دورة تدريبية حول مكافحة الإرهاب. بدا ساميت، وهو طيار بحري سابق متمركز في المكتب الميداني للـ(أف بي آي) في مينيابوليس، في حالة توتر شديد. في اليوم السابق واجه جزائرياً يحمل جواز سفر فرنسياً وتأشيرة سفر منتهية الصلاحية يدعى زكريا الموسوي. كان ساميت يتابع معلومة سريّة وردته من طيار بحري زميل يدير مدرسة تحليق: كان الموسوي يتعلم كيفية التحليق بطائرة بوينغ ٧٤٧، ولكنه لم يعبأ بشأن الإقلاع والهبوط. كان في حوزة الجزائري ٣ آلاف دولار في حقيبة الخصر المخصصة للمال، وخنجر قابل للطي طوله ٣ إنشات في جيبه، وقد تصرف بطبع عدائي حينما همّ ساميت وموظف من دائرة الهجرة باعتقاله بتهمة تأشيرة الدخول المنتهية صلاحيتها مصراً بغضب على وجوب العودة إلى مدرسة التحليق.

قال ساميت لكيسر: «إنه رجل سيئ. ينتابني شعور سيئ جداً حياله».

أراد مذكرة لمراقبته من محكمة المراقبة الاستخبارية الأجنبية لتفتيش حاسوبه المحمول. ولكن لم يسعه نقل طلبه إلى من هم أعلى من المحامين في المقر من دون دليل دامغ على أن المشتبه فيه إرهابي.

قال: «نحتاج إلى إثبات صلته بالقاعدة».

راحت تركض في الرواق بحثاً عن المساعدة ولكن لم تجد إلا القليل منها؛ كانت الساعة الـ ٤ والنصف عصراً من يوم الجمعة في شهر آب/أغسطس. إلا أنها ظلت على مدى الأسابيع الثلاثة التالية على اتصال بكل من تعرفه في الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات ووكالة الأمن القومي ناقلة لهم تحذيرات ساميت. قالت: «رحت أحاول

وأحاول الحصول على معلومة. لم يثبتوا ارتباطه بالقاعدة. حدث خلل في التواصل». وكان واحداً من بين اختلالات كثيرة. قبل ٥ أسابيع كان عميل لـ(أف بي آي) من فينيكس اسمه كين ويليامز قد أرسل تقريراً إلى وحدة مكافحة الأصولية الراديكالية في الـ(أف بي آي) ووحدة مكافحة أسامة بن لادن في قسم مكافحة الإرهاب. كان ويليامز وعميل زميل له، شرطي سابق معيّن حديثاً يتكلم العربية ويدعى جورج بيرو، قد جمعا أدلة تؤكد أن للقاعدة شبكة مناصرين في مدارس تحليق أميركية. فحث ويليامز على إجراء تحقيق على امتداد الأمة. وقد فوجئ حينما لم يقم المقر بأية خطوة؛ علّمته ١٣ سنة من الخبرة أن الاستخبارات المضادة ومكافحة الإرهاب «هما ربيبان محتقران»[٦] لـ(أف بي آي). قال: «أيقنت أن هذا الموضوع سيكون في أسفل اهتماماتهم».

لم يسبق لساميت أن سمع بمذكرة فينكس. كما لم يسمع بها أحد تقريباً. كانت خيطاً واحداً من بين ٦٨ ألف خيط [٧] في مجال مكافحة الإرهاب ينتظر تحركاً من مقر الـ(أف بي آي). إذ إن وحدة مكافحة بن لادن وحدها توصلت إلى أكثر من ٣ آلاف خيط في الأشهر القليلة الماضية؛ كان لدى مدير قسم مكافحة الإرهاب دايل واتسون محللون يتفحصونها. فلم يهتم أحد بتلقي الإرهابيين دروساً في الطيران.

قدم ساميت التماساً إلى مقر المشرفين في قسم العمليات الإرهابية الدولية، الذي أشرف على فرق مكافحة الأصولية الراديكالية وبن لادن. أفاد على مدى الأسبوع التالي بأن الموسوي «يهيئ لهجوم إرهابي». لكن لم يصل إلى أي مكان، فراح رئيس ساميت المباشر في مينيابوليس، العميل الخاص في الـ(أف بي آي) غريغ جونز، يتوسل إلى المقر كي يصغي. قال إنه أراد أن يمنع مشتبهاً فيه من «التحليق بطائرة وتحطيمها بمركز التجارة العالمي»[٨].

في وقت لاحق وصف ساميت تصرّف مقر الـ(أف بي آي) في صيف العام ٢٠٠١ «بالإهمال الجنائي»[٩]. قالت كيسر إنها ستظل طوال حياتها تطاردها فكرة أن «هؤلاء الحمقى في قسم العمليات الإرهابية الدولية لم يُعلِموا أحداً».

تلقت رسالة إلكترونية قانطة من ساميت عصر يوم الاثنين في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[١٠]. فحواها أن قسم العمليات الإرهابية الدولية رفض طلبه للحصول على مذكرة

تفتيش. قيل له إن» الـ (أف بي آي) ليس لها طرف في هذه المعركة»، وطُلب منه أن يترك دائرة الهجرة تتولى القضية. كتب إلى كيسر: «في تلك المرحلة كنت أتوق جداً إلى الولوج إلى حاسوبه، لذا كنت مستعداً لقبول أي عرض. لستُ متفائلاً. أشكرك على مساعدتك وعونك. إعتني بنفسك، هاري».

ردت كيسر من فورها تقريباً في الساعة الـ٣ و٤٥ دقيقة عصراً. «لقد خضت المعركة الخيّرة. ليكن اللّه بعوننا إن تضمن الهجوم الإرهابي التالي النوع نفسه من الطائرات. اعتن بنفسك، كاثي».

«اعتقلوا الأشرار»

أمضى مكتب التحقيقات فصل الصيف عام ٢٠٠١ من دون قائد. حيث مرت ٥ أسابيع على استقالة فري الرسمية حتى أعلن الرئيس بوش ترشيح روبرت مولر في حديقة الورود في البيت الأبيض في ٥ تموز/يوليو. قال الرئيس: «ستأتي الـ١٠ سنوات المقبلة بالمزيد من ضروب الجرائم، وتهديدات إرهابية جديدة من خارج حدودنا وداخلها. يجدر بمكتب التحقيقات أن يصون موقعه المحق كمنظمة مكافحة للإرهاب واستخبارية مضادة أساسية في الولايات المتّحدة».

بقي مجلس الشيوخ شهرين حتى ثبّت مولر الذي خضع في ٢ آب/أغسطس، في اليوم الذي فاز بموافقة إجماعية لعملية استئصال ورم سرطاني من منطقة البروستات. مر شهر آخر حتى تسلم منصبه يوم الثلاثاء في ٤ أيلول/سبتمبر. في ذاك اليوم نفسه، نبه ريتشارد كلارك من مجلس الأمن القومي رئيسته كوندوليزا رايس إلى احتمال وقوع اعتداء من دون سابق إنذار من قبل القاعدة في المستقبل القريب. فلقي كلامه عدم اكتراث. لم ينبه مولر. قال: «لا أظن أن الـ (أف بي آي) تعلم بقيام القاعدة بالتخطيط لعمل ما في الولايات المتّحدة»(١١).

كان الأسبوع الأول للمدير الجديد في الـ (أف بي آي) مثقلاً بالملخصات حول كل شيء من الحطام الذي خلفه روبرت هانسن إلى إجراءات إخلاء واشنطن في حال وقوع اعتداء نووي. في صباح الـ١١ من أيلول/سبتمبر، أطلع مولر على مستجدات

تحقيق كول. لكنه كحال الجميع في أميركا شاهد الكوارث عبر التلفاز. إذ عمدت القاعدة إلى تحويل الطائرات إلى صواريخ موجهة.

في غضون ٣ ساعات اتصل مدير مكافحة الإرهاب في الـ (أف بي آي) بكلارك في قاعة الطوارئ في البيت الأبيض. قال دايل واتسون: «جلبنا قوائم الركاب من شركات الطيران»[١٢]. أجاب كلارك: «تعرفنا إلى بعض الأسماء يا ديك. إنهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة. كيف استطاعوا الصعود إلى متن الطائرات؟» استغرقت الإجابة عن هذا السؤال سنتين.

راح مولر على مدى الـ٣ سنوات التالية ينهض قبل الفجر ليقرأ تقارير التهديد والوعيد التي صدرت الليلة الفائتة، ويتوجه إلى المقر لسماع ملخص حول مكافحة الإرهاب في الساعة الـ٧ صباحاً، ثم يقابل النائب العام في الساعة الـ٧ والنصف، ومن ثم يتوجه بسيارة ليموزين مصفّحة إلى البيت الأبيض ويتكلم مع الرئيس في الساعة الـ٨ والنصف. وكان الموضوع ذاته تقريباً يُطرح على بساط البحث. كما ذكر بوش في مذكراته: «أخبرت بوب بأنني أريد من المكتب تبنّي ذهنية حربية[١٣]... أكد بوب: 'هذه مهمتنا الجديدة، صد الاعتداءات».

في ذلك الحين أصبح مولر مسؤولاً عن أكبر تحقيق في تاريخ الحضارة. إذ كان لديه في غضون ٤٨ ساعة، ٤ آلاف عميل خاص يعملون على إيجاد خيوط في الولايات المتّحدة، و٢٠ ملحقاً قانونياً يعملون مع وكالات أجنبية لتطبيق القانون خارج البلاد، ويجري اتصالات متعدّدة الأطراف ٣ مرات في اليوم مع المكاتب الميدانية الـ٥٦ كلها، ويصدر مئات من الاستدعاءات القانونية وأقله ٣٠ مذكرة تفتيش طارئة مع الموافقة عليها من قبل محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. جل ما أمكن للـ (أف بي آي) فعله هو إعادة بناء مسرح جريمة عالمي وإعادة تنظيم الصفوف استعداداً للهجوم التالي.

من الجلي أن مولر لم يسيطر وينظم بعد ما تعرفه الـ (أف بي آي) حول التهديد. في ١٤ أيلول/سبتمبر قال علناً: «إن وجود عدد من الأفراد الذين تلقوا هنا تدريباً في مدارس التحليق هو أمر جديد، كما يبدو جلياً. لو أننا علمنا أن هذا ما جرى لكنا - ربما استطعنا تجنب ما حدث».

في ذاك اليوم، رخّص الكونغرس للرئيس في استخدام» كل القوى اللازمة

والمناسبة» ضد الإرهابيين. كانت الـ (أف بي آي) على وشك أن تصبح واحدة من هذه القوى.

ضربت موجات من الخوف أسس الولايات المتّحدة. بدا كل رنين لهاتف في واشنطن أشبه بتنبيه إلى وقوع غارة جوية. فشبح وقوع اعتداءات إرهابية بأسلحة نووية وبيولوجية وكيميائية ظهر يومياً ثم خفت وظهر ثانية كل ليلة. كانت وكالة الاستخبارات مقتنعة بأن الاعتداءات ستقع بأمر من قادة القاعدة الآمنين في معاقلهم في أفغانستان. أراد الرئيس إنشاء درع لدرء المد وسيف لهزم الغزاة. كما أرسل فريقاً شبه عسكري إلى أفغانستان؛ فكانت الصواريخ والغارات الأميركية وشيكة الوقوع.

توجه بوش إلى مقر الـ (أف بي آي) للكشف عن قائمة بأسماء أخطر الإرهابيين المطلوبين البالغ عددهم ٢٢. قال للعملاء المتجمعين في مبنى هوفر: «اعتقلوا الأشرار. حربنا موجّهة ضد الشر»[١٤].

عرف نائبه ديك تشيني مكان تخبئة السلاح. فقد بقي مدة ٤ سنوات وزيراً للدفاع في عهد والد بوش ورئيس أركان البيت الأبيض في عهد فورد. لقد حولته الاعتداءات إلى قائد إمبراطوري للأمن القومي الأميركي.

بناء على توجيهات تشيني، انتقلت الولايات المتّحدة إلى إحياء قوى الاستخبارات، السريّة التي ازدهرت طوال ٥٥ سنة تحت حكم هوفر. وقد أعاد الرئيس ونائبه والنائب العام في خطب علنية تجديد روحية الغارات على الشيوعيين. وبأوامر سريّة للغاية أعادوا إحياء أساليب المراقبة التي استخدمتها الـ (أف بي آي) في الحرب على الشيوعية.

اعتقلت الـ (أف بي آي) أكثر من ١٢٠٠ شخص في غضون ٨ أسابيع من الاعتداءات. كان معظمهم أجانب ومسلمين. ولم ينتم أي منهم، بقدر ما أمكن تحديده، إلى القاعدة. تعرّض بعضهم للضرب وإساءة المعاملةَ في خلال «احتجازهم المتواصل في ظروف قاسية»، وفق ما أفاد لاحقاً المحقّق العام في وزارة العدل. وقد سجن المئات طوال أشهر بموجب سياسة «الاحتجاز حتى التبرئة»[١٥] التي فُرضت على الـ (أف بي آي) من قبل النائب العام آشكروفت. لم تتم كتابة سياسة المواجهة ولا مناقشتها. كما لم يخبر أحد مولر بها. كتب أحد محامي آشكروفت المعنيين بقضايا الإرهاب، الذي كان يعي أن هناك أشخاصاً أبرياء مسجونين، بأن مدير الـ (أف بي آي) راغب في معرفة

أن الميدان لا ينفذ العمل... «نتعرّض جميعاً للفشل لأن العملاء الخاصين المسؤولين في الـ (أف بي آي) لم يبلغوا بوضوح أن عليهم إطلاق، هؤلاء الأشخاص أو تقديم دليل لمواصلة احتجازهم ولم يعطوا موعداً نهائياً للقيام بذلك». عرف مولر بأمر السياسة المتّبعة والمشكلة التي سببتها بعد ٦ أشهر.

كما أمر آشكروفت باحتجاز ٧٠ شخصاً على الأقل مدة غير محدودة، ومن بينهم قرابة ٢٠ مواطناً أميركياً، بموجب قانون الشهود الماديين، وهو قانون فيدرالي يُستخدم عموماً في قضايا الهجرة. ٣٠ منهم لم يخضعوا قط لمحاكمة. وفي النهاية أدين ٤ بدعم الإرهاب. واعتُبر اثنان منهم مقاتلين مع الأعداء.

دافع آشكروفت عن المصيدة التي انتشرت على امتداد الأمة في خطاب إلى العمد الأميركيين. لقد استدعيت الـ (أف بي آي) لمقاتلة «شبكة من الشر متعدّدة القومية». وبدا ذلك صريحاً بشأن احتجاز الإرهابيين المشتبه فيهم.

قال: «يقال إن وزارة العدل في عهد روبرت كينيدي كانت تعتقل رجال عصابات لأجل جلوسهم على الرصيف[١٦]. ستستخدم الـ (أف بي آي) تكتيكات الاعتقال والاحتجاز العدائي نفسها في الحرب على الإرهاب. ليحذر الإرهابيون بيننا: إن مكثتم في البلاد مدة أطول من تلك التي تحدّدها تأشيرة دخولكم - ولو يوماً واحداً حتى - فسيتم اعتقالكم. إن انتهكتم القانون المحلي، فستُزجون في السجن وستُحتجزون أطول مدة ممكنة. سوف نستخدم كل القوانين المتوافرة. سننتهز كل فرصة للمحاكمة. سنستخدم كل أسلحتنا».

عبر النائب العام أيضاً عن بعض السلطات التي ستستخدمها الـ (أف بي آي) بموجب قانون باتريوت، الذي مر في مجلس الشيوخ في ذاك اليوم نفسه: الحصول على عناوين بريد إلكتروني، التنصت على الهواتف الخلوية، فتح البريد الصوتي، سحب أرقام بطاقات ائتمان وحسابات مصرفية عن الإنترنيت. قال إنه سيتم فعل هذا كله بموجب القانون، بواسطة مذكرات إحضار وتفتيش.

ولكن قانون باتريوت لم يكن كافياً للبيت الأبيض. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أمر بوش وكالة الأمن القومي بالعمل مع الـ (أف بي آي) على برنامج سري يحمل اسماً مشفّراً وهو (ستيلار ويند).

كان البرنامج مبتكراً. بمرور الوقت قرر مولر أنه كان غير قانوني أيضاً.

التقط مدير وكالة الأمن القومي الجنرال مايكل هايدن رسالة مصوّرة بالفيديو لعشرات الآلاف من عناصره: «سوف نبقي أميركا حرة عبر جعل الأميركيين يشعرون بالأمان ثانية»[١٧]. بعد هجمات الـ١١ من أيلول/سبتمبر مباشرة قال هايدن إنه «فتح حنفية تقارير وكالة الأمن القومي على الـ(أف بي آي) بطريقة غير مسبوقة[١٨]، بكل صراحة». كان هو ورئيسة استخبارات الإشارات مورين باجينسكي يرسلان إلى الـ(أف بي آي) سيلاً من البيانات الخام - أسماء وأرقام هواتف وعناوين بريد إلكتروني أُخذت من بين ملايين من الاتصالات الواردة إلى الولايات المتّحدة والخارجة منها. كانت النية هي ملاحقة حثيثة لكل شخص في الولايات المتّحدة يمكن أن تكون له صلة بالقاعدة، تحت رعاية محكمة المراقبة الاستخبارية الأجنبية. قال هايدن إن التحرك قانوني إنما غير منطقي. «وجدنا أننا نعطيهم الكثير من البيانات بشكل خام جداً»؛ وفي النهاية أمضى مئات من عملاء الـ(أف بي آي) معظم الخريف في العام ٢٠٠١ يطاردون آلافاً من الخيوط المزيفة. قال: «إن طبيعة الاستخبارات هي سبب عدم وصول الكثير من المعلومات السريّة إلى أي مكان، ولكن علينا سلوك بعض الأزقة المعدومة المنافذ لإيجاد معلومات تجدي نفعاً».

أراد الرئيس ونائبه أن تنفذ الـ(أف بي آي) تفتيشات سراً، متفادية قيود المعايير القانونية والدستورية التي تضعها محكمة المراقبة الاستخبارية الأجنبية. كان الجواب (ستيلار ويند). ستعمد وكالة الأمن القومي إلى التنصت بحرية على الأميركيين والأجانب في الولايات المتّحدة من دون سبب محتمل أو مذكرات تفتيش. سوف تفحص وتدقق في السجلات الإلكترونية لملايين المكالمات الهاتفية - للمتصلين ومتلقي المكالمات على السواء - عناوين موضوعات البريد الالكتروني ومن ضمنها أسماء وعناوين إنترنيت. وبعدها ترسل الاستخبارات المعالجة إلى مكتب التحقيقات لكي يتصرف.

أحيا (ستيلار ويند) تكتيكات الحرب الباردة وفق تكنولوجيا القرن الـ٢١ التي أبقت عمل الـ(أف بي آي) مع وكالة الأمن القومي خارج حدود القانون. كما كان تشيني يعرف منذ أيام عمله في البيت الأبيض في أعقاب فضيحة ووترغايت، أن وكالة

الأمن القومي و الـ (أف بي آي) قد عملتا بهذه الطريقة حتى العام ١٩٧٢، حينما حظرت المحكمة العليا بالإجماع استراق الأسلاك من دون مذكرات.

تخطى ستيلار ويند المحكمة العليا بشأن سلطة رأي مريب أرسل إلى البيت الأبيض في الأسبوع الذي أصبح مرسوم باتريوت قانوناً. صدر هذا الرأي من جون يو، وهو محامٍ في الـ ٣٤ من عمره يعمل في مكتب الاستشارات القانونية في وزارة العدل وكان قدّ عمل كاتباً لحساب القاضي طوماس. كتب يو قائلاً: إن حمايات الدستور من المذكرات والمصادرات التي تُنفذ من دون مذكرات لا تنطبق على العمليات العسكرية في الولايات المتحدة. ووكالة الأمن القومي هي وكالة عسكرية؛ كان الكونغرس قد سمح لبوش باستخدام القوة العسكرية، لأن لديه سلطة استخدام وكالة الأمن القومي ضد أي شخص في أي مكان في أميركا.

كتب يو قائلاً: «إن الرئيس متحرّر من قيود التعديل الرابع»[19]. لذا فالـ (أف بي آي) حرة أيضاً.

علق مولر بين أمر الرئيس وقانون الأرض. أيقن أنه من التهور الاستهزاء بكبير قضاة محكمة المراقبة الاستخبارية الأجنبية، وهو شخص غضوب من تكساس يدعى رويس لامبرث ترأس سابقاً عملية إصدار مذكرات مراقبة سريّة طوال ٧ سنوات. دمر القاضي ذات مرة الحياة المهنية لعميل بارز يعمل في مجال الاستخبارات المضادة في الـ (أف بي آي)، اعتقد أنه قام عن عمد بخداعه. (قال القاضي في وقت لاحق: «بعثنا برسالة إلى الـ (أف بي آي)[20]: عليكم قول الحقيقة. فوجدنا في تاريخ بلادنا أنه لا يسعنا الوثوق بهؤلاء الأشخاص»).

كان مولر قد فاز أصلاً بثقة لامبرث؛ وافق القاضي على مئات من عمليات المراقبة التي تُعنى بالأمن القومي، من دون جلسات استماع رسمية، بأمر شخصي من المدير. والآن أمر الرئيس الـ (أف بي آي) بأن يسيء إلى تلك الثقة، ويتجاهل المحكمة، ويتجنّب سلطتها. وقد وجد مولر بحذر شديد ومن دون فضح الوجود الخفي لستيلار ويند، طريقة للإشارة إلى أن بعض المذكرات التي سعى إليها مستندة إلى معلومات جُمعت من قبل وكالة الأمن القومي. قال كبير القضاة إنه هو وخلفه أجريا ترتيبات مع

مولر بواسطتها تمت الموافقة على عمليات المراقبة «استناداً إلى الملخص الشفهي مع مدير الـ (أف بي آي)». وقد تواصل الترتيب، غير المسبوق والمتقلقل، سنتين تقريباً.

غير أن الخلافات قد نمت في (أف بي آي) مع الخوف من وقوع هجوم جديد للقاعدة. حاول مولر تهدئة التوتّر بين المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في واشنطن. قال إنه عمل بالتنسيق مع وكالة الاستخبارات وتينيت. قال مولر: «إن فكرة تقاسم المعلومات بانتظام مع مكتب التحقيقات تعد أمراً كان هوفر سيقاومه على الأرجح وهو ربما يتقلّب في قبره بسبب الدرجة التي وصل إليها تبادل المعلومات بيننا وبين وكالة الاستخبارات منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر»[٢١].

ظلت علاقات العمل التي أقامها مكتب التحقيقات مع بقية الحكومة عبارة عن صراع متواصل. ارتاع النائب العام حينما فشلت الـ(أف بي آي) في إيجاد عالم مجنون كان يبعث برسائل ملوثة بجراثيم الجمرة الخبيثة إلى غرف الأخبار في القنوات التلفزيونية والصحف وسيناتورات الولايات المتّحدة. ركزت الـ(أف بي آي) طوال ٤ سنوات على الرجل الخطأ. كان المكتب يغرق وسط خيوط مزيفة؛ راحت شبكاته تتحطم؛ ولا تزال حواسيب مكاتبه تحتاج إلى ١٢ نقرة لحفظ وثيقة.

لم يكن لدى الـ(أف بي آي) أية وسيلة تواصل مع الاستخبارات الأميركية. عجز المقر عن تلقي تقارير من وكالة الأمن القومي أو وكالة الاستخبارات مصنّفة في أعلى مستويات السرية - وكل شيء تقريباً صُنّف سريّاً للغاية. إذ لم يكن ممكنا إدماج المعلومات الاستخبارية الجديدة في قواعد بيانات الـ(أف بي آي).

أتت الضغوط على الأشخاص البارزين في مكتب التحقيقات قاسية. على أن مدراء قسم مكافحة الإرهاب قد احتملوا مدة سنة كأفضل تقدير من ثم تعرّضوا للإنهاك الشديد. لقد احتمل رؤساء أركان مولر فترة أطول بعض الشيء، ومدراؤه التنفيذيون في مجال التكنولوجيا فترة أقل منها.

مع انتشار الحرب على الإرهاب في العالم، كمنت أخطر أزمة موظفين واجهها مولر في الميدان. إذ راح الشجار بين الـ(أف بي آي) وأندادها في سبيل مكافحة الإرهاب ينتشر عبر السلسلة القيادية في أميركا، مثل فتيل بطيء امتد من السجون السريّة لوكالة الاستخبارات إلى البيت الأبيض.

بدأ مولر يعين أولى طلائع عملاء الـ (أف بي آي) الذين ناهز عددهم الألف في مسارح الحرب في تشرين الثاني وكانون الأول من العام ٢٠٠١. اقتضت مهماتهم جمع المعلومات واستجواب السجناء. وقد وُضعت سياسات الاستجواب التي نفذتها الـ (أف بي آي) بشكل صارم: يُمنع الوحشية والعنف والترهيب.

توجه بعض عملاء الـ (أف بي آي) إلى مواقع عسكرية في أفغانستان، وبعضهم الآخر إلى القاعدة البحرية للولايات المتّحدة في خليج غوانتانامو. وقد انضمت ثلة من عملاء الـ (أف بي آي) إلى مهمات القبض أو القتل السرية مع وكالة الاستخبارات التي استهدفت مشتبهاً فيهم من القاعدة. في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ قبضوا على أول أسير لهم: فسلطيني يعمل لحساب القاعدة في فيصل آباد، باكستان. تعرض لإصابة قوية في خلال معركة شرسة تبودل فيها إطلاق النار. كانت الغارة قد استهدفت مستودعاً تجمعت فيه مجموعة من المقاتلين. ثُبّت على حمّالة وأرسل جواً إلى السجن السري الذي فتحته وكالة الاستخبارات حديثاً - «موقع أسود» داخل مستودع في قاعدة أودون ثاني القواعد الجوية في أقصى الشمال الشرقي لتايلاند، في جوار حدود لاوس.

قال الرئيس بوش في حفلة جمع تبرّعات للحزب الجمهوري في غرينوويتش، كونيتيكيت في ٩ نيسان/أبريل: «ذات يوم قبضنا على رجل اسمه أبو زبيدة[٢٢]. إنه واحد من أبرز العناصر الذين يتآمرون ويخططون لإنزال القتل والدمار بالولايات المتّحدة. لم يعد يتآمر ولا يخطط. بات موجوداً حيث ينتمي». استناداً إلى تقارير وكالة الاستخبارات التالية، أسمى الرئيس لاحقاً السجين الرجل الثالث في القاعدة ورئيس عمليات بن لادن.

«كنز قومي»

كان أول الأميركيين الذين استجوبوا أبا زبيدة اثنان من العملاء الثمانية الناطقين باللغة العربية في الـ (أف بي آي): ستيف غودين، وهو مسؤول قديم في قضية تفجير نيروبي، وعلي صوفان الذي قاد تحقيق كول في اليمن. كان صوفان يبلغ الـ ٣٠ من عمره، وهو لبناني يحمل درجة ماجيستير في العلاقات الدولية من جامعة فيلانوفا، وانضم إلى الـ (أف بي آي) مصادفة عام ١٩٩٧. حصد الشهرة داخل العالم المغلق لقسم مكافحة

الإرهاب الأميركي نتيجة اتساع مداركه كمحقق وبراعته كمستجوب. وقد سماه اللواء مايكل دانليفي، القائد العسكري في غوانتانامو، حيث كان صوفان يجري الاستجوابات ويظفر بالاعترافات، «الكنز القومي»[٢٣].

كان صوفان يقترب من السجين المجروح في الموقع الأسود بصوت رقيق ومخزون من المعلومات المسبقة. شهد صوفان لاحقاً: «رحت أسأله عن اسمه فرد باسمه المستعار[٢٤]. ثم سألته: ما رأيك لو ناديتك باسم هاني؟ كان هذا الاسم الذي لقبته به والدته حينما كان صغيراً. فنظر إلي مصدوماً وقال حسناً وبدأنا نتكلم».

في غضون يومين، تعرف السجين إلى صورة لخالد الشيخ محمد، مخطط هجمات القاعدة. كان ذلك أكبر نجاح حققته الـ (أف بي آي) آنذاك. شهد صوفان قائلاً: «قبل ذاك الوقت لم نملك فكرة عن دور خالد الشيخ محمد في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أو عن أهمّيته في البنية القيادية لتنظيم القاعدة».

نقل عنصر وكالة الاستخبارات في الموقع الأسود التقرير إلى مقرّه. لم يُسر مدير وكالة الاستخبارات جورج تينيت لدى علمه أن الـ(أف بي آي) تتولى الاستجواب. فأمر فريقاً من مكافحة الإرهاب لدى وكالة الاستخبارات بتولي الأمور في تايلاند. قال صوفان: «تمت إزاحتنا. استُخدمت أساليب قاسية» - في البداية، تجريد السجين من ملابسه وحرمانه من النوم مدة ٤٨ ساعة في بعض الأحيان - «فصمت أبو زبيدة وكف عن الكلام». ثم تولت الـ (أف بي آي) الأمور من جديد. كشف السجين أنه كان يدير الشؤون اللوجيستية ويسافر لحساب القاعدة. وقدم معلومات أدت إلى اعتقال خوسيه باديلا في ٨ أيار/مايو، وهو عضو في عصابة شوارع في شيكاغو اعتنق الإسلام في السجن، وانضم إلى القاعدة في باكستان وأفغانستان، وحلم بتفجير قنبلة إشعاعية قذرة في واشنطن.

نسبت وكالة الاستخبارات بهتاناً إلى نفسها تنفيذ عملية الاعتقال واستعادت السيطرة بالقوة على الاستجواب. عمد عناصرها إلى الصراخ بالسجين بأعلى الأصوات وأخذوا يرمونه بالثلج لتجميد جسمه ثم دفنوه في تابوت مزيف. فاعترض صوفان وغودين على ذلك. فقال لهما عناصر وكالة الاستخبارات إن هذه الأساليب موافق عليها من قبل من أعلى المستويات في الحكومة الأميركية.

قال صوفان بأنه اتصل بمقر الـ (أف بي آي) للإفادة بأنه يشهد «تعذيباً غير مقبول» أبى المشاركة فيه. سحب قائد قسم مكافحة الإرهاب في الـ (أف بي آي) باسكال دامورو العميلين من تايلاند عند قرابة نهاية شهر أيار/مايو. ولكنه لم يطرح المسألة مع مولر أقله طوال شهرين. وقد علم بها المدير بعد تخطي الحدود.

في الأول من أيار/مايو وافق مكتب الاستشارات القانونية في وزارة العدل على طلب وكالة الاستخبارات البدء باستخدام أسلوب «الإيهام بالغرق» ضد أبي زبيدة. على أن هذا الأسلوب، المعادل للتعذيب، صُمم عادة لانتزاع اعترافات من خلال التهديد بالتعريض للموت الوشيك غرقاً. في ذاك اليوم عينه، أخطر جون يو، وهو مساعد النائب العام آشكروفت، البيت الأبيض بأن القوانين المناهضة للتعذيب لا تنطبق على المحقّقين الأميركيين. فوافق الرئيس ونائبه ووزير الدفاع ومدير الاستخبارات المركزية.

غير أن الـ (أف بي آي) لم توافق. قال دامورو لمولر بعد بضعة أسابيع: «إننا لا نفعل ذلك»[٢٥]. كان دامورو قد أشرف على التحقيق والمحاكمة في قضيتي تفجير السفارتين في شرق إفريقيا. كان يعلم أن الإرهابيين مستعدون للتكلم مع الـ (أف بي آي). كما اعتقد أيضاً أن السجناء لن يعترفوا بشيء لإيقاف التعذيب، وأن تلفيقاتهم سترسل الـ (أف بي آي) لمطاردة أشباح. وكان مقتنعاً بأن التعذيب السري سينكشف بطريقة أو بأخرى: سيضطر عملاء الـ (أف بي آي) إلى الإدلاء بشهاداتهم حول هذا الموضوع في المحكمة. ستتعرض صدقيتهم وقضاياهم الجنائية بحق الإرهابيين للضرر إن شاركوا في التعذيب أو تغاضوا عنه. أراد القول إن أيدي الـ (أف بي آي) نظيفة.

فهم الرجلان أنهما ذات يوم قد يواجهان استجوابهما الخاص، تحت أضواء التلفاز داخل غرفة في الكونغرس، أو داخل محكمة وتحت القسم.

علق مولر ثانية بين سندان حكم القانون ومطرقة متطلبات السريّة. وافق دامورو الرأي من ناحية المبدأ. ولكنه التزم الصمت أيضاً. لم يقدم أي تقرير خطي. وتواصل الجدال بشأن ما إذا أمكن الـ (أف بي آي) تأييد التعذيب.

لقد استخدمت المباحث أسلوب «الإيهام بالغرق» ضد أبي زبيدة ٨٣ مرة في شهر آب/أغسطس وأبقته صاحياً بشكل متواصل مدة أسبوع أو أكثر. لم ينفع ذلك. فتبين أن

قدراً كبيراً مما أفادت به وكالة الاستخبارات من الموقع الأسود هو محض زيف. لم يكن السجين قائد عمليات بن لادن. ولم يكن رأساً مدبراً إرهابياً. كان قد أخبر الـ (أف بي آي) بكل ما يعرفه. وأخبر وكالة الاستخبارات بأمور لا يعرفها.

سئل بعد ٥ سنوات في محكمة في غوانتانامو: «قلتَ أموراً لدفعهم إلى التوقف، ولم تكن هذه الأمور صحيحة، صحيح؟»

أجاب: «أجل. قالوا لي «نحن آسفون»، فقد اكتشفنا أنك لستَ الرقم ثلاثة ولست حتى شريكاً ولست مقاتلاً»[٢٦].

تواصل استخدام أساليب التعذيب في أفغانستان وكوبا ومن جديد شهد عملاء الـ (أف بي آي) على ذلك.

في منتصف شهر أيلول/سبتمبر تكلم صوفان مع سجين من القاعدة اسمه رمزي بن الشيبة، الذي قيّد بسلاسل عارياً على الأرض في سجن أسود تابع لوكالة الاستخبارات في قاعدة باغرام الجوية خارج كابول. قال إنه بدأ يستخرج منه «معلومات استخبارية قيّمة وموجبة لإقامة دعوى» ومن ثم أمره عناصر وكالة الاستخبارات بالكف عن الكلام بعد ٤٥ دقيقة. في ١٧ أيلول/سبتمبر نقلوا سجينهم جواً إلى موقع أسود ثان في المغرب ثم في بولندا؛ وتحت الإكراه الشديد وصف مؤامرات لتحطيم طائرات في مطار هيثرو وكاناري وارف في لندن. وقد شخصت إصابته بانفصام الشخصية.

توجه صوفان إلى غوانتانامو، وهو واحد من بين أكثر من ٤٠٠ عميل للـ (أف بي آي) عملوا في القاعدة البحرية على مدى السنتين التاليتين. أفاد نصفهم بوقوع مخالفات من قبل المستجوبين.

من بين السجناء الذين استجوبهم صوفان عنصر من القاعدة اسمه محمد القحطاني، أمسكت به السلطات الباكستانية في أثناء هربه من أفغانستان. كانت الـ (أف بي آي) قد كشفت من خلال بصماته أنه الخاطف العشرون للطائرات، الذي لم يستقل طائرته قط: إذ دخل إلى الولايات المتّحدة عبر مطار أورلاندو، ولا يجيد التكلم بالإنكليزية، وليست لديه تذكرة إياب، فاحتجز من قبل موظفي الهجرة والجمارك وأُخذت بصماته وصور ثم رُحّل إلى دبي قبيل وقوع الهجمات.

حاول صوفان دفع القحطاني إلى التكلم على مدى شهر في غوانتانامو، حيث وضع

السجين داخل سجن على سفينة بحرية، في زنزانة باردة جداً ومعتمة. ولكن صوفان عجز عن التأثير فيه بالكلام.

طالب عناصر الجيش بتسلم القحطاني وطلبوا من الـ (أف بي آي) التنحي في تشرين الأول/أكتوبر[٢٧]. وقد استجوبوه فترات بلغ كل منها ٢٤ ساعة، وأوثقوه برسن ودفعوه إلى تقليد الكلاب، وجردوه من ملابسه للتفرج عليه، وجمدوه إلى درجة انخفضت فيها حرارة جسمه إلى مستويات خطرة، ولفوه بالشريط اللاصق من الرقبة فما فوق، وأطلقوا الكلاب المزمجرة عليه، وأمروه بالصلاة لمقام وثن.

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بدأ عملاء الـ (أف بي آي) في غوانتانامو بفتح ملف أسموه لاحقاً «جرائم الحرب».

عمدت رسالة إلكترونية وردت من كوبا، وانتشرت في أعلى مستويات قسم مكافحة الإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تنبيه كبار المسؤولين إلى ما يراه العملاء ويسمعونه. أشار سبايك بومان، رئيس وحدة قانون الأمن القومي في الـ (أف بي آي) إلى زملائه في المقر: «أولئك الذين يستخدمون تلك الأساليب قد تُوجه إليهم التهم ويحاكمون وربما يُدانون». كتب قائلاً: «لا يمكن السيطرة على ما يقوم به الجيش. ولكن علينا أن نبرئ أنفسنا من أفعاله، وعلينا أن ننقل أكبر قدر ممكن من المعلومات... إلى مولر بأسرع وقت ممكن».

لكن لم يوصل أحد المعلومات إلى مولر.

واصل عملاء الـ (أف بي آي) في غوانتانامو تقديم إفادات بما يقوم به أندادهم. انتقل جوهر تقاريرهم من المحامين في الـ (أف بي آي) إلى أعلى المستويات في وزارة العدل. ولكن قام أقرب المساعدين لمولر بحمايته من معركة ضارية متصاعدة - «حرب خنادق طويلة الأمد ومتواصلة»[٢٨]، وفق كلام رئيس أركان آشكروفت - في وزارة العدل، ووكالة الاستخبارات، والبنتاغون، والبيت الأبيض. تواصل الجدال بشأن التحقيق والاستخبارات والتعذيب والقانون أكثر من سنة.

حل علي صوفان الأمر بطريقته الخاصة. غادر الـ (أف بي آي) عام ٢٠٠٥ - وهو حدث نادر في الحكومة الأميركية، ثم استقال استجابة لما يمليه عليه ضميره من جراء مسألة شرف.

«كنت في منتهى الصدمة»

تورّط مولر في جدال محتدم آخر حول حكم القانون ودور الـ (أف بي آي) فيما تواصل العراك بشأن التحقيق. أراد نائب الرئيس تشيني إرسال الجيش الأميركي إلى منطقة إسلامية في لاكاوانا، وهي بلدة في شمال نيويورك غير نافذة تقع في جوار الحدود الكندية. كان على الجنود اعتقال ٦ مشتبه فيهم من مناصري القاعدة - وكلهم أميركيون - واتهامهم بأنهم مقاتلون مع العدو، وإرسالهم إلى غوانتانامو إلى الأبد.

كانت الخشية أن يكون المشتبه فيهم في لاكاوانا عبارة عن قنابل موقوتة، خلية نائمة من العملاء السريين المنتمين إلى القاعدة في أميركا. كلهم لهم جذور عائلية في اليمن. وكلهم سافروا إلى أفغانستان. ولكن مولر أقنع البيت الأبيض بالسماح للـ(أف بي آي) باعتقالهم بدل إرسال الجيش.

لقد صهر التحقيق سلطات الـ(أف بي آي) ووكالة الاستخبارات ووكالة الأمن القومي. لقد اجتمعت معاً بشكل سريع على طريق ناءٍ في اليمن في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حينما عمدت طائرة من دون طيار من نوع (بريدايتور) مزوّدة بصواريخ هيلفاير إلى تدمير شاحنة نقل تحمل إرهابيين مطلوبين بين ركابها. كان أحدهما عضواً في القاعدة ومتورّطاً في تفجير كول؛ تم تعقبه من خلال مزيج من تحقيق صوفان، وتنقيب في البيانات من قبل وكالة الأمن القومي، ومراقبة من قبل وكالة الاستخبارات. والثاني كان كمال درويش الذي عاش في لاكاوانا، وانضم إلى المعتقلين المشتبه فيهم وأرشدهم إلى التوجه إلى أفغانستان. كان موضوع اتهام محكم في القضية. حيث بدا حكمه نهائياً: أول أميركي يستهدفه الأميركيون ويقتلونه في الحرب على الإرهاب.

حينما حسم الرئيس بوش القرار بشن حرب أوسع على العراق في خطابه «وضع الأمة» الذي ألقاه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، سمى الرجال الـ٦ في لاكاوانا خلية القاعدة. خلصت الـ (أف بي آي) إلى أن هذا الكلام عارٍ عن الصحة. إذ لم تظهر أية أدلة تشير إلى أنهم خططوا لتنفيذ هجوم. وما كانوا عملاء نائمين. بل كانوا شباناً طيعين تعاونوا مع الحكومة بخنوع. تلقوا أحكاماً خفيفة نسبياً بالسجن ٧ سنوات. دخل ٣ منهم برنامج حماية الشهود الفيدرالي وشهدوا نيابة عن الولايات المتّحدة في محاكمات غوانتانامو.

أشعلت القضية جدالاً حامياً في المقر تواصل إلى ما بعد إقرار المشتبه فيهم بذنبهم. لو كانت الـ (أف بي آي) تفكر نظير جهاز استخباري، لأمكنها العمل مع واحد أو أكثر من مجموعة لاكاوانا المشتبه فيهم لاختراق القاعدة في أفغانستان. هل وجب على مكتب التحقيقات تجنيدهم جواسيس عوضاً عن اعتقالهم؟

لم يكن لدى مولر طريقة لحل مثل هذه المسائل. كان المكتب لا يزال غير قادر على استخدام الاستخبارات سلاحاً أمنياً قومياً. إذ كان مستغرقاً في الرد على أحداث اليوم والساعة والدقيقة. لم يستطع النظر إلى ما وراء الأفق. كان يصعب على مولر ومساعديه النظر إلى ما وراء حوافّ مكاتبهم. كان مولر يحاول مضاعفة عدد عملاء مكافحة الإرهاب والمحللين الاستخباريين في الـ (أف بي آي) ولكن الآلية واجهت سوءاً لا يُحتمل.

حينما شنّت الولايات المتّحدة الحرب على العراق في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣، كان مولر ومدير قسم مكافحة الإرهاب الجديد لديه لاري ميدفورد، الرجل الثالث الذي يتسلم هذا المنصب في غضون ١٤ شهراً، يُهاجمان بعنف عبر تقارير تهديد يومية تتدفق من الشرق الأوسط. غدرتهما الاختلالات في ترتيبات مولر الموضوعة بعناية مع محكمة المراقبة الاستخبارية الأجنبية حول دور الـ (أف بي آي) في برنامج ستيلار ويند السري. كان البيت الأبيض قد أمر من فوره مكتب التحقيقات بالتحقيق في التهديد الذي طرحه عشرات الآلاف من العراقيين الذين يعيشون في الولايات المتّحدة. كانت لجنة الكونغرس ١١/٩ على وشك عقد أولى جلساتها العامة، وبدت واثقة من أن المدير سيُحاسب على فشل الـ (أف بي آي)، الماضي والحاضر. إن الضغوط الناجمة عن الهواتف التي لا تكف عن الرنين والمطالبات بإيقاف الهجمة التالية وذهنية الحرب التي يعتنقها الرئيس كانت نتيجتها مدمرة عند بعض العملاء. لذا في ٢٩ نيسان/أبريل وبعد أن صحا نتيجة اتصال هاتفي في الساعة الـ ٤ والنصف فجراً، عمد قائد وحدة إيران في قسم مكافحة الإرهاب إلى الانتحار بواسطة مسدسه الخاص.

في الأول من أيار/مايو أعلن الرئيس بوش انتهاء العمليات القتالية الأساسية في العراق ووصول مهمة أميركا إلى تمامها. اعتقد مولر أنه سيحظى بلحظة للتنفس والتفكير. فاتخذ قراراً نوى فيه، وفق كلامه، أن «يحول مكتب التحقيقات إلى وكالة استخبارات».

أنشأ مولر مكتباً استخبارياً في الـ (أف بي آي) من العدم وجعل مسؤولة استخبارات الإشارات في وكالة الأمن القومي مديرةً له. كانت أقوى امرأة في مجتمع الاستخبارات الأميركي. لم يسبق لأحد تقريباً في الـ (أف بي آي) أن سمع بها.

كانت مورين باجينسكي مستشارة وكالة الأمن القومي، وبدأت حياتها المهنية محللة روسية ثم ارتقت إلى مراكز قيادية. عند منقلب القرن، حينما وجدت وكالة الأمن القومي نفسها غير قادرة على مجاراة الدفق الهائل من المعلومات المشفّرة على الإنترنيت، وراحت الحواسيب الخارقة في الوكالة تضطرب وتتعطل، وضع الجنرال هايدن باجينسكي مسؤولة عن إصلاح الأمور. كانت مديرية (SIGINT) أي هوائيات وأجهزة التقاط الإشارات الاستخبارية التي خضعت لقيادتها أكبر مكون منفرد للمؤسسة الجاسوسية الأميركية؛ لقد تحكمت في ميزانية نافست ميزانية الـ (أف بي آي) البالغة ٤ مليارات دولار وقوى عاملة يفوق عدد عامليها عدد عملاء الـ (أف بي آي) الذي يصل إلى حوالى ١١ ألفاً. كما أدارت أيضاً برنامج ستيلار ويند منذ وضعه.

لقد جعل منها مولر ساعده الأيمن. وظلت إلى جانبه في كل الاجتماعات الحساسة. أعطاها مكتباً قبالة مكتبه وطلب منها التوجه إلى العمل. ولكن لم يكن لديها في البداية طاقم عمل ولا مال، ظلت سنة حتى جمعت طاقم عمل مؤلفاً من ٥٠ موظفاً، بحجم فصيلة بحرية كبيرة. وفي غضون ذلك فازت بقليل من الدعم من الميدان. نشرت رسالتها إلى العملاء الخاصين المسؤولين في أرجاء أميركا: صاروا اليوم جزءاً من جهاز استخباري ينتمي إلى القرن الـ ٢١. وجب على كل مكتب ميداني تأسيس وإدارة مجموعته الاستخبارية الخاصة وتقديم التقارير إلى المقر عن التهديدات التي يواجهها. كانت مريبة.

غدت باجينسكي على الفور معروفة لدى رجال الـ (أف بي آي) بسيدة الرؤية (فيجين لايدي). أبلغت مولر أنهم قد يحتاجون إلى سنوات حتى يحققوا التحويل. قالت إنهم كانوا في حالة سباق ماراثوني، لا مكان فيه لمحدودي السرعة أو ضيقي النفس.

كما انتقل مولر إلى تأسيس مكتب ميداني كامل النطاق للـ (أف بي آي) في بغداد. قبل بدء الحرب، وقع قراراً يحدد دور الـ (أف بي آي) في العراق كبعثة استخبارية

ترمي إلى القبض على قادة العدو، واستغلال الوثائق السريّة، والكشف عن التهديدات المحتملة التي تستهدف الولايات المتّحدة.

اقتضت الخطة الأولية إرسال ٧٠ عميلاً كل مرة. وانتهى الأمر بعمل أكثر من ١٥٠٠ عميل ومحلل وتقني أدلة تابعين لـ (أف بي آي) في العراق.

في البداية، سارت الأمور على خير ما يرام. إذ ظلت المدينة آمنة في أيار/مايو وحزيران/يونيو. وحشرت آلاف من الملفات الاستخبارية العراقية في مواقع قيادية أميركية. احتل العميل الخاص المسؤول في الـ (أف بي آي)، الذي يعمل في مناوبة تمتد ٣ أشهر، منزلة تعادل منزلة جنرال ذي ثلاث نجوم. كان لديه مكتب في المبنى المجاور لحوض السباحة في قصر صدّام حسين الرئاسي، في المنطقة الخضراء التي تسيطر عليها القوات الأميركية.

أخذت المهمة في غضون أسابيع منحى سيئاً. إذ أُمرت الـ (أف بي آي) بالعمل مع وزير داخلية العراق الموقت على إعادة بناء هيئات تطبيق القانون في البلاد. كان الوزير برنارد كيريك، مفوض شرطة نيويورك في إبان هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وصديقاً قديماً للمكتب. لم يمثل المال مشكلة لديه. إذ توافرت أكوام من الكتل المضغوطة من أوراق الـ ١٠٠ دولار النقدية لكل ما أراد فعله من شبكات مخبرين إلى أنظمة حواسيب.

ولكن كيريك غادر بغداد بعد ٩٠ يوماً، في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ولم ينه مهمته. بل جل ما خلفه وراءه هو ٥٠ ألف مسدس غلوك في مستودع. نصّبه بوش القائد الجديد لوزارة الأمن الداخلي؛ أخرج تحقيق لـ (أف بي آي) التنصيب عن مساره بحيث دان كيريك وسجنه بتهمة التزوير.

تمت مقاطعة تدريب الـ (أف بي آي) للشرطة العراقية نتيجة سلسلة من الحوادث الطارئة الفورية. حيث راحت السيارات المفخّخة تنفجر في كل مكان. مشطت الـ (أف بي آي) الركام في السفارة الأردنية ومقر الأمم المتّحدة والصليب الأحمر في بغداد. واضطر الجيش الأميركي إلى الطلب من مكتب التحقيقات جمع الأدلة من عدد كثير من مسارح الجرائم - هجمات انتحارية، سيارات مفخّخة على جوانب الطرقات، وهجمات قناصة على نقاط تفتيش عسكرية ومراكز شرطة ـ إذ بدأت سيطرتها على المدينة المحتلة تتراخى.

بعد أيام على مغادرة كيريك، كلف عملاء الـ(أف بي آي) استجواب سجناء أبو غريب، أكبر سجن في بغداد. أخذوا الآلاف من البصمات وأجروا المئات من المقابلات في الـ٣ أشهر الأخيرة لعام ٢٠٠٣. تاق العملاء إلى إيجاد محتجزين عملوا عناصر استخباريين عراقيين أو سافروا إلى الولايات المتّحدة. ولكنهم نفروا من العمل داخل مبنى أبو غريب الأساسي الذي تعمه الفوضى، مفضّلين التكلم مع المحتجزين في الخيام أو المقطورات. كما لم يعملوا ليلاً، حينما كان يغزو المتمرّدون المجمع. لذا بدأوا يسمعون إشاعات عن أعمال تعذيب وحالات وفيات داخل السجن فقط في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٣. ولم يعلموا إلا في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ من خلال نقيب في الجيش بوجود تسجيلات فيديو تصوّر حالات ضرب واغتصاب. نقل عميل بارز من الـ(أف بي آي) في بغداد وهو إدوارد لوكينهوف الخبر إلى المقر. كانت أول مرة يسمع فيها أحد في واشنطن عن دليل ظهر بعد أكثر من ٣ أشهر، لوث شرف الولايات المتّحدة في العالم.

درس ٣ من المساعدين البارزين في مجال مكافحة الإرهاب لمولر التقرير وقرّروا عدم فعل شيء. كان الأمر خارج نطاق سلطتهم ويعني من هم أعلى منصباً. لم يشأوا الإخلال بعلاقات الـ(أف بي آي) بالجيش ووكالة الاستخبارات في العراق. كان هناك شيء أهم على وشك الحدوث. إذ كانت الـ(أف بي آي) على وشك الحصول على أول مقابلة مع المسجون العالي المقام الرقم واحد.

جلس صدّام حسين وجورج بيرو في أول مقابلة من بين مقابلاتهما الـ٢٥ داخل جدران كامب كروبر المزوّدة أسلاكاً شائكة، وهو السجن الأميركي شديد الإضاءة والتابع للجيش والواقع على حدود مطار بغداد الدولي، بعيد الساعة الـ٧ صباحاً في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

كان بيرو قد بدأ حياته المهنية في البحث عن عناصر القاعدة في فينيكس، أريزونا، قبل ٥ سنوات. وبات عندها واحداً من بين ١٢ شخصاً ناطقاً باللغة العربية في مكتب التحقيقات، وهو في جولته الثانية إلى بغداد. ولد وتربى في بيروت ويمتاز صوته بلكنة لبنانية راقت صدّاماً. سرعان ما «رُفعت الكلفة» بينهما.

ولد بيرو في الوقت الذي تسلم صدّام السلطة في العراق. كان في الـ٣٤ من عمره،

رجل نحيل وطويل ذو عينين لامعتين. عمل شرطياً في تورلوك، كاليفورنيا، وهي بلدة تبعد ١٠٠ ميل شرق سان فرانسيسكو، التي غدت على مدى عقود موطناً للمسيحيين الآشوريين من الشرق الأوسط. كان والداه قد انتقلا إلى هناك عام ١٩٨٢ حينما كان في الـ١٢ من عمره هرباً من الحرب التي كانت تمزّق بيروت.

ظل بيرو يستعد مدة ٦ أسابيع لاستجواب صدّام. تظهر تقارير مقابلاته أن العلاقة التي أنشأها ودقة استجواباته أثمرت إفشاء لمعلومات لفتت اهتمام البيت الأبيض. قال صدّام إنه استخدم الهاتف مرتين فحسب ونادراً ما كان ينام في السرير عينه ليلتين متواصلتين مذ اندلعت الحرب الأميركية الأولى على العراق عام ١٩٩١. مقت أسامة بن لادن كمسلم سنّي متعصّب. وهو الآن مستعد للموت على أيدي آسريه.

بعد ستة أيام من انتزاع المعلومات راح بيرو يستجوب صدّاماً بشكل قوي ومتواصل حول الترسانة البيولوجية والكيميائية العراقية المحيّرة، التي عدت المسوغ للرئيس بوش لتنفيذ الغزو الأميركي للعراق.

سأله: أين أسلحة الدمار الشامل؟ هل لها وجود في الأصل؟ فقال صدّام: لا. كانت عبارة عن أكذوبة طويلة المدى، وخدعة رمت إلى إبقاء الإيرانيين والإسرائيليين والأميركيين في حالة حيرة.

قال لبيرو في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤: «قمنا بتدميرها. واللّه لو امتلكت مثل هذه الأسلحة لاستخدمتها في المعركة ضد الولايات المتّحدة». كان يقول الحقيقة.

قدمت الـ(أف بي آي) - وليس للمرة الأولى - دليلاً قوّض الرئاسة. كتب بوش في مذكراته: «كنت في منتهى الغضب والصدمة. كان ينتابني شعور مريع كلما فكرت في الأمر. ولا أزال على هذه الحال».

٤٥

«إن لم نقم بذلك، فسيموت أناس»

في اليوم التالي لحادثة بيرل هاربر، منح الرئيس روزفيلت هوفر السلطة لمراقبة كل المواصلات البعيدة الواردة إلى الولايات المتّحدة والخارجة منها. بعد ٣ أسابيع من حادثة ١١ أيلول/سبتمبر، منح الرئيس بوش روبرت مولر سلطة بهذا القدر من القوة تقريباً.

طوال ٢٩ شهراً عقب الأمر الذي وجهه بوش، راحت الـ (أف بي آي) تتعقب آلاف الاتصالات الهاتفية وعناوين الإنترنيت في الولايات المتّحدة بموجب حماية وكالة الأمن القومي. قال مولر: «كل يوم راحت الـ (أف بي آي) تحقّق في تهديدات وردت عبر البريد الإلكتروني من كل أرجاء العالم تفيد بأن هذا النشاط الإرهابي بالتحديد سيحدث في الولايات المتّحدة»[١].

قال مولر في اجتماع مغلق للجنة مجلس الشيوخ المختارة المعنية بالاستخبارات في ٢٤ شباط/فبرار ٢٠٠٤: «تعد مهمة القضاء على عناصر القاعدة الذين دخلوا إلى الولايات المتّحدة واستقرّوا داخل المجتمع الأميركي واحداً من أهم التحدّيات التي تواجهنا في مجال الاستخبارات وتطبيق القانون»[٢]. عندئذٍ واجه المدير مهمة مخيفة بهذا القدر. إذ وجب عليه تحدي الرئيس الأميركي ونائبه، ومجابهتهما وفق مكاشفة حول السريّة والديمقراطية، وتحديهما باسم القانون.

كانت ٣ برامج تنصت تقريباً منفصلة وعالمية النطاق تنقب وتفحص الأثير

الإلكتروني تحت عنوان ستيلار ويند. وقد خرق اثنان منها الحمايات التي يوفّرها الدستور من عمليات المصادرة والتفتيش من دون مذكرات. لم ير مولر أي دليل يشير إلى أن عمليات المراقبة قد أنقذت حياة ما، أو ردعت هجوماً وشيكاً، أو كشفت عن عناصر للقاعدة في الولايات المتّحدة.

لذا وجب إعادة ترخيص ستيلار ويند كل ٤٥ يوماً بواسطة توقيعي الرئيس بوش والنائب العام آشكروفت اللذين بررا بناءً على تقارير واردة من وكالة الاستخبارات - سماها عناصر استخباريون «المذكرات المخيفة» - المراقبة المتواصلة. كان عدد الأشخاص الذين يعرفون الحقائق صغيراً إلى أبعد حد، ولكنه كان في ازدياد. اعتقدت ثلة من محامي وزارة العدل وقضاة في محاكم استخبارية أن البرامج غير دستورية ويجب السيطرة على سلطتها. وبذلك أقنعوا جايمس كومي، الرجل الثاني المعيّن حديثاً في وزارة العدل، الذي سرعان ما اتخذ روبرت مولر قدوة له.

في ٤ آذار/مارس وافق مولر وكومي على أن الـ (أف بي آي) لا يسعها مواصلة تطبيق برامج المراقبة. لذا ينبغي تغيير نطاق التفتيشات لحماية حقوق الأميركيين لاعتقادهما أن النائب العام آشكروفت لا يسعه إعادة المصادقة على ستيلار ويند بحالته الراهنة. أوضح كومي رأيه لرب عمله بعد جدال دام ساعة في وزارة العدل ذاك اليوم، فوافقه آشكروفت الرأي. كان كومي مؤيداً مقنعاً. كان أحد المدعين المفضلين لدى الـ (أف بي آي)، وهو حفيد مفوض شرطة إيرلندي، قد تولى بمهارة وزخم قضايا إرهابية كمدعي الولايات المتّحدة في مانهاتن طوال سنتين بعد هجمات القاعدة. وقد أظهرت الثقة التي أوليت له ذاك اليوم أن القوة المذهلة للأمن القومي الأميركي تستند إلى علاقات شخصية إلى جانب السلطات التشريعية.

تلك الليلة وبعد أن أقنعه كومي، عانى آشكروفت موجة شديدة من الألم والغثيان. شخّص الأطباء إصابته بحالة التهاب في البنكرياس نتيجة حصيات في المرارة. فخدّر وهيّئ لعملية جراحية. وبالنظر إلى عجز آشكروفت عن العمل نتيجة مرضه، أصبح كومي نائب النائب العام والمسؤول الأبرز عن تطبيق القانون في الولايات المتّحدة.

حل استحقاق إعادة ترخيص استخدام ستيلار ويند في ١١ آذار/مارس. فكان هناك

٧ أيام من الصراع في الانتظار، حالة من شد الحبال بين الأمن والحرية. قال كومي: «مثّل لي مولر خير مساعد في ذلك الأسبوع».

التقى مدير نائب الرئيس تشيني في البيت الأبيض ظهر يوم الـ٩ من آذار/مارس. وراح أحدهما يحدّق إلى الآخر عند الطاولة في مكتب الزاوية التابع لرئيس أركان الرئيس، أندرو كارد. أبدى تشيني عناداً: لا يحق لأحد تحدي سلطة الرئيس. سيستمر التجسس بأمر منه. سيستمر بموافقة وزارة العدل أو من دونها.

أجاب مولر: «قد أواجه مشكلة في ذلك»[٣]. تشير ملاحظاته بشأن الاجتماع إلى أنه قال لنائب الرئيس إن عليه «مراجعة قانونية المساهمة المتواصلة في هذا البرنامج».

في ١٠ آذار/مارس أمر الرئيس بوش كارد ومستشار البيت الأبيض ألبرتو غونزاليس بالتوجه إلى غرفة العناية الفائقة في مستشفى جورج واشنطن الجامعي، الذي يبعد ميلاً شمال غربي البيت الأبيض والحصول على توقيع آشكروفت. كانت وحدة أمنية من الـ(أف بي آي) تحرس غرفة آشكروفت الذي كان قد خضع للعملية الجراحية في اليوم السابق. ولم يكن في حالة تسمح له باستقبال الضيوف، ناهيك بتوقيع أوامر رئاسية سريّة. اتصل الرئيس بالمستشفى في الساعة الـ٦ و٤٥ دقيقة مساء وأصر على التكلم مع آشكروفت. فتلقت زوجته الاتصال.

قال لها الرئيس إنها مسألة أمن قومي. فأبت تسليم السمّاعة إلى زوجها. تمتع عملاء بحضور ذهني خولهم تنبيه رئيس أركان آشكروفت إلى أن رجال الرئيس في الطريق. فاتصل بكومي. ثم اتصل نائب النائب العام بمولر طالباً إليه ملاقاته في المستشفى ليكون شاهداً على المواجهة.

هرعا إلى وحدة العناية الفائقة. وصل كومي إلى هناك أولاً. دخل إلى الغرفة المعتمة ورأى آشكروفت في حالة ضعيفة: «بدأت أتكلم معه على الفور... وحاولت تبين قدرته على التركيز على ما يحدث. فلم يتضح لي أنه قادر على ذلك. إذ بدا في حالة متعبة جداً». خرج كومي إلى الرُّواق واتصل بمولر ثانية. قال المدير إنه سيحضر بعد بضع دقائق. أراد التكلم مع عملائه. أمرهم بالحرص على عدم السماح لرجال الرئيس بإخراج نائب النائب العام من غرفة المستشفى.

أفاد عملاء بأن كارد وغونزاليس دخلا في الساعة الـ٧ و٣٥ دقيقة مساء. وقف

غونزاليس عند رأس السرير حاملاً بيده مغلفاً من ورق المانيلا وفي داخله تصريح الرئيس. قال لآشكروفت إنه يحتاج إلى توقيعه.

رفع آشكروفت رأسه عن الوسادة. أبى التوقيع. قال كومي بعبارة حادة جداً: «إن البرنامج مناف للقانون»؛ كان جداله «غنياً بالمضمون والوقائع على السواء - الأمر الذي أذهلني». ثم خفض آشكروفت رأسه وقال: «ولكن هذا غير مهم لأنني لست النائب العام. ها هو النائب العام». ثم أشار إلى كومي.

تقاطعت سبل مولر مع مبعوثي الرئيس الفارغي الأيدي وهم يهمون بالخروج. كانوا على وشك المواجهة.

وقّع الرئيس الترخيص منفرداً في البيت الأبيض صبيحة يوم الـ ١١ من آذار/مارس. أكد بوضوح أن سلطاته كقائد أعلى تخطت كل القوانين الأخرى. التقى مولر رئيس أركان البيت الأبيض كارد ظهراً. وتشير ملاحظاته إلى أنه أخبر كارد بأن «البيت الأبيض يحاول تنفيذ حيلة يُراد بها التملص» من القانون.

كتب مولر رسالة استقالته خطياً في الساعة الـ ١ والنصف بعد الظهر في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤. كتب قائلاً: «في غياب أي توضيح بشأن قانونية البرنامج من قبل النائب العام، أراني مجبراً على الانسحاب من المشاركة في البرنامج. إلى ذلك، إن أمر الرئيس بمواصلة المشاركة في البرنامج، في غياب استشارة قانونية إضافية من النائب العام، فسأضطر إلى الاستقالة من منصب مدير الـ (أف بي آي)».

بعد ٧ ساعات توجه مولر إلى اجتماع الملخص الصباحي مع الرئيس في البيت الأبيض. كانت ليلة مزدحمة بالانشغالات في عالم مكافحة الإرهاب. ففي مدريد، أقدمت عناصر جهادية إسلامية تدّعي استلهام أعمال القاعدة على تفجير ١٠ قنابل في ٤ قطارات نقل. فقُتل ١٩١ شخصاً وجُرح ١٨٠٠، وذلك في أسوأ هجوم إرهابي في أوروبا منذ تفجير الرحلة ١٠٣ التابعة لشركة بان أميركان الجوية فوق لوكربي عام ١٩٨٨. راحت الـ (أف بي آي) تبحث عن صلات بالولايات المتّحدة.

بعد الاجتماع، وقف الرئيس وحده مع مولر في المكتب البيضوي. أيقن بوش عندئذٍ أن مدير الـ (أف بي آي) والنائب العام ونائبه في حالة تمرد. قال مولر لبوش

وجهاً لوجه بأنه سيستقيل إن أُمرت الـ(أف بي آي) بمواصلة تنفيذ عمليات التفتيش اللاقانونية بحق الأميركيين من دون أمر من وزارة العدل. قال مولر: «إن لدي التزاماً مستقلاً تجاه الـ(أف بي آي) ووزارة العدل يقضي بالحرص على قانونية الأفعال التي نقوم بها»، ووفقاً لملاحظاته التي كُشفت حديثاً حول اللقاء ليس بمقدور أمر رئاسي أن يضمن ذلك منفرداً.

كان الرجلان كلاهما قد أقسما لدى توليهما منصبيهما على تطبيق قوانين الولايات المتّحدة بحرص تام. إلا أن واحداً منهما فقط ظل ملتزماً بقسمه.

احتج الرئيس بجهله القانون والوقائع. قال إنه لم يعلم بوجود مشكلة قانونية بشأن ستيلار ويند. كما لم يعلم بدخول آشكروفت المستشفى. ولم يعلم أن مولر وكومي يبلغان عن المخالفات القانونية. لقد كان بكل تأكيد يخدع المدير عن عمد.

لكنه من دون أدنى شك لحظ كارثة سياسية وشيكة. كتب بوش في مذكراته: «وجب علي اتخاذ قرار كبير بسرعة. فكرت في مجزرة ليلة السبت في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٧٣» - حينما تحدى نيكسون وزارة العدل حول شروطه السريّة، وأجبر النائب العام ونائبه على الاستقالة، ودمر هالة سلطته السياسية. «لم تكن هذه أزمة تاريخية تقت إلى تكرارها. ما كان ليرضيني أن أعلم بأنني كنت محقاً بشأن مبادئي القانونية في حين تعرّضت إدارتي للاضطراب وافتُضحت برامجنا الأساسية في الحرب على الإرهاب في الإعلام».

وعد بوش بوضع البرامج في سياق قانوني. لكن ذلك لم يحدث بين ليلة وضحاها. بل استغرق سنوات. ولكن استناداً إلى وعد الرئيس، تراجع مولر وحلفاؤه عن تهديداتهما بالاستقالة. واحتفظ بوش بالسر ٢٠ شهراً إضافياً. على أن أول من فضح الأمر بشأن عمليات المراقبة من دون مذكرات هو محامٍ من وزارة العدل اسمه طوماس تام؛ كان والده وعمه اثنين من أقرب المساعدين لهوفر فيّ مقر الـ(أف بي آي). فقد كان آشكروفت وكومي في إبان كشف أولى الحقائق في صحيفة نيويورك تايمز، قد استقالا من إدارة بوش.

بقي موقف مولر من الرئيس سريّاً لفترة أطول. غير أن كومي أخبر ثلة مختارة من الأشخاص في وكالة الأمن بما سمعه مولر من بوش وتشيني في البيت الأبيض:

«إن لم نفعل ذلك، فسيموت أناس»[٤]. افهموا الآتي: «إن لم نجمع هذا النوع من المعلومات»، أو «إن لم نستخدم هذا الأسلوب»، أو «إن لم نمدد هذه السلطة». من الصعب جداً أن تكون المحامي الواقف أمام قطار شحن يمثل هذه الحاجة... هناك حاجة إلى أكثر من مجرد ذهنية قانونية حادة للقول «لا» في حالة الضرورة القصوى. هذا يتطلب شخصية تتمتّع بالأخلاق. يتطلب القدرة على رؤية المستقبل. ويتطلب تقديراً للضرر الذي سينجم عن قول «أجل» من دون مبرر. يتطلب فهماً لفكرة أن الاستخبارات الخاضعة للقانون على المدى الطويل هي الاستخبارات الدائمة الوحيدة في هذا البلد.

أدلى مولر بشهادته علناً أمام لجنة ١١/٩ بعد شهر أي في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ولم ينبس ببنت شفة قط حول ما حدث في البيت الأبيض. لم يفعل قط.

«بدايات جهاز استخباري»

قبلت اللجنة والكونغرس تأكيد المدير أن الـ (أف بي آي) بوسعها أن تحمي كلاً من القانون والأمن. ولكنهما طلبا المزيد من مولر. في حين أرادا أن يعرفا أن الـ (أف بي آي) تستخدم سلطاتها كلها التي منحها إياها الكونغرس بموجب قانون باتريوت لعام ٢٠٠١.

كانت تفعل، ولكن ليس على نحو صائب دوماً. فقد اعتقلت الـ (أف بي آي) في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ محامياً من أوريغون يدعى براندون مايفيلد، استناداً إلى مذكرة شاهد مادي لأسباب تتعلق بتفجيرات مدريد. كان مواطناً أميركياً اعتنق الإسلام. وقد استخدمت الـ (أف بي آي) كل ما تملك من وسائل المراقبة واستراق الأسلاك بحق مايفيلد طوال ٧ أسابيع. استندت القضية إلى إساءة قراءة الـ (أف بي آي) لبصمة رُفعت عن كيس بلاستيكي في مدريد. أخبرت الشرطة الإسبانية الملحق القانوني للـ (أف بي آي) في مدريد بأن مايفيلد هو الرجل الخطأ. ومع ذلك اعتقل بعد ذاك التنبيه مدة أسبوعين من السجن القاسي حيث وُضع في زنزانة انفرادية ومن ثم أطلق سراحه؛ وقد فاز حقاً باعتذار رسمي وتسوية قيمتها مليونا دولار من الحكومة.

على أن قانون باتريوت، الذي وُضع على عجل، ووسط حالة من الخوف، قام بتوسيع سلطة رسائل الأمن القومي إلى حد كبير، وهو تكتيك نادراً ما استُخدم قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إذ أمرت الرسائل المصارف والمكاتب الائتمانية وشركات الهواتف ومزوّدي خدمة الإنترنيت بتسليم سجلاتهم الخاصة بزبائنهم إلى الـ (أف بي آي). كما التمست من المتلقين التزام الصمت بحيث لا يسمح لهم بإخبار أحد حتى المحامي. إذ إنها حازت قوة مشتركة من اثنين: قوة مذكرة الاستدعاء وأمر الحظر القضائي. كانت الـ (أف بي آي) ترسل ما يقارب الألف من هذه الرسائل في الأسبوع؛ وأكثر من نصف المستهدفين كانوا مواطنين أميركيين. قال عملاء الـ (أف بي آي) إنها وسائل تحقيق لا غنى عنها، المستلزمات الأساسية لمكافحة الإرهاب في الولايات المتّحدة. ولكن الرسائل، كحال استراق الأسلاك، كانت أيضاً شكلاً من الاقتحام والدخول عنوة. تمكن مشرف في الـ (أف بي آي) من كتابتها من دون أمر من القاضي أو طلب من المدعي.

بحلول أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٤، بدأ القضاة الفيدراليون يجدونها غير دستورية. كما راحت المحاكم تحبط بنود قانون باتريوت الذي منح الـ (أف بي آي) هذه السلطات؛ وقد أعاد الكونغرس وضع القانون لحفظها. وعندئذٍ بات مكتب التحقيقات مضطراً إلى تبرير أمر الحظر القضائي للقاضي مع تواصل الرسائل.

كان عملاء مكافحة الإرهاب التابعون للـ (أف بي آي) يسيئون أيضاً استخدام سلطاتهم عبر وضع «رسائل ملحة» - وهي مذكرات إحضار طارئة لآلاف من السجلات الهاتفية ـ من دون إخطار أحد في المقر. إن سلسلة لا متناهية من مساعدي المدراء والوكلاء والعملاء الخاصين المسؤولين ما كانوا يعرفون القواعد أو أدوارهم. قال مولر: «لم يكن لنا نظام إداري يكفل اتباعنا للقانون»[٥]. مسلّماً بأن مكتب التحقيقات أساء استخدام قانون باتريوت للحصول على المعلومات.

إن الشهادة التي سمعتها لجنة ١١/٩ تركت الكثير من أعضائها يفكرون بأنه ينبغي إعادة بناء مكتب التحقيقات. فكروا جدياً في تأسيس جهاز استخباري محلي جديد ليحل محل الـ (أف بي آي). لقد خاض مولر معركة على ٣ جبهات مع اللجنة والكونغرس والبيت الأبيض لمنع مكتب التحقيقات من التحول إلى دار مقسومة، حيث

هناك من جهة تطبيق القانون ومن الجهة الأخرى الاستخبارات. تواصل الصراع يومياً طوال الصيف والخريف من العام ٢٠٠٤ حتى السنة التالية.

إن الجزء الوحيد من تقرير اللجنة حول الـ (أف بي آي) الذي كُتب وكأنه قانون هو أمر يفرض تشكيل «ثقافة مؤسسية ذات خبرة فائقة في مجال المهمات الاستخبارية وملتزمة بها»[٦]. ما فتئ مولر يحاول القيام بذلك منذ وقت طويل. فأتى تقدمه بطيئاً ومتقطعاً، ولكنه سرعان ما حقق هدفه بمضاعفة عدد المحللين الاستخباريين في الـ (أف بي آي). بات هناك ألفان منهم، وما عادوا مكلفين تلقي المكالمات الهاتفية وإفراغ سلال المهملات.

صرح مولر بثقة للجنة بأنه يحقّق تقدماً جيداً، «ينتقل إلى المرحلة التالية من تحويل مكتب التحقيقات إلى وكالة استخبارية»[٧]. ولكن مكتب التحقيقات كان على الأقل على بعد ٥ سنوات من تحقيق هذا الهدف.

لقد أُجبر الرئيس على تأليف لجنته الاستخبارية الخاصة بعد اعترافه بأن أسلحة الدمار الشامل في العراق لم تكن إلا سراباً. وقد قادها قاضي محكمة الاستئناف الفيدرالية لورنس سيلبرمان الذي كان من اختيار تشيني؛ حيث لدى الاثنين طريقة تفكير واحدة حيال مكتب التحقيقات. ولا يزالان معاً منذ ٣٠ سنة، مذ كان سيلبرمان نائب النائب العام وتشيني رئيس أركان الرئيس فورد. آنذاك، أرسل البيت الأبيض بعد سقوط نيكسون سيلبرمان لتفتيش ملفات هوفر السريّة. ومنذ ذلك الحين اتخذ القاضي موقفاً من مكتب التحقيقات.

أخبر القاضي سيلبرمان زملاءه القضاة: «كانت التجربة الأسوأ في خدمتي الحكومية الطويلة[٨]. بالفعل أمر هوفر عملاءه بتبليغه سراً بأية أمور قذرة تتعلق بشخصيات مثل مارتن لوثر كينغ أو عائلاتهم. أحياناً كان هوفر يستخدم هذه المعلومات ابتزازاً ماكراً للحفاظ على استمرار سلطة مكتبه... أعتقد أنه سيكون من المناسب تعريف جميع المستخدمين الجدد بطبيعة ملفات هوفر السريّة والمحجوبة. وبهذا الصدد سنخدم هذا البلدـ والمكتب - جيداً إن أزيل اسمه عن مبنى مكتب التحقيقات.

أتى تقرير سيلبرمان عن الـ (أف بي آي)، الذي استغرق إعداده طوال شتاء العام ٢٠٠٤ وأرسله إلى البيت الأبيض في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، ضرباً من التنظيف بسلك

فولاذي متين. وقد استُهل الفصل المتعلق بمكتب التحقيقات في التقرير بالآتي: «مرت الآن ٣ سنوات ونصف السنة على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر[٩]. بعد ٣ سنوات ونصف السنة من ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، قامت الولايات المتّحدة ببناء وتجهيز جيش وسلاح بحرية عبرا محيطين والقناة الإنكليزية ونهر الراين؛ وكانت قد فازت باستسلام ألمانيا وهي على بُعد شهرين من انهزام اليابان. لقد أمضت الـ (أف بي آي) السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية في بناء الأسس الأولية للجهاز الاستخباري». وقد نبه التقرير إلى أنها قد تبقى حتى العام ٢٠١٠ لإتمام هذه المهمة.

أرخى التقرير بثقله بقوة على مديرية الاستخبارات في الـ (أف بي آي) التي أنشأها مولر قبل سنتين. خلص إلى أن المديرية تتمتّع بقدر عالٍ من المسؤولية وإنما تفتقر إلى السلطة. لم تنفذ تحقيقات أو عمليات استخبارية ولا تحليلات. وسيطرتها على مجموعاتها الميدانية الـ٥٦ التي أنشأتها ضعيفة. لا يملك أحد ما خلا المدير نفسه السلطة على أي من هذه المجموعات.

أفاد التقرير: «سألنا إن كان يمكن لمديرية الاستخبارات أن تكفل الإيفاء بأولويات جمع المعلومات. ليس في وسعها ذلك. سألنا ما إذا كانت المديرية تشرف مباشرة على معظم محللي المكتب. إنها لا تفعل». إذ إنها لم تكن تسيطر لا على المال ولا على الأشخاص الذين بدا أنها تترأسهم. تساءل التقرير: «هل يمكن لأحدث جهود الـ (أف بي آي) بناء مقدرة استخبارية تتغلب على المقاومة التي أهلكت الإصلاحات الماضية؟ لا تزال النتيجة موضع شك. كانت هذه الأحكام قاسية، والأقسى أنها حقيقية».

استنتج التقرير: إن عجزت الـ (أف بي آي) عن قيادة عملائها وسلطاتها والسيطرة عليهم، فينبغي للولايات المتّحدة تفكيك المكتب والبدء من جديد، فتبني وكالة استخبارية محلية جديدة من الصفر.

بدأ مولر، بصبره على المصاعب، يغرس أكبر التغييرات في البنية القيادية لمكتب التحقيقات منذ موت هوفر. وبات جهاز أمن قومي وحيد داخل الـ (أف بي آي) يحكم فروع الاستخبارات والاستخبارات المضادة ومكافحة الإرهاب. فُرض نفاذ مفعول التغيير في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وكما توقع القاضي سيستغرق الأمر حوالى ٥ سنوات حتى تظهر النتائج.

«من يتخذ القرارات؟»

كانت الحرب على العراق تعرقل أحوال الـ(أف بي آي). إذ راح مئات العملاء يتناوبون في أرجاء العراق، ومئات آخرون يكدون في العمل في المختبر الجنائي التابع للـ(أف بي آي) في كوانتيكو، فيرجينيا، حيث شاركوا في معركة بدا أن لا نهاية لها. راحوا يحللون عشرات الآلاف من البصمات والبيانات البيومترية من السجناء، بحثاً عن خيوط تتعلق بالقاعدة. عملوا من أجل فهم وتحليل ومعرفة التركيبة الهندسية لعشرات عشرات الآلاف من شظايا العبوات الناسفة التي تقتل الجنود الأميركيين.

وازادت الحاجة إلى عناصر فريق إنقاذ الرهائن المتباهى به التابع للـ(أف بي آي)، المدرب على تكتيكات المغاوير، في كل من العراق وأفغانستان. إذ شارك بعضهم في ٤ جولات عمل أثناء المعارك، أكثر من أي جندي في الحرب في صيف ٢٠٠٥.

أخذ الفريق يستعد لهجوم عسكري على إرهابي أُدرج اسمه في قائمة أخطر المطلوبين لدى الـ(أف بي آي) أكثر من ٢٠ سنة.

كان مكتب التحقيقات يتعقب فيليبيرتو أودجا ريوس منذ حادثة تفجير حانة فرونسيس في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، واحدة من الهجمات الإرهابية الإجرامية الأولى في العصر الحديث. ادعت القوى المسلحة لحركة استقلال بورتو ريكو، FALN، مسؤوليتها عن الحادث. في حين نفذت الـ(أف بي آي) عمليات استخبارات مضادة بحق حركة الاستقلال في فترة الستينيات وبداية السبعينيات؛ كان هوفر نفسه قد ذكر «الجرأة المتعاظمة»[١٠] لبرامجهم السياسية و«التشجيع الذي لقيته مهمتهم من قبل كوبا في عهد كاسترو».

كان أوجيدا قائد (FALN) وقد خضع للتدريب على يد الجهاز الاستخباري الكوبي من العام ١٩٦١ حتى العام ١٩٦٧ وعاد إلى بورتو ريكو ثائراً. اعتقله عميل للـ(أف بي آي) في سان خوان، لكنه لم يمثل أمام المحكمة بعد انتهاء فترة تسريحه الموقت، بل هرب إلى نيويورك حيث عمل تحت حماية العناصر الاستخباريين لكاسترو في البعثة الكوبية في الأمم المتّحدة. عند بداية العام ١٩٧٤، كان أوجيدا قد نظم الـ(FALN) في نيويورك وشيكاغو.

ألقت الـ(أف بي آي) اللوم على المجموعة في أكثر من ١٢٠ تفجيراً إرهابياً على

مدى العقد التالي؛ وقد قتلت الهجمات ٦ أشخاص وأوقعت أضراراً قيمتها ملايين الدولارات. غير أن المكتب قد حظي بفرصة مؤاتية في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ حينما اقتحم مدمن هيروين مخبأ (FALN) السري في منطقة ويستاون في شيكاغو، بحثاً عما يسرقه. فوجد رزمة من الديناميت فحاول بيعها في الشارع. بعد يومين أي في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ سمعت شرطة شيكاغو والـ (أف بي آي) بعرضه فاستصدرتا مذكرة تفتيش الشقة التي سرقها. فوجدتا أول مصنع قنابل يتم اكتشافه في إطار تحقيق إرهابي في الولايات المتّحدة.

احتوى هذا المخبأ على متفجّرات وبطاريات وخزّانات بروبين وساعات ومجموعة نفيسة من الوثائق. وقد أدى التحقيق إلى سلسلة من الاتهامات. كما ألحقت الـ (أف بي آي) الضرر بـ(FALN) ولكنها لم تقتل المجموعة.

هرب أوجيدا ثانية إلى بورتو ريكو، ومن هناك أشرف على اغتيال جندي بحّار أميركي في سان خوان عام ١٩٨٢ ودبر سرقة مصرف ويلز فارغو في كونيتيكيت التي بلغت قيمتها ٧,١ ملايين دولار عام ١٩٨٣. وفي ظن الـ (أف بي آي) أن نصف المال ذهب إلى الاستخبارات الكوبية.

قام عميل خاص مسؤول جديد لدى الـ (أف بي آي) في سان خوان، لويس فراتيشيللي، بتشكيل فرقة مكافحة إرهاب مؤلفة من ١٥ عنصراً. وعدت أولى أولوياتها تعقب أوجيدا. وذلك بعد مرور ٣٠ سنة على حادث تفجير حانة فرونسيس.

وكذلك اكتشفت الفرقة في خلال صيف عام ٢٠٠٥، أن الهارب البالغ ٧٢ سنة من العمر يعيش في منزل صغير في جوار طريق ترابي خارج قرية صغيرة منعزلة تقع على الطرف الغربي من بورتو ريكو. فطلب فراتيشيللي من فريق إنقاذ الرهائن تعقبه.

وافق مقر الـ (أف بي آي) على طلبه. فحط ١٠ قناصين وفريق مساندة في بورتوريكو بعد ١٠ أيام، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. على أنه لن يكون هناك مفاوضات. إذ لا يجيد أي عنصر من عناصر الفريق الإسبانية.

ولكن الخطة انحرفت عن مسارها إذ أنزلت الطوّافة فريق إنقاذ الرهائن في الموقع الخطأ. فانكشفت سريّة المهمة بسرعة. وحينما وجدوا منزل أوجيدا، كان قد تجمع حشد من الناس في الطريق وراحوا يصرخون قائلين: «قتلة من الـ (أف بي آي)». تم إطلاق

النار - من قبل الـ (أف بي آي) ومن تستهدفه - في الساعة ٤ و٢٨ دقيقة عصراً. أعقبته حالة من الجمود فربض الفريق المهاجم. ثم بدأ المطر ينهمر مع اقتراب ساعات الليل. فانتاب قادة الـ (أف بي آي) الذين يراقبون الأحداث من المقر القلق.

اتصل ويلي هيولون- سادس مدير لقسم مكافحة الإرهاب في الـ (أف بي آي) في ٤ سنوات في خلال عهد مولر - بمسؤوله غاري بالد، مسؤول الأمن القومي الجديد لدى الـ (أف بي آي).

أُفيد في تقرير متحفظ تال للحادثة: «اعتقدَ بالد أن ثمة لغطاً بشأن من يتسلم القيادة»[١١]. كتب في دفتر ملاحظاته: «من الذي يتخذ القرارات؟» كان الجواب ٣ قادة مختلفين من الـ (أف بي آي).

أراد العميل الخاص في سان خوان، المكلف العملية والمتوتّر بشدة تنفيذ هجوم مباشر. وفي كونتيكو، أراد قائد فريق إنقاذ الرهائن إرسال جنود جدد. وفي واشنطن، أراد هيولون أن يرى خطة مكتوبة بشأن الهجوم. مع اقتراب منتصف الليل، طلب بالد من الفريق التراجع فعارض عناصر الفريق بشدة. لذا أرسل قائدهم فريقاً جديداً من مطار دولز الدولي في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل في ٢٤ أيلول/سبتمبر. فدخلوا البيت الأبيض الصغير، بعد أن أحدثوا فيه ١١١ ثقباً نتيجة الرصاص، بُعيد الظهر. فوجدوا جثة أوجيدا على الأرض مع مسدس براوننغ من عيار ٩ مللم ملقم وجاهز لإطلاق النار بقربه. لم يخطّئ أحد في المقر الفريق الذي قتله. فأوجيدا إرهابي وقد قاتل وأطلق النار على الـ (أف بي آي) فجرح عميلاً قبل مصرعه.

ولكن راح يتكرر السؤال الآتي: «من يتّخذ القرارات؟» نظراً إلى العجز المتمادي لقادة الـ (أف بي آي) وعملائهم في الميدان عن التواصل، بدا من الصعب رؤية من يقدر على وضعهم على الموجة نفسها. وقد صعّب ذلك أكثر تغيير القادة المتواصل في قسمي مكافحة الإرهاب والاستخبارات في الـ (أف بي آي). إذ إن معظمهم غادروا لأجل وظائف مجدية أكثر كمدراء أمنيين في شركات ائتمانية أو ملاه ليلية وسفن الرحلات البحرية.

كان مولر صباح كل يوم يقرأ تقريراً حول تهديدات يومية تصدر عن المركز الوطني الجديد لمكافحة الإرهاب، حيث هناك ما يصل إلى ١٠ صفحات يومياً من رسائل

إلكترونية ومعلومات سريّة تلتقطها أجهزة استخبارات أجنبية ومقابلات مع مخبرين وتقارير عن شخصيات مشتبه فيها من الشّرطة المحلية والحكومية. ففي اليوم العادي، يسجل نظام تعقب التهديدات الداخلي في الـ (أف بي آي) المسمى غارديان ما يصل إلى ١٠٠ تحذير. وقد تبين أن غالبيتها مجرد إنذارات كاذبة.

وجب على الـ (أف بي آي) إيجاد طريقة لتحليلها كلها، واختيار أهداف للتحقيق معها، وتحويل هذه التحقيقات إلى اعتقالات واتهامات قابلة للطرح في المحاكم واعتبارها انتصارات ضد العدو. إذ لا يزال مولر بحاجة إلى جعل الاستخبارات وسيلة لتطبيق القانون.

كان ثمة طريقة. احتاج مولر إلى جنرال جديد واستراتيجية جديدة.

«وقع هذا في خلال مناوبتنا»

وجد القائد ضالته التي كان يبحث عنها في فيليب ماد، نائب مدير مركز مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات، الشائب قبل أوانه والدمث على نحو مضلل. كانا قد أدليا بشهاداتهما معاً طوال سنوات في إطار ملخصات سريّة؛ راقت مولر طريقة تفكير موظفه الجديد وكلامه. كان ماد محللاً استخبارياً محترفاً، حيث عمل مدة ٢٠ سنة لدى وكالة الاستخبارات تولى في خلالها إدارة شؤون الخليج الفارسي والشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، كما عمل في كابول مع السفير الأميركي إلى أفغانستان.

أصبح ماد قائد قسم الأمن القومي في الـ (أف بي آي) في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وبالرغم من اعتياده كشف الأسرار طوال حياته، إلا أنه اعترف بأن الـ (أف بي آي) حيّرته.

قال: «بقيت من ٦ إلى ١٢ شهراً ربما حتى فهمت[١٢]. إذ لسنا معنيين بجمع المعلومات، بل بالنظر إلى المشكلة واستخدام حصيلة استخباراتنا ومهاراتنا في تطبيق القانون لفعل شيء حيال هذه المشكلة بطريقة توفر الأمن للوس أنجلوس أو شيكاغو أو توسكالوسا. وفي رأيي هذا يمثل فرقاً كبيراً عن التحديات الاستخبارية التي شهدتها على مر الزمن.

قال: «هذا أكبر وأصعب وله بطرائق معينة ارتدادات كبرى على أمن هذه البلاد. هذه مناوبتنا، إن لم نفعل الصواب فالخطأ خطؤنا».

ألقى مولر وماد نظرة فاحصة على تحالف القوى في الحرب على الإرهاب في ربيع وصيف العام ٢٠٠٦. كانت إدارة بوش تضعف. وبدأت محاولات الإدارة استخدام الجواسيس والجنود للقبض على الإرهابيين المشتبه فيهم والتحقيق معهم تنهار. وشوّه التعذيب الشهادات بحق المشتبه فيهم، فجعل دينهم من قبل المحلفين الأميركيين أقرب إلى المستحيل. كما أصدرت المحكمة العليا قراراً بأن الرئيس لا يملك السلطة لإجراء محاكمات على جرائم حرب في غوانتانامو.

كان بوش قد طرد مدير وكالة الاستخبارات، وكان على وشك التخلص من وزير دفاعه. واعتُبر نائبه العام ألبرتو غونزاليس، مستشار البيت الأبيض السابق بشكل عام شخصاً أضعف من أن يُعتمد عليه. وقد أدين أبرز مساعد أمن قومي لنائب الرئيس تشيني، لويس «سكوتر» ليبي، بالحنث في اليمين وإعاقة العدالة من جراء كذبه في أثناء تحقيق في تسريب معلومات من وكالة الاستخبارات؛ فكان المسؤول الأعلى مقاماً في البيت الأبيض الذي يُدان بجناية منذ قضية إيران كونترا المعقدة. أخذت الحرب في العراق تسوء. إذ لا تزال القاعدة ناشطة؛ وأساليبها تنتشر في كل مكان؛ وراحت صور سجن أبو غريب تُعرض بشكل متواصل في العالم. وبعد افتضاح الجوانب اللاقانونية لبرنامج التنصت (ستيلار ويند) المحرج، سعى الكونغرس إلى توسيع سلطات الحكومة لاستراق الأسلاك من دون مذكرات. في النهاية صرّحت لأجزاء من المراقبة السرية للرئيس؛ جعلت التنصت داخل أميركا أسهل. وبما أن معظم اتصالات العالم تمر عبر الولايات المتّحدة، بغض النظر عن مصادرها، استطاعت وكالة الأمن القومي والـ (أف بي آي) تعويق رسالة إلكترونية دولية مخزنة على خادم مايكروسوفت أو تعقب اتصال محول من مكتب (آي تي أند تي) من دون مذكرة. ومع ذلك، فشلت ٥ سنوات من السعي الحثيث إلى إيجاد مشتبه فيه واحد من القاعدة في أميركا. وقد انتاب الـ (أف بي آي) إحساس مقلق بأن رجال القاعدة موجودون في مكان ما.

كانت هناك طريقة أخرى لكشفهم. فالطريقة التي أفادت هوفر ضد منظمة كلوكس كلان والحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة يمكن أن تفيد مولر في مواجهة تهديد

إرهاب المسلمين. ستعمد الـ(أف بي آي) إلى ملاحقة واعتقال إرهابيين محتملين بواسطة عناصر متخفين. كانت استراتيجية تقليدية فهمها المحقّقون الجنائيون واستساغها العملاء الاستخباريون. جمعت بين التحقيقات السريّة ووهج الاعتقالات الكبيرة والعناوين العريضة الرنانة. وهي تحتاج إلى عاملين أساسيين: شخص محتال مقنع هو المخبر ومشتبه فيه ساذج هو الهدف.

لن تقبل أية هيئة محلفين في لوس أنجلوس، أو شيكاغو، أو توسكالوسا حجة الإيقاع في الفخ من قبل إرهابيين متهمين كبلتهم الـ(أف بي آي) بالأصفاد والقيود.

أصبحت عمليات التخفي على مدى الـ٣ سنوات التالية ـ إلى أن وجدت الـ(أف بي آي) أول عنصر فعلي للقاعدة في أميركا - استراتيجية أساسية لمكافحة الإرهاب في أميركا. وقد كرس مولر الأمر رسمياً في خطاب في ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، حينما أعلن اعتقال ٧ رجال في حي فقير في ميامي، اتُهموا بالتآمر على تفجير برج سيرز في شيكاغو، أعلى مبنى في أميركا. وقد سمّى هوفر الرجال الخلية الإرهابية المحلية[١٣]... التي تجنّد وتدرّب وتنفّذ العمليات بنفسها. قد لا يكون لها أي ارتباط بالقاعدة أو أية جماعات إرهابية أخرى. بل هي تتقاسم الأفكار والمعلومات عبر الإنترنيت مستلهمة المواقع الإلكترونية الأصولية التي تنادي بالعنف. وتحصّل المال عبر ارتكاب جرائم دنيئة لا تلفت الكثير من الانتباه. كما إنها لا تستجيب لقائد محدد، وإنما لإيديولوجيا. باختصار إنها تعمل على نحو لافت.

(عناصر مدينة ليبرتي سيتي السبعة) كما كانوا يُسمّون، كانوا مجرمين أنصاف أذكياء لا يملكون الوسائل أو المهارات المطلوبة لتنفيذ هجوم على أي موقع يتخطى حجمه متجر مشروبات كحولية. كان تآمرهم يعبر عن طموح مستحيل، وفق ما قاله نائب مدير الـ(أف بي آي) جون بيستول - وهي عبارة راحت تتردّد معظم الأحيان. وبعد ٣ محاكمات أدين ٥ من الرجال. ولكن التهديدات تتالت قضية تلو أخرى في أرجاء البلاد. إذ أقدم عميل متخف للـ(أف بي آي) في إيلينوي على تعقب لص عمره ٢٢ سنة قام بمقايضة مكبرات الصوت التابعة لمذياعه بـ٤ قنابل يدوية مزيفة عازماً على قتل متسوقين في مركز تجاري خارج شيكاغو في خلال أسبوع الميلاد عام ٢٠٠٦. وفي تحقيق آخر، انتقد مولر عمل جندي بحار سابق في أوهايو قام بتعقب أميركيين مجنّسين

من الأردن وهما يرفعان الأثقال ويبتلعان منشطات الستيرويد ويتكلمان على قتل جنود أميركيين في العراق.

إن أكثر من نصف القضايا الأساسية التي رفعتها الـ (أف بي آي) ضد إرهابيين متّهمين من العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠٠٩ كانت نتيجة عمليات تخف. فقد كشفت عن مؤامرة مدبرة لافتة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، تستهدف القاعدة العسكرية في فورت ديكس، نيو جيرسي، بأسلحة ثقيلة. كان قادة هذه الحلقة ٣ مجرمين حقراء يتعاطون المخدّرات وهم في العشرينات من أعمارهم، وجميعهم مهاجرون غير شرعيين من ألبانيا، ولهم صهر فلسطيني سائق أجرة. قاموا بتصوير أنفسهم في حقل رماية، وهم يصرخون «اللّه أكبر»، ثم أخذوا شريط التسجيل إلى موظف في متجر فيديوهات لتحويله إلى قرص مدمج. فاتصل الموظف بالـ (أف بي آي) التي اخترقت المجموعة عبر مخبر عرض عليهم توفير بنادق وقنابل يدوية استعداداً للاعتداء. كما ظهرت قضية مخيفة أكثر في ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، حينما اعتقلت الـ (أف بي آي) مشتبهاً فيه عمره ٦٣ سنة سبق له العمل في مطار كينيدي في نيويورك، واتهمته بقيادة مؤامرة لتفجير خزّانات وخط أنابيب الوقود الخاص بالطائرات والمحيطة بمحطات الركاب. عمد المخبر وهو تاجر مخدرات مدين إلى تسجيل هدفه على شريط: «الهدف هو ضرب مطار جون كينيدي، ما أروع ذلك!»[١٤] وفق ما قاله. «يحبون مطار جون كينيدي، كما يحبون جون كينيدي نفسه. فإن استهدفناه فالبلاد بأسرها ستحزن له. وكأننا سنقتل الرجل مرّتين».

لقد أدين جندي إشارات بحار سابق يبلغ ٣١ سنة من العمر في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، في إطار قضية استندت إلى درجة كبيرة إلى رسالة إلكترونية أرسلها قبل ٧ سنوات. إذ عمد المدعى عليه، واسمه الأصلي بول هال، إلى تغيير اسمه إلى حسن أبي جهاد، وهو قرار لم يتردد بشأنه حينما انضم إلى البحرية. وقد بعث حين كان على متن السفينة البحرية يو أس أس بنفولد في الخليج الفارسي في نيسان/أبريل ٢٠٠١، بعد ٥ أشهر من تفجير سفينة كول، برسائل إلى منتدى جهادي على الإنترنيت في لندن يعلن فيها انضمامه إلى تنظيم القاعدة وكشفه عن معلومة إرسال ١٠ سفن بحرية إلى الخليج. فحكم عليه بالسجن ٢٥ سنة.

تصدرت هذه القضايا عناوين الصحف. حيث قدمتها الـ (أف بي آي) تهديدات

حقيقية من أصوليين حقيقيين في الولايات المتّحدة. لكن ما دامت الأمة لا تواجه تهديداً فعلياً، فإن معظم الأميركيين كثيراً ما يظنون أن بعض هذه القضايا هي مجرد تلفيقات، أو أن الـ (أف بي آي) هي التي قامت في بعض الأحيان بتوفير الأسلحة والصواريخ، أو أن كل رسالة إلكترونية ليست فتيلاً للتفجير، أو أن المتآمرين قد لا يكونون إرهابيين محليين وإنما مجرد معتوهين عاديين.

كان في حوزة الـ (أف بي آي) أكثر من ٧٠٠ مليون سجل متعلق بالإرهاب. فقد ضمت قائمة الإرهابيين المشتبه فيهم التي أشرفت عليها أكثر من ١,١ مليون اسم. غير أن التهديدات الحقيقية داخل فيض الاستخبارات السريّة ظلت مهمة صعبة. إذ إن محاولة الـ (أف بي آي) الثالثة تأسيس شبكة حاسوبية لعملائها راحت تتخبط، ما كلفها مبالغ مالية أكبر بكثير ووقتاً أطول بكثير مما خشيه أي شخص. فظلت عملاً قيد التطبيق عدة سنوات؛ بحيث لم يتمتع سوى ثلث عملاء ومحللي الـ (أف بي آي) فقط بإمكانية ولوج إلى الإنترنيت. وقد امتلك مولر السلطة لتوظيف قرابة ٢٤ عنصراً استخبارياً كبيراً في المقر. لكن بحلول العام ٢٠٠٨ لم يجد سوى اثنين فقط. على أن الكونغرس واصل انتقاد المدراء المكافحين للإرهاب لدى الـ (أف بي آي) على محدودية قوتهم واحتمالهم وبصيرتهم؛ وقد شهد مولر حتى ذاك الحين وصول ٨ منهم إلى ذاك المنصب ورحيلهم عنه.

نجمت عن تركيز الـ (أف بي آي) القوي على مكافحة الإرهاب نتيجة غير متوقعة. إذ تدنّت وتيرة التحقيق والمحاكمات في جرائم ذوي الياقات البيضاء تراجعت وكان ذلك هدية لعمليات نهب وول ستريت التي ساعدت على خلق أكبر أزمة اقتصادية في أميركا منذ الثلاثينيات.

ظلت سمعة مولر حسنة مع اقتراب عهد بوش من نهايته. وكذلك ماد، الذي بقي المساعد الاستخباري البارز للمدير. وقد بدئ بإرشاد وزير الدفاع، المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية روبرت غايتس، بوضع استراتيجية مكافحة للإرهاب عالمية النطاق فازت برضا الحزبين في الكونغرس والمرشحين للرئاسة في خريف العام ٢٠٠٨. وقد بقي الثلاثة في مناصبهم في عهد الرئيس التالي. وراحوا يحددون استراتيجياته.

«الهدف الذي لطالما أرشد سلطتنا»

في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أتى الرئيس باراك أوباما إلى مبنى هوفر لحضور احتفال عام في الذكرى المئة لتأسيس الـ(أف بي آي). بدأ حشد من الموظفين وأمناء السر يتجمعون في الباحة الأساسية لقلعة مكتب التحقيقات الإسمنتية. كما خرجت نخب الـ(أف بي آي)، حاملة شاراتها الذهبية، إلى الباحة مع أوباما. وعلقت راية مئوية كانت متدلية قليلاً، على الجدار الخلفي.

استهل الرئيس كلامه قائلاً: «في العام ١٩٠٨ كان هناك ٣٤ عميلاً خاصاً فقط يقدمون تقاريرهم إلى النائب العام في عهد ثيودور روزفيلت[١٥]. اليوم ثمة أكثر من ٣٠ ألف رجل وامرأة يعملون داخل الـ(أف بي آي). لقد تغير الكثير في الـ١٠٠ سنة الأخيرة»، فلفت بذلك نظر الحاضرين وراح الحشد يردد بحماسة: «حمداً لله على التغيير».

قال، ووتيرة صوته تهدأ: «أعلم أيضاً أن بعض الأمور بقيت ثابتة. حكم القانون - وهو الأساس الذي بُنيت عليه أميركا. وهو الهدف الذي لطالما أرشد سلطتنا. ولهذا السبب يجب أن ننبذ دوماً الاختيار بين أمننا ومُثُلِنَا».

كَبَرَ أوباما كمناصر للحقوق المدنية والقانون الدستوري. على أنه بدا في البيت الأبيض أكثر صرامةً مما ادعاه علناً. إذ كانت خياراته أحياناً حول مكافحة الإرهاب تصدم أنصاره. فقد قرر تعقب تنظيم القاعدة والقضاء عليه في أفغانستان وباكستان. حملت الولايات المتّحدة القتال إلى آلاف من مناصري عقيدة الجهاد. مهتدياً بضرورة صد الهجوم التالي، تخطى ما قام به أسلافه لحل مشكلات مكافحة الإرهاب المحيرة. فكان أول رئيس منذ نهاية الحرب الباردة ينسق بين الجيش الأميركي والسلطات الاستخبارية ويحولهما إلى قوى فتاكة وفق أحكام واضحة.

في عهد أوباما تخلصت وكالة الاستخبارات والبنتاغون من المئات من الإرهابيين المشتبه فيهم، فضلاً عن مدنيين أيضاً، بواسطة وابل متواصل من الصواريخ التي أطلقتها طائرات من دون طيارين فوق أفغانستان وباكستان. فيما عمدت فرق كوماندوس أميركية إلى قتل أسامة بن لادن وغيره من قادة القاعدة، وفيما استخدمت وزارة الخارجية

الدبلوماسية القوية لكسب تعاون الكثير من الدول الإسلامية، ولمساعدة ثورات الربيع العربي، التي يقودها متمرّدون ضد الديكتاتوريين باسم الديمقراطية. وللحفاظ على القانون والنظام في الحرب على الإرهاب، منح أوباما الـ (أف بي آي) السلطة للسيطرة على أقوى أسرى القاعدة، المحتجزين ذوي القيمة الرفيعة. وكلف روبرت مولر وعملاءه مهمة اعتقال الإرهابيين واستجوابهم من دون الإضرار بالقوانين والحريات.

باتت الـ (أف بي آي) جزءاً من شبكة نامية عالمية النطاق تتألف من أنظمة أمن قومي متداخلة متصلة بشبكة من المعلومات السريّة، التي يتشاطرها عناصر الشرطة والجواسيس في أرجاء أميركا والعالم. وقد أوقعت الـ (أف بي آي) المزيد من المشتبه فيهم بمزيد من عمليات التخفي الأكثر تطوراً. إذ كانت تعمل أحياناً على حافة القانون، وربما تخطته أحياناً أخرى وهذا قابل للجدل، في مراقبة الآلاف من الأميركيين الذين عارضوا الحكومة بكلمات أو بأفكار وليس بأعمال، ولا بمؤامرات. ولكنها استخدمت أيضاً عملاً استخبارياً فائقاً لاعتقال نجيب اللّه زازي، وهو مهاجر أفغاني تحالف مع القاعدة، ومحاكمته أمام محكمة فيدرالية في نيويورك، حيث اعترف بذنبه بالتآمر لزرع قنبلة في قطار أنفاق مع اقتراب الذكرى العاشرة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، اعترف إرهابي آخر متأثر بالقاعدة يدعى عمر فاروق عبد المطلب بذنبه في محاولة تحطيم طائرة تابعة لخطوط دلتا الجوية تحمل ٢٧٨ راكباً فوق ديترويت في عيد الميلاد الفائت. إذ كان قد وضع المتفجّرات في سرواله الداخلي.

سأله القاضي الفيدرالي إن كان يعلم بأنه انتهك القانون. فأجاب: «أجل، انتهكت القانون الأميركي». فكانت هذه القضايا برهاناً على أن الإرهابيين المشتبه فيهم يمكن محاكمتهم وإدانتهم في المحاكم الأميركية وفقاً للقانون، من دون محاكمات عسكرية أو اعترافات تنتزع منهم بالتعذيب داخل السجون السريّة.

أصبح الأميركيون على الجبهة الداخلية، معتادين تحديق الكاميرات ذات الدارات المقفلة، وأيادي حراس المطار المغطاة بقفازات، وفرق الشرطة والحرس في الملابس القتالية. تخلى الكثير من الأشخاص عن حرياتهم في مقابل وعد بالحصول على الأمن. قد لا يحبون الشخص الديكتاتور وجميعهم يعلمون أنه بات الآن فرداً من العائلة.

ومع ذلك كانت هناك إشارة إلى أن حكم القانون الدستوري قد يُفرَض في مجال

مكافحة الإرهاب في السنوات المقبلة. ظهرت مجموعة جديدة من المبادئ التوجيهية للتحقيقات الاستخبارية للـ(أف بي آي) في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقد تلت عقداً من الصراع حول كيفية استخدام السلطة الهائلة في مكتب التحقيقات في الحرب على الإرهاب، و٣ سنوات من محاولة إصلاح الضرر الذي وقع باسم الأمن القومي في ظل إدارة بوش.

وضعت القوانين الجديدة للـ(أف بي آي) قيوداً قانونية محدّدة على عمليات التفتيش والمصادر الاستخبارية، وزرع أجهزة المراقبة واستراق الأسلاك، والتنقيب عن البيانات والتنصت الإلكتروني، وتعقب البريد الإلكتروني والهواتف الخلوية. بدا الكتيب، الذي تألف من ٤٦٠ صفحة ونُشر أمام العامة بعد حذف أجزاء كبيرة، شيئاً جديداً في القرن الـ٢١ وكأن الحكومة الأميركية كانت تحاول، بإيمان كبير من قبلها، أن توازن بين الحرية والأمن.

كانت الـ(أف بي آي)، التي ما زالت تفتقر إلى ميثاق قانوني من الكونغرس، تحارب منذ قرن من الزمن من أجل ما تستطيع القيام به باسم الأمن القومي. كان النائب العام إدوارد ليفي أول من حاول حكم مكتب التحقيقات قبل ٣٥ سنة عقب فضيحة ووترغايت. إذ كان قد سار في عمله على خطى القاضي هارلان فيسك ستون، دعامة القانون الذي كان أول من عيّن هوفر، وحذر من أن البوليس السري يمثل تهديداً للمجتمع الحر.

ربما وضعت الـ(أف بي آي) أول كتيب عملاني واقعي لإدارة جهاز الاستخبارات السري في ديمقراطية مفتوحة. أفادت القواعد الجديدة في البدء «بأن الطاعة الشديدة للمبادئ والضمانات الدستورية أهم من نتيجة أية مقابلة منفردة أو عملية بحث عن أدلة أو تحقيق»[١٦]. كما أوضحت أن الـ(أف بي آي) لا يسعها التحقيق مع أشخاص «لمجرد معارضتهم حرباً أو سياسة خارجية، أو احتجاجهم على أعمال للحكومة، أو تأييدهم لمعتقدات دينية»، أو لأنهم أجانب أو مثيرون للفوضى أو أميركيون عرب. بات اليوم إطلاق صلاحيات غير محدودة لقدرة الـ(أف بي آي) على تنفيذ عمليات تفتيش ومصادرة ومراقبة لا قانونية يتطلب إعلان حرب من قبل الكونغرس عوضاً عن مرسوم

رئاسي سري. ربما بدت هذه المبادئ آنفاً جلية ولكن الـ(أف بي آي) خرقتها مراراً وتكراراً في الماضي.

لقد ساهم بقاء روبرت مولر في السلطة في هذا التغيير. إذ لم يحظ أي مدير آخر للـ(أف بي آي) بهذا الاستقرار لشغل مدة ولايته الممتدة ١٠ سنوات، والتي فرضها الكونغرس على المكتب بعد وفاة هوفر. فقد ترك بعضهم هذا المنصب مخزياً أو مذموماً. ولكن مولر تمسك بمنصبه حتى انتهت مدة ولايته بعد عقد من أحداث ١١ أيلول. فقد طلب إليه أوباما أن يبقى في منصبه سنتين إضافيتين حتى أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١٣، إذا استطاع احتمال ضغط كل يوم يمر. وإذ ذاك سيكون قد اقترب من عمر الـ٧٠، وسيكون قد كبر في السن وهو في وظيفته، وشاب شعره واستحال وجهه رمادياً وعيناه منهكتين، إذ يجلب معه صباح كل يوم وابلاً من التهديدات الجديدة والإنذارات الكاذبة. ولكن منذ أن جابه رئيساً في موضوع حدود سلطاته للتجسس على المواطنين الأميركيين، التزم مبادئه. قال حينئذٍ إنه لا يريد أن يكتب أي مؤرّخ: «لقد فزت بالحرب على الإرهاب، ولكنك ضحّيت بحريّاتك المدنية»[١٧].

بقي احتمال أن يسود المبدأ، وهو إمكان أن يكون الأميركيون في زمن الخطر المتواصل آمنين وأحراراً في آن واحد.

الخاتمة

يدين هذا العمل لروبرت لوميس، الذي ما فتئ ينشر الكتب في دار (راندوم هاوس) منذ ٥٠ سنة، وهي مسيرة مهنية تناظر في طول مدتها مسيرة جاي إدغار هوفر. كان يعرف هوفر واحتسيا معاً كأس ويسكي أو اثنتين آنذاك. كان العمل جنباً إلى جنب مع بوب، ومسودة كتابي على مكتبه وقلم الرصاص بيده، من أروع متع حياتي، وتجربة لم يحظَ بها إلا المؤلفون الأوفر حظاً.

في دار (راندوم هاوس)، عمد فريق مذهل إلى تحويل مسوّدتنا إلى كتاب. أوجّه شكري الجزيل إلى جينا سنتريللو، وطوم بيري، وسوزان كاميل، وبنجامين دراير، وتيريزا زورو، وبن شتاينبرغ، وأندي وارد، وأميليا زالكمان، وأفيديه باشيراد، وإيريكا غربر، وسوزانا ستورغيس، وليسا فوير، وريتشارد إلمان، وستيف ميسينا، وكارول لوينشتاين، وسوزان ترنر، بيك ستفان، وباربارا فيلون، وليسا بارنز. وأدين بالفضل الكبير لأفضل وكيلة مكتبات في العالم، كاثي روبنز وطاقم عملها منهم دايفيد هالبرن، ولويس كوايل، ومايك غيلسبي. أشكر أيضاً المستشار ريتشارد باباس المحترم وماثيو سنايدر في وكالة الفنانين المبدعين (CAA).

نعمَ هذا الكتاب بالحظ الوفير من حيث توقيت إصدار الوثائق التي ظلت سريّة منذ الحرب العالمية الثانية. في الأشهر القريبة، كشفت الـ(أف بي آي) عن آلاف من السجلات التي وفّرت العمق والمدى لهذا الكتاب. قدم المؤرّخ الرسمي لمكتب التحقيقات، جون فوكس الابن، وطاقم عمله خدمة عامة عبر نشر هذه الوثائق على الإنترنيت، وهو جهد يستحقون الشكر عليه.

إن الكثير من القصص الشفهية في هذا الكتاب تم تجميعها وحفظ حقوق نشرها

من قبل جمعية العملاء الخاصين السابقين في الـ(أف بي آي)، وأُدرجت هنا بموافقة خطية وشفهية من الجمعية. وقد وفّرت سجلات جاي إدغار هوفر الاستخبارية لي بعد جهد دام ٢٦ سنة استُهل تحت قانون حرية المعلومات وأثمر على يد دايفيد سوبل من مؤسسة إلكترونيك فرونتيير. أشكره هو وموظفي الـ(أف بي آي) الذين عملوا على إتمام الكشف عن الوثائق.

لدى الـ(أف بي آي) فريق من موظفي العلاقات العامة لا يفوقهم مهارة وخبرة سوى موظفي البنتاغون. اخترت ألا أعمل معهم مباشرة لحفظ أمانة الكتاب وإعفاء القراء من النثر المبتذل الخشبي للنشرات الصحفية. ولكن الـ(أف بي آي) توفر قدراً كبيراً من المعلومات العامة عبر الإنترنيت ضمن حدود البيروقراطية المقيدة بالسريّة.

لقد عملت على الوثائق السريّة وتحرّيت الوكالات السريّة طوال ٢٥ سنة. وأعلم أن لا أحد من دخلاء الخارج - وقلة من المطلعين في الداخل - يعي المدى الكامل للعمليات السرية للحكومة. هذا الكتاب غير كامل. ولكنه يمثل جهداً لكتابة فصل من تاريخ الولايات المتّحدة في القرن الماضي. قد يجادل القراء في ذلك، ولكني أعتقد أن السجلات المذكورة في هذا الكتاب تتكلم عن نفسها. إنها حوليات معركة الأميركيين للتمتّع بالأمن والحرية.

سوف نضيّع حريتنا مستقبلاً إن فشلنا في قراءة تاريخنا. كتب جايمس ماديسون في بداية صراع أمتنا المتواصل لتأسيس جمهورية حرة: «إن حكومة شعبية من دون معلومات أو وسائل لاكتسابها، هي مجرد مقدمة لمسرحية هزلية أو تراجيدية أو ربما للاثنتين. ستتغلب المعرفة على الجهل إلى الأبد، والشعب الذي يبتغي أن يكون حكامه منه، عليه تسليح نفسه بالسلطة التي تمنحها المعرفة».

المراجع

المراجع الأولية

- سجلات مكتب التحقيقات الفيدرالي التي كُشفت بموجب قانون حرية المعلومات.
- القصص الشفوية لمكتب التحقيقات الفيدرالي التي جمّعتها جمعية عملاء الـ (أف بي آي) الخاصين السابقين.
- سجلات ومراسلات في مجلدات (العلاقات الخارجية للولايات المتّحدة) مكتب التحقيقات الفيدرالي التي تحمل اسم (ظهور المؤسسة الاستخبارية): ١٩٤٥-١٩٥٠ و(مجتمع الاستخبارات): ١٩٥٠-١٩٦٥ (FRUS Intelligence).
- التاريخ الشفوي للعلاقات الخارجية: تم تجميع أكثر من ١٥٠٠ قصة شفوية للدبلوماسيين الأميركيين (ودبلوماسيين عملوا عانصر استخبارية) من قبل (الجمعية الخاصة بدراسات وتدريب الدبلوماسيين) والكثير منها متوافر عبر الإنترنيت على المواقع الآتية:
- المكتبة الرئاسية لفرانكلين روزفيلت.
- المكتبة الرئاسية لهاري ترومان.
- المكتبة الرئاسية لدوايت آيزنهاور.
- المكتبة الرئاسية لجون كينيدي.

- المكتبة الرئاسية لريتشارد نيكسون.
- المكتبة الرئاسية لجيرالد فورد.
- المكتبة الرئاسية لجيمي كارتر.
- مكتبة جورج دبليو بوش.
- سجلات لجنة مجلس الشيوخ المُختارة المعنية بدراسة العمليات الحكومية المتعلقة بالنشاطات الاستخبارية (في ما يلي (اللجنة الكنسية).

مثلت سجلات ووثائق مكتب التحقيقات الفيدرالي المنشورة على موقع تاريخ الـ (أف بي آي) مصدراً قيّماً جداً لهذا الكتاب. يستطيع القراء المهتمون متابعة الملفات الأصلية للمكتب على مواقع اتحاد الحريّات المدنية الأميركي، والحزب النازي الأميريكي، وبرنامج الاستخبارات المضادة, وفيديل كاسترو, وفرسان الحرية، ومارتن لوثر كينغ الابن، وصدام حسين وغيرها من الموضوعات من جيمي هوفا إلى جيمي هندريكس. مجموعة فريدة من السجلات التي تتطرق إلى أصول الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة التي تعود إلى العام ١٩١٩ متوافرة على الموقع الآتي: http://www.marxists.org/history/usa/eam/index.html

الجزء الأول: الجواسيس والمخرّبون

١- الفوضى

(١) مقابلة أوبرايان، (سي بي سي نيوز)، ٢ أيار/مايو ١٩٧٢ (يوم وفاة هوفر).

(٢) مقابلة فينيل، في: Ovid Demaris, *The Director: An Oral Biography of J. Edgar Hoover* (New York: Harper's Magazine Press, 1975).

(٣) Hester O'Neill, "J. Edgar Hoover's Schooldays," *American Boy and Open Road,* Sept. 1954.

(٤) رسالة الحرب الموجهة من الرئيس ويلسون إلى الكونغرس في ٢ نيسان/أبريل ١٩١٧.

(٥) كلام مقتبس من أوبرايان في صحيفة نيويورك تايمز في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨.

(٦) John Lord O'Brian, "New Encroachments on Individual Freedom", *Harvard Law Review* 66, no. 1 (Nov. 1952), p. 14.

(٧) حول مدى الجهد الألماني راجع شهادة أي بروس بيلاسكي (مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، وزارة العدل)، اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ، الاجتماع رقم ٦٥، الجلسة الثانية، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ (العاصمة واشنطن: مكتب الطباعة الحكومي، ١٩١٩).

(٨) كلام لبرنستورف مقتبس من كتاب: Arthur S. Link, *Wilson: The Struggle for Neutrality, 1914–1915* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1960), p. 378.

(٩) وودرو ويلسون، الرسالة السنوية الثالثة للكونغرس، ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٥.

٢- الثورة

(١) رسالة ثيودور روزفيلت إلى جورج أوتو تريفيليان، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٠٨ في كتاب: Joseph Bucklin Bishop, *Theodore Roosevelt and His Time Shown in His Own Letters* (New York: C. Scribner's Sons, 1920), pp. 92– 94.

(٢) Theodore Roosevelt, *American Ideals, and Other Essays, Social and Political* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1897), p. 304.

(٣) ثيودور روزفيلت، الرسالة السنوية الأولى إلى الكونغرس، ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠١، على موقع (مشروع الرئاسة الأميركي) على الإنترنت: http://www.presidency.ucsb.edu.

(٤) كلام للنائب العام بروستر مقتبس من كتاب لهومر كامنغز وكارل ماك فارلاند *Federal Justice: Chapters in the History of Justice and the Federal Executive* (New York: Macmillan, 1937), p. 373.

(٥) Robert A. Pinkerton, "Detective Surveillance of Anarchists", *North American Review* 173, no. 540 (1901), p. 39.

(٦) افتتاحية غير موقّعة في صحيفة سالم (أوريغون) كابيتول جورنال، أُعيد طبعها في (بورتلاند أوريغونيان)، ٨ تموز/يوليو ١٩٠٥، اقتُبست من: Jerry A. O'Callaghan, "Senator Mitchell and the Oregon Land Frauds, 1905," *Pacific Historical Review* 21, no. 3 (Aug. 1952), p. 261: من النائب العام ويكرشام إلى الرئيس تافت، ١٠ أيار/مايو ١٩١٢، NARA RG 60، ملف قضية جونز باردون.

(٧) Findlay to Hoover, "Memorandum for the Director: Re: Early History of the Bureau of Investigation, United States Department of Justice", Nov. 19, 1943.

(٨) «تقرير سنوي من النائب العام في الولايات المتّحدة، ١٩٠٧, على الموقع الآتي على الإنترنت www.fbi.gov/libref/historic/history/origins.

(٩) جلسات التخصيصات التابعة لمجلس النواب حول مخصصات العجز، الاجتماع رقم ٥٩، الجلسة الثانية (١٩٠٧). في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٠٨، نصب رئيس لجنة التخصيصات التابعة لمجلس النواب، النائب جايمس أي. تاوني، وهو جمهوري من مينيسوتا، فخاً للنائب العام بونابارت. كانت لجنة التخصيصات تتحكم في مسار الإنفاق الفيدرالي. طُرح على بونابارت سؤال في الجلسة الافتتاحية حول عدد عملاء ومخبري الخدمة السريّة الذين وظفتهم وزارة العدل في السنة الفائتة. أجاب باذلاً جهده في تجنب الإجابة عن السؤال: «من الصعب تحديد العدد». ذُكّر أن هناك مبلغاً معيناً من المال المخوّل لجهاز الخدمة السرية إنفاقه وشرطاً قانونياً يقضي بأن تقتصر هذه المخصصات على هذا الجهاز فقط. هل وظف محققين خاصين أيضاً؟ أجاب بونابارت «علينا توظيف عملاء خاصين من حين إلى آخر. علينا الحصول على محققين... ولكننا لسنا بحاجة إلى عدد كبير، وعليك أن تتذكر أن هذه الفئة من الرجال... علينا توظيفها بحذر بالغ».

طُرح على بونابارت السؤال الآتي: «ألا يوجد دوماً نوع رفيع من الرجال؟» أجاب بونابارت: «لا يا سيدي».

لم يعمد عضو الكونغرس تاوني فقط إلى حجب طلب بونابارت للحصول على المال الفيدرالي من أجل إنشاء مكتب تحقيقات جديد، ولكنه تقدم خطوة إضافية إلى الأمام: كتب شرطاً في الميزانية الفيدرالية يمنع وزارة العدل من استخدام عملاء الخدمة السريّة محققين.

(١٠) Twain to Rev. J. H. Twichell, Feb. 16, 1905, *Mark Twain's Letters* (New York: Harper & Brothers, 1919), p. 766.

(١١) ملاحظة من سجلات الـ(أف بي آي) في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٠٨، مثل التاريخ الذي راح بونابارت ينفق فيه من التمويلات المتنوعة لتوظيف عملاء خدمة سريّة (تختلف المصادر حول ما إذا كان عددهم ٨ أو ٩ أو ١٠ عملاء). ولكن المكتب يسمي تاريخ الأمر الرسمي الموقع، في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٠٨، يوم التأسيس الرسمي.

يفيد الأمر الذي وقعه بونابارت مؤسساً بواسطته «قوة من العملاء الخاصين» بالآتي:

إن كل المسائل المتعلقة بالتحقيقات في ظل الوزارة، ما عدا تلك التي يضعها مفتشو المصارف، والمرتبطة بمصلحة التجنيس، ستُحال على المفتش الرئيسي من أجل مذكرة تفيد ما إذا كان أي عضو من قوة العملاء الخاصين تحت قيادته متوافراً لتأدية العمل. لا يُسمح لأي موظف في الوزارة بوضع ترخيص بالإنفاق لمفتشين خاصين من دون التحقق أولاً مما إذا كان واحدٌ من القوة المعتادة متوافراً من أجل الخدمة المرجوة، وإذا ما أمكن تأدية الخدمة من قبل قوة معتادة من العملاء الخاصين التابعين للوزارة، سيتم لفت عناية النائب العام أو نائبه إلى المسألة، عبر بيان من المفتش الرئيسي يفيد بأسباب عدم إمكان تكليف موظف عادي العمل، قبل إعطاء أي ترخيص لأي مال لهذه الغاية. تشارلز بونابارت، النائب العام.

إن المحاسب المبجل الذي تسلم وظيفته بالمحسوبية وحمل لقب «المفتش الرئيسي» كان في النتيجة مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في سنواته الأولى.

(١٢) Bonaparte to Roosevelt, Jan. 14, 1909, online at www.fbi.gov/libref/historic/history/origins.htm.

(١٣) بونابارت، التقرير السنوي للنائب العام في الولايات المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٨، على الموقع الإلكتروني الآتي: www.fbi.gov/libref/historic/history/ origins.htm.

٣-خونة

(١) Woodrow Wilson, “Address on Flag Day at Washington”, June 14, 1917.

(٢) Ernest Freeberg, Democracy’s Prisoner: Eugene V. Debs, the Great War, and the Right to Dissent (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 2008), pp. 98– 104.

(٣) بيان من السيناتور لي أوفرمان، سجل الكونغرس، الاجتماع الـ٦٥، الجلسة الثانية، ٤ نيسان/أبريل ١٩١٨ (واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي، ١٩١٩).

عقد السيناتور أوفرمان جلسات اللجنة القضائية التي تطرقت إلى التهديد الشيوعي بعد شهرين فقط من انتهاء الحرب العالمية الأولى. توقعت الجلسات بعدة طرق عمل السيناتور جوزيف ماك كارثي بعد أكثر من ٣٠ سنة. لقد أثرت في مسار الفزع الكبير من الشيوعية عام ١٩١٩.

في كانون الثاني/يناير ١٩١٩، استمع أوفرمان إلى شهادات حول التجسس الألماني على الولايات المتّحدة في زمن الحرب. أخفقت جلسات الاستماع لأن ما من عمل تخريبي ألماني أقلق راحة الأمة منذ حادثة بلاك توم.

لفت السيناتور أوفرمان وزملاؤه في اللجنة القضائية انتباههم للمؤامرة الشيوعية الدولية سريعاً. قال السيناتور: «لستُ أدري إن أمكننا الخوض في هذه المسألة حالياً، بعزمنا الحالي، والتحقيق في البولشفية». ولكنهم فعلوا، على الفور.

لفت أرتشيبالد ستيفنسون، وهو محام من وال ستريت يبلغ ٣٥ سنة من العمر وخبير شهير في التهديد الشيوعي اهتمام اللجنة. قال ستيفنسون إن آلافاً وآلافاً من الأميركيين - كهنة وأساتذة جامعات وسياسيون وناشرون - تملّقوا الثورة الروسية. سمّى مئات الأسماء من بينها شخصيات مرموقة على مستوى الوطن مثل جاين آدامز، المصلح الاجتماعي من شيكاغو، وتشارلز بيرد، أحد أشهر المؤرّخين في أميركا. قال: كان بعضهم عملاء بولشفيين ناشطين وبعضهم الآخر مفكرين مضللين.

كانت أفكار ماركس ولينين وتروتسكي تُنشر كالسم من قبل أميركيين محترمين ظاهرياً، وفق ما قاله للسيناتورات. كان الروس يغدقون المال والأشخاص والدعايات الكاذبة في الولايات المتّحدة، وعملاؤهم الأميركيون يحملون الثورة الروسية إلى كل مدينة ومركز صناعي في البلاد من خلال لجان سريّة تسمى سوفيات.

(٤) Attorney General Gregory to T. U. Taylor, April 1918, cited in Charles McCormick, *Seeing Reds: Federal Surveillance of Radicals in the Pittsbugh Mill District, 1917– 1921* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 2002), p. 64.

(٥) مذكرة أف أكس أودونيل، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨، مقتبسة من: "An Analysis of FBI Domestic Security Intelligence Investigations: Authority, Official Attitudes, and Activities in Historical Perspective", FBI, Oct. 28, 1975.

(٦) قال بروس بيلاسكي من مكتب التحقيقات للكونغرس في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٨ إن الرابطة الحمائية الأميركية وصل عدد أعضائها إلى ما بين ٣٠٠ و٣٥٠ ألفاً، بالرغم من أن المسؤولين الحكوميين الآخرين أفادوا بأن عدد أعضائها يبلغ ٢٥٠ ألفاً.

(٧) McAdoo to Wilson, June 2, 1917, and Wilson to Gregory, June 4, 1917, in *The Public Papers of Woodrow Wilson,* 42, pp. 410– 411 and 416, online at http://www.presidency.ucsb.edu/woodrow_wilson.php; "derelict in not having sought a remedy": Wilson quoted in John F. Fox Jr., "Bureaucratic Wrangling over Counterintelligence, 1917– 18", online at www.cia.gov/library/center - for- the- study- of- intelligence/csi- publications/csi- studies/studies.

(٨) *The New York Times,* Aug. 4, 1917, p. 6; put the IWW out of business: cited in Melvyn Dubofsky, "*We Shall Be All": A History of the Industrial Workers of the World* (Chicago: University of Illinois Press, 2000), p. 233.

(٩) De Woody quoted in The *New York Times,* Sept. 6, 1918, p. 1.

(١٠) David A. Langbart, "Five Months in Petrograd in 1918: Robert W. Imbrie and the US Search for Information in Russia", *Studies in Intelligence 52,* no. 1 (March 2008), CIA, Center for the Study of Intelligence.

تم تسليم الوثائق موضع البحث من قبل مجلس الدعايات الحكومي الأميركي، «اللجنة المعنية بالمعلومات العامة»، التي أنشأها الرئيس ويلسون لحشد التأييد الشعبي للحرب. قدمت اللجنة

ملصقات وأفلاماً إخبارية وخطباً قوية - إلى جانب شخصيات غريبة منها إدغار سيسون، محرر مجلة بارز أُرسل إلى روسيا كرئيس الدعايات الكاذبة الأميركية. تم تعيين سيسون في القنصلية الأميركية في بيتروغراد، التي تسمى اليوم سانت بطرسبرغ، حينما خلعت الثورة البولشفية حكومة القيصر. عمد إلى إقناع سفير الولايات المتحدة بدفع ٢٠ ألف روبل في مقابل الوثائق، التي عُرضت للبيع من قبل ناشر جريدة فضائح محلية. اعتقد سيسون «أن بحوزته أكبر سبق صحفي في التاريخ»، وفق كلام أبرز محام في وزارة الخارجية. قدم وثائقه إلى الرئيس ويلسون الذي أمر بنشرها في كل الصحف الكبيرة في أميركا. عمد ويلسون, بعكس مشورة وزارة الحرب في حكومته، إلى إرسال جنود أميركيين لمقاتلة البولشفيين. كان الأميركيون لا يزالون يحاربون بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى رسمياً في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨.

(١١) كان الممثل الرسمي لموسكو مواطناً ألمانياً يدعى لودفيغ مارتنز؛ عبثاً سعى وراء الاعتراف به دبلوماسياً من قبل الولايات المتحدة. كحال معظم السفارات الأجنبية، تم تصميم مكتب مارتن ليعمل كبعثة تجارية، ومنفذ للدعايات، ومركز للتجسس، وليس مجرد موقع دبلوماسي.

بالنسبة إلى هوفر، بدا أن مجرد وجود مارتن يثبت أن هناك تحالفاً مشؤوماً بين ألمانيا المحاربة وروسيا الثورية. مواطن ألماني وُلد ونشأ في روسيا، وتدرب في إنكلترا كأجنبي ألماني في خلال الحرب، عمد إلى إعلان نفسه ألمانياً إبان وصوله إلى نيويورك، ثم أعلن أنه السفير السوفياتي. وجد صناعيين أميركيين تسرهم المتاجرة مع موسكو - إن دُفع لهم مال نقدي وفير. فوق كل شيء، أراد السوفيات أن يخرج الجنود الأميركيون من روسيا ـ وأن تدخل التكنولوجيا الأميركية.

(١٢) A. Mitchell Palmer, "The Case Against the Reds", *Forum 63* (February 1920), pp. 173– 185.

(١٣) *Addresses of President Wilson,* U.S. 66th Congress, 1st Session, Senate, doc. 120, vol. 435 (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1920).

(١٤) Hoover, Memorandum Upon the Work of the Radical Division, Aug. 1, 1919, to March 15," 1920," Bureau of Investigation, RG65, NARA.

(١٥) عام ١٩١٩، «أفلح فريق مصادمة من الـ (أف بي آي)، ONI، وعناصر من شرطة نيويورك في فتح قفل خزانة القنصل العام الياباني في نيويورك، حيث اكتشفوا وجود شيفرة بحرية يابانية»، وفق ما أفاد به مسؤول في سلاح البحرية في تلك الفترة. «تم تصوير هذه الشيفرة, صفحة صفحة، وأعيد تصويرها بعد سنة أو اثنتين لاكتشاف تغييرات مطبعية واسعة. لم تكن الأرقام المشفرة المستخدمة في هذه الشيفرة صعبة جداً وقد غرقنا في النعم بكل ما للكلمة من معنى». النقيب لورانس سافورد، «سرد مقتضب حول استخبارات الاتصالات في الولايات المتحدة»، وكالة الأمن القومي, (كُشف في آذار/مارس ١٩٨٢).

(١٦) شهادة هوفر أمام اللجنة المعنية بالنشاطات غير الأميركية التابعة لمجلس النواب، ٢٦ آذار/مارس ١٩٤٧.

(١٧) Flynn memo, Aug. 12, 1919, reprinted in "Investigation into Activities of the Department of Justice, Letter from the Attorney General", 66th Congress, 1st Session, Nov. 15, 1919.

(١٨) رسالة من النائب العام رداً على قرار مجلس الشيوخ الصادر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩، «تقرير حول نشاطات مكتب التحقيقات من وزارة العدل ضد الأشخاص الذين يحضون على إثارة النعرات والتحريض على الفتنة وخلع الحكومة بالقوة (واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩)، ص ٥ - ١٣. كان النائب العام قد خسر من فوره قضية ضد ٣ أعضاء في عصابة صغيرة تتألف من مثيري فوضى ناطقين باللغة الإسبانية في بوفالو، نيويورك، عمدوا إلى نشر كراس يحوي خطاباً تحريضياً. رفض قاض فيدرالي الإدانة في ٢٤ تموز/يوليو ١٩١٩، قائلاً إنها تفتقر إلى الأساس القانوني.

(١٩) إدغار سبير، «جمعية العمال الروس، التي تسمى أحياناً اتحاد العمال الروس»، ٨ نيسان/أبريل ١٩١٩، مكتب التحقيقات، NARA M - ١٠٨٥، القسم ٩٣١، الوثيقة ٣١٣٨٤٦. في ١٥ آب/أغسطس ١٩١٩، نفذت شرطة مدينة نيويورك، بعد أن حثتها لجنة لاسك وأرتشيبالد ستيفنسون، غارة ثانية على المنزل الروسي الواقع في شرق الشارع رقم ١٥. في الطبقة الأرضية وجدوا غرفة ملأى بالمهاجرين الذين يعلمون القراءة والكتابة - ويدرسون الثورة، وفق ما افترضه المغيرون. في الطبقة العلوية كان هناك ٣ رجال يحرّرون صحيفة تصدر باللغة الروسية تسمى الخبز والحرية. أدين الثلاثة سريعاً بتهم إثارة الفوضى الجنائية في ٢٠ آب/أغسطس. لم تتصدر التهم صفحات الجرائد.

٤- شيوعيون

(١) أوغوست لولا، «مؤتمر الحزب الشيوعي: اليوم الأول - الأول من أيلول/سبتمبر، ١٩١٩»، وزارة العدل/ملفات مكتب التحقيقات، NARA M-1085، الوثيقة ٣١٣٨٤٨. كان لولا يعي جيداً «أهمية الحفاظ على سرية مخبرينا السريين»، إبقاء هوياتهم سرية وعملهم بعيداً عن نظر العامة، وفق ما أفاد به مسؤول مكتب التحقيقات بيل فلين. ترك الاشتراكيون شيكاغو مقسمة ومكتئبة؛ أسمى أحد قادتهم الحركة الشيوعية التي ظهرت بعد الانقسام «المهزلة المضحكة» التي تديرها مجموعة من الروس «وثلة من المفكرين الأميركيين مع عدد وفير من عملاء وزارة العدل».

(٢) Confidential Informant No. 121, "In Re: Communist Party Convention, Sept. 1– 7, 1919", Department of Justice/Bureau of Investigation Files, NARA M- 1085, doc. 313846.

(٣) دستور الحزب الشيوعي في أميركا. تقرير إلى الحزب الشيوعي الدولي (شيكاغو: الحزب الشيوعي في أميركا، ١٩١٩).

(٤) Jacob Spolansky et al., "In Re: Communist Meeting at West Side Auditorium, Chicago", Sept. 21, 1919, DoJ/BoI Investigative Files, NARA M- 1085, docs. 313846 and 313848.

(٥) J. Edgar Hoover, "Brief on the Communist Party", submitted to the Committee on Rules, House

of Representatives, 66th Congress, 2nd Session (Washington, D.C.: Government Printing Offi ce, 1920).

(٦) إن مسألة ما إذا كفل الكومنترن الشيوعيين الأميركيين مادياً حسمها أرشيف الكومنترن. لقد فعل. ولكن المبلغ الذي أرسله لا يزال موضع تساؤل. يظهر الأرشيف موافقة على ٤ تمويلات سريّة بواسطة معادن ثمينة وألماس تصل قيمتها الإجمالية إلى أكثر من مليوني روبل روسي عامي ١٩١٩ و١٩٢٠. ما أمكن تحويل ذاك المبلغ إلى دولار أميركي وإنما أمكن أن يكون مئات من الآلاف من الدولارات، أو حتى ملايين استناداً إلى كيفية تصريف المعادن الثمينة. ولكن مبعوثاً من الحزب الشيوعي في أميركا طلب من الكومنترن مبالغ أكثر تواضعاً عام ١٩٢٠، ما يشير إلى مستوى أقل من السخاء من قبل موسكو. إن طلب الميزانية هذه البالغ قيمتها ٦٠ ألف دولار للحزب الشيوعي في أميركا، والمقدم إلى الكومنترن من قبل لويس فراينا في آب/أغسطس ١٩٢٠ تضمن ٢٠ ألف دولار لـ «السجناء - الدفاع، دعماً للتابعين»، و١٥ ألف دولار «للتحريض في أوساط الزنوج»، و١٠ آلاف دولار «للتحريض في أوساط الجنود والبحارة»، و١٥ ألف دولار لإصدار ٣ صحف.

(٧) Letter from the Attorney General Transmitting in Response to a Senate Resolution of Oct. 17, 1919" (Washington, D.C.: Government Printing Office, Nov. 17, 1919).

(٨) عاد العميل الخاص أوغوست لولا إلى القاعة الروسية، التي أصبحت الآن مقر الحزب الشيوعي في أميركا، لأخذ بعض من الكراريس التحريضية في تشرين الأول/أكتوبر. واجه قادة الحزب وجهاً لوجه. وفق ما أفاد به، سألوه «كيف تسنى لهم التمتع بشرف زيارة عميل وزارة العدل لهم». أجاب أنه حينما يعود سيحمل لهم «دعوة لانتقاء غرفهم في سجن المقاطعة». ولكن حينما قرأ الكراس، استنتج بكل كآبة بأنه «لا يحتوي على مادة يمكن إسناد المحاكمة إليها». أوغوست لولا، «زيارة إلى مقر الحزب الشيوعي، شيكاغو - ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٩»، ملفات التحقيق التابعة لوزارة العدل/مكتب التحقيقات NARA M-1085، الوثيقة رقم ٢٠٢٦٠٠-١٤.

(٩) «في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان هوفر في نيويورك»: تقرير هوفر عن رحلته إلى نيويورك أدرج في كتاب كينيث أكرمان: *Young J. Edgar: Hoover, the Red Scare, and the Assault on Civil Liberties* (New York: Carroll & Graf, 2007), pp. 102– 105.

(١٠) هوفر إلى كامينيتي، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩، NARA RG85، الملف رقم ٨٥-٥٤٢٣٥/٣٦. بدأت الاحتفالات بالذكرى الثانية للثورة الروسية في نيويورك مع حلول الليل، حيث قام بتقديم خطابات سانتيري نورتيفا، وهو الرجل الثاني في المكاتب الدبلوماسية السوفياتية في مانهاتن، وبنجامين غيتلو، عضو مجلس النواب الاشتراكي الذي أصبح قائد حزب العمال الشيوعي. أخذ عملاء مكتب التحقيقات المتغلغلون بين الجمهور ملاحظات حرفية بشكل مختصر.

(١١) قائمة، اتحاد العمال الروس (غارة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩)، مذكرة للسيد بورك، ملفات التحقيق التابعة لوزارة العدل/ مكتب التحقيقات، NARA M-1085، الوثيقة رقم ٢٠٢٦٠٠-١٤؛ التقرير السنوي

للمفوض العام للهجرة إلى وزير العمل: السنة المالية التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٢٠ (واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي، ١٩٢٠).

(١٢) Briefs quoted in J. Edgar Hoover, *Masters of Deceit* (New York: Henry Holt & Co., 1958), p. vi.

(١٣) M. J. Davis, "In re: Communist Party", Dec. 4, 1919, NARA M- 1085, reel 931, doc. 313846.

(١٤) Hoover to Caminetti, Dec. 16, 1919, NARA M- 1085, doc. 313846.

(١٥) Hoover quoted in *New York Tribune,* Dec. 22, 1919;: The source of the quotation is Congressman William Vaile of Colorado, *Congressional Record,* Jan. 5, 1920.

(١٦) Emma Goldman, *Living My Life* (New York: Dover Publications, 1970), pp. 716– 717.

٥- من هو السيد هوفر؟

(١) تبقى هوية العميل غير مؤكدة. من الجلي أنه اخترق اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي. ربما هو كلارنس هاثاواي، عضو مؤسس للحزب الشيوعي في الولايات المتحدة، ومخبر لـ(أف بي آي) من العام ١٩٢٠ فصاعداً. انتقل تقرير مراقبته المتخفية من العميد مارلبورو تشرشل، قائد الاستخبارات العسكرية، إلى مكتب هوفر في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، NARA M-1085، الوثيقة رقم ٣١٣٨٤٦. بالرغم من أن الشيوعيين الأميركيين واجهوا العديد من النزاعات في عقدهم الأول، إلا أن روثنبرغ كان «مؤسس الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة»، حسب كلام جاي لوفستون، عضو قديم ثم أصبح لاحقاً أحد أبرز المناهضين للشيوعيين.

(٢) Burke to Kelleher, Dec. 27, 1919, published in "Charges of Illegal Practices of the Department of Justice", United States Senate, 66th Congress, 3rd Session (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1921), pp. 12– 14.

(٣) برقية إلى العملاء في موقع المسؤولية، استُهلّت بـ: (JEH), Jan. 2, 1920, NARA M- 1085, doc. 313846.

(٤) Myron J. Blackmon, Special Agent in Charge, "Report of the Red Raid in Buffalo, NY, Night of Jan. 2/3, 1920", filed Jan. 14, 1920, NARA M- 1085, doc. 202600– 1613.

(٥) Charles E. Ruthenberg, "Report of the Executive Secretary to the Central Executive Committee of the Communist Party of America", Jan. 18, 1920.

(٦) A. Mitchell Palmer, "The Case Against the 'Reds", *Forum* 63 (1920), pp. 173– 185.

(٧) Hoover, "Report on Radical Division", reprinted in *Attorney A. Mitchell General Palmer on Charges Made Against Department of Justice, 65th* Congress, 2nd Session, June 1, 1920.

(٨) Francis Fisher Kane's letter was printed in *Survey* 43, Jan. 31, 1920, pp. 501– 503.

(٩) نُشر خطاب القاضي أندرسون في نشرة خريجي هارفرد الأسبوعية، وأُعيد نشره في مجلة لافوليت ١٢،

رقم ٢ (شباط/فبراير ١٩٢٠)، ص ٣. حول سجل أندرسون كنائب عام أميركي، وطريقة تسلمه لقضية التحقيق في دير آيلاند، راجعوا مقدمته في (قاموس يال السيَري حول القانون الأميركي).

(١٠) Skeffington quoted in *Boston Globe,* Jan. 13, 1920.

(١١) تم ذكر الإجراءات التي تمت أمام القاضي أندرسون في تقرير رابطة الحكومة الشعبية الوطنية «تقرير حول الممارسات اللاقانونية لوزارة العدل الأميركية»، أيار/مايو ١٩٢٠.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) *The New York Times,* April 30 and May 1, 1920.

(١٤) Hoover, Report on Radical Division, in *Palmer on Charges,* p. 186.

(١٥) Hoover to Palmer, May 5, 1920, Department of Justice fi le 209264.

(١٦) *Report to the American People upon the Illegal Practices of the Department of Justice,* National Popular Government League, Washington, D.C., 1920.

(١٧) *Report upon the Illegal Practices,* op. cit.

(١٨) تقرير هوفر إلى قسم الاستخبارات العامة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٠. كان نصف محق. فملفات الكومنترن التي كُشفت في نهاية القرن تُظهر أن العضوية المدفوعة الرسوم في الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة هبطت جداً بعد الغارات، من ٢٣,٧٤٤ عضواً في كانون الأول/ديسمبر ١٩١٩ إلى ٢,٢٩٦ عضواً في شباط/فبراير ١٩٢٠، ثم ارتفعت إلى ٨,٢٢٣ في نيسان/أبريل ١٩٢٠؛ أقل من ألف من الذين بقوا في الحزب يتكلمون باللغة الإنكليزية.

(١٩) Hoover report to Congress on the General Intelligence Division, Oct. 5, 1920.

(٢٠) *The New York Times,* Sept. 19, 1920.

٦- النشاطات السرية

(١) Harding quoted by a close adviser, Nicholas Murray Butler, the president of Columbia University, in Butler, *Across the Busy Years: Recollections and Reflections* (New York: Charles Scribner's Sons, 1939), vol. 1, p. 411.

(٢) Francis Russell, *The Shadow of Blooming Grove: Warren G. Harding and His Times* (New York: McGraw- Hill, 1968), p. 427.

(٣) Hoover to Burns, Sept. 20, 1921, NARA M- 1085, doc. 202600- 1617- 53.

(٤) Circular Letter to the Membership of the United Communist Party," NARA M- 1085, doc". 202600- 14.

(٥) Harry M. Daugherty, *The Inside Story of the Harding Tragedy* (1932; Boston: Western Islands, 1975), p. 119.

(٦) C. J. Scully, "In re: Communist Activities— Special Report", May 1, 1921, NARA M- 1085, doc. 202600- 1775- 8.

(٧) كراس للحزب الشيوعي في أميركا، غير مؤرخ، أرشيف الكومنترن، أرشيف دولة روسيا المتعلق بالتاريخ السياسي الاجتماعي (فيما يلي RGASPI).

(٨) Unity Convention of Communist Parties," NARA M- 1085, doc. 202600- 2265".

(٩) تم تحديد هاثاواي مخبراً لـ(أف بي آي) من عام ١٩٢٠ فصاعداً ضمن مذكرة صدرت في ٢٣ آذار/مارس ١٩٦٠ ووجهت إلى هوفر في اجتماع بين موريس تشايلدز، مخترق الـ(أف بي آي) الأعلى مقاماً للحزب الشيوعي الأميركي، وأبرز قائدين في الحزب الشيوعي يوجين دينيس وغاس هال. كشفت الـ(أف بي آي) عن هذه المذكرة في ملف مؤلف من ٣٥ مجلداً حول عملية تشايلدز، التي حملت الاسم المشفر (SOLO)، ونُشرت في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١، على موقع الـ(أف بي آي): vault.fbi.gov\solo. تقع الوثيقة التي تكشف هوية هاثاواي في المجلد رقم ١٩، صفحة ٢٩ من الملف.

(١٠) سي إي روثنبرغ (كتب باسمه المستعار «دايفيد دايمون»). الشيوعي١، رقم ٢ (آب/أغسطس ١٩٢١). أُخذت أرقام العضوية في الحزب الشيوعي من سجلات الكومنترن وتقديرات سي إي روثنبيرغ الخاصة المنشورة في كتاب الشيوعي ١، رقم ٩، (تموز/يوليو ١٩٢٢).

(١١) أُخذ النثر المبهرج من مذكرات هوفر عام ١٩٣٨، «أشخاص مختبئون» (نيويورك: ليتل، براون)، ألّفه له الصحفي المفضل لديه، كورتني رايلي كوبر.

(١٢) Alice Roosevelt Longworth, *Crowded Hours* (New York: Charles Scribner's Sons, 1933), pp. 320– 325.

(١٣) من هوفر إلى النائب العام روبرت جاكسون، في الأول من نيسان/أبريل ١٩٤١.

(١٤) حول الاستفتاء، كتب ماكس بيداشت، أحد المندوبين في بريدجمان فيما يتعلق برجل مكتب الاستخبارات المتخفي: «أصبحت ملماً شخصياً بأفظع مخلوق على شكل بشري، العميل المستفز... عملاء للشرطة يساعدون في التحريض على ارتكاب أفعال يمكن تأويلها كجرائم». اتجه بيداشت نفسه إلى العمل السري. أصبح صلة وصل بارزة بين الشيوعيين الأميركيين والاستخبارات السوفياتية؛ في العام ١٩٣٢ جنّد المحرر الشاب في صحيفة ماركسية يحمل اسم ويتاكر تشامبرز ليخدم موسكو كجاسوس. ماكس بيداشت، «العمل السري وما فوقه: سيرة الشيوعية الأميركية في العشرينيات»، سيرة غير منشورة، مكتبة تاميمنت، جامعة نيويورك.

(١٥) *St. Joseph* [Mich.] *Herald- Press,* Aug. 24, 1922.

(١٦) C. E. Ruthenberg, "Foster Verdict a Triumph for Communism in the United States", *The Worker*, April 21, 1923.

(١٧) William Z. Foster, "Report on the Labor Union Situation in the United States and Canada", Dec. 16, 1922, by William Z. Foster, Comintern Archive, f. 515, op. 1, d. 99, l. 1– 2.

(١٨) J. Edgar Hoover, *On Communism* (New York: Random House, 1969), p. 5.

(١٩) ;Daugherty, *Inside Story of the Harding Tragedy,* pp. 119– 125

(٢٠) Lawless Disorders and Their Suppression," Appendix to the Annual Report of the Attorney" General for 1922; Washington, pp. 1– 25.

(٢١) Daugherty, Inside Story, p. 166. تم إطلاق مذكرات من مكتب التحقيقات حول خطاب السيناتور بورا الداعي إلى إطلاق ٥٣ رجلاً لا يزالون مسجونين بموجب قانون التجسس في ١٢ آذار/مارس ١٩٢٣.

(٢٢) Burton K. Wheeler with Paul F. Healy, *Yankee from the West* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1962), pp. 200– 204. فيما عمد سيناتورات أميركيون مثل بورا وويلر إلى دعم الاعتراف بروسيا، راح اشتراكيون أميركيون يشجبون السوفيات لقتلهم أعداء حقيقيين وخياليين للدولة. كان يوجين دبس قد أرسل برقية إلى الكرملين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢ تفيد: «أحتج إلى جانب كل الأشخاص المتمدنين باسم إنسانيتنا المشتركة» على الجريمة السياسية التي ارتكبها الشيوعيون. استُشهد ببرقية دبس إلى لينين في "The New York Call"، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٢.

(٢٣) Daugherty, Inside Story, p. 214.

(٢٤) Richard A. Whitney, *Reds in America* (New York: Beckwith Press, 1924), pp. 17– 19, 48– 54.

(٢٥) Russell, *Shadow of Blooming Grove,* p. 582.

(٢٦) Crim testimony, *Investigation of the Hon. Harry M. Daugherty,* United States Senate, 68th Congress, 1st Session, Vol. 3, p. 2570ff.

(٢٧) Alpheus Thomas Mason, Harlan Fiske Stone: Pillar of the Law (New York: Viking, 1956), pp. 147– 149.

٧- «لم يكفوا يوماً عن مراقبتنا»

(١) من هوفر إلى ستون، في ٣١ تموز/يوليو ١٩٢٤، ملفات الـ(أف بي آي)، (اتحاد الحريات المدنية الأميركي).

(٢) in "They Never Stopped Watching Us: A Conversation Between Roger Baldwin and Alan F. Westin", Civil Liberties Review 4 (November/December 1977), p. 25.

(٣) من هوفر إلى دونوفان، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤، الـ(أف بي آي). قدم هوفر هذا الجواب إلى رئيسه المباشر، المسؤول المعين حديثاً في القسم الجنائي في وزارة العدل، ويليام دونوفان، الذي قُدّر

له أن يصبح قائد التجسس الأميركي في خلال الحرب العالمية الثانية وعراب وكالة الاستخبارات المركزية.

(٤) يفيد القانون الذي سن عام ١٩١٦ الآتي: «يمكن النائب العام تعيين مسؤولين... للكشف عن الجرائم المرتكبة بحق الولايات المتحدة والمحاكمة عليها و تنفيذ تحقيقات أخرى مماثلة فيما يخص مسائل رسمية تحت إدارة وزارتي العدل والخارجية وفق إرشادات النائب العام». بعد حوالى ٦٠ سنة، شهد النائب العام في عهد الرئيس فورد، إدوارد ليفي، بأن قانونه لم يقبل التدقيق: «لا يمكن القول إن الأساس التشريعي لعمليات الـ (أف بي آي) مُرضية تماماً».

(٥) Whitehead, *The FBI Story: A Report to the People* (New York: Random House, 1956), p. 71.

(٦) Hoover to Special Agents in Charge, Aug. 6, 1927, FBI/FOIA.

(٧) David Williams, " 'They Never Stopped Watching Us': FBI Political Surveillance, 1924– 1936", *UCLA Historical Journal 2 (1981).*

٨- الأعلام السوفياتية

(١) House Committee to Investigate Communist Activities, Investigation of Communist Propaganda, 71st Congress, 2nd Session (1930), p. 348.

(٢) Hamilton Fish, Jr., "The Menace of Communism", *The Annals 156* (Philadelphia: American Academy of Political and Social Science, 1931), pp. 54– 61.

(٣) Memorandum of a telephone call between J. Edgar Hoover and Congressman Fish, Jan. 19, 1931, cited in "Counterintelligence Between the Wars," *CI Reader,* National Counterintelligence Executive.

(٤) Hoover to Attorney General Mitchell, Jan. 2, 1932, cited in "Counterintelligence Between the Wars", *CI Reader,* National Counterintelligence Executive.

(٥) Hoover to Kelley, Jan. 20, 1931, cited in "They Never Stopped Watching Us".

(٦) Cummings quoted in Kenneth O'Reilly, "A New Deal for the FBI: The Roosevelt Administration, Crime Control, and National Security," *Journal of American History 69,* no. 3 (1982).

(٧) فُضح زيف تحذيرات هوفر بشأن ٤,٣ مليون مجرم في أميركا، ولو بهدوء، ضمن تقرير وُجه إلى السيناتور من قبل مؤسسة بروكينغز، وتم تضمين ذلك في التحقيق حول (الوكالات التنفيذية في الحكومة)، الاجتماع الـ٧٥، الجلسة الأولى (١٩٣٧).

الجزء الثاني: الحرب العالمية

٩- مهمة التجسس

(١) مذكرة هوفر حول الحديث، ١٠ أيار/مايو ١٩٣٤.

(٢) مذكرات هوفر، ٢٤ و٢٥ آب/أغسطس ١٩٣٦.

(٣) قضية أولمستيد ضد الولايات المتحدة، ٢٢٧ الولايات المتّحدة ٤٣٨ (١٩٢٨).

(٤) من فيترلي إلى مقر الـ(أف بي آي)، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٣٨، ذُكرت في Raymond J. Batvinis, *The Rrigins of FBI Counterintelligence* (Lawrence: University Press of Kansas, 2007), p.23. تستند إعادة سردي لقضية روميك إلى بحث قام به باتفينيس، عميل سابق في قسم مكافحة الإرهاب في الـ(أف بي آي)، وتعتبر قصته أول سرد تام ومباشر لهذا الموضوع.

(٥) تكمن خطط هوفر للاستخبارات والاستخبارات المضادة في وثيقتين هامتين: «عمل ووظيفة وتنظيم مكتب التحقيقات الفيدرالي في زمن الحرب»، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨؛ ومذكرات هوفر المحتوية على رسالة من كامينغز إلى روزفيلت، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٨. تم ذكر الوثائق، على التوالي، في باتفينيس Origins، و«الاستخبارات المضادة بين الحروب»، وسوياً تمثل أساساً لاعتبار هوفر الأب المؤسس الحق للاستخبارات المركزية في الولايات المتحدة.

(٦) مذكرة هوفر، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨.

١٠- المتلاعب

(١) يقتبس روزفيلت من كلامه ضمن مجموعة دراسية خاصة حول أميركا اللاتينية، ١٥ أيار/مايو ١٩٤٢، المذكرة الرئاسية، ص. ١٠٩٣، أوراق هنري مورغانثو، مكتبة روزفيلت. تشكل هذه الجملة المقتبسة الفرضية لدراسة وارن كمبال الكلاسيكية، *The Juggler: Franklin Roosevelt as Wartime Statesman* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1991).

(٢) أفادت: أرغب في أن تكون تحقيقات كل المسائل التجسسية والمكافحة للتجسس والمتعلقة بالتخريب تحت سيطرة ورهن معالجة الـ(أف بي آي) التابعة لوزارة العدل، وقسم الاستخبارات العسكرية في وزارة الحرب، ومكتب الاستخبارات البحرية في وزارة البحرية. يجدر أن يعمل مدراء هذه الوكالات الثلاث كلجنة لتنسيق نشاطاتهم.

(٣) بيان عام للرئيس، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩. قال النائب العام مورفي في مؤتمر صحفي أُقيم في اليوم نفسه: «لن يجد بعد الآن العملاء الأجانب وأولئك المنخرطون في التجسس هذا البلد أرض صيد مفرحة لنشاطاتهم. لن يتكرر الانحلال والارتباك واللامبالاة التي جرت في الـ٢٠ سنة الماضية. لقد فتحنا الكثير من المكاتب الجديدة للـ(أف بي آي) في أرجاء البلاد. رجالنا مستعدون ومدربون جيداً. في الوقت عينه إن أردتم تنفيذ هذا العمل بطريقة عقلانية ومسؤولة يجب ألا يتحول إلى عملية مطاردة

همجية.يجدر بنا ألا نصيب أحداً بمكروه. تطلب منكم حكومتكم التعاون معها. بوسعكم تسليم أية معلومة إلى أقرب ممثل محلي لمكتب التحقيقات الفيدرالي».

(٤) Murphy quoted in J. Woodford Howard Jr., *Mr. Justice Murphy: A Political Biography* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1968), pp. 205– 210.

(٥) ملحوظة هوفر، تام إلى هوفر، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٧، مكتب التحقيقات الفيدرالي/قانون حرية المعلومات.

(٦) *Nardone II,* 308 U.S. 338.

(٧) Hoover to Jackson, April 13, 1940, Library of Congress, Robert H. Jackson Papers, Box 94, Folder 8.

(٨) من هوفر إلى أل أم سي سميث، الرئيس، وحدة قوانين الحياد، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٠، الـ(أف بي آي)، سي آي ريدر، (برنامج الاحتجاز الوقائي).

(٩) من تولسون إلى هوفر، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٩، سي آي ريدر، «مقدار الاستخبارات المحلية لـ(أف بي آي)».

(١٠) مذكرة إلى إي أي تام، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٩، سي آي ريدر، «مقدار الاستخبارات المحلية لـ(أف بي آي)».

(١١) مذكرة إلى إي أي تام، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩، سي آي ريدر، «مقدار الاستخبارات المحلية لـ(أف بي آي)».

(١٢) من هوفر إلى المكاتب الميدانية، ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٩، الـ(أف بي آي)، سي آي ريدر، «مقدار الاستخبارات المحلية لـ(أف بي آي)».

(١٣) تم تفصيل مؤامرة روكواندرر في كتاب نورمان غودا «الاعتماد على هتلر: تشايك ناشونال بانك ومؤامرة روكواندرر مارك، ١٩٣٦ - ١٩٤١»، في الاستخبارات الأميركية والنازيين، نشره مجلس الصندوق الائتماني للأرشيف الوطني، العاصمة واشنطن، ٢٠٠٥. استند العمل إلى وثائق تم نشرها وتحليلها من قبل مجموعة الوكالات العاملة على السجلات النازية والتابعة للأرشيف الوطني.

(١٤) فرانكلين روزفيلت، مذكرة سرية للنائب العام، ٢١ أيار/مايو ١٩٤٠، مكتبة روزفيلت. كتب النائب العام التالي لروزفيلت، فرانسيس بيدل، لاحقاً: «يبدو جلياً أن المذكرة تم إعدادها على عجل من قبل الرئيس شخصياً، من دون استشارة، وعلى الأرجح بعدما تكلم مع بوب (النائب العام جاكسون). فتحت الباب على مصراعيه لاستراق أسلاك أي شخص مشتبه في قيامه بأعمال تخريبية. لم تعجب بوب لذا سلمها إلى هوفر من دون أن يقوم بنفسه بتمرير كل قضية». فرانسيس بيدل، In Brief Authority (غاردن سيتي، نيويورك، دبلداي، ١٩٦٧). ص ١٦٧.

(١٥) شهادة النائب العام إدوارد ليفي، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، لجنة مجلس الشيوخ المختارة لدراسة العمليات الحكومية فيما يخص النشاطات الاستخبارية (فيما يلي «لجنة الكنيسة»).

(١٦) من النائب العام جاكسون إلى رؤساء وزارة العدل، غير مؤرخ.

(١٧) من هوفر إلى جاكسون، الأول من نيسان/أبريل ١٩٤١؛ أُعيد طبعها في (من ملفات جاي إدغار هوفر السرية)، محررة مع تعليق بقلم أثان ثيوهاريس (شيكاغو: إيفان دي، ١٩٩٣)، ص ١٨٤ - ١٩٣.

(١٨) مبكراً إلى هوفر، ٢١ أيار/مايو ١٩٤٠، مكتبة روزفيلت. تم تفصيل تعطش روزفيلت إلى الاستخبارات السياسية حول أعدائه المحليين، ومراسلاته مع هوفر حول تلك الاستخبارات في كتاب دوغلاس تشارلز *J. Edgar Hoover and the Anti-Interventionists:FBI Political Surveillance and the Rise of the Domestic Security States, 1939-1945* (Columbus: Ohio State University Press، 2007).

(١٩) من هوفر إلى واتسون، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠، مكتبة روزفيلت.

١١- استخبارات سرية

(١) تم تفصيل طريقة تعامل مكتب التحقيقات مع قضية سيبولد لأول مرة من قبل رايموند باتفينيس في دراسة أجراها عام ٢٠٠٧، «أساس الاستخبارات المضادة لدى الـ(أف بي آي)». حسب علمي كان باتفينيس أول مؤلف يراجع ملف قضية سيبولد، وسردي للقصة يتبع سرده. تفيد ملفات الاستخبارات الأميركية بأن «الـ(أف بي آي) تم تنبيهها مسبقاً إلى الوصول المتوقع لسيبولد، ومهمته، ونياته بمساعدتهم على الكشف عن عملاء ألمان في الولايات المتحدة». في خلال واحدة من محاولاته الأربع للهرب من ألمانيا في أثناء تجنيده الإلزامي وتدريبه من قبل الأبوير، قدم سيبولد بياناً تفصيلياً إلى نائب القنصل الأميركي في كولونيا.

(٢) Beatrice B. Berle and Travis B. Jacobs, eds., *Navigating the Rapids, 1918– 1971: From the Papers of Adolf Berle* (New York: Harcourt, 1973), p. 321.

١٢- خنق الولايات المتحدة

(١) تم تأريخ كتاب (تاريخ الخدمة الاستخبارية السرية) في ٢٢ أيار/مايو ١٩٤٧، من دون توقيع، في ٥ مجلدات، حيث كُشف عنه وأُصدر بموجب قانون حرية المعلومات في العام ٢٠٠٧. المجلد الأول الذي يتألف من ٤٢ صفحة، عبارة عن وثيقة هامة، بالرغم من بعض الحذوفات الأساسية باسم الأمن القومي. يضم نقاشاً صريحاً حول نقاط فشل الـ(أف بي آي)، ومن الجلي أنه لم يوضع كي تطلع عليه عيون خارجية. الملفات الإدارية لخدمة الاستخبارات السرية لافتة أيضاً: إنها متوافرة في الأرشيف الوطني، في مجموعة السجلات رقم ٦٥. تم ذكر عبارات مقتبسة من تاريخ الخدمة الاستخبارية السرية هنا كـ(تاريخ الخدمة الاستخبارية السرية).

(٢) ملاحظة هوفر حول برقية لاسلكية لـ(أف بي آي)، غير مؤرخ، ملحق بـ(تاريخ خدمة الاستخبارات السرية).

(٣) مقابلة دالاس جونسون، مشروع التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي) (مكتب التحقيقات الفيدرالي، التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي).

(٤) من هوفر إلى واتسون، ٥ و٦ آذار/مارس ١٩٤١، مكتبة روزفيلت.

(٥) من هوفر إلى جاكسون، ٤ نيسان/أبريل ١٩٤١.

(٦) هذه الرسالة والبرقيات اليابانية التالية التي تم اعتراضها من قبل ماجيك أُعيد طبعها في سي آي ريدر، المرجع المذكور آنفاً.

(٧) طوماس تروي، دونوفان ووكالة الاستخبارات: تاريخ تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية ...

(٨) وقّع هوفر والجنرال مايلز والأميرال كيرك هذا «التقرير حول التنسيق بين الأجهزة الاستخبارية الثلاثة» في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١، وإنما نُقل إلى وزارة الحرب في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤١.

(٩) نسخة من المكالمة الهاتفية، ٥ تموز/يوليو ١٩٤١، (أف بي آي)، ملف نيكولز، أُعيد طبعه في كتاب (من ملفات جاي إدغار هوفر السريّة)، تم تحريره مع تعليق من قبل أثان ثيوهاريس (شيكاغو: إيفان دي، ١٩٩٣)، ص ٣٣٢ - ٣٣٤. أتى الاتصال بعدما طلب الرئيس من أستور تسلم أمر مسألة شخصية حساسة جداً: كان نسيب روزفيلت، كيرميت المنغمس في الملذات، والذي كان الصديق المقرب لأستور ولابن الرئيس تيدي روزفيلت، مدمناً الكحول واختفى مع امرأة محترفة في التدليك تدعى هيرتا بيترز؛ كان هناك احتمال بأن المرأة جاسوسة ألمانية. تسلم أستور أمر هذه المسألة الحساسة للرئيس.

(١٠) مذكرة غير مخصصة للإضبار، من هوفر إلى تولسون وتام، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤١ (من ملفات جاي إدغار هوفر السرية)، ص ٣٣٩.

(١١) التاريخ الشفوي لديلوتش، مكتب التحقيقات الفيدرالي/التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي).

(١٢) Troy, *Donovan and the CIA,* pp. 419– 423.

(١٣) H. Montgomery Hyde, *Room 3603: The Story of the British Intelligence Center in New York During World War II* (New York: Farrar Straus, 1963), pp. 169ff.

(١٤) المرجع نفسه.

١٣- قانون الحرب

(١) التاريخ الشفوي لتشايلز. مكتب التحقيقات الفيدرالي/التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي).

(٢) Francis Biddle, *In Brief Authority* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1962), pp. 328ff.

(٣) تم الكشف عن تفاصيل التحقيق من قبل الأرشيف الوطني وتحليله من قبل نورمان غودا من مجموعة الوكالات العاملة على السجلات النازية في مقر الأرشيف. راجعوا كتاب غودا: «الاعتماد على هتلر:

تشايز ناشونال بانك ومؤامرة روكواندرر مارك، ١٩٣٦-١٩٤١»، في الاستخبارات الأميركية والنازيين، نشره مجلس الصندوق الائتماني للأرشيف الوطني.

(٤) من هوفر إلى سترونغ، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٤٢؛ الملفات/سبتمبر الإدارية لخدمة الاستخبارات السريّة.

(٥) التاريخ الشفوي لجون والش، مكتب التحقيقات الفيدرالي/التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي).

(٦) جورج ستيرلنغ، "The U.S. Hunt for the Axis Agent Radios". طبع عمل ستيرلنغ في (دراسات حول الاستخبارات)، الإصدار الداخلي لوكالة الاستخبارات المركزية، المجلد الـ٤، (ربيع ١٩٦٠)، تم الكشف عنه قرابة العام ٢٠٠٧.

تألف قلب قسم الاستخبارات اللاسلكية التابع للجنة الاتصالات الفيدرالية من مئات من المدنيين الذين أداروا شبكة مبنية حول ١٢ رجلاً يراقبون المحطات، و٦٠ مركزاً أصغر، و٩٠ وحدة متحركة في الولايات المتحدة. تمحورت مهمتهم حول ضبط الموجات الهوائية. اقتضت الوظيفة الروتينية لخفير الأثير التطواف في المجال اللاسلكي، متفقداً إشارات البث المعتادة، باحثاً عن إشارات غريبة، ومنبهاً المقر في واشنطن إلى تعقب مراكز العدو.

ظل قسم الاستخبارات اللاسلكية يلتقط ويتعقب الإشارات اللاسلكية لشبكات التجسس الألمانية السرية في أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي منذ ربيع العام ١٩٤١. كان القسم على مدى الـ٨ أشهر التالية، يتنصت فيما راحت الشبكة تمتد إلى ٦ دول، ٣ محطات أساسية في البرازيل والرابعة في تشيلي، مع استمرار التواصل مع الأبوير في هامبورغ. كانت أهداف التجسس الألماني هي الجنود الأميركيين والبريطانيين، والطائرات والسفن العسكرية، وتأسيس شبكات عملاء على امتداد الولايات المتحدة. راحت الغواصات الألمانية تُغرق السفن البريطانية والأميركية في كل أرجاء البحر الأطلسي. فيما أقامت الاستخبارات البريطانية تواصلاً وثيقاً مع قسم الاستخبارات اللاسلكية وبدأت تعلم الأميركيين الشيفرات والرموز السريّة الألمانية.

في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٢، أي بعد ٥ أسابيع من حادثة بيرل هاربر، أرسل قسم الاستخبارات اللاسلكية نخبة موظفيه إلى البرازيل والتشيلي والمكسيك والباراغواي وكوبا ومارتينيك حاملين معهم معدات كشف متحركة بحجم حقائب السفر لتعقب أجهزة الإرسال السرية، التي تم تثبيت مواقعها على بعد بضع مئات من الياردات من قبل شرطة الاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة. كما أرسل قسم الاستخبارات اللاسلكية فرقاً إلى كولومبيا وفنزويلا والإكوادور والبيرو والأورغواي وهاييتي للعمل مع حكومات تلك الدول على تأسيس شبكات مراقبة.

في ١١ شباط/فبراير ١٩٤٢ التقطت محطات المراقبة التابعة لقسم الاستخبارات اللاسلكية في ميامي بتسبرغ وألبكيرك إشارات من البرتغال: أفادت بأنه سيتم نشر جنود أميركيين وإنكليز في الـ١٥ يوماً المقبلة. البلاغات طارئة جداً. ثبّت الأميركيون موقع جهاز الإرسال خارج لشبونة. وكذلك عمدت فرق الكوماندوس البريطانية إلى القضاء على المحطات البرتغالية ومشغليها. في التشيلي، بعد ٥ أشهر من التعقب الحثيث لمحققي المواصلات اللاسلكية تم القضاء على حلقة جاسوسية ألمانية ومرسليها،

باستثناء الأرجنتين التي أبعدت حكومتها المؤيدة للألمان بالقوة الأميركيين، لذا تغلغلت في معظم أميركا اللاتينية.

أتى التحقيق البرازيلي إنجازاً مدوياً.

حينما كشف قسم الاستخبارات اللاسلكية شبكة لاسلكية نازية في البرازيل، «كانت بحوزتهم معدات المراقبة ووجدوا هذه الإشارات اللاسلكية السرية»، وفق ما يذكره جون والش من الـ(أف بي آي). «بواسطة التثليث عمدوا إلى تحديد موقعهم وواصلوا التقدم إلى أن اقتربوا منه. في تلك المرحلة قام مكتب التحقيقات بالترتيبات مع السلطات المحلية لاعتقال هؤلاء الأشخاص».

ثمة قضية معينة: التقط جهاز مراقبة تابع لقسم الاستخبارات اللاسلكية في لاريدو، تكساس، رسالة مشفرة من ريو دي جانيرو، البرازيل. كانت عبارة عن رقم مشفر بسيط سرعان ما تم تفكيكه: أُفيد عن مغادرة سفينة كوين ماري البخارية لريسيفي في الساعة ١٨:٠٠ بتوقيت وسط أوروبا. كانت سفينة كوين ماري تحمل ١٠ آلاف جندي أميركي وكندي إلى الحرب. كما كان الألمان في البرازيل يتعقبون تحركها لحساب أسيادهم في هامبورغ، الذين سيبلغون عن موقعها إلى الغواصات الألمانية لإغراقها في الأطلسي.

ملاحقةً للسفينة، شرعت البحرية الألمانية في حرب غير محدودة ضمن المياه الساحلية البرازيلية. كان مسؤول قسم الاستخبارات اللاسلكية في البرازيل، المسمى بشكل موائم روبرت لينكس، قد حدد موقع الشبكة النازية. كان قد حدد مواقع ٦ أجهزة إرسال نازية في ريو، بعد أن تعقبها بواسطة معدة كشف الاتجاهات المحمولة، مراقباً بثها. قدم لينكس إفادته إلى السفير الأميركي في البرازيل. قبل ساعات من بدء الغواصات الألمانية تعقب سفينة كوين ماري بعد مغادرتها الرصيف في ريو وتوجهها إلى مرفئها في الديار وفق مسار جديد تم تغييره، عمدت الشرطة البرازيلية إلى القبض على الحلقة الجاسوسية الألمانية، فاعتقلت ٢٠٠ مشتبه فيه وقوضت الجهد الاستخباري الألماني.

(٧) تاريخ جهاز الاستخبارات السرية، المجلد الأول، ص ١٤.

١٤- آلية الكشف

(١) من هوفر إلى النائب العام، ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٣، الـ(أف بي آي)، ذُكر في كتاب كاثرين سيبلي *Red Spies in America: Stolen Secret and the Dawn of the Cold War* (Lawrence: University Press of Kansas, 2004). يعتبر كتاب سيبلي المصدر الأفضل الوحيد، من دون استثناء، لجذور التجسس السوفياتي في أميركا.

(٢) نسخة شريط استراق الأسلاك وملخص الـ(أف بي آي) للحديث أعيد استخراجهما وتركيبهما بشكل موثوق به من أجزاء من وثائق للـ(أف بي آي) تم الكشف عنها ذُكرت في كتاب (الجواسيس الشيوعيون في أميركا) وكتاب *The Rise and Fall of the KGB in America* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 2009). لجون إيرل هاينز وهارفي كلير وألكساندر فاسيليف.

(٣) Duggan's quote comes from a 1940 KGB file cited in Haynes, Klehr, and Vassilev, Spies, p. 239.

(٤) Biddle, *In Brief Authority,* pp. 258– 259.

(٥) من بيدل إلى مساعد النائب العام هيو كوكس وهوفر، ٦ تموز/يوليو ١٩٤٣، وزارة العدل، اقتُبس من: "The Scope of FBI Counterintelligence", *CI Reader,* National Counterintelligence Executive, Director of National Intelligence, pp. 178– 181.

(٦) مذكرة لمدير الـ(أف بي آي)، ١٩ آب/أغسطس ١٩٤٠، (أف بي آي)، سي آي ريدر، (مقدار الاستخبارات المحلية للـ(أف بي آي).

(٧) من هوفر إلى ماكغواير، مساعد النائب العام، ٢١ آب/أغسطس ١٩٤٠، (أف بي آي)، سي آي ريدر، (مقدار الإستخبارات المحلية للـ(أف بي آي).

(٨) من هوفر إلى المكاتب الميدانية للـ(أف بي آي) "Dangerousness Classification", Aug. 14, 1943, FBI/FOIA.

(٩) افتُرض إعداد بطاقات فهرسة أمنية فقط للـ«الأفراد المهمين جداً بالنسبة إلى الحركة الشيوعية»، ابتداء من بداية العام ١٩٤٦، بعد توقيف القائمة، كان هناك ١٠٧٦٣ بطاقة فهرسة أمنية حول «الشيوعيين وأعضاء الحزب الوطني في بورتو ريكو»، من لاد إلى هوفر، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٤٦، الـ(أف بي آي)، سي ريدر، «برنامج الاحتجاز الوقائي».

١٥- تنظيم العالم

(١) من دونوفان إلى كلارك، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٥، (أف بي آي)، جُمع ضمن استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ٢٤-٢٦.

(٢) دونالد شانون، مقابلة من التاريخ الشفوي، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، مكتب التحقيقات الفيدرالي/ التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(٣) من هوفر إلى واتسون، ٥ أيار/مايو ١٩٤١، مكتبة روزفيلت.

الجزء الثالث: الحرب الباردة

١٦ - لا للغستابو (البوليس السري)

(١) Churchill quoted in Raymond A. Callahan, *Churchill: Retreat from Empire* (Wilmington, Del.: SR Books, 1984), p. 185.

(٢) كان الجيش معارضاً جداً لدونوفان. كان لدى الولايات المتحدة ٣ فرق جواسيس وعملاء خاصين مختلفة ومتعارضة ومنتشرة في العالم حينما كان الحلفاء يتقاتلون لتسديد ضربة قاتلة إلى ألمانيا النازية. كانت فرقة منهم تابعة لهوفر وأخرى لدونوفان. والثالثة لرئيس استخبارات الجيش، الجنرال

جورج فيزي سترونغ. أُطلق على جهاز الجنرال الاسم المشفر (ذا بوند) أي البحيرة. أنشأه سترونغ بُعيد توليه منصبه كرئيس لاستخبارات الجيش في خريف العام ١٩٤٢. اقتضت الأوامر التي تلقاها كشف الجواسيس والعمليات التخريبية التي تستهدف الولايات المتّحدة من قبل حلفائها في زمن الحرب، البريطانيين والسوفيات. «لم يكن وجوده معروفاً»، وفق ما قاله العميد هايس كرونر ضمن شهادة سرية عقب الحرب في جلسة للكونغرس مغلقة؛ قلة قليلة فقط من الرجال ومن بينهم «الرئيس نفسه، الذي وجب أن يعلم من خلال موافقته على عمليات معينة»، علموا بوجوده. عيّن الجنرالات عنصراً عسكرياً غير عادي البتة، وهو جون (فرينشي) غرومباتش، مسؤولاً عن جهاز ذا بوند. أتت أوامره لافتة: «لم يعمد فقط إلى تأسيس جهاز استخباري سري، ينظر في جهود الحرب الراهنة، ولكنه غرس الأسس لجهاز استخباري سري ثابت وبعيد النظر ومستمر وبعيد النطاق»، وفق شهادة كرونر. «مثّل ذلك ولادة استخبارات عالية المستوى، عمليات استخبارية سريّة في حكومتنا». عرفت الـ(أف بي آي) فرينشي جيداً. أفاد تقرير انتشر بين أبرز مساعدي هوفر في مجال الأمن القومي: «كما تعرفون، ما لبث الكولونيل غرومباتش على مدى السنوات الـ٥ الماضية يتناول العمل الاستخباري السري لحساب الجيش والبيت الأبيض». عمل الكولونيل فترة طويلة مصدراً لـ(أف بي آي) يتناول التأثير الشيوعي داخل الاستخبارات الأميركية.

(٣) Park Report, Rose A. Conway files, OSS/ Donovan folder, HSTL.

(٤) Colonel Richard Park, Jr., Memorandum for the President, April 13, 1945, FBI/FOIA.

(٥) Vaughan interview, in Ovid Demaris, *The Director: An Oral Biography of J. Edgar Hoover* (New York: Harper's Magazine Press, 1975), p. 109.

(٦) من فوغان إلى هوفر، ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٥، (مكتبة هاري ترومان الرئاسية).

(٧) استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ٤ (حديث هاري ترومان مع مدير ميزانية البيت الأبيض هارولد سميث، ٤ أيار/مايو ١٩٤٥).

(٨) التاريخ الشفوي لهاري ترومان مقتبس من: Merle Miller, *Plain Speaking: An Oral Biography of Harry S. Truman* (New York: Berkley, 1974), p. 226.

(٩) نعرف الكثير مما نعرفه عن استراق الأسلاك الذي قامت به الـ(أف بي آي) بفضل العمل المضني الذي قام به ثيوهاريس على مدى ٣ عقود.

يشير التاريخ الشفوي في مكتبة ترومان الذي قُدم من قبل المساعد التنفيذي للنائب العام طوم كلارك، غراهام موريسون - وهو مذهل وإنما غير قابل للإثبات لسوء الحظ - إلى أنه أقله رفضت بعض تصريحات استراق الأسلاك في خلال عامي ١٩٤٦ و١٩٤٧:

موريسون: ... إحدى أصعب مهامي كانت هذه الهفوات الصغيرة - بهذا القدر تقريباً، ليست أكبر من هذا القدر - التي كانت تصدر من هوفر للحصول على ترخيص لاستراق الأسلاك.

سؤال: طلبات من هوفر لاستراق الأسلاك؟

موريسون: أجل. جمعت هذه الطلبات اللعينة في درج مكتبي إلى أن بلغ عددها حوالى ٥٠ ثم

اتصل إدغار بالنائب العام وقال: «أريد أن أعلم سبب عدم الموافقة على حوالى ٥٠ طلباً لاستراق الأسلاك؟»

قال: «أظن أنها بحوزة غراهام موريسون. تقتضي وظيفته أن يكون أول من يراجعها».

لذا اتصل بي وسأل عنها. فقلت: «طوم، أنت توقر دستورنا، أوقن ذلك، سبق وكلمتك عن هذا الأمر. القانون لا يسمح بها وسنناقض الحقوق المدنية للشعب الحر إن سمحنا بهذا الخرق لخصوصياتهم...»

ثم قال: «حسناً، سيأتي إليك إدغار. سيتحتم عليك تبرير الأمر».

قلت: «يسرني ذلك».

لذا أتى هوفر وطلب النائب العام مني أن أعرض موقفي على هوفر. ... فقلت: «يا سيد هوفر، بشأن طلبات استراق الأسلاك، أنت درست القانون كما فعلتُ أنا. وأنا أوقر جداً دستورنا، وبصفتي محامياً، أنا مقتنع بأنك تعلم كحالي أنا بأننا لا نملك أية سلطة - مهما كان شعورك حيال الأمر وبالرغم من رغبتك في معرفة كيفية تصرف الناس - لخرق خصوصية الناس في زمن السلم. فهذا يسخر من دستورنا وفيما يخصني أنا، لن أسمح لك بالقيام بذلك».

فقال: «ماذا عنك أيها السيد النائب العام؟»

أجاب طوم كلارك: «سأوافق على كل ما يقوله يا إدغار»... إنه أمر غريب ولكن بعد هذه الحادثة قال طوم: «يا إلهي ظننتني لن أرى اليوم الذي يقوم فيه أحدهم بردع إدغار! لقد تخطى كل النواب العامين منذ النائب العام ستون...»

قلتُ: «ألقِ اللوم علي».

قال: «هذا ما أنوي فعله». لم تحدث أية ارتدادات ولكنه أنهى موقفي المسألة في خلال وجودي هناك.

سؤال: «هل منعت عمليات استراق الأسلاك تلك؟»

موريسون: كلها.

سؤال: ألم تقم الـ (أف بي آي) بأية عملية استراق أسلاك في عهد إدارة ترومان؟

موريسون: لم يتم الترخيص لأية عملية تتطلب موافقة النائب العام.

حينما كنت المساعد التنفيذي في عامي ٤٦ و٤٧. ربما جرت بعض العمليات حينما تركت منصبي.

(١٠) استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ٤ (حديث هاري ترومان مع مدير ميزانية البيت الأبيض هارولد سميث، ٦ تموز/يوليو و٥ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥).

(١١) من هوفر إلى كلارك، ٢٩ آب/أغسطس ١٩٤٥، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ٢٤-٢٦.

(١٢) من هوفر إلى كلارك، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ٣١-٣٢.

(١٣) غير مؤرخة وإنما معدة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات. «تدعم خطة الـ(أف بي آي) العمليات المشتركة في كل دول العالم التي يقوم بها مكتب الاستخبارات العسكرية ومكتب الاستخبارات البحرية ومكتب التحقيقات الفيدرالي»، وفق ما أفاد عرض هوفر. حاجّ قائلاً: «الاستخبارات المحلية والخارجية لا يمكن الفصل بينهما لأنهما تشكلان حقلاً من حقول العملية. انبثقت الحركة الشيوعية من روسيا وإنما تعمل في الولايات المتحدة. من أجل ملاحقة هذه المنظمات يجدر الوصول إلى أصولها ومقارها في الدول الأجنبية إضافة إلى نشاطاتها في الولايات المتحدة. غطت التقارير الاستخبارية لهوفر التي قُدمت إلى البيت الأبيض في صيف العام ١٩٤٥ النشاطات التخريبية للسوفيات والألمان واليابانيين والصينيين والفيليبينيين والفرنسيين والإيطاليين والكوريين والبولنديين والإسبان واليوغسلافيين والبورتو ريكيين في الولايات المتّحدة.

(١٤) من تشايلز إلى هوفر، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، الـ (أف بي آي)، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ٥٥ - ٥٦، بعد ٤٥ سنة من إرسال هوفر له كي يقابل ترومان في البيت الأبيض، أعد مورتون تشايلز تسجيل فيديو منزلي يسرد فيه الحديث: «أرسلني السيد هوفر لمقابلة الرئيس ترومان... لأنه من الطارئ جداً أن يصل أحدهم إلى السيد ترومان قبل أن يوقع الأمر التنفيذي الذي من شأنه أن ينصب بيل دونوفان الجامح مسؤولاً عن الاستخبارات العالمية النطاق... كان ترومان ممتناً جداً لوصولي إليه وإخباره بهذا الأمر لأنه لم يكن يعرف عنه شيئاً. قال إن روزفيلت لم يخبره بشيء». مذكرات تشايلز، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لـ (أف بي آي).

(١٥) محاضر الاجتماع الـ ١٦٨ للجنة طاقم عمل وزير الخارجية، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ١١٨-١٢٠.

(١٦) «من بوب إلى مركز موسكو، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥، ملف البوليس السوفياتي السري الذي حصل عليه ألكساندر فاسيليف وعُرض في كتاب: Haynes, Klehr, and Vassilev, Spies: The Rise and Fall of the KGB in America, p. 519.

(١٧) التاريخ الشفوي لديلوتش، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لـ (أف بي آي).

١٧- المكاشفة

(١) من هوفر إلى النائب العام، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات. اعترض النائب العام على لغته الحادة: من لاد إلى هوفر، Subject: Worldwide Intelligence، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، الـ (أف بي آي)/ استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة. استنكر مساعدو الرئيس ترومان قرار روزفيلت تقسيم العالم بين الـ (أف بي آي) والجيش وسلاح البحرية. في البيت الأبيض في ٩ كانون الثاني/يناير، حذروه من أن الأمة «تقارب مسألة الاستخبارات بطريقة غير ذكية البتة». عرضوا سلطة ثلاثية جديدة - يعمد إلى خدمة وزراء الحرب والخارجية والبحرية مدير جديد لوكالة الاستخبارات. سيعمد إلى توحيد الاستخبارات العسكرية ويسيطر على مكتب التحقيقات

الفيدرالي. سيتم إنزال مرتبة مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى منزلة السلطة الأميركية. هارولد سميث، "White House conference on intelligence activities"، ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص. ١٧٠-١٧١.

(٢) خدم ٣ مدراء لوكالة الاستخبارات المركزية ترومان من كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ حتى تموز/يوليو ١٩٤٧. قادوا جهازاً صغيراً يفتقر إلى التنظيم يدعى مجموعة الاستخبارات المركزية. تم تأسيس وكالة الاستخبارات المركزية حينما وقّع ترومان قانون الأمن القومي في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٤٧. تم توسيع قوى الوكالة في العام ١٩٤٩.

(٣) من هوفر إلى تولسون وتام ولاد وكارسون، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٤) من هوفر إلى تولسون وتام ولاد وكارسون، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٥) William W. Quinn, Buffalo Bill Remembers: Truth and Courage (Fowlerville, Mich.: Wilderness Adventure Books, 1991), pp. 234– 267.

(٦) من سورز إلى ترومان، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٦، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ص ٢٧٦.

(٧) جاك داناهي، مقابلة «مشروع التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي)»، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات. إن شبكة التجسس السوفياتية التي شغّلتها بنتلي أدارها حبيبها جايكوب غولوس الذي توفي عام ١٩٤٣. كانت الـ(أف بي آي) قد أعدت أصلاً ملفاً حول غولوس. كان مكتب التحقيقات قد رآه يلتقي الجاسوس السوفياتي الذي اختفى مدة طويلة غايك أوفاكيميان في العام ١٩٤١. كان أوفاكيميان بدوره قد أتى إلى الولايات المتّحدة عام ١٩٣٣، حينما اعترفت إدارة روزفيلت بالسوفيات وسمحت لموسكو بفتح مواقع دبلوماسية في واشنطن ونيويورك.

(٨) مذكرة هوفر، ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٦، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٩) مقابلة للتاريخ الشفوي مع طوم كلارك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، مكتبة هاري ترومان الرئاسية.

(١٠) من لاد إلى هوفر، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٤٦، الـ(أف بي آي)، أُعيد طبعها في سي آي ريدر، "The Power Expansion of FBI Domestic Intelligence".

(١١) من هوفر إلى النائب العام، Personal and Confi dential, March 8, 1946, FBI, *CI Reader*.

(١٢) ملحوظة هوفر حول مذكرة من تام إلى هوفر، ١٨ تموز/يوليو ١٩٤٦، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(١٣) C. H. Carson, "Closing of [Deleted] Office" and "Closing of SIS Offices", Aug. 22 and Sept. 9, 1946, FBI/FOIA.

(١٤) من تام إلى هوفر، ١٠ آب/أغسطس ١٩٤٦، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة. لم يهدأ غضب هوفر. حينما اعترض النائب العام كلارك على الانسحاب الأحادي لهوفر من العالم الغربي، عمد مساعد مدير الـ(أف بي آي) إد تام إلى إطلاعه على أفكار هوفر: «تمتع (مدير الاستخبارات المركزية) فاندنبرغ بوقاحة تعيين رجال انسحبوا من خدمة مكتب التحقيقات كالممثلين الاستخباريين المزعومين له»، وفق ما قاله لكلارك. كان هؤلاء الأشخاص غير مرغوب فيهم بكل تأكيد لدى هوفر.

(١٥) ملحوظة هوفر حول مذكرة إلى لاد، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٤٧، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات. التشديد في النص الأصلي. استمتع هوفر بكل لخبطة عانتها مجموعة الاستخبارات المركزية. سجل رئيس مركزها الجديد في الباراغواي، الذي لم يكن يجيد اللغة الإسبانية، نفسه في الفندق الذي نزل فيه كالسفير الأميركي. غادر السفير الأميركي الحقيقي في الباراغواي ويلارد بولاك مصادفة البلاد لحضور مؤتمر في واشنطن ذاك اليوم. أفادت الصحف والمحطات الإذاعية في البلاد بأن بولاد قد أبدل برجل غريب غامض. نقلت برقية لاسلكية للـ(أف بي آي) الواقعة المحرجة. كتب هوفر في نسخته من التقرير: «لقد انطلقت مجموعة الاستخبارات المركزية كما هو متوقع منها».

(١٦) ملحوظة هوفر على مذكرة إلى لاد، ٢ حزيران/يونيو ١٩٤٧، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(١٧) Acheson to National Intelligence Authority, Aug. 5, 1946, FRUS Intelligence, pp. 286– 287.

(١٨) ملحوظة هوفر على مذكرة إلى لاد، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(١٩) "FBI Plan for United States Secret World-Wide Intelligence Coverage"، غير مؤرخ (ولكن تم تحديثه قرابة شهر أيلول/سبتمبر من العام ١٩٤٦)، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات. تم تطوير الخطة بشكل متواصل؛ كما تم تضمين هذه النسخة مجموعة من الوثائق استعداداً لشهادة هوفر أمام الكونغرس حول التشريع الذي أصبح قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧.

١٨- الفاشية الشيوعية

(١) Clark Clifford, "Report to the President", Sept. 26, 1946, HSTL; "Reds, phonies, and 'parlor pinks" : Truman diary entry cited in David McCullough, *Truman* (New York: Simon & Schuster, 1992), p. 517.

(٢) Hoover testimony, House Committee on Un- American Activities, March 26, 1947.

(٣) Bradshaw Mintener interview, Ovid Demaris, *The Director: An Oral Biography of J. Edgar Hoover* (New York: Harper's Magazine Press, 1975), pp. 120–121.

١٩- هجوم مباغت

(١) ملاحظات كليفورد حول الحديث مع ترومان، ٢ أيار/مايو ١٩٤٧، مكتبة ترومان الرئاسية.

(٢) التاريخ الشفوي لسنايدر، مكتبة ترومان الرئاسية.

(٣) طبع ملخص هوفر غير الرسمي في الـ (أف بي آي) في ٣ تموز/يوليو ١٩٤٧. وصل إلى أعضاء مختارين من الكونغرس يعملون على قانون الأمن القومي بشروط هوفر - بشكل غير رسمي. يظهر هنا للمرة الأولى.

(٤) (محذوف) إلى لاد، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٧، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٥) شهادة آلن دالاس، جلسة للجنة المعنية بالنفقات في الوزارات التنفيذية، ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٤٧. تم رفع الجلسة، احتُفظ بنسخة وحيدة باقية من مسودة شهادة الشهود الأساسيين في خزانة موصدة في مقر وكالة الاستخبارات. كشفها أفراد من طاقم عمل لجنتي استخبارات مجلس النواب والعمليات الحكومية في العام ١٩٨٢.

(٦) Hoover notation on memo from Victor Keay to H. B. Fletcher re: Criticism of CIA, FBI/FOIA, Oct. 28, 1948; “If the people of this nation” :Memorandum for Mr. Ladd re: Central Intelligence Agency, Aug. 11, 1948, FBI/FOIA.

(٧) Hoover notation on memo to Ladd, Aug. 19, 1947, FBI/ FOIA; “Please cut out all” :Hoover notation on memo, Ladd to Hoover, Oct. 23, 1947, FBI/FOIA, emphasis in original; “Waste no time on it”: Hoover notation on memo for Ladd, Dec. 11, 1947, FBI/FOIA.

(٨) “Subject: Intelligence Matters”, Top Secret memorandum of conversation by John H. Ohly, special assistant to secretary of defense, Oct. 24, 1947, HSTL.

(٩) من فورستال إلى هوفر، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، رسالة بالغة السرية تقتبس من مذكرة هوفر إلى فورستال في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، مكتبة هاري ترومان الرئاسية. عمل تحذير هوفر إلى فورستال في الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ من تهديد الإرهاب الذري السوفياتي كمحفز سياسي. عمدت الخطط لإفساد حال ستالين إلى شغل بال وزير الدفاع الذي أمسى قوة دافعة وراء تأسيس الجهاز السري الجديد لوكالة الاستخبارات وعملياتها في الخارج. انحصر الهدف بتقويض الدولة السوفياتية، وتحرير الدول المأسورة في أوروبا الشرقية، وإعادة حدود روسيا إلى ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية. سعى رئيس جهاز العمليات السرية الجديد فرانك ويزنر إلى الحصول على مساعدة الـ (أف بي آي) في التدقيق في المنفيين الأوروبيين الشرقيين والروس في الولايات المتحدة الذين سعى إلى تدريبهم وتجهيزهم كفِرق جنود صادمة لمهاجمة ستالين وحلفائه. تفضّل رجال هوفر عليهم بهذه الخدمة بسرور تام، إذ إن المهمة مكّنتهم من إضافة معلومات جديدة إلى ملفات هوفر حول وكالة الاستخبارات. ألقى رئيسهم نظرة مشككة جداً على ويزنر ورجاله، الذين أُدرجت خططهم في ملفات الـ (أف بي آي) باسم (بروجكت أكس) أي المشروع أكس.

(١٠) كان لسلاح البحرية مشروعه الخاص الذي استهدف الاتصالات السوفياتية في المحيط الهادئ. وحد الجيش وسلاح البحرية هجمتيهما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. أمسى الجهد الأميركي في وضع الشيفرات وتفكيكها يسمى وكالة الأمن القومي عام ١٩٥٢.

(١١) في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ أو قبله، أوجز كلارك لموفد الـ(أف بي آي) إلى مفككي الشيفرات لدى الجيش، العميل الخاص ويسلي راينولدز، حول جوهر الرسائل الدبلوماسية السوفياتية. سجل المؤرخ الرسمي للـ(أف بي آي) جون فوكس الابن أن «كلارك سأل رينولدز ما إذا كان مكتب التحقيقات يعلم أسماء سرية سوفياتية من شأنها أن تساعد جهود فريقه. سرعان ما سلم رينولدز قائمة بـ ٢٠٠ اسم سري مجهول حصلت عليها الـ(أف بي آي). معظمها لم يكن متوفراً بين الأيدي في تلك المرحلة». أعطى الجيش مكتب التحقيقات أجزاء من الشيفرات التي قاموا بتفكيكها. عمد رينولدز إلى إضبارها، ولكن «تم وضع هذه الأجزاء المُرسلة في خزانة ونُسي أمرها» طوال ٩ شهور. جون فوكس الإبن، "In the Enemy's House: Venona and the Maturation of American Counterintelligence"، عُرض في الندوة التي أُقيمت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ حول التاريخ المشفر، وكالة الأمن القومي.

(١٢) خشي هوفر من انكشاف الأسرار في المجتمع الاستخباري الأميركي. على سبيل المثال عمدت مسألة من كان يعرف بشأن مبلغ الـ١٥٠ ألف دولار الذي دفعه الجيش في السنة إلى شركات الاتصالات الأميركية في مقابل نسخ من البرقيات الدبلوماسية الأجنبية في برنامج فينونا التي أقلقت راحة هوفر وكذلك أقلقه الجنرال العسكري أي أر بولنغ الذي أخبر الـ(أف بي آي) أن «قلة من الأشخاص فقط ومن بينهم الرئيس ووزير الدفاع» يعرفون بأمر الصفقة ونصح مكتب التحقيقات بالتكتم الأمر. مذكرة (كي) إلى لاد، ٦ أيار/مايو ١٩٤٩، الـ(أف بي آي)/قانون حرية المعلومات. لدى فتح تحقيق الـ(أف بي آي) الذي أدى إلى إعدام الزوجين روزنبرغ، تضمنت الوثائق رسالة من لاد إلى هوفر، ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، «الرد: جوليوس روزنبرغ، إيثل روزنبرغ، Espiognage-R»؛ من هوفر إلى المكتب الميداني في نيويورك، ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٩؛ ومكتب نيويورك الميداني إلى المقر، ١٨ آب/أغسطس ١٩٤٩، كلها ذُكرت لأول مرة في تقرير مؤتمر عام ٢٠٠٥ لمؤرخ الـ(أف بي آي) فوكس في وكالة الأمن القومي». "In the Enemy's House: Venona and the Maturation of American Counter-intelligence". كتب هوفر أولاً في أيار/مايو عام ١٩٥٢ أن الجيش و"In the Enemy's House: Venona and the Maturation of American Counterintelligence"، قد يفكران في إطلاع وكالة الاستخبارات على برنامج فينونا رغم «أساليبها الرخوة» و«موظفيها المشكوك في أمرهم». تعليق هوفر في مذكرة من بلمونت إلى لاد، ٢٣ أيار/مايو ١٩٥٢، الـ(أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(١٣) Robert J. Lamphere and Tom Shachtman, *The FBI- KGB War: A Special Agent's Story* (Macon, Ga.: Mercer University Press, 1995), pp. 96–97.

(١٤) Truman to Churchill, July 10, 1948, cited in David McCullough, Truman (New York: Simon & Schuster, 1992), pp. 648–649.

(١٥) كتب بيرسون في عموده الصحفي الذي يكتب فيه، Washington Merry-Go Round، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ أن «رجل الـ (أف بي آي) الوسيم لو نيكولز» يلتقي كل بضعة أيام رئيس مجلس إدارة لجنة مكافحة النشاطات اللاأميركية التابعة لمجلس النواب ولجنة التحقيق الفرعية التابعة لمجلس الشيوخ. كيف عرف بيرسون ذلك؟ اشتبه، وقد أصاب في اشتباهه، بأن رجال هوفر يخضعونه للمراقبة. لذا وضع رجل هوفر تحت المراقبة. كتب في العمود نفسه ذاك: «اسم هذه المدينة ليس موسكو، وإنما تحولت إلى مكان يعمد فيه عناصر البوليس السري إلى ملاحقة غيرهم من عناصر البوليس السري تماماً كما يفعل البوليس السري السوفياتي».

(١٦) Jones memo to Ladd, Jan. 16, 1947, FBI, cited by the official FBI historian John J. Fox, Jr., "In the Enemy's House: Venona and the Maturation of American Counterintelligence", presented at the Oct. 27, 2005, Symposium on Cryptologic History.

(١٧) تعرض دوغان للاستجواب من قبل الـ (أف بي آي) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بعدما افتُضح أمر تشامبرز في الأسبوع التالي من قبل معارفه في الاستخبارات السوفياتية. توفي بعد ٥ أيام بعد أن قفز أو سقط من نافذة في الطبقة الـ١٦. أُدين هيس بالحنث في اليمين من قبل هيئة محلفين فيدرالية كبرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بعد أن أنكر تحت القسم بأنه أعطى وثائق عائدة إلى وزارة الخارجية إلى تشامبرز. حُكم عليه بالسجن ٥ سنوات. كان تشامبرز قد كذب على هيئة المحلفين أيضاً ولكن لم ينل عقوبة. أثبتت الملفات الاستخبارية السوفياتية التي نُشرت عام ٢٠٠٩ أن هيس كان جاسوساً.

(١٨) إن شهادة تشامبرز التي أدلى بها ضمن جلسة تنفيذية لم تنشر رسمياً قط. نشرت في البداية مقتطفات من النسخة في Sam Tanenhaus، *Whittaker Chambers: A Biography* (New York: Modern Library، 1998), ص ٢١٦-٢١٩. الشهادة العلنية موجودة في الصفحة ٢٢١.

إن مسألة سبب تجاهل الـ (أف بي آي) عمداً لما اعترف به تشامبرز لـ أي أي بيرل في أيلول/سبتمبر عام ١٩٣٩ وفي مقابلته الأولى مع مكتب التحقيقات في أيار/مايو ١٩٤٢ لها إجابة محددة. كان الصحافي إسحاق دون ليفاين همزة الوصل لبيرل؛ وهو كان قد عزله وهو في صيف العام ١٩٣٩؛ وحينما يعزلك هوفر، تظل أنت وشركاؤك معزولين. كان ليفاين قد أحرج مكتب التحقيقات حيث كتب سلسلة من القصص لمجلة ساترداي إيفننغ - وهي مجلة لها ٥ ملايين مشترك - التي نشرت قصة التجسس السوفياتي في أميركا لأول مرة. كانت قصة والتر كريفيتسكي، وهو عنصر استخباري سوفياتي بارز ترك العمل لحساب ستالين وارتد في باريس والتقى السفير الأميركي ويليام بوليت وفاز بمساعدته للقدوم إلى الولايات المتحدة. ساعدت معلوماته على إقناع بوليت، الذي كان سابقاً مناصراً قوياً للاعتراف بالسوفيات، بأن حكومة ستالين عبارة عن مؤامرة ضخمة ترمي إلى ارتكاب الجرائم. كان السفير بوليت، وهو نفسه كان صحافياً في شبابه، يعرف ويثق بليفاين كمراسل أجنبي موهوب. لقد عطف على المرتد السوفياتي.

لفتت القصص التي نُشرت في مجلة ساترداي إيفننغ بوست الاهتمام، إذ وصفت كيفية قيام ستالين بالقضاء على منافسيه الحقيقيين والخياليين. وقدمت تفاصيل حول كيفية سرقة البوليس السري

السوفياتي لجوازات سفر المتطوعين الأميركيين الذين خاضوا الحرب الأهلية الإسبانية واستخدموا الوثائق للأسفار الدولية لعملاء التجسس السوفيات. عرضوا ببعض التفاصيل آلية عمل جهاز الاستخبارات الأجنبي السوفياتي في الولايات المتحدة - وأشاروا إلى أن السوفيات كانوا يديرون حلقات تجسست على الـ (أف بي آي) طوال سنوات.

أجرت الـ (أف بي آي) مقابلتين مع كريفيتسكي في نيويورك، كانت أولى بُعيد نشر المقال المطبوع الأول. كان أول جاسوس سوفياتي يتكلم مع أي أحد في مكتب التحقيقات. راجع عنصر الـ (أف بي آي) البارز الذي يعمل في مجال الاستخبارات المضادة، رايموند باتفينيس، ملف قضية كريفتسكي أكثر من ٦٠ سنة بعد إقفالها. وخلص إلى أن هوفر نفسه قرر أن كريفيتسكي لا يمكن الوثوق به ولا يجدر تصديقه.أسند هوفر قراره إلى ملحوظة المحرر الملحقة بأول مقال والتي وصفت كريفيتسكي بأنه لا يزال يؤمن بشيوعية لينين الحقّة. كان هذا كثيراً على هوفر. عندئذٍ شطب ليفاين لأنه كتب قصة كريفيتسكي. لطخ حظره تقرير بيرل. «كيف عسانا أن نتفهم فشل الـ (أف بي آي) بالتعرف إلى مصدر معلومات قيّم فريد واستثنائي أمكنه كشف النشاطات الاستخبارية السوفياتية في العالم الغربي بشكل سهل؟»، كتب باتفينيس عام ٢٠٠٧، من جهة نظر رجل أمضى مسيرته المهنية في تعقب الجواسيس. واستنتج بأن هوفر ورجاله يفتقرون بكل بساطة إلى «المهارات الاحترافية» التي يحتاجون إليها بمقابلة وفهم عنصر استخباري سوفياتي مرتد. كانت النتيجة عقداً ضائعاً من الزمن.

(١٩) Spingarn oral history, March 29, 1967, HSTL, and Spingarn interview in Ovid Demaris, *The Director: An Oral Biography of J. Edgar Hoover* (New York: Harper's Magazine Press, 1975).

(٢٠) Spingarn oral history, March 29, 1967, HSTL.

(٢١) تاريخ طوم كلارك الشفوي، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، مكتبة ترومان الرئاسية.

(٢٢) (محذوف) إلى لاد، "CIA Requests for Information Concerning Aliens"، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٢٣) من هوفر إلى سويرز، ٧ تموز/يونيو ١٩٥٠، استخبارات العلاقات الخارجية للولايات المتّحدة.

(٢٤) عام ١٩٧١، في بيان رسمي يبطل قانون الاحتجاز الوقائي لعام ١٩٥٠، قال الرئيس نيكسون: «لم يعمد أي رئيس قط إلى محاولة استخدام بنود هذا القانون. فيما كان هناك ٦ معسكرات احتجاز مُنشأة وممولة من قبل الكونغرس، لم يستخدم أي منها قط لتحقيق أغراض هذا القانون. في الواقع، تم هجر هذه المعسكرات الستة كلها أو استخدامها لأغراض أخرى منذ العام ١٩٥٧».

(٢٥) كان أحد المراسلين الـ ٥٠ الذين توقعوا بالإجماع هزيمة ترومان بيرت أندروز، رئيس مكتب واشنطن للصحيفة الجمهورية اليومية المحترمة ذا نيويورك هيرالد تربيون، الذي فاز بجائزة بوليتزر عن سلسلة تتطرق إلى برامج الأمن والوفاء. كان مقرباً بشكل سري من نيكسون وتشامبرز وراح يطلب من الرجلين بإلحاح كبير أخباراً ليصنع منها سبقاً صحفياً؛ ركب موجة تعقب الشيوعيين، فتعهد أن بوسعه جعل

نيكسون رئيساً. حينما رأى ترومان توقع الصحافة الذي أتى بنسبة ٥٠ إلى واحد قال: «أعرف جميع هؤلاء الرجال الـ ٥٠. لا يتمتع أي منهم بأية جدارة مطلقاً».

٢٠- بارانويا

(١) Robert Payne, *Report on America* (New York: John Day, 1949), p. 3.

(٢) ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٥، ملف البوليس السري السوفياتي ذُكر في كتاب (Spies) لـ هاينز وكلير وفاسيليف، ص ٢٨٨-٢٨٩. لم يكن التقرير حول جوديث كوبلون، المعروفة بسيما، رسالة فينونا مشفرة وإنما ملفاً منسوخاً من قبل فاسيليف من أرشيف البوليس السري السوفياتي. غيّرت وكالة الاستخبارات المركزية السوفياتية اسمه ١٣ مرة بين عامي ١٩١٧ و١٩٩١. KGB، اختصار لعبارة «لجنة أمن الدولة»، تم تبنيها في آذار/مارس ١٩٥٤ ودامت حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. ورد فيما يلي اسم جهاز الاستخبارات العسكرية السوفياتي الذي غيّر أيضاً اسمه، على النحو الآتي: GRU، هو اختصار لمديرية الاستخبارات الرئيسية.

(٣) مذكرة إلى لاد، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، الـ (أف بي آي)، ذُكرت في كتاب: Alan F. Westin, "The Wire- Tapping Problem: An Analysis and a Legislative Proposal", Columbia Law Review52, no. 2 (November 1952), pp. 165–208. يحتوي تحليل وستن على مقتطفات مكثفة من محاكمة كوبلون وسجلات جلسات الاستئناف، من ضمنها أن ٥٠ عميلاً لـ (أف بي آي) راقبوا هاتف كوبلون، وأن عميلاً لـ (أف بي آي) قدم شهادة مزوّرة في المحاكمة الأولى، وأن الـ (أف بي آي) أتلفت سجلات مراقبة الهاتف قبل المحاكمة الثانية.

(٤) Lamphere and Shachtman, *The FBI- KGB War,* pp. 115– 122.

(٥) MI5 records cited in Michael S. Goodman, "Who Is Trying to Keep What Secret from Whom and Why? MI5-FBI Relations and the Klaus Fuchs Case", *Journal of Cold War Studies 7,* no. 3 (2005), pp. 124–146.

(٦) Keay to Fletcher, "Klaus Fuchs: Espionage", Feb. 21, 1950, FBI/FOIA.

(٧) Donald Shannon, FBI Oral History Project interview, Sept. 4, 2003, FBI/FBIOH.

(٨) Hoover notation, Ladd to Hoover, "Subject: Foocase," Feb. 16, 1950, FBI/FOIA.

(٩) Moscow Center to KGB New York, April 10, 1950, Vassilev transcription cited in Haynes, Klehr, and Vassilev, *Spies*.

(١٠) National Security Agency, "L'Affaire Weisband", in Breaches in the Dike— *the Security Cases*, NSA DOCID 3188691.

(١١) Vassilev transcription of March 1949 and July 1949 KGB files; "The FBI began piecing together" : National Security Agency, "L'Affaire Weisband".

(١٢) Furgerson oral history, FBI/FBIOH.

(١٣) ملحوظة هوفر في مذكرة، (كي) إلى لاد، ٧ نيسان/أبريل ١٩٤٩، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لـ (أف بي آي).

في محاولة لمقاتلة آلن دالاس على لقب قيصر الاستخبارات الأميركية، كتب هوفر إلى دالاس عارضاً مطالبه. غطت سلطة الـ (أف بي آي) كل الأجانب في الولايات المتحدة الذين كانت وكالة الاستخبارات تحاول تجنيدهم وتشغيلهم كعملاء في الخارج - ليس أجانب ومرتدين فحسب وإنما طلاباً ورجال أعمال أجانب. باختصار، لا يجدر بوكالة الاستخبارات الصيد في مياه الـ (اف بي آي). كانت هذه نقطة حساسة جداً.

كان دالاس قد أقنع أعضاء في الكونغرس بسن تشريع جديد وساحق. عزز قانون وكالة الاستخبارات لعام ١٩٤٩ ووسّع سلطة مدير الاستخبارات المركزية، المكتب الذي سعى إليه دالاس. من بين السلطات المقترحة هذه كان هناك حق وكالة الاستخبارات في جلب أجانب إلى الولايات المتحدة من أجل تدريبهم كجواسيس ومخرّبين ضد ستالين. اعتبر هوفر هذه اللغة التشريعية تهديداً لأميركا. ماذا لو تبين أن الأجانب عملاء مزدوجون؟ ماذا لو علم مرتد روسي بشأن الاستخبارات الأميركية ثم عاد إلى موسكو؟ كتب هوفر بخط يده بالحبر الأزرق الملكي بأنه سيحارب «هذا التدبير الصاعق»، الذي صادق عليه دالاس وحلفاؤه في وكالة الاستخبارات.

بعد مزيد من المراجعة، قرر هوفر أن القانون كله عبارة عن كارثة. أعطى تعليمات قائلاً: «احرصوا على ألا نقوم بأية طرائق من الطرق وفي أي وقت بالموافقة على الاقتراح الكامل. إننا نعارض سَنَّه وهو سيئ بشكل فائق».

كتب هوفر إلى النائب العام بأن دالاس وحلفاءه يهددون بالتسبب «بإرباك فائق» على جبهة الوطن. لم يبال أحد بتحذيره. تم تمرير قانون وكالة الاستخبارات عبر الكونغرس بكل سرية، من دون نقاش تقريباً. منح الوكالة، من بين سلطات أخرى، ميزانية سريّة مخبأة في دفاتر البنتاغون الحسابية، وحق إنفاق هذا المال من دون أن تُحاسب عليه، وترخيصاً باستقدام ١٠٠ عميل في السنة إلى الولايات المتحدة ومنحهم إقامة دائمة من دون مبالاة بجرائم الحرب السابقة التي اقترفوها أو سلوكهم الإرهابي السابق، ودرجة من الحرية في تنفيذ العمليات المحلية، أي باختصار سيعملون بوليساً سرياً.

عمدت المعركة التي بدأ هوفر ودالاس يشنانها إلى تشكيل الاستخبارات الأميركية طوال عقود. بدأ العراك بين الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات في واشنطن ولكنه سرعان ما انتشر في أرجاء البلاد وخارجها. كان مسرح حربهم، في بعض الأحيان، مسرح سخف.

أيقن الأميرال روسكو هيلنكوتر، مدير الاستخبارات المركزية التابع لترومان، أنه يفتقر إلى المؤهلات؛ قال هذا لنفسه. ولكن مقت الأميرال بشدة أن يتم إضعاف مكانته من قبل بيل دونوفان الجامح وآلن دالاس وعنصر وكالة الاستخبارات المفضل لديهما، فرانك ويزنر الذي أدار حملة الوكالة العالمية النطاق والمتسعة باطراد والمعنية بعمليات الكوماندوس والحرب النفسية ضد ستالين. كان الثلاثة

يسرّبون معلومات ازدرائية كجزء من حملة دالاس لتولي منصب المدير. رفع الأميرال المسألة إلى الرئيس ترومان وهوفر؛ أشار إلى الـ (أف بي آي) بأن «الرئيس قد انتقد بشدة الجنرال دونوفان لمحاولته التدخل في شؤون وكالة الاستخبارات وأسماه أيضاً بـ (السافل المتطفل)».

أدرج هوفر بكل سرور ملاحظات ترومان اللاذعة في ملف وكالة الاستخبارات خاصته. في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٠، كبر حجم ملف هوفر الذي كان قد سمع أن عناصر ويزنر يعملون في هوليوود، «محاولين تجنيد عملاء استخباريين متخفين في منطقة الأفلام هنا»، وفق ما أفادت به رسالة من مخبر موثوق به. «أفاد أحد السطور التي استُخدمت بأن الـ (أف بي آي) قد انتهى أمرها... هناك حملة همس تجري وهي كاذبة ومجحفة. شعر هوفر بالغضب فطالب بإجراء تحقيق ميداني شامل بحق ويزنر، ومجنديه في هوليوود، وتصريحاتهم المفترية بحق مكتب التحقيقات».

قال موفد الـ (أف بي آي) إلى وكالة الاستخبارات، كارثا «ديك» ديلوتش - عميل شاب راح يقلد هوفر في شكله وكلامه وأفعاله - لمدير الاستخبارات المركزية بأن رجال ويزنر يقومون «بانتهاك صلاحية الـ (أف بي آي)» و«يحاولون بافتراء إضعاف مكانة مكتب التحقيقات». شرع الأميرال في توجيه مناحة مطولة بحق ويزنر. كان سيداً في إساءة الحكم، ويكثر العناصر السيئة والموظفون غير الأكفاء بين عملائه. ولكن كان نجمه في صعود. قال الأميرال إن ويزنر سيسيطر قريباً على كل فروع الجهاز السري العالمي النطاق التابع لوكالة الاستخبارات، وظهيره آلن دالاس سيكون وراءه. قال الأميرال لعميل الـ (أف بي آي) بأنه سيستقيل من وكالة الاستخبارات بمجرد أن يجد سفينة يسمح له الرئيس بتولي قيادتها.

أدار ويزنر الفرع الوحيد للحكومة الأميركية التي لم يملك هوفر سيطرة عليه. «ماذا نعرف عنه؟»، كتب هوفر في أول مذكرة للـ (أف بي آي) يذكر فيها ويزنر، وقد أساءت تعريفه كـ «صحفي بارز»، عوضاً عن محام كريم الأصل سبق أن أدار عمليات في رومانيا لحساب بيل دونوفان في الحرب العالمية الثانية.

ارتاع هوفر حينما علم أن جهاز ويزنر يملك مالاً وسلطة تفوق ما تملكه الـ (أف بي آي).

(١٤) Hoover note on memo, Mohr to Tolson, “CIA Appropriations”, Aug. 18, 1951, FBI/FOIA.

٢١- «يبدو أن الحرب العالمية الثالثة قد اندلعت»

(١) بيان ترومان، ٢٤ تموز/يوليو ١٩٥٠ مكتبة هاري ترومان. صُدم بعض مساعدي ترومان من جراء مدى هذا البيان. كتب المساعد في مجال الأمن القومي ستيفن سبينغارن إلى زميله في البيت الأبيض جورج إلسي: «كيف تسرّب هذا الخبر بحق الجحيم؟» فأجاب إلسي الذي اشتبه بأن هوفر يسعى للقبض على السلطة: «لست أدري ظننتك أنت تسلمت الموضوع».

(٢) FBI report to White House, “Present International Situation and the Role of American Communists in the Event of War”, Aug. 24, 1950, HSTL.

(٣) أدار السوفيات عمليات تسمّى فخاخ العسل. حيث تقوم شابة جذابة (أو شاب جذاب) بمغازلة أميركي في الخارج. فيلتقيان في غرفة فندق يراقبها البوليس السري السوفياتي. فيُواجَه الأميركي بصور للقاء واقتراح: اعمل مع موسكو أو واجه الموسيقى. عانت وكالة الاستخبارات مثل هذه القضايا في عهد ترومان. كان مدير مركز لوكالة الاستخبارات في سويسرا وهو مثلي الجنس قد سقط في فخ العسل هذا؛ اشتُبه بأنه يخضع للسوفيات ويخدمهم. فاستدعي إلى واشنطن وانتحر. لملمت وكالة الاستخبارات القضية ولكن الـ (أف بي آي) عرفت أمراً أو اثنين عنها. بعد بضع سنوات وقع أقوى كاتب عمود صحفي في مجال السياسة الخارجية في واشنطن، جو ألسوب في فخ العسل مع شاب في موسكو. عرفت الـ (أف بي آي) كل شيء عن هذه القضية. كما عرفت كحال قلة من الأشخاص بأن وايتايكر تشامبرز كان عميلاً سوفياتياً سريّاً، وقد عمد دوماً إلى إقلال رجال لإقامة علاقات عابرة سريّة في نيويورك وواشنطن. كان قد دخل إلى عالمي الشيوعية والمثلية في الوقت نفسه. كانت الأسرار والجنس - الأسماء المزوّرة واللغة المشفّرة والمخاطر والإثارة - وجهين لعملة واحدة بالنسبة إلى تشامبرز.

(٤) التاريخ الشفوي لكونواي، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٥) عُرض أساس ومدى برنامج حماية المنحرفين الجنسيين وبرنامج المسؤوليات في تقرير وُجّه إلى هوفر من مؤتمر المسؤولين التنفيذيين في الـ (أف بي آي) برئاسة تولسون، «نشرت المعلومات من قبل مكتب التحقيقات خارج الوزارات التنفيذية»، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(٦) مذكرة هوفر إلى تولسون ولاد، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات. كان هوفر قلقاً بشكل خاص بشأن عنصر في وكالة الاستخبارات يدعى كارمل عوفي، الذي عمل تحت قيادة رئيس الخدمات السريّة في وكالة الاستخبارات، فرانك ويزنر. اشتبه بأن عوفي هو عميل يتجسس لحساب إسرائيل. كان على يقين أن لدى عوفي أصدقاء لهم معارف مهمة في مراكز مرموقة في كل أرجاء واشنطن، وأنه شخص اجتماعي يستسيغ الثرثرات المثيرة ويستمع إلى الأخبار اللافتة، وأنه مثلي الجنس صاخب ومنحل، له سجل لدى الشرطة يفيد بأنه مارس الجنس الفموي في مرحاض للعامة في متنزه لافاييت، في الجهة المقابلة من البيت الأبيض. حصل هوفر على السجل. أفادت مذكرة للـ (أف بي آي) مرسلة إلى هوفر لكي تعده للقائه الجنرال سميث: «وجدنا في عدة مناسبات أنه من الضروري أن ننبه وكالة الاستخبارات إلى سجلات اعتقال تم تلقيها في قسم تحديد الهويات وهي تعكس النشاط المثلي لموظفي وكالة الاستخبارات.تمثل قضية كارمل عوفي مثالاً نموذجياً. ظل عوفي كما تعلمون موظفاً لدى وكالة الاستخبارات مدة طويلة من الوقت بعد أن أصبحت الوكالة تعرف أنه مثلي الجنس.

خلصت المذكرة إلى القول: «نذكر أن عوفي يتعرض حالياً للتحقيق من قبل الـ (أف بي آي) بسبب مشاركته المزعومة في نشاطات تجسسية إسرائيلية».

(٧) من روتش إلى بلمونت، نقلاً لمذكرة بابيتش، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٨) من (كي) إلى بلمونت، مع ملاحظة هوفر، نقلاً لمذكرة بابيتش، «وكالة الاستخبارات المركزية/أمن عملياتها»، ٢ تموز/يوليو ١٩٥٢، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٩) من لاد إلى هوفر، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٥٢، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

٢٢- افتقار إلى حس اللياقة

(١) أفاد إد تام، وهو مساعد بارز لهوفر أمسى قاضياً فيدرالياً، أنه في خلال عهد آيزنهاور، «مباشرة قبل ترك المدير منصبه، اتصل به نيكسون صباح كل يوم»، وعاود الاتصال «كل ليلة، وأخبره بما سيجري في الغد ومن سيقابل». مقابلة تام، وردت في: Curt Gentry, *J. Edgar Hoover: The Man and the Secrets* (New York: W. W. Norton, 1991), p. 404.

(٢) "FBI Liaison Activities", Jan. 26, 1953, FBI/ FOIA.

(٣) Walsh interview, Foreign Affairs Oral History (FAOH).

(٤) Grand interview, FAOH.

(٥) Attorney General Herbert Brownell, "The Fight Against Communism", national radio and television address, April 9, 1954.

(٦) رسالة مجهولة المصدر إلى هوفر في ٧ آب/أغسطس ١٩٤٣ أُخذت من ملفات فينونا وكُشفت في عملية نشر الوثائق السريّة من قبل وكالة الاستخبارات عام ١٩٩٥.

(٧) ملحوظة هوفر على مذكرة من لاد، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٤٧، الـ (أف بي آي)، ذُكرت في كتاب جون فوكس الابن "What the Spiders Did: U.S. and Soviet Counterintelligence Before the Cold War, *Journal of Cold War Studies* 11, no. 3 (Summer 2009), p.222. أتت إعادة رسمي لحياة بوريس موروس المهنية من وثائق فينونا التي فُكّ تشفيرها وعمل جون إيرل هاينز. وهارفي كلير وألكساندر فاسيليف في كتاب: *Spies: The Rise and Fall of the KGB in America,* p. 445-453. إن العميل السوفياتي الأساسي الذي وقع في الفخ في قضية هو عبارة عن شخص مخالف للقانون منذ أمد طويل يُعرف باسم جاك سوبل، كان يتلطى تحت غطاء شركة فراشي حلاقة لها مكاتب استيراد وتصدير في باريس. شمل عملاء سوبل في أميركا مارثا دود ستيرن، ابنة سفير أميركي إلى ألمانيا؛ زوجها ألفرد ستيرن، سمسار استثمارات نيويوركي مليونير؛ جاين فوستر زلاتوفسكي، أميركية من الجيل الـ ١١ وموظفة سابقة في مكتب الخدمات الإستراتيجية لبيل دونوفان الجامح، وزوجها جورج زلاتوفسكي، عنصر استخباري في الجيش في خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها.

(٨) من ماكارثي إلى هوفر، ٣٠ تموز/يوليو ١٩٥٢، الـ٥٩١ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(٩) مقابلة لصحيفة سان دييغو إيفننغ تريبيون مع هوفر في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٥٣، ذُكرت في كتاب: Gentry, *J. Edgar Hoover: The Man and the Secrets,* p. 431.

(١٠) نسخة من المكالمة الهاتفية بين آلن وفوستر دالاس ذُكرت في كتاب: David M. Barrett, *The CIA and Congress: The Untold Story from Truman to Kennedy* (Lawrence: University Press of Kansas, 2005), p. 184.

(١١) بابيتش إلى هوفر، ٥ آب/أغسطس ١٩٥٣، ملفات الـ (أف بي آي)، مكتبة آيزنهاور الرئاسية.

(١٢) تم تسجيل التقارير الموجهة إلى هوفر والاقتباسات من الأحاديث التي جرت بين الـ (أف بي آي) وطاقم عمل ماكارثي خلال صيف عام ١٩٥٣ وخريفه ضمن ٣ وثائق منفصلة: تقرير غير معنون يتألف من ١٢ صفحة ملحق بمذكرة من روتش إلى بلمونت في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٣، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات؛ من بلمونت إلى بوردمان، «اللجنة الفرعية الدائمة لمجلس الشيوخ المعنية بالتحقيقات (جلسات الجيش - ماكارثي)/ الاختراق الشيوعي لوكالة الاستخبارات المركزية»، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٣، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات؛ ووثيقة ملحقة «تحليل للاختراق الشيوعي المزعوم إلى وكالة الاستخبارات يتضمن موظفين سابقين وحاليين»، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٣، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(١٣) مذكرات هاغرتي، ٨ حزيران/يونيو ١٩٥٤، مكتبة آيزنهاور الرئاسية.

٢٣- لعبة من دون قواعد

(١) Roach to Belmont, "Doolittle Study of Covert Operations/ Central Intelligence Agency", Aug. 18, 1954, FBI/FOIA.

(٢) ملاحظة هوفر، من (كي) إلى بلمونت، «وكالة الاستخبارات المركزية»، ١٨ آب/أغسطس ١٩٥٤، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات. تجلى موقف هوفر حينما رأى تقريراً مفصلاً للـ (أف بي آي) عن مقابلة جوليتل مع جيم أنجلتون من وكالة الاستخبارات، الذي كان على وشك تسلم مسؤولية عمليات الاستخبارات المضادة للوكالة. امتد عمل أنجلتون إلى السياسة المحلية؛ وكحال هوفر اعتبر اليساريين الأميركيين دمىً لموسكو. كما أدار قسماً يسمّى المشاريع الخاصة، حيث يقوم بإنقاذ حطام العمليات السريّة المفضوحة. أتى التقرير عبر أنجلتون نفسه، أفضل جاسوس لدى هوفر داخل وكالة الاستخبارات. ما أمكن أن يتسنّى لهوفر مصدر مفيد أكثر، من دون استراق أسلاك آلن دالاس.

بدا أن هوفر وأنجلتون لا يملكان الكثير من القواسم المشتركة ظاهرياً ما خلا مناهضة الشيوعية. كان هوفر أحد أشهر الأشخاص في أميركا، الشرطي القوي الذي بدا أشبه بكلب بلدغ مُغذّى جيداً. كان أنجلتون أحد أكثر الرجال توارياً عن الأنظار في واشنطن، مدخن من العيار الثقيل يشبه عمود الدخان. ولكن تفكيرهما متشابه. فقد فهما تعقيدات عمليات الاستخبارات المضادة، حيث يحاول جهاز تجسسي اختراق آخر غير مرئي. كانا ماهرين في المكائد السياسية لواشنطن، حيث الطعن في الظهر يعد فناً، والتحالفات التي تُعقد ظهراً تُخرق عند منتصف الليل.

في ١٩ آب/أغسطس ١٩٥٤، أشار أنجلتون إلى أنه فتح قلبه إلى جماعة دوليتل فأخبرهم ماهية شعوره بالضبط حيال وكالته. قال أنجلتون: «إن العمليات السريّة لوكالة الاستخبارات يعصف بها الإرباك والتقليد وفقدان القوى العاملة والمال». لقد «فشل العديدون» بشكل فائق.

أكمل أنجلتون ليفيد بأن «النشاط الاستخباري المضاد لدى وكالة الاستخبارات ضعيف بشكل مخزٍ». من الرجال الذين وجب عليه العمل معهم «أشخاص يفتقرون إلى الخبرة... أصبح للعديد منهم ارتباطات مع الوكالة فمجرد شغل وظيفة لا أكثر».

قال أنجلتون بأن الوكالة غير قادرة على القيام بعمل فاعل إن تم تسلم العمليات الحربية السياسية والنفسية بشكل مشترك مع أقسام مسؤولة عن نشاطات التجسس والاستخبارات المضادة. لا تعتبر إدارة الإنقلابات وبث الدعايات الكاذبة وترتيب الانتخابات ورشوة السياسيين عملاً استخبارياً. كان العمل الحقيقي هو جمع المعلومات عبر التجسس - سرقة الأسرار. كان هوفر موافقاً تماماً.

سأل دوليتل عن توافق وكالة الاستخبارات مع مكتب التحقيقات. قال أنجلتون إنه «بما يتعلق به، فالعلاقات ممتازة». ربما كانت بالنسبة إليه كذلك. ولكن على المستوى المرموق، كانت العلاقات فظيعة.

(٣) Keay to Belmont, incorporating Papich memo, "Relations with Central Intelligence Agency; Interview with Allen Dulles, May 22, 1954", FBI/FOIA.

(٤) Belmont to Boardman, "Doolittle Study of Covert Operations/Central Intelligence Agency", Aug. 30, 1954, FBI/FOIA.

(٥) Hoover to Tolson, Nov. 19, 1954, FBI/FOIA.

(٦) Doolittle "Report on the Covert Activities of the Central Intelligence Agency", Sept. 30, 1954, declassified Aug. 20, 2001, CIA.

(٧) Hoover to Tolson, Nov. 19, 1954, FBI/FOIA.

(٨) كان بلمونت عضواً أساسياً في اللجنة الفرعية لهيئة التخطيط في مجلس الأمن القومي، تم تبني التقرير الذي يحمل عنوان «دراسة للأفعال السوفياتية العدائية المحتملة» من قبل الرئيس ومجلس الأمن القومي في ٣١ آذار/مارس ١٩٥٥.

(٩) Hoover report, "The Internal Security Program", NSC 5509, part 8, April 8, 1955.

(١٠) Hoover report to General Mark Clark, Jan. 25, 1955, FBI/ FOIA.

٢٤- الظل المطوّل

(١) Belmont to Roach, "Director's Briefing: National Security Council, March 8, 1956," dated March 22, 1956, FBI/FOIA. هذا السجل الوحيد الذي يظهر النقاش حول «القنبلة القذرة» باستخدام الكوبالت - ٦٠ في مذكرة مجلس الأمن القومي.

(٢) محاضر الاجتماع رقم ٢٧٩ لمجلس الأمن القومي، ٨ آذار/مارس ١٩٥٦، كُشف جزئياً مع بعض الحذف، مكتبة آيزنهاور.

(٣) في ٨ آذار/مارس ١٩٥٥ راسل هوفر النائب العام براونيل محولاً إعادة تجديد الموافقات على استراق الأسلاك، دون مذكرات التي فاز بها في رسالة من الرئيس روزفيلت في ٢١ أيار/مايو ١٩٤٠. سأل هوفر بشكل خاص براونيل إن كانت هذه الرسالة لا تزال تعطي الـ (أف بي آي) سلطة قانونية لاستراق الأسلاك. إن لم تفعل، طلب هوفر من النائب العام «أن يقدم هذه المسألة إلى الرئيس آيزنهاور لتحديد ما إذا كانت له النظرة نفسها». رد عليه براونيل برسالة بعد ٨ أيام: «شرحت شخصياً للرئيس، ولمجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي ومجلس الشيوخ واللجان القضائية التابعة لمجلس النواب في خلال عام ١٩٥٤ السياسة والإجراءات الراهنة حول استراق الأسلاك... لا أظن أنه من الضروري إعادة فتح المسألة في هذا الوقت».

(٤) جاك داناهاي، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٥) جايمس هيلي، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٦) غراهام ديسفيرنين، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي)، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. سرعان ما انضم ديسفيرنين إلى مجموعة صغيرة «كانت مسؤوليتها فقط مراقبة وتسجيل الأحاديث من داخل سيارة ويليام فوستر» - رئيس الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة. كان هوفر يسعى وراءه منذ غارات بريدجمان عام ١٩٢٢. كان فوستر قد ترشح للرئاسة ٣ مرات، في الأعوام ١٩٢٤ و١٩٢٨ و١٩٣٢ - وسُجن مرة واحدة فقط من جراء عمله بشكل أساسي. كانت سيارته موقع اللقاءات الثنائية ضمن هيئة الخبراء المتضائلة في الحزب الشيوعي للولايات المتحدة. توفي ويليام فوستر، جد الحزب الشيوعي في الولايات المتّحدة، عام ١٩٦١ في موسكو ودفن في جوار الكرملين.

(٧) إدوارد ميلر، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي)، ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨. مشروع نفق برلين، التابع لوكالة الاستخبارات، اللامع وإنما المشؤوم، وضعه ونفذه المطرود من الـ (أف بي آي) بيل هارفي، كان جوهرة التاج بالنسبة إلى برنامج سي.

(٨) جون ماك كورماك، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٩) مقابلة حول التاريخ الشفوي لسوليفان، في: Demaris, The Director, pp. 76–77. Emphasis in original.

(١٠) Sullivan oral history interview, in Demaris, *The Director*, pp. 76–77.

(١١) Cartha D. “Deke” DeLoach, Hoover’s FBI: The Inside Story by *Hoover’s Trusted Lieutenant* (Washington, D.C.: Regnery, 1995), pp. 270–271.

(١٢) Sullivan deposition, Church Committee, Nov. 1, 1975.

(١٣) ملخصات تقارير المكتب الميداني للـ (أف بي آي) في "Scope of FBI Domestic Intelligence", *CI Reader*.

(١٤) من هوفر إلى العميل الخاص المسؤول في نيويورك، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(١٥) Hoover statement, "Racial Tension and Civil Rights", presented March 9, 1956, DDEL.

(١٦) التاريخ الشفوي لماك كورماك، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(١٧) التاريخ الشفوي لفليتشر طومبسون، الـ(أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي). وفق سرد طومبسون، عملت ثلة من عملاء الـ(أف بي آي) على قضية كلان في الخمسينيات: «كان لدينا عميل في سامرتون، جنوب كارولاينا يدعى إي فليمنغ مايسون، وكان أحد شخصيات مكتب التحقيقات - كان لديه عدد من المخبرين ذوي المقام الرفيع»، وفق ما يتذكره طومبسون. «لم يسألهم قط أو يرتب المقابلة ولكن كان يلتقيهم مصادفة في مكان أو آخر وقدموا هذه المعلومات طوعياً. أذكر تقريراً معيناً. قال فليمنغ إنه كان يقود سيارته في الطريق ذات صباح ولاحظ أن جواربه لا تتطابق مع الثياب لذا توقف في متجر لشراء جوارب جديدة. ورأى صديقه، السايكلوب المبجّل (the escalted cyclops)، وقدم طوعاً هذه المعلومات...»».

(١٨) أفادت التعليمات التي وُجّهت إلى الميدان لتكرار برنامج الاستخبارات المضادة «القومي الأسود» في العام ١٩٦٨: «امنعوا ظهور «مخلص» من شأنه أن يوحد ويحفز الحركة القومية العسكرية للسود. أمكن أن يكون مالكوم أكس هذا المخلص؛ إنه شهيد الحركة اليوم. مارتن لوثر كينغ... يستطيع كينغ يمكن له أن يكون منافساً حقيقياً».

(١٩) التاريخ الشفوي لسوليفان، Demaris, *The Director*, p.226.

(٢٠) وثيقة (أف بي آي) منقّحة، في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٥٧ وذُكرت لأول مرة في كتاب David J. Garrow, (The FBI and Martin Luther King), *Atlantic Monthly*, July0August 2002.

٢٥- إياك والوثوق بأحد

(١) United States Ambassador Donald Norland, then a young State Department officer attending the luncheon, overheard Hoover and Nixon as they "talked very animatedly... very concerned about the President's health". Norland oral history, FAOH.

(٢) Richard Nixon, *RN: The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Simon & Schuster, 1990), p. 184.

(٣) DeLoach, Hoover's FBI, p. 103.

(٤) Hoover speech, "Communist Illusion and Democratic Reality".

(٥) Mogen oral history, FBI/FBIOH.

(٦) مثَل هايهانن أمام دبلوماسي أميركي في هلسنكي، فنلندا حاملاً شهادة ميلاد لفتى توفي منذ أمد بعيد يدعى يوجين ماكي، وُلد لأبوين فنلنديين في إيداهو. استحصل على الوثيقة عملاء سوفيات في أميركا في أواخر الأربعينيات تقريباً. كان قد أبحر من إنكلترا على متن السفينة كوين ماري ووصل إلى مدينة نيويورك في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢، حاملاً جواز سفر أميركياً حديثاً مُنح له على أساس شهادة ميلاده. كان تزوير جوازات السفر مسألة أربكت هوفر. في العام ١٩٥٥ ساعد على تنصيب حليفة سياسية وشخصية وهي فرانسيس نايت رئيسة لمكتب جوازات السفر في وزارة الخارجية، حيث عملت مع عدة عملاء (أف بي آي). يذكر رونالد سومرفيلد، وهو مدير قديم لمكتب الشؤون القنصلية في وزارة الخارجية. «قدمت إلى الـ (أف بي آي) وتلقت منها تقارير شاملة حول حركات الأميركيين في الخارج. كانت ناشطة جداً في حرمان الأشخاص الذين يُشك في وفائهم من جوازات السفر»، (التاريخ الشفوي لرونالد سومرفيل، التاريخ الشفوي للشؤون الخارجية).

(٧) الإجتماع رقم ٤٤٤ لمجلس الأمن القومي، ١٣ أيار/مايو ١٩٦٠، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٨-١٩٦٠، المجلد الـ ١٠، الجزء الأول.

(٨) William D. Morgan oral history, FAOH.

(٩) .Edmund J. Birch oral history, FBI/FBIOH, Aug. 28, 2005.

(١٠) Gamber oral history, FBI/FBIOH.

(١١) آيزنهاور في الاجتماع رقم ٤٤٤ لمجلس الأمن القومي، ١٣ أيار/مايو ١٩٦٠، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٥٨-١٩٦٠، المجلد الـ ١٠، الجزء الأول

(١٢) Belmont to Boardman, "Subject: Courier system between Communist Party USA and Communist Party, Soviet Union", Aug. 30, 1957, FBI/ FOIA.

(١٣) المجلد الـ ٣٠، مجموعة ملفات تتألف من ٤٢٥٢ صحفة، إصدار أولي لملف أكبر بكثير، متوافر على الإنترنيت في موقع الـ (أف بي آي) الإلكتروني: http://vault.fbi.gov/ solo.

(١٤) مقابلة نيكسون حول التاريخ الشفوي مع فرانك غانون، ١٢ أيار/مايو ١٩٨٣، جامعة جورجيا: .http://www.libs.uga.edu/media/ collections/nixon/nixonday3.html. Emphasis in original

٢٦- سلوك لا أخلاقي

(١) Hoover note, Rosen to Hoover, March 7, 1959, FBI/FOIA.

(٢) Graham Desvernine, FBI/FBIOH, op. cit.

(٣) Jones to DeLoach, "Senator John F. Kennedy of Massachusetts", July 7, 1960, FBI/FOIA.

(٤) Hoover memorandum for Tolson et al., Oct. 14, 1960, FBI/FOIA.

(٥) المرجع نفسه.

٢٧- كانت الجريمة سائدة

(١) McAndrews to Rosen, Oct. 19, 1960; "You are advised" :Hoover to SAC, Chicago, Airtel/June Mail, June 19, 1961, captioned "Subject: Samuel M. Giancana", FBI/FOIA.

(٢) Papich to Frohbose, "Subject: Fulgencio Batista/ Internal Security-- Cuba", July 20, 1959, FBI/ FOIA.

(٣) Katzenbach oral history, RFKL.

(٤) مذكرة لحديث جرى بين آيزنهاور ووزير الخارجية كريستيان هيرتر، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٦٠، مكتبة آيزنهاور الرئاسية. أصبح عضو الكونغرس كولي، رئيس مجلس إدارة لجنة الزراعة التابعة لمجلس النواب هدفاً لتحقيق لـ(أف بي آي) غير مسبوق يتناول الفساد السياسي داخل الكونغرس بعد ٤ أسابيع من بداية عهد كينيدي. كان عضو الكونغرس، المرتشي من ديكتاتور جمهورية الدومينيكان تروجيللو، يضغط على وزير الخارجية الجديد دين راسك من أجل إحداث تغييرات في إدارة القانون الذي يؤثر في كوتا السكر؛ استعد تروجيللو وعائلته لكسب ملايين الدولارات أو خسارتها. في ١٦ شباط/فبراير ١٩٦١، بعد ٢٦ يوماً من تولي الإدارة الجديدة للسلطة، وافق النائب العام روبرت فرانسيس كينيدي على قيام الـ(أف بي آي) باستراق أسلاك هاتف سكرتير كولي في مبنى الكابيتول، وعلى عضو في جماعة ضاغطة تعمل لحساب جمهورية الدومينيكان و على ٣ موظفين في وزارة الزراعة؛ في وقت لاحق قامت بزرع أجهزة تنصت في غرفة فندق حيث التقى كولي ممثلين من جمهورية الدومينيكان. لم تكن مسألة سيطرة ديكتاتور على عضو كونغرس قوي مجرد مسألة فساد سياسي. أخذت أبعاداً في الأمن القومي فيما حاول الرؤساء التأقلم مع مسألة الديكتاتوريين - وكوبا من بينهم - في البحر الكاريبي. هناك مقتطفات من السجلات للقاء الذي تم في ١٤ شباط/فبراير ١٩٦١ بين راسك وكولي، قبل يومين من موافقة روبرت كينيدي على استراق الأسلاك، تعطي نبذة عن القضية: افتتح الوزير راسك الحديث عبر القول إن الإدارة وافقت على التمديد مدة ٢١ شهراً لقانون السكر، الذي أرادت سنّه بأسرع وقت ممكن، ولكن شعرت بأنه من الهام جداً أن يتعرض القانون، كما تم تقديمه من قبل عضو الكونغرس كولي، إلى التعديل لمنح الرئيس سلطة استنسابية بالنسبة إلى حصة الكوتا الكوبية التي قد تُمنح لولا ذلك إلى جمهورية الدومينيكان.

أسند الوزير هذه الرسالة بشكل أساسي إلى التهديد المحتمل الخطر لأمن الولايات المتحدة والمنطقة الناجم عن الوضع الراهن في كوبا. أشار إلى أنه من الضروري القيام بتصرف قوي لمنع نظام كاسترو من مواصلة جهوده لإغضاب الأنظمة المسالمة والودودة في أميركا اللاتينية ومن أن يتحول إلى تهديد عسكري جدي يستهدف الولايات المتحدة... بالنسبة إلى الكثير من هذه الدول في أميركا اللاتينية، التي تقودها فنزويلا، تمثل جمهورية الدومينيكان تهديداً خطراً بالقدر نفسه على استقرارها. إن فشل الولايات المتحدة في رؤية مشكلة تروجيللو كتهديد يساوي تهديد كاسترو سيحرمنا من الدعم والتعاطف اللذين نحتاج إليهما...

بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص من غير المعقول أن تكون الولايات المتّحدة مستعدة لمعاقبة كاسترو من خلال عدم شراء السكر في كوبا، من ثم اللجوء إلى جمهورية الدومينيكان لاستبدال معظمه. إنه حظ ومكافأة حينما يفكرون بأن العقاب وحده مبرر.

من وجهة نظر الولايات المتحدة، تعنينا أيضاً النشاطات السياسية الراهنة لتروجيللو. آلته الدعائية، الممولة جيداً، ناشطة جداً وتُقلِق وكالاتنا الاستخبارية. أصبحت دعاياته مناهضة جداً للأميركيين ومتعاطفة مع العديد من المصالح السوفياتية. هناك دليل بأن نظامه يتعامل مع الكتلة السوفياتية وممثلي كاسترو.

طرح عضو الكونغرس كولي (ورئيس مجلس النواب جون ماك كورماك) عدداً من الأسئلة في ما يتعلق بما نتوقع حدوثه في جمهورية الدومينيكان إن كان تروجيللو منزعجاً. انحصرت خشيتهم الكبرى في أن يمنع ذلك الفرصة لستلم نظام يرعاه كاسترو السطة... أشار عضو الكونغرس كولي إلى أنه كان يناقش مشكلة سكر جمهورية الدومينيكان مع عدد من الأشخاص في الأيام القريبة... جميع الأشخاص الذين تكلم معهم وافقوا مع الوزير على أن سياستنا في أميركا اللاتينية ستتضرر جداً إذا واصلت الولايات المتّحدة شراء كوتا السكر الكوبي السابق من جمهورية الدومينيكان. ومن ثم تعاطف مع فكرة منح الرئيس سلطة استنسابية. ولكنه اعتقد أنها ستكون فكرة مطلوبة من أجل ضمان انتقال منظم ومنع استيلاء بأسلوب كاسترو إن أمكن إقناع تروجيللو بأن الوقت مناسب له كي يتقاعد في بقعة هادئة من الأرض. كان يُعرف عنه امتلاكه لثروة طائلة خارج البلاد... اقترح عضو الكونغرس كولي بأنه يعرف بعض الأشخاص الذين يعدون أصدقاء مقربين لتروجيللو وفي إمكانهم حمل مثل هذه الرسالة له. سيكونون مقنعين ويعتقد أنه قد يصغي إليهم. اعتقد أنه يجب القيام بذلك قبل اتخاذ أية خطوة فيما يتعلق بقانون السكر.

احتج الوزير بشدة قائلاً إنه ما من وقت لاتخاذ هذه الخطوة، حتى ولو كانت حكيمة، قبل سنّ قانون السكر. إضافة إلى ذلك، شعر بأن مثل هذه المقاربة المقنعة ستزداد كثيراً إن منح الرئيس السلطة الاستنسابية لتوقيف حصص جمهورية الدومينيكان قبل التكلم مع تروجيللو. وإلا فيمكن أن يبقى أمل بأن ينقذه أصدقاؤه في واشنطن كما فعلوا في الماضي.

(٥) «مقابلة حول التاريخ الشفوي لفارلاند، التاريخ الشفوي للعلاقات الخارجية. كان فارلاند مواطناً من غرب فيرجينيا تزوج ابنة مالك لشركة فحم، ثم أصبح رجلاً ثرياً وتقاعد من الـ(أف بي آي) بعد الحرب، ولكنه أبقى يده في واشنطن، فأصبح مساهماً كبيراً في الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري، وانضم إلى وزارة الخارجية كحلّال عقد عام ١٩٥٥.

كان مسار حياته المهنية غير اعتيادي البتة. أكمل فارلاند المشوار فعمل سفيراً لكينيدي إلى باناما (أحد جمهوريين اثنين عملا سفيرين في عهد جون كينيدي). أصبح سفير نيكسون إلى إيران وباكستان - حيث قام بأبرز مهمة سريّة في حياته المهنية بتهريب هنري كيسينجر سراً فوق جبال الهملايا لإجراء محادثات سريّة مع قادة شيوعيين في الصين.

حينما وصل فارلاند إلى جمهورية الدومينيكان، كانت الـ(أف بي آي) قد انخرطت منذ ٣ سنوات في قضية اختطاف أميركي وقتله. حيث اختفى طيار أمريكي عمره ٢٣ سنة يدعى جيرالد مورفي، كان يعمل في شرطة طيران دومينيكية. لجأ والداه في أوريغون إلى حث عضو الكونغرس، تشارلز بورتر، الذي طالب بإجراء تحقيق من قبل الـ(أف بي آي). كانت هيئة محلفين كبرى قد اجتمعت في واشنطن. أدت القضية إلى محاكمة عنصر من الـ(أف بي آي) محتال سابق يدعى جون فرانك كان قد تحول إلى واحد من الأشخاص الذين كان يلاحقهم - مجرم دولي. بعد الانضمام إلى وكالة الاستخبارات في جولة قصيرة، حوّل منصبه إلى وظيفة رابحة أكثر: عميل سري لتروجيللو.

كان فرانك قد أدى دوراً أساسياً في جريمة قتل جيزوس دي غاليندز، أستاذ جامعة في كولومبيا علم أولاد تروجيللو، وهرب من النظام الديكتاتوري، وانتقل إلى نيويورك، حيث ألف كتاباً حول جرائم تروجيللو. بلغ غاليندز مكتب الـ(أف بي آي) في نيويورك بتعرّضه لتهديدات تستهدف حياته، ولكن من دون جدوى. دبر فرانك عملية اختطاف غاليندز في محطة قطار الأنفاق خارج بوابة جامعة كولومبيا، حيث يُقحم في سيارة ويُنقل إلى مطار صغير في لونغ آيلاند، ويُرمى في مؤخرة طائرة خاصة. لقد استأجر الطائرة جو زيكاريللي، وهو عضو بارز في المافيا في نيوجيرسي وتابع وفي لتروجيللو. كان الطيار جيرالد مورفي الذي نقل غاليندز إلى جمهورية الدومينيكان. عمد تروجيللو إلى قتل غاليندز. ثم قتل مورفي والطيار الدومينيكي المساعد له من أجل الحفاظ على سريّة المؤامرة.

اعتقل فرانك وأدين بـ ٤ تهم بخدمة تروجيللو كعميل أجنبي غير مسجل، استراتيجية وزارة العدل لإدانة الجواسيس تحت ظروف دبلوماسية دقيقة. كانت الخطوة المنطقية التالية، من وجهة نظر المدعي، هي إدانة القنصل الدومينيكي العام في نيويورك بمؤامرة اختطاف غاليندز. استندت تقارير الـ(أف بي آي) التي أرشدت إجراءات هيئة المحلفين الكبرى إلى أجهزة تنصت على الهاتف زُرعت في السفارة الدومينيكية في واشنطن. أشرف على القضية النائب العام، ورئيس القسم الجنائي في وزارة العدل، وهوفر نفسه.

كان تروجيللو قد أشرف على المؤامرة. كيف استطاعت واشنطن التعامل معه؟ لم تعمد الولايات المتحدة قط إلى إدانة قائد أجنبي بجرائم كبرى ارتُكبت على الأرض الأميركية. لقد استجوب الرئيس آيزنهاور في تلك المسألة بالتحديد في مؤتمر صحفي: هل لدى الـ(أف بي آي) صلاحيات للتحقيق إذا قام «عملاء لنظام ديكتاتوري يتمتعون بحصانة دبلوماسية هنا باغتيال أشخاص تحت حماية العلم الأميريكي؟» فأجاب آيك: «لا أعلم شيئاً عن هذا الموضوع».

أكد هوفر للرئيس أن الـ(أف بي آي) مسيطرة على القضية. ولكنه تراجع فجأة عن ذلك. فقال لوزارتي العدل والخارجية إن القضية ضد تروجيللو وتابعه ليست «مُحكمة تماماً».

في النهاية يضطر الرئيس إلى اتخاذ قرار بوقف التحقيق أو قطع العقدة التي تربط المصالح الأميركية بطاغية.

في النهاية أدين عميل الـ (أف بي آي) السابق جون فرانك بأنه عميل أجنبي غير مسجل يعمل لحساب ديكتاتورية تروجيللو، ولكنه لم يكشف قط أية تفاصيل عن المؤامرة الكبرى.

(٦) التاريخ الشفوي لديربورن، التاريخ الشفوي للعلاقات الخارجية. لو تمت ملاحقة قضية تروجيللو كمسألة جنائية، لأمكن اتهام سيناتور مرعب بقدر إيستلاند بالتصرف كعميل للقوى الخارجية.

تضمّنت المعلومات السياسية التي توصل إليها فارلاند وديربورن - والتي شق معظمها طريقه إلى الـ (أف بي آي) عبر قنوات خلفية - تفاصيل قذرة حول أشخاص أمريكيين بارزين آخرين تحت إمرة تروجيللو.

أرسل السفير الأميركي السابق إلى المملكة المتحدة - جوزيف كينيدي الثري والطموح جداً، والد جاك وبوبي- موظفاً للعائلة، وهو كاتب عمود صحفي يتطرق إلى الموضوعات الاجتماعية من قيل وقال يدعى إيغور كاسيني. ثم شكل قطب الأعمال بيل بولي فريقاً من الحزبين الجمهوري والديموقراطي - بيبي ريبوزو، الذي كان الصديق المقرب لنيكسون، والسيناتور جورج سماثرز من فلوريدا، الصديق المفضل لجاك كينيدي في كابيتول هيل. سرد ديربورن قائلاً: «توجهت أنا وسماثرز وبيل بولي وبيبي ريبوزو لمقابلة تروجيلو». وجّه إليه سماثرز هذا الحديث. قال: «أيها الجنرال لديك فرصة أن تصبح بطلاً كبيراً في هذه الناحية من العالم. لديك فرصة أن تصبح واحداً من الدكتاتوريين القليلين، واحداً من الدكتاتوريين الوحيدين، الذين تمكنوا من تحويل هذا البلد إلى نظام ديموقراطي في خلال حياته. إن فعلت ذلك فستصبح فعلاً بطلاً لشعبك ولهذه الناحية من العالم».

قال ديربورن: «جلست في مكاني أفكر، يا إلهي، لا تعلم مع من تتكلم».

(٧) ٤ تقارير من فارلاند إضافة إلى معلومات استقيت منه بشكل جلي موجودة في سجل (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة)، المجلد ٦، الجمهوريات الأميركية، «سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتطورات السياسية الخاصة في منطقتي البحر الكاريبي وأميركا الوسطى»، ص ٣٥٧-٤٥٩.

(٨) Hoover cited in "Memorandum of a Meeting, Department of State, Jan. 29, 1959", pp. 357–360.

(٩) من أم أي جونز إلى ديلوتش، الموضوع: فرانك فيوريني، المعروف بـ فرانك أنطوني ستورغيس، (الأمن الداخلي)/ كوبا، الأول من نيسان/أبريل ١٩٥٩، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات. انتقلت ملخصات مذكرات ستورغيس إلى وكالة الاستخبارات، ما أدى إلى تجنيد ستورغيس. كما انتقلت، بشكل مصحح، إلى وزارة الخارجية. في صيف وخريف ١٩٥٩ بدأت إفادات فارلاند حول جمهورية الدومينيكان ومراقبة الـ (اف بي آي) مرتفعة الوتيرة للمكائد الكوبية في الولايات المتحدة تصل إلى مرحلة حساسة.

أثبتت الإفادات المنقولة عن جمهورية الدومينيكان وكوبا أنها عنصر هام في قرار هوفر فتح جبهة جديدة لل (اف بي آي) عام ١٩٥٩: زرع أجهزة المراقبة واستراق الأسلاك بحق العصابة. عمدت إفادات فارلاند حول العلاقة بين السياسيين الأميركين والجريمة المنظمة والزعماء الكاريبيين إلى تقويض مقاومة هوفر الطويلة المدى.

دخل هوفر المعمعة في صيف العام ١٩٥٩ حينما سرّعت لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ استجوابها العلني لزعماء المافيا. كان القوة الدافعة للجنة الفرعية، المعروفة بلجنة مكافحة الإبتزاز، مستشارها روبرت كينيدي الذي استند إلى خبرته كمستشار أقليات في لجنة ماكارثي بتوظيف ٣ عملاء (أف بي آي) موهوبين محققين في قضايا ابتزاز. أحدهم، وهو والتر شيريدان، كان قد عمل أيضاً لوكالة الأمن القومي واكتسب خبرة في استخدامات المراقبة الإلكترونية.

على أن عملية زرع لا قانوني لجهاز مراقبة في لاس فيغاس عرّفت الـ(أف بي آي) مصادفة إلى مؤامرات وكالة الاستخبارات ضد كاسترو. ففي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠ حصلت الـ(أف بي آي) على تقرير اعتقال من شرطة لاس فيغاس. كانت عاملة تنظيف في فندق قد عثرت بجهاز مراقبة زُرع بأمر من محقق اسمه آرثر باليتي. تم تكليف المحقق من قبل محقق خاص اسمه روبرت ما هو - عميل (أف بي آي) سابق عمل لحساب الملياردير هوارد هيوز، ويعمل في الوقت عينه مخبراً لوكالة الاستخبارات وعنصراً في عصابة فيغاس. كان الهدف من وراء جهاز المراقبة تعقب صديقة جيانكانا الحميمة الخائنة، مغنية الملاهي فيليس ماكغواير. دفعت أوامر هوفر المكتوبة بالـ(أف بي آي) إلى الأمام بأقصى سرعة: «أجل راقبوا جيانكانا، وماهو وباليتي بقوة. (ه)».

إن الاعتقال الذي نفذته الـ(أف بي آي) عقب المراقبة سمح لها بالاستناد إلى ماهو الذي عرض في النهاية التفاصيل للعقد بين المافيا ووكالة الاستخبارات الذي وُضع عام ١٩٦٠ وشمل كاسترو.

(١٠) التاريخ الشفوي لفارلاند، التاريخ الشفوي للشؤون الخارجية.

(١١) شهادة ريتشارد بيسيل، مدير القسم السري في وكالة الاستخبارات، لجنة تشرش، ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧٥.

(١٢) من هيرتر إلى آيزنهاور، "Possible Action to Prevent Castroist Takeover of Dominican Republic" ١٤ نيسان/أبريل ١٩٦٠، مكتبة آيزنهاور الرئاسية.

تم تشجيع أعداء تروجيللو من قبل السفير فارلاند ورجله الثاني، هنري ديربورن الذي خلفه كقائم بأعمال السفير. كان الأميركيان كلاهما قد أكدا للمتآمرين أن الولايات المتحدة ستبتسم في وجه عملهم. «كان للسفير فارلاند معارف لدى المعارضة وقد عرفني إليهم»، وفق ما قاله ديربورن. لم تثق المعارضة بوكالة الاستخبارات، و«لكن باتوا يثقون بفارلاند وبي. لذا قدمت معارفي إلى المعارضة، ورحت أبلغ وكالة الاستخبارات. كنا نستخدم كل وسائل التواصل الغريبة لأننا لم نشأ أن نُرى معاً. فكنا نعمد إلى وضع ملاحظات في أسفل كيس بقالة، ملفوف بالسجائر. كانوا أحياناً يطلبون منا النصح. وفي أحيان أخرى يطلبون المساعدة.

قال ديربورن: «لقد وضعوا مؤامرة اغتيال. علمت أنهم يخططون للقيام بذلك. علمت كيف يخططون للقيام بذلك. وعلمت بدرجة أكبر المتورّطين. بالرغم من أنني كنت قادراً على القول إنني شخصياً لم أعرف أياً من القتلة، إلا أنني عرفت من الذي يصدر القرارات».

قال ديربورن: «ما أرادوه من الولايات المتحدة هو الدعم المعنوي ولاحقاً الدعم المادي والتسليحي». لم تخب ظنونهم. أرسلت إليهم وكالة الاستخبارات ٣ مسدسات من عيار ٠,٣٨ و٤ رشاشات

أوتوماتيكية، وتم توصليها إلى جمهورية الدومينيكان في حقيبة دبلوماسية تابعة لوزارة الخارجية. لدى وصول الأسلحة كان فارلاند، عميل الـ(أف بي آي) الذي تحول إلى سفير استثنائي، قد عاد إلى واشنطن.

(١٣) مذكرة اللقاء مع الرئيس، ١٣ أيار/مايو ١٩٦٠، مكتب سكرتير الموظفين، أوراق آيزنهاور، مكتبة آيزنهاور الرئاسية. كتب الجنرال أندره غودبايستر، المساعد العسكري لآيك، المذكرة في ١٦ أيار/مايو. كان الرئيس ذا مزاج معتكر في ١٣ أيار/مايو - محاولاً الصمود، وفق كلامه، في وجه «عاصفة شعواء» بسبب طائرة التجسس U 2 التابعة لوكالة الاستخبارات التي تحطمت في خلال رحلة سرّية فوق الاتحاد السوفياتي. كان الطيار فرانسيس غاري باورز سجيناً في موسكو (تم تبادله في النهاية في مقابل الجاسوس السوفياتي المعروف بالكولونيل رودولف أبيل). لقد أهان القائد السوفياتي نيكيتا خروتشيف الولايات المتحدة. يمكن الاستدلال على غضب آيك من السجل الذي وضعه الجنرال غودبايستر.

٢٨- رجل خطر

(١) Robert F. Kennedy oral history, JFKL.

(٢) DeLoach oral history, LBJL.

(٣) كان الشهود على المطالب الموجهة من جو كينيدي والقاضية باتخاذ جون كينيدي روبرت كينيدي نائباً عاماً - وموافقة هوفر الشخصية على هذا الخيار - صديق جون كينيدي السيناتور جورج سماثرز من فلوريدا؛ ومساعد جون كينيدي جون سيغينهالر؛ ومساعد هوفر كارثا «ديك» ديلوتش. قال ديلوتش بشكل لاذع: «ربما ورث الرئيس شخصيته وورث بوبي بعض السمات من المسن جو كينيدي، الذي لم يمانع إدهاش الناس. راقه استخدام السلطة وكذلك فعل الرئيس وبوبي - برأي بوبي أكثر من الرئيس».

(٤) Robert F. Kennedy oral history, JFKL.

(٥) Katzenbach oral history, JFKL.

(٦) RFK oral history, JFKL.

(٧) الملاحظات المكتوبة لروبرت كينيدي المذكورة في تقرير لجنة تشرش.

(٨) Evans oral history, in Deborah Hart Strober and Gerald S. Strober, *The Kennedy Presidency: An Oral History of the Era* (Washington, D.C.: Brassey's, 2003), p. 269.

(٩) Hoover notations on memos, [Deleted] to Sullivan, April 2, 1962, and Evans to Belmont, April 20, 1963; FBI/FOIA.

(١٠) Director, FBI, to the Attorney General, "The Central Intelligence Agency", blind memorandum

hand- delivered April 21, 1961; Belmont to Parsons, "Central Intelligence Agency/Report for the Attorney General," April 21, 1961.

(١١) Joseph G. Kelly oral history, FBI/FBIOH, Aug. 29, 2004.

(١٢) Crockett oral history, FAOH.

(١٣) LBJ White House tapes, Nov. 17, 1964, LBJL.

(١٤) Crockett oral history, FAOH.

٢٩- الحكم بالتخويف

(١) التاريخ الشفوي لروبرت كينيدي، مكتبة جون كينيدي الرئاسية. حدد كينيدي موعد هذا الإفشاء عام ١٩٦١؛ يعتقد بعض المؤرخين أن اللقاء كان عام ١٩٦٢، ولكن الأدلة الظرفية تشير إلى أن التاريخ الأسبق صحيح. قلق هوفر حينما التقى كينغ وليفيسون النائب العام وأبرز مساعديه في مجال الحقوق المدنية في غرفة طعام خاصة في فندق مايفلاور-خيار غريب للمكان بما أن هوفر يتناول عادة غداءه في فندق مايفلاور. سرعان ما علم هوفر بشأن اللقاء. بالنسبة إليه مثّل خرقاً شيوعياً - ولوج عميل سري إلى أعلى المستويات في الحكومة الأميركية. لم يأخذ أحد ملاحظات ظلت موجودة، ولكن ظل الحديث في ذاكرة الذين كانوا حاضرين هناك. نبه كينيدي كينغ إلى أن وزارة العدل لديها صلاحيات محدودة لحماية قادة الحقوق المدنية من منظمة كلان أو رجال القانون الجنوبيين. العصيان المدني والاعتصامات ليسا الحل، وفق نصيحة كينيدي؛ تنظيم حملة منظمة للسود ليسجلوا أسماءهم ويصوتوا هو المسار الصحيح. بعد الغداء أخذ مساعد كينيدي جون سيغينثالر كينغ جانباً وحذره بشأن ليفيسون: الرجل شيوعي معروف، يُستحسن أن يتخلص منه كينغ. أجاب كينغ، بإسهاب، إنه سيكون من الصعب فك هذه العقدة.

(٢) Hoover memo to Tolson, Belmont, Sullivan, DeLoach, Jan. 9, 1962; Evans to Belmont, Feb. 2, 1962; Bland to Sullivan, Feb. 3, 1962, FBI/FOIA.

(٣) نجمت مراقبة الـ(أف بي آي) للاجتماع عن فرصة جيدة جداً: عرض عضو في الوفد السوفياتي يعمل لحساب جهاز الاستخبارات العسكرية السوفياتية خدمة الـ(أف بي آي) كعميل. في ١٣ آذار/مارس ١٩٦٢ أفادت الـ(أف بي آي) بأن ديمتري بولياكوف، الذي يحمل الاسم المشفر (توب هات) قد تعرف إلى جميع أعضاء الوفد الدبلوماسي السوفياتي في نيويورك وواشنطن الذين عملوا جواسيس لموسكو. ساعد توب هات الـ(أف بي آي) على تعقب التطورات الدبلوماسية على أعلى المستويات.
SA Edward F. Gamber to SAC New York, "Subject: United Nations Personnel— USSR", March 13, 1962, FBI/FOIA. On the Levison connection to the KGB's Lesiovsky, Birch oral history, FBI/FBIOH.

(٤) Hoover notation, Bland to Sullivan, Feb. 3, 1962, FBI/ FOIA.

(٥) اجتماع في ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٢ بين هوفر وجون كينيدي أُعيد صوغه في سجلات البيت الأبيض

المتوافرة من قبل أفضل كاتبي سيرة لدى روبرت كينيدي ومارتن لوثر كينغ، وهما إيفان طوماس وتايلور برانش على التوالي، ولكن كليهما يعتمد على الأدلة السمعية لكلمة «سافل» المقتبسَة الواردة هنا.

(٦) مذكرة هوفر في ٩ أيار/مايو ١٩٦٢، مذكرة نُشرت بالمناسبة من قبل لجنة تشرش عام ١٩٧٥.

(٧) هوفر، ٢٢ أيار/مايو ١٩٦١، مذكرة إلى روبرت كينيدي وملاحظة روبرت كينيدي مذكورة في: Church Committee, Assassination Plots, Interim Report: Alleged Assassination Plots Involving Foreign Leaders, pp. 127–128. أفادت مذكرة هوفر بأن الـ(أف بي آي) قابلت المسؤول الأمني لوكالة الاستخبارات، شيفيلد إدواردز: «نبّه الكولونيل إدواردز إلى أنه فيما يتعلق بعملية وكالة الاستخبارات ضد كاسترو اتصل شخصياً بروبرت ماهو»، وهو عميل سابق للـ(أف بي آي) عمل في الوقت نفسه مع وكالة الاستخبارات والمافيا وملياردير لاس فيغاس هوارد هيوز. أشارت المذكرة إلى أن ماهو خدم وكالة الاستخبارات «كوسيط لعملاء التجسس» بالتواصل مع سام جيانكانا، وهو عضو عصابة معروف في منطقة شيكاغو.

(٨) التاريخ الشفوي لروبرت كينيدي، مكتبة جون كينيدي الرئاسية. وافق المساعد المقرب لروبرت كينيدي وخلفه نيك كاتزنباتش. قال كاتزنباتش في سرده الشفوي الخاص لمكتبة جون كينيدي الرئاسية: «نظراً إلى بيان مكتب التحقيقات حول ليفيسون صحيح، ونظراً إلى طريقة عرضهم له التي أتت صريحة وإيجابية - بعد أن جُعلت مخيفة فيما يتعلق بالمصدر - ليس لدي سبب للشك في ذلك». قال ليفيسون لكينغ إنه ينبغي لهما فسخ علاقتهما، وفق ما قاله للمؤرخ أرثر شلسينغر الابن عام ١٩٧٦: «احتاجت الحركة إلى آل كينيدي بشدة. قلتُ إنه لن يكون في مصلحة الحركة التمسك بي إن انتابت آل كينيدي الشكوك».

ولكن كما كتب المؤرخ دايفيد غارو، بعد مراجعة سجلات الـ(أف بي آي) التي نُشرت بعد عقد من الزمن:

ظل كينغ متردّداً لناحية خسارة مساعدة ليفيسون ومشورته، ومن ثم اختار صديقاً مشتركاً، المحامي الأميركي الإفريقي الشاب كلارنس جونز من نيويورك ليعمل وسيطاً هاتفياً بينه وبين ليفيسون. انتبه مارشال وروبرت كينيدي إلى الحيلة على الفور تقريباً وفي غضون أيام صرّح كينيدي باستراق أسلاك منزل جونز ومكتبه. فكر كينيدي في استراق أسلاك كينغ أيضاً ولكنه قرر تجميد ذلك.

في بداية آب/أغسطس ١٩٦٣ صودف أن مكث كينغ في منزل جونز بضعة أيام، وفي تلك المرحلة تعرفت الـ(أف بي آي) وآل كينيدي استطراداً إلى ناحية جديدة من حياة كينغ - بشكل أساسي هي نشاطه الجنسي، الذي أعاد ليفيسون في الأشهر التالية نقطة تركيز لمراقبة الـ(أف بي آي) لكينغ. ولكن مارشال وروبرت كينيدي كانا آنذاك قلقين أكثر بشأن الدليل الدامغ على تواصل كينغ وليفيسون من خلال جونز. سجلت أجهزة التنصت في مكتب جونز كلام كينغ وهو يقول: «أحاول الانتظار إلى أن تهدأ الأمور - إلى أن ينتهي جدال الحقوق المدنية هذا - ماداموا يقومون ربما بمراقبة هذه

الهواتف...» -David J. Garrow, "The FBI and Martin Luther King", Atlantic Monthly, July– Au
gust 2002.

(٩) Director to SAC Atlanta, "Communist Infiltration of the Southern Christian Leadership Conference: Internal Security", July 20, 1962, FBI/ FOIA.

(١٠) Woodcock oral history, FBI/FBIOH.

(١١) Davis oral history, FBI/FBIOH.

(١٢) William C. Sullivan, "Communist Party USA/Negro Question/Internal Security— Communist", Aug. 23, 1963, with Hoover notations and Sullivan's response, FBI/FOIA.

(١٣) Katzenbach oral history, RFK Oral History Project, JFKL.

(١٤) Brennan to Sullivan, "Subject: Martin Luther King Jr./Security Matter— Communist", April 18, 1968, FBI/FOIA. The taps on King's home telephones remained in place until April 1965; the SCLC taps until June 1966.

(١٥) McGorray oral history, FBI/FBIOH.

(١٦) Jack Danahy oral history, FBI/FBIOH.

(١٧) Sullivan to Belmont, with Hoover notation, Jan. 27, 1964, FBI/ FOIA.

(١٨) William C. Sullivan, "Communist Party USA/Negro Question/Internal Security— Communist", Aug. 23, 1963, FBI/FOIA.

(١٩) William Manchester, The Death of a President (New York: Harper & Row, 1967), pp. 195–196. كان مصدر هذه القصة روبرت كينيدي ولكن كالحال دوماً كانت كلمته في مقابل كلمة هوفر. «مانشستر كاذب ولكن بدا جلياً أن روبرت كينيدي لقنه هذا الكلام»، ملاحظة دوّنها هوفر لمساعديه في ١٥ شباط/فبراير ١٩٦٧، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(٢٠) DeLoach to Mohn, "Assassination of the President/Allegation That Oswald Was an FBI Informant," Feb. 7, 1964, FBI/FOIA.

(٢١) Sullivan to Belmont, Nov. 26, 1963, FBI/FOIA.

(٢٢) Hoover and DeLoach memos, Dec. 10, 1963, and Oct. 14, 1964; cited in "The Investigation of the Assassina-tion of John F. Kennedy," a staff report of the Church Committee conducted in 1975 but classified and unpublished until 2000.

٣٠- هل زودت هذا الهاتف بجهاز تنصت؟

(١) ليندون جونسون/هوفر، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون الرئاسية.

(٢) ليندون جونسون/هوفر، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، مكتبة ليندون جونسون الرئاسية.

(٣) Lyndon B. Johnson, Remarks Honoring J. Edgar Hoover, May 8, 1964.

(٤) McGeorge Bundy oral history, LBJL.

(٥) من روبرت كينيدي إلى جونسون، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ١٠ تموز/يوليو ١٩١٤، مكتبة ليندون.

(٦) من روبرت كينيدي إلى جونسون، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢١ تموز/يوليو ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(٧) DeLoach oral history, LBJL.

(٨) أتى هذا الاقتباس لجونسون من بورك مارشال، ممثل روبرت كينيدي في مجال الحقوق المدنية في وزارة العدل. التاريخ الشفوي لمارشال، مكتبة ليندون جونسون الرئاسية. كانت فكرة مارشال استخدام الـ (اف بي آي) ضد منظمة كلان. ضمن اقتراح مكتوب أرسله روبرت كينيدي إلى البيت الأبيض في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٤، عرض مارشال عمل منظمة كلان على أنه «إرهاب» وتهديد للأمن الداخلي للولايات المتحدة. نصح مارشال بقوة بأن تكشف الـ (اف بي آي) عناصر كلان وتعمل بشكل متخف لفضح اختراق منظمة كلان لأجهزة تطبيق القانون المحلية والحكومية في (عمق الجنوب): «إن التقنيات المتبعة في استخدام عملاء مدربين بشكل خاص ينفذون مهمات خاصة لخرق الجماعات الشيوعية يجب أن تكون ذات قيمة»، وفق ما كتبه مارشال. «أنصح بالتفكير مع مكتب التحقيقات في احتمال بذل مجهود مشابه لحل هذه المشكلة الجديدة».

(٩) من هوفر إلى جونسون، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(١٠) من جونسون إلى هوفر، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(١١) من دالاس إلى هوفر وجونسون، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(١٢) Marshall oral history, Strober and Strober, *The Kennedy Presidency,* p. 317.

(١٣) Billy Bob Williams oral history, FBI/FBIOH.

(١٤) Donald Cesare oral history, FBI/FBIOH.

(١٥) التاريخ الشفوي لسيزار، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لـ (أف بي آي). لم يتم الدفع لأي مخبر في تاريخ الـ (اف بي آي) هذا المبلغ الكبير من المال، حسب ما هو معلوم. تم جمع بعض التمويلات للدفع لمخبري الـ (أف بي آي) من قبل قادة يهود في مجال رجال الأعمال في ميسيسيبي، وفقاً لعدة

عملاء من بينهم جايمس أو إنغرام، أحد العاملين البارزين على مناهضة عناصر كلان في ال (اف بي آي). كان اليهود في جاكسون، ميسيسيبي، «لطالما دعموا الـ (أف بي آي) بالمال والجهد لمساعدتنا. وفروا المال للـ (أف بي آي) لتوفير المخبرين»، وفق ما قاله إنغرام. من غير الواضح ما إذا تلقى ديلمار دينيس، الذي يعود تجنيده إلى صيف عام ١٩٦٤، أموالاً أتت من خارج الـ (أف بي آي). عمد مخبرون هامون للـ (أف بي آي) بين عناصر كلان في ميسيسبي إلى الانشقاق عن الكلان قبل دينيس ومن بينهم الرقيب والاس ميلر من شرطة ميريديان.

(١٦) Joseph J. Rucci, Jr., oral history, FBI/FBIOH.

(١٧) Billy Bob Williams oral history, FBI/FBIOH.

(١٨) من جونسون إلى هوفر، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(١٩) من هوفر إلى جونسون، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(٢٠) RFK oral history, JFKL.

(٢١) من جونسون إلى ديلوتش، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(٢٢) Nicholas deB. Katzenbach, *Some of It Was Fun: Working with RFK and LBJ* (New York: Norton, 2008), p. 154.

(٢٣) من جونسون إلى كاتزنباتش، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٤ آذار/مارس ١٩٦٥، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(٢٤) Shanahan oral history, FBI/FBIOH.

(٢٥) ملاحظة جونسون المتلفزة، ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٥، مكتبة ليندون جونسون الرئاسية.

٣١- الرجل الذي أعتمد عليه

(١) من جونسون إلى مان، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٦٥، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(٢) من مساعد الوزير طوماس مان إلى سفير الولايات المتّحدة تاب بينيت، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٥، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٦٤-١٩٦٨، المجلد ٣٢، جمهورية الدومينيكان.

(٣) Estill oral history, FBI/FBIOH.

(٤) مدير الاستخبارات المركزية رابورن إلى الرئيس جونسون، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٦٥، التسجيلات الهاتفية لجونسون، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(٥) Paul Brana oral history, FBI/FBIOH.

(٦) كينيدي كروكيت، «Memorandum for the Record»، مكتبة جونسون، ملفات الأمن القومي، ١٨ أيار/مايو ١٩٦٥، مع نسخ إلى مان وفانس وهلمز وفون وبروملي سميث لباندي. كُشف بالاغير بأنه مصدر مجند لـ(أف بي آي) من قبل والاس إيستيل وبول برانا. السجل موجود في قسم العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٦٤-١٩٦٨، المجلد ٣٢، جمهورية الدومينيكان. من يدير بالاغير في الـ(أف بي آي) هو هنريك فون إيكارت وهو بشكل غير قابل للتصديق ابن وسَمِيّ السفير الألماني إلى المكسيك في خلال الحرب العالمية الأولى؛ كان السفير هو متلقي برقية زيمرمان، البرقية التي تم اعتراضها والتي جرت أميركا إلى الحرب الكبرى.

(٧) وُضع هذا التسجيل مع حذف تم باسم الأمن القومي. بالرغم من أنه تم تحريره هنا بحذف أجزاء كثيرة منه إلا أنه يظهر رئيساً نافد الصبر. جعلت الأزمة الدومينيكية جونسون نصف مجنون، في نظر بعض من أبرز مساعديه. « أقلقت «تقارير ملتبسة جداً من قبل هوفر» ذهن الرئيس، وفق ما قاله مساعد وزير الخارجية جورج بال. «أمسى الرئيس موظف المكتب في هذه المسألة إذ راح يدير كل شيء بنفسه... أصبح عملاً شغوفاً، وهوساً تقريباً». ولكن جونسون بدأ بخسارة ثقته بحكمه الخاص. «لا أعرف دوماً ما هو الصواب»، قال جونسون لفورتاس في ٢٣ أيار/مايو. «أحياناً آخذ بأحكام الأشخاص الآخرين وأتعرض للتضليل. كحال إرسال جنود هناك إلى سانتو دومينغو. ولكن الرجل الذي ضللني كان ليندون جونسون. لا أحد آخر! أنا فعلت ذلك!»

(٨) David Atlee Phillips, *The Night Watch: 25 Years of Peculiar Service* (New York: Atheneum, 1977), p. 155.

(٩) Memorandum of Conversation, Washington, Sept. 1, 1965, Foreign Relations of the United States, 1964–1968, Volume 32, Dominican Republic.

(١٠) Crimmins oral history, FAOH.

(١١) من هوفر إلى جونسون، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(١٢) «الموضوع: الانتخابات الرئاسية في جمهورية الدومينيكان»، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥، في قسم العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٦٤-١٩٦٨، المجلد ٣٢، جمهورية الدومينيكان. مذكرة من نائب مدير الاستخبارات المركزية هلمز إلى نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية من أجل خطط يستحق ديزموند فيتزجيرالد اقتباساً أكبر:

أود التكرار، بأن الرئيس قال لمدير المباحث الفيدرالية ولي في أكثر من مناسبة بين أيار/مايو ومنتصف تموز/يونيو بأنه يتوقع أن تستخدم الوكالة الموظفين والموارد المادية الضرورية والمطلوبة في جمهورية الدومينيكان لفوز المرشح الذي تدعمه حكومة الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية. أتت بيانات الرئيس لا لبس فيها. يود الفوز في الانتخابات، ويتوقع من الوكالة الترتيب لتحقيق ذلك.

إن واجهتم عقبات في طريق تنفيذ هذه العملية، أقدّر لكم إعلامي بالأمر، حتى يتم تحديد الصعوبات للرئيس ببغية ضمان نفوذه لجهة المحاصة المالية دعماً للمرشح المناسب.

(١٣) من روستو إلى جونسون، "Balaguer's First Appointments"، ١١ حزيران/يونيو ١٩٦٦، قسم العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٦٤-١٩٦٨، المجلد ٣٢، جمهورية الدومينيكان.

٣٢- لا قانوني بوضوح

(١) مذكرة هوفر حول السجل، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٦٥، ذُكرت في COMINFIL، Church Committee Investigations-The Antiwar Movement and Student Groups.

(٢) Gamber oral history, FBI/FBIOH.

(٣) من هوفر إلى العملاء الخاصين المسؤولين في الـ (أف بي آي)، ٣ أيار/مايو ١٩٦٦، ذكرت في Church Committee، «Civil Disturbance Intelligence».

(٤) كاتزنباتش، Some of it Was Fun، ص ١٨٢. أدرك كاتزنباتش أن مراقبة مارتن لوثر كينغ عبارة عن متفجّرة سياسية محتملة. زرعت الـ(أف بي آي) آخر جهاز مراقبة لها بحق كينغ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥. ولكن جهاز التنصت على هاتف مستشار كينغ المقرب، الشيوعي المشتبه ستانلي ليفيسون، ظل موجوداً.

(٥) من مساعد المدير في الـ (أف بي آي) جايمس غايل إلى مساعد المدير في الـ (أف بي آي) كارثا ديلوتش، ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٦، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(٦) Hoover memo for the record, April 28, 1965, FBI/FOIA.

(٧) Hoover to Katzenbach, Sept. 14, 1965, FBI/FOIA.

(٨) M. A. Jones to DeLoach, Aug. 2, 1965, FBI/FOIA, cited in Church Committee, "Warrantless FBI Electronic Surveillance".

(٩) Hoover notation on memo to Tolson, "Subject: letter to Sen. Edward Long", Jan. 21, 1966, FBI/ FOIA.

(١٠) كارثا «ديك» ديلوتش، Hoover's FBI: The Inside Story by Hoover's Trusted Lieutenant (Washington, DC: Regnery, 1995), ص ٥٨. اضطر فورتاس إلى التنحي من المحكمة العليا عام ١٩٦٩ بسبب تجاوزاته الأخلاقية؛ سلوكه في قضية بلاك ضد الولايات المتحدة ظل سرياً طوال عقدين من الزمن. كان فريد بلاك شريك أعمال بوبي بايكر الذي كان أمين سر مجلس الشيوخ الأميركي حينما كان ليندون جونسون قائد الأغلبية، وقد اتهم وإنما لم يُدن بالفساد السياسي. كان هوفر يثق بمعلومة معينة (استقاها أيضاً من أجهزة التنصت والمراقبة) فحواها أن بايكر قواد يجلب العاهرات للسيناتورات في كلا الحزبين.

(١١) «لا يجدر بنا استخدام المزيد من هذه الأساليب»: ملحوظة هوفر، من سوليفان إلى ديلوتش، ١٩ تموز/يوليو ١٩٦٦. الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

لقد خرقت عمليات الاقتحام والدخول عنوة بكل وضوح الحظر الوارد في التعديل الرابع المتعلق بعمليات التفتيش والمصادرة من دون مذكرات. وكذلك فتح البريد، وفق ما حكمت به المحكمة العليا في قضية عام ١٨٧٨، بارت جاكسون:

الضمانة الدستورية لحق الناس بالحفاظ على سلامة أوراقهم من التفتيشات والمصادرات غير المنطقية تمتد إلى أوراقهم، التي تظل مغلقة بوجه التفتيش، أينما كانت... لا يمكن أي قانون من الكونغرس أن يضع بين أيدي المسؤولين الذين لهم علاقة بالعمل البريدي أية سلطة تخولهم خرق سريّة الرسائل والمغلفات المغلقة في البريد؛ وكل التنظيمات المتبناة المتعلقة بمثل مسألة البريد هذه يجب أن تخضع للمبدأ الكبير المجسّد في التعديل الرابع للدستور.

(١٢) «تتضمن هذه التقنية انتهاكاً....»، مذكرة سوليفان مع ملاحظة لهوفر، ١٩ تموز/يوليو ١٩٦٦، أُعيد طبعها كلها في ملفات لجنة تشرش وفي كتاب ثيوهاريس، From the Secret Files of J. Edgar Hoover ص ١٢٩-١٣٠؛ ١٤٧-١٥٢. ربما لم يفهم جونسون وروبرت كينيدي تماماً الفروق التقنية والقانونية بين جهاز التنصت على خط هاتفي، الذي يمكن التصريح به قانونياً، وبين جهاز المراقبة، وهو ميكروفون خفي يتطلب عادة تركيبه اقتحام المكان ودخوله عنوة من دون مذكرة.

(١٣) Miller oral history, FBI/FBIOH.

(١٤) «ملخص موظفي لجنة تشرش حول مقابلة لويس تورديلا، ١٦ حزيران/يونيو ١٩٧٥. قيّم جايمس أنجلتون من وكالة الاستخبارات بدقة تأثير المناخ السياسي المتغير في هوفر. قال: «كان الكونغرس ينقب في المعلومات المتعلقة بنشاطات الـ (أف بي آي). تطلع السيد هوفر إلى الرئيس كي يقدم له الدعم فيما يخص تنفيذ هذه العمليات. وحينما لم يتم الدعم، لم يتوافر للسيد هوفر أي عون». شهادة أنجلتون، جلسات لجنة تشرش، ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

(١٥) شهادة كريغر السريّة، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٥، ملفات موظفي لجنة تشرش.

كان قد هدد من قبل بوقف عمليات المراقبة التي تقوم بها الـ (أف بي آي): «أريد أن يتم التفكير في إيقاف كل التقنيين - (ه)». صدرت هذه الملاحظة عن المدير في ٢١ تموز/يوليو ١٩٥٨. «إيقاف جميع التقنيين» أمكن أن يعني نهاية المراقبة الإلكترونية - استخدام أجهزة المراقبة وعمليات الاقتحام المطلوبة لتركيبها - وتدمير المئات من العمليات الاستخبارية الأميركية. كان مصدر غضب هوفر ناجماً عن تسريب من وكالة الاستخبارات إلى الكونغرس حول مرتد سوفياتي. خفت غضب هوفر، ولكن تهديده بسحب أجهزة المراقبة التابعة للـ (أف بي آي) من كل المخابئ السريّة في أميركا ظل قائماً.

(١٦) تم رفع مجموعة قضايا تجسس يبلغ عددها ١١ قضية ضد أميركيين في ذاك العقد، وتم التحقيق في ٩ منها من قبل الاستخبارات العسكرية وإجراء محاكماتها في المحاكم العسكرية. كان السبب الأساسي

لهذا الوهن في مناهضة التجسس وفي الاستخبارات المضادة لدى الـ (أف بي آي) ناجماً عن الطلب المتواصل من قبل الرئيسين جونسون ونيكسون بالتركيز على الحرب السياسية ضد اليسار الأميركي. قال جونسون لديك ديلوتش: «إن معظم الاحتجاجات المتعلقة بسياسته في فيتنام، وتحديداً جلسات الاستماع في مجلس الشيوخ» يمكن ردها إلى السوفيات وحلفائهم.إن الإحصائيات والأسباب الكامنة تم تحليلها في *Espionage Against the United States by American Citizens, 1947-2001*, Defense Personnel Security Research Center، تموز/يوليو ٢٠٠٢.

(١٧) Edmund Birch oral history, FBI/FBIOH.

(١٨) «من هوفر إلى جونسون، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ٢٥ تموز/يوليو ١٩٦٧، مكتبة ليندون جونسون التاريخية.

(١٩) من مقر الـ (أف بي آي) إلى المكاتب الميدانية، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٦٧، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(٢٠) إن التنسيق الاستخباري بين النائب العام كلارك ونائب النائب العام كريستوفر، والجيش ووكالة الاستخبارات والـ (أف بي آي) تم تفصيله أولاً في جلسات استماع أمام اللجنة الفرعية القضائية التابعة لمجلس الشيوخ والمعنية بالحقوق الدستورية في ٩ و١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٤، ولاحقاً في تقارير لجنة تشرش. أُطلق على البرامج الأساسية التي تولتها الـ (أف بي آي) ووكالة الاستخبارات والجيش اسم مشفر هو شمروك وميناريت.

(٢١) من جونسون إلى هوفر، التسجيلات الهاتفية لجونسون، ١٤ شباط/فبراير ١٩٦٨، مكتبة ليندون جونسون التاريخية. يتوافر السياق الكامل لهذه النقاشات الحامية في (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة)، ١٩٦٤-١٩٦٨، المجلد ٧، ١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨: امتناع الفيتناميين الجنوبيين عن حضور مؤتمر السلام الموسع، مسألة آنا شينولت.

(٢٢) من مقر الـ (أف بي آي) إلى المكاتب الميدانية، ٣ نيسان/أبريل ١٩٦٨، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.صدر تحذير «الثوريين الموتى» الخاص بهوفر في اليوم السابق لاغتيال مارتن لوثر كينغ.

(٢٣) من مقر الـ (أف بي آي) إلى المكاتب الميدانية، ٢٣ تموز/يوليو ١٩٦٨، الـ (أف بي آي)/قانون حريّة المعلومات.

(٢٤) مذكرة هوفر إلى تولسون وديلوتش وسوليفان وبيشوب، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٩، قانون حرية المعلومات.

(٢٥) التسجيلات الهاتفية لجونسون، الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، ٤، ٨، ١٢، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٦٨. قرر جونسون - بعد الانتخابات - أنه عاجز عن إثبات التهمة. في النهاية عمدت الـ (أف بي آي)، بأمر من جونسون، إلى تعقب ٥ اتصالات هاتفية صدرت من طائرة الحملة الانتخابية الخاصة بمرشح نائب الرئيس الجمهوري سبيرو أغنيو في ألباكيركي، نيو مكسيكو. كان أحدها عبارة عن وشاية: حديث بين مبعوثة نيكسون السريّة آنا شينولت، في مركز قيادة لنيكسون في واشنطن، وبين

مساعد لأغنيو اسمه كينت كراين، وهو عنصر سابق في وكالة الاستخبارات. تم وضع التسجيلات والأحاديث المتعلقة بمسألة شينولت في (العلاقات الخارجية للولايات المتحدة)، ١٩٦٤-١٩٦٨، المجلد ٧، ١-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨: امتناع الفيتناميين الجنوبيين عن مؤتمر السلام الموسع، مسألة آنا شينولت.

(٢٦) نيكسون، *RN: The Memoirs of Richard Nixon*، ص ٣٥٧-٣٥٨. الاتصال الهاتفي بهوفر في خلال اجتماع نيكسون مسجل في المذكرات اليومية لليندون جونسون.

٣٣- السلاح الأقوى

(١) شهادة نيكسون المقرونة بقَسَم في قضية هالبيرين ضد كيسينجر، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦.

(٢) Nixon, *RN: The Memoirs of Richard Nixon,* pp. 357–358.

(٣) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ٣ أيار/مايو ١٩٧٢.

(٤) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٣.

(٥) H. R. Haldeman, *The Haldeman Diaries: Inside the Nixon White House* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1994), p. 192.

(٦) John Ehrlichman, *Witness to Power: The Nixon Years* (New York: Simon & Schuster, 1982), pp. 156–157.

(٧) رد نيكسون على المستجوبين، لجنة تشرش، ٩ آذار/مارس ١٩٧٦.

(٨) شهادة ريتشارد نيكسون أمام هيئة المحلفين الكبرى، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٥، Watergate Special Prosecution Force Records, online at http:// www.archives.gov/research/investigations/water-./gate/nixon-grand-jury

(٩) إفادة نيكسون حول الاضطرابات في حرم الجامعة، ٢٢ آذار/مارس ١٩٦٩.

(١٠) شهادة نيكسون، قضية الولايات المتحدة ضد فيلت، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

(١١) Ehrlichman, Witness to Power, pp. 156–159.

(١٢) غضب نيكسون وكيسينجر من جراء التسريبات، وتعاملهم في مسألة استراق الأسلاك، ملخص بأفضل طريقة في كتاب والتر إزاكسون: Kissinger: A Biography (New York: Simon & Schuster, 1992, 2005), p. 212-227.

(١٣) Nixon, *RN: Memoirs,* p. 387.

(١٤) شهادة نيكسون المقرونة بقَسَم في قضية هالبيرين ضد كيسينجر.

(١٥) التاريخ الشفوي لرودمان، التاريخ الشفوي للعلاقات الخارجية.

(١٦) شهادة نيكسون المقرونة بقَسَم في قضية هالبيرين ضد كيسينجر.

(١٧) مذكرة هوفر حول الحديث مع كيسينجر، ٩ أيار/مايو ١٩٦٩، الـ (أف بي آي)، ٩ تموز/يوليو ١٩٦٩، الساعة الـ ٥ و٥ دقائق عصراً.

(١٨) Talking Points for Meeting with J. Edgar Hoover, Wednesday, June 4, 1969", Library of Congress, Kissinger Papers, Box TS 88.

(١٩) التاريخ الشفوي لدايسون، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٢٠) من سوليفان إلى ديلوتش، ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٢١) من برينان إلى سوليفان، ٣ شباط/فبراير ١٩٦٩، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٢٢) من برينان إلى سوليفان، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، الـ (أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٢٣) التاريخ الشفوي لبيريز، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٢٤) التاريخ الشفوي لجونز، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

٣٤- اهدموا الهيكل

(١) Mark Felt and John O'Connor, *A G- Man's Life: The FBI, Being "Deep Throat", and the Struggle for Honor in Washington* (New York: Public Affairs, 2006), p. 121.

(٢) من سوليفان إلى هلمز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، العلاقات الخارجية للولايات المتحدة، ١٩٦٤-١٩٦٨، المجلد ٣٣.

(٣) شهادة هيوستن، لجنة تشرش، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥.

(٤) التاريخ الشفوي لديلوتش، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي لل (أف بي آي).

(٥) التاريخ الشفوي لنولان، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٦) ملخص الموظفين لشهادة بينيت، لجنة تشرش، ٥ حزيران/يونيو ١٩٧٥.

(٧) "Presidential Talking Paper: Meeting with J. Edgar Hoover, Richard Helms, Lt. Gen. Bennett and Adm. Gayler, June 5, 1970", Haldeman White House Files.

(٨) مذكرة سوليفان، ٦ حزيران/يونيو ١٩٧٠، ملفات لجنة تشرش.

(٩) شهادة كريغار، ملخص موظفي لجنة تشرش، ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧٥.

(١٠) شهادة سوليفان الخطية، الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، لجنة تشرش.

(١١) Nixon, *RN: Memoirs,* pp. 474–475.

(١٢) من هيوستن إلى هالدمان، ٥ آب/أغسطس ١٩٧٠.

(١٣) هالدمان، مذكرات هالدمان، ص. ٢٤٣.

(١٤) Mardian oral history, Strober and Strober, *The Nixon Presidency*, p. 225.

(١٥) Mark Wagenveld, "Delco Raid Forced Changes in FBI", *Philadelphia Inquirer*, March 8, 1996.

(١٦) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ٢٦ أيار/مايو ١٩٧١.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ١٧ حزيران/يونيو ١٩٧١.

(١٩) التاريخ الشفوي لميلر، الـ(أف بي آي)/ التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي).

(٢٠) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ٩ أيار/مايو ١٩٧٣.

(٢١) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٧١.

(٢٢) نيكسون خلال حفلة التخرج في أكاديمية الـ(أف بي آي) الوطنية، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧١.

(٢٣) Nixon, *RN: Memoirs*, pp. 598–599; "At the end of the day": Haldeman, *Haldeman Diaries*, p. 357.

(٢٤) Ray Wannall, *The Real J. Edgar Hoover: For the Record* (Paducah, Ky.: Turner Publishing, 2000), p. 146.

(٢٥) Felt and O'Connor, *A G- Man's Life*, pp. 116–121.

(٢٦) مذكرة هوفر حول الحديث مع النائب أتش آلن سميث، ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٦، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٢٧) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١.

(٢٨) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١.

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) تسجيلات البيت الأبيض الخاصة بنيكسون، ١٣ آذار/مارس ١٩٧٣.

(٣١) Felt and O'Connor, *A G- Man's Life*, p. 160.

(٣٢) Wannall, *The Real J. Edgar Hoover*, p. 147.

الجزء الرابع: الحرب على الإرهاب

٣٥ - المتآمرون

(١) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ٢ حزيران/يونيو ١٩٧٢.

(٢) L. Patrick Gray III with Ed Gray, *In Nixon's Web: A Year in the Crosshairs of Watergate* (New York: Times Books, 2008), pp. 17–18.

(٣) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ٤ أيار/مايو ١٩٧٢.

(٤) Gray, *In Nixon's Web*, pp. 23–27.

(٥) التاريخ الشفوي لميلر، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي).

(٦) التاريخ الشفوي لبلدسو، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي لـ(أف بي آي).

(٧) C. W. Bates, “Subject: James W. McCord Jr. and Others”, June 22, 1972, FBI/FOIA.

(٨) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ٢٣ حزيران/يونيو ١٩٧٢.

(٩) C. W. Bates, “Subject: James W. McCord Jr. and Others”, June 22, 1972, FBI/FOIA.

(١٠) Gray, *In Nixon's Web*, pp. 81–82. أيّد دين قصة غراي في شهادته في قضية ووترغايت.

(١١) “FBI Watergate Investigation/OPE Analysis”. July 5, 1974, FBI/FOIA.

(١٢) الجدالات الشفوية والأحكام أتت من سجلات المحكمة العليا لقضية الولايات المتحدة ضد محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة، التي فُصل فيها الحكم في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٢، وتُعرف أكثر بقضية كيث، تيمناً باسم قاضي المحكمة الفيدرالية الذي قاضته وزارة العدل لمنع افتضاح عمليات استراق الأسلاك التي تمت من دون مذكرات. سرعان ما اتضح سبب خوض وزارة العدل هذه المعركة وقتاً طويلاً وبهذه القوة في وجه انكشاف الأمر. كانت الـ (أف بي آي) قد زرعت أجهزة تنصت من دون مذكرات على مقار (وايت بانثرز) في آن هاربور. وعمد مكتب التحقيقات أيضاً إلى التنصت على المدعى عليه بلاموندون بواسطة جهاز تنصت من دون مذكرة بهدف اكتشاف العلاقات بين عصابة (بلاك بانثرز) والأصوليين الفلسطينيين؛ مثّلت تلك المراقبة جزءاً من برنامج سري للغاية يدعى MINARET، تعاونت فيه الـ (أف بي آي) ووكالة الأمن القومي للتجسس على أعضاء في الحركات الأصولية المناهضة للحروب وحركات السود النافذين منذ العام ١٩٦٧.

(١٣) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢.

(١٤) Gray, *In Nixon's Web*, p. 117.

(١٥) التاريخ الشفوي لميلر، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لد (أف بي آي).

(١٦) التاريخ الشفوي لميلر، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لد (أف بي آي). Felt and O'connor, A G-Man's Life, p. 259-260. راجعوا أيضاً: Gray *in Nixon's Web*, p. 117ff. قاد بول دالي من الـ (أف بي آي) التحقيق الداخلي التالي حول جون كيرني، قائد الفرقة ٤٧ التابعة لد (أف بي آي): «أعتقد أنني عددت ما يناهز الـ ٨٠٠ عملية اقتحام، أُمر بالقيام بها». في النهاية عمدت وزارة العدل إلى إسقاط القضية ضد كيرني، بمجرد أن فهم محققوها بأنه كان يتبع الأوامر من قمة السلسلة القيادية.

(١٧) التاريخ الشفوي لبولز، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لد (أف بي آي).

(١٨) Woodward notes, October 9, 1972, Harry Ransom Center, www.hrc.utexas.edu/exhibitions/web/woodstein/deepthroat/ felt.

(١٩) التاريخ الشفوي لدالي، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي لد (أف بي آي).

(٢٠) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢.

(٢١) عرف البيت الأبيض بفضل روزويل غيلباتريك - وهو محام لمجلة (تايم) ونائب وزير الدفاع سابقاً في عهد جون كينيدي. عمد أبرز المحرّرين في المجلة إلى توجيه أمر لمراسلهم ساندي سميث للتعريف

عن فيلت كمصدره الخاص. ثم خانوا ثقته عبر إخبار غيلباتريك، الذي أخبر صديقه جون ميتشل بأن فيلت كان يسرّب أسرار الـ (أف بي آي).

(٢٢) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٣؛ *Gray. In Nixon's Web*, p. 152-77.

٣٦- لا يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالي الصمود

(١) شهادة فينيغان، قضية الولايات المتحدة ضد خالد محمد الجاسم، محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة المسؤولة عن المقاطعة الشرقية لنيويورك، ٧٣ CR ٥٠٠، ٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

أُعيد سرد القضية التي رُفعت ضد الجاسم المعروف بخالد جواري هنا بعد أخذها من سجلات المحكمة الفيدرالية حول محاكمته عام ١٩٩٣؛ تاريخ لوكالة الأمن القومي كُشف جزئياً، "The First Round: NSA's Efforts Against International Terrorism in the 1970's"؛ تقرير لـ (أف بي آي) حول الوضع أُرسل باسم المدير أل باتريك غراي، «نشاطات منظمة أيلول/سبتمبر الأسود»، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٣؛ و سانتو روسو «في إعادة تسليم خالد محمد الجاسم: زوال شرط المهاجمة السياسية في العلاقات الأميركية الإيطالية»، سجل القانون الدولي ١٦ لفوردهام، رقم ٤ (١٩٩٢). بعد أن قضى ١٦ سنة من حكمه، تم ترحيل العراقي إلى السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٢) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، الأول من آذار/مارس ١٩٧٣.

(٣) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، الأول من آذار/مارس ١٩٧٣.

(٤) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ١٣ آذار/مارس ١٩٧٣.

(٥) Gebhardt to Baker, "Subject: Confirmation", March 7, 1973, FBI Watergate Special Prosecutor Files.

(٦) جلسات حول قضية ترشيح أل باتريك غراي، اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ، ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٣.

(٧) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٣.

(٨) Gray, *In Nixon's Web*, p. 238.

(٩) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧٣.

(١٠) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، الأول ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٧٣.

(١١) خطاب روكلشوس إلى الجمعية الوطنية للنواب العامين السابقين في الولايات المتحدة، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(١٢) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ١٢ أيار/مايو ١٩٧٣.

(١٣) مقابلة العميل الخاص لـ (أف بي آي) نيك ستايمز مع جون ميتشل، ١١ أيار/مايو ١٩٧٣، الـ (أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(١٤) سجلات المراقبة التي زرعها نيكسون في البيت الأبيض، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١. سرت إشاعات قوية في الـ(أف بي آي) تفيد بأن خيار نيكسون انحصر بين كلارنس كيلي وبيل سوليفان. قال بول دالي من الـ(أف بي آي): «أخبرني كيلي أنه حينما دخل لمقابلة الرئيس.... جلس بقرب سوليفان، وسوليفان كان أول من دخل ثم خرج، ومن ثم دخل. وكان الخيار صعباً». لا تثبت سجلات نيكسون الرئاسية المتوافرة أن سوليفان قد عين في البيت الأبيض ذاك اليوم.

(١٥) Clarence M. Kelley and James Kirkpatrick Davis, *Kelley: The Story of an FBI Director* (Kansas City, Mo.: Andrews, McMeel & Parker, 1987), p. 116.

٣٧- بيت واهٍ

(١) *Socialist Workers Party v. Attorney General*; 73 Civ. 3150; 642 F. Supp. 1357 (Southern District of New York).

(٢) التاريخ الشفوي لهان، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(٣) التاريخ الشفوي لدايسون، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(٤) مذكرة الحديث، المكتب البيضوي، ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، مكتبة جيرالد فورد الرئاسية.

(٥) مذكرة الحديثة، البيت الأبيض، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٥، مكتبة جيرالد فورد الرئاسية.

(٦) من كيلي إلى النائب العام، ٧ آب/أغسطس ١٩٧٤، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات.

(٧) مداخلة جون كيني، مساعد النائب العام، في قضية الولايات المتحدة ضد إرليتشمان، المحكمة الاستئنافية في الولايات المتحدة في مقاطعة كولومبيا، ٩ أيار/مايو ١٩٧٥.

(٨) التاريخ الشفوي لهيلي، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(٩) لجنة تشرش، مكتب التحقيقات الفيدرالي، في ١-٢ (بيان للرئيس فرانك تشرش).

(١٠) شهادة النائب العام إدوارد ليفي، إشراف الـ(أف بي آي): جلسات أمام اللجنة الفرعية المعنية بالحقوق الدستورية والمدنية للجنة مجلس النواب حول النظام القضائي، ٦ نيسان/أبريل ١٩٧٦.

(١١) التاريخ الشفوي لدايسون، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

٣٨- حالة من الخطر المتواصل

(١) Kelley transcript, *Meet the Press*, Aug. 8, 1976.

(٢) Kelley and Davis, *Kelley: The Story of an FBI Director*, pp. 39–40.

(٣) إدوارد ليفي، خطاب إلى نقابة المحامين التابعين للمقاطعة في لوس أنجلوس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦.

(٤) التاريخ الشفوي لدالي، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(٥) المؤتمر الصحفي لكيلي، ١٤ تموز/يوليو ١٩٧٥، الـ(أف بي آي)/ قانون حرية المعلومات/ ملف عمليات التفتيش اللاقانونية، المجلد ١٣، ص. ٨٢.
(٦) من فيلت إلى كيلي، التواصل الشخصي، ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٧٤، الـ(أف بي آي)/قانون حرية المعلومات، ملف فيلت، المجلد ١٠، ص. ١٦٩.
(٧) التاريخ الشفوي لميلر، الـ(أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).
(٨) Alexander Hamilton, *The Federalist* no. 8.
(٩) جلسات تثبيت كيلي، اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٣.
(١٠) البيان العلني لكيلي، مقر الـ(أف بي آي)، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٦.
(١١) البيان العلني ليكيلي، مقر الـ(أف بي آي)، ١١ آب/أغسطس ١٩٧٦.
(١٢) التاريخ الشفوي لبوينتون الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).
(١٣) التاريخ الشفوي لوبستر، مركز ميلر للشؤون العامة، برنامج التاريخ الشفوي الرئاسي، ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢.
(١٤) التاريخ الشفوي لوبستر، مركز ميلر.
(١٥) التاريخ الشفوي لوبستر، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).
(١٦) مقابلة أولت، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).
(١٧) التاريخ الشفوي لماسون، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).
(١٨) في خلال الثمانينيات والتسعينيات، أنفق مكتب التحقيقات ما يناهز المليار دولار على الأنظمة الحاسوبية التي لم تجد نفعاً قط. من بين أولى هذه التقنيات الفاشلة كانت قاعدة بيانات في الثمانينيات تسمى نظام المعلومات الإرهابية. كان يفترض أن توفر قراءات فورية حول ٢٠٠ ألف شخص و٣ آلاف منظمة. قال ريتشارد ماركيز، الذي أصبح لاحقاً أحد أبرز المحققين في مجال مكافحة الإرهاب: «مبدأ عظيم وإنما غير مجدٍ البتة».
(١٩) Webster et al., “A Review of FBI Security Programs”, Commission for Review of FBI Security Programs, Justice Department, March 2002.

٣٩- ثمن الصمت

(١) التاريخ الشفوي لبيمنتل، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).
(٢) شهادة ريفيل، لجنة الاستخبارات الخاصة بمجلس الشيوخ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٨.
(٣) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بدأت وزارة الأمن المحلي الأميركية إجراءات قضائية لترحيل فيديس كازانوفا على أساس أنه قام بتعذيب سجناء سياسيين في السلفادور. تم تحديد موعد لصدور الحكم الأخير قبل إرسال هذا الكتاب إلى الطبع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٤) التاريخ الشفوي لوبستر، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٥) التاريخ الشفوي لهانتر، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٦) Oliver "Buck" Revell and Dwight Williams, *A G- Man's Journal* (New York: Pocket Books, 1998), p. 217.

(٧) التاريخ الشفوي ليورك، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٨) مذكرات ماتنز التي أُعيد طبعها في الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٩) التاريخ الشفوي لوبستر، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(١٠) Robert M. Gates, *From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War* (New York: Simon & Schuster, 1996), p. 397.

(١١) شهادة ريفيل، تقرير للجان الكونغرس التي تحقق في مسألة إيران/كونترا، ١١ حزيران/يونيو ١٩٨٧، ص ٩٠٩ وما يليها من صفحات.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) مدخل يوميات نائب الرئيس في عهد بوش ليوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ومقابلته مع الـ (أف بي آي) في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وُصفا في التقرير الأخير للمستشار المستقل المعني بمسألتي إيران /كونترا، محكمة الاستئناف الأميركية لمقاطعة كولومبيا، ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣.

(١٤) Duane R. Clarridge with Digby Diehl, *A Spy for All Seasons: My Life in the CIA* (New York: Scribner, 1997), p. 371.

(١٥) Revell, *A G- Man's Journal*, p. 296.

(١٦) شهادة ريفيل، لجنة مجلس النواب المعنية بالعلاقات الدولية، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(١٧) التاريخ الشفوي لماركيز، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

٤٠- فسيفساء

(١) التاريخ الشفوي لماركيز. وُصف عمل الـ (أف بي آي) حول رحلة (بان أميركان) رقم ١٠٣ بالتفاصيل في كتاب ماركيز الذي تطرق إلى القضية: *SCOTBOM: Evidence and the Lockerbie Investigation* (New York: Algora Publishing، 2006).

(٢) Robert S. Mueller III combat citation (2nd Platoon, H Company, 2nd Battalion, 4th Regiment, 3rd Marine Division), Dec. 11, 1968.

(٣) التاريخ الشفوي لبايكر، الـ (أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(٤) سلّم القذافي المقراحي إلى يد القانون الدولي الطولى عام ١٩٩٩. وُجد مذنباً من قبل محكمة اسكتلندية توجد في هولندا عام ٢٠٠١، وإنما أطلق عام ٢٠٠٩ إثر تشخيص إصابته بالسرطان وتهديد القذّافي للحكومة البريطانية. في شباط/فبراير ٢٠١١، قال وزير العدل في عهد القذّافي، بعد ارتداده

إثر هجوم حلف الأطلسي على ليبيا، وبشكل لا لبس فيه إن القذافي أمر بقصف طائرة بان أميركان ١٠٣.

٤١- الشيخ الضرير

(١) *United States v. Abdel Rahman*, 93 Cr. 181, United States District Court, Southern District of New York, Government exhibit 76T.

(٢) شهادة ريفيل، لجنة مجلس النواب حول العلاقات الدولية، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٣) شهادة ريفيل، لجنة مجلس النواب حول العلاقات الدولية، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٤) قضية ولاية نيويورك ضد السيد نصير، جلسة الحكم، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، محكمة مانهاتن الجنائية.

(٥) Andrew C. McCarthy, *Willful Blindness: A Memoir of the Jihad* (New York: Encounter Books, 2009), p. 10.

(٦) سجل سالم محادثاته مع كل من الـ (أف بي آي) وأهداف التحقيق من تلقاء نفسه؛ إن نسخ الأشرطة المستشهد بها هنا قُدّمت كدليل في المحاكمة في قضية الولايات المتحدة ضد عبد الرحمن. كتب أندرو ماك كارثي بصفته مساعد النائب العام للولايات المتحدة: «زوّد سالم نظام تسجيل منزلياً كان ليجعل من البيت الأبيض في عهد نيكسون يحمرّ خجلاً. كان أحياناً يتيزوّد بأجهزة جسمه أجهزة تنصت ويتوجه إلى اجتماعات مع عملاء الـ (أف بي آي) وعناصر الشرطة. لم يتصرف حيال هذا الأمر بشكل نظامي. حينما لم يكن مزوداً أجهزة تنصت وأراد الحصول على تسجيلات جديدة، كان ينتقي شريطاً قديماً كيفما اتفق ويسجل فوقه. ولكن الأشرطة التي كانت بحوزته احتفظ بها - في كل مكان وسط الفوضى التي تعم منزله. إن الأشرطة الـ٦٧ كلها التي تسجل أكثر من ألفي حديث سرّني بشكل يفوق الوصف أن أتشاطرها مع أكثر من ١٢ محامي دفاع متحمساً. أراد سالم مساعدة الـ (أف بي آي)، إثر ثقته بنفسه العالية، وأعتقد أن بمقدوره خرق الجماعة الجهادية. ولكنه أبى تجربة الأمر، ما لم يحصل على تطمينات حاسمة بأنه منخرط فقط في جمع المعلومات، تماماً كما كان الحال مع الروس، وليس في تحقيق قد يلزمه ذات يوم تقديم شهادة علنية.... ضلل عملاء الـ (أف بي آي) سالم، وكذب سالم على العملاء، وانتهى الأمر بافتراق سبل كارثي».

(٧) تحليل غير موقع لوكالة الاستخبارات الأميركية، "Hizballa Ties to Egyptian Fundamentalists" في مراجعة وكالة الاستخبارات حول الشرق الأدنى وجنوب آسيا، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧، وكالة الاستخبارات/قانون حرية المعلومات.

(٨) شهادة رينو، اللجنة الوطنية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة (لجنة ١١/٩)، ١٤ نيسان/أبريل، ٢٠٠٤.

(٩) التاريخ الشفوي لهان، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ (أف بي آي).

(١٠) قضية الولايات المتحدة ضد عبد الرحمن.

(١١) قضية الولايات المتحدة ضد عبد الرحمن.

٤٢- عيوب في درع الحماية

(١) Louis J. Freeh with Howard Means, *My FBI: Bringing Down the Mafia, Investigating Bill Clinton, and Fighting the War on Terror* (New York: St. Martin's, 2005), pp. 177ff. يعتبر كتاب فري مذكرات كلاسيكية حول واشنطن، بالرغم من أنه غالباً ما يكون مثيراً للريبة وماكراً. اقتبست منه فقط لأعكس تجربة فري المباشرة. يحرّف فري الكثير من نواحي معاملاته مع البيت الأبيض. هناك قضية معينة سنعرضها: خلقت الـ (أف بي آي) جدلية لا طائل فيها بعد أن أرسلت عن طريق الخطأ إلى البيت الأبيض في عهد كلينتون ملفات تتعلق بـ ٤٠٠ شخص حملوا تصريحات أمنية في عهدي الرئيسين ريغان وبوش. حينما ظهرت هذه الملفات أكد مساعدو فري أن كلينتون حضهم على الخطأ. كان هذا غير صحيح. ولكن فري احتج علناً بأن البيت الأبيض يشوه سمعة ال(أف بي آي) الحسنة. كان هذا عارضاً لمشكلة أكبر بكثير.

(٢) التاريخ الشفوي لستاينبيرغ، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مشروع مجلس الأمن القومي، مؤسسة بروكينغز/ مركز الدراسات الدولية والأمنية، جامعة ميريلاند؛ «عدم ثقته بالبيت الأبيض»: إفادة مساعدي كلينتون في مجال الأمن القومي ستيفن سايمون ودانييل بنجامين في كتاب (The Age of Sacred Terror (New York: Random House، 2002), p.301. باختصار أكثر، قال المساعد السياسي لكلينتون جون بوديستا للصحفي جون هاريس، الذي كان آنذاك يعمل في صحيفة واشنطن بوست، بأن الإسم الأول لفري لم يمر على شفتي كلينتون قط: كان دوماً يقول اللعين فري، كقوله مثلاً اللعين فري أفسد علينا الأمر ثانية.

(٣) Freeh, My FBI, p. 263. لقد تخطت نفقات الـ (أف بي آي) على ساعات العمل على قضية مساهمات الحملة الصينية كل ما أُنفق على التحقيق في القضايا الإرهابية من العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٢: "Federal Bureau of Investigation Casework and Human Resource Allocation", Office of the Inspector General, Justice Department, September 2003. حول قضية كاترينا لونغ وقمعها في خلال تولي فري منصبه في الـ (أف بي آي)، انظر: "A Review of the FBI's Handling and Oversight of FBI Asset Katrina Leung", Office of the Inspector General, Justice Department, May 2006. حُكم على عميل الـ (أف بي آي) سميث بالسجن ٣ سنوات مع إطلاق سراح مشروط وغرامة قيمتها ١٠ آلاف دولار. إن عميل الـ (أف بي آي) - «رجل متدين جداً ومحترم على المستوى العام، ومخلص لـ (أف بي آي) واعتُبر دعامة في برنامج الصين التابع لـ (أف بي آي) في الثمانينيات وبداية التسعينيات»، وفقاً لتقرير المفتش العام - لم يتهم باقتراف جريمة. عند ظهور التحقيق، كان كليفلاند رئيس الجهاز الأمني في مختبر أبحاث أميركي بارز يُعنى بالأسلحة النووية.

(٤) أتى تصريح فري من طلب الميزانية المالية لـ (أف بي آي) لعام ١٩٩٥ الموجه إلى الكونغرس.

(٥) المقابلة التي أجراها لوِل برغمان وتيم واينر لسكيليرو في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بثت على التلفزيون تحت عنوان «البحث عن أجوبة» في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ولقد أُخذت وقائع اعتقال يوسف من سجلات محاكمته قضية الولايات المتحدة ضد يوسف ومن ملخص محكمة الاستئناف للقضية. لم توقف الـ(أف.بي.آي.) يوسف في منزل آمن يملكه أسامة ذُكر آنذاك بشكل واسع.

(٦) شهادة بيليغرينو، قضية الولايات المتحدة ضد يوسف (سجل محكمة الاستئناف في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣).

(٧) The Antiterrorism and Effective Death Penalty Act of 1996, 22 USC 2237.

(٨) الأمر الرئاسي رقم ٣٩، «سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب»، ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٥، كُشف في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٩) شهادة فري، لجنة مجلسي الشيوخ والنواب المشتركة، في ما يأتي «التحقيق المشترك»، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) شهادة الفضل، قضية الولايات المتحدة ضد أسامة بن لادن، Cr. 1023 98، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(١٢) مقابلة واتسون، تقرير هيئة الاستقصاء المشتركة، «التحليل الإستراتيجي»، ص ٣٣٨.

(١٣) خطاب أونيل، منتدى الاستراتيجية القومية، شيكاغو، إيلينوي، ١١ حزيران/يونيو ١٩٩٧.

(١٤) شهادة فري، لجنة مجلسي الشيوخ والنواب المشتركة، فيما يأتي «التحقيق المشترك»، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

(١٥) مقابلة كلارك وشهادته، لجنة أحداث ١١/٩.

(١٦) Richard C. Clarke, *Against All Enemies: Inside America's War on Terror* (New York: Free Press, 2004), pp. 116, 219.

(١٧) مقابلة كلينتون، كين غورملي، «موت الفضيلة الأميركية» (نيويورك: راندوم هاوس، ٢٠١٠)، ص٢٤٩.

(١٨) التاريخ الشفوي لأولت، الـ(أف بي آي)/التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي). انتزع أولت المعلومات من بتس بشكل مسهب بعد إدانته.

٤٣- هدف سهل

(١) نُشرت الرسالة لأول مرة من قبل «فرونت لاين» ضمن مسلسل وثائقي أعدته ونيويورك تايمز، «Hunting Bin Laden»، وأُدخل لاحقاً ضمن الأدلة في قضية الولايات المتحدة ضد بن لادن.

(٢) Plea hearing, *United States of America v. Ali Mohamed, 98* Cr. 1023، محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة، المقاطعة الجنوبية لنيويورك، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(٣) McCarthy, *Willful Blindness*, pp. 301–303.

(٤) شهادة خطية لكولمان، قضية الولايات المتحدة ضد علي عبد السعود محمد، شكوى مختومة تم إعدادها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وإنما غير مؤرّخة.

(٥) شهادة شوير، لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس النواب، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٦) Michael Scheuer, *Marching Toward Hell: America and Islam After Iraq* (New York: Simon & Schuster, 2008), p. 279.

(٧) شهادة بوشنيل، قضية الولايات المتحدة ضد بن لادن، الأول من آذار/مارس ٢٠٠١. غطى المؤلف الهجوم على السفارة في نيروبي الذي حدث عام ١٩٩٨. يتوفر الملخص الحقيقي الكامل للقضية، الذي يضيف إلى القصص المنشورة السابقة حول التحقيقات، في القرار الموحد فيما يتعلق بالتفجيرين الإرهابيين للسفارتين الأميركيتين في شرق إفريقيا، محكمة الاستئناف الأميركية للجولة الثانية، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٨) التاريخ الشفوي لبوشنيل، مشروع التاريخ الشفوي للشؤون الخارجية، ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

(٩) شهادة أنتيسيف، قضية الولايات المتحدة ضد بن لادن، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١.

(١٠) شهادة غودين، قضية الولايات المتحدة ضد بن لادن، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(١١) التاريخ الشفوي لبوشنيل، التاريخ الشفوي للعلاقات الخارجية، ٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٥. توفر مذكرات فري سرداً مختلفاً تماماً، حيث تضعه في مركز القيادة في دار السلام في إبان الهجمات الصاروخية. المقالات الإخبارية الصادرة ذاك اليوم تجعله في نيروبي، حيث قطع فجأة زيارته، مما يتوافق مع قصة السفير بوشنيل.

(١٢) إقرار محمد بالذنب، في قضية الولايات المتحدة ضد علي عبد السعود محمد، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

(١٣) دانت هيئة المحلفين العليا التابعة لفيتزجيرالد في الأساس بن لادن في ٨ حزيران/يونيو ١٩٩٨، متهمة إياه بـ «التآمر على مهاجمة منشآت دفاعية للولايات المتحدة». فكان هناك إخفاق. استخدم فيتزجيرالد نسخة من ملفات الحاسوب التابعة للحاج ليربط القاعدة بقتل الجنود الأميركين في الصومال في خلال معركة (سقوط الصقر الأسود) في مقديشو قبل ٥ سنوات. لم تُدعم التهمة بالأدلة، فوجب سحبها. بالرغم من أن الإدانة المختومة أعطت الولايات المتحدة السلطة النظرية لتدمير القاعدة وتمزيقها في أي مكان في العالم، إلا أن تأثيرها كان ضئيلاً في العالم خارج مقر المحكمة.

(١٤) شهادة هيل، لجنة التحقيق المشتركة، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(١٥) شهادة فيتزجيرالد، اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. يفرض قانون المراقبة الاستخبارية الأجنبية (FISA) قيوداً جديدة على الاستخبارات وعلى التنسيق بين جهات تطبيق القانون. ولكن مع ذلك وضعت الـ (أف بي آي) نظاماً بيزنطياً تعمل فيه فرق المحققين الاستخباريين «القذرين» مع فرق المحققين الجنائيين «النظيفين» معاً على القضايا الإرهابية نفسها. قال مسؤول بارز في الـ (أف بي آي)، مايكل رولنس: «لقد أصبح هذا الأمر معقداً ومتشابكاً جداً،

لدرجة أنه في بعض المكاتب الميدانية لل (أف بي آي)، رأى العملاء «جدراناً» حيث لا يوجد أي منها».

(١٦) شهادة واتسون، التحقيق المشترك، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. كان واتسون على الأرجح المسؤول الأبرز الوحيد في الـ (أف بي آي) الذي التفت إلى دعوة للتسلح صادرة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أي بعد شهر من إدانة بن لادن. كان جون تينيت، وهو مدير الاستخبارات المركزية، قد أصدر تعليمات نوى أن ينشرها داخل حكومة الولايات المتحدة. أفادت: «لا بد لنا اليوم من دخول مرحلة جديدة في جهودنا ضد بن لادن. في كل يوم يتأكد لنا أن العقاب أمر محتوم وأن مداه قد يكون أوسع مما اختبرناه سابقاً. إننا في حالة حرب، لا أريد توفير أية موارد أو أشخاص في هذا المسعى». أرسل مساعد له المذكرة بالفاكس إلى قادة المجتمع الاستخباري الأميركي، ولكن لم يكن تأثيرها ملموساً جداً. كان هؤلاء القادة أنفسهم قد اجتمعوا مع تينيت وتوصلوا إلى أنهم ما لم يحدثوا تغييرات جذرية، فإن الولايات المتحدة ستعاني على الأرجح فشلاً استخبارياً كارثياً منتظماً». أتى ذاك التقرير في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

(١٧) قابل المؤلف كلارك ونقل النقاط الأساسية عن موجزه ضمن صفحة في صحيفة نيويورك تايمز في الأول من شباط/فبراير ١٩٩٩، في الوقت نفسه تقريباً الذي قدم كلارك حلقته الدراسية إلى الـ (أف بي آي).

(١٨) Freeh, *My FBI*, p. 296.

(١٩) قام الكيميائي في ماليزيا أيضاً بتوقيع رسائل توصية لرجل جزائري يحمل جواز سفر فرنسياً يدعى زكريا موسوي، دخل إلى الولايات المتحدة كممثل أعمال رئيسه وفجأة تسجل في مدرسة تعليم الطيران «إيرمان فلايت سكول» في نورمان، أوكلاهوما.

(٢٠) Freeh testimony, “Threat of Terrorism to the United States”، مقترحات مكتوبة للجان التخصيصات والخدمات العسكرية والاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

(٢١) شهادة رينو، لجنة ١١/٩، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٢٢) Freeh, *My FBI*, p. 280.

(٢٣) Freeh, *My FBI*, p. 287. تتوافر قصة تقرّب المخبر من مكتب الـ (أف بي آي) في نوارك في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ في تقرير لجنة ١١/٩ في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٢٤) شهادة تورشي، اللجنة الفرعية حول الأمن القومي التابعة لمجلس النواب، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠٠٠.

(٢٥) Mary Jo White, “Prosecuting Terrorism in New York”، خطاب إلى منتدى الشرق الأوسط، نيويورك، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٤٤- كل أسلحتنا

(١) البيان العام لكين الموجه إلى الصحفيين والشهود، جلسات لجنة ١١/٩، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٢) التاريخ الشفوي لبرغر، ال(أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(٣) التاريخ الشفوي لكيسر، الـ (أف بي آي)/ التاريخ الشفوي للـ(أف بي آي).

(٤) قضية الولايات المتحدة ضد هانسن، شهادة خطية تؤيد الاعتقال، محكمة المقاطعة التابعة للولايات المتحدة، Eastern District of Virginia, Crim. 1-118-A.

(٥) ملخص هانسن مذكور في: "A Review of FBI Security Programs" لويليام ويبستر وآخرين، وزارة العدل، آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٦) ذُكر ويليامز في: "The FBI's Handling of the Phoenix Electronic Communication and Investigation of Zacarias Moussaoui Prior to Sept. 11, 2001"، لإيلينور هيل، التحقيق المشترك، تقرير أعضاء اللجان الاستخباراتية التابعة لمجلسي الشيوخ والنواب، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(٧) Hill, "The FBI's Handling of the Phoenix Electronic Communication". تعثر مقر الـ (أف بي آي) أيضاً حينما علم عميل بارز في تحقيق كول يدعى ستيف بونغارت من خلال رسالة إلكترونية وُجهت عن طريق الخطأ أن أحد العناصر الأساسيين لخلية القاعدة في اليمن، خالد المحضار، تلقى تأشيرة سفر أُعيد تجديدها للدخول إلى الولايات المتحدة. في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠١، طلب إليه رؤساؤه التراجع: هذه ليست قضيته. كتب في رسالة وجهها إلى مشرفيه: «ذات يوم أحدهم سيموت، لن يتفهم الشعب». كان المحضار أحد خاطفي الطائرات في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

(٨) شهادة ساميت، قضية الولايات المتحدة ضد موسوي، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

(٩) شهادة ساميت، قضية الولايات المتحدة ضد موسوي، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦. عمدت القاعدة إلى تجنيد موسوي. ثم وُضع في الاحتياطي لموجة ثانية من الهجمات.

(١٠) أُفيد عن رسائل كيسر إلى ساميت الإلكترونية وإجاباته من قبل التحقيق المشترك ولجنة ٩/١١، بالرغم من أن العميلين كليهما لم يُعرّفا بالاسم. سجلت كيسر تاريخاً شفوياً لجمعية العملاء الخاصين السابقين في الـ (أف بي آي) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فصّلت فيه المراسلة. قالت: «كانت فظيعة. كلنا علمنا... ولم نعلم حتى بشأن مذكرة فينيكس. لأن هؤلاء الحمقى في قسم الإرهاب الدولي في الـ (أف بي آي) لم يُعلموا أحداً. لم يعلم دايل واتسون حتى بشأن مذكرة فينيكس. كنّا دهمنا مدارس تعليم الطيران تلك! وهذا كان سيخيف هؤلاء الشبان! وهل كانوا سيفعلون شيئاً آخر؟ ربما. ولكنه لن يكون بحجم ما اختبرناه».

قال الشخص الذي يقابلها: «قمتِ بجمع النقاط نوعاً ما».

قالت: «أجل، قام طاقم صغير من العملاء بجمع تلك النقاط».

(١١) شهادة كلارك، لجنة ٩/١١، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. لم يكن مسؤول مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض كلارك واثقاً من أن الـ (أف بي آي) قد توفر يوماً تقارير حول القاعدة. قال: «مذكرة فينيكس، وقضية مينيسوتا وغيرهما. لم يغفلوا قط عن تلميحات بسيطة». أعاد نقاط الفشل الكثيرة إلى عدة سنوات.

قال: «أعرف الانتهاكات التي أقدمت عليها الـ(أف بي آي) - في الخمسينيات والستينيات - ولكن بحلول الثمانينيات والتسعينيات وجب أن نكون قد عرفنا الحاجة إلى جمع المعلومات الداخلية... لا يعني ذلك أن نصبح دولة توتاليتارية إن كنا نحسن الإشراف على بلدنا والسيطرة عليه. احتجنا إلى أن نقوم بعملية جمع معلومات داخلية وإلى التمتع بقدرة تحليلية، ولم نكن نملك ذلك».

(١٢) Clarke, *Against All Enemies*, pp. 13–14.

(١٣) George W. Bush, *Decision Points* (New York: Crown, 2010), p. 8.

(١٤) خطاب بوش في مقر الـ(أف بي آي)، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(١٥) إن السياسة ونتائجها والتأخيرات في إطلاع مولر كلها موثّقة في كتاب "The September 11 Detainees"، مكتب المحقق العام، وزارة العدل، نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(١٦) John Ashcroft, "Remarks for the U.S. Mayors Conference", Oct. 25, 2001.

(١٧) General Michael V. Hayden, "What American Intelligence and Especially the NSA Have Been Doing to Defend the Nation," address at National Press Club, Jan. 23, 2006.

(١٨) هايدن، خطاب في نادي الصحافة القومي، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١٩) John Yoo, "Authority for Use of Military Force to Combat Terrorist Activities Within the United States"، مكتب الاستشارات القانونية، وزارة العدل، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ كُشفت في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٢٠) خطاب لامبرث، جمعية المكتبة الأميركية، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

(٢١) خطاب مولر، كلية ستانفورد للحقوق، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢٢) ملاحظات من قبل الرئيس بوش، غداء للجمهوريين، فندق حياة ريجنسي، غرينويتش، كونيتيكيت، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٢٣) General Dunleavy quoted in "A Review of the FBI's Involvement in and Observations of Detainee Interrogations in Guantanamo Bay, Afghanistan, and Iraq"، مكتب المحقق العام، وزارة العدل، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

(٢٤) شهادة صوفان، اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(٢٥) D'Amuro's discussions with Mueller are cited in "A Review of the FBI's Involvement in and Observations of Detainee Interrogations in Guantanamo Bay, Afghanistan, and Iraq", Office of Inspector General, Department of Justice, Oct. 2009.

(٢٦) Transcript, Combatant Status Tribunal Review, Guantánamo Bay, March 27, 2007.

(٢٧) "A Review of the FBI's Involvement in and Observations of Detainee Interrogations in Guantanamo Bay, Afghanistan, and Iraq", Office of Inspector General, Department of Justice, Oct. 2009.

(٢٨) المرجع نفسه.

٤٥- «إن لم نقم بذلك، فسيموت أناس»

(١) شهادة مولر، اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(٢) شهادة مولر السريّة أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ذُكرت في مذكرة جاك غولدسميث، «مذكرة للنائب العام بخصوص مراجعة لقانونية البرنامج (المحذوف)»، مكتب الاستشارات القانونية، وزارة العدل، ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ (كُشفت جزئياً في ٩ آذار/مارس ٢٠١١).

(٣) حديث مولر مع تشيني، رسالة استقالته، وملاحظاته المتزامنة حول مواجهته مع الرئيس كلها مذكورة في "Unclassified Report on the President's Surveillance Program"، جهد مشترك استثنائي من قبل المحققين العامين في البنتاغون، ووزارة العدل، ووكالة الاستخبارات، ووكالة الأمن القومي، ومدير الاستخبارات القومية، ١٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩.

(٤) جايمس كومي، خطاب إلى وكالة الأمن القومي، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، أعيد طبعه في Green Bag 10، رقم ٤ (صيف ٢٠٠٧)، جامعة جورج مايسون، كلية الحقوق.

(٥) شهادة مولر، لجنة الشؤون الحكومية والأمنية المحلية التابعة لمجلس الشيوخ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

(٦) قانون الإصلاح الاستخباري ومنع الأعمال الإرهابية لعام ٢٠٠٤، P.L. 108-458.

(٧) برنامج مكافحة الإرهاب التابع للـ(أف بي آي) منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تقرير إلى اللجنة المحلية حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

(٨) خطاب سلبيرمان، المؤتمر القضائي الجولة الأولى، نيوبورت، رود آيلاند، حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(٩) لجنة معنية بالقدرات الاستخبارية للولايات المتحدة بخصوص أسلحة الدمار الشامل، تقرير إلى رئيس الولايات المتحدة، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

(١٠) من هوفر إلى لجنة المخصصات التابعة لمجلس الشيوخ، سان خوان، ٤ آب/أغسطس ١٩٦٠، الـ(أف بي آي)/قانون حرية المعلومات.

(١١) ذُكر في: "A Review of the September 2005 Shooting Incident Involving the Federal Bureau of Investigation and Filiberto Ojeda Rios", مكتب المحقق العام، وزارة العدل، آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(١٢) شهادة ماد، لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

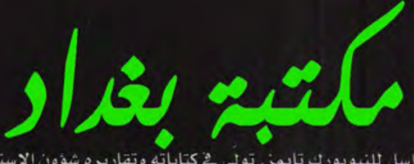
(١٣) خطاب مولر، نادي المدينة في كليفلاند، ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦.

(١٤) إدانة، قضية الولايات المتحدة ضد راسل ديفريتاس وشركاه، ٣ حزيران ٢٠٠٧.

(١٥) خطاب أوباما، مقر الـ(أف بي آي)، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

(١٦) *Domestic Investigations and Operations Guide*, Federal Bureau of Investigation, October 15, 2001, declassified in part and published online at http://vault.fbi.gov on November 7, 2011.

(١٧) شهادة مولر، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لجنة ٩/١١.



تيم واينر هو مراسل للنيويورك تايمز. تولى في كتاباته وتقاريره شؤون الاستخبارات الأميركية طوال ٢٠ عاماً. حاز جائزة Pulitzer Prize على إسهاماته الصحفية في مسائل الأمن الدولي عام ١٩٨٨، وNational Book Award عام ٢٠٠٧ وLos Angeles Times Book Prize عن كتابه: إرث من الرماد: تاريخ «السي. آي. إيه»، الصادر أيضا عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. رافق تنفيذ عمليات خفية مرافقة مباشرة فسافر من أجل ذلك إلى كثير من البلدان كانت مسرحا لهذه العمليات كأفغانستان والسودان وسواهما.

على مدى عشرات السنين شكّل مكتب التحقيقات الفيدرالي أو الـ(أف. بي.آي) جهازاً سلطوياً استُخدم لتحقيق كثير من الأهداف السياسية والأمنية والانتخابية للإدارات الأميركية المتعاقبة.

وكانت قضية هذا الجهاز الكبرى إحباط كل اعتداء أو عملية أو محاولة للنيل من هيبة الولايات المتحدة الأميركية وخرق قوانينها وانتهاك روحية الدستور الذي يرتكز عليها نظامها السياسي.

ولكن، ماذا لو كان مكتب التحقيقات الفيدرالي نفسه يقوم بما يقوم به أطراف سياسيون من انتهاك للقوانين والدستور؟ الجواب الصادم عن هذا السؤال الكبير يرد في كتاب «الأعداء».

بين دفتي الكتاب عرض تحليلي قيّم للغاية يتناول تأسيس الـ(أف. بي.آي) وتاريخ حرب المئة عام التي شنتها أميركا على الإرهاب. كما يتناول، وهذا هو الأهم، الوسائل الملتوية التي استخدمها مسؤولو الجهاز ولا سيما الرجل القوي جاي إدغار هوفر الذي تولى رئاسة المكتب خمسين عامًا واعتبر الرجل الأقوى في أميركا. ففي عهده خصوصًا برز مسلك عام في عمل المكتب واستمر عند من أتى بعده، ارتكز على اعتقالات واحتجازات غير قانونية واقتحامات وخرق لقوانين الأمن القومي واحتيال عليها.

إلا أن عمل المكتب شهد إخفاقات كثيرة، ربما بسبب إجراءاته الملتوية ، تمثلت في اختراق المكتب من قبل عملاء مزدوجين من روسيا وكوبا والصين وحتى من تنظيم القاعدة، وفي فشل الجهاز في كسر كثير من حلقات التجسس. كما دار ولا يزال يدور وراء كواليسه صراع مرير بين أطراف متعددين من رؤساء ونواب عامين ومديرين أساؤوا استخدام سلطتهم باسم الأمن القومي.

من خلال الاستناد إلى أكثر من سبعين ألف صفحة من الوثائق المكشوفة حديثاً وأكثر من مئتي قصة شفوية سجّلها العملاء، يسرد تيم واينر سردًا واضحًا ومفصّلًا ومشوّقًا تاريخ مكتب التحقيقات الفيدرالي بوصفه جهازًا استخباريًا سريًا ومحلّلًا تحليلًا ممتعًا أخطاءه وفضائحه.

«الأعداء»، وثيقة فاضحة وصادقة تعرّي استعانة الطبقة السياسية الأميركية بجهاز استخباراتي لتحقيق أهداف تراها مشروعة عبر أساليب غير مشروعة.

«الأعداء».. قصة السلطة الأميركية مع التلاعب بالقوانين.. وقصة كل سلطة.


ISBN 978-9953-88-844-6

الجناح، شارع زاهية سلمان،
مبنى مجموعة تحسين الخياط
ص.ب.: ٨٣٧٥-١١ بيروت - لبنان
تلفون: ٨٣٠٦٠٨ ٩٦١١+ فاكس: ٨٣٠٦٠٩ ٩٦١١+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر